

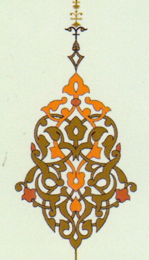
نصوص في علوم القرآن

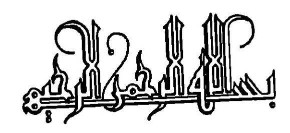
تأليف
السيد علي الموسوي الدارابي

المجلد العاشر

(الأحرف السبعة)

بإشراف
مدير قسم القرآن
الأستاذ العلامة محمد واعظ زاده الخراساني




بسم الله الرحمن الرحيم



بسم الله الرحمن الرحيم

نصوص في علوم القرآن

تأليف

السيّد علي الموسوي الدارابي

المجلّد العاشر

(الأحرف السبعة)

بإشراف

مدير قسم القرآن

الأستاذ العلّامة محمد واعظ زاده الخراساني

موسوي دارابي، علي، ١٣٣٤ -
نصـوص في علـوم القـرآن / تأليـف علـي الموسـوي الـدارابي: بإشـراف محمّد واعـظزاده الخراساني. - مشهد: مجمع البحوث الإسلاميّة، ١٤٢٩ق. = ١٣٨٦ش.
ج.
ISBN set 978-964-444-380-0
ISBN 978-600-06-0105-8 (ج١٠)
فهرستنويسی بر اساس اطلاعات فیپا.
عربي
کتابنامه
١.قرآن - - علـوم قرآني. ٢. قرآن - - وحي. الـف. واعـظزاده خراسـاني، ١٣٠٤ - ، . ب. بنياد پژوهشهاي اسلامي. ج. عنوان.
BP ٦٩ / ٥ / م ٨ ن ٦ ٢٩٧/١٥
کتابخانهٔ ملی ایران ٢٤١٢٩-٧٩م

بنياد پژوهشهای اسلامی
آستان قدس رضوی

نصوص في علوم القرآن

المجلّد العاشر

(الأحرف السّبعة)

السيّد علي الموسوي الدارابي

بإشراف الأستاذ محمّد واعظزاده الخراساني

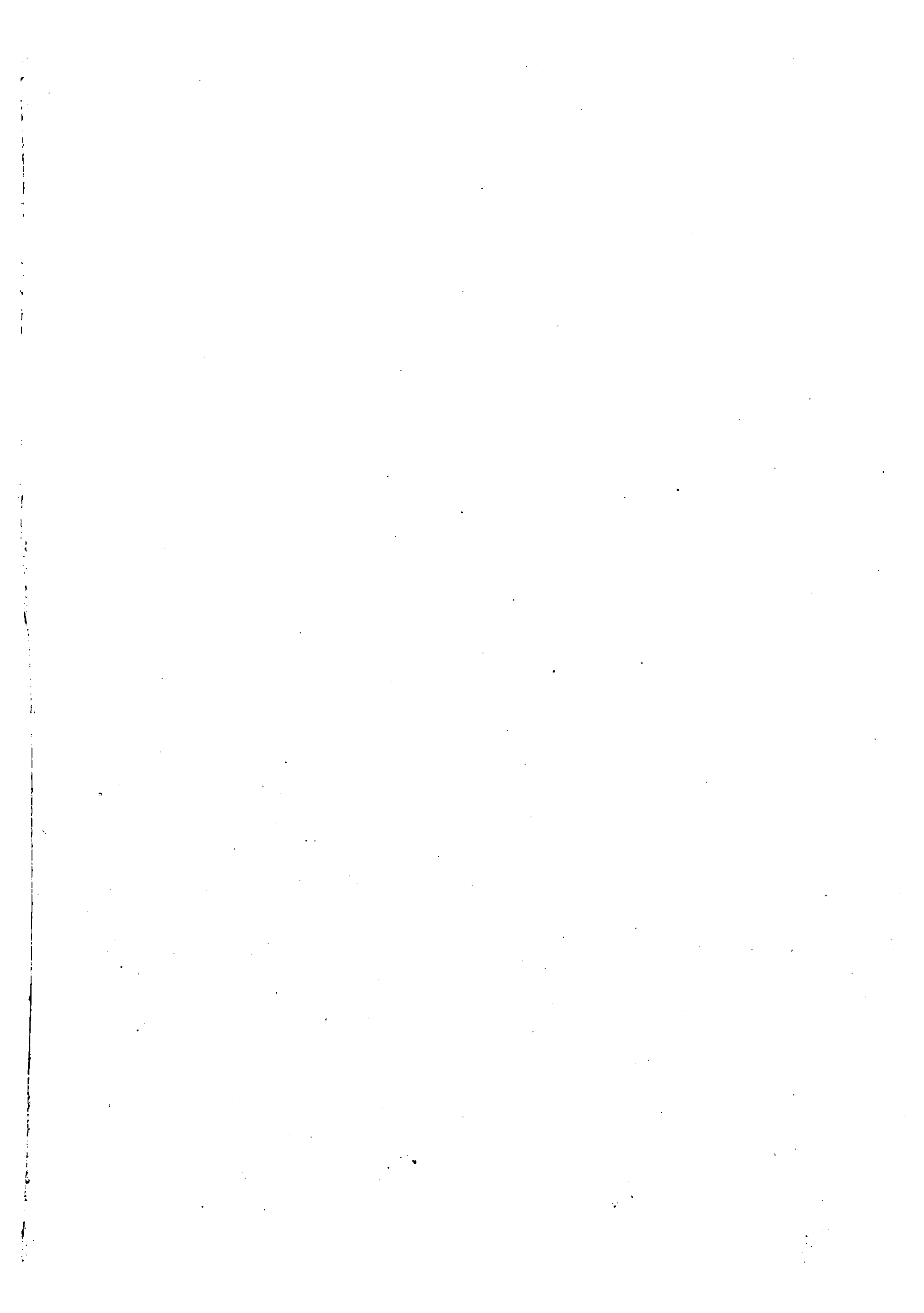
المراجعة و التنظيم الفنيّ: الدكتور احمد القرائيّ

الطبعة الاولى ١٤٣٨ق / ١٣٩٦ش
٥٠٠ نسخة / الثمن: ٣٠٠٠٠٠ ريال إيرانيّ
الطباعة: مؤسسة الطّبع والنشر التّابعة للآستانة الرضويّة المقدّسة

مجمع البحوث الإسلاميّة، ص.ب ٣٦٦-٩١٧٣٥
هاتف و فاكس وحدة المبيعات في مجمع البحوث الإسلاميّة: ٣٢٢٣٠٨٠٣
معارض بيع كتب مجمع البحوث الإسلاميّة، (مشهد) ٣٢٢٣٣٩٢٣، (قم)٣٧٧٣٣٠٢٩

www.islamic-rf.ir info@islamic-rf.ir

الفهرس العامّ



كلمة النّاشر

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلّهِ الَّذِى أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا، والصّلاة والسّلام على عبده المصطفى ورسوله المرتضى محمّد وعلى عترته الطّاهرة.وبعد؛ قال رسول الله صلى الله عليه وآله: **«إنّي تارك فيكم الثّقلين، ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، وإنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض»**[1]. إنّ القرآن الكريم لهو كتاب الله العزيز الحكيم، أنزله على قلب رسوله المعظّم و نبيّه المكرّم، وعبده المسدّد، خاتم الأنبياء محمّد صلى الله عليه وآله. والقرآن معجزة الإسلام و بيّنته الرّائدة وحجّته الخالدة، وهو نهج الله الكامل و دستوره الشّامل، وضعه لهداية النّاس إلى يوم القيامة. والله سبحانه وتعالى قد تجلّى بجميع صفاته الكماليّة و الجماليّة لعباده في هذا الكتاب المجيد، كما قال الإمام عليّ عليه السلام في خطبته الشّريفة: **«فَتَجَلّىٰ لَهُمْ سُبْحَانَهُ فِي كِتَابِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونُوا رَأَوْهُ بِمَا أَرَاهُمْ مِنْ قُدْرَتِهِ، وَخَوَّفَهُمْ مِنْ سَطْوَتِهِ»**[2].

أجل، إنّ القرآن مظهر الله العزيز الحكيم، فوصفه تعالى بالعزّة، و الحكمة، والحقّ، والنّور، والإبانة، والفرقان، وغيرها من الأوصاف، وذلك قوله عَزّوعَلَا:

﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾.[3] **﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾**.[4] **﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾**.[5]

وماذكرناه مجملًا يفيد:

أوّلًا ـ أنّ القرآن الكريم ذو حصن منيع ومعقل وثيق؛ قال عزّوجلّ: **﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾**.

وثانيًا ـ أنّ هذا الكتاب الخالد و معجزة رسول الله الباقية هو كتاب هداية للبشر على كرور الأيّام و مرور الأعوام. ويتضمّن حديث الثّقلين المتواتر هذا المعنى أيضًا، إذورد فيه أنّ التّراث السّنيّ

١ـ أخرج هذا الحديث أكابر علماء المذاهب لاسيّما علماء أهل السّنّة في كتبهم من الصّحاح السّتّة والتّفاسير والتّواريخ وغيرها.

٢ ـ نهج البلاغة، الخطبة: ١٤٧.

٣ ـ فصّلت/ ٤١ و ٤٢.

٤ ـ المائدة/ ١٥.

٥ ـ الإسراء/ ١٠٥

الأيام ومرور الأعوام. ويتضمّن حديث الثّقلين المتواترهذا المعنى أيضًا، إذ ورد فيه أنّ التّراث السّنيّ الّذي تركه النّبيّ ﷺ: القرآن والعترة، لن ينفصل أحدهما عن الآخر أبدًا، فمن اعتصم بهما وتمسّك حاز السّعادة والهداية، وأمن من الضّلالة والغواية.

وهذا يقتضي أن يكون القرآن وعترة رسول الله معصومين من الخطأ والخطل ومصونين عن السّهو و الزّلل، و إن لم يكونا كذلك، فلا يؤمن المسلم أن يتمسّك بهما، ويسلكا به سبيل الهدى.

وأمّا حديث الأحرف السّبعة الّذي يعني أنّ القرآن نزل في سبعة أحرف مختلفة، فيسوغ لنا قبوله بغض الطّرف عن عدم تواتره، وكذلك ضعف سنده ـ كما أثبت ذلك مؤلّف هذا الكتاب ـ إن كان معناه و مفاده أنّ للقرآن ظاهرًا و باطنًا، وأنّ لباطنه باطنًا أيضًا إلى سبعة أبطن أو سبعين بطنًا.

ولكن إن كان معنى الحديث أنّ ألفاظ القرآن وعباراته على سبعة أنواع، سواء كان المراد بها لهجات القبائل العربيّة، أم اللّغات المختلفة الّتي تدلّ على معانٍ مختلفة، فهذا خلاف ماورد في كثير من الآيات القرآنيّة و النّصوص الرّوائيّة، إذ كيف يعقل أنّ القرآن نزل بسبع لهجات و لغات أوسبعة ألفاظ وهو ﴿**كِتَابٌ مُبِينٌ**﴾[1]، ونزل ﴿**بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ**﴾[2]، إنّ القرآن الكريم معجز في فصاحة و بلاغة لفظه، وفي إتقان وسموّ معانيه، وخلوّه من الاختلاف وإن نزر وقلّ. قال سبحانه: ﴿**أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا**﴾[3].

وقد سعى المؤلّف الكريم في جمع النّصوص الواردة في الكتب و المصادر التّفسيريّة والعلوم القرآنيّة والفقهيّة وغيرهم لعلماء الشّيعة وأهل السّنّة، وانبرى لنقد هذا الحديث ودراسته وفق نهج علميّ في مقدّمة الكتاب. ونرجو أن يقع هذا الأثر ـ وهو الجزء العاشر من الكتاب القيّم «نصوص في علوم القرآن» ـ عند محقّقي القرآن والعاملين به موقعًا حسنًا، وأن ينتفع به العلماء وذوو الخبرة.

مهديّ شريعتيّ تبار
مدير مجمع البحوث الإسلاميّة

---

١ ـ المائده/ ١٥.

٢ ـ الشّعراء/ ١٩٥.

٣ ـ النّساء/ ٨٢.

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تصدير المؤلّف

نظرة جديدة في حديث «الأحرف السّبعة»

الحمد لله الّذي نزّل الفرقان على عبده ليكون للعالمين بشيرًا ونذيرًا، ثمّ الصّلاة والسّلام على سيّدنا المصطفى محمّد وعلى آله الطّيّبين الطّاهرين المعصومين، الّذين هم سُفُن النّجاة وأحد الثّقَلين، ومَن أذهب الله عنهم الرِّجس وطهّرهم تطهيرًا، وعلى صَحْبه الميامين.

أمّا بعد، هذا هو المجلّد العاشر من سلسلة كتاب **«نصوصٌ في علوم القرآن»** تختصّ مباحثه بحديث **«الأحرف السّبعة»**، وحيث إنّ موضوع هذا الحديث يرتبط ببحث القراءات القرآنيّة، كما عرضه أكثر العلماء والمؤلّفين لكتب التّفسير والعلوم القرآنيّة في مبحث القراءات، وتناولوه بالبحث والتّدقيق، ولذلك نجعله نحن أيضًا من أقسام القراءات، و ننقل آراء كثير من العلماء والمحقّقين للفريقين في مجلّدٍ واحد مستقلّ، لكي يتبيّن و يتوضّح في هذه الآراء المتضاربة ما هو التّفسير الواقعيّ لحديث الأحرف السّبعة؟ و هل يتمتّع هذا الحديث بالصّحّة من حيث المتن والسّند أم لا؟

أهميّة التّحقيق حول هذا الحديث

البحث والتّحقيق حول حديث «الأحرف السّبعة» يتمتّع بأهمّيّة كبيرة، لأنّ من مباحث القراءات هو: تبيين أنّ القرآن هل **«نزل على حرفٍ واحد»**، على طبق ما قاله أئمّة أهل البيت عليهم السلام، أو **«نزل على سبعة أحرف»** على طبق الحديث المشهور عند أهل السّنَة؟

فإن قيل: «إنّ القرآن نزل على حرفٍ واحد»، فإذن كيف يمكن التّوجيه والتّأويل لحديث «الأحرف السّبعة»؟

وإن قيل: «إنّ القرآن نزل على سبعة أحرف»، فما هي الأدلّة النّقليّة والشّواهد التّاريخيّة الّتي تؤيّده وتثبته؟

لقد بحث كثيرٌ من علماء الشّيعة والسّنّة حول هذا الحديث بِطُرق ثلاثة:
فبعضهم كتب عنه مقالات مستقلّة في مجلّات متعدّدة.
وبعضهم أفرده في كتب التّفسير و علوم القرآن وغيرها.
وبعضهم كتب وألّف كتبًا مستقلّة في هذا الموضوع.
وقد ظهرت إلى الآن آراءٌ مختلفة للعلماء في تفسير «الأحرف السّبعة» بحيث إنّ **السّيوطيّ** (م: ٩١١هـ) قال: «واختُلِف في معنى هذا الحديث على نحو أربعين قولًا»، واكتفى في كتابه بذكر عشرة أقوال فقط.[١] **وأنّ القرطبيّ** (م: ٦٧١هـ) قال في تفسيره: قد اختلف العلماء في المراد بـ«الأحرف السّبعة» على خمسة وثلاثين قولًا، ذكرها أبو حاتم محمّد بن حِبّان البُستيّ، نذكر في هذا الكتاب خمسة أقوال فقط.[٢]

ردٌّ ونقدٌ لحديث «الأحرف السّبعة»

نحن نعتقد تأسّيًا بأهل البيت عليهم السلام: أنّ القرآن من بدايته إلى نهايته نزل على حرف واحد، وأمّا حديث نزول القرآن على سبعة أحرف الّذي نُقل من مصادر أهل السنّة غير صحيح، وليس له أساس لأدلّة مختلفة وهي:

أوّلًا ـ وجود التّعارض والتّضادّ بين أحاديث «الأحرف السّبعة»

نُقل «**حديث الأحرف**» في مصادر أهل السّنّة على اختلاف في التّعابير بحيث لا يمكن الجمع بينها، لوجود التّعارض والتّناقض بينها. ونذكر لكم نماذج منها:
رُوي في بعض الرّوايات «أنّ القرآن نزل على سبعة أحرف».[٣]
= = = = = «أنّ القرآن نزل على خمسة أحرف».[٤]
= = = = = «أنّ القرآن نزل على أربعة أحرف».[٥]

---

١ ـ الإتقان في علوم القرآن ١: ١٦٤.
٢ ـ الجامع لأحكام القرآن ١ : ٤٢.
٣ ـ صحيح البخاريّ ٣ : ١٤٦، صحيح مسلم ٢ : ٢٠٣ ـ ٢٠٤، صحيح التّرمذيّ ٥: ١٩٣ ـ ١٩٥ و غيرها.
٤ ـ جامع البيان ١: ١٨ و٢٤ .
٥ ـ جامع البيان ١: ٣٦، كنزالعمّال ٢ : ٣٤ وغيرهما.

= = = = = = «أنّ القرآن نزل على ثلاثة أحرف».[١]

= = = = = = «أنّ القرآن نزل على عشرة أحرف».[٢]

واقضِ أنت بنفسك؛ فأيّ رواية من هذه الرّوايات المتناقضة صحيحة؟ وأيّ رواية منها معتبرة؟ وأيًّا منها تختار؟...

ثانيًا ـ حديث الأحرف السّبعة ضعيف وغيرمتواتر

وإن كان حديث الأحرف السّبعة عند أكثر علماء أهل السّنة حديث متواتر، فإنّ التّحقيق والدّراسة تثبتان أنّ هذا الحديث غير مستفيض[٣] على قول أحد المحقّقين أيضًا[٤]، فضلًا عن تواتره.

كما أنّ الزّرقانيّ أيضًا أنكر تواترها في جميع طبقات هذا الحديث، ولذا قال: «رُوي حديث نزول القرآن على سبعة أحرف عن جمع كبير من الصّحابة، منهم: عُمَر وعُثمان وابن مسعود وابن عبّاس وأبو هريرة وأبو بكر وأبوجهم وأبو سعيد الخُدْريّ وأبوطلحة الأنصاريّ وأُبيّ بن كعب وزيد بن أرقم وسَمُرة بن جُنْدَب وسُلَيمان بن صُرَد وعبد الرّحمان بن عُوف وعمرو بن أبي سَلَمة وعمرو بن العاص ومُعاذ بن جَبَل وهِشام بن حكيم وأنس وحُذَيفة وأُمّ أيّوب امرأة أبي أيوب الأنصاريّ (رضي الله عنهم) أجمعين. فهؤلاء أحد وعشرون صحابيًّا، ما منهم إلّا رواه وحكاه...وكأنّ هذه الجموع الّتي يؤمن تواطؤها على الكذب هي الّتي جعلت أباعُبَيد بن سَلّام يقول بتواتر هذا الحديث! **لكنّك خبير** بأنّ من شروط التّواتر توافر جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب في كلّ طبقة من طبقات الرّواية، وهذا الشّرط إذا كان

---

١ ـ مستدرك الحاكم ٢ : ٢٢٣ ، البرهان ١ : ٢١٢، كنز العمّال ٢ : ٣٣، ميزان الاعتدال ١ : ٥٩٤ وغيرها.

٢ ـ كنزالعمّال ٢: ٩.

٣ ـ المستفيض: هو الخبر الّذي تكثّرت رواته في كلّ مرتبة، والأكثر على اعتبار زيادتهم في كلّ طبقة عن ثلاثة. وقيل: عن اثنين، وتفاوته مع المتواتر، هو أنّ التّواتر لايشترط فيه عدد خاصّ، فالمعيار هو إخبار جماعة يؤمن تعمّدهم الكذب ... راجع: مقباس الهداية ١: ١٢٨ (عبدالله المامقانيّ)، الوجيزة في علم الدّراية: ٤ (الشّيخ البهائيّ)، أصول الحديث وأحكامه ... (جعفر سبحانيّ)

٤ ـ رضا مؤدّب في كتابه بالفارسيّة: «نزول قرآن ورُؤياى ٧ حرف» : ٥٥.

موفورًا هنا في طبقة الصّحابة كما رأيت، فليس بموفور لدينا في الطّبقات المتأخّرة...».[١]

والصّواب: أنّ حديث الأحرف السّبعة ضعيف سندًا، لأنّ بعض الرّواة الّذين وردت أسماؤهم في سلسلة سند هذا الحديث ضعاف جدًّا حتّى في كتب رجال أهل السّنّة. ونحن الآن سنقوم بالتّحقيق حول بعض الرّواة المهمّين منهم في هذا المضمار:

١ـ **أبوهريرة:** ورد اسمه في أسناد أربعة من أحاديث «الأحرف السّبعة» مع أنّه مشهور بالكذب، كما قال أبورية في كتابه: **«أبو هُريرة أوّل راوية اتّهم في الإسلام»**.[٢]

٢ـ **واصل بن حيّان:** هورجل مجهول، فضلًا عن ذلك أنّه ذكر في روايته جملة: **«عمّن ذكره عن أبي الأحوص»**، فهذا دليل على أنّ هذه الرّواية منقطعة و مُرسلة.[٣]

٣ ـ **عبد الله بن ميمون:** هو متروك الحديث عند الذّهبيّ، ذاهب الحديث عند البخاريّ، وواهي الحديث عند أبوزرعة.[٤]

٤ ـ **رُشْدَين بن سعد:** قال الذّهبيّ: كان صالحًا عابدًا [ولكن كان] سيّء الحفظ، غير معتمد. متروك الحديث عند النّسائيّ. وكان ضعيفًا عند أبو زرعة. وقال أحمد بن حنبل: لايبالي عمّن روى، وليس به بأس في الرّقاق.[٥]

٥ ـ **أبو الرّبيع السّمّان:** قال الذّهبيّ فيه: حديثه مضطربٌ. و النّسائيّ يقول: حديثه ليس معتبرًا. وقال ابن معين: هو ضعيف وحديثه متروكٌ.[٦]

٦ ـ **عمرو بن دينار:** حديثه كان مرسلًا، لأنّه تابعيّ لاصحابيّ، ورغم أنّه كان تابعيًّا، فإنّه نقل هذا الحديث عن رسول الله صلّى الله عليه وآله مباشرة وبلا واسطة.

٧ ـ **محمّد بن سيرين:** و إن كان هو موثّقًا، إلّا أنّ حديثه عن رسول الله صلّى الله عليه وآله مرسل أو منقطع، لأنّه تابعيّ لاصحابيّ.

---

١ ـ مناهل العرفان ١: ١٣٢.

٢ ـ أضواءٌ على السّنّة المحمّديّة: ٢٠٤.

٣ ـ راجع: تفسير جامع البيان (للطّبريّ) ١: ٣٥، حـ ١٠.

٤ ـ ميزان الاعتدال (للذّهبيّ) ٢: ٥١٢، رقم ٤٦٤٢.

٥ ـ المصدر نفسه ٣: ٧٥، رقم ٢٧٨٣.

٦ ـ المصدر نفسه ١: ٢٦٣، رقم ٩٩٥.

٨ ـ **حرملة بن يحيى:** ذكر الذّهبيّ في كتابه: قال أبوحاتم: لايحتجّ به، وقال ابن عَدِيّ: هو ضعيف.[١] وعدّه ابن الجوزيّ من الضّعفاء.[٢]

ثالثًا ـ الاضطراب والغرابة في حديث «الأحرف السّبعة»

إنّ حديث الأحرف السّبعة ضعيف من جهة السّند، وأنّه مضطرب وغريب من جهة المتن أيضًا، و **الحديث المضطرب:** هوالحديث الّذي نُقِل متنه مختلفًا، **والحديث الغريب:** هو الحديث الّذي ترد في متنه ألفاظٌ غامضة وبعيدة عن الفهم، وبسبب هذا الغموض في متن حديث «الأحرف السّبعة» ورد ٣٥ إلى ٤٠ قولًا في معناه، ولم يُبد حتّى الآن أحد من المحقّقين نظريّة صحيحة في مفهومه.

رابعًا ـ حديث «الأحرف السّبعة» مُعارضٌ لقول أهل البيت عليهم السلام

إنّ حديث **«الأحرف السّبعة»** يعارض قول أهل البيت عليهم السلام الّذي ورد عنهم: **«إنّ القرآن نزل على حرفٍ واحدٍ»**[٣].

وطريق دفع التّعارض أنّه طبق مفاد حديث الثّقلين وكثير من الأحاديث الّتي وردت في مقام أهل البيت عليهم السلام ، أنّ لهم المرجعيّة العلميّة الوحيدة للنّاس بعد النّبيّ صلى الله عليه وآله في معرفة العلوم الإسلاميّة والعلوم القرآنيّة، بناءً على ذلك، فالرّجوع إليهم عليهم السلام موجبة لدَفْع التّعارض.

خامسًا ـ إمكان التّحريف والتّغيير في معنى حديث «الأحرف السّبعة»

يمكن ـ على رأي المحقّق المتتبّع الشّهير السّيد مرتضى العامليّ ـ أن يقال: إنّ مراد الإمام الباقر عليه السلام من جملة **«كذبُوا أعداء الله...»:** هورميهم بالكذب، على أساس أنّهم قد حرّفوا الحديث عن معناه؛ ليتلاعبوا بالقرآن، وليحقّقوا أغراضهم الشِّرّيرة، على اعتبار أنّ معناه الحقيقيّ هو ـ حسبما روي ـ سبعة معانٍ، وهي: أمرونهي، وترغيب وترهيب، وجدل، ومُثل، وقصص، وإن كان ثمّة روايات أُخرى تختلف عمومًا في بيان هذه المعاني والأُمور،

---

١ ـ المصدر نفسه ١: ٤٤٢ رقم: ١٧ ٨٣.

٢ ـ الضّعفاء والمتروكين (لابن الجوزيّ) ١: ١٩٦.

٣ ـ الكافي ٢: ٦٣٠، الخصال: ٣٥٦.

فليراجعها من أراد.[١]

وربّما يظهر من رواياتنا أنّ الأحرُف السّبعة إشارة إلى بطون القرآن وتأويلاته؛ فعن أبي جعفر عليه السلام: «**تفسير القرآن على سبعة أحرف، منه ما كان، ومنه ما لم يكن بعد ذلك، تعرفه الأئمّة**»[٢]، وكذا ما روي عن حمّاد، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّ الأحاديث تختلف عنكم، قال: فقال عليه السلام: «**إنّ القرآن نزل على سبعة أحرف، وأدنى ما للإمام أن يفتي على سبعة وجوه، ثمّ قال: هذا عطاؤنا فامنُن، أو أمسِك بغير حِساب**»[٣].

سادسًا ـ الطّعن في أصالة القرآن وإعجازه بحديث «الأحرف السّبعة»

من أغرب الرّوايات وأعجبها الّتي نُقِلت من مصادر أهل السّنّة حول حديث «الأحرف السّبعة» هي جواز تبديل بعض النّصوص القرآنيّة ببعضها الآخر، وتلك الرّوايات هي:

١ ـ عن أُبيّ بن كعب، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «**يا أُبَيّ إنّي أقرأتُ القُرآنَ، فقِيلَ لي: عَلَى حَرفٍ أوحَرفين؟ فَقَالَ المَلَك الّذِي مَعِي: قُل: عَلَى حَرفَين ... عَلَى ثَلاثَةٍ حَتّى بَلَغَ سَبعَةَ أحرُف، ثُمّ قَالَ: لَيسَ مِنهَا إلّا شَافٍ كَافٍ، إن قُلتَ: سَمِيعًا عَلِيمًا، عزيزًا حَكِيمًا، مَالَم تَختِم آيَة عَذَابٍ بِرَحْمَةٍ، أو آيَة رَحْمَة بِعَذَاب**»[٤].

٢ ـ عن أبي هُرَيرة، عن رسول الله صلّى الله عليه وآله قال: «**إنّ هَذَا القُرآنَ أُنزِلَ عَلَى سَبعَةِ أحرُفٍ، فَاقرَءُوا وَلَاحَرَجَ، وَلَكِن لَاتَختِمُوا ذِكرَ رَحمَةٍ بِعَذَابٍ، وَلَاذِكرَعَذَابٍ بِرَحمَةٍ**»[٥].

٣ ـ عَن عن عَليّ بن زَيدبن عَبْدِ الرَّحْمانِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلّى الله عليه وآله: «**قَالَ جِبْرِيلُ : اقْرَإِ الْقُرآ نَ عَلَى حَرْفٍ ، قَالَ مِيكَائِيلُ : اسْتَزِدْهُ ، فَقَالَ : عَلَى حَرْفَيْنِ، حَتَّى بَلَغَ سِتَّةَ أَوْ سَبْعَةَ أَحْرُفٍ ، فَقَالَ : كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ ، مَا لَمْ يَخْتِمْ آيَةَ عَذَابٍ بِآيَةِ رَحْمَةٍ، أَوْ آيَةَ رَحْمَةٍ بِآيَةِ عَذَابٍ، كَقَوْلِكَ: هَلُمَّ وَتَعَال**»[٦].

---

١ ـ راجع: البحار ٩٣: ٩٤و٩٧، ٩٠: ٤. غريب الحديث ٣: ١٦٠، تفسير الطّبريّ ١: ٢٣و٢٤.

٢ ـ بصائر الدّرجات: ١٩٦، الوسائل ١٨: ١٥٤، كنز العمّال ٢: ١٠٩.

٣ ـ حقائق هامّة حول القرآن الكريم: ١٧٩ ـ ١٨٠.

٤ ـ سنن ابن أبي داود ٢: ٧٦ ح: ١٤٧٧، تفسيرالطّبريّ (جامع البيان) ١: ٤٤، حـ: ٤٧.

٥ ـ تفسيرالطّبريّ (جامع البيان) ١: ٤٢، حـ:٤٥، التّمهيد (ابن عبدالبرّ) ٤: ٢٨٠.

٦ ـ تفسيرالطّبريّ (جامع البيان) ١: ٤١، حـ: ٤٠.

نقول: إن فرضنا تصحيح هذه الرّوايات، يرد عليها اعتراضان:

الأوّل ـ أنّ هذا التّبديل والنّقل ـ الّذي أُشيرَ إليه في الرّواية المذكورة ـ هو نوع من التّحريف في القرآن، مع أنّ دعوى إجماع علماء الشّيعة[1] والسّنّة هو: أنّ القرآن مصون ولم يتبدّل ولم يتغيّر، ولم يحرّف منه شيء ولو بقدر كلمة أوحرف.

الثّاني ـ أنّ مثل هذا التّبديل والنّقل هو دلالة على أنّه لايلتفت إلى ما في ألفاظ القرآن وعباراته من الدّقّة والظّرافة، فمع هذا التّبديل والتّغيير يخرج القرآن من دائرة الإعجاز البلاغيّ.

وفي الحقيقة؛ أنّ مفهوم هذه الرّوايات هو نظير ما كان يعمله عبد الله بن سعد بن أبي سرح (أخو عثمان من الرّضاعة) بالنّسبة إلى كتابة الوحي، حيث اعترف بعد ارتداده: أنّي كنت أكتب في كتابة الوحي لمحمّد صلّى الله عليه وآله **(والله عليمٌ حكيمٌ)** موضع **﴿والله عزيزٌ حكيمٌ﴾**، وكنت أكتب: **(والله عزيزٌ حكيمٌ)** موضع **﴿والله غفورٌ رحيمٌ﴾**، وذلك حين شكّ في الوحي في نبوّة رسول الله صلّى الله عليه وآله، فارتدّ كافرًا ورجع إلى مكّة، وقال لقريش: والله ما يدري محمّد مايقول! أنا أقول مثل مايقول! وأنا سأنزل مثل ما أنزل، أو أنا أنزل مثل ماينزل، فأنزل الله على نبيّه صلّى الله عليه وآله في ذلك: **﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنزَلَ اللهُ﴾**.[2]

ولمّا اطّلع رسول الله صلّى الله عليه وآله على خيانة عبد الله بن أبي سَرح، قال: **«من وجد ابن أبي سَرح، ولوكان متعلّقًا بأستار الكعبة، فليقتله»**، فلمّا فتح رسول الله صلّى الله عليه وآله مكّة أمر بقتله، فجاء به عثمان قد أخذ بيده ورسول الله صلّى الله عليه وآله في المسجد، فقال: يا رسول الله اعف عنه، فسكت رسول الله صلّى الله عليه وآله ثمّ أعاد فسكت، ثمّ أعاد فقال: هو لك، فلمّا مرّ، قال رسول الله صلّى الله عليه وآله لأصحابه ألم أقل من رآه فليقتله؟ فقال رجل: عيني إليك يا رسول الله صلّى الله عليه وآله أن تشير إليّ فأقتله، فقال رسول الله صلّى الله عليه وآله: إنّ الأنبياء لايقتلون بالإشارة، فكان من الطّلقاء.[3]

---

١ ـ راجع كتابنا: النّصّ الخالد لم و لن يحرّف أبدًا.

٢ ـ سورة الأنعام/٩٣.

٣ ـ راجع: السّيرة الحلبيّة ٣ : ٩٠، تفسير القمّيّ: ١٩٨، مجمع البيان في تفسير القرآن للطّبرسيّ ٢: ٣٣٥.

سابعًا ـ إجماع علماء الشّيعة على نُزُول القرآن على حرف واحد

يتّضح من النّصوص الكثيرة الّتي نقلناها في هذا الكتاب عن علماء الشّيعة، أنّهم أجمعوا على أنّ القرآن نزل على حرف واحد أو قراءة واحدة، لاعلى أحرف أوقراءات سبع تأسّيًا بأهل البيت عليهم السلام .

ومن الجدير بالذّكر هنا: أنّه لايخفى أنّ حديث **«الأحرف السّبعة»** نُقل ابتداءً من المصادر المختلفة لأهل السّنّة، لا سيّما من كتب «الصّحاح السّتّة» ولكنّه لم يُنقل أيّ منها في «الكتب الأربعة» للشّيعة، نعم نَقَل ابتداءً الشّيخ حسن الصّفار في «بصائر الدّرجات» و الشّيخ الصّدوق في «الخصال» عند ذكره للخصال السّبع روايتين في ذلك، ثمّ نَقَل عنهما العلّامة المجلسيّ في «بحار الأنوار» و بعض المتأخّرين .

و نسترعي القارئ الكريم هنا إلى آراء بعض علماء الشّيعة العظام الّذين أنكروا هذا الحديث، وتناولوه بالنّقد والتّمحيص.

١ ـ المحدّث البارع ثقة الإسلام محمّد بن يعقوب الكُلينيّ (م: ٣٢٨)

نَقَل في كتابه: «الكافي» ـ الّذي هو أحد الكتب الأربعة للشّيعة ـ روايتين صَحيحَتين عن الإمامين الباقر والصّادق عليهما السلام، قالا: **«إنّ القرآن نزل على حرفٍ واحد...»**. ولكن لم نجد لحديث الأحرف السّبعة في «الكافي» عينًا ولا أثرًا، وهو دليلٌ كافٍ على عدم اعتقاد هذا المحدّث الكبير لهذا الحديث.

٢ ـ محمّد بن عليّ بن بابويه، الشّيخ الصّدوق (م: ٣٨١هـ)

نقل روايتين حول «الأحرف السّبعة» في «الخصال» عند ذكره «(الخصال السّبع)»، غير أنّه قال في كتابه «(الاعتقادات)»: **اعتقادنا** أنّ القرآن الّذي أنزله الله تعالى على نبيّه محمّد صلّى الله عليه وآله هو ما بين الدّفّتين، وهو ما في أيدي النّاس ... ثمّ ذكر حديث الإمام الصّادق عليه السلام: **«القرآن واحد، نزل من عند واحد، على نبيّ واحد»**.[1]

٣ ـ شيخ الطّائفة محمّد بن الحسن المعروف بالشّيخ الطّوسيّ (م: ٤٦٠هـ)

قال: واعلموا أنّ العرف من مذهب أصحابنا والشّائع من أخبارهم ورواياتهم: **«أنّ القرآن**

---

١ ـ رسالة في الاعتقادات (ضمن كتاب شرح باب الحادي عشر) : ٩٣ ـ ٩٤.

نزل بحرف واحد على نبيّ واحد»... وروى المخالفون لنا عن النّبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: **«نزل القرآن على سبعة أحرف»**، وفي بعضها: **«على سبعة أبواب»**.[١]

٤ ـ المفسّر الكبير فضل بن الحسن، الشّيخ الطّبرسيّ (م: ٥٤٥هـ)

قال: والشّائع في أخبارهم [أي في أخبار أهل البيت عليهم السلام] أنّ القرآن نزل بحرف واحد... وماروته العامّة عن النّبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: **«نزل القرآن على سبعة أحرف، كلّها شافٍ كافٍ»**. اختلف في تأويله ...[٢]

٥ ـ المفسّر والمتكلّم الكبير محسن الفيض الكاشانيّ (م: ١٠٩١)

قال: قد اشتهرت الرّواية من طريق العامّة عن النّبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: **«نزل القرآن على سبعة أحرفٍ، كلّها كافٍ شافٍ»**. وقد ادّعى بعضهم تواتر أصل هذا الحديث، إلّا أنّهم اختلفوا في معناه على ما يقرب من أربعين قولًا... ثمّ قال:

أقول: والتّوفيق بين الرّوايات كلّها أن يقال: إنّ للقرآن سبعة أقسام من الآيات، وسبعة بطون لكلّ آية، ونزل على سبع لُغات. وأمّا حمل الحديث على سبعة أوجه من القراءات، ثمّ التّكلّف في تقسيم وجوه القراءات على هذا العدد، كما نقله في «مجمع البيان» عن بعضهم، فلاوجه له، مع أنّه يكذّبه ما رواه في «الكافي» بإسناده عن زُرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: **«إنّ القرآن واحد، نزل من عند واحد، ولكنّ الاختلاف يجيء من قبل الرُّواة»**. وبإسناده عن الفُضَيل بن يسار، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّ النّاس يقولون: إنّ القرآن نزل على سبعة أحرف، فقال عليه السلام: **«كذبوا أعداء الله، و لكنّه نزل على حرف واحد من عند الواحد»**.[٣]

٦ ـ الشّيخ محمّد حسن النّجفيّ (م: ١٢٦٦هـ)، صاحب «جواهر الكلام ...»

قال: مَنْع التّواتر أو فائدته، إذ لو أُريد به إلى النّبيّ صلى الله عليه وآله كان فيه أنّ ثبوت ذلك بالنّسبة إلينا على طريق العلم مفقود قطعًا، بل لعلّ المعلوم عندنا خلافه، ضرورة معروفيّة مذهبنا بأنّ القرآن نزل بحرفٍ واحدٍ على نبيٍّ واحدٍ، والاختلاف فيه من الرُّواة، كما اعترف به

---

١ ـ التّبيان في تفسير القرآن ١: ٧.

٢ ـ راجع: مجمع البيان في تفسير القرآن ١: ١٢.

٣ ـ تفسير الصّافي ١: ٥٢ ـ ٥٣ (المقدمة الثّامنة).

غير واحد من الأساطين . . .[١]

٧ ـ المحدّث المتتبّع الميرزا حسين النّوريّ (م: ١٣٢٠هـ)

يعتقد: أنّ نزول القرآن كان على حرف واحد، وكلماته وألفاظه ليست متعدّدة، واختلاف القراءات ناشئٌ من القرّاء، وحديث «الأحرف السّبعة» أيضًا موضوع ...[٢]

٨ ـ العالم المتتبّع الماهر الشّيخ محمّد جواد البلاغيّ (م: ١٣٥٢هـ)

قال في الرّدّ على حديث «سبعة أحرف»: ولا تتشبّث لذلك بما روي من أنّ القرآن نزل على سبعة أحرف، فإنّها تشبّث واهٍ واهِن [بدلائل خمس] ...

وأمّا خامسًا: وهو (فصل الخطاب)، فقد روي من طرق الشّيعة في «الكافي» مسندًا عن أبي جعفر الباقر عليه السلام: «**إنّ القرآن واحد، نزل من عند واحد، ولكنّ الاختلاف يَجيء مِن قِبَل الرُّواة**».[٣]

٩ ـ الفقيه المعاصر آية الله السّيّد أبوالقاسم الخوئيّ (م:١٤١٣هـ)

قال بعد نقله أحد عشر حديثًا من أحاديث «**الأحرف السّبعة**» من مصادر أهل السّنة ونقدها: إنّ المرجع بعد النّبيّ صلّى الله عليه وآله في أُمور الدّين إنّما هو كتاب الله وأهل البيت عليهم السلام الّذين أذهب الله عنهم الرّجس وطهّرهم تطهيرًا، ولا قيمة للرّوايات إذا كانت مخالفة لما يصحّ عنهم. ولذلك لا يهمّنا أن نتكلّم عن أسانيد هذه الرّوايات، وهذا أوّل شيء تسقط به الرّواية عن الاعتبار والحجّيّة. ويضاف إلى ذلك ما بين هذه الرّوايات من التّخالف والتّناقض، وما في بعضها من عدم التّناسب بين السّؤال والجواب.[٤]

١٠ ـ قائد الثّورة الإسلاميّة السّيد روح الله الإمام الخمينيّ (م: ١٣٠٩هـ)

قال بعد ماقام بردّ تواتر القراءات، واحتجّ بحديث عن الإمام الصّادق عليه السلام: إن كان المراد

---

١ ـ جواهر الكلام ٩: ٢٩٤.

٢ ـ راجع: فصل الخطاب : ١٨٧، ١٩١، ٢٠٦، ٢٠٧.

٣ ـ آلاء الرّحمان في تفسير القرآن ١: ٧٧.

٤ ـ البيان في تفسير القرآن ١: ١٧٧.

تواترها عن النّبيّ الأكرم صلّى الله عليه وآله، مؤيّدًا بحديث وضعه بعض أهل الضّلال والجهل، وقد كذّبه أولياء العصمة وأهل بيت الوحي بقولهم: «**إنّ القرآن واحد، نزل من عند واحد**».[١]

هذه نماذج من آراء علماء الشّيعة حول ردّ حديث «الأحرف السّبعة»، وإذا أردت الاطّلاع على أكثرمن ذلك، فعليك بمراجعة نصوص سائرعلماء الشّيعة في هذا الكتاب.

تفسيرذو وجهين للأحرف السّبعة

قبل أن نبيّن تفسيرًا ذا وجهين لحديث «الأحرف السّبعة»، يجب أن نعلم أنّ هذه الرّوايات المختلفة الّتي وردت في مصادر الفريقين - لاسيّما في مصادر أهل السّنّة - على طائفتين:

الطّائفة الأولى: هي الرّوايات الّتي فُسِّرت «الأحرف السّبعة» في متنها، و بُيّنت مصاديقها في جوفها.[٢]

الطّائفة الثّانية: هي الرّوايات الّتي ذُكر فيها بنحو مطلق فقط وبلا تفسير،[٣] ولكن نقول: هذه الرّوايات على فرض صحّتها سندًا و دلالةً، غيرناظرة قطعًا إلى الموارد الآتية، وهي:

١ ـ القراءات السّبع (للقرّاء السّبعة)، و هذا القول ردّه ورفضه كثيرٌ من علماء السّنّة والشّيعة أيضًا.

٢ - اختلاف القراءات أو وجوهها، كما أشار إليها بعض العلماء، حيث استفادوا من قول ابن قُتَيبة و ابن الجَزَريّ اللّذَيْن بيّنا في خصوص مباحث علل اختلاف القراءات

---

١ ـ كتاب الطّهارة (الإمام الخمينيّ) ١: ٣٣٤.

٢ ـ راجع الرّوايات الّتي ذكرناها في هذا الكتاب، كنصّ أبي عُبَيد في «فضائل القرآن» في الفصل الأوّل، رقم ٢٣، ونصّ البخاريّ في «صحيحه» في الفصل الثّاني رقم ١، ٤، ٦، ٧، ٨، ونصّ الطّبريّ في تفسيره: «جامع البيان» رقم ٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧.

٣ ـ راجع الرّوايات الّتي ذكرناها في هذا الكتاب، كنصّ أبي عُبَيد في «فضائل القرآن» في الفصل الأوّل، رقم: ١، ٤، ٦، ٧، ٨، ٩، ونصّ البخاريّ في «صحيحه» في الفصل الثّاني، رقم: ١، ٢، ٣، ٤، ونصّ مسلم في «صحيحه» في الفصل الثّالث، رقم: ١، ٢، ٤، ٥، ٧ ونصّ ابن أبي داود في «سننه» في الفصل الرّابع، رقم: ١، ٣، ٤، ونصّ النّسائيّ في «سننه» في الفصل الرّابع، رقم : ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ونصّ الطّبريّ في تفسيره: «جامع البيان» رقم: ١، ٢، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٤٠.

ووجوهها لا على الأحرف السّبعة.

٣ ـ أو المراد منها سبع قبائل، ولكن نقول: في تعيين مصاديق هؤلاء اختلافٌ عند العلماء.[١]

٤ ـ أويختصّ بلُغة قبيلة مُضَر، كما نُقل عن عمر بن الخطّاب: «نزل القرآن بلغة مُضر»، وله أيضًا: سبع قبائل كهذيل، وكنانة، وقيس، وقُريش ...[٢]

ولعلّ المقصود من هذه الطّائفة الإشارة إلى التّفسيرين اللَّذَيْن وردا في بيان أكثر العلماء و المحقّقين، وهما:

أ ـ المراد منها: البطون و التّأويلات القرآنيّة، كما مال إليهما كثير من العلماء، **ولكنّا نقول:** و إن وردت روايات كثيرة حول البطون و التّأويلات من منابع الفريقين، إلّا أنّها غير مرتبطة بحديث الأحرف السّبعة.

بـ ـ المُراد منها: الإشارة إلى لهجات قبائل العرب، كما مال إليه أكثر العلماء والمحقّقين من أهل السّنة، **كما قال أبو عُبَيد: «إنّما هذا القرآن نزل في سبع»**، ومعناه: سبع خصال، أو سبع خلال، وتلك الأحاديث إنّما هي «**نزل القرآن على سبعة أحرف**»، والأحرف لامعنى لها إلّا اللّغات[٣].

الرّأي الصّواب في حديث «الأحرف السّبعة»

الظّاهر أنّ أقوى النّظريّات في تفسير حديث «الأحرف السّبعة» كما هي مشهورة بين علماء أهل السّنّة هي التّفسير الثّاني في خصوص اللّهجات، ونحن نرى ذلك أيضًا، وبشرط القول بأنّ إثبات هذا الرّأي غير منوط بإثبات صحّة حديث الأحرف السّبعة، بل أنّا لا نحتاج إلى هذا الحديث في إثبات هذا الرّأي.

ونقول أيضًا: لاتنحصر هذه النّظريّة في عدد خاصّ كعدد السّبعة وغيره، لأنّا خلافًا لهم نعتقد: أنّ التّسهيل والتّوسعة في القراءة غير منحصرة بقبائل خاصّة، حتّى لا تقيّد

---

١ ـ راجع: الإتقان ١: ١٧٤.

٢ ـ المصدر نفسه: ١٦٩.

٣ ـ راجع: نصّ أبي عُبَيد في هذا الكتاب في الفصل الأوّل، رقم: ٢٣.

بزمان محدود ومكان خاصّ، بل نعتقد: أنّ اللّهجات ينبغي أن تعمّ وتتّسع حتّى تشمل كلّ اللّهجات من العربيّة وغيرها، وفي كلّ الأعصار والقرون أيضًا، لأنّ القرآن ما نزل لطائفة خاصّة، بل نزل لهداية البشريّة جمعاء.

و إن كان بناءً على قول علماء أهل السّنّة: علّة نزول القرآن على الأحرف السّبعة، لتوسعة القراءات وتسهيلها لقبائل العرب الّذين يتكلّمون باللّهجات الخاصّة، فنقول: فلماذا يختصّ هذا التّسهيل و التّوسعة بقبائل عرب الحجاز دون غيرهم؟ و لماذا تتحدّد بزمان نزول القرآن خاصّة دون غيره؟

وعلى ذلك: أنّ القراءة الصّحيحة في عصر رسول الله ﷺ و بعده ـ لاسيّما عند توحيد المصاحف في عصر عثمان ـ كانت واحدة لامختلفة ولا متعدّدة، أمّا من حيث إنّ اللّهجات المختلفة للعرب وغيرهم كانت موجودة في أوساط النّاس، وقد صعب أيضًا على بعضهم تلفّظ بعض الحروف عند تلاوة القرآن للهجةٍ خاصّة، ولأجل ذلك أجاز رسول الله ﷺ ـ من قِبَل الله تعالى تسهيلاً وتوسّعًا للعباد ـ قراءة هذا النّصّ الواحد الّذي نزل على قراءة واحدة طبق لهجات القبائل، بشرط أن لاتتغيّر نصوصها من جهة الكتابة ورسم الخطّ، كوجود لهجات ولحن بين النّاس في بعض البلاد الإسلاميّة اليوم لعجزهم التّلفّظ ببعض الحروف، فيبدلون حرفًا مكان حرف آخر. وهنا نقدّم نماذج من ذلك:

* **منها:** ما هو معروف أنّ حرف **«القاف»** يلفظ في لهجة سُكّان بادية العراق بالكاف المفخّمة **«گ»**، وفي لهجة المصريّين بالهمزة **«أ»** وفي لهجة الفلسطينيّين بـ **«الكاف»**.

* **ومنها:** حرف **«الجيم»** حيث يلفظ في لهجة المصريّين بالكاف المفخّمة **«گ»**، و في لهجة اللُبنانيّين وبعض «الخوزيين» ـ بإيران ـ بحرف يحاكي الزّاي كـ **«ژ»**.

* **ومنها:** يلفظ بعض المصريّين واللُبنانيّين حرف **«الضّاد» «كالدّال»**.

* **ومنها:** يلفظ بعض الأتراك حرف **«القاف»** كافًا مفخّمة **«گ»**، لعسر تلفّظهم بحرف **«القاف»**، ولذا يقولون **«گُل»** أي **«قُل»**، وقس على هذه النّماذج في سائر الملل والأمم.

تأييد هذه النّظرية في الرّوايات

لعلّ تفسير رواية: «**فاقرأوا كيف شئتم**»[١]، ورواية: «**اقرأوا كما عُلِّمتُم**»[٢]، ورواية عن الإمام عليّ عليه السلام: «**إنّ رسول الله** صلى الله عليه وآله **يأمركم أن تقرأوا كما عُلِّمتُم**»[٣]، إشارةً إلى هذه الحقيقة الّتي ذكرناها.

ويؤيّد ذلك حديث الإمام الصّادق عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «**إنّ الرّجل الأعجميّ من أُمّتي ليقرأ القرآن بعجميّته، وترفعه الملائكة على عربيّته**»[٤].

وفي رواية عن ابن عبّاس: «**أنّ النّبيّ** صلى الله عليه وآله **كان يقرأ النّاس بلغة واحدة، فاشتدّ ذلك عليهم، فنزل جبريل فقال: يا محمّد، أقرئ كلّ قوم بلغتهم**».

ومن المشهور أنّ بلال الحبشيّ كان مؤذّنًا لرسول الله في مسجد النّبيّ صلى الله عليه وآله، وقد اعترض بعض الصّحابة على تنصيبه للأذان، وشكوا إليه أداءه في حرف الشّين سينًا، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «**إنّ سِين بَلَال عِندَ الله شِينٌ**»[٥].

وكذلك إنّما يستفاد على جواز القراءات المختلفة بحسب اللّهجات من هذه الآية: ﴿**فَاقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرآنِ**﴾[٦]، وهي وإن كان نزولها لبيان كمّيّة القراءة، إلّا أنّه يمكن أن نستفيد منها العموم بغضّ النّظر عن نطاق شأن نزولها حتّى تشمل كيفيّة القراءة أيضًا.

قال أبوشامة بعد ذكر رواية ابن عبّاس المذكورة آنفًا: هذا هو الحقّ، لأنّه إنّما أبيح أن يقرأ بغير لسان قريش توسعة على العرب، فلا ينبغي أن يوسّع على قوم دون قوم، فلايكلّف أحد إلّا قدر استطاعته، فمن كانت لغته الإمالة، أوتخفيف الهمز، أوالإدغام، أوضمّ ميم الجمع، أوصلة هاء الكناية، أونحو ذلك، فكيف يكلّف غيره؟ وكذا كلّ من كان من لُغته أن ينطق بالشّين في نحو: أشدق، والصّاد الّتي كالزّاي في نحو: مصدر، والكاف الّتي كالجيم، والجيم

---

١ ـ صحيح البخاريّ ٦: ٢٢٧، باب (أنزل على سبعة أحرف)، تأويل مشكل القرآن: ٣.

٢ ـ الكافي ٢: ٦٣١.

٣ ـ تفسير جامع البيان ١: ٢٣ و٢٤.

٤ ـ الكافي ٢: ٦١٩.

٥ ـ عدّة الدّاعي (لابن فهد الحلّيّ): ٢١؛ السّيرة الحلبيّة (لعليّ بن إبراهيم الحلبيّ) ٢: ١٤٢.

٦ ـ سورة المزّمّل/ ٢٠.

الّتي كالكاف، ونحو ذلك...لايكلّف ماليس في وسعه، وعليه أن يتعلّم ويجتهد، والله أعلم.[١]

وكذا لابن قُتيبة في هذا الحقل كلام جيّد، حيث يقول : فكان من تيسيره أن أمره بأن يُقرئ كلّ قوم بلُغتهم وما جَرَتْ عليه عادتهم؛ فالهُـذَليّ يقرأ: **(عَتَّى حين)** يريد **﴿حَتَّى حِينٍ﴾**[٢]، لأنّه هكذا يلفظ بها ويستعملها. والأسديّ يقرأ : **(تِعْلمون)** و **(تِعْلم)** و **(تِسْوَدُّ وُجُوهٌ)**[٣]، و **(ألم إعْهَدْ إليكم)**،[٤] والتّميميّ يهمز، والقُرَشيّ لايهمز... فأراد الله برحمته و لطفه أن يجعل لهم مُتَّسعًا في اللّغات، ومتصرّفًا في الحَرَكات، كتيسيره عليهم في الدِّين حين أجاز لهم على لسان رسوله ﷺ ...[٥]

وقال الفقيه المعاصر آية الله الخوئي: إنّ لكلّ قوم من العرب لهجة خاصّة في تأدية بعض الكلمات، ولذلك نرى العرب يختلفون في تأدية الكلمة الواحدة حسب اختلاف لهجاتهم، فالقاف في كلمة «يقول» مثلًا يبدلها العراقيّ بالكاف الفارسيّة، ويبدلها الشّاميّ بالهمزة، وقد أُنزِل القرآن على جميع هذه اللّهجات للتّوسعة على الأُمّة، لأنّ الالتزام بلهجة خاصّة من هذه اللّهجات فيه تضييق على القبائل الأُخرى الّتي لم تألف هذه اللّهجة.[٦]

وفي النّهاية ينبغي أن نذكر فيما يخصّ هذه اللّهجات نكتتين:

النّكتة الأولى ـ أنّ هذه القراءات على حسب اللّهجات، ليست بمعنى تعدّد القراءات أواختلاف القراءات، لأنّ قراءة صاحب اللّهجات ليست دلالة على القراءة الصّحيحة بالنّسبة إلى الأُخرى، بل قراءة كلّ واحدٍ منهم صحيحة أومعتبرة عنده لاغير.

النّكتة الثّانية ـ ليس هناك تضادّ و تعارض بين هذه القراءات على حسب اللّهجات و بين الرّواية الّتي وردت عن الباقر والصّادق عليهما السلام، حيث قالا: **«نزل القرآن على حرف واحد»**، لأنّ القراءات على حسب اللّهجات لا تقدح في أصل القراءة الواحدة الّتي نزلت على رسول الله

---

١ ـ المرشد الوجيز (لأبي شامة) : ٩٦ ـ ٩٧.

٢ ـ المؤمنون/٥٤ ، والصّافّات/١٧٤ و ١٧٨ ، والذّاريات /٤٣ .

٣ ـ سورة آل عمران/١٠٦.

٤ ـ سورة يس/٦٠.

٥ ـ تأويل مشكل القرآن (لابن قتيبة) : ٣٩ - ٤٠.

٦ ـ البيان في تفسير القرآن ١: ١٧٧.

ﷺ، فضلًا عن ذلك ـ كما أشرنا ـ أنّ القراءات بحسب اللّهجات ليست بمعنى تعدّد القراءات أو اختلافها ...

شُكرٌ وتقديرٌ

في نهاية المطاف حقيق علينا أن نتقدّم بالشّكر الجزيل إلى جميع الإخوة الّذين كان لهم الدّور المشهود في تأليف هذا المجلّد، وأخصّ بالذّكر منهم: الأخ الفاضل حجّة الإسلام والمسلمين الشّيخ محمّد رضا سيبويه، إذ قام بتصحيح ترجمة تصدير المؤلّف، ونشكر أيضًا الأُستاذ ناصر النّجفيّ، إذ قام بمراجعة الكتاب وتصحيحه وتنقيحه، والأخ الفاضل الدّكتور أحمد القَرائيّ السُّلطان آباديّ، لمساهمته في تأليف الكتاب.

السّيّدعليّ الموسويّ الدّارابيّ

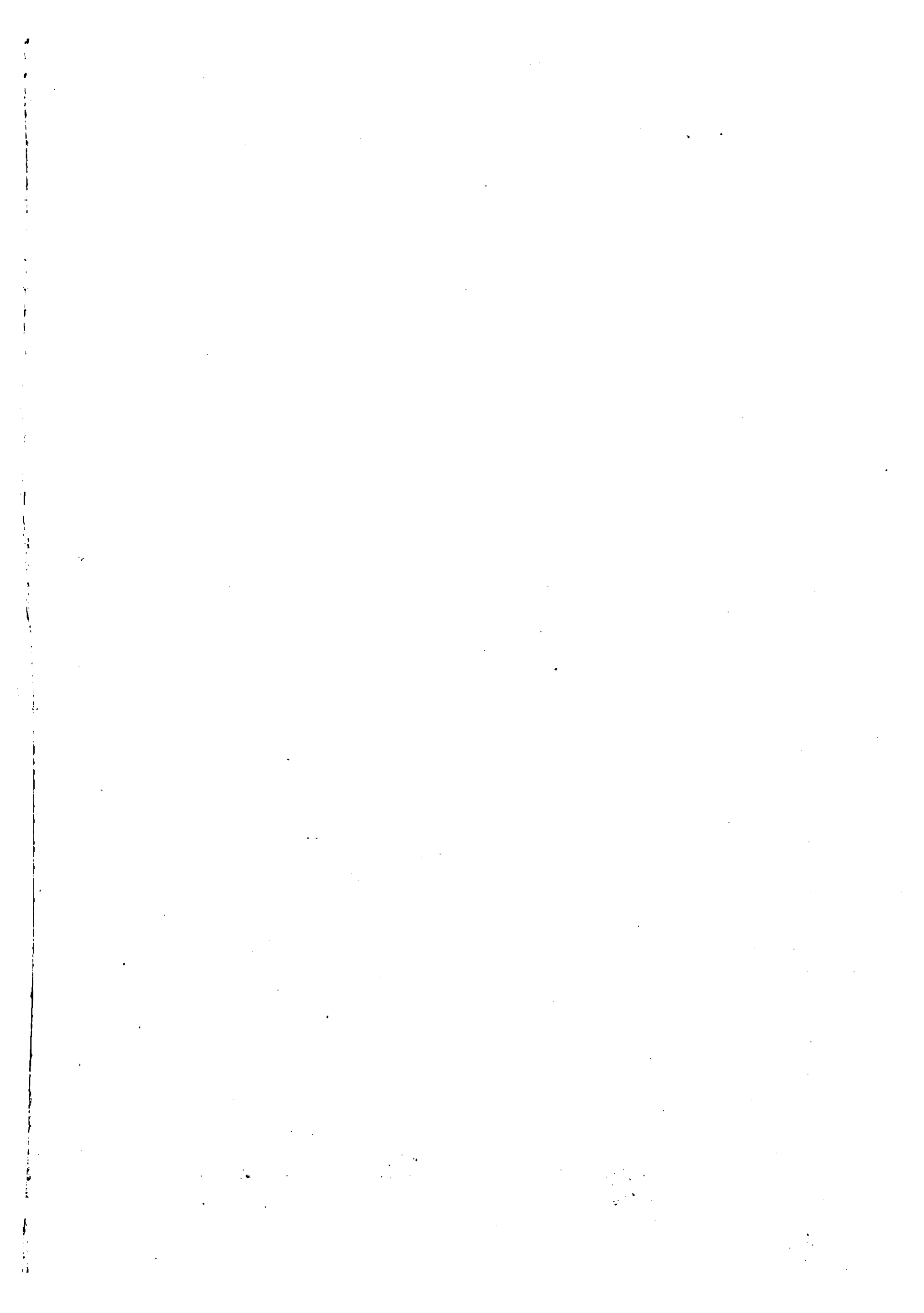
٢١ رمضان المبارك ١٤٣٧ هـ ق

المصادف للسّابع من شهر تير ١٣٩٤ هـ ش

الباب الثّامن من قسم القراءات:

الأحرف السّبعة،

و فيه فصول:



الفصل الأوّل

نصّ أبي عُبَيد (م : ٢٢٤) في «فضائل القرآن»

باب لُغات القرآن وأيّ العرب نزل القرآن بلُغته

١ ـ حدّثنا عبد الرّحمان بن مهديّ، عن مالك بن أنس، عن ابن شِهاب، عن عُروة بن الزُّبَير، عن عبد الرّحمان بن عبد القاري، عن عمربن الخطّاب قال: سمعت هِشام بن حكيم بن حِزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها، وقدكان رسول الله ﷺ أقرأنيها، قال: فأخذت بثوبه، فذهبت به إلى رسول الله ﷺ فقلت: إنّي سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأتني! فقال: اقرأ، فقرأ القراءة الّتي سمعتُ منه، **فقال النّبيّ ﷺ: «هكذا أُنزلتْ، ثمّ قال لي: اقرأ ، فقرأت، فقال: هكذا أُنزلت، إنّ هذا القرآن نزل على سبعة أحرُفٍ، فاقرأوا منه مَا تيسّر»**.

٢ ـ حدّثنا أبواليَمان، عن شُعَيب بن أبي حمزة، عن ابن شِهاب، عن عُروة، عن المِسْوَر بن مَخْرَمة وعبد الرّحمان بن عبد القاري ، عن عمر. . . مثل ذلك .

٣ ـ حدّثنا عبدالله بن صالح، عن اللَّيث، عن عُقَيل ويونس، عن ابن شِهاب، عن عُروة، عن المِسْوَر وعبد الرّحمان بن عبد، عن عُمَرو هِشام بن حكيم، عن النّبيّ ﷺ مثل ذلك، إلّا أنّه زاد في حديث عُقَيل، قال: قال ابن شِهاب في الأحرُف السّبعة: هي في الأمرالواحد الّذي لا اختلاف فيه.

٤ ـ حدّثنا يزيد ويحيى بن سعيد كلاهما، عن حُمَيد الطّويل، عن أنس بن

مالك،عن أُبيّ بن كعب قال: ما حكّ في صدري شيء منذ أسلمت، إلّا أنّي قرأت آية وقرأها آخر غير قراءتي، فقلت: أقرأنيها رسول الله ﷺ، وقال: أقرأنيها رسول الله ﷺ فأتينا النّبيّ ﷺ فقلت: يا رسول الله ! أقرأتني كذا وكذا، قال: نعم. وقال الآخر: ألم تُقْرِئْني كذا وكذا ؟ قال: نعم، فقال ﷺ: «**إنّ جبريل وميكائيل أتياني فقعد جبريل عن يميني، وقعد ميكائيل عن يساري، فقال جبريل: اقرأ القرآن على حرف، فقال ميكائيل: استزده، حتّى بلغ سبعة أحرف، كلّ حرفٍ شافٍ كافٍ**» .

٥ ـ حدّثنا يزيد، عن العَوّام بن حَوْشب، عن أبي إسحاق السّبيعيّ، عن سُلَيمان بن صُرَد عن أُبيّ بن كعب، أنه أتى النّبيّ ﷺ برَجُلَين قد اختلفا في القراءة، ثمّ ذكر مثل ذلك ...

٦ـ حدّثنا إسماعيل بن جعفر، عن يزيد بن خُصَيفة، عن مسلم بن سعيد مولى ابن الحَضْرميّ، وقال غيره: عن بُسْر بن سعيد، عن أبي جُهَيم الأنصاريّ ،أنّ رجلين اختلفا في آية من القرآن، كلاهما يزعم أنّه تلقّاها من رسول الله ﷺ، فمشيا جميعًا حتّى أتيا رسول الله ﷺ ، فذكر أبو جُهَيم أنّ رسول الله ﷺ قال: «**إنّ هذا القرآن نزل على سبعة أحرُف، فلا تَماروا فيه، فإنّ مراءً فيه كُفرٌ**» .

٧ ـ حدّثنا عبدالله بن صالح، عن اللَّيث، عن يزيد بن الهاد، عن محمّد بن إبراهيم، عن بُسْر بن سعيد، عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص،أنّ رجلًا قرأ آية من القرآن، فقال له عمرو بن العاص: إنّما هي كذا وكذا، بغير ما قرأ الرّجل، فقال الرّجل: هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ ، فخرجا إلى رسول الله ﷺ حتّى أتياه، فذكرا ذلك له، فقال رسول الله ﷺ : «**إنّ هذا القرآن نزل على سبعة أحرف. فأيّ ذلك قرأتم أصبتم، فلا تَماروا في القرآن، فإنّ مراءً فيه كُفرٌ**» .

٨ ـ حدّثنا أبو النّضر، عن شيبان، عن عاصم بن أبي النَّجود، عن زِرّ بن حُبَيش، عن حُذَيفة بن اليمان، عن النّبيّ ﷺ ، قال: «**لقيت جبريل عند أحجار**

المراء، فقلت: يا جبريل! إنّي أُرسِلتُ إلى أُمّة أُمّيّة، الرّجل والمرأة والغلام والجارية والشّيخ الفاني الّذي لم يقرأ كتابًا قطّ، فقال: إنّ القرآن نزل على سبعة أحرف».

٩ ـ حدّثنا عبد الله بن صالح، عن اللّيث، عن يونس، عن ابن شِهاب، عن عُبَيد الله بن عبد الله، عن ابن عبّاس، عن النّبيّ ﷺ قال: «**أقرأني جبريل على حرفٍ فراجعته، فلم أزل أستزيده حتّى انتهى إلى سبعة أحرف**».

١٠ ــ **قال أبوعُبَيد:** قد تواترت هذه الأحاديث كلّها على الأحرف السّبعة، إلّاحديثًا واحدًا يُروى عن سَمُرة: حدّثني عفّان، عن حمّاد بن سَلَمة، عن قتادة، عن الحسن، عن سَمُرة بن جُنْدَب، **عن النّبيّ ﷺ أنّه قال: «نزل القرآن على ثلاثة أحرف»**.

قال أبوعُبَيد: ولانرى المحفوظ إلّا السّبعة لأنّها المشهورة. وليس معنى تلك السّبعة أن يكون الحرف الواحد يقرأ على سبعة أوجه، هذا شيء غيرموجود، ولكنّه عندنا أنّه نزل على سبع لغات متفرّقة في جميع القرآن من لغات العرب، فيكون الحرف منها بلغة قبيلة، والثّاني بلغة أُخرى سوى الأُولى، والثّالث بلغة أُخرى سواهما، كذلك إلى السّبعة. وبعض الأحياء أسعد بها وأكثرحظًّا فيها من بعض، وذلك يُبَيّن في أحاديث تترى.

١١ ـ حدّثنا عبد الرّحمان بن مهديّ، عن إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك، أنّ عُثمان قال للرّهْط القُرَشيّين الثّلاثة حين أمرهم أن يكتبوا المصاحف: «**ما اختلفتم فيه أنتم وزيد بن ثابت فاكتبوه بلسان قُرَيش؟ فإنّه نزل بلسانهم**».

قال أبوعُبَيد: وكذلك يحدّثون عن سعيد بن أبي عَروبة، عن قَتادة، عمّن سمع ابن عبّاس يقول: «نزل القرآن بلغة الكَعْبَين: كعب قريش وكعب خزاعة، قيل له: وكيف ذاك؟ قال: لأنّ الدّار واحدة».

قال أبوعُبَيد: يعني أنّ خزاعة جيران قريش فأخذوا لُغَتهم .

وأمّا الكلبيّ، فإنّه يُروى عنه، عن أبي صالح، عن ابن عبّاس قال: «**نزل القرآن على سبع لغات، منها : خمس بلغة العَجُز من هوازن**».

قال أبوعُبَيد: والعَجُز، هم: سعدبن بكر، وجُشَم بن بكر، ونَصْربن معاوية، وثقيف. وهذه القبائل الّتي يقال لها: عُليا هوازن. وهم الّذين قال فيهم أبوعمروبن العلاء: أفصح العرب عُلْيا هوازن وسُفْلى تميم، فهذه «**عُلْيا هوازن**»، وأمّا «سُفلى **تميم فبنودارم**».

١٢ ـ حدّثنا يزيد، عن جَرير بن حازم، عن عبد الملك بن عمير، عن عبدالله بن معقل قال: قال عمر: **لايُمِلَّنّ في مصاحفنا إلّا غِلمان قُرَيش وثقيف ...**

١٣ ـ حدّثنا حجّاج، عن هارون بن موسى قال: أخبرني الزّبيربن خِرّيت، عن عِكْرِمة، قال : لمّا كتبت المصاحف عُرِضت على عثمان، فوجد فيها حروفًا من اللّحن، قال: لاتغيّروها، فإنّ العرب ستغيّرها، أوقال: ستعربها بألسنتها، لو كان الكاتب من ثقيف والمملي من هُذَيل، لم يوجد فيها هذه الحروف.

١٤ ـ حدّثنا هُشَيم، عن العوّام، عن إبراهيم التّيميّ قال: كان عبدالله بن مسعود يحبّ أن يكون الّذين يكتبون المصاحف من مُضَر.

١٥ ـ حدّثنا هُشَيم، عن منصور، عن الحسن ، قال: كنّا لا ندري ما الأرائك ؟ حتّى لقينا رجلًا من أهل اليمن فأخبرنا : «**أنّ الأريكة عندهم الحَجَلة فيها السّرير**» .

١٦ ـ حدّثنا مروان بن معاوية، عن نُعَيم بن أبي بسطام، عن أبيه، عن الضّحّاك ابن مزاحم، في قوله: ﴿**وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُ**﴾ القيامة/١٥، قال: سُتوره، أهل اليمن يسمّون السِّتر المعذار.

١٧ ـ حدّثنا عبد الرّحمان، عن سُفيان، عن أبيه، عن عِكرِمة، عن ابن عبّاس،

في قولـه: ﴿وَأَنتُمْ سَامِدُونَ﴾ النّجم/٦١، قال: «**الغناء، وهي يمانيّة، اسْمُدي لنا: تَغَنّي لنا**». **قال أبوعُبَيد:** يعني أنّه كان يستشهد به على التّفسير.

١٨ ـ حدّثنا هُشَيم، عن أبي بشر، عن سعيد بن جُبَير ـ أومجاهد ـ عن ابن عبّاس في قوله: ﴿وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ﴾ الانشقاق/١٧، قال: ما جَمَع، وأنشد: فلا تَسِقْنَ لوتَجِدْنَ شَائِقًا ...

١٩ ـ حدّثنا هُشَيم، أخبرنا حصين، عن عِكْرمة، عن ابن عبّاس، في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ﴾ النّازعات/ ١٤، قال: الأرض، قال: وقال ابن عبّاس: قال أُميّة ابن أبي الصّلت: عندهم لَحْمُ بَحْرٍ وَلَحْمُ ساهِرة ...

٢٠ ـ حدّثنا يحيي بن سعيد، عن سُفيان، عن إبراهيم بن مهاجر، عن مجاهد، عن ابن عبّاس قال: كنت لا أدري ما ﴿فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ﴾ الأنعام/ ١٤، حتّى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر، فقال أحدهما: أنا فطرتها، يقول: أنا ابتدأتها .

٢١ ـ حدّثنا يحيي بن سعيد، عن سُفيان، عن أشعث بن أبي الشّعثاء، عن زيد ابن معاوية العبسيّ، عن علقمة، في قوله : ﴿خِتَامُهُ مِسْكٌ﴾ المطفّفين/٢٦، قال: ليس بخاتم يُختم، ولكن ختامه خِلْطُهُ، ألم ترإلى المرأة من نسائكم تقول للطّيب: خِلْطهُ مسك، خِلْطُهُ كذا وكذا. **قال أبوعُبَيد:** وأحسب يحيي أسند الحديث إلى عبدالله.

٢٢ ـ حدّثنا يزيد، عن سُفيان بن حسين، عن الحسن، في قوله تعالى: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ مريم/٢٤، قال: كان والله سريًّا، يعني عيسى، قال: فقال له خالد بن صفوان: يا أبا سعيد إنّ العرب تسمّي الجَدْول السّريّ، فقال: صدقت .

٢٣ ـ **قال أبوعُبَيد:** فهذه الأحاديث الّتي فيها ذكر القبائل، والاحتجاج بكلام العرب ، بيّن لك معنى السّبعة الأحرف أنّها إنّما هي اللّغات. وقد حمل بعض النّاس معناها على الحديث الآخر: «**نزل القرآن في سبع؛ حلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وخبر**

ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وضرب الأمثال» .

قال أبو عُبَيد: وقد عرفت هذا الحديث، سمعت حجّاجًا يحدّثه عن اللّيث، عن عُقَيل، عن ابن شِهاب، عن سَلَمة بن أبي سَلَمة، عن أبيه، يرفعه. وليس هذا من ذلك في شيء، «**إنّما هذا القرآن نزل في سبع**»، ومعناه سبع خصال، أو سبع خلال، وتلك الأحاديث إنّما هي «**نزل القرآن على سبعة أحرف**»، والأحرف لا معنى لها إلّا اللّغات. مع أنّ تأويل كلّ حديث منها بَيِّنٌ في الحديث نفسه.

ألاترى أنّ عُمَر قال: سمعت هِشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأ ؟! فكذلك حديث أُبيّ بن كعب حين اختلف هو وغيره في القراءة، ومنه اختلاف عبدالله مع غيره، ومثله حديث عمروبن العاص . أفلست ترى اختلافهم إنّما كان في الوجوه والحروف الّتي تفرق فيها الألفاظ، فأمّا التّأويل فلم يختلفوا فيه، ويبيّنه حديث عبدالله ؟

٢٤ـ حدّثنا أبو معاوية عن الأعمش، عن أبي وائل قال: قال عبدالله: إنّي قد سمعت القُرّاء فوجدتهم متقاربين، فاقرأُوا كما عُلِّمتم، فإنّما هوكقول أحدكم: هَلُمّ، وتعال.

٢٥ ـ حدّثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أيّوب، عن ابن سيرين ، قال: إنّما هو كقول أحدكم: هلمّ، وتعال، وأقبل . قال: وقال ابن سيرين : وهو في قراءة عبدالله : **(إن كانت إلّا زَقْيةً واحدةً)**، وفي قراءتنا: **﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾** يس/٢٩.

قال أبو عُبَيد: وكلّ هذا يُوضّح لك معنى السّبعة الأحرف. **(٣٣٤ ـ ٣٤٧)**

الفصل الثّاني

نصّ البخاريّ (م :٢٥٦) في «صحيحه»[1]

باب أُنزِل القرآن على سبعة أحرف

١ ـ حدّثنا سعيد بن عُفَير قال: **حدّثني اللَّيث** قال: حدّثني عُقَيل عن ابن شِهاب، حدّثني عُبَيدالله بن عبد الله : أنّ ابن عبّاس حدّثه أنّ رسول الله ﷺ قال: «**أقرأني جبريل على حرف فراجعته، فلم أزَلْ أستَزيدُه ويزيدُني حتّى انتهىٰ إلى سبعة أحرف**».

٢ ـ حدّثنا سعيد بن عُفَير، حدّثني اللَّيث، حدّثني عُقَيل عن ابن شِهاب قال: حدّثني عُروة بن الزُّبَير، أنّ المِسْوَر بن مَخْرَمة وعبد الرّحمان بن عبدالقاري حدّثاه أنّهما سمعا عمربن الخطّاب يقول : سَمِعتُ هِشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ فاسْتَمَعتُ لقرائته فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يُقرِئْنيها رسول الله ﷺ فكِدْتُ أُسَاوِرُه في الصّلاة، فَتَصَبَّرتُ حتّى سَلَّم فَلَبَّبْتُهُ بردائه، فقلت: من أقرأك هذه السّورة الّتي سمعتك تقرأ ؟ قال: أقرأنيها رسول الله ﷺ، فقلت: كَذَبْتَ، فإنّ رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأتَ، فانطلقت به أُقُودُه إلى رسول الله ﷺ، فقلت: إنّي سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تُقرِئْنيها، فقال رسول الله ﷺ:

---

١ ـ نحوه عن التِّرمذيّ في «سُنَنه» ٥ : ٤٦ ـ ٤٧ .(م)

«أرسِله اقرَأ يا هِشام! فقرأ عليه القراءة الّتي سمِعتُه يقرأ، فقال رسول الله ﷺ: كذلك أُنزلت، ثمّ قال: اقرأ يا عُمَر! فقرأتُ القراءة الّتي أقرأني، فقال رسول الله ﷺ : كذلك أُنزِلَت: إنَّ هَذَا القُرآن أُنزِلَ على سبعة أحرُف، فأقرأوا مَا تَيَسَّر مِنه».

(٦ : ٢٢٧ ـ ٢٢٨)

باب ما يُذكَر في الأشخاص ...

٣ ـ حدّثنا عبد الله بن يوسف، أخبرنا مالك، عن ابن شِهاب، عن عُروَة بن الزُّبَير، عن عبد الرّحمان بن عبدالقاري، أنّه قال: سمعت عمر بن الخطّاب يقول: سمعت هِشام بن حَكيم بن حِزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأها، وكان رسول الله ﷺ أقرَأَنيها، وكِدتُ أن أعْجَل عليه، ثمّ أمهَلْته حتّى انصَرَف، ثمّ لَبَّبْتُه برِدائه، فجئت به رسول الله ﷺ فقلت: إنّي سمعت هذا يقرأ على غير ما أقرَأْتَنيها، فقال لي أرسِله، ثمّ قال له: «**اقرأ فقرأ، قال: هكذا أُنزِلت، ثمّ قال لي: اقرأ فقرأتُ، فقال: هكذا أُنزلت: إنّ القُرآن أُنزِل على سبعة أحرُف، فاقرأُوا منه مَا تيَسَّر**» . (٣: ١٦٠)

٤ ـ حدّثنا إسماعيل قال: حدّثني سُلَيمان عن يونس، عن ابن شِهاب، عن عُبَيدالله بن عبد الله بن عُتْبة بن مسعود، عن ابن عبّاس رضي الله عنه: «**أنّ رسول الله ﷺ قال: أقرَأَني جبريل على حرفٍ، فلم أزَلْ أستَزيدُهُ، حتّى انتهىٰ إلى سبعة أحرف**».

(٤ : ١٣٧)

باب ما جاء في المتأوّلين

٥ ـ قال أبو عبد الله وقال اللَّيث ، حدّثني يونس عن ابن شِهاب قال : أخبرني عُروَة ابن الزُّبَير أنّ المِسْوَر بن مَخْرَمة وعبد الرّحمان بن عبدالقاري حدّثاه أنّهما سمعا عمر بن الخطّاب يقول: سَمِعتُ هِشام بن ... [وذكر كما تقدّم آنفًا رقم ٢] . (٩ : ٢٢-٢٣)

باب قول الله تعالى: ﴿فَاقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾

٦ـ حدّثنا يحي بن بُكَير، حدّثنا اللَّيث، عن عُقَيل، عن ابن شِهاب، حدّثني عُروة بن الزُّبَير، أنّ المِسْوَر بن مَخْرَمة وعبد الرّحمان بن عبدالقاري حدّثاه أنّهما سمعا عُمَر بن الخطّاب يقول ... [**وذكر كما تقدّم آنفًا رقم ٢**] .

(٩ : ١٩٤ ـ ١٩٥)

الفصل الثّالث

نصّ مُسلِم (م : ٢٦١) في «صحيحه»

باب بيان أنّ القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه

١ ـ حدّثنا يحي بن يحي، قال: قرأت على مالك عن أبي شِهاب، عن عُروةَ بن الزُّبَير، عن عبد الرّحمان بن عبد القاري، قال: سمعت عمربن الخطّاب يقول: سمعت هِشا م بن حَكيم بن حِزام ... **[وذكركما تقدّم نحوه عن البخاريّ رقم٣]**.

٢ ـ وحدّثني حرملة بن يحي، أخبرنا ابن وَهْب، أخبَرَني يونس عن ابن شِهاب، أخبَرَني عُروَة بن الزُّبَير، أنّ المِسْوَر بن... **[وذكركما تقدّم عن البخاريّ رقم٢]**.

٣ ـ حدّثنا إسحاق بن إبراهيم وعَبْدُ بن حُمَيد قالا: أخبرنا عبد الرّزّاق، أخبرنا مَعْمَر عن الزُّهْريّ، كرواية يونس بإسناده.

٤ ـ وحدّثني حرملة بن يحي، أخبرنا ابن وَهْب، أخبرني يونس عن ابن شِهاب حدّثني عُبيَدالله بن عبد الله بن عُتبة . . . **[وذكركما تقدّم عن البخاريّ رقم ١]** .

٥ ـ حدّثنا محمّد بن عبد الله بن نُمَير، حدّثنا أبي، حدّثنا إسماعيل بن أبي خالد، عن عبد الله بن عيسى بن عبد ا لرّحمان بن أبي ليلى، عن جدّه، عن أُبيّ بن كعب، قال: كنت في المسجد فدخل رجل يصلّي، فقرأ قراءة أنكَرَتُها عليه، ثمّ دخل آخَر، فقرأ قراءةً سِوى قراءةِ صاحبِه، فلمّا قضينا الصّلاة دخلنا جميعًا على رسول الله ﷺ، فقلت: إنّ هذا قرأ قراءةً أنكَرتُها عليه، ودخل آخَرُ، فقرأ سوى قراءةِ صاحِبه، فأمرهما

رسول الله ﷺ فقرءا، فحَسَّن النّبيّ ﷺ شأنهما. فسُقِط في نفسي من التّكذيب ولا إذ كُنتُ في الجاهليّة، فلمّا رأى رسول الله ﷺ ما قد غَشِيَني ضَرَب في صدري، فَفِضْتُ عرقًا، وكأنّما أَنظُرُ إلى الله عَزَّوجَلَّ فَرَقًا، فقال لي: «**يا أُبيّ أُرسِلَ إليّ أنِ اقْرَءِ القُرآن عَلىٰ حَرفٍ، فَرَدَدْتُ إليه أنْ هَوِّن على أُمّتي، فردّ إليَّ الثّانية أقْرَأه عَلىٰ حَرفَين، فرَدَدْتُ إليه أنْ هَوِّن عَلىٰ أُمّتي، فردّ إليَّ الثّالثة، أقْرَأه عَلىٰ سبعة أحرف، فلك بكلّ رَدّةٍ رَدَدْتُكها مسألةٌ تسألُنيها، فقلتُ: اللّهمّ اغفِر لأُمّتي، اللّهم اغفر لأُمّتي، وأخّرت الثّالثة ليومٍ يرغب إليّ الخلق كلّهم حتّى إبراهيم ﷺ**».

٦ ـ حدّثنا أبو بكر بن أبي شَيْبَة، حدّثنا محمّد بن بِشْر، حدّثني إسماعيل بن أبي خالد، حدّثني عبد الله بن عيسى عن عبد الرّحمان بن أبي ليلى، أخبَرني أُبيّ بن كعب؛ أنّه كان جالسًا في المسجد إذ دخل رجل فصلّى، فقرأ قِراءةً، واقتَصَّ الحديث بمثل حديث ابن نُمَير.

٧ ـ وحدّثنا أبو بكر بن أبي شَيْبَة، حدّثنا غُنْدَر عن شُعْبة، وحدّثناه ابن المـُثنّى وابن بَشّار، قال ابن المـُثنّى: حدّثنا محمّد بن جعفر، حدّثنا شُعبة عن الحَكَم، عن مجاهد، عن ابن أبي ليلى، عن أُبيّ بن كعب: أنّ النّبيّ ﷺ كان عند أضاةِ بني غِفَار قال ﷺ : «**فأتاه جبريل عليه السلام فقال: إنّ الله يأمرك أن تقرأ أُمّتك القرآن على حرف، فقال : أسأل الله مُعافاتَه ومغفرتَه، وإنّ أُمّتي لاتطيق ذلك، ثمّ أتاه الثّانية، فقال: إنّ الله يأمرك أن تقرأ أُمّتك القرآن على حرفين، فقال: أسأل الله مُعافاته ومغفرته، وإنّ أُمّتي لا تطيق ذلك، ثمّ جاءه الثّالثة فقال: إنّ الله يأمرك أن تقرأ أُمّتك القرآن على ثلاثة أحرف، فقال :أسأل الله معافاته ومغفرته، وإنّ أُمّتي لا تطيق ذلك، ثمّ جاءه الرّابعة، فقال: إنّ الله يأمرك أن تقرأ أُمّتك القرآن على سبعة أحرف، فأيّما حرف قرأوا عليه، فقد أصابوا**» .

٨ ـ حدّثنا أبوبكر بن أبي شَيبة وابن نُمَير جميعًا عن وكيع، قال أبو بكر: حدّثنا وكيع عن الأعمش، عن أبي وائل، قال: جاء رجل يقال له: نَهيكُ بن سِنان إلى عبد الله، فقال: يا أبا عبد الرّحمان! كيف تقرأ هذا الحرف؟ ألفًا تجده، أم ياء ﴿**مِن مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ**﴾، أو (**من ماء غير ياسن**)؟ قال: فقال عبد الله: وكُلّ القرآن قد أحْصَيتَ غير هذا؟ قال: إنّي لأقرأ المفصّل في ركعة، فقال عبد الله: هَذًّا كهَذِّ الشِّعْر؟ إنّ أ قوامًا يقرأون القرآن لا يُجاوِز تَراقِيَهم، ولكِنْ إذا وقع في القلب فَرَسَخ فيه نفع، إنّ أفضل الصّلاة، الرّكوع والسّجود، إنّي لأعلم النّظائر الّتي كان رسول الله ﷺ يَقْرُن بَينَهُنّ سورتين في كلّ ركعة، ثمّ قام عبد الله فدخل علقمة في إثره، ثمّ خرج فقال: قد أخبرني بها. **(١: ٥٦٠ ـ ٥٦٣)**

الفصل الرّابع

نصّ ابن أبي داود السِّجِستانيّ (م :٢٧٥) في «سُنَنه»

باب أُنزل القرآن على سبعة أحرف

١ ـ حدّثنا القَعْنَبي، عن مالك، عن ابن شهاب، عن عُروة بن الزُّبَير، عن عبد الرّحمان بن عبدالقاري، قال: سمعت عمربن الخطّاب يقول: سمعت هِشام بن حكيم بن حِزام ... **[وذكركما تقدّم عن البخاريّ]**.

٢ ـ حدّثنا محمّد بن يحيي بن فارس، ثنا عبد الرّزّاق، أخبرنا مَعْمَر، قال: قال الزُّهريّ: إنّما هذه الأحرف في الأمرالواحد ليس تختلف في حلال ولاحرا م .

٣ ـ حدّثنا أبو الوليد الطّيالسيّ، ثنا همّام بن يحيي، عن قتادة، عن يحيي بن يَعْمُر، عن سُلَيمان بن صُرَد الخزاعيّ، عن أُبيّ بن كعب، قال: قال النّبيّ ﷺ: **«يا أُبيّ ! إنّي أُقْرِئْتُ القرآن فقيل لي: على حرفٍ أوحرفين، فقال الملك الّذي معي : قل: على حرفين، قلت : على حرفين، فقيل لي: على حرفين أوثلاثة؟ فقال الملك الّذي معي: قل: على ثلاثة، قلت : على ثلاثة، حتّى بلغ سبعة أحرف، ثمّ قال: ليس منها إلّا شافٍ كافٍ، إن قلت: سميعًا عليمًا، عزيزًا حكيمًا، ما لم تختم آية عذاب برحمة، أو آية رحمة بعذاب»**.

٤ ـ حدّثنا ابن المثنّى، ثنا محمّد بن جعفر، ثنا شُعْبَة، عن الحَكَم، عن مجاهد، عن ابن أبي ليلى، عن أُبيّ بن كعب: أنّ النّبيّ ﷺ كان عند أضاة بني غِفار... **[وذكركما تقدّم عن مسلم رقم٨]**. **(٢ : ٧٥ ـ ٧٦)**

الفصل الخامس

نصّ ابن قُتَيبة (م: ٢٧٦) في «تأويل مشكل القرآن»

باب الرّدّ عليهم في وجوه القراءات

أمّا ما اعتلّوا به في وجوه القراءات من الاختلاف، فإنّا نحتجّ عليهم فيه بقول النّبيّ ﷺ : **«نزل القرآن على سبعة أحرف، كلّها شافٍ كافٍ، فاقرأوا كيف شئتُم»**.

وقد غلط في تأويل هذا الحديث قوم، فقالوا: السّبعة الأحرف [هي] : وعد ووعيد، وحلال وحرام، ومواعظ وأمثال، واحتجاج. **وقال آخرون:** هي سبع لغات في الكلمة.

وقال قوم: حلال وحرام، وأمر ونهي، وخبر ما كان قبل، وخبر ماهو كائن بعد، وأمثال ...

ومن قال: فلان يقرأ بحرف «أبي عمرو» أو بحرف «عاصم»، فإنّه لايريد شيئًا ممّا ذكروا، وليس يوجد في كتاب الله تعالى حرف قُرِئ على سبعة أوجه يصحّ فيما أعلم .

وإنّما تأويل قوله ﷺ : **«نزل القرآن على سبعة أحرف»** على سبعة أوجه من اللّغات متفرّقة في القرآن، يدُلّك على ذلك قول رسول الله ﷺ: **«فاقرأوا كيف شئتُم»**.

وقال عمر: سمعت هشام بن حكيم بن حِزام يقرأ سورة الفرقان ... **[وذكر كما تقدّم عن البخاريّ رقم ٣، ثمّ قال:]** .

فمن قرأه قِراءةَ عبد الله، فقد قرأ بحرفه، ومن قرأ قِراءةَ أُبيّ، فقد قرأ بحرفه، ومن قرأ قِراءةَ زيد، فقد قرأ بحرفه.

و«الحرف» يقع على المثال المقطوع من حروف المعجم، وعلى الكلمة الواحدة، ويقع

الحرف على الكلمة بأسرها، والخطبة كلّها، والقصيدة بكمالها.

ألا ترى أنّهم يقولون: قال الشّاعر كذا في كلمة، يعنون في قصيدته؟ والله جَلَّ وعَزَّ يقول: ﴿وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ﴾[1]، وقال: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى﴾[2]، وقال: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ * إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ * وَإِنَّ جُنْدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾[3]. وقال: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ﴾[4].

أراد سبحانه وتعالى «من النّاس»: من يعبد الله على الخير يصيبه من تثمير المال، وعافية البدن، وإعطاء السّؤل، فهو مطمئنّ مادام ذلك له. وإن امتحنه الله تعالى باللّأْواء في عيشه، والضّرّاء في بدنه وماله كفر به. فهذا عَبَد الله على وجه واحد، ومعنى متّحد، ومذهب واحد، وهو معنى الحرف. ولو عَبَد الله على الشّكر للنّعمة، والصّبر للمصيبة، والرّضا بالقضاء، لم يكن عبده على حرف.

(ص: ٣٣ ـ ٣٦)

١ ـ التّوبة / ٧٤.

٢ ـ الفتح / ٢٦.

٣ ـ الصّافّات / ١٧١ ـ ١٧٣.

٤ ـ الحجّ / ١١.

الفصل السّادس

نصّ النّسائيّ (م :٣٠٣) في«سُنَنه»

[نزول القرآن على سبعة أحرف]

١ ـ حدّثنا مَعْمَر عن الزُّهْريّ، عن عُروة، عن ابن مَخْرَمة؛ أنّ عمر بن الخطّاب ﵁ قال: سمعت هِشام بن حكيم بن حِزام يقرأ سورة الفرقان، فقرأ فيها حروفًا لم يكن نبيّ الله ﷺ أقرأنِيهَا، قلت: من أقرأك هذه السّورة ؟ قال: رسول الله ﷺ، قلت: كَذَبْتَ ما هكذا أقْرَأَك رسول الله ﷺ ، فأخَذتُ بيده أقُودُهُ إلى رسول الله ﷺ، فقلتُ يا رسول الله إنّك أقرَأْتني سورة الفرقان، وإنّي سمعت هذا يقرأ فيها حروفًا لم تكن أقرَأْتَنِيها فقال رسول الله ﷺ:«**اِقرأ يا هِشام! فقرأ كما كان يقرأ، فقال رسول الله ﷺ: هكذا أُنزِلت، ثمّ قال: اقرأ يا عمر! فقرأ تُ، فقال: هكذا أُنزِلت، ثمّ قال رسول الله ﷺ : إنّ القرآن أُنزِل على سبعة أحرُف**» .[١]

٢ ـ أخبرنا محمّد بن سَلَمَة والحارث بن مِسكين قِراءة عليه وأنا أسمع، واللّفظ له عن ابن القاسم، قال: حدّثني مالك عن ابن شِهاب، عن عُروَة بن الزُّبَير، عن عبد الرّحمان بن عبدالقاري، قال: سمعت عمر بن الخطّاب ﵁ يقول ... [**وذكر كما تقدّم عن مسلم رقم ١**] .

---

١ ـ تقدّمت هذه الرّواية في نصّ صحيح البخاريّ ومسلم بألفاظ مختلفة، وقد ذكرناها لهذا السّبب . (م)

٣ ـ أخبرنا يونس بن عبد الأعلى قال : حدّثنا ابن وَهْب، قال: أخبرني يونس عن ابن شِهاب قال: أخبَرَني عُروَة بن الزُّبَير؛ أنّ المِسْوَر بن مَخْرَمة وعبد الرّحمان بن عبدالقاري أخبراه، أنّهما سمعا عُمَر... **[وذكر كما تقدّم عن البخاريّ رقم ٢].**

٤ ـ أخبرنا محمّد بن بَشّار قال: حدّثنا محمّد بن جعفر غُنْدُر قال : حدّثنا شُعْبَة عن الحَكَم، عن مجاهد عن ابن أبي ليلى، عن أُبيّ بن كعب: أنّ رسول الله ﷺ كان عند أضَاةِ بني غِفار، فأتاه جبريل عليه السلام فقال . . . **[وذكر كما تقدّم نحوه عن مُسلِم رقم ٨، ثمّ قال:]**

قال أبو عبد الرّحمان : هذا الحديث خُولِف فيه الحَكَم، خالفه منصور بن المُعْتَمِر، رواه عن مجاهد، عن عُبَيدبن عُمَيْر مرسلًا .

٥ ـ أخبرني عمرُو بن منصور قال : حدّثنا أبوجعفر بن نُفَيل قال: قرأت على مَعْقِل بن عُبَيدالله ، عن عِكرمة بن خالد، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عبّاس، عن أُبيّ بن كعب، قال : أقرَأني رسول الله ﷺ سورة، فبَيْنَا أنا في المسجد جالس إذ سمِعتُ رجلًا يقرؤها يُخالَف قراءتي ، فقلت له: من علَّمَك هذه السّورة ؟ فقال: رسول الله ﷺ ، فقلت: لا تُفارِقْني حتّى نأتي رسول الله ﷺ ، فأتَيتُهُ فقلت: يا رسول الله إنّ هذا خالف قراءتي في السّورة الّتي عَلَّمْتني ، فقال رسول الله ﷺ : اقرأ يا أُبيّ فقرأتُها، فقال لي رسول الله ﷺ : أحسنت، ثمّ قال للرّجل: اقرأ فقرأ ، فخالف قراءتي، فقال له رسول الله ﷺ : أحسنت، ثمّ قال رسول الله ﷺ : «**يا أُبيّ إنّه أُنزِل القرآن على سبعة أحرف، كلّهنّ شافٍ، كافٍ**». قال أبوعبد الرّحمان: مَعْقِل بن عبد الله ليس بذلك القويّ.

٦ـ أخبرني يعقوب بن إبراهيم قال : حدّثنا يحي عن حُمَيد ، عن أنس، عن أُبيّ قال ما حَاكَ في صدري منذ أسلَمتُ إلّا أنّي قرأت آية، وقرأها آخر غير قراءتي، فقلت:

أقرَأَنيها رسول الله ﷺ . وقال الآخر: أقرأنيها رسول الله ﷺ، فأتيت النّبيَ ﷺ، فقلت: يا نبيّ الله أقرَأْتَني آية كذا وكذا ؟ قال: نَعَم؛ وقال الآخر: ألم تُقرِئْني آية كذا وكذا ؟ قال ﷺ: **«نَعَم؛ إنّ جبريل وميكائيل عليهما السلام أتياني، فقعد جبريل عن يميني وميكائيل عن يساري، فقال جبريل عليه السلام: اقرأ القرآن على حرف، قال ميكائيل: اسْتَزِدْه اسْتَزِدْه حتّى بلغ سبعة أحرف، فكلّ حرف شافٍ كافٍ»**.

(٢ : ١٥٠ ـ ١٥٤)

الفصل السّابع
نصّ الطّبريّ (م : ٣١٠) في «جامع البيان في تفسير القرآن»

القول في اللّغة الّتي نزل بها القرآن من لُغات العرب

قال أبو جعفر: قد دلّلنا على صحّة القول بما فيه الكفاية، لمن وُفّق لفهمه على أنّ الله ـ جَلّ ثناؤه ـ أنزل جميع القرآن بلسان العرب، دون غيرها من ألسن سائر أجناس الأُمم، وعلى فساد قول من زعم أنّ منه ما ليس بلسان العرب ولغتها، فنقول الآن:

إذا كان ذلك صحيحًا في الدّلالة عليه بأيّ ألسن العرب أنزل، أبألسُن جميعها؟ أم بألسُن بعضها ؟ إذ كانت العرب وإن جَمَع جميعها اسمُ أنّهم عرب، فهم مختلفو الألسُن بالبيان، متباينو المنطق والكلام.

وإن كان ذلك كذلك، وكان الله ـ جَلّ ذكره ـ قد أخبر عباده ، أنّه جعل القرآن عربيًّا، وأنّه أُنزِل بلسانٍ عربيٍّ مُبين، ثمّ كان ظاهره محتملًا خصوصًا وعمومًا، لم يكن لنا السّبيل إلى العلم بما عنى الله تعالى ذكره من خصوصه وعمومه إلّا ببيان من جُعِل إليه بيان القرآن وهو رسول الله ﷺ ، فإذا كان ذلك كذلك، وكانت الأخبار قد تظاهرت عنه ﷺ ، بما :

١ ـ حدّثنا به خلّاد بن أسلم قال: حدّثنا أنس بن عَيّاض عن أبي حازم، عن أبي سَلَمة قال : لا أعلمه إلّا عن أبي هُرَيرة ؛ **أنّ رسول الله ﷺ قال:«أنزل القرآن على سبعة أحرف، فالمِراء في القرآن كفر ـ ثلاث مرّات ـ فما عَرَفْتُم منه فَاعمَلوا به،**

وَمَا جَهِلتُم مِنْهُ فرُدُّوهُ إلىٰ عَالِمِهِ».

٢ ـ وحدّثني عُبَيد بن أسباط بن محمّد ، قال: حدّثنا أبي، عن محمّد بن عمرو، عن أبي سَلَمة، عن أبي هُرَيرة ، قال: **قال رسول الله** ﷺ: «**أُنزِل القرآنُ على سَبعةِ أحرُف عليمٌ حكيمٌ، غفورٌ رحيمٌ**» .

٣ ـ وحدّثنا محمّد بن حُمَيد الرّازيّ ، قال: حدّثنا جرير بن عبد الحُمَيد عن مغيرة، عن واصل بن حَيّان، عمّن ذكره عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود، قال: **قال رسول الله** ﷺ : «**أُنزل القرآن على سبعة أحرف، لكلّ حرف منها ظَهرٌ وبَطنٌ، ولكلّ حرفٍ حَدٌّ، ولكلّ حَدٍّ مُطّلَعٌ**».

٤ ـ حدّثنا أبوكُرَيب محمّد بن العَلاء قال: حدّثنا أبو بكر بن عَيّاش قال: حدّثنا عاصم عن زِرّ، عن عبد الله قال: اختلف رجلان في سورة، فقال هذا: أقرأني النّبيّ ﷺ وقال هذا: أقرأني النّبيّ ﷺ، فأتى النّبيّ ﷺ فأخبر بذلك قال: فتغير وجهه، وعنده رجل فقال: «**اقرأوا كما عُلِّمتُم، فلا أدري أبشيء أمر، أم بشيءٍ ابتدعه من قبل نفسه، فإنّما أهلك مَن كان قَبلَكُم اختلافُهُم على أنبيائهم**» . قال: فقام كلّ رجل منّا، وهو لايقرأ على قراءة صاحبه نحو هذا ومعناه .

٥ ـ حدّثنا سعيد بن يحيى بن سعيد الأُمويّ ، قال: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا الأعمش، وحدّثني أحمد بن منيع قال : حدّثنا يحيى بن سعيد الأُمويّ عن الأعمش ، عن عاصم، عن زِرّ بن حُبَيش، قال: قال عبد الله بن مسعود: تمارَيْنا في سورة من القرآن، فقلنا: خمس وثلاثون، أو سِتّ وثلاثون آية ، قال: فانطلقنا إلى رسول الله ﷺ، فوجدنا عليًّا يناجيه، قال: فقلنا: إنّا اختلفنا في القراءة، قال: فاحمرّ وجه رسول الله ﷺ وقال: إنّما هَلَك مَن كان قَبلَكم باختلافهم بينهم. قال: ثمّ أسرّ إلى عليّ شيئًا، **فقال لنا عليّ : «إنّ رسول الله ﷺ يأمركم أن تقرأوا كما عُلّمتم»** .

٦ ـ حدّثنا أبو كُرَيب، قال: حدّثنا عُبَيدالله بن موسى، عن عيسى بن قِرطاس، عن زيد القصار، عن زيد بن أرقم ، قال: كنّا معه في المسجد فحدّثنا ساعة، ثمّ قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ ، فقال: أقرأني عبد الله بن مسعود سورة أقرأنيها زيد، وأقرأنيها أُبيّ بن كعب، فاختلفت قراءتهم ، فبقراءة أيّهم آخذ ؟ قال: فسكت رسول الله ﷺ، قال: وعليّ إلى جنبه، **فقال عليّ: «ليقرأ كلّ إنسان كما عُلِّم، كلّ حسن جميل»**.

٧ ـ حدّثني يونس بن عبد الأعلى، قال: أخبرنا ابن وَهْب. قال: أخبرني يونس، عن ابن شِهاب، قال: أخبرني عُروَة بن الزُّبَير، أنّ المِسْوَر بن مَخْرَمة وعبد الرّحمان بن عبد القاري أخبراه أنّهما سمعا عمر... **[ذكركما تقدّم نحوه عن البخاريّ رقم٢]** .

٨ ـ حدّثنا عُبَيدالله بن محمّد الفِرْيابيّ ، قال: حدّثنا عبد الله بن مَيمُون، قال: حدّثنا عُبَيدالله، يعني ابن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال: سمع عمر بن الخطّاب، رجلًا يقرأ القرآن، فسمع آية على غيرما سمع من النّبيّ ﷺ، فأتى به عمرإلى النّبيّ ﷺ، فقال: يا رسول الله، إنّ هذا قرأ آية كذا وكذا. فقال رسول الله ﷺ : **«أُنزِل القرآنُ على سبعةِ أحرفٍ، كلّها شافٍ،كافٍ»**.

٩ـ حدّثني يونس بن عبد الأعلى، قال: أنبأ نا ابن وَهْب، قال: أخبرني يونس، وحدّثنا أبو كُرَيب، قال : حدّثنا رُشْدَين بن سعد، عن عُقَيل بن خالد، جميعًا عن ابن شِهاب، قال: حدّثني عُبَيدالله بن عبد الله بن عُتْبَة ... **[وذكركما تقدّم عن مُسلِم رقم ٤]**.

١٠ ـ حدّثني محمّد بن عبد الله بن أبي مَخْلَد الواسِطيّ، ويونس بن عبد الأعلى الصّدفيّ، قالا: حدّثنا سُفيان بن عُيَينة، عن عُبَيدالله، أخبره أبوه ، أنّ أمّ أيوب أخبرته **أنّ النّبيّ ﷺ قال : «أُنزِل القرآنُ على سبعةِ أحرُفٍ، أيّها قَرَأْتَ أصَبْتَ»** .

١١ ـ حدّثنا إسماعيل بن موسى السُدّيّ، قال: أنبأنا شريك، عن أبي إسحاق، عن سُلَيمان بن صُرَد، يرفعه، قال: «**أتاني مَلَكان، فقال أحدهما: اقرأ، قال: على كَمْ؟ قال: على حَرْفٍ، قال: زده، حتّى انتَهىٰ إلى سبعةِ أحرُفٍ**».

١٢ ـ حدّثنا ابن البَرقيّ، قال: حدّثنا ابن أبي مريم ، قال : حدّثنا نافع بن يزيد ، قال : حدّثني عُقَيل بن خالد ، عن ابن شِهاب، عن عُبَيدالله بن عبد الله، عن ابن عبّاس... [**وذكر كما تقدّم عن البخاريّ رقم ١**] .

١٣ ـ حدّثنا الرّبيع، قال: حدّثنا أسد، قال: حدّثنا أبو الرّبيع السَّمّان،قال:حدّثني عُبَيدالله بن أبي يزيد، عن أبيه، عن أمّ أيّوب، أنّها سَمِعَت النّبيّ ﷺ يقول: «**نزل القرآن على سبعة أحرف، فما قَرَأتَ أصَبْتَ**» .

١٤ ـ حدّثنا أبوكُرَيب، قال: حدّثني يحيى بن آدم ، قال: حدّثني إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن فلان العبديّ ـ قال أبوجعفر: ذهب عنّي اسمه ـ عن سُلَيمان ابن صُرَد عن أُبيّ بن كعب ، قال: رحت إلى المسجد فسمعت رجلًا يقرأ، فقلت: من أقرأك ؟ فقال : رسول الله ﷺ. فانطلقت إلى رسول الله ﷺ فقلت: استقرئ هذا ؛ قال: فقرأ ،فقال: أحسنت! قال: فقلتُ: إنّك أقرأتني كذا وكذا، فقال: وأنت قد أحسنت! قال: فقلت: قد أحسنت، قد أحسنت! قال: فضرب بيده على صدري، ثمّ قال ﷺ : «**اللّهم أذهِبْ عن أُبيّ الشّك. قال: ففضت عرقًا، وامتلأ جوفي فرقًا. ثمّ قال ﷺ : إنّ المَلَكين أتَياني، فقال أحدهما : اقرأ القرآن على حرفٍ، وقال الآخر: زِدْه، قال: فقلت: زدني. قال: اقرأه على حرفين، حتّى بلغ سبعة أحرف، فقال: اقرأ على سبعة أحرُفٍ**» .

١٥ ـ حدّثنا محمّد بن بَشّار ، قال : حدّثنا ابن أبي عديّ . وحدّثنا أبو كُرَيب ، قال: حدّثنا محمّد بن مَيمُون الزّعفرانيّ، جميعًا عن حُمَيد الطّويل، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن أُبيّ بن كعب رضي الله عنه، قال: ما حَاكَ في صدري شيء منذ أسلمت، إلّا أنّي

قرأت آية فقرأها رجل غير قراءتي، فقلت: أقرأنيها رسول الله ﷺ، فقال الرّجل: أقرأنيها رسول الله ﷺ ، فأتيت رسول الله ﷺ، فقلت: أقرأتني آية كذا وكذا ؟ قال : بلى! قال الرّجل: ألم تقرأني آية كذا وكذا ؟ **قال ﷺ : بلى! إنّ جبرئيل وميكائيل عليهما السلام، أتياني، فقعد جبريل عن يميني، وميكائيل عن يساري، فقال جبريل: اقرأ القرآن على حرفٍ واحدٍ، وقال ميكائيل: استَزِدْه. قال جبريل: اقرأ القرآن على حرفين. فقال ميكائيل: استَزِدْه، حتّى بلغ ستّة أوسبعة»** ...

وقال ابن بَشّار في حديثه: حتّى بلغ سبعة أحرف ولم يشكّ فيه، وكلّ شافٍ كافٍ، ولفظ الحديث لأبي كُرَيب.

١٦ ـ وحدّثني يونس بن عبد الأعلى، قال: أخبرنا ابن وَهْب، قال: أخبرني يحيى بن أيّوب، عن حُمَيد الطّويل، عن أنس بن مالك، عن أُبيّ بن كعب، عن النّبيّ ﷺ ، بنحوه . وقال في حديثه : حتّى بلغ ستّة أحرُف ، قال: «**اقرأه على سبعة أحرُف، كلّ شافٍ كافٍ**».

١٧ ـ حدّثنا محمّد بن مرزوق، قال: حدّثنا أبو الوليد، قال: حدّثنا حمّاد بن سَلَمة، عن حُمَيد، عن أنس بن مالك، عن عُبَادَة بن الصّامت، عن أُبيّ بن كعب، قال: **قال رسول الله ﷺ : «أُنزِل القرآنُ على سبعةِ أحرُف»**.

١٨ ـ حدّثنا أبوكُرَيب قال: حدّثنا حسين بن عليّ ، وأبوأُسامة، عن زائدة، عن عاصم ، عن زِرّ، عن أُبيّ، قال: لقي رسول الله ﷺ جبريل عند أحجار المراء، فقال: **«إنّي بُعِثتُ إلى أُمّة أُمّيّين، منهم: الغلام والخادم والشّيخ الفاني والعجوز، فقال جبريل: فليقرأوا القرآن على سبعة أحرُف»**. ولفظ الحديث لأبي أُسامة .

١٩ ـ حدّثنا أبوكُريب، قال: حدّثنا ابن نُمَير، قال: حدّثنا إسماعيل بن أبي خالِد. وحدّثنا عبد الحُمَيد بن بيان القنّاد، قال: حدّثنا محمّد بن يزيد الواسطيّ، عن

إسماعيل، عن عبد الله بن عيسى بن عبد الرّحمان بن أبي ليلى، عن جدّه، عن أُبيّ ابن كعب، قال: كنت في المسجد، فدخل رجل يصلّي، فقرأ قراءة ... **[و ذكر كما تقدّم عن مُسلِم رقم ٥، ثمّ قال:]**

إلّا أنّ ابن بيان قال في حديثه: فقال لهم النّبيّ ﷺ: «**قد أصبتم وأحسنتم**». وقال أيضًا: «**فارفضضت عرقًا**».

٢٠ـ وحدّثنا أبوكُرَيب، قال: حدّثنا محمّد بن فُضَيل، عن إسماعيل بن أبي خالد، بإسناده عن النّبيّ ﷺ، نحوه، وقال: **قال ﷺ لي: «أُعيذك بالله من الشّك والتّكذيب»، وقال أيضًا: «إنّ الله أمرني أن أقرأ القرآن على حرفٍ، فقلت: اللّهم ربِّ خفِّف عن أُمّتي! قال: اقرأه على حرفين، فأمرني أن أقرأه على سبعة أحرف من سبعة أبواب من الجنّة، كلّها شافٍ كافٍ».**

٢١ ـ حدّثنا أبوكُرَيب، قال: حدّثنا وَكيع، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن عبد الله بن عيسى بن أبي ليلى، وعن ابن أبي ليلى عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن أُبيّ، قال: دخلت المسجد، فصلّيت فقرأت النّحل، ثمّ جاء رجل آخر فقرأها على غير قراءتي، ثمّ دخل رجل آخر فقرأ بخلاف قراءتنا، فدخل في نفسي من الشّكّ والتّكذيب أشدّ ممّا كان في الجاهليّة، فأخذت بأيديهما، فأتيت بهما النّبيّ ﷺ، فقلت: يا رسول الله، استقرئ هذين، فقرأ أحدهما، فقال: أصَبتَ، ثمّ استقرأ الآخر، فقال: أصَبتَ! فدخل قلبي أشدّ ممّا كان في الجاهليّة من الشّكّ والتّكذيب، فضرب رسول الله ﷺ صدري، وقال: «**أعاذك الله من الشّكّ، وأخسأ عنك الشّيطان**»، قال إسماعيل: ففضت عرقًا، ولم يقله ابن أبي ليلى. قال: **فقال ﷺ: «أتاني جبريل، فقال: اقرأ القرآن على حرف واحد، فقلت: إنّ أُمّتي لا تستطيع ذلك، حتّى قال سبع مرّات،**

فقال لي: اقرأ على سبعة أحرُف ولك بكلّ رَدَّةٍ رَدَدْ تُـها مسألة[1]**، قال: فاحتاج إليّ فيها الخلائق، حتّى إبراهيم ﷺ» ...**

٢٢ ـ حدّثني أحمد بن محمّد الطّوسيّ، قال: حدّثنا عبد الصَّمَد، قال: حدّثني أبي، قال: حدّثنا محمّد بن جحادة ، عن الحكم بن عُتَيبة، عن مجاهد، عن ابن أبي ليلى، عن أُبيّ بن كعب، قال : **أتى جبريل النّبيّ ﷺ وهو عند أضاة بني غِفار، فقال: «إنّ الله تبارك وتعالى يأمرك أن تُقرِئَ أُمّتك القرآن على سبعة أحرُف، فمن قرأ منها حرفًا، فهو كما قرأ»** .

٢٣ ـ حدّثنا محمّد بن المثنّى، قال: حدّثنا محمّد بن جعفر، قال : حدّثنا شُعبة، عن الحَكَم، عن مجاهد، عن ابن أبي ليلى، عن أُبيّ بن كعب، أنّ النّبيّ ﷺ كان عند أضاة بني غِفار ... **[وذكر كما تقدّم عن مُسلِم رقم ٧]** .

٢٤ ـ حدّثني يونس بن عبد الأعلى، قال: أخبرنا ابن وَهْب ، قال: أخبرني هِشام ابن سعد، عن عُبَيدالله بن عُمَر، عن عبد الرّحمان بن أبي ليلى، عن أبيّ بن كعب، أنّه قال: سمعت رجلًا يقرأ في سورة النّحل قراءة تخالف قراءتي، ثمّ سمعت آخر يقرؤها قراءة تخالف ذلك، فانطلقت بهما إلى رسول الله ﷺ ، فقلت: إنّي سمعت هذين يقرآن في سورة النّحل ، فسألتهما: من أقرأهما ؟ فقالا : رسول الله ﷺ ، فقلت: لأذهبَنّ بكما إلى رسول الله ﷺ ، إذ خالفتما ما أقرأني رسول الله ﷺ. فقال رسول الله ﷺ لأحدهما: إقرأ، فقرأ ، فقال: أحسنت! ثمّ قال للآخر: اقرأ ! فقرأ، فقال: أحسنت! قال أُبيّ : فوجدت في نفسي وسوسة الشّيطان، حتّى احمرّ وجهي، فعرف ذلك رسول الله ﷺ في وجهي، فضرب بيده في صدري، ثمّ قال: **«اللّهمّ أخسئ الشّيطان عنه! ياأُبيّ أتاني آتٍ من ربّي، فقال ﷺ: إنّ الله يأمرك أن تقرأ القرآن على حرف واحد،**

---

١ ـ في هامش م: هكذا بالأصل، ولعلّ هنا سقطا يُعلم من الرّواية السّابقة [رقم ١٩] .

فقلت: ربِّ خفِّف عنّي! ثمّ أتاني الثّانية، فقال: إنّ الله يأمرك أن تقرأ القرآن على حرفٍ واحدٍ، فقلت: ربّ خَفِّف عن أُمّتي! ثمّ أتاني الثّالثة، فقال مثل ذلك، وقلت مثله. ثمّ أتاني الرّابعة، فقال: إنّ الله يأمرك أن تقرأ القرآن على سبعةِ أحرُف، ولك بكلّ رَدّة مسألة، فقلت: ياربّ اغفر لأُمّتي، يا ربّ اغفر لأُمّتي، واختبأت الثّالثة شفاعتي لأُمّتي يوم القيامة».

٢٥ ـ حدّثنا محمّد بن عبد الأعلى الصّنعانيّ، قال: حدّثنا المُعْتَمِر بن سُلَيمان، قال: سمعت عُبَيدالله بن عمر، عن سيّار أبي الحَكَم، عن عبد الرّحمان بن أبي ليلى، رفعه إلى النّبيّ ﷺ، ذكر أنّ رجلين اختصما في آية من القرآن، وكلّ يزعم أنّ النّبيّ ﷺ أقرأه، فتقارءا إلى أُبيّ، فخالفهما أُبيّ، فتقارءُوا إلى النّبيّ ﷺ، فقال: يا نبيّ الله! اختلفنا في آية من القرآن وكلنا يزعم أنّك أقرأته، فقال لأحدهما: اقرأ! قال: فقرأ. فقال: أصَبْتَ! وقال للآخر: اقرأ! فقرأ خلاف ما قرأ صاحبه، فقال: أصبت! وقال لأُبيّ: اقرأ! فقرأ فخالفهما، فقال: أصَبْت! قال أُبيّ فدخلني من الشّك في أمر رسول الله ﷺ ما دخل فيّ من أمر الجاهليّة، قال: فعرف رسول الله ﷺ الّذي في وجهي، فرفع يده فضرب صدري، وقال: استعذ بالله من الشّيطان الرّجيم. قال: ففضت عرقًا، وكأنّي أنظر إلى الله فرقًا، **وقال ﷺ: «إنّه أتاني آتٍ من ربّي، فقال: إنّ ربّك يأمرك أن تقرأ القرآن على حرفٍ واحدٍ، فقلت: ربّ خفِّف عن أُمّتي. قال: ثمّ جاء، فقال: إنّ ربّك يأمرك أن تقرأ القرآن على حرفٍ واحدٍ، فقلت: ربّ خَفِّف عن أُمّتي. قال: ثمّ جاء الثّالثة، فقال: إنّ ربّك يأمرك أن تقرأ القرآن على حرفٍ واحدٍ، فقلت: ربّ خَفِّف عن أُمّتي. قال: ثمّ جائني الرّابعة، فقال: إنّ ربّك يأمرك أن تقرأ القرآن على سبعة أحرف، ولك بكلّ ردَّةٍ مسألة. قال: قلت: ربّ اغفر لأُمّتي، ربّ اغفر لأُمّتي، واختبأت الثّالثة شفاعة لأُمّتي، حتّى إنّ إبراهيم ﷺ خليل الرّحمان ليرغب فيها».**

٢٦ ـ حدّثنا أبوكُرَيب، قال: حدّثنا زيد بن الحُبَاب، عن حَمّاد بن سَلَمة، عن عليّ بن زيد، عن عبد الرّحمان بن أبي بَكرة، عن أبيه، **قال: قال رسول الله ﷺ: قال جبريل: اقرأوا القرآن ... [وذكر كما تقدّم عن السّجستانيّ].**

٢٧ ـ حدّثني يونس بن عبد الأعلى، قال: أخبرنا ابن وَهْب، قال: أخبرنا سُلَيمان ابن بلال، عن يزيد بن خصيفة، عن بِشْر بن سعيد، أنّ أبا جهم الأنصاريّ أخبره: أنّ رجلين اختلفا في آية من القرآن، فقال هذا: تلقّيتها من رسول الله ﷺ، وقال الآخر: تلقّيتها من رسول الله ﷺ فسألا رسول الله ﷺ عنها، **فقال رسول الله ﷺ: «إنّ القرآن أُنزِل على سبعة أحرُفٍ، فلا تمارَوا في القرآن، فإنّ المِراء فيه كُفرٌ».**

٢٨ ـ حدّثنا يونس قال: أخبرنا سُفيان، عن عمرو بن دينار، قال: **قال النّبيّ ﷺ: «أُنزِل القرآن على سبعة أحرُفٍ، كلّها شافٍ كافٍ».**

٢٩ ـ حدّثني يونس، قال: أخبرنا ابن وَهْب، أخبرني سُلَيمان بن بلال، عن أبي عيسى بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه، عن جدّه عبد الله بن مسعود؛ أنّ رسول الله ﷺ قال: **«أُمِرت أن أقرأ القرآن على سبعةِ أحرُفٍ، كلٌّ كافٍ شافٍ».**

٣٠ ـ حدّثنا عمرو بن عُثمان العُثمانيّ، قال: حدّثنا ابن أبي أُوَيس، قال: حدّثنا أخي، عن سُلَيمان بن بلال، عن محمّد بن عَجْلان، عن المَقْبُريّ، عن أبي هُرَيرة رضي الله عنه: **أنّ رسول الله ﷺ قال: «إنّ هذا القرآن أُنزِل على سبعةِ أحرُفٍ، فاقرأوا ولا حَرَجَ، ولكن لاتَخْتِمُوا ذِكرَ رَحمةٍ بعذابٍ، ولاذِكرَ عذابٍ برحمةٍ».**

٣١ ـ حدّثنا محمّد بن مَرزُوق قال: حدّثنا أبومعمر عبد الله بن عمرو بن أبي الحَجّاج، قال: حدّثنا عبد الوارث، قال: حدّثنا محمّد بن جحادة، عن الحَكَم بن عُتَيبة، عن مجاهد، عن عبد الرّحمان بن أبي ليلى، عن أُبيّ بن كعب، قال: أتى النّبيَّ ﷺ جبريل، و هو بأضاة بني غِفار، **فقال ﷺ: «إنّ الله يأمرك أن تقرئ أُمّتك القرآن على**

حرف واحد، قال: فقال: أسأل الله مغفرته ومعافاته - أو قال: معافاته ومغفرته - سَل الله لهم التّخفيف، فإنّهم لايطيقون ذلك، فانطلق ثمّ رجع، فقال: إنّ الله يأمرك أن تقرئ أُمّتك القرآن على حرفين، قال: أسأل الله مغفرته ومعافاته - أو قال: معافاته ومغفرته - إنّهم لا يطيقون ذلك، فسَل الله لهم التّخفيف، فانطلق ثمّ رجع، فقال: إنّ الله يأمرك أن تقرئ أُمّتك القرآن على ثلاثة أحرُفٍ، فقال: أسأل الله مغفرته ومعافاته - أو قال: معافاته ومغفرته - إنّهم لايطيقون ذلك، سل الله لهم التّخفيف، فانطلق ثمّ رجع، فقال : إنّ الله يأمرك أن تقرئ أُمّتك القرآن على سبعة أحرف، فمن قرأ منها بحرف فهو كما قرأ».

قال أبو جعفر: صحّ وثبت أنّ الّذي نزل به القرآن من ألسن العرب البعض منها دون الجميع، إذ كان معلومًا أنّ ألسنتها ولغاتها أكثر من سبعة، بما يعجز عن إحصائه.
فإن قال: وما برهانك على أنّ معنى قول النّبيّ ﷺ : «**نزل القرآن على سبعة أحرف**». وقوله ﷺ : «**أُمرت أن أقرأ القرآن على سبعة أحرف**»، هوما ادّعيته، من أنّه نزل بسبع لغات وأمر بقراءته على سبعة ألسن، دون أن يكون معناه ما قاله مخالفوك من أنّه نزل بأمر وزجر وترغيب وترهيب وقصص ومثل ونحو ذلك من الأقوال؟ فقد علمت قائلي ذلك من سلف الأُمّة وخيار الأئمّة .

قيل له: إنّ الّذين قالوا ذلك لم يدّعوا أنّ تأويل الأخبار الّتي تقدّم ذكرنا لها هو : مازعمت أنّهم قالوه في الأحرف السّبعة الّتي نزل بها القرآن دون غيره، فيكون ذلك لقولنا مخالفًا، وإنّما أخبروا: «**أنّ القرآن نزل على سبعة أحرُف**»، يعنون بذلك أنّه نزل على سبعة أوجه، والّذي قالوه من ذلك كما قالوا، وقد روينا بمثل الّذي قالوا من ذلك، عن النّبيّ ﷺ، وعن جماعة من أصحابه أخبارًا قد تقدّم ذكرنا بعضها، وسنستقصي ذكر باقيها ببيانه إذا انتهينا إليه إن شاء الله.

فأمّا الّذي [قد] تقدّم [و] ذكرناه من ذلك ، فخبر أُبيّ بن كعب من رواية

أبي كُرَيب، عن ابن فُضَيل، عن إسماعيل بن أبي خالد، الّذي ذكر فيه عن النّبيّ ﷺ أنّه قال: «**أمرت أن أقرأ القرآن على سبعة أحرُفٍ، من سبعةِ أبواب الجنّة**».

«**والسّبعة الأحرف**» هو ما قلنا من أنّه الألسن السّبعة، والأبواب السّبعة من الجنّة هي المعاني الّتي فيها من الأمر، والنّهي، والتّرغيب، والتّرهيب، والقصص، والمثل، الّتي إذا عمل بها العامل وانتهى إلى حدودها المنتهي، استوجب به الجنّة.

وليس والحمد لله في قول من قال ذلك من المتقدّمين خلاف لشيء ممّا قلناه، والدّلالة على صحّة ما قلناه من أنّ معنى قول النّبيّ ﷺ: «**نزل القرآن على سبعة أحرف**» إنّما هو أنّه نزل بسبع لغات، كما تقدّم ذكرنا من الرّوايات الثّابتة عن عمر ابن الخطّاب، وعبد الله بن مسعود، وأُبيّ بن كعب، وسائر من قدقدّمنا الرّواية عنه عن النّبيّ ﷺ في أوّل هذا الباب، أنّهم تماروا في القرآن ، فخالف بعضهم بعضًا في نفس التّلاوة دون ما في ذلك من المعاني، وأنّهم احتكموا فيه إلى النّبيّ ﷺ، فاستقرأ كلّ رجل منهم، ثمّ صوّب جميعهم في قراءتهم على اختلافها، حتّى ارتاب بعضهم لتصويبه إيّاهم، فقال النّبيّ ﷺ للّذي ارتاب منهم عند تصويبه جميعهم: «**إنّ الله أمرني أن أقرأ القرآن على سبعة أحرف**» .

ومعلوم أنّ تماريهم فيما تماروا فيه من ذلك ، لو كان تماريًا واختلافًا فيما دلّت عليه تلاواتهم ، من التّحليل ، والتّحريم ، والوعد ، والوعيد ، وما أشبه ذلك، لكان مستحيلًا أن يصوّب جميعهم ﷺ ، ويأمر كلّ قارئ منهم أن يلزم قراءته في ذلك على النّحو الّذي هو عليه، لأنّ ذلك لو جاز أن يكون صحيحًا، وجب أن يكون الله ـ جلّ ثناؤه ـ قد أمر بفعل شيء بعينه وفرضه في تلاوة من دلّت تلاوته على فرضه، ونهى عن فعل ذلك الشّيء بعينه وزجر عنه في تلاوة الّذي دلّت تلاوته على النّهي والزّجر عنه، وأباح وأطلق فِعْل ذلك الشّيء بعينه وجعل لمن شاء من عباده أن يفعله فِعْلَه، ولمن شاء منهم أن يتركه تركه، في تلاوة من دلّت تلاوته عن التّخيير.

وذلك من قائله إن قاله إثبات ما قد نفى الله عن تنزيله وحكم كتابه، فقال: **﴿أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا﴾**[١] وفي نفي الله ـ جلّ ثناؤه ـ ذلك عن حكم كتابه أوضح الدّليل على أنّه لم ينزل كتابه على لسان محمّد ﷺ، إلّا بحكم واحد متّفق في جميع خلقه، لا بأحكام فيهم مختلفة.

وفي صحّة كون ذلك كذلك، ما يبطل دعوى من ادّعى خلاف قولنا في تأويل قول النّبيّ ﷺ: «**أُنزِل القرآن على سبعة أحرف**» للّذين تخاصموا إليه عند اختلافهم في قراءتهم، لأنّه ﷺ قد أمر جميعهم بالثّبوت على قراءته، ورضي قراءة كلّ قارئ منهم على خلافها قراءة خصومه ومنازعيه فيها وصوّبها.

ولو كان ذلك منه تصويبًا فيما اختلفت فيه المعاني، وكان قوله ﷺ: «**أُنزِل القرآن على سبعةِ أحرُفٍ**»، إعلامًا منه لهم أنّه نزل بسبعة أوجه مختلفة وسبعة معانٍ مفترقة، كان ذلك إثباتًا لما قد نفى الله عن كتابه من الاختلاف، ونفيًا لما قد أوجب له من الائتلاف.

مع أنّ في قيام الحجّة بأنّ النّبيّ ﷺ لم يقض في شيء واحدٍ في وقت واحدٍ بحكمين مختلفين، ولا أذن بذلك لأُمّته، ما يغني عن الإكثار في الدّلالة على أنّ ذلك منفيّ عن كتاب الله، وفي انتفاء ذلك عن كتاب الله، وجوب صحّة القول الّذي قلناه في معنى قول النّبيّ ﷺ: «**أُنزِل القرآن على سبعة أحرُف**» عند اختصام المختصمين إليه فيما اختلفوا فيه من تلاوة ما تلوه من القرآن، وفساد تأويل قول من خالف قولنا في ذلك. وأحرى أنّ الّذين تمارَوا فيما تمارَوا فيه من قراءتهم، فاحتكموا إلى النّبي ﷺ، لم يكن منكرًا عند أحد منهم أن يأمر الله عباده ـ جلّ ثناؤه ـ في كتابه وتنزيله

١ـ النّساء/٨٢.

بما شاء، وينهى عمّا شاء، ويعد فيما أحبّ من طاعاته، ويوعد على معاصيه، ويحتجّ لنبيّه ويعظه فيه، ويضرب فيه لعباده الأمثال، فيخاصم غيره على إنكاره سماع ذلك من قارئه، بل على الإقرار بذلك كلّه كان إسلام من أسلم منهم، فما الوجه الّذي أوجب له إنكار ما أنكر، إن لم يكن كان ذلك اختلافًا منهم في الألفاظ واللّغات ؟ وبعد، فقد أبان صحّة ما قلنا الخبر عن رسول الله ﷺ نصًّا، وذلك الخبر الّذي ذكرنا .

٣٢ ـ أنّ أبا كُرَيب حدّثنا، قال: حدّثنا زيد بن الحُبَاب، عن حمّاد بن سَلَمة، عن عليّ بن زيد، عن عبد الرّحمان بن أبي بَكرة ، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: قال جبريل: اقرأ القرآن على حرف! قال ميكائيل عليه السلام: استَزِدْه ... **[وذكر كما تقدّم آنفًا رقم٢٦]**.

فقد أوضح نصّ هذا الخبر، أنّ اختلاف الأحرُف السّبعة إنّما هو اختلاف ألفاظ، كقولك: هلُمّ وتعال، باتّفاق المعاني لاباختلاف معانٍ موجبة اختلاف أحكام. وبمثل الّذي قلنا في ذلك صحّت الأخبار عن جماعة من السَّلَف والخَلَف .

٣٣ ـ حدّثني أبوالسّائب سالم بن جُنَادة السّوائيّ، قال: حدّثنا أبو معاوية، وحدّثنا محمّد بن المثنّى، قال: حدّثنا ابن أبي عُدَيّ، عن شُعبة، جميعًا عن الأعمش، عن شقيق، قال: قال عبد الله: «**إنّي قد سمعت القرّاء فوجدتهم متقاربين، فاقرأوا كما عُلِّمتم وإيّاكم والتّنَطُّع، فإنّما هو كقول أحدكم: هَلُمّ وتعال**».

٣٤ ـ وحدّثنا محمّد بن المثنّى، قال: حدّثنا أبو داود، قال: حدّثنا شُعبة، عن أبي إسحاق، عمّن سمع ابن مسعود، يقول: «**من قرأ منكم على حرفٍ فلا يتحوّلن، ولو أعلم أحدًا أعلم منّي بكتاب الله لأتيته**» .

٣٥ ـ وحدّثنا ابن المثنّى، قال: حدّثنا عبد الرّحمان بن مهديّ، قال: حدّثنا شُعبة، عن عبد الرّحمان بن عابس، عن رجل من أصحاب عبد الله، عن عبد الله بن مسعود قال: «**من قرأ القرآن على حرف، فلا يتحَوَّلن منه إلى غيره**».

فمعلوم أنّ عبد الله لم يعنِ بقوله هذا: من قرأ ما في القرآن من الأمر والنّهي فلا يتحوَّلن منه إلى قراءة ما فيه من الوعد والوعيد، ومن قرأ ما فيه من الوعد والوعيد فلا يتحَوَّلن منه إلى قراءة ما فيه من القصص والمثل، وإنّما عنى رحمه الله أنّ من قرأ بحرفه، وحرفه: قراءته.

وكذلك تقول العرب لقراءة رجل: حرف فلان، وتقول للحرف من حروف الهجاء المقطّعة: حرف، كما تقول لقصيدة من قصائد الشّاعر: كلمة فلان، فلا يتَحَوَّلن عنه إلى غيره رغبة عنه، ومن قرأ بحرف أُبيّ، أو بحرف زيد، أو بحرف بعض من قرأ من أصحاب رسول الله ﷺ ببعض الأحرف السّبعة، فلا يتحوَّلن عنه إلى غيره رغبة عنه، فإنّ الكفر ببعضه كفرٌ بجميعه، والكفر بحرف من ذلك كفرٌ بجميعه، يعني بالحرف ماوصفناه من قراءة بعض من قرأ ببعض الأحرف السّبعة.

٣٦ـ وقد حدّثنا يحي بن داود الواسطيّ، قال: حدّثنا أبو أُسامة، عن الأعمش، قال: قرأ أنس هذه الآية: «**إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ اَشَدُّ وَطْأً وَاَصْوَبُ قِيلًا**»، فقال له بعض القوم: يا أبا حمزة! إنّما هي «**وأقوم**». فقال: أقوَم وأصوَب وأهدٰى واحد.

٣٧ ـ وحدّثني محمّد بن حميد الرّازيّ، قال: حدّثنا حكام، عن عَنبسة، عن لَيث، عن مجاهد: «أنّه كان يقرأ القرآن على خمسة أحرف».

٣٨ ـ وحدّثنا ابن حمَيد، قال: حدّثنا حُكّام، عن عَنبسة، عن سالم: «أنّ سعيد ابن جُبَير كان يقرأ القرآن على حرفين».

٣٩ ـ وحدّثنا ابن حمَيد، قال: حدّثنا جرير، عن مغيرة، قال: «كان يزيد بن الوليد يقرأ القرآن على ثلاثة أحرُف».

أفترى الزّاعم أنّ تأويل قول النّبيّ ﷺ: «**أُنزِل القرآن على سبعة أحرُفٍ**»، إنّما هو أنّه نزل على الأوجه السّبعة الّتي ذكرنا: من الأمر، والنّهي، والوعد، والوعيد، والجدل، والقصص، والمثل، كان يرى أنّ مجاهدًا وسعيدَ بن جُبَير لم يقرءا من القرآن إلّا ما كان

من وجهيه، أو وجوهه الخمسة، دون سائر معانيه ؟ لئن كان ظنّ ذلك بهما لقد ظنّ بهما غير الّذي يُعْرَفان به من منازلهما من القرآن ومعرفتهما بآي الفرقان .

٤٠ ـ وحدّثني يعقوب بن إبراهيم، قال: حدّثنا ابن عُلَيّة، قال: حدّثنا أيّوب، عن محمّد، قال: «**نُبِّئت أنّ جبرائيل وميكائيل أتيا النّبيّ ﷺ ، فقال له جبرائيل: اقرأ القرآن على حرفين! فقال له ميكائيل: استزده! فقال: اقرأ القرآن على ثلاثة أحرف! فقال له ميكائيل: استزده! قال: حتّى بلغ سبعة أحرف. قال محمّد: لاتختلف في حلال، ولا حرام، ولاأمر، ولانهي، هو كقولك: تعال، وهَلُمّ، وأقبل. قال:** وفي قراءتنا : ﴿**إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً**﴾ وفي قراءة ابن مسعود: (**إن كانت إلّا زقيّة واحدة**)».

٤١ ـ وحدّثني يعقوب، قال: حدّثنا ابن عُلَيّة، قال: حدّثنا شُعَيب ـ يعني ابن الحَبْحَاب ـ قال: كان أبوالعالية إذا قرأ عنده رجل لم يقل: ليس كما يقرأ، وإنّما يقول: أمّا أنا فأقرأ كذا وكذا. قال: فذكرت ذلك لإبراهيم النّخعيّ، فقال: «**أرى صاحبك قد سمع أنّ من كفر بحرف منه، فقد كفر به كلّه**».

٤٢ ـ حدّثنا ابن حُمَيد قال: حدّثنا جرير، عن مغيرة، عن إبراهيم، عن عبد الله، قال: «**من كفر بحرف من القرآن أو بآية منه، فقد كفر به كلّه**» .

قال أبو جعفر: فإن قال لنا قائل: فإذا كان تأويل قول النّبيّ ﷺ : «**أُنزِل القرآن على سبعة أحرُفٍ**»، عندك ما وصفت بما عليه استشهدت، فأوجدنا حرفًا في كتاب الله مقروءًا بسبع لغات، فنحقّق بذلك قولك، وإلّا فإن لم تجد ذلك كذلك، كان معلومًا بَعَد مَكَه صحّة قول من زعم أنّ تأويل ذلك أنّه نزل بسبعة معانٍ، وهو: الأمر، والنّهي، والوعد، والوعيد، والجدل، والقصص، والمثل.

وفساد قولك: أوتقول في ذلك: إنّ الأحرُف السّبعة لغات في القرآن سبع متفرّقة في جميعه من لغات أحياء من قبائل العرب مختلفة الألسن، كما كان يقوله بعض

من لم يمعن النّظر في ذلك، فيصير بذلك إلى القول بما لا يجهل فساده ذو عقل ولا يلتبس خطؤه على ذي لُبّ.

وذلك أنّ الأخبار الّتي بها احتججت لتصحيح مقالتك في تأويل قول النّبيّ ﷺ: «**نزل القرآن على سبعة أحرف**»، هي الأخبار الّتي رويتها عن عمر بن الخطّاب، وعبد الله بن مسعود، وأُبيّ بن كعب ﷺ وعمّن رويت ذلك عنه من أصحاب رسول الله ﷺ، بأنّهم تمارَوا في تلاوة بعض القرآن، فاختلفوا في قراءته دون تأويله، وأنكر بعض قراءة بعض، مع دعوى كلّ قارئ منهم قراءة منها: أنّ رسول الله ﷺ أقرأه ما قرأ بالصّفة الّتي قرأ. ثمّ احتكموا إلى رسول الله ﷺ، فكان من حكم رسول الله ﷺ بينهم أن صوّب قراءة كلّ قارئ منهم على خلافها قراءة أصحابه الّذين نازعوه فيها، وأمر كلّ امرئ منهم أن يقرأ كما عُلّم، حتّى خالط قلبَ بعضهم الشّكّ في الإسلام، لما رأى من تصويب رسول الله ﷺ قراءة كلّ قارئ منهم على اختلافها، ثمّ جَلَاهُ الله عنه ببيان رسول الله ﷺ له: «**أنّ القرآن أنزل على سبعة أحرف**».

فإن كانت الأحرف السّبعة الّتي نزل بها القرآن عندك - كما قال هذا القائل - متفرّقة في القرآن، مثبتة اليوم في مصاحف أهل الإسلام، فقد بطلت معاني الأخبار الّتي رويتها، عمّن رويتها عنه من أصحاب رسول الله ﷺ، أنّهم اختلفوا في قراءة سورة من القرآن، فاختصموا إلى رسول الله ﷺ، فأمر كلًّا: «**أن يقرأ كما عُلّم**»، لأنّ الأحرف السّبعة إذا كانت لغات متفرّقة في جميع القرآن، فغير موجب حرف من ذلك اختلافًا بين تاليه، لأن كلّ تالٍ فإنّما يتلو ذلك الحرف تلاوة واحدة على ما هو به في مُصحَف، وعلى ما أنزل. وإذا كان ذلك كذلك، بطل وجه اختلاف الّذين رُوِي منهم، أنّهم اختلفوا في قراءة سورة، وفسد معنى أمر النّبيّ ﷺ كلّ قارئ منهم أن يقرأه على ما علم، إذ كان لا معنى هنالك يوجب اختلافًا في لفظ ولا افتراقًا في معنى وكيف يجوز أن يكون هنالك اختلاف بين القوم والمعلّم واحد والعلم واحد غير ذي أوجه؟

وفي صحّة الخبر عن الّذين روى عنهم الاختلاف في حروف القرآن على عهد رسول الله ﷺ، فإنّهم اختلفوا وتحاكموا إلى رسول الله ﷺ في ذلك، على ما تقدّم وصفناه، أبيَن الدّلالة على فساد القول بأنّ الأحرُفِ السّبعة إنّما هي: أحرف سبعة متفرّقة في سُوَر القرآن، لاأنّها لغات مختلفة في كلمة واحدة باتّفاق المعاني.

مع أنّ المتدبّر إذا تدبّر قول هذا القائل في تأويله قول النّبيّ ﷺ: «**أُنزِل القرآن على سبعة أحرُفٍ**»، وادّعائه أنّ معنى ذلك أنّها سبع لغات متفرّقة في جميع القرآن، ثمّ جمَع بين قِيلِه ذلك واعتلاله لقيله ذلك بالأخبار الّتي رُوِيت عمّن روى ذلك عنه من الصّحابة والتّابعين أنّه قال: هو بمنزلة قولك: تعال، وهلُمّ، وأقبل.

وأنّ بعضهم قال: هو بمنزلة قراءة عبد الله: **(إلّا زَقْيَة)**، وهي في قرائتنا: **﴿إِلَّا صَيْحَةً﴾**، وما أشبه ذلك من حججه، علم أنّ حججه مفسدة في ذلك مقالته، وأنّ مقالته فيه مضادّة حججه، لأنّ الّذي نزل به القرآن عنده إحدى القراءتين، إمّا «**صَيْحَةً**» وإمّا «**زَقْيَةً**»، وإمّا تعال، أو أقبل، أو هلُمّ، لا جميع ذلك، لأنّ كلّ لغة من اللّغات السّبع عنده في كلمة أو حرف من القرآن غير الكلمة، أو الحرف الّذي فيه اللّغة الأُخرى، وإذا كان ذلك كذلك، بطل اعتلاله لقوله بقول من قال: ذلك بمنزلة: هلمّ، وتعال، وأقبل، لأنّ هذه الكلمات هي ألفاظ مختلفة يجمعها في التّأويل معنى واحد.

وقد أبطل قائل هذا القول الّذي حَكَينا قوله، اجتماع اللّغات السّبع في حرف واحد من القرآن، فقد تبيّن بذلك إفساد حجّته لقوله بقوله، وإفساد قوله بحجّته.

فقيل له: ليس القول في ذلك بواحد من الوجهين اللّذين وصفت، بل الأحرف السّبعة الّتي أنزل الله بها القرآن هنّ لغات سبع في حرف واحد، وكلمة واحدة، باختلاف الألفاظ واتّفاق المعاني، كقول القائل: هلُمّ، وأقبل، وتعال، وإليَ، وقصدي، ونحوي، وقربي، ونحو ذلك ممّا تختلف فيه الألفاظ بضروب من المنطق وتتّفق فيه المعاني وإن اختلفت بالبيان به الألسن، كالّذي رَوينا آنفًا عن رسول الله

ﷺ، وعمّن رَوينا ذلك عنه من الصّحابة، أنّ ذلك بمنزلة قولك: هلمّ، وتعال، وأقبل، وقوله: **(مَا يَنْظُرُونَ اِلّا زَقْيَةً، وإلّاصَيحَةً)**.

فإن قال: ففي أيّ كتاب الله نجد حرفًا واحدًا مقروءًا بلُغاتسبع مختلفات الألفاظ متّفقات المعنى، فنسلّم لك صحّة ما ادّعيت من التّأويل في ذلك؟

قيل: إنّا لم ندّع أنّ ذلك موجود اليوم، وإنّما أخبرنا أنّ معنى قول النّبيّ ﷺ: «**أُنزِل القرآن على سبعة أحرف**»، على نحو ما جاءت به الأخبار الّتي تقدّم وذكرناها، وهو ما وصفنا دون ما ادّعاه مخالفونا في ذلك للعلل الّتي قد بيّنّا.

فإن قال: فما بال الأحرف الأخَر السّتّة غير موجودة، إن كان الأمر في ذلك على ما وصفتَ، وقد أقرأهُنّ رسول الله ﷺ أصحابه وأمر بالقراءة بهنّ، وأنزلهنّ الله من عنده على نبيّه ﷺ. أنسخت فرُفعت؟ فما الدّلالة على نسخها ورفعها؟ أم نسيتهنّ الأُمّة، فذلك تضييع ما قد أمروا بحفظه؟ أم ما القصّة في ذلك؟

قيل له: لم تنسخ فترفع، ولا ضيّعتها الأُمّة وهي مأمورة بحفظها، ولكنّ الأُمّة أُمرت بحفظ القرآن، وخُيّرت في قراءته وحفظه، بأيّ تلك الأحرف السّبعة شاءت، كما أُمرت إذا هي حنثت في يمين وهي موسرة، أن تكفر بأيّ الكفّارات الثّلاث شاءت، إمّا بعتق، أو إطعام، أو كسوة، فلو أجمع جميعها على التّكفير بواحدة من الكفّارات الثّلاث دون حظرها التّكفير [فيها] بأيّ الثّلاث شاء المكفر، كانت مصيبة حكم الله مؤدّية في ذلك الواجب عليها من حقّ الله.

فكذلك الأُمّة أمرت بحفظ القرآن وقراءته، وخُيّرت في قراءته بأيّ الأحرُف السّبعة شاءت، فرأت لعلّة من العلل، أوجبت عليها الثّبات على حرفٍ واحدٍ، قراءته بحرفٍ واحدٍ، ورفض القراءة بالأحرُف السّتّة الباقية، ولم تحظر قراءته بجميع حروفه على قارئه بما أذن له في قراءته به.

فإن قال: وما العلّة الّتي أوجبت عليها الثّبات على حرفٍ واحدٍ دون سائر الأحرف السّتّة الباقية؟

قيل: حدّثنا أحمد بن عبده الضّبيّ .. **[و ذكر كما تقدّم عنه في باب جمع القرآن].**

قال أبو جعفر: وما أشبه ذلك من الأخبار الّتي يطول باستيعاب جميعها الكتاب والآثار الدّالّة على أنّ إمام المسلمين ... عُثمان بن عَفّان ﷺ، جمع المسلمين نظرًا منه لهم، وإشفاقًا منه عليهم ورأفة منه بهم، حذار الرّدّة من بعضهم بعد الإسلام، والدّخول في الكفر بعد الإيمان، إذ ظهر من بعضهم بمحضره وفي عصره التّكذيب ببعض الأحرف السّبعة الّتي نزل عليها القرآن، مع سماع أصحاب رسول الله ﷺ من رسول الله ﷺ، النّهي عن التّكذيب بشيء منها، وإخباره إيّاهم أنّ المراء فيها كفر، فحملهم ﷺ إذ رأى ذلك ظاهرًا بينهم في عصره، وبحداثة عهدهم بنزول القرآن، وفراق رسول الله ﷺ إيّاهم، بما أمن عليهم معه عظيم البلاء في الدّين من تلاوة القرآن على حرف واحد. وجمعهم على مصحف واحدٍ وحرفٍ واحدٍ، وحرق ما عدا المصحف الّذي جمعهم عليه، وعزم على كلّ من كان عنده مصحف مخالف المصحف الّذي جمعهم عليه أن يحرقه .

فاستوثقت له الأُمّة على ذلك بالطّاعة، ورأت أنّ فيما فعل من ذلك الرّشد والهداية، فتركت القراءة بالأحرف السّتّة الّتي عزم عليها إمامها العادل في تركها، طاعة منها له، ونظرًا منها لأنفسها، ولمن بعدها من سائر أهل ملّتها، حتّى درست من الأُمّة معرفتها، وتعفّت آثارها، فلا سبيل لأحد اليوم إلى القراءة بها لدثورها وعفو آثارها، وتتابع المسلمين على رفض القراءة بها من غير جحود منها صحّتها وصحّة شيء منها، ولكن نظرا منها لأنفسها، ولسائر أهل دينها. فلا قراءة اليوم للمسلمين إلّا بالحرف الواحد الّذي اختاره لهم إمامهم الشّفيق، النّاصح، دون ما عداه من الأحرف السّتّة الباقية .

فإن قال بعض من ضعفت معرفته : وكيف جاز لهم ترك قراءة أقرأهموها رسول الله ﷺ وأمرهم بقراءتها ؟

قيل: إنّ أمره إيّاهم بذلك، لم يكن أمر إيجاب وفرض، وإنّما كان أمر إباحة

ورخصة، لأنّ القراءة بها لو كانت فرضًا عليهم، لوجب أن يكون العلم بكلّ حرف من تلك الأحرف السّبعة عند من يقوم بنقله الحجّة، ويقطع خبره العذر ويزيل الشّك من قراءة الأمّة. وفي تركهم نقل ذلك كذلك، أوضح الدّليل على أنّهم كانوا في القراءة بها مخيّرين، بعد أن يكون في نقلة القرآن من الأمّة من تجب بنقله الحجّة، ببعض تلك الأحرف السّبعة ، فإذا كان ذلك كذلك، لم يكن القوم بتركهم نقل جميع القراءات السّبع تاركين ما كان عليهم نقله، بل كان الواجب عليهم من الفعل ما فعلوا، إذ كان الّذي فعلوا من ذلك كان هو النّظر للإسلام وأهله، فكان القيام بفعل الواجب عليهم بهم أولى من فعل ما لو فعلوه، كانوا إلى الجناية على الإسلام وأهله أقرب منهم إلى السّلامة من ذلك .

فأمّا ما كان من اختلاف القراءة في رفع حرف وجرّه ونصبه، وتسكين حرف وتحريكه، ونقل حرف إلى آخر مع اتّفاق الصّورة ، فمن معنى قول النّبيّ ﷺ: «**أمِرتُ أن أقرأَ القرآن على سبعةِ أحرُفٍ**» بمَعْزِلٍ، لأنّه معلوم أنّه لاحرف من حروف القرآن، ممّا اختلفت القراءة في قراءته بهذا المعنى يوجب المِراء به كفر المماري به، في قول أحد من علماء الأُمّة .

وقد أوجب (عليه الصّلاة والسّلام) بالمِراء فيه الكُفر، من الوجه الّذي تنازع فيه المتنازعون إليه وتظاهرت عنه بذلك الرّواية على ما قد قدّمنا ذكرها في أوّل هذا الباب .

فإن قال لنا قائل: فهل لك من علم بالألسُن السّبعة الّتي نزل بها القرآن؟ وأيّ الألسُن هي من ألسُن العرب ؟

قلنا: أمّا الألسُن السّتّة قد نزلت القراءة بها، فلا حاجة بنا إلى معرفتها ، لأنّا لوعرفناها لم نقرأ اليوم بها ، مع الأسباب الّتي قدّمنا ذكرها . **وقد قيل:** إنّ خمسة منها لعَجُز هوازن، واثنين منها لقريش وخزاعة .

وروي جميع ذلك من ابن عبّاس، وليست الرّواية عنه من رواية من يجوز

الاحتجاج بنقله، وذلك أنّ الّذي روى عنه: «أنّ خمسة منها من لسان العَجُز من هوازن»، الكلبيّ عن أبي صالح، وأنّ الّذي روى عنه: «أنّ اللّسانين الآخرين، لسان قُرَيش وخزاعة»، قتادة ؛ وقتادة لم يلقه ولم يسمع منه .

٤٣ ـ حدّثني بذلك بعض أصحابنا، قال: حدّثنا صالح بن نصر الخزاعيّ، قال: حدّثنا الهيثم بن عَديّ، عن سعيد بن أبي عَروبة، عن قتادة، عن ابن عبّاس، قال: «**نزل القرآن بلسان قُرَيش، ولسان خزاعة، وذلك أنّ الدّار واحدة**» .

٤٤ ـ وحدّثني بعض أصحابنا، قال: حدّثنا صالح بن نصر، قال: حدّثنا شُعبة، عن قَتادة، عن أبي الأسود الدُّئليّ، قال: «**نزل القرآن بلسان الكعبين : كعب بن عمرو وكعب بن لُؤيّ ، فقال خالد بن سَلَمة لسعدبن إبراهيم : أ لا تعجب من هذا الأعمى يزعم أنّ القرآن نزل بلسان الكعبين، وإنّما نزل بلسان قُرَيش**»!

قال أبوجعفر: والعَجُز من هوازن: سعد بن بَكر وخيثم بن بَكر ونصر بن معاوية وثقيف . وأمّا معنى قول النّبيّ ﷺ : إذ ذكر نزول القرآن على سبعة أحرف، أنّ كلّها شافٍ كافٍ، فإنّه كما قال جلّ ثناؤه في وصفه القرآن: ﴿**يَاأَيُّهَا النَّاسُ قَدْجَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ**﴾ يونس/٥٧، جعله الله للمؤمنين شفاء، يستشفون بمواعظه من الأدواء العارضة لصدورهم من وساوس الشّيطان وخطراته ، فيكفيهم ويغنيهم عن كلّ ما عداه، من المواعظ ببيان آياته .

القول في البيان عن معنى قول رسول الله ﷺ «أُنزِل القرآن من سبعة أبواب الجنّة» ...

٤٥ ـ قال أبو جعفر اختلفت النّقلة في ألفاظ الخبر بذلك عن رسول الله ﷺ. فرُوي عن ابن مسعود، عن النّبيّ ﷺ أنّه قال: «**كان الكتاب الأوّل نزل من باب واحد**

وعلى حرفٍ واحدٍ، ونزل القرآن من سبعة أبواب وعلى سبعة أحرُف: زجرو أمر، وحلال و حرام، و محكم ومتشابه، وأمثال، فأحلّوا حلاله، وحرّمواحرامه، وافعلوا ما أمرتم به، وانتهوا عمّا نهيتم عنه، واعتبروا بأمثاله، واعملوا بمحكمه، وآمنوا بمتشابهه وقولوا آمنا به كلّ من عند ربّنا» . . .

٤٦ ـ حدّثنا محمّد بن بَشّار قال: حدّثنا عَبّاد بن زكريّا، عن عَوْف، عن أبي قِلابة، قال: بلغني أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**أُنزِل القرآن على سبعة أحرُف: أمْرٍو زَجْرٍ، وتَرغيبٍ وتَرهيبٍ، وجَدَلٍ وقَصَصٍ ومُثُلٍ**» .

٤٧ ـ ورُوي عن أُبيّ بن كعب، قال: قال لي رسول الله ﷺ: «**إنّ الله أمرني أن أقرأ القرآن على حرفٍ واحدٍ، فقلت ربّ ....» [وذكر كما تقدّم آنفًا رقم ٢٠].**

٤٨ ـ ورُوي عن ابن مسعود من قبله خلاف ذلك كلّه، وهو ما حدّثنا به أبوكُرَيب قال حدّثنا المحاربيّ عن الأحوص بن حكيم، عن ضَمرة بن حبيب، عن القاسم بن عبد الرّحمان، عن عبد الله بن مسعود قال: «**إنّ الله أنزل القرآن على خمسة أحرف: حلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال، فأحلّ الحلال، وحرّم الحرام، واعمل با لمحكم، وآمن بالمتشابه، واعتبر بالأمثال**».

وكلّ هذه الأخبار الّتي ذكرناها عن رسول الله ﷺ متقاربة المعاني، لأنّ قول القائل: فلان مقيم على باب من أبواب هذا الأمر، وفلان مقيم على وجه من وجوه هذا الأمر، وفلان مقيم على حرفٍ من هذا الأمر سواء. ألاترى أنّ الله جلّ ثناؤه وصف قومًا عبدوه على وجه من وجوه العبادات، فأخبر عنهم أنّهم عبدوه على حرفٍ، فقال: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللهَ عَلَىٰ حَرْفٍ**﴾ الحج/١١، يعنى: أنّهم عبدوه على وجه الشّكّ لاعلى اليقين والتّسليم لأمره.

فكذلك رواية من روى عن النّبيّ ﷺ أنّه قال: «**نزل القرآن من سبعة أبواب**»، «**ونزل على سبعة أحرُف**» سواء معناهما مؤتلف، وتأويلهما غيرمختلف في هذا الوجه.

ومعنى ذلك كلّه الخبرمنه ﷺ عمّا خصّه الله به وأُمّته من الفضيلة والكرامة، الّتي

لم يؤتها أحدًا في تنزيله، وذلك؛ أنّ كلّ كتاب تقدّم كتابنا نزوله على نبيّ من أنبياء الله (صلوات الله عليهم)، فإنّما نزل بلسان واحد، متى حوّل إلى غير اللّسان الّذي نزل به، كان ذلك له ترجمةً وتفسيرًا، لا تلاوة له على ما أنزله الله، وأنزل كتابنا بألسن سبعة بأيّ تلك الألسن السّبعة تلاه التّالي، كان له تاليًا على ما أنزله الله لا مترجمًا ولا مفسّرًا، حتّى يحوّله عن تلك الألسن السّبعة إلى غيرها، فيصير فاعل ذلك حينئذٍ إذا أصاب معناه مترجمًا له، كما كان التّالي لبعض الكتب الّتي أنزلها الله بلسانٍ واحدٍ، إذا تلاه بغير اللّسان الّذي نزل به، له مترجمًا لا تاليًا على ما أنزله الله به.

فذلك معنى قول النّبيّ ﷺ: **«كان الكتاب الأوّلُ نزل على حرفٍ واحدٍ، ونزل القرآن على سبعة أحرُف»**.

وأمّا معنى قوله ﷺ: **«إنّ الكتاب الأوّل نزل من باب واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب»** فإنّه ﷺ عنى بقوله: نزل الكتاب الأوّل من باب واحد، والله أعلم ما نزل من كتب الله على من أنزله من أنبيائه خاليًا من الحدود والأحكام، والحلال والحرام، كزَبُور داود الّذي إنّما هو تذكير ومواعظ، وإنجيل عيسى الّذي هو تمجيد ومحامد، وحضّ على الصّفح والإعراض، دون غيرها من الأحكام والشّرائع، وما أشبه ذلك من الكتب الّتي نزلت ببعض المعاني السّبعة الّتي يحوي جميعها كتابنا الّذي خصّ الله به نبيّنا محمّدًا ﷺ وأُمّته.

فلم يكن المتعبّدون بإقامته يجدون لرضا الله تعالى ذكره مطلبًا ينالون به الجنّة، ويستوجبون منه القربة، إلّا من الوجه الواحد الّذي أُنزل به كتابهم، وذلك هو الباب الواحد من أبواب الجنّة الّذي نزل منه ذلك الكتاب، وخصّ الله نبيّنا محمّدًا ﷺ وأُمّته، بأن أنزل عليهم كتابه على أوجه سبعة من الوجوه الّتي ينالون بها رضوان الله، ويدركون بها الفوز بالجنّة إذا أقاموها.

فلكلّ وجه من أوجهه السّبعة باب من أبواب الجنّة الّذي نزل منه القرآن، لأنّ العامل بكلّ وجه من أوجهه السّبعة عامل في باب من أبواب الجنّة، وطالب من

قبله الفوز بها، والعمل بما أمر الله جَلَّ ذكره في كتابه باب من أبواب الجنّة، وترك ما نهى الله عنه فيه باب آخر ثانٍ من أبوابها، وتحليل ما أحل الله فيه باب ثالث من أبوابها، وتحريم ما حرّم الله فيه باب رابع من أبوابها، والإيمان بمحكمه المبين باب خامس من أبوابها، والتّسليم لمتشابهه الّذي استأثر الله بعلمه، وحجب عِلمه عن خلقه، والإقرار بأنّ كلّ ذلك من عند ربّه باب سادس من أبوابها، والاعتبارات بأمثاله والاتّعاظ بعظاته باب سابع من أبوابها . فجميع ما في القرآن من حروفه السّبعة وأبوابه السّبعة الّتي نزل منها ، جعله الله لعباده إلى رضوانه هاديًا، ولهم إلى الجنّة قائدًا. فذلك معنى قوله ﷺ: «**نزل القرآن من سبعة أبواب الجنّة**» .

وأمّا قوله ﷺ في القرآن: «**إنّ لكلّ حرفٍ منه حدًّا**» يعني: لكلّ وجه من أوجهه السّبعة حدًّا حدّه الله جلّ ثناؤه، لا يجوز لأحد أن يتجاوزه .

وقوله ﷺ: «**وإنّ لكلّ حرفٍ منها ظهرًا وبطنًا**» فظهره الظّاهر في التّلاوة، وبطنه ما بطن من تأويله.

و قوله : «**وإنّ لكلّ حدٍّ من ذلك مُطّلعًا**» ، فإنّه يعني: أنّ لكلّ حدّ من حدود الله الّتي حدّها فيه من حلال وحرام وسائر شرائعه، مقدارًا من ثواب الله وعقابه، يعاينه في الآخرة، ويطّلع عليه ويلاقيه في القيامة، كما قال عمر بن الخطّاب رضي الله عنه: «لو أنّ لي ما في الأرض من صفراء وبيضاء لافتديت به من هول المطّلع»؛ يعني بذلك: ما يطّلع عليه ويهجم عليه من أمر الله بعد وفاته. **(١ : ١١ - ٣٢)**

الفصل الثّامن
نصّ الكُلينيّ (م :٣٢٩) في«الأُصول من الكافي»

[نزول القرآن على حرف واحد]

١ ـ الحسين بن محمّد ، عن عليّ بن محمّد ، عن الوشّاء ، عن جَمِيل بن دَرَّاج، عن محمّد بن مسلم، عن زُرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «**إنّ القرآن واحد، نزل من عند واحد، ولكنّ الاختلاف يجيء من قِبَل الرُّواة**».

٢ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عُمَير، عن عمر بن أُذَينة، عن الفُضَيل بن يَسار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّ النّاس يقولون: إنّ القرآن نزل على سبعة أحْرُفٍ، فقال عليه السلام: «**كذبوا أعداء الله، ولكنّه نزل على حرفٍ واحدٍ من عند الواحد**».

٣ ـ محمّد بن يحيى، عن عبد الله بن محمّد، عن عليّ بن الحَكَم، عن عبد الله ابن بُكَير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «**نزل القرآن بإيّاك أعني واسمعي ياجاره**».

٤ ـ عدّة من أصحابنا، عن سَهْل بن زياد، عن محمّد بن سُلَيمان، عن بعض أصحابه، عن أبي الحسن عليه السلام، قال: قلتُ له: جُعِلْتُ فِداك، إنّا نسمع الآيات في القرآن ليس هي عندنا كما نسمعها، ولانحسن أن نقرأها كما بلغنا عنكم،

فهل نأثم ؟ فقال: لا، « **اقرأوا كما تعلّمتُم، فسَيجِيئكُم مَنْ يُعلِّمكُم**» .

٥ ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن عليّ بن الحكم، عن عبد الله بن جُندَب، عن سُفيان بن السّمط، قال: سألت أبا عبدالله عليه‌السلام عن تنزيل القرآن قال: «**اقرأُوا كمَا عُلِّمتُم**». **(٢ : ٦٣٠ ـ ٦٣١)**

الفصل التّاسع

نصّ الشّيخ الصّدوق (م:٣٨١) في«الخصال»

نزل القرآن على سبعة أحرف

١ـ حدّثنا محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضي الله عنه قال: حدّثنا محمّد بن الحسن الصّفّار، عن العبّاس بن معروف، عن محمّد بن يحيى الصّيرفيّ، عن حمّاد بن عُثمان قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّ الأحاديث تختلف عنكم قال: فقال عليه السلام: **«إنّ القرآن نزل على سبعة أحرف، وأدنى ما للإمام أن يفتي على سبعة وجوه،ثمّ قال: هذا عطاؤنا فامنُن، أو أمسِك بغير حِسابٍ»** .

٢ـ حدّثنا محمّد بن عليّ ماجيلويه رضي الله عنه قال: حدّثنا محمّد بن يحيى العطّار، عن محمّد بن أحمد، عن أحمد بن هلال، عن عيسى بن عبد الله الهاشميّ، عن أبيه عن آبائه عليهم السلام، قال: **قال رسول الله** صلى الله عليه وآله : **«أتاني آتٍ من الله فقال: إنّ الله عَزَّوجَلَّ يأمرك أن تقرأ القرآن على حرفٍ واحدٍ، فقلت : يا ربِّ وسِّع على أُمّتي ، فقال: إنّ الله عَزَّوجل يأمرك أن تقرأ القرآن على سبعة أحرف»** . **(ص : ٣٥٨)**

الفصل العاشر

نصّ الباقِلّانيّ (م : ٤٠٣) في«الانتصار لنقل القرآن»

ذكر اعتراضهم على القرآن العزيز بقول الرّسول ﷺ :

«أُنزِل القرآن على سبعة أحرُف»

قالوا : كيف يجوز لكم أن تدّعوا ظهور نقل القرآن، وقد قال الرّسول ﷺ: **«أُنزِل القرآن على سبعة أحرف، كلّها شافٍ كافٍ، ثمّ إنّكم تختلفون في تأويل ذلك، وتدهشون في تفسيره»** . فلوكان عليه السلام بيّن ذلك وفسّره، ونصّ عليه لم يجز أن يختلف فيه على قولكم .

قيل لهم : نصّ الرّسول ﷺ على جميع ما أُنزِل عليه، وبيانه لايوجب عليه أن ينصّ لكافّة الأُمّة على عين كلّ حرفٍ من هذه الحروف، والفصل بينه وبين غيره، ولا يستحيل أن يكون عليه السلام قد أعلم في الجملة: **«أنّ القرآن أُنزِل على سبعة أحرُفٍ وأوجهٍ»** ، نصّ عليها له وخيّر في أن يقرئ أُمّته مجتمعين ومفترقين، كيف أحبّ وشاء، وعلى أيّ وجه سهل عليه وعلى الآخذ عنه، وأن يُقرئ واحدًا منهم بجميع السّبعة الأحرف من سُوَر كثيرة، أو في جميعه، ويُقرِئ واحدًا منهم بواحدٍ منها فقط، ولاينصّ له على أنّه أحد الأحرُف السّبعة، ويُقرئ آخر بآيتين منها، أوثلاثة ولايعرّفه ذلك .

ولايخرج ﷺ من الدّنيا حتّى يقرئ جميعها على هذ االسّبيل، وإن لم يكن منه نصّ

على تفصيلها لكلّ أحد عنه، ويكون الله تعالى قد علم أنّ إلقاء هذه الحروف على الجملة دون التّفصيل من أصلح الأُمور للأُمّة، وأدعى لها إلى الحرص على حفظ القرآن.

ونظير ذلك: أنّ إنسانًا منّا لو عرف قراءة السّبعة الأئمّة، ثمّ آثر أن يقرئ بعض النّاس ببعض الحروف ولايعرّفه إيّاه إذا كان ذلك أسهل عليه وأيسر له، ولايمنع ترك تفصيله ﷺ السّبعة الأحرف للصّحابة من معرفة أنّه أُنزِل على سبعة أحرف، كما أنّ النّاس اليوم يعلمون أنّ القرّاء للسّبعة أحرف، يقرأُون بها في الجملة دون التّفصيل.

فإن قالوا: إذا قلتم: إنّ الرّسول ﷺ لم يبيّن لكلّ واحدٍ ممّن يقرأه جميع الأحرف الّتي أُنزِل القرآن عليها ويفصّلها، وجب أن لا يتيقّن من دينه إثبات كلّ حرف، وأن يجد المعاند سبيلًا إلى إدخال حرف في القرآن ممّا لم ينزل على النّبيّ ﷺ.

ثمّ يقال لهم: لايجب ما قلتم، لأنّه عليه السلام إن لم يبيّن لكلّ واحدٍ تفصيل الحروف، فلابدّ أن يظهر عنه ويستفيض كلّ وجهٍ وحرفٍ، إمّا بتكرّر سماع ذلك منه، أوبالنّقل عنه، لاسيّما وهو يعرضه على جبريل عليهما السلام في كلّ عام، وعرضه في العام الّذي مات فيه عَرْضَين، فلابدّ أن يعلم النّاس ما قرأ به ﷺ ويزول عنهم الشّكّ والرّيب.

وأمّا قولهم: كيف يسوغ لكم ظهور قراءته عليه السلام بهذه الحروف وأنتم تختلفون في تفسيرها فإنّه لاتعلّق فيه، لأنّا نعلم أنّه أنزل على سبعة أحرف، وأنّ الرّسول ﷺ قد بلغها وأقرأ بها، وأنّه لم يفسّر الوجوه ولا بيّنها، كما أنّا نعلم أنّ القرآن حقّ من عند الله، وإن كنّا نختلف في تفسيره.

وأمّا قولكم: إنّكم رويتم في تفسيرها مالايجوز في صِفة النّبيّ ﷺ أن يفسّرها به، نحو قوله ﷺ: «**إنّها أمر ونهي، وقَصَص ومواعظ، وأمثال وحلال وحرام**»، وقلتم مع ذلك: إنّه قال: «**فاقرأُوا ما تيسّر من القرآن**»، فصوّب قراءة كلّ قارئ على اختلافهم.

وهذا ممّا يَجِلّ عنه النّبيّ ﷺ، فإنّه باطل، لأنّ إخباره بأنّ القرآن نزل على سبعة أوجه من القراءات جائزة كلّها وحسنة، لاينافي الخبر عن أنّه أنزل على سبعة أحرف، وأوجه أُخر منها: أمر ونهي، وتحليل وتحريم، ولاتكون هذه السّبعة الّتي صوّب ﷺ المختلفين فيها . ثمّ إنّ روايتكم في هذا متناقضة لأجل أنّكم رويتم : **«أنّ القرآن أُنزل على ثلاثة أحرُف»**، ورويتم : **«على أربعة أحرف»** وغير ذلك.

ويقال لهم : الثّلاثة والأربعة داخلة في السّبعة ، على أنّه يحتمل أن يكون أوّلًا أنزل على ثلاثة، ثمّ زيد الرّسول ﷺ رابعًا، ثمّ زيد ثلاثة فصارت سبعة. لولا أنّه في لفظ آخر ما يمنع من هذا، وهو أنّ الملك قال: على حرف أوحرفين، فقال: الّذي على شمالي على حرفين، فقال الملك: على حرفين أو على ثلاثة؟ فقال: على ثلاثة إلى أن بلغت إلى سبعة أحرف.[1]

وهذا يقتضي أن يكون قرآنًا بسبعة جملةً واحدةً، وشرع له ذلك في مجلس واحد . على أنّه يحتمل أن يكون بعض تلك السّبعة تقرأ على ثلاثة أوجه، وبعضها يقرأ على أربعة أوجه سمّيت أحرفًا كلّها جائزة، وإذا كان ذلك ، كذلك بطل ما توهّموه .

فإن قالوا : كيف يكون أمر القرآن ظاهرًا مشهورًا، وأُبيّ وعبد الله ينكران من قرأ خلاف قراءتهما ويرفعانه إلى النّبيّ ﷺ، فقد قلنا: النّبيّ ﷺ كان يقرئهم من أوجه السّبعة، ولم يكن كلّ واحد يعرف جملتها، ولم تكن ظهرت وانتشرت، فلذلك كانوا ينكرون خلاف ما لقّنوه عنه ﷺ .

ويحتمل أن يكون ﷺ كان يُقرِئهم بوجه جائز قبل تنزّل السّبعة ، فلمّا نزلت أقرأ غيرهم بها قبل أن تشتهر، فسمعوا ذلك فأنكروه .

فإن قالوا: القرآن لم ينزل جملةً واحدةً، وإنّما نزل في نَيِّفٍ وعشرين سنةً ، وهذا

---

١ ـ ويروى هذا الخبر على صورة أُخرى في «البرهان» ١: ٢٢١، ويذكر اسم الملكين وهما جبريل وميكائيل.

الخبر قاله النّبيّ ﷺ قبل موته بدهر طويل، وكيف يصحّ ذلك ؟

يقال لهم : إذا كان من القرآن ما نزل على سبعة أحرف ولو آية أو كلمة أعطى الخبر حقّه، ومن النّاس من يقول: إنّما يستعمل ذلك إذا قُرِئَ القرآن كلّه على سبعة أحرف لا اليسير منه..

ويجوز أن يكون جبريل عليه السلام في ابتداء أمره قرأ شيئًا من سُوَر القرآن على سبعة أوجه، ووقفه على أنّ ذلك جائز في جميع القرآن، كأنّه أقرأ : **(غير المغضوب عليهِموا)** ثمّ قال: ما جاء من كتابة الجمع فهذه طريقه.

فإن قالوا: إنزالُه على سبعة أحرُف يؤدّي إلى التّخاصم والخِلاف والهرج، فدلّ ذلك على بطلان الخبر جملةً واحدةً.

قيل لهم : وما أنكرتم أنّ الله تعالى علم أنّ إنزاله على سبعة أحرف أصلح لعباده وأدْعى لهم إلى حفظه، لأنّه يعلم أنّ منهم من يألّف التّكلّم بما يصعب عليه الانتقال، **ثمّ يقال لهم :** وعلى اعتلالكم يجب أن يُترك المحكم والمتشابه، لما في ذلك من شدّة اختلاف النّاس وتخاصمهم، وذلك كفر ممّن قاله .

وقد ثبت عن النّبيّ ﷺ أنّه قال: **«أُنزِل القرآنُ على سبعة أحرُف»**، وتظاهرت عنه الأخبار بالنّصّ على ذلك، أنّ القرآن مُنزَل على سبعة أوجُهٍ وسبع قراءات، كلّها صَوابٌ وحَسنٌ، ويجب أن يحمل ما رُوي عنهم من الخلاف في المصاحف والقراءات ممّا خرجوا منه إلى المنافرة والإنكار وتحريق عُثمان رضي الله عنه ما حرّقه من المصاحف، أنّ ذلك لم يكن منهم، فبما وجد فيه من هذه السّبعة الأوجه، وإنّما هو لما وجد فيها ممّا تقدّم ذكره ممّا لم يُبِح الله سُبحانه القراءة به، وممّا نُسِخ وإن ثبتت تلاوته.

ولا يجوز لأحدٍ أن يقول: إنّ ممّا أحلّه الله تعالى مالم يَمنَع منه إمام الأُمّة، أو يُجمِع المُسلِمون على منعه، لأنّ الأُمّة لا يجوز أن تجتمع على خطأٍ، ولا يحِلّ للإمام أن يَمنَع

ما أحلّه الله وأطلقه.

تفسير معنى السّبعة الأحرف الّتي أُنزِل القرآن العزيز بها

فإن قالوا : ما تأويل هذه السّبعة الأحرف ؟

قيل: هي في الأصل على أربعة أحرف ، ثلاثة منها مرويّة عن النّبيّ ﷺ ، والحرف الرّابع مرويٌّ عن التّابعين.

فأمّا [الضّرب الأوّل من الثّلاثة:]

المرويّ عن النّبيّ ﷺ من ذلك فهو قوله: «**إنّ الكتاب الأوّل أُنزِل من بابٍ واحدٍ وكان على حرفٍ واحدٍ، وأُنزل القرآن من سبعة أبوابٍ على سبعة أحرفٍ: نهي وأمر، وحلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال، فأحلّوا حلاله، وحرّموا حرامه ، وافعلوا ما أُمِرتم به، وانتهوا عمّا نُهيتم عنه، واعتبروا بمحكمه، وآمنوا بمتشابهه، وقولوا: آمنّا به كلٌّ من عند ربّنا**».

وهذا نصّ منه على تفسير هذه السّبعة الأحرف بما يمنع ويحظر من زيادة عليها وتفسيرها بغيرها، وليست هذه السّبعة هي السّبعة الّتي أجاز لهم القراءة بها على اختلافها .

فإن قال قائل: الأمر والنّهي والتّحليل والتّحريم لاتسمّى في اللّغة حرفًا .

يقال لهم : هذا اعتراضٌ على الرّسول ﷺ بما لايصحّ ولايجوز، لأنّ الحرف في اللّغة إنّما يستعمل في أحد شيئين: أحدهما: طرف الشّيء، ومنه حرف الوادي وحرف الرّغيف. ويستعمل أيضًا في الكلمة الّتي هي حروف كثيرة .

ومن ذلك ماتكلّم فلان بحروفٍ، والحرف الواحد لايصحّ التّكلّم به، ولأنّ النّبيّ قال: «إنّ للقارئ بكلّ حرفٍ عشر حسناتٍ، ثمّ قال: « إنّي لا أقول «الم» حرفٌ، ولكن ألف حرفٌ ولام حرفٌ وميم حرفٌ»، والحرف واحد حروف المعجم، والوجه والطّريقة

تسمّى في اللُّغة حرفًا قال الله تعالى: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللهَ عَلَىٰ حَرْفٍ**﴾ الحجّ/١١، أي على وجهٍ وطريقةٍ، **وقيل:** على حرفٍ، على شكٍّ.

قال أبوعُبَيدة: كلّ شاكّ في شيءٍ، فهو على حرفٍ. وإذا كان ذلك كذلك، صحّ قوله عليه السلام: «**إنّ من الأمروالنّهي والتّحريم حرف، أي وجه وطريقة**».

وأمّا الضّرب الثّاني من الثّلاثة:

الّتي رُوِي تفسيرها، فهوأنّ أُبيًّا روى عن النّبيّ ﷺ أنّه قال: «**يا أُبيّ أقْرِئْت القرآن، فقيل لي: على حرفٍ أوحرفين، فقال الملك الّذي معي: قل، على حرفين، فقلت: على حرفين، فقيل لي: على حرفين أوثلاثة؟ فقال الملك الّذي معي على ثلاثة، هكذا حتّى بلغ سبعة، وليس منها إلّا شافٍ كافٍ ...**».

وهذا نصّ على هذه الأحرف منه عليه السلام منع من تفسيرها على غيرما فسّرها، وهذه[1] السّبعة أيضًا هي غيرالسّبعة الّتي هي وجوه وقراءات، وغيرالسّبعة الّتي هي حلال وحرام وأمرونهي، وإنّما هي السّبعة أوجه من أسماء الله، لها سبعة معانٍ وسبعُ عبارات مختلفة.

فإذا ثبتت هذه الرّواية حُمِل قوله: إن قلت: موضع «**غفورٌرحيمٌ**»، «**سميعٌ عليمٌ**» هوكذلك على أنّه كان سائغًا طلقًا، ثمّ نُسِخ ومُنِع، وأخذ على النّاس أن لايبدّلوا أسماء الله تعالى في موضع من المواضع بغيره ممّا يُخالِف معناه، ويجوز أن يكون جائزًا في صدر الإسلام أن يجعل مكان: «**غفور رحيم**»،«**عليمٌ حكيمٌ**»،ثمّ نسخ، وأمّا أن يجعل مكان «**غفورٌرحيمٌ**»،«**شديد العقاب**» فلايجوز.

ويجوز أن يكون الّذي كان أُبيح أن يجعل بدل غيره من أسماء الله تعالى أسماء لاغير، ولايكون البدل في جميع أسمائه، ثمّ نسخ ذلك، ومُنِع المُسلمون أن يُبدِّلوا

١ـ في الأصل هكذا.

شيئًا من أسمائه .

وأمّا الضّرب الثّالث [من الثّلاثة]:

المرويّ تفسيره عن بعض التّابعين فهو أنّ عمرو بن العاص قرأ آية ، فسمع رجلًا يقرأها خلافًا لقراءته، فقال: من أقرأك؟ فقال: رسول الله ﷺ ! فذهب به إليه فذكر له وقرأ عليه كلاهما، **فقال رسول الله** ﷺ أصبتما: «**إنّ القرآن نزل على سبعةِ أحرُفٍ**».

فقال بُكَير: وذكر لي أنّه قال لسعيدبن المسيّب: ما سبعة أحرف؟ فقال: كقوله: هَلُمّ وتعال وأقبل. وهذا التّفسير وإن لم يلزم قبولُه، إذ هو كلام سعيد، وتفسيره لم يرفعه إلى النّبيّ ﷺ، فإنّه يمكن أن يكون صحيحًا، وأن يكون الله تعالى قد أتاح في صدر الإسلام أن يجعل مكان اسم النّبيّ في الآية غيره من الأسماء الّتي هي بمعناه، وأتاح ذلك في سبعة أسماء فقط من أسماء الله أو من أسماء غيره، أوفي سبع كلمات، ثمّ نسخ ذلك ومنع منه .

ويحتمل أن يكون سعيدبن المسيّب فسد بعض الحروف السّبعة الباقي حكم القراءة بها، فقال: هذه سبيل الأحرف السّبعة وأكثرها في آية اختلاف في سورة الأعراف والتّقديم والتّأخير والإمالة، وتركها ممّا لايفسد معنى ولايغيّره، مثل: (الصّوف المنقوش) مكان (العهن)[١]، فهذا وجه هذا التّفسير.

وأمّا الضّرب الرّابع من ضروب السّبعة الأحرُف:

وهو الضّرب الّذي صوّب فيه النّبيّ ﷺ القراءة بجميعها، فهي الّتي راجع فيها قراءته، وسهل على أُمّته، لعلمه تعالى بما هم عليه من الاختلاف، لأنّه لم ينزل على سبعة فقط، وذلك ظاهر، ولاسبع كلمات، لأنّه أكثرمن ذلك، فثبت أنّه على سبعة أوجه وسبع قراءات مختلفات جائزأن يقرأ بها خلافها. ويدلّ على ذلك قول النّاس:

---

١ ـ القارعة / ٥.

هذا حرف أُبيّ وحرف ابن مسعود .

وقد اختلف النّاس في تأويل ذلك على وجوه:

فقال قوم: السّبعة حلال وحرام، وأمر ونهي، وموعظة وقصص وأدب.

وقال قوم: محكم ومتشابه، وقصص وأدب.

وقال قوم آخرون: خبر واستخبار ، وأمر ونهي، وتشبيه وجحدٌ.

وقال قوم: سبعة أسماء تترادف على الشّيء الواحد، يكون معناها واحدًا، وإن اختلفت صورُها، مثل: أقْبِلْ وهلُمّ .

وقال قوم: أسماءُ وصفات الله تعالى، مثل: سميع وعليم، عزيز وحكيم، وعْدٌ ووعيدٌ، وحلالٌ وحرامٌ، ومواعظٌ وأمثالٌ، واحتجاجٌ.

وقال قوم: حلالٌ وحرامٌ، وأمرٌونهيٌ، وخبرُ ما هو كائنُ بعدُ، وأمثالٌ.

وقال قومٌ: سبع قراءات بلغات سبع في حرف واحد.

وزعم أناس أنّ كلّ كلمة تختلف القراءة بها، فإنّها مقروءة على سبعة أوجه، وإلّا يبطل معنى الحديث. قالوا: وتُعرف بعض الوجوه لمجيء الخبر بها، ولا يُعرف بعضها إذا لم يجئ به خبر.

وقال قوم: ظاهر الحديث يوجب أن توجَد في القرآن كلمة أو كلمتان تُقرَأ على سبعة أوجه، فإذا حصل ذلك تَمّ معنى الحديث. وقد أُخبِرنا بالّذي نختاره من أنّه الوجه والطّريقة نقرأ بها جميع القرآن أو معظمه، لأنّ قوله: «**أُنزِل القرآن على سبعة أحرُف**»، عبارة لا تُستَعمل إلّا في جميع القرآن أو معظمه، لأنّ النّاس إذا اختلفوا في بيت من القصيدة لا يقولون: القصيدة تُروىٰ على وَجْهين، وإنّما يقال البيت الفلانيّ يُروىٰ على وجهين .

وقد زعم قوم : أنّ معنى قوله عليه السلام: «**أُنزِل القرآن على سبعة أحرف**»، أنّه أُنزِل

على سبع لُغات مختلفات، فهذا باطل إلّا أن يريد الوجوه المختلفة الّتي تُستعمل في القصّة الواحدة، والدّليل على ذلك: أنّ لُغة عمربن الخطّاب ولغة أُبيّ بن كعب وهِشام بن حكيم وابن مسعود واحدة، وقراءاتهم مختلفة، وخرجوا فيها إلى المناكرة.

فأمّا الدّليل على فساد قول من زعم «**أنّ الأحرُف السّبعة**» أنّها أسماء مترادفة على شي ء واحد: أنّ من الأسماء ما له أكثرمن سبعة أسماء وأقلّ، ومنها ما ليس له إلّا اسم واحد، فبطل ما قالوه، ولو قرأ قارئ مكان قوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾: ووافى ربّك، وما أشبه ذلك، لكان ممنوعًا بإجماع المسلمين، فبطل بذلك ما قالوه، ولسنا نُنكِرمع ما أفسدنا به قولهم أن يكون من الأحرف السّبعة، أن يكون الله تعالى ذكرشيئًا أوأشياء بلفظين متقاربين، ويكون هذا الحرف ممّا أُنزِل وطريقه معروفة، ولكنّه يكون مع ذلك من بعض الحروف السّبعة.

تفسيرالقراءات السّبع الّتي قيل: إنّها معيّنة بقول النّبيّ ﷺ: «أُنزِل القرآن على سبعة أحرُفٍ»

إن قالوا: ثبت على ما أصّلتُموه أنّها أوجهٌ وقراءاتٌ، فخَبِّرونا تلك الأوجه والقراءات.

يُقال هم: إن لم يدلّنا نصٌّ من النّبيّ ﷺ على أسمائها بأسرها، فإنّما نقول في الجملة: إنّ القرآن منزل على سبعة أحرُفٍ في اللّغة والإعراب وتغييرالأسماء والصُّوَر، وأنّ ذلك متفرّق في كتاب الله تعالى، ليس بموجود في حرف واحد، أوسورة واحدة يقطع على إجماع ذلك فيها.

ومع هذا؛ فإنّا لا نُنكرأن يكون النّبيّ ﷺ بيّن لحَمَلة القرآن في عصره وللعُلماء أعيانها ووقفهم على عددها، والفرق بين كلّ شي ء منها وبين غيره، ثمّ لم يُنقَل ذلك

إلينا نقلًا يوجب العلم، إذ معرفة ذلك ليس هو من فُروض دينِنا، فكان من قرأ منها بما تيسّر أجزاه وكفاه ... [**ثمّ ذكروجوه الاختلاف في القراءات، كما تقدّم عن ابن قُتَيبة في باب اختلاف القراءات، وقال:**]

وقال قوم: إنّ تأويل السّبعة هو أنّ الاختلاف الواقع في القرآن يجمعه سبعة أوجه، فمنها وجه يكون بتغيّر اللّفظ نفسه، والسّتّة بثبوت اللّفظ ويتغيّر واحد منها، والسّتّة الباقية تكون في الجمع والتّوحيد والتّذكير والتّأنيث والتّصريف والإعراب واختلاف الأدوات واختلاف اللّغات . (١٠٩ ـ ١٢٣)

الفصل الحادي عشر

نصّ الحاكم النّيسابوريّ (م: ٤٠٥)

في «المستدرك على الصّحيحين»

١ ـ حدّثنا عليّ بن حمشاد العدل، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، ثنا أبو همام، ثنا ابن وَهْب، أخبرني حيوة بن شريح عن عقيل بن خالد، عن سَلَمة بن أبي سَلَمة ابن عبد الرّحمان بن عَوف، عن أبيه، عن ابن مسعود ﵁، عن رسول الله ﷺ قال: «**نزل الكتاب الأوّل من باب واحدٍ على حرفٍ واحدٍ ...**» **[وذكر كما تقدّم عن الباقِلّانيّ ، ثمّ قال:]** هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه . **(١ : ٥٥٣)**

٢ ـ أخبرنا عبد الرّحمان بن حَمْدان الجَلاب وعبد الصّمد بن عليّ بن مكرم قالا : ثنا جعفر بن أبي عُثمان الطّيالسيّ، ثنا عَفّان بن مسلم، ثنا حَمّاد بن سَلَمة، ثنا قتادة عن الحسن، عن سمرة ﵁، عن النّبيّ ﷺ قال: «**أُنزِل القرآن على ثلاثة أحرف**».

قد احتجّ البخاريّ برواية الحسن عن سمرة، **واحتجّ مسلم** بأحاديث حَمّاد بن سَلَمة، وهذا الحديث صحيح وليس له علّة.

٣ ـ أخبرنا أبو العبّاس محمّد بن أحمد المحبوبيّ بمرو، ثنا سعيد بن مسعود، ثنا عُبَيدالله بن موسى، أخبرنا إسرائيل عن عاصم، عن زِرّ، عن عبد الله ﵁ قال:

أقرأني رسول الله ﷺ سورة (حم) ورحت إلى المسجد عشيّة، فجلس إلى رهط، فقلت لرجل من الرّهط: اقرأ عليّ، فإذا هو يقرأ حروفًا لاأقرأها، فقلت له: من أقرأ كها، قال: أقرأني رسول الله ﷺ، فانطلقنا إلى رسول الله ﷺ وإذا عنده رجل، فقلت له: اختلفنا في قراءتنا، فإذا وجه رسول الله ﷺ قد تغيّر ووجد في نفسه حين ذكرت له الاختلاف، فقال: إنّما أهلك مَن قَبْلَكُمُ الاختلاف، ثمّ أسرّ إلى عليّ، فقال عليّ: **«إنّ رسول الله ﷺ يأمركم أن يقرأ كلّ رجل منكم كما علم»**. فانطلقنا، وكلّ رجل منّا يقرأ حروفًا لايقرؤها صاحبه. (٢ : ٢٢٣ـ ٢٢٤)

٤ ـ حدّثنا أبو سعيد أحمد بن يعقوب الثّقفيّ، ثنا الحسن بن أحمد بن اللّيث الرّازيّ، ثنا همّام بن أبي بدر، ثنا عبد الله بن وَهْب، أخبرني حَيْوَة بن شُرَيح، عن عقيل بن خالد، عن سَلَمة بن أبي سَلَمة بن عبد الرّحمان بن عَوْف، عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: كان الكتاب **الأوّل**، نزل من باب واحد ... **[وذكر كما تقدّم عن الباقِلّانيّ]** (٢ : ٢٨٩)

الفصل الثّاني عشر
نصّ الشّريف المرتضى (م:٤٣٦) في «الشّافي في الإمامة»

[اختلاف النّاس في القراءة و الأحرُف]

. . . فأمّا اختلاف النّاس في القراءة و الأحرُف، فليس بموجب لما صنعه عُثمان، لأنّهم يروون أنّ النّبيّ ﷺ قال: **«نزل القرآن على سبعة أحرُف كلّها شافٍ كافٍ»**. فهذا الاختلاف عندهم في القرآن مباح مسند عن رسول الله ﷺ، فكيف يحظر عليهم عُثمان من التّوسّع في الحروف ما هو مباح؟ فلو كان في القراءة الواحدة تحصين القرآن كما ادّعى لما أباح النّبيّ ﷺ في الأصل إلّا القراءة الواحدة، لأنّه أعلم بوجوه المصالح من جميع أُمّته، من حيث كان مؤيّدًا بالوحي، موفّقًا في كلّ ما يأتي ويذر، وليس له أن يقول: حدث من الاختلاف في أيّامه ما لم يكن في أيّام الرّسول ﷺ ولا من جملة ما أباحه، وذلك أنّ الأمر لو كان على هذا، لوجب أن ينهى عن القراءة الحادثة والأمر المبتدع، ولا يحمله ما حدث من القراءة على تحريم المتقدّم المباح بلا شبهة.

وقول صاحب الكتاب: «**إنّ الإمام إذا فعل ذلك فكأنّ الرّسول ﷺ فعله**» فتعلّل بالباطل منه، وكيف يكون ما ادّعى وهذا الاختلاف بعينه قد كان موجودًا في أيّام الرّسول ﷺ وما نهى عنه؟ فلو كان سببًا لانتشار الزّيادة في القرآن وفي قطعه تحصين

له، لكان عليه السلام بالنّهي عن هذا الاختلاف أولى من غيره، اللّهمّ إلّا أن يقال: إنّه حدث اختلاف لم يكن، فقد قلنا: إنّ الأمر لوكان على هذا إلخ.

وأمّا قوله: إنّ عمر كان قد عزم على ذلك فمات دونه، فما سمعناه إلّا منه، فلو فعل ذلك أيّ فاعل لكان ذلك منكرًا.

فأمّا اعتذاره من أنّ إحراق المصاحف لا يكون استخفافًا بالدّين، بحمله إيّاه على تخريب مسجد الضّرار والكفر، فبين الأمرين بَوْن بعيد، لأنّ البنيان إنّما يكون مسجدًا وبيتًا لله تعالى بنيّة الباني وقصده، ولولا ذلك، لم يكن بعض البنيان بأن يكون مسجدًا أولى من بعض، ولمـّا كان قصده في الموضع الّذي ذكره غير القربة والعبادة بل خلافها وضدّها من الفساد والمكيدة، لم يكن في الحقيقة مسجدًا، وإن سمّي بذلك مجازًا، وعلى ظاهر الأمر فهدمه لاحرج فيه، وليس كذلك ما بين الدّفّتين، لأنّه كلام الله تعالى الموقّر المعظّم الّذي يجب صيانته عن البذلة والاستخفاف، فأيّ نسبة بين الأمرين؟ (٤: ٢٨٤ ـ ٢٨٥)

الفصل الثّالث عشر
نصّ مكّيّ القيسيّ (م :٤٣٧) في «الإبانة عن معاني القراءات»

القراءات المنسوبة إلى الأئمّة السّبعة وصلتها بالحديث: «أُنزل القرآن على سبعة أحرُف»

فإن سأل سائل، فقال: هل القراءات الّتي يقرأ بها النّاس اليوم، و تُنسَب إلى الأئمّة السّبعة ؛ كنافع، وعاصم، وأبي عمرو وشبههم« هي السّبعة الّتي أباح النّبيّ ﷺ القراءة بها، و قال: «**أُنْزِل القرآن على سبعة أحرف، فاقرأوا بما شئتم**» ؟ أو هي بعضها ؟ أو هي واحدة ؟.

فالجواب عن ذلك: أنّ هذه القراءات كلّها الّتي يقرأ بها النّاس اليوم، وصحّت روايتها عن الأئمّة إنّما هي جزء من الأحرف السّبعة الّتي نزل بها القرآن، ووافق اللّفظ بها خطّ المُصْحَف ؛ مُصْحَف عثمان الّذي أجمع الصّحابة فمن بعدهم عليه، واطُّرِح ماسواه ممّا يخالف خطّه ، فقرئ بذلك لموافقة الخطّ لايخرج شيء منها عن خطّ المصاحف الّتي نسخها عُثمان رضي الله عنه وبعث بها إلى الأمصار، و جمع المسلمين عليها، ومَنَع من القراءة بما خالف خطّها، وساعده على ذلك زهاءُ اثني عشر ألفًا من الصّحابة و التّابعين، واتّبعه على ذلك جماعة من المسلمين بعده. وصارت القراءة عند جميع العلماء بما يخالفه بدعةً وخطأً، و إن صحّت و رُويت. وكان المصحف قد كُتِب على لُغة قُرَيش، على حرف واحد، ليقلّ الاختلاف بين المسلمين في القرآن، ولانَقْط ولاضَبْط فاحتمل التّأويل لذلك.

(ما يقرأ به الأئمّة حرف واحد من الأحرف السّبعة)

وإذا كان المُصْحَف بلا اختلاف كُتِب على حرفٍ واحدٍ من الأحرُف السّبعة الّتي نزل بها القرآن على لُغة واحدة، والقراءة الّتي يقرأ بها لايخرج شيء منها عن خطّ المُصْحَف، فليست هي إذًا هي السّبعة الأحرُف الّتي نزل بها القرآن كلّها.

ولوكانت هي السّبعة كلّها، وهي موافقةٌ للمُصْحَف، لكان المُصْحَف قد كتب على سبع قراءات، ولكان عُثمان ﷺ قد أبقى الاختلاف الّذي كرهه، وإنّما جمع النّاس على المُصْحَف ليزول الاختلاف.

فصحّ من ذلك أنّ الّذي يقرأ به الأئمّة، وكلّ ما صحّت روايته ممّا يوافق خطّ المُصْحَف إنّما هوكلّه حرف من الأحرُف السّبعة الّتي نزل بها القرآن، وافق لفظها على اختلافه خطّ المُصْحَف، وجازت القراءة بذلك؛ إذ هو غير خارج عن خطّ المصاحف الّتي وجّه بها عُثمان إلى الأمصار، وجمعهم على ذلك .

و سقط العمل بما يخالف خطّ المُصْحَف من الأحرُف السّبعة الّتي نزل بها القرآن بالإجماع على خطّ المُصْحَف .

فالمُصْحَف كتب على حرفٍ واحدٍ، و خطّه محتمل لأكثرمن حرفٍ. إذ لم يكن منقوطًا ولامضبوطًا. فذلك الاحتمال الّذي احتمل الخطّ هو من السّتّة الأحرف الباقية ؛ إذ لايخلو أن يكون ما اختلف فيه من لفظ الحروف الّتي تخالف الخطّ، إمّا هي ممّا أراد عُثمان، أو ممّا لم يردْه إذ كتب المُصْحَف. فلابدّ أن يكون إنّما أراد لفظًا واحدًا أو حرفًا واحدًا، لكنّا لانعلم ذلك بعينه، فجاز لنا أن نقرأ بما صحّت روايته ممّا يحتمله ذلك الخطّ، لنتحرّى مراد عثمان ﷺ و من تبعه من الصّحابة و غيرهم .

ولاشكّ أنّ ما زاد على لفظٍ واحدٍ في كلّ حرفٍ اختلف فيه، ليس ممّا أراد عُثمان، فالزّيادة لابدّ أن تكون من الأحرف السّبعة الّتي نزل بها القرآن، فإن لم تكن كذلك ـ وقد صحّ أنّ عثمان لم يردها كلّها إذ كتب المُصْحَف، إنّما أراد حرفًا واحدًا ـ

فهي إذًا خارجةٌ عن مراد عُثمان وعن السّبعة الأحرف.

والقراءة بما كان هكذا خطأ عظيم، فمن قرأ القرآن بما ليس من الأحرف السّبعة، و بما لم يرد عُثمان منها، و لا من تبعه إذ كتب المُصْحَف فقد غيّر كتاب الله و بدّله، ومن قصد إلى ذلك فقد غلط.

و قد أجمع المسلمون على قبول هذه القراءات الّتي لاتخالف المُصْحَف. و لو تركنا القراءة بما زاد على وجهٍ واحدٍ من الحروف لكان لقائل أن يقول: لعلّ الّذي تركتَ هو الّذي أراد عُثمان، فلا بدّ أن يكون ذلك من السّبعة الأحرف الّتي نزل بها القرآن على ما قلنا .

(ليست قراءة كلّ قارئ من القُرّاء السّبعة، هي أحد الحروف السّبعة)

فأمّا من ظنّ أنّ قراءة كلّ واحدٍ من هؤلاء القُرّاء، كنافع وعاصم وأبي عمرو ، أحد الحروف السّبعة الّتي نصّ النّبيّ ﷺ عليها، فذلك منه غلط عظيم؛ لأنّ فيه إبطالًا أن يكون ترك العمل بشيء من الأحرف السّبعة، و أن يكون عُثمان ما أفاد فائدة، بما صنع من حمل النّاس على مُصْحَفٍ واحدٍ وحرفٍ واحدٍ. و يجب منه أن يكون ما لم يقرأ به هؤلاء السّبعة متروكًا، إذ قد استولوا على السّبعة الأحرف عنده، فما خرج عن قراءتهم فليس من السّبعة عنده.

ويجب من هذا القول: أن نترك القراءة بما روي عن أئمّة هؤلاء السّبعة من التّابعين والصّحابة ممّا يوافق خطّ المُصْحَف، ممّا لم يقرأ به هؤلاء السّبعة.

و يجب منه ألاتروى قراءة عن ثامنٍ فما فوقه، لأنّ هؤلاء السّبعة عند[1] معتقد هذا القول، قد أحاطت قراءتهم بالأحرف السّبعة. وقد ذكر النّاس من الأئمّة في كتبهم أكثر من سبعين ممّن هو أعلى رتبةً، وأجلّ قدرًا من هؤلاء السّبعة .

١ ـ في الأصل «عن» وما أثبته هو ما يقتضيه السّياق.

على أنّه قد ترك جماعة من العلماء في كُتُبهم في القراءات ذكر بعض هؤلاء السّبعة واطّرحهم.

قد ترك أبو حاتم و غيره ذكر حمزة، و الكسائيّ، وابن عامر، وزاد نحو عشرين رجلًا من الأئمّة ممّن هو فوق هؤلاء السّبعة. و كذلك زاد الطّبريّ في كتاب القراءات له على هؤلاء السّبعة نحو خمسة عشر رجلًا. وكذلك فعل أبو عُبَيد، وإسماعيل القاضي.

فكيف يجوز أن يظنّ ظانٌّ أنّ هؤلاء السّبعة المتأخّرين قراءة كلّ واحد منهم أحد الحروف السّبعة الّتي نصّ عليها النّبيّ ﷺ ؟ هذا خطأ عظيم.

أكان ذلك بنصّ من النّبيّ ﷺ، أم كيف ذلك ؟ وكيف يكون ذلك، والكسائيّ إنّما أُلحِقَ بالسّبعة بالأمس في أيّام المأمون وغيره كان السّابع وهو يعقوب الحضرميّ، فأثبت ابن مجاهد في سنة ثلاثمائة أو نحوها الكسائيّ في موضع يعقوب ؟

وكيف يكون ذلك والكسائيّ إنّما قرأ على حمزة و غيره، وإذا كانت قراءة حمزة أحد الحروف السّبعة، فكيف يخرج حرف آخر من الحروف السّبعة وكذلك إلى وقتنا هذا ؟.

وكذلك يلزم أن تكون قراءة كلّ واحدٍ من أئمّة حمزة أحد الحروف السّبعة، فتبلغ الحروفُ السّبعةُ على هذا إلى أكثر من سبعة آلاف.

و كذلك أبو عمرو ؛ إنّما قرأ على ابن كثير و غيره، وقراءة ابن كثير عند هذا الظّانّ أحد الحروف السّبعة، و قراءة أبي عمرو كذلك، فيجب أن تكون قراءة من قرأ على أبي عمرو وغيره أحد الحروف السّبعة.

وكذلك من قرأ عليه ابن كثير قراءته أحد الحروف السّبعة؛ لأنّهم كلّهم يختلفون في قراءاتهم ورواياتهم. وهذا تناقض ظاهر.

وأيضًا، فإنّ هؤلاء السّبعة قد روى كلّ واحدٍ منهم عن جماعة لم يختصّ واحدٌ بعينه، وروى عنه جماعة، فيجب أن تكون قراءة كلّ من روى عنه باختلاف أحد الحروف السّبعة، فيبلغ عدد الحروف السّبعة إلى ما لايحصى.

[معنى قرأ فلان بالأحرف السّبعة]

فأمّا قول النّاس: قرأ فلان بالأحرف السّبعة، فمعناه: أنّ قراءة كلّ إمام تسمّى حرفًا، كما يقال: قرأ بحرف نافع، و بحرف أُبيّ، و بحرف ابن مسعود. وكذلك قراءة كلّ إمام تسمّى حرفًا، فهي أكثر من سبعمائة حرف لو عددنا الأئمّة الّذين نقلت عنهم القراءة من الصّحابة فمن بعدهم.

فليس المراد بقولك: قرأ فلانٌ بالأحرف السّبعة هي الّتي نصّ عليها رسول الله ﷺ. هذا شيء لم يتأوّله أحدٌ، ولاتعاطاه أحد، ولايقدر على ذلك .

فحصل من جميع ما ذكرنا و بيّنّا : أنّ الّذي في أيدينا من القرآن هو ما في مُصْحَف عُثمان الّذي أجمع المسلمون عليه، وأخذناه بإجماع يقطع على صحّة مغيبه وصدقه. والّذي في أيدينا من القرآن هو ما وافق خطّ ذلك المُصْحَف من القراءات الّتي نزل بها القرآن، فهو من الإجماع أيضًا. وسقط العمل بالقراءات الّتي تخالف خطّ المصحف، فكأنّها منسوخة بالإجماع على خطّ المصحف.

والنّسخ للقرآن بالإجماع فيه اختلاف، فلذلك تمادى بعض النّاس على القراءة بما يخالف خطّ المُصْحَف(ممّا)[1] ثبت نقله،وليس ذلك بجيّدٍ ولابصوابٍ؛ لأنّ فيه مخالفة الجماعة، وفيه أخذ القرآن بأخبار الآحاد، وذلك غير جائز عند أحد من النّاس. وهذا الباب يتّسع الكلام فيه، وفيما أشرنا إليه كفايةٌ لمن فَهمه.

(٣١ ـ ٤٢)

١ ـ زيادة يقتضيها المقام.

الفصل الرّابع عشر

نصّ الدّانيّ (م: ٤٤٤) في «الأحرف السّبعة»

باب ذكر الخبر عن النّبيّ ﷺ بـ«أنّ القرآن أُنزِل على سبعة أحرف»

قال أبوعَمْرو فيما ذكرنَا من طُرق هذا الخبر المجتمع على صِحَّته كفاية ومقنع. فأمّا معناه ووجهه فإنّي تدبّرته وأنعمت النّظر فيه، بعد وقوفي على أقاويل المتقدِّمين من السَّلَف، والمتأخّرين من الخَلَف، فوجدته مُتَعلّقًا بخمسة أُسئلَة هي محيطة بجميع معانيه وكلّ وجوهه:

فأوّلها ـ أن يقال: ما معنى الأحرُف الّتي أرادها النّبيّ ﷺ هاهنا ؟ وكيف تأويلها ؟

والثّاني ـ أن يقال: ما وجه إنزال القرآن على هذه السّبعة؟ وما المراد بذلك ؟

والثّالث ـ أن يقال: فِي أيّ شَيْء يكون اختلاف هذه السّبعة أحرُف ؟

وَالرّابع ـ أن يقال : على كم معنى يشتمل اختلاف هذه السّبعة أحرُف ؟

والخامِس ـ أن يقال: هل هذه السّبعة أحرُف كلّها متفرّقة في القرآن، مؤجُودة فيه في ختمة وَاحدة ؟ حتّى إذا قرأ القارئ القرآن بأيّ حرفٍ من حُرُوف أئمّة القِراءة بالأمصار المجتمع على إمامتهم، أو بأيّ رواية من رواياتهم فقد قرأ بها كلّها، أم ليست كلّها متفرّقة وموجودة في ختمة واحدة بل بعضها، حتّى إذا قرأ القارئ القرآن بقراءة من القراءات، أوبرواية من الرّوَايات فقد قرأ ببعْضها لا بكلّها، وأنا مبيّن ذلك كلّه، ومجيب عنه وجهًا وجهًا إن شاء الله تعالى.

معنى الأحرف السّبعة

فأمّا معنى الأحرُف الّتي أرادها النّبيّ ﷺ هاهنا، فإنّه يتوجّه إلى وجهين:

أحدهما ـ أن يكون يعني بذكر أنّ القرآن أُنزِل على سَبْعَة أوجه من اللُّغات، لِأنّ

الأحرُف جمع حرف في الجمع القليل، مثل: فَلْس وأفلُس، ورأس وأرؤُس، والحرف قد يُراد به الوجه بدليل قوله تعالى: **﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنۡ يَعۡبُدُ اللّٰهَ عَلٰى حَرۡفٍ فَاِنۡ اَصَابَهٗ خَيۡرُ اطۡمَاَنَّ بِهٖ وَاِنۡ اَصَابَتۡهُ فِتۡنَةُ انقَلَبَ عَلٰى وَجۡهِهٖ﴾** الحجّ/١١، فالمراد بالحرف هاهنا الوجه[١] الّذي تقع عليه العبادة.

يقول جلّ ثناؤه: ومن النّاس من يعبد الله على النِّعمة تصيبه، والخير يناله من تثمير المال، وعافية البدن، وَإعطاء السّؤال، ويطمئنّ إلى ذلك ما دامت له هذه الأُمور، واستقامت له هذه الأحوال. فإن تغيّرت حاله، وامتحنه الله تعالى بالشِّدّة في عيشه، والضّرّ في بدنه، والفقر في ماله، ترك عبادة ربّه، وكفر به. فهذا عَبَد الله سُبحَانه وتعالى على وجه واحدٍ، ومذهب واحدٍ، وذلك معنى الْحَرْف.

ولو عَبَدَه تبارك وتعالى على الشُّكر للنّعمة، والصّبر عند المصيبة، والرّضا بالقضاء عِند السّرّاء والضّرّاء، والشّدّة والرّخاء، والفقر والغنى، والعافية والبلاء ـ إذ كان سُبحانه أهلًا أن يُتَعَبَّدَ على كلّ حال ـ لم يكن عَبَدَه تعالى على حرفٍ.

فلهذا سمّى النّبيّ ﷺ هذه الأوجه المختلفة من القراءات، والمتغايرة من اللُّغات أحرُفًا على معنى أنّ كلّ شيءٍ منها وجه على حِدّته غير الوجه الآخر، كنحو قوله: **﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنۡ يَعۡبُدُ اللّٰهَ عَلٰى حَرۡفٍ﴾** أي على وجه، إن تغيّر عليه، تغيّر عن عِبادته وطاعته على مَا بيّنّاهُ.

الثّاني ـ من معنى الأحرُف: أن يكون ﷺ سمّى القراءات أحرُفًا على طريق السّعة، كنحو ما جرت عليه عادة العرب في تسميتهم الشّيء باسم ما هو منه، وما قاربه وجاوره، وكان كسبب منه وتَعَلَّق به ضربًا من التّعلُّق، وتسميتهم الجملة باسم الْبَعْض مِنها، فلذلك سمّى النّبيّ ﷺ القراءة حرفًا، وإن كان كلامًا كثيرًا من أجل أنّ منها حرفًا، قد غُيّر نظمُه، أوكُسِر، أو قُلِب إلى غيره، أو أُميل، أو زيد، أو نُقِص

١ ـ تفسير القُرطُبيّ ١٢: ١٧.

منه على ما جاء في المختلف فيه من القراءة، فلمّا كان ذلك نَسَب ﷺ القراءة والكلمة التّامّة إلى ذلك الحرف المغيّر المختلف اللّفظ من القِراءة، فسمّى القراءة ـ إذ كان ذلك الحرف منها ـ حرفًا على عادة العرب في ذلك، واعتمادًا على استعمالها نحوه، ألا ترى أنّهم قد يُسَمُّون القصيدة قافية؛ إذ كانت القافية منها ؟ كما قال:

وقافية مثل حَدّ السّنان تبقى ويَهلك من قالَها

يعني: وقصيدة فسمّاها قافية على طريق الاتّساع .

وكذا يُسَمّون الرّسالة على نظامها، والخطبة بكمالها، والقصيدة كلّها، والقصّة بأسرها كلمة؛ إذ كانت الكلمة منها. فيقولون: قال: قُسّ في كلمته كذا، يعنون خُطبَتَهُ، وقال زُهَيْر في كلمته كذا، يريدون قصيدته، وقال فلان في كلمته كذا، أي في رسالته.

قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا﴾ الأعراف/١٣٧، فقال: إنّما يعني بالكلمة هاهُنا قوله فِي سورة القصص/٥ و٦: ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ ، فسمّى مَا فِي الآيتين منّة على بني إسْرائيل وجعلهم أئمّة ووارث الأرض، وتمكينه إيّاهُم إلى غير ذلك ممّا تضمّنتا كلمة.

وقال مُجاهد في قوله تعالى: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى﴾ الفتح/٢٦، قال: لا اله إلّا الله، فَسمّى هذه الجملة كلمة؛ إذ كانت الكلمة منها، فكذا سمّى رسول الله ﷺ القراءات أحرُفًا، إذ كانت الأحرُف المختلف فيها منها، فخاطب ﷺ مَن بالحضرة وسائر العرب في هذا الخبر، من تسمية القراءة حرفًا؛ لِما يستعملون في لُغتهم وما جرت عليه عادتهم فِي منطقهم، كما بيّنّاه، فدلّ على صِحّة ما قُلناه.

[حِكْمَة إنزال القُرآن على سبعة أحرُف]

وَأمّا وجه إنزال القرآن هذه السّبعة أحرُف، وما الّذي أراد تبارك اسمه بذلك فإنّه إنّما أُنزِل علينا توسعة من الله تعالى على عباده، ورحمة لهم، وتخفيفًا عنهم، عند سؤال النّبيّ ﷺ إيّاه لهم ومراجعته له فيه، لعلمه ﷺ بما هُم عليه من اختلاف اللُّغات، واستصعاب مفارقة كلّ فريق، مِنهم الطّبع والعادة في الكلام إلى غيره، فخفّف تعالى عنهم، وسَهّل عليهم، بأن أقَرَّهم على مألُوف طبعهم وعادتهم في كلامهم.

والدّليل على ذلك: الخبر الّذي قدّمناه عن عبد الرّحمان بن أبي ليلى، عن أُبيّ بن كعب، عن النّبيّ ﷺ: «**أنّ الله تعالى أمره أن يقرأ القرآن على حرفٍ، فقال: ربّ خَفِّف عَن أُمّتي، فأمره أن يقرأ القرآن على سبعة أحرُف**».

وكذا حدِيث حُذَيفة عنه ﷺ حين لقي جبرئيل عليه السلام فقال له: إنّي أرسلت إلى أُمّة أُمّيّة، إلى آخره، فقال: «**إنّ القرآن أُنزِل على سَبعَة أحرُف**».

وكذا الحديث الّذي رواهُ الحكم بن عُتَيبة، عَن مجاهد، عن ابن أبي ليلى، عَن أُبيّ، عَنهُ ﷺ: أنّ جبرئيل أتاه بأضاة بني غفار.. [**وذكر كما تقدّم عن مُسلم رقم٨، ثمّ قال:**] ويمكن أن تكون هذه السّبعة أوجه من اللُّغات، فلذلك أُنزِل القرآن عليها.

أوجه اختلاف الأحرُف السّبعة

وأمّا في أيّ شيء يكون اختلاف هذه السّبعة أحرُف، فإنّه يكون في أوجه كثيرة:

[**ثمّ ذكر موارد وجوه اختلاف الأحرف السّبعة مع ذكر أمثلة كثيرة كما تقدّم نحوه سابقًا، وإن شئت فراجع نفس المصدر ونصّ ابن قُتَيبة وابن الجَزَريّ وغيره، ثمّ أضاف إلى ذلك موارد أخرى:**]

وَمِنْهَا: الخطاب والإخبار، كقوله: ﴿**وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ**﴾ و ﴿**أَفَلَا**

تَعْقِلُون﴾ و **﴿وَلَٰكِن لَا تَعْلَمُونَ﴾** و **﴿لَا تُظْلَمُونَ﴾** و **﴿أَمْ تَقُولُونَ﴾** و **﴿سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ﴾** و **﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾** و **﴿تَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ﴾** . . . وما أشبه ذلك بالتّاءِ على الخطاب، وبالياء على الإخبار.

ومنها : الإخبار عن النّفس والإخبار عن غير النّفس، كقوله: **(يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ نَشَاءُ)** بالنُّون، و**﴿يشَاءُ﴾** بالياء، و **﴿نَجْعَلُ الرِّجْسَ﴾** بالنُّون والياء، **﴿نُنبِتُ لَكُمْ﴾** بالنُّون وَالْيَاء ، و**﴿ لِنُحْصِنَكُمْ﴾** بالنُّون الله تعالى يخبر عن نفسه، وبالياء إخبار عن اللَّبُوس وما أشبه ذلك . . .

ومنها : النّفي والنّهي، كقوله: **﴿ وَلَا تَسْأَلْ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾** بالجزم على النّهي **﴿وَ لَا تُسْأَلُ﴾** بِالرّفع على النّفي، **﴿وَلَا تُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾** التّاء والجزم على النّهي، **﴿وَلَا يُشْرِكُ﴾** بالياء والرّفع على النّفي، و **﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا﴾**، **﴿فَلَا يَخَفْ ظُلْمًا﴾** بالجزم على النّهي، و**﴿تخَاف﴾**، **﴿وَيَخَاف﴾** بالرّفع وإثبات الألف على النّفي وما أشبه ذلك.

ومنها : الأمر والإخبار، كقوله: **﴿وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ﴾** بكسر الخاء على الأمر، و **﴿اتَّخَذُوا﴾** بفتح الخاء على الإخبار، و **﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي﴾**، و **﴿قُلْ رَبِّي يَعْلَمُ﴾** و **﴿قُلْ رَبِّ احْكُمْ﴾** و **﴿قُلْ إِنَّمَا أَدْعُوا رَبِّي﴾** على الأمر، و **﴿قُلْ﴾** على الخبر . وكذلك ما أشبهه .

ومنها : تغيير الإعراب وحده، كقوله: **﴿وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم﴾** بالنّصب والرّفع و **﴿تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾** بالنّصب وَالرّفع، و **﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾** بِالنّصب والجرّ...

ومنها : تغيّر الحركات اللّوازم كقوله : **﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ﴾** بكسر السّين وفتحها، و **﴿وَمَن يَقْنِطُ﴾** و **﴿يَقْنِطُونَ﴾** بكسر النّون وفتحها . . .

ومنها : التّحريك والتّسكين، كقوله : **﴿خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾** بضمّ الطّاء وبإسكانها، و **﴿عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ﴾** بفتح الدّال وإسكانها

و ﴿فِى الدَّرْكِ﴾ بإسكان الرّاء وبفتحها، وكذلك ﴿وَمِنَ الْمَعزِ﴾ و{يَوْمَ ظَعْنِكُمْ} بفتح العين وإسكانها...

ومنها: الإتباع وتركه، كقوله: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ﴾ و﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ و ﴿لَقَدِ اسْتُهْزِئَ﴾ و ﴿قَالَتْ اخْرُجْ﴾ وشبهه، بضمّ النُّون والدّال والتّاء، لالتقاء السّاكنين؛ إتباعًا لضمّ مَا بعدهنّ، وكسرهنّ للسّاكنين أيضًا من غير إتباع.

ومنها: الصّرف وتركه، كقوله: ﴿وَعَادًا وَثَمُودًا﴾ و ﴿أَلَا بُعْدًا لِثَمُودَ﴾ بالتّنوين وتركه، وكذلك ﴿سَبَإٍ﴾ و﴿سَبَأَ﴾ و ﴿سَلَاسِلًا﴾ و ﴿سَلَاسِلَ﴾ و﴿قَوَارِيرًا﴾ و ﴿قَوَارِيرَ﴾ وما أشبه ذَلِك.

ومنها: اختلاف اللّغات كقوله: ﴿جِبرِيلَ﴾ بكسر الجيم من غير همز، وبفتحها كذلك و ﴿جَبْرَئِل﴾ بفتح الجيم والرّاء مع الهمز من غير مدٍّ، وبالهمز والمدّ. و ﴿مِيكَال﴾ بغير همز، و ﴿مِيكَائِل﴾ بالهمز من غير ياء، وبالهمز وبالياء، و﴿إِبرَاهِيم﴾ بالياء، و ﴿إِبْرَاهِم﴾... و ﴿يَأْجُوج وَمَأْجُوج﴾ و ﴿يَاجُوج وَمَاجُوج﴾... و ﴿مُؤْصَدَةٌ﴾ و ﴿مُوصَدَةٌ﴾ بالهمز وبغير همز، وكذلك ما أشبهه.

ومنها: التّصرّف في اللُّغات، نحو: الإظهار والإدغام، والمدّ والقصر، والفتح والإمالة وبَيْن بَيْن[1]، والهمز وتخفيفه بالحذف والبدل وبَيْن بَيْن[2]، والإسكان والرَّوْم والإشمام عند الوقف على أواخر الكلم، والسُّكُوت على السّاكن قبل الهمز، وما أشبه ذلك.

١ ـ أي بين الفتح والإمالة.

٢ ـ أي بين الهمز والحرف المشاكل لحركة الهمزة.

وقد ورد التّوقيف عن النّبيّ ﷺ بهذا الضّرب من الاختلاف، وأذن فيه لأُمّته في الأخبار المتقدّمة، وفيما حدّثناهُ عليّ بن محمّد الرّبعيّ، قال: نا عبد الله بن مسرور، قال: حدّثنا يُوسُف بن يحيى، قال: حدّثنا عبد الملك بن حبيب، قال: ثني طَلْق بن السَّمْح وأسد بن موسى . . .

وحدّثنا خَلَف بن إبراهيم، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد المكّيّ، قال: حدّثنا عليّ بن عبد العزيز، قال: حدّثنا القاسم بن سَلّام، قال: ثني نُعَيم بن حمّاد، واللّفظ له، قالوا: حدّثنا بقِيَّة بن الوليد عن حُصَين بن مالك، قال: سمعت شيخًا يكنّى أبا محمّد يحدّث عن حُذَيفة، قال: قال رسول الله ﷺ: **«اقرؤوا القرآن بلحون العرب وأصواتها»**.

قال أبو عمرو: لحونها وأصواتها: مذاهبها وطباعها. **(١١ ـ ٤٥)**

[الأحرف السّبعة لاتجمعها رواية ولاقراءة واحدة]

وأمّا هذه السّبعة الأحرف، فإنّها ليست متفرّقة في القرآن كلّها، ولاموجودة فيه في ختمة واحدة، بل بعضها. فإذا قرأ القارئ بقراءة من قراءات الأئمّة، وبرواية من رواياتهم فإنّما قرأ ببعضها لابكلّها. والدّليل على ذلك، أنّا قد أوضحنا قبل، أنّ المراد بالسّبعة الأحرُف سبعة أوجه من اللّغات، كنحو اختلاف الإعراب، والحركات والسّكون، والإظهار والإدغام، والمدّ والقصر، والفتح والإمالة، والزّيادة للحرف ونقصانه، والتّقديم والتّأخير، وغير ذلك ممّا شرحناه ممثّلًا قبل.

وإذا كان هذا هكذا؛ فمعلوم أنّ من قرأ بوجه من هذه الأوجه، وقراءة من القراءات، ورواية من الرّوايات، أنّه لا يمكنه أن يحرّك الحرف ويسكّنه في حالة واحدة، أو يقدّمه ويؤخّره، أويظهره ويدغمه، أو يمدّه ويقصره، أويفتحه ويميله، إلى ما أشبه هذا من اختلاف تلك الأوجه والقراءات والرّوايات في حالة واحدة، فدلّ على صحّة ما قلناه.

[الأحرُف السّبعة كلّها صواب]

وهذه القراءات كلّها والأوجه بأسرها من اللّغات هي الّتي أُنزِل القرآن عليها، وقرأ بها رسول الله ﷺ وأقرأ بها، وأباح الله تعالى لنبيّه القراءة بجميعها، وصَوَّب الرّسول ﷺ من قرأ ببعضها دون بعض، كما تقدّم في حديث عمر رضي الله عنه وفي حديث أُبيّ بن كعب وعمرو بن العاص وغيرهم.

وكما حدّثنا عبد الرّحمان بن عبد الله الفرائضيّ، قال: حدّثنا محمّد بن عمر، قال: حدّثنا محمّد بن يوسف، قال: حدّثنا محمّد بن إسماعيل، قال: حدّثنا أبوالوليد، قال: حدّثنا شعبة، قال: أخبرني عبد الملك بن ميسرة، قال" سمعت النَزَّال بن سَبْرَة ، قال: سمعت عبد الله قال: سمعت رجلًا قرأ آية سمعت من النّبيّ ﷺ خلافها، فأخذت بيده فأتيت به رسول الله ﷺ، فقال: كلاكما محسن.

وحدّثنا الخاقانيّ ، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد، قال : حدّثنا عليّ، قال: حدّثنا القاسم، قال: حدّثنا حَجّاج، عن شُعبة عن عبد الملك بن ميسرة عن النَزَّال بن سَبْرَة، عن ابن مسعود، قال: سمعت رجلًا يقرأ آية وسمعت من رسول الله ﷺ خلافها فأتيت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له، فعرفتُ في وجهه الغضب ، ثمّ قال: **«كلاكما محسن، إنّ مَنْ قبلكم اختلفوا فأهلكهم ذلك»** .

وحدّثنا طاهر بن غَلْبون، قال: حدّثنا عبد الله بن محمّد قال: حدّثنا أحمد بن عليّ قال: حدّثنا أبو هِشام الرّفاعيّ، قال: حدّثنا أبو بكر بن عَيّاش، عن عاصم، عن زِر، عن عبد الله، قال: قلت لرجل: أقرئني من الأحقاف ثلاثين آية، فأقرأني خلاف ما أقرأني رسول الله ﷺ ، فقلت لآخر: اقرأ، فقرأ خلاف ما أقرأني الأوّل، فأتيت بهما رسول الله ﷺ فغضب ، فقال عليّ: قال لكم: **«اقرأُوا كما قد عُلِّمْتُم»**.

أفلا ترى كيف قرأ كلّ واحد من هؤلاء الصّحابة بخلاف ما قرأ به الآخر، بدلالة تناكرهم؟ في ذلك، ثمّ ترافعوا إلى النّبيّ ﷺ ، فلم يُنكر على واحد منهم ما قرأ به، بل

أقرّأته كذلك أخَذَ عليه، وأنّه كذلك أُنزِل،ثمّ أقرّه على ذلك، فأمره بلزومه، وشهد بصواب ذلك كلّه. **واعلم!** أنّ كلّ واحد منهم في ذلك محسن، مجمل، مصيب، فدلّ ذلك على صحيح ما تأوّلناه.

فأمّا قوله لمن قرأ عليه من المختلفين في القراءة: «أصبتَ»، وهو حديث يرويه قبيصة بن ذُؤَيب مُرسلًا، فمعناه: أنّ كلّ حرفٍ من الأحرُف الّتي أُنزِل عليها القرآن كالآخر، في كونه كلام الله تعالى الّذي تكلّم به، وأنزله على رسوله، وأنّ الله سبحانه قد جعل فيه جميع ما جعل في غيره، منها:

من أنّه: **﴿مُبَارَكٌ﴾**.

وأنّه: **﴿شِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾**.

وأنّه: **﴿عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾**.

وأنّه: **﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾**.

وأنّ قارئه يصيب على أحد الأحرُف السّبعة من الثّواب على قراءته، ما يصيب القارئ على غيره منها.

وكذا قوله: «**كلّ شافٍ كافٍ**»، أي يشفي من التَمس علمه وحكمته، ويكفي من التَمس بتلاوته الفضيلة والثّواب ،كما يشفي ويكفي غيره من سائر الأحرف لما فيه.

وكذا قوله ﷺ في الحديث الآخر: «**أحسنت**»، أي أحسنت القصد لالتماس الثّواب بقراءة القرآن على الحروف الّتي أقرئتها، وأحسنت في الثّبات على ما كان معك من الأحرُف السّبعة، إذ هي متساوية.

[خبر نزول القرآن على سبعة أبواب وبيان معناه]

فأمّا الخبر الّذي رَوَيناه عن ابن مسعود، عن النّبيّ ﷺ أنّه قال: كان الكتاب الأوّل نزل من باب واحد... **[وذكر كما تقدّم عن الباقِلّانيّ، ثمّ قال:]**

في السّبعة الأحرف الّتي ذكرها ﷺ في هذا الخبر وجهان:

[الوجه الأوّل] ـ أنّها غير السّبعة الأحرُف الّتي ذكرها في الأخبار المتقدّمة. وذلك

من حيث فسّرها في هذا الخبر، فقال: زاجر وآمر وحلال وحرام ومحكم ... **[وذكركما تقدّم عن الباقِلّانيّ وابن الجوزيّ وغيره، وقال:]**

فدلّ ذلك كلّه على أنّ هذه الأحرُف غير تلك الأحرُف الّتي هي اللُّغات والقراءات وأنّه ﷺ أراد بذكر الأحرُف في هذا الخبر التّنبيه على فضل القرآن على سائر الكتب، وأنّ الله سبحانه قد جمع فيه من خلال الخير ما لم يجمعه فيها.

وأمّا قوله في هذا الخبر: «كان الكتاب الأوّل نزل من باب واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب» ، فمعناه : أنّ الكتاب الأوّل نزل خاليًا من الحدود والأحكام، والحلال والحرام، كزبور داود، الّذي هو تذكير ومواعظ، وإنجيل عيسى الّذي هو تمجيد ومحامد، وحضّ على الصّفح والإعراض، دون غير ذلك من الأحكام والشّرائع .

وكذلك ما أشبه ذلك من الكتب المنزلة ببعض المعاني السّبعة ، الّتي يحوي جميعها كتابنا الّذي خصّ الله تعالى به نبيّنا ﷺ وأُمّته. فلم يكن المتعبّدون بإقامته يجدون لرضى الله مطلبًا، ينالون به الجنّة ويستوجبون به منه القربة إلّا من الوجه الواحد الّذي نزل به كتابهم ، وذلك هو الباب الواحد من أبواب الجنّة ، الّذي نزل منه ذلك الكتاب.

والوجه الثّاني ـ أنّ السّبعة الأحرُف في هذا الخبر هي السّبعة الأحرف المذكورة في الأخبار المتقدّمة، الّتي هي اللُّغات والقراءات، ويكون قوله : «زاجر وآمر وحلال وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال» تفسيرًا للسّبعة أبواب الّتي هي من الجنّة، لاتفسيرًا للسّبعة الأحرُف، لأنّ العامل إذا عمل بها وانتهى إلى حدودها، استوجب بذلك الجنّة. وكلا الوجهين في تأويل الحديث بيّن ظاهر، وعلى الأوّل أكثر العلماء . . . **(١ : ٥٢ ـ ٥٩)**

الفصل الخامس عشر
نصّ البيهقيّ (م : ٤٥٨) في «السُّنَن الكُبرىٰ»

باب التّوسّع في الأخذ بجميع ماروينا في التّشهّد...

١ ـ **قال الشّافعيّ** رحمه الله: أنبأ مالك عن ابن شِهاب، عن عُروة بن الزُّبَير، عن عبد الرّحما ن بن عبدالقاري، قال: سمعت عمربن الخطّاب رضي الله عنه يقول: سمعت هِشام... [وذكركماتقدّم عن البخاريّ].

٢ ـ **قال الشّافعيّ** رحمه الله: فإذا كان الله برأفته بخلقه أنزل كتابه على سبعة أحرُف، معرفة منه بأنّ الحفظ قد نزل ليجعل لهم قراءته، وإن اختلف لفظهم فيه، كان ما سوى كتاب الله أولى أن يجوز فيه اختلاف اللّفظ ما لم يخلّ معناه.

قال الشّيخ رحمه الله: وليس لأحد أن يعمد أن يكفّ عن قراءة حرف من القرآن إلّا بنسيان، وهذا في التّشهّد وفي جميع الذّكر أخفّ، وقال من كلّم الشّافعيّ: كيف صرت إلى اختيار حديث ابن عبّاس في التّشهّد دون غيره؟

قال الشّافعيّ رحمه الله: لمّا رأيته واسعًا وسمعته عن ابن عبّاس صحيحًا كان عندي أجمع وأكثر لفظًا من غيره فأخذت به غير مُعَنِّف لمن أخذ بغيرما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قال الشّيخ: والثّابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك حديث عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عبّاس وأبي موسى الأشعريّ . **(٢ : ١٤٥ ـ ١٤٦)**

باب وجوب القراءة على ما نزل من الأحرف السّبعة دون غيرهنّ من اللّغات

٣ ـ أنبأ أبوالحسين عليّ بن محمّد بن بشران العدل ببغداد، أنبأ إسماعيل بن محمّد الصّفار، أنبأ أحمد بن منصور الرّماديّ، أنبأ عبد الرّزّاق، أنبأ مَعْمَر عن الزُّهْريّ، عن عُروَة بن الزُّبَير، عن المِسْوَر بن مَخْرَمة وعبد الرّحمان بن عبدالقارئ، أنّهما سمعا عمر بن الخطّاب ﵁ يقول: مررت بهشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ... **[وذكر كما تقدّم عن البخاريّ رقم٤، ثمّ قال:].**

رواه مسلم في «الصّحيح» عن إسحاق بن إبراهيم وعبد بن حميد عن عبد الرّزّاق، وأخرجه البخاريّ من حديث عُقَيل ويونس عن الزُّهريّ .

٤ ـ أنبأ أبوعبد الله محمّد بن عبد الله الحافظ، أنبأ أبوعبد الله محمّد بن يعقوب، أنبأ محمّد بن عبد الوَهّاب الفَرّاء وعليّ بن الحسن الدّرابجرديّ قالا: ثنا يعلى بن عُبَيد، ثنا إسماعيل بن أبي خالد عن عبد الله بن عيسى بن عبد الرّحمان بن أبي ليلى، عن جدّه عبد الرّحمان بن أبي ليلى، عن أُبيّ بن كعب قال: كنت جالسًا في المسجد ... **[وذكر كما تقدّم عن مسلم رقم٦، ثمّ قال:].**

رواه مسلم في «الصّحيح» عن محمّد بن عبد الله بن نُمَير، عن أبيه، عن إسماعيل، إلّا أنّه قال: **«فسقط في نفسي من التّكذيب، ولا إذ كنت في الجاهليّة»**. وقال غيره: **«سقط في نفسي وكبر عليّ، ولا إذ كنت في الجاهليّة ما كبر عليّ»**.

٥ ـ أنبأ أبومحمّد عبدالله بن يوسف الأصبهانيّ قراءة عليه من أصله، أنبأ أبو سعيد بن الأعرابيّ ، ثنا الحسن بن محمّد بن الصّباح الزّعفرانيّ، ثنا يحيى بن عَبّاد، ثنا شُعبة قال: أخبرني الحكم عن مجاهد، عن ابن أبي ليلى، عن أُبيّ بن كعب: أنّ رسول الله أتاه جبريل وهو عند أضاة بني غِفار. . . **[وذكر كما تقدّم عن مسلم رقم ٨، ثمّ قال:].**

وأخرجه مسلم في «الصّحيح» من حديث غندر ومعاذ بن معاذ عن شُعبة.

٦ ـ وأنبأ أبومحمّد بن يوسف، أنبأ أبو سعيد بن الأعرابيّ، ثنا الحسن بن محمّد الزّعفرانيّ قال: ثنا عَفّان، ثنا هَمّام، ثنا قتادة، حدّثني يحيى بن يَعْمَر، عن سُلَيمان بن صُرَد، عن أُبيّ بن كعب قال: قرأت آية وقرأ ابن مسعود قراءة خلافها، فأتينا النّبيّ ﷺ فقلت: ألم تقرأني آية كذا وكذا؟ قال: بلى، قال ابن مسعود: ألم تقرأنيها كذا وكذا، قال: بلى، قال: كلاكما مُحسِن مُجمل، قلت: ماكلانا أحسن ولاأجمل؟ قال: فضرب في صدري، وقال: يا أُبيّ أُقرِئت القرآن، فقيل لي: على حرف أم على حرفين؟ فقال الملك الّذي معي: على حرفين، فقلت: على حرفين؟ فقيل لي: على حرفين أم ثلاثة؟ فقال لي الملك الّذي معي: على ثلاثة، فقلت: ثلاثة حتّى بلغ سبعة أحرف، قال: ليس فيها إلّا شافٍ كافٍ، قلت: غفورٌ رَحيمٌ، عليمٌ حليمٌ، سميعٌ عليمٌ، عزيزٌ حكيمٌ... نحو هذا ما لم يختم آية عذاب برحمة، أو رحمة بعذاب، ورواه مَعْمَر عن قَتادة فأرسله.

٧ـ أنبأ أبوالحسين بن بَشْران ببغداد، أنبأ إسماعيل بن محمّد الصّفّار، أنبأ أحمد بن منصور، ثنا عبد الرّزّاق، أنبأ مَعْمَرعن الزُّهْريّ، عن عُبَيدالله بن عبد الله بن عُتبة . . . **[وذكركماتقدّم عن مسلم رقم٤]**. رواه مسلم في «الصّحيح» عن عبد بن حُمَيد، عن عبد الرّزّاق. وأخرجه البخاريّ من حديث يونس وعقيل عن الزُّهْريّ.

٨ ـ أنبأ أبوعبد الله الحافظ، ثنا أبوالعبّاس هو الأصمّ، ثنا الحسن بن عليّ بن عَفّان، ثنا ابن نُمَيرعن الأعمش، عن شقيق. وأنبأ أبوالحسن بن عَبْدان، أنبأ احمد بن عُبَيدالصَّفّار، ثنا يوسف القاضي وأبو مسلم قالا: ثنا عمر وهوابن مرزوق، أنبأ شُعبة عن الأعمش، قال: سمعت أبا وائل يحدّث عن عبد الله يعني ابن مسعود ... **[وذكر كما تقدّم عن الطّبريّ، ثمّ قال:]**

لفظ حديث شُعبة وفي حديث ابن نُمَير، قال: قال عبد الله: إنّي قد سمعت،

وقال: «**فاقرأوا كما عُلِّمتم**» ، ولم يذكر قوله: وأقبل. . .

١٠ ـ أنبأ أبو عبد الرّحمان السُّلَميّ، أنبأ أبوالحسن محمّد بن محمّد بن الحسن الكارزيّ، أنبأ عليّ بن عبد العزيز، قال: قال أبوعُبَيد: قوله: «**سبعة أحرُف**» يعني سبع لغات من لغات العرب، وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، هذا ما لم يسمع به قطّ، ولكن يقول: هذه اللّغات السّبع متفرّقة في القرآن، فبعضه نزل بلغة قُرَيش، وبعضه بلغة هَوازِن، وبعضه بلغة هُذَيل، وبعضه بلغة أهل اليمن، وكذلك سائر اللّغات ومعانيها في هذا كلّه واحد، وممّا يبيّن لك ذلك قول ابن مسعود فذكره .

وكذلك قال ابن سيرين: وإنّما هو كقولك: هَلُمّ وتعال وأقْبَل، ثمّ فسّره ابن سيرين فقال في قراءة ابن مسعود: **(إن كانت إلّا زقية واحدة)**، وفي قراءتنا: ﴿**صَيْحَةً وَاحِدَةً**﴾ يس/٥٣، والمعنى فيهما واحد، وعلى هذا سائر اللّغات ...

(٢: ٣٨٣ ـ ٣٨٥)

الفصل السّادس عشر

نصّ الشّيخ الطّوسيّ (م : ٤٦٠) في «التّبيان في تفسير القرآن»

الاختلاف في تأويل خبر «سبعة أحرف»

واعلموا أنّ العرف من مذهب أصحابنا والشّائع من أخبارهم ورواياتهم: «**أنّ القرآن نزل بحرف واحد على نبيّ واحد**» غير أنّهم أجمعوا على جواز القراءة بما يتداوله القرّاء، وأنّ الإنسان مخيّر بأيّ قراءة شاء قرأ، وكرهوا تجويد قراءة بعينها، بل أجازوا القراءة بالمجاز الّذي يجوز بين القرّاء، ولم يبلغوا بذلك حدّ التّحريم والحظر.

وروى المخالفون لنا عن النّبيّ ﷺ أنّه قال: «**نزل القرآن على سبعة أحرف كلّها شافٍ كافٍ**»، وفي بعضها: «**على سبعة أبواب**»، وكثرت في ذلك رواياتهم. ولامعنى للتّشاغل بإيرادها .

واختلفوا في تأويل الخبر: فاختار قوم: أنّ معناه على سبعة معانٍ: «**أمرٌ، ونهيٌ، ووعدٌ، ووعيدٌ، وجدلٌ، وقصصٌ، وأمثالٌ**» .

وروى ابن مسعود عن النّبيّ ﷺ أنّه قال: «**نزل القرآن على سبعة أحرف: زجرٌ، وأمرٌ، وحلالٌ، وحرامٌ، ومحكمٌ، ومتشابهٌ، وأمثالٌ**».

وروى أبوقِلابة عن النّبيّ ﷺ أنّه قال: «**نزل القرآن على سبعة أحرف : أمرٌ، وزجرٌ، وترغيبٌ، وترهيبٌ، وجدلٌ، وقصصٌ، وأمثالٌ**».

وقال آخرون: «نزل القرآن على سبعة أحرف»، أي سبع لُغات مختلفة، ممّا لايغيّر حكمًا في تحليل وتحريم، مثل: هَلُمّ. ويقال: من لغات مختلفة، ومعانيها مؤتلفة، وكانوا مخيّرين في أوّل الإسلام في أن يقرأوا بما شاؤوا منها. ثمّ أجمعوا على حدّ ها، فصار ما أجمعوا عليه مانعًا ممّا أعرضوا عنه.

وقال آخرون: نزل على سبع لغات من اللّغات الفصيحة، لأنّ القبائل بعضها أفصح من بعض، وهو الّذي اختاره الطّبريّ.

وقال بعضهم: هي على سبعة أوجه من اللّغات، متفرّقة في القرآن، لأنّه لايوجد حرف قرئ على سبعة أوجه . . . **[ثمّ ذكر وجوه الاختلاف في القراءة، كما تقدّم نحوها عن ابن قُتَيبة، وقال:]**

فالوجه الأخير [أي وجه السّابع] أصلح الوجوه، على ما روي عنهم عليهم السلام من جواز القراءة بما اختلف القرّاء فيه.

وأمّا القول الأوّل: فهو على ما تضمّنته، لأنّ تأويل القرآن لا يخرج عن أحد الأقسام السّبعة، إمّا أمر، أونهي، أووعد، أووعيد، أو خبر، أو قصص، أومثل. وهو الّذي ذكره أصحابنا في أقسام تفسير القرآن. **(١ : ٧ ـ ٩)**

الفصل السّابع عشر

نصّ ابن عبدالبرّ(م :٤٦٣) في «التّمهيد لما في الموطّأ من المعاني والأسانيد»

[ألأحرف السّبعة وتفسيرها]

مالك عن ابن شِهاب، عن عُرْوَة بن الزُّبَيْر، عن عبد الرّحمان بن عبد القاري قال: سمعتُ عمربن الخطّاب يقول: سمِعتُ هِشام بن حكيم بن حَزام ... **[وذكركما تقدّم نحوه عن البخاريّ، رقم ٣، ثمّ قال:]**

قال أبوعمر: لاخلاف عن مالك في إسناد هذا الحديث ومتنه، وعبد الرّحمان بن عبد القاري ، قيل: إنّه مسح النّبيّ ﷺ على رأسه وهو صغير، وتوفّي سنة ثمانين وهو ابن ثمانين وسبعين سنة، يكنّى أبا محمّد ...

ورواه مَعْمَرعن ابن شِهاب، عن عُروة، عن المِسْوَر بن مَخْرَمة وعبد الرّحمان بن عبد القاري جميعًا سمعا عمربن الخطّاب يقول... **[وذكركما تقدّم عن البخاريّ رقم٢، ثمّ قال:]**

ففي رواية مَعْمَر تفسيرلرواية مالك في قوله: يقرأ سورة الفُرقان؛ لأنّ ظاهره السّورة كلّها، أوجلّها، فبان في رواية مَعْمَر: أنّ ذلك في حروف منها بقوله: يقرأ على حروف كثيرة، وقوله: يقرأ سورة الفرقان على حروف لم يقرئنيها.

وهذا مجتمع عليه أنّ القرآن لا يجوز في حروفه وكلماته وآياته كلّها أن يقرأ على سبعة أحرف ولا شيء منها، ولا يمكن ذلك فيها، بل لايوجد في القرآن كلمة تحتمل أن تقرأ على سبعة أحرف إلّا قليلًا، مثل: «**عبد الطّاغوت**» و«**تشابه علينا**» و«**عذاب بئيس**» ونحو ذلك... وذلك يسير جدًّا، وهذا بيّن واضح يغني عن الأكثار فيه.

وقد اختلف النّاس في معنى هذا الحديث اختلافًا كبيرًا:

فقال الخليل بن أحمد: معنى قوله «سبعة أحرف»: سبع قراءات، والحرف هاهنا القراءة.

وقال غيره: هي سبعة أنحاء، كلّ نحو منها جزء من أجزاء ا لقرآن خلاف للأنحاء غيره، وذهبوا إلى أنّ كلّ حرف منها هو صنف من الأصناف، نحو قول الله عَزَّوجَلَّ: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللهَ عَلَىٰ حَرْفٍ...**﴾ وكان معنى الحرف الّذي يعبد الله عليه هو صنف من الأصناف ونوع من الأنواع الّتي يعبد الله عليها.

فنها: ماهو محمود عنده تبارك اسمه.

ومنها: ماهو بخلاف ذلك، فذهب هؤلاء في قول رسول الله ﷺ أنزل حديث يرويه سَلَمة بن أبي سَلَمة بن عبدالرّحمان، عن أبيه، عن ابن مسعود، عن النّبيّ ﷺ حدّثناه محمّد بن خليفة قال: حدّثنا محمّد بن الحسين قال: حدّثنا أبو بكر بن أبي داود قال: حدّثنا أحمد بن عمرو المصريّ قال: حدّثنا ابن وَهْب قال: أخبرني حَيْوَة بن شُرَيح عن عُقَيل بن خا لد، عن سَلَمة بن أبي سَلَمة بن عبدالرّحمان، عن أبيه، عن ابن مسعود، عن النّبيّ ﷺ قال: «**كان الكتاب الأوّل نزل من باب واحد...**» **[وذكر كما تقدّم عن الباقِلّانيّ، ثمّ قال:]**

وهذا الحديث مجتمع على ضعفه من جهة إسناده، وقد ردّه قوم من أهل النّظر، منهم: أحمد بن أبي عِمْران قال: من قال في تأويل السّبعة الأحرف هذا القول فتأويله فاسد، محال أن يكون الحرف منها حرامًا لا ما سواه، أو يكون حلالًا لا ما سواه، لأنّه لا يجوز أن يكون القرآن يقرأ على أ نّه حلال كلّه، أوحرام كلّه، أوأمثال كلّه.

ذكره الطّحاويّ عن أحمد بن أبي عِمرانٍ سمعه منه، وقال: هو كما قال ابن أبي عِمْران قال: واحتجّ ابن أبي عِمْران بحديث أُبيّ بن كعب، أنّ جبريل عليه السلام أتى النّبيّ ﷺ، فقال: **«اقْرأ القرآن على حرفٍ، فاستزاده حتّى بلغ سبعة أحرف ...»** .

وقال قوم: هي سبع لغات في القرآن مفترقات على لغات العرب كلّها يمنها ونزارها، لأنّ رسول الله ﷺ لم يجهل شيئًا منها، وكان قد أُوتي جوامع الكَلِم.

وإلى هذا ذهب أبو عُبَيد في تأويل هذا الحديث، قال: ليس معناه أن يقرأ القرآن على سبعة أوجه، هذا موجود، ولكنّه عندنا أنّه نزل على سبع لغات مفترقة في جميع القرآن من لغات العرب، فيكون الحرف منها بلغة قبيلة، والثّاني بلغة قبيلة أُخرى سوى الأُولى، والثّالث بلغة أُخرى سواهما، كذلك إلى السّبعة، قال: وبعض الأحياء أسعد بها وأكثر حظًّا فيها من بعض، وذكر حديث ابن شهاب عن أنس: أنّ عُثمان قال لهم حين أمرهم أن يكتبوا المصاحف: ما اختلفتم أنتم وزيد فيه، فاكتبوا بلسان قريش، فإنّه نزل بلسانهم. وذكر حديث ابن عبّاس أنّه قال: نزل القرآن بلُغة الكعبيين: كعب قريش وكعب خزاعة.

قيل: وكيف ذلك؟ قال: لأنّ الدّار واحدة، قال أبوعُبَيد: يعني: أنّ خزاعة جيران قريش فأخذوا بلغتهم، وذكر أخبارًا قد ذكرنا أكثرها في هذا الكتاب والحمد لله.

وقال آخرون: هذه اللّغات كلّها السّبعة إنّما تكون في مُضَر، واحتجّوا بقول عُثمان نزل القرآن بلسان مُضَر، وقالوا: جائز أن يكون منها لقريش، ومنها لكنانة ، ومنها لأسد، ومنها لهُذيل، ومنها لتميم ، ومنها لضبّة، ومنها لقيس، فهذه قبائل مُضَر تستوعب سبع لغات على هذه المراتب .

وقد روى عن ابن مسعود : أنّه كان يحبّ أن يكون الّذين يكتبون المصاحف من مُضَر، وأنكر آخرون أن تكون كلّها في مُضَر، وقالوا في مُضَر شواذّ، لايجوز أن يقرأ القرآن عليها، مثل كشكشة قيس وعنعنة تميم، فأمّا كشكشة قيس، فإنّهم يجعلون كاف

المؤنّث شينًا، فيقولون في ﴿**قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا**﴾ مريم /٢٤: «**جعل رَبّش تَحْتَش سَرِيًّا**». وأمّا عنعنة تميم فيقولون في«**أن**» : «**عن**» فيقولون: (**عَسَى.اللهُ عَن يَأتي بِالفَتح**). وبعضهم يبدّل السّين تاءً ، فيقول في النّاس: «**النّات**» وفي أكياس «**أكيات**»، وهذه لغات يرغب بالقرآن عنها، ولا يحفظ عن السّلف فيه شيء منها .

وقال آخرون: أمّا بدل الهمزة عينًا وبدل حروف الحلق بعضها من بعض، فمشهور عن الفصحاء وقد قرأ به الجلّة، وقد احتجّوا بقراءة ابن مسعود (**ليسجنه عتّى حين**)...

١ ـ أخبرنا عبدالله بن محمّد قال: حدّثنا محمّد بن بَكر قال : حدّثنا أبوداود قال: حدّثنا الحسن بن عليّ الواسطيّ قال: حدّثنا هُشَيْم عن عبدالله بن عبدالرّحمان بن كعب الأنصاريّ عن أبيه، عن جدّه، أنّه كان عند عمربن الخطّاب، فقرأ رجل: (**من بعد ما رأوا الآيات ليسجنه عَتّى حين**)، فقال عمر: من أقرأكها؟ قال: أقرأنيها ابن مسعود، فقال له عمر: ﴿**حَتَّى حِينٍ**﴾ وكتب إلى ابن مسعود : أمّا بعد ؛ فإنّ الله أنزل القرآن بلسان قريش، فإذا أتاك كتابي هذا فأقرىء النّاس بلُغَة قُرَيش، ولاتقرئهم بلغة هُذَيل، والسّلام .

ويحتمل أن يكون هذا من عمرعلى سبيل الاختيار، لا أنّ ما قرأ به ابن مسعود لا يجوز، وإذا أبيح لنا قراءته على كلّ ما أنزل، فجائزالاختيار فيما أُنزِل عندي والله أعلم .

وقد رُوِي عن عُثمان بن عَفّان مثل قول عمرهذا إنّ القرآن نزل بلغة قريش، بخلاف الرّواية الأُولى، وهذا أثبت عنه، لأنّه من رواية ثقات أهل المدينة ... [**ثمّ ذكر خبرابن شِهاب وأنس بن مالك في اختلاف أهل الشّام والعراق في القرآن عن حُذَيفة ... كما تقدّم في الجزء الثّالث من هذاالكتاب، باب جمع القرآن، وقال:**]

قال أبوعمر: قول من قال: إنّ القرآن نزل بلُغة قُريش، معناه عندي: في الأغلب

والله أعلم، لأنّ غير لُغة قُريش موجودة في صحيح القراءات، من تحقيق الهمزات ونحوها، وقُرَيش لا تهمز.

وقد روى الأعمش عن أبي صالح، عن ابن عبّاس قال: «**أُنزل القرآن على سبعة أحرُف**»، صار في عجز هوازن منها خمسة، عجز هوازن: ثقيف، وبنو سعد بن بكر، وبنو جشم، وبنو نصر بن معاوية.

قال أبو حاتم: خصّ هؤلاء دون ربيعة وسائر العرب، لقرب جوارهم من مولد النّبيّ ﷺ ومنزل الوحي، وإنّما ربيعة ومُضَر إخوان، قالوا: وأحبّ الألفاظ واللُّغات إلينا أن يقرأ بها لغات قريش، ثمّ أدناهم من بطون مُضَر. **قال أبو عمر:** هو حديث لا يثبت من جهة النّقل.

وقد روي عن سعيد بن المسيّب أنّه قال: «نزل القرآن على لغة هذا الحيّ من وُلد هوازن وثقيف». وإسناد حديث سعيد هذا أيضًا غير صحيح.

قال الكلبيّ في قوله: «أُنزل القرآن على سبع أحرف»، قال: خمسة منها لهوازن، وحَرْفان لسائر النّاس.

وأنكر أكثر أهل العلم أن يكون معنى حديث النّبيّ ﷺ: «**أُنزل القرآن على سبعة أحرف**» سبع لغات، وقالوا: هذا لا معنى له، لأنّه لو كان ذلك، لم ينكر القوم في أوّل الأمر بعضهم على بعض، لأنّه من كانت لغته شيئًا قد جبل وطبع عليه وفطر به، لم ينكر عليه.

وفي حديث مالك عن ابن شِهاب المذكور في هذا الباب ردّ قول من قال: سبع لغات، لأنّ عمر بن الخطّاب قرشيّ عدويّ، وهِشام بن حكيم بن حِزام قرشيّ أسديّ، ومحال أن ينكر عليه عمر لغته، كما محال أن يقرىء رسول الله ﷺ واحدًا منهما بغير ما يعرفه من لغته، والأحاديث «الصّحاح» المرفوعة كلّها تدلّ على نحو ما يدلّ عليه حديث عمر هذا.

وقالوا: إنّما معنى السّبعة الأحرف سبعة أوجه من المعاني المتّفقة المتقاربة بألفاظ مختلفة، نحو: أقبل وتعال وهلمّ، وعلى هذا الكثير من أهل العلم.

فأمّا الآثار المرفوعة، فمنها ما حدّثناه عبدالرّحمان بن عبدالله بن خالد، حدّثنا أبوالعبّاس تميم، قال: حدّثنا عيسى بن مسكين، قال: حدّثنا سحنون، حدّثنا ابن وَهْب قال: أخبرني سُلَيمان بن بلال عن يزيد بن خصيفة، عن بِشْربن سعيد ... **[وذكر كما تقدّم عن الطّبريّ، رقم ٢٨]**.

وروى جرير بن عبد الحميد عن مغيرة، عن واصل بن حيّان ... **[وذكر كما تقدّم عن الطّبريّ، رقم ٣]**.

٢ ـ وروى حمّاد بن سَلَمة قال: أخبرني حُمَيد عن أنس، عن عُبَادة بن الصّامت عن أُبيّ بن كعب، **عن النّبيّ ﷺ قال: «أُنزل القرآن على سبعة أحرُف»**.

٣ ـ وروى همّام بن يحيى عن قتادة، عن يحيى بن يَعمُر، عن سُلَيمان بن صُرَد، عن أُبيّ بن كعب، قال: قرأ أُبيّ آية، وقرأ ابن مسعود آية خلافها، وقرأ رجل آخر خلافهما، فأتينا النّبيّ ﷺ فقلت: ألم تقرأ آية كذا وكذا، كذا وكذا: وقال ابن مسعود: ألم تقرأ آية كذاوكذا: كذا وكذا؟ **فقال النّبيّ ﷺ: «كلّكم مُحسِن مجمل، قال قلت: ما كلّنا أحسن ولا أجمل، قال: فضرب صدري وقال: يا أُبيّ إنّي أقرئت القرآن فقلت على حرف، أوحرفين؟ فقال لي الملك الّذي عندي: على حرفين، فقلت: على حرفين أوثلاثة؟ فقال لي الملك الّذي معي: على ثلاثة، فقلت: على ثلاثة، هكذا حتّى بلغ سبعة أحرف ليس منها إلّا شافٍ كافٍ. قلت: غفورًا رحيمًا، أو قلت: سميعًا حكيمًا، أو قلت: عليمًا حكيمًا، أو عزيزًا حكيمًا، أي ذلك قلت فإنّه كما قلت»**. وزاد بعضهم في هذا الحديث: **«ما لم تختم عذابًا برحمة، أو رحمة بعذاب»**.

قال أبوعمر: أمّا قوله في هذا الحديث: **«قلت سميعًا عليمًا، وغفورًا رحيمًا، وعليمًا حكيمًا، ونحوذلك»**، فإنّما أراد به ضرب المثل للحروف الّتي نزل القرآن عليها،

أنّها معانٍ متّفق مفهومها مختلف، مسموعها لا تكون في شيء منها معنًى وضدّه، ولا وجه يخالف وجهًا خلافًا ينفيه أو يضادّه، كالرّحمة الّتي هي خلاف العذاب وضدّه وما أشبه ذلك.

وهذا كلّه يعضد قول من قال: إنّ معنى السّبعة الأحرف المذكورة في الحديث سبعة أوجه من الكلام المتّفق معناه المختلف لفظه، نحو: هلمّ وتعال، وعجّل، وأسرع، وانظر، وأخّر ونحو ذلك. وسنورد من الآثار وأقوال علماء الأمصار في هذا الباب ما يتبيّن لك به أنّ ما اخترناه هو الصّواب فيه إن شاء الله.

فإنّه أصحّ مِن قول مَن قال: سبع لغات مفترقات، لما قدّمنا ذكره، ولما هو موجود في القرآن بإجماع من كثرة اللّغات المفترقات فيه، حتّى لو تقصّيت لكثر عددها ...

٤ ـ وأخبرنا محمّد بن إبراهيم قال: حدّثنا محمّد بن معاوية قال: حدّثنا أحمد بن شُعَيب قال: أخبرنا أحمد بن سُلَيمان قال: حدّثنا عُبَيدالله بن موسى قال: حدّثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن شُقَيرالعبديّ، عن سُلَيمان بن صُرَد، عن أُبيّ بن كعب قال: سمعت رجلًا يقرأ، فقلت: من أقرأك؟ فقال رسول الله ﷺ فقلت: انطلق إليه، فانطلقنا إليه فقلت: استقرأه يا رسول الله، قال: «اقرأ» **فقرأ، فقال رسول الله ﷺ: أحسنت، فقلت: أولم تقرئني كذا وكذا، قال: بلى! وأنت قد أحسنت، فقلت: بيدي قد أحسنت، قد أحسنت؟ قال: فضرب رسول الله ﷺ بيده في صدري، وقال: اللّهم أذهب عن أُبيّ الشّك، قال: ففضضت عرقًا، وامتلأ جوفي فرقًا، قال: فقال النّبيّ ﷺ: يا أُبيّ إنّ ملكين أتياني، فقال أحدهما: اقرأ على حرف، قال الآخر: زِدْه، قلت: زدني، قال: اقرأ على حرفين، قال الآخر: زِدْه، قلت: زدني، قال: اقرأ على ثلاثة أحرف، قال الآخر: زِدْه، قلت: زِدني، قال: اقرأ على أربعة أحرف، قال الآخر زِدْه، قلت: زِدني، قال: اقرأ على خمسة أحرف، قال الآخر: زِدْه، قلت: زِدني، قال: اقرأ على ستّة أحرف، قال الآخر: زِدْه، قلت: زِدني، قال: اقرأ على سبعة أحرف،**

فالقرآن أُنزِل على سبعة أحرُف».

٥ ـ وقرأت على أبي القاسم خَلَف بن القاسم، أنّ أبا الطّاهر محمّد بن أحمد بن عبدالله ابن بَحير القاضي بمصر أملى عليهم، قال: حدّثنا أبو بكر جعفر بن محمّد بن الحسن الفِرْيابيّ القاضي، قال: أخبرنا أبو جعفر النُّفَيليّ قال: قرأت على معقل بن عُبَيدالله، عن عِكرِمة بن خالد، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عبّاس، عن أُبيّ بن كعب قال... **[وذكر كما تقدّم عن النّسائيّ، رقم ٤]** .

٦ ـ وحدّثنا عبدالوارث بن سُفيان قال: حدّثنا قاسم بن أصبغ قال : حدّثنا أحمد ابن محمّد البَرتيّ قال: حدّثنا أبومَعمَر قال: حدّثنا عبدالوارث قال: حدّثنا محمّد بن جحادة عن الحَكَم بن عُتَيبة، عن مجاهد، عن عبدالرّحمان بن أبي ليلى، عن أُبيّ بن كعب قال : أتى جبريل النّبيّ ... **[وذكركماتقدّم عن الطّبريّ رقم ٣٤ ثمّ قال:].**

وروى حديث أُبيّ بن كعب هذا من وجوه.

والسّورة الّتي أنكر فيها أُبيّ القراءة سورة النّحل، ذكر ذلك اللّيث بن سعد عن هِشام بن سعد، عن عُبَيدالله بن عمر، عن عبدالرّحمان بن أبي ليلى، عن أُبيّ بن كعب وساق الحديث، وروى ذلك من وجوه . وأمّا حديث عاصم عن زِرّ، عن أُبيّ فاختلف على عاصم فيه، فلم أر لذكره وجهًا.

٧ ـ وحدّثنا سعيد بن نصر وعبدالوارث بن سُفيان قالا: حدّثنا قاسم بن أصبغ قال: حدّثنا إسماعيل بن إسحاق قال: حدّثنا ابن أبي أُوَيس قال: حدّثني أخي عن سُلَيمان بن بلال، عن محمّد بن عَجْلان، عن المَقْبُريّ، عن أبي هُرَيرة: أنّ رسول الله ﷺ قال: **«هذا القرآن أُنزِل على سبعة أحرُف، فاقرأُوا ولاحرج، ولكن لاتختموا ذكر آية رحمة بعذاب، ولا ذكر عذاب برحمة».**

وهذه الآثار كلّها تدلّ على أنّه لم يعن به سبع لغات، والله أعلم على ما تقدّم ذكرنا له، وإنّما هي أوجه تتّفق معانيها، وتتّسع ضروب الألفاظ فيها، إلّا أنّه ليس منها

مايحيل معنى إلى ضدّه كالرّحمة بالعذاب وشبهه.

٨ ـ وذكر يعقوب بن شيبة قال: حدّثنا يحي بن أبي بُكَير قال: حدّثنا شيبان بن عبدالرّحمان أبومعاوية عن عاصم بن أبي النّجود، عن زِرّ، عن عبدالله قال: أتيت المسجد فجلست إلى ناس وجلسوا إليّ، فاستقرأت رجلًا منهم سورة ما هي إلّا ثلاثون آية، وهي: «حم الأحقاف»، فإذا هو يقرأ فيها حروفًا لاأقرأها، فقلت: من أقرأك؟ قال: رسول الله ﷺ، فاستقرأت آخر، فإذا هو يقرأ حروفًا لا أقرأها أنا ولاصاحبه، فقلت: من أقرأك؟ قال: أقرأني رسول الله ﷺ، فقلت: وأنا أقرأني رسول الله ﷺ، وما أنا بمفارقكما حتّى أذهب بكما إلى رسول الله ﷺ، فانطلقت بهما حتّى أتيت رسول الله ﷺ وعنده عليّ، فقلت: يا رسول الله! إنّا اختلفنا في قراءتنا، فتمَعَّر وجهه حين ذكرت الاختلاف، وقال: «**إنّما أهلك من كان قبلكم الاختلاف**»، وقال عليّ: «**إنّ رسول الله يأمركم أن يقرأ كلّ رجلٍ منكم كما عُلِّم**»، فلا أدري أسرّ إليه رسول الله ﷺ ما لم نسمع؟ أوعلم الّذي كان في نفسه فتكلّم به.

وكذلك رواه الأعمش وأبو بكر بن عَيّاش وإسرائيل وحمّاد بن سَلَمة وأبان العطاء عن عاصم بإسناده ومعناه، ولم يذكر البَصْريّان ـ حمّاد وأبان ـ عليًّا، وقالا: رجل.

وقال الأعمش في حديثه: ثمّ أسرّإلى عليّ، فقال لنا عليّ: «**إنّ رسول الله ﷺ يأمركم أن تقرأُوا كما عُلِّمتُم**».

وقال أبو جعفرالطّحاويّ في حديث عمر وهِشام بن حكيم المذكور في هذا الباب: قدعلمنا؛ أنّ كلّ واحد منهما إنّما أنكر على صاحبه ألفاظًا قرأ بها الآخر ليس في ذلك حلال ولاحرام ولازجر ولاأمر، وعلمنا بقول رسول الله ﷺ: «**هكذا أُنزِلت**» أنّ السّبعة الأحرف الّتي نزل القرآن بها لا تختلف في أمر ولانهي ولاحلال ولاحرام، وإنّما هي كمثل قول الرّجل للرّجل: أقْبِل، وتَعَال، وهلُمّ، وادْنُ، ونحوها.

وذكر أكثر أحاديث هذا الباب حجّة لهذا المذهب، وأبيَن ما ذكر في ذلك أن قال:

٩ ـ حدّثنا بَكّار بن قُتَيبة قال: حدّثنا عَفّان بن مسلم قال: حدّثنا حمّاد قال: أخبرنا عليّ بن زيد عن عبدالرّحمان بن أبي بكرة، عن أبي بكرة قال: «**جاء جبريل إلى النّبيّ** ﷺ **فقال: اقرأ عليّ حرف، قال فقال ميكائيل: استزده ، فقال: اقرأ عليّ حرفين، فقال ميكائيل: استزده ، حتّى بلغ إلى سبعة أحرُف، فقال: اقرأه فكلّ شافٍ كافٍ، إلّا أن تخلط آية رحمة بآية عذاب، أو آية عذاب بآية رحمة، على نحو: هلُمّ ، وتعال، وأقبل، و اذهب، وأسرع، عجّل**» .

١٠ ـ حدّثنا عبدالله بن محمّد بن يحيى قال: حدّثنا محمّد بن بكر بن عبدالرّزّاق قال: حدّثنا أبوداود قال: حدّثنا محمّد بن يحيى بن فارس، قال: حدّثنا عبدالرّزّاق قال: أخبرنا مَعْمَر قال: قال الزُّهريّ :إنّما هذه الأحرف في الأمر الواحد، ليس تختلف في حلال ولا حرام ...

كلّ هذه الأحرف كان يقرؤها أُبيّ بن كعب ، فهذا معنى الحروف المراد بهذا الحديث، والله أعلم، إلّا أنّ مصحف عُثمان الّذي بأيدي النّاس اليوم هو منها حرف واحد، وعلى هذا أهل العلم فاعلم .

وذكر ابن وَهب في كتاب «التّرغيب من جامعه»[١] قال: قيل لمالك: أترى أن يقرأ بمثل ما قرأ عمر بن الخطّاب : **(فامضوا إلى ذكر الله)**، فقال: ذلك جائز قال رسول الله ﷺ: «**أُنزِل القرآن على سبعة أحرُف، فاقرأوا منه ماتيسّر، ومثل ما تعلمون ويعلمون...**».

قال أبو عمر: معناه عندي: أن يقرأ به في غير الصّلاة، وإنّما ذكرنا ذلك عن مالك تفسيرًا لمعنى الحديث، وإنّما لم تجز القراءة به في الصّلاة، لأنّ ما عدا مصحف عُثمان

١ ـ أ، ج: عن جماعة .

فلا يقطع عليه، وإنّما يجري مجرى السّنن الّتي نقلها الآحاد، لكن لا يقدم أحد على القطع في ردّه.

وقد روى عيسى عن ابن القاسم في المصاحف بقراءة ابن مسعود، قال: أرى أن يمنع الإمام من بيعه، ويضرب من قرأ به ويمنع ذلك.

وقد قال مالك: من قرأ في صلاته بقراءة ابن مسعود أو غيره من الصّحابة ممّا يخالف المصحف، لم يصلّ وراءه، وعلماء المسلمين مجمعون على ذلك، إلّا قوم شذّوا لايعرج عليهم، منهم الأعمش سُلَيمان بن مِهران، وهذا كلّه يدلّك على أنّ السّبعة الأحرف الّتي أُشير إليها في الحديث ليس بأيدي النّاس منها، إلّا حرف زيد بن ثابت الّذي جمع عليه عُثمان المصحف .

١١ ـ حدّثنا عبدالله بن محمّد بن أسد وخَلَف بن القاسم بن سَهل قال: أنبأنا محمّد بن عبدالله الأصبهانيّ المقرىء قال: حدّثنا أبو عليّ الأصبهانيّ المقرىء قال: حدّثنا أبو عليّ الحسين بن صافي الصّفار، أنّ عبدالله بن سُلَيمان حدّثهم قال: حدّثنا أبو الطّاهر، قال: سألت سُفيان بن عُيَيْنة عن اختلاف قراءة المدنيّين والعراقيّين هل تدخل في السّبعة الأحرف ؟ فقال: لا، وإنّما السّبعة الأحرف كقولهم: هَلُمّ، أقبل، تعال، أيّ ذلك قلت أجزأك .

قال أبوطاهر: وقاله ابن وَهْب ، قال أبو بكر محمّد بن عبدالله الأصبهانيّ المقرىء: ومعنى قول سُفيان: هذا أنّ ختلاف العراقيّين والمدنيّين راجع إلى حرف واحد من الأحرف السّبعة .

وبه قال محمّد بن جرير الطّبريّ، وقال أبو جعفر الطّحاويّ: كانت هذه السّبعة للنّاس في الحروف لعجزهم عن أخذ القرآن على غيرها، لأنّهم كانوا أُمّيّين لايكتبون إلّا القليل منهم، فكان يشقّ على كلّ ذي لغة منهم أن يتحوّل إلى غيرها من

اللُّغات، ولو رام ذلك لم يتهيّأ له إلّا بمشقّة عظيمة، فوسّع لهم في اختلاف الألفاظ، إذا كان المعنى متّفقًا، فكانوا كذلك حتّى كثر من يكتب منهم، وحتّى عادت لُغاتهم إلى لسان رسول الله ﷺ، فقرأُوا بذلك على تحفّظ ألفاظه، فلم يسعهم حينئذٍ أن يقرأوا بخلافها، وبان بما ذكرنا أنّ تلك السّبعة الأحرف إنّما كانت في وقت خاصّ لضرورة دعت إلى ذلك، ثمّ ارتفعت تلك الضّرورة، فارتفع حكم هذه السّبعة الأحرف، وعاد مايقرأ به القرآن إلى حرف واحد.

واحتجّ بحديث أُبيّ بن كعب المذكور في هذا الباب من رواية ابن أبي ليلى عنه قوله فيه ﷺ: «**إنّ أُمّتي لاتطيق ذلك في الحرف والحرفين والثّلاثة حتّى بلغ السّبعة**».

واحتجّ بحديث عمربن الخطّاب مع هِشام بن حكيم، واحتجّ بجمع أبي بكر الصّدّيق للقرآن في جماعة الصّحابة، ثمّ كتاب عُثمان كذلك، وكلاهما عُوّل فيه على زيد بن ثابت، فأمّا أبوبكر فأمر فيما جمع منه، وأمّاعُثمان فأمره بإملائه من تلك الصُّحُف الّتي كتبها أبو بكر وكانت عندحَفْصة.

وقال بعض المتأخّرين من أهل العلم بالقرآن: تدبّرت وجوه الاختلاف في القراءة فوجدتها سبعة، منها ما تتغيّر حركته ... **[وذكر كما تقدّم عن ابن قُتَيبة في باب اختلاف القراءات، ثمّ قال:]**

وهذا يدلّك على قول العلماء: أن ليس بأيدي النّاس من الحروف السّبعة الّتي نزل القرآن عليها إلّا حرف واحد، وهوصورة مصحف عُثمان، وما دخل فيه ما يوافق صورته من الحركات واختلاف النّقط من سائر الحروف ... **(٤ : ٢٧٤ـ٢٩١)**

الفصل الثّامن عشر

نصّ العاصميّ (٣٧٨ ـ ...) في «المباني لنظم المعاني»[1]

في نزول القرآن على سبعة أحرف وما قيل في معانيه

أخبرنا الشّيخ أبوعبدالله محمّدبن الهيصم رضي الله عنه إجازة قال: أخبرنا أبوعليّ أحمدبن محمّد قال: حدّثناأبوسعيد الاصطخريّ القاضي، قال : حدّثنا أحمدبن المنصورالرّماديّ قال : حدّثنا عبد الرّزّاق بن هَمّام، عن مَعمر، عن الزُّهريّ، عن عُروة بن الزُّبَير، عن مِسْوَرة بن مَخْرَمة ... **[وذكر كما تقدّم عن البخاريّ رقم ٢]** .

قال: وأخبرنا أبوعليّ قال: حدّثنا أبوسعيد قال: حدّثنا الرّماديّ قال: حدّثنا عبدالرّزّاق قال: أخبرنا معمرعن قتادة قال: قال أُبيّ بن كعب: اختلفت أنا ورجل من أصحابي في آية، فترا فَعْنا فيها إلى النّبيّ ﷺ، فقال: اقرأ يا أُبيّ فقرأت. ثمّ قال للآخر: اقرأ فقرأ، فقال: كلاكما مُحْسِن ومُجْمِل، فقلت: ما كلانا مُحْسِن ومُجْمِل، قال : فدفع النّبيّ ﷺ في صدري وقال: أي أُبيّ، إنّ القرآن أُنزِل عليّ، فقيل لي: أعَلىٰ حرف أم عَلىٰ حرفين ؟ فقلت : بل عَلىٰ حرفين، ثمّ قيل لي: أعَلىٰ حرفين أم عَلى أربعة أحرف؟

---

١ ــ كان مؤلّف هذا الكتاب مجهولًا لدينا في البداية، فأطلقنا عليه في الأجزاء الثّلاثة السّابقة من كتاب النّصوص «صاحب المباني»، ثمّ أطلقنا عليه في الأجزاء اللاحقة اسم «العاصميّ»، تعويلًا على رأي أحد المحقّقين الإيرانيّين .ولكنّ محقّقًا آخر يسمّى الدّكتور محمود أحمد الشّنقيطيّ، الأستاذ بقسم القراءات في كلّيّة المعلّمين بالمدينة المنوّرة، ادّعى سنة ١٤٢٦هـ في مقال له بعنوان «كتاب المباني لنظم المعاني لم يَعُدْمجهول المؤلّف »: أنّ مؤلّفه يدعى«أبو محمّد حامد بن أحمد بن جعفربن بسطام الطّحريّ كرّاميّ المذهب» و دعم رأيه بأدلّة موثّقة . و قد ارتأينا في هذا الأمر أن نعدّ العاصميّ مؤلّفًا لهذا الكتاب ريثما تنجلي الحقيقة .(م)

فقلت: بل عَلىٰ أربعة أحرف. فلم يزل بي حتّى انتهى إلى سبعة أحرف، كلّها كافٍ شافٍ ما لم تختم آية رحمة بآية عذاب، أو آية عذاب بآية رحمة، وإذا كانت عزيز حكيم، فقلت: سميع عليم، فإنّ الله سميعٌ عليمٌ.

وعن زِرّبن حُبَيش، عن أُبيّ بن كعب قال: لقي رسول الله ﷺ جبريل، فقال: ياجبريل إنّي بعثت إلى أمّة أُمّيين، منهم العجوز والشّيخ الكبير والغلام والجارية والرّجل الّذي لم يقرأ كتابًا قطّ، قال: **«يا محمّد إنّ القرآن أُنزِل على سبعة أحرُف»**.

قلت: وقد تكلّم النّاس في السّبعة الأحرف على قدّمته، فمن حملها على المعاني قال: إنّها وعدٌ ووعيدٌ، وحلالٌ وحرامٌ، ومواعظ وأمثالٌ، واحتجاجٌ. ومنهم من قال: حلالٌ وحرامٌ، وأمرٌ ونهيٌ، وخبر ماكان وخبر مايكون، وأمثالٌ.

وعن ابن مسعودقال: نزل القرآن على خمسة أحرف: حلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال، فأحِلّوا حَلاله، وحرِّموا حَرامه، واعملوا بمُحكَمِه، وآمنوبمتشابِهِه، واعتبروا بأمثالِه.

وعن سَلَمة بن عبد الرّحمان عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود، عن رسول الله ﷺ، قال: «كان الكتاب الأوّل نزل من باب واحد، وعلى حرف واحد، وأُنزِل القرآن على سبعة أبواب، على سبعة أحرف: زجرٍ وأمرٍ، وحلالٍ وحرامٍ، ومحكمٍ ومتشابهٍ، وأمثالٍ، فأحلّوا الحلال وحرّموا الحرام، واعملوا بالمحكم، وآمنوا بالمتشابه، واعتبروا بالأمثال»، فهو في هذين الحديثين على اعتبار معانيه دون ألفاظه إلّا أنّه مقصورٌ في أحدهما على خمسة أحرُف.

وقد يحتمل أن لايكون المراد من ذكر الخمسة عند كثير من أهل العلم، وكذلك ما ذكر من السّبعة الأحرُف لايوجب أن تكون حروف القرآن مقصورة عليها، قالوا: وذلك بمنزلة قوله ﷺ خمسة لايعلمها إلّا الله، وليس يجب من ذلك أن يكون ما يختصّ علمه بالله سُبحانه مقصورًا على الخمس.

وكقوله عَزَّوجَلَّ: ﴿إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ التّوبة/٨٠ ، وليس تقنيطهم عن المغفرة مقصورًا على استغفاره لهم سبعين مرّة، حتّى أنّه لوزاد لغفرلهم ، وعلى هذه الطّريقة عند هؤلاء قد يمكن أن يكون للقرآن وجوه زائدة على الخمسة المذكورة في الحديث، وحروف زائدة على السّبعة .

وعن الإمام الهادي أبي عبد الله محمّدبن كَرَّام رَضِيَ اللهُ عَنهُ: أنّ في القرآن ناسخًا ومنسوخًا، ومحكمًا ومتشابهًا، وأمثالًا ومواعظَ، ووعدًا ووعيدًا وأمرًا ونهيًا، وخواصَّ وعوامَّ ، وتعظيم الرّبِّ تبارك وتعالى على ثلاثة عشر حرفًا، والإيمان بهذه كلّها، والعمل بناسخها ومحكمها، ولايعمل بمنسوخها ومتشابهَها، ألا لا تفسّروا القرآن برأيكم ، كما فسّر أهل الأهواء . . .

ويحتمل أن يكون قد قصد من الوجوه الّتي ذكرها شرح الوجوه الخمسة من قبل أنّ الأمر والنّهي قد يدخلان في النّاسخ والمنسوخ .

وإنّما ذكر الإمام الهادي رَضِيَ اللهُ عَنهُ هذ الفصل عقيب ما رَوىٰ حديث ابن مسعود، قال: «**نزل القرآن على خمسة أحرف، لكلّ حرف منها ظهروبطن**»، فيحتمل أن يكون قدذهب رَحِمَهُ اللهُ إلى أنّ ذكر الحروف الخمسة والسّبعة لايوجب الاقتصار عليها على ما قدّمناه.

وكذلك يدخل الوعد، والوعيد، والمواعظ، وتعظيم الرّب في المحكم والمتشابه، إذ لا تخلوجميعًا من أحد أمرين .

وكذلك يدخل في الخاص والعامّ، وتدخل الأمثال في المواعظ، إلّا أنّه قديُعرف الأمر والنّهي من لايعرف النّاسخ والمنسوخ .

وكذلك قد يعرفهما وغيرهما من الوعد والوعيد من لايعرف حكم العامّ من الخاصّ، فقد صار كلّ واحد ممّا ذكر وجهًا على حياله يحتاج إلى معرفة منفردة وإن كانت داخلة في الخمسة الّتي في الحديث، وذلك بمنزلة من ذكر أسباع القرآن ؛

ثمّ ذكر السُوَر، فإنّ عدد السُّوَريزيد على الأسباع ولكنّها داخلة فيها .

وكذلك عدد الأيات يزيد على السُوَر وهي داخلة فيها ، فليس يمتنع على هذا الوجه أن يكون ذكر الخمسة الأوجه مستغرقًا لجميع القرآن، وتكون السّبعة الأحرف داخلة فيها .

ثمّ الأوجه الثّلاثة ـ وهي الّتي ذكرها الإمام الهادي ﵇ ـ داخلة في السّبعة وفي الخمسة على ما ذكرنا، إلّا أنّه يبعد أن يكون المراد من السّبعة الأحرف ما ذهبوا إليه من أنّ اعتبار المعاني من حلالٍ وحرامٍ، ووعدٍ ووعيدٍ، ونحو ذلك من قبل أنّ الأخبار الواردة فيه من مخاصمة عمربن الخطّاب هشام بن حكيم حِزام، واختلاف أبيّ والأنصاريّ (رضي الله عنهما) في القراءة يدلّ على أنّ اختلافهم كان في الألفاظ دون المعاني، ولذلك **قال**ﷺ: **«فاقرأ ما تيسّرمنه، وقال كلّها كافٍ شافٍ. وقال لأبيّ: وإذا كانت عزيزحكيم، فقلت: سميع عليم، فإنّ الله سميع عليم»** .

فدلّ ذلك على أنّ الرّخصة في تغيير اللّفظ على وفاق من المعنى، ويزيد ذلك وضوحًا ماروا‌ه زر عن أُبيّ، عن رسول الله ﷺ أنّه قال: يا جبريل! لقد بعثت إلى قوم أمّيّين ... إلى آخر الخبر، وذلك أنّ الأمر لايتّسع على الأُمّيّ بخلاف غيره باختلاف المعاني، وألّايتّسع عليه باختلاف الألفاظ وإبدال بعضها ببعض حتّى أنّه إن كان لِسانُه لا يطوّع للفظة استبدل بها غيرها، ممّا ينوب مَنا بَها في المعنى.

وما رفعه ابن مسعود عن النّبيّ ﷺ يفرّق فيه بين السّبعة الأبواب، والسّبعة الأحرف، فإنّه يحتمل أن يكون ما ذكرمن الوجوه السّبعة تفسيرًا لسبعة الأبواب دون السّبعة الأحرف، ثمّ إنّ جماعة من أهل العلم ذهبوا إلى أنّ اختلافهما على سبيل اختلاف لغة العرب ، وذلك أنّ الله عَزَّوجَلَّ أنزل القرآن على سبعة أوجه من لغات العرب متفرّقة في القرآن .

ورُوِي عن أبي صالح ، عن ابن عبّاس أنّه قال: **«أُنزِل القرآن على سبعة أحرُفٍ يرّد منها في هوازن خمسة أحرف، وفي سائرالعرب حرفان»**.

وقد ذُكِرفي غيرهذ ا الحديث عن ابن عبّاس أنّه قال: «**نزل القرآن على سبعة أحرف، خمسة منها للعجوز[1] من هوازن، سعدبن بكر، وجشم بن بكر، ونصربن معاوية، وثقيف. ذكرخمسة أحرف، فنسبها إلى أربع قبائل**».

وهذا لاوجه له إلّا اختلاف اللُّغات، وفيه من اليسروالسَّعَة أن وجد كلّ قوم من ذوي اللُّغات المختلفة في ألفاظ القرآن ما وافق لغتهم الّتي نشأوا عليها، فكان ذلك أقرب إلى الاستئناس به والرّغبة في حفظه وقراءاته، ولم يسأموا ترك ما اعتادوه، ومفارقة ماألِفوه ونشؤوا عليه؛ لكنّي أرى الوجه أيضًا لا يتوسّع في النّهج الّذي رامه ﷺ، حيث شكا إلى جبريل أنّه بُعِث إلى قوم أُمّيّين .

وذلك أنّ كلّ لفظة وافقت لغة فريق من العرب خاصّة، فإنّ الآخرين في استعمالها بمنزلة هذ ا الفريق، وإن لم توافق اللّفظة لغتهم، فلم يحصل إذذاك بنزوله وفق لغتهم كبيرطائل في اليُسروالتّوسعة، مع أنّه قد روي عن السّلف في بعض الألفاظ ممّا في القرآن أنّه بلغة فارس، وفي بعضها أنّه بلغة الرّوم.

ورُوِي عن أبي إسحاق، عن عمروبن شرحبيل قال: «**ما من لسان إلّا في القرآن**».

وعن أبي ميسرة، عن أبي إسحاق قال: «**في القرآن من كلّ لسان**».

ورُوِي عن بعض الأئمّة: «**أنّ معنى سبعة أحرف ، سبع لُغات متفرّقة في القرآن ليست مقصورة على لُغات العرب ، وهي: الحبشيّة، والنّبطيّة، والسُّريانيّة ، والفارسيّة، والطّحاويّة، والرُّوميّة والعربيّة**».

قال ومِنَ الّذي نزل بلغة الحبشة: الكفلان[2] ، الضّعفان،[3] عن سعيد بن جُبَير

---

١ ـ كذلك في الأصل . وفي تفسير الطّبريّ ١ : ٢٢: للعجز من هوازن.

٢ ـ الحديد ٢٨.

٣ ـ البقرة ٢٦٥.

وأبي موسى. ومنها: الأوّاه [1] للرّحيم، عن أبي ميسرة، عن عمروبن شرحبيل هو الشّيخ. ومنها: المشكاة [2] للكوّة، عن عِكرِمة ومجاهد. ومنها: النّاشئة [3]، لقيام اللّيل، سعيد بن جُبَير، عن ابن عبّاس، يقولون: نشأ قام. وعن السُّدّيّ: هي بلحن الحبش: ناشئًا. ومنها: القسورة [4]، عن ابن عبّاس ...

وأمّا النّبطيّة : فقوله : طه، يارجل، عن عُمَارة، عن عِكرِمة. ومنها سربًا [5] للنّهر، عن سعيدبن جُبَير قال: وهو سِرْبا. ومنها: فصُرهُنّ، [6] أي قطّعهنّ، عن عِكرِمة، عن ابن عبّاس. ومنها قوله: ﴿**مَلَكُوتُ السَّموَاتِ**﴾ [7]، هو ملكوثا، عن عِكرِمة منقوطة ثلاث نقط. ومنها: سِجّيل: [8] اسم للحجارة. عن عِكرِمة.

وأمّا السُّريانيّة : فقوله: طه، يارجل، عن قتادة، ومنها: الطّور: [9] الجبل، عن مجاهد. ومنها: سِرْبا، نهر الجبل، عن البَراء بن عازب.

و أمّا الفارسيّة: فقوله :﴿**مِنْ سِجّيل**﴾، عن عِكرِمة، عن ابن عبّاس، قال: من سَنْك كِلْ، وعن مجاهد: أوّلها حجارة وآخرها طين.

وعن ابن عبّاس رواية أبي صالح: من طين يطبخ، كما يطبخ الآجُرّ، وهو بلغة

---

١ ـ التّوبة/ ١١٤، هود/ ٧٥.

٢ ـ النّور/ ٣٥.

٣ ـ المزّمّل/ ٦.

٤ ـ المدّثّر/ ٥١.

٥ ـ الكهف/ ٦١.

٦ ـ البقرة/ ٢٦٠.

٧ ـ النّساء/ ٧٥.

٨ ـ هود/ ٨٢.

٩ ـ المؤمنون/ ٢٠.

فارس. ومنها: مقاليد، عن مجاهد أيضًا: مفاتيح بالفارسيّة.

و أمّا الطّحاويّة فقوله: ﴿وَغسّاقًا﴾ للنّتن، عن عبدالله بن بردة .

و أمّا الرّوميّة: فالفردَوْس: البستان، عن أبي صالح و مجاهد. ومنها: القسطاس، العدل، عن مجاهد.

قالوا: و إنّما ذكرها الله سبحانه في كتابه ليكون جامعًا لأُصول الألسنة، و هذه أُصول اللّغات، و ما سواها فروع لها، ولأنّها كانت أقرب إلى العرب ديارًا ومنازل، فاختلطوا بهم، ولم يكن الهندُ والسّندُ والتُّرك كذلك، لبُعْد الدّيار وتنائي المزار.

فإن قيل: كيف يجوز أن يكون في القرآن غير لغة العرب؟ و قد قال الله تعالى: ﴿**قُرْآنًا عَرَبِيًّا**﴾ فُصّلت /٣، وقال : ﴿**بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ**﴾ الشُّعَراء/ ١٩٥.

قلنا: إنّ الكلمة و إن كان أصلها من لغةٍ أُخرى، فإنّها إذا عُرِفت في العربيّة، واستعملها أهلها، فقد صارت عربيّة كسائر ما تتخاطب عليه العرب من كلامها، لذلك جاز أن يخاطب الله بها العرب. ألا ترى أنّ العربيّ إذا قال لصاحبه: اشتَرلي تَرَنْجبين، فإنّ هذا الاسم، و إن كان مُعْربًا من الفارسيّة، فإنّه يُفْهم به المراد ؟ كما أنّه لو قال: اشترلي عسلًا، فهم المرادُ منه ... **[ثمّ استشهد بشعرٍ، وإن شئت فراجع].**

وقد قال قوم تحاشيًا عن أن يكون في القرآن ما ليس من لغة العرب: إنّ هذه الألفاظ الّتي نسبت إلى سائر اللّغات المختلفة وقعت من العربيّة وفق كلامهم، ليس أنّها من لغتهم، كما يقال بالعربيّة : «كوز» وهي بالفارسيّة: «كوزة»، ويقال بالعربيّة: «جوز» وهو بالفارسيّة «كوز» . وليس ذلك من حيث إنّ العربيّ عند ما يقول ذلك يتكلّم بالفارسيّة أو الفارسيّ يتكلّم بالعربيّة. وكذلك إذا قال: «دِرهم، أو قال: «دينار»، أو «قلم» ، أو «دواة» .

و كانت هذه الأسماء هي في العربيّة و العجميّة جميعًا على صيغة واحدة وفاقًا وقع من اللّغتين. و لاينكر أن يكون من اللّغتين كما يوافق بعضُها بعضًا على سبيل

الاتّفاق، دون قصدٍ من أصحابها أن يتكلّموا بغيرلغتهم، حتّى تصيرمن لغتهم، كما أنّهم قد يتعارفون بالتّسمّي بأسماء صيغت على غيرلغتهم.

ولا يستنكرمع ذلك أن يتعارفوا فيما بينهم استعمال ألفاظ من غيرلغتهم. و كما قد تستعمل بالفارسيّة ألفاظ من العربيّة، حتّى أ نّه لو تكلّم الفارسيّ في بعضها بما هو محض الفارسيّة لاستغنى المعنى به عند من لا لسان له إلّا الفارسيّة، لجعله[1] أصلًا.

وروي عن الحسن بن ذكوان، عن الحسن، عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه أ نّه سُئِل عن قول **رسول الله** صلى الله عليه وسلم : **«أُنزل القرآن على سبعة أحرف كلّها كافٍ شافٍ»**، قال: صدقوا[2]، أُنزل القرآن على سبعة أحرف، وأكثرمن ذلك على كلام العرب، بكلّ شيء كان المعنى فيه واحدًا في العربيّة، فإذا تكلّمتَ به كان صوابًا، فقد نزل على سبعة أحرف ، و على أكثرمن ذلك، و على أكثرمن بضعةٍ و عشرين حرفًا، إذا كان جائزًا في كلام العرب. ولكنّ الّذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **«أُنزل القرآن على سبعة أحرف كلّها كافٍ شافٍ»** ، و إنّما يعني به: أنّ القرآن إنّما هو جدال، و أمثال، و أحكام، و ترغيب، و ترهيب، و أمر، ونهي.

قلت: فقد صرف عليّ رضي الله عنه فائدة الخبرإلى اختلاف المعاني دون الألفاظ، وجعل الألفاظ الجائزة في القرآن زيادةً على سبعة.

وقد قلنا: إنّ فحوى الأخبار الّتي تقدّمت روايتها يقتضي اختلاف الألفاظ، ولولا ذلك لم يقل: **«فاقرأوا ما تيسّر»**.

و قال القينيّ في قول النّبيّ صلى الله عليه وسلم : «نزل القرآن على سبعة أحرف» : تأويله على سبعة أوجه من اللّغات متفرّقة في القرآن. قال: و لقد تدبّرت وجوه الاختلاف

---

١ ـ في الأصل: أو لجعله.

٢ ـ أي الرُّواة.

في القـراءة، فوجـدتها عـلى سـبعة أوجـه . . . [**و ذكـر كمـا تقـدّم عـن ابـن قُتَيبـة في باب«اختلاف القراءات»، ثمّ قال:]**

و قال الشّيخ محمّد بن الهيصم: إنّ القينيّ (عفا الله عنّا وعنه) قد أحسن التّرتيب لهـذه الوجـوه، ولكنّـه إن كـان قصـد مـن ذكرهـا تبيـين اللّغـات السّـبع الّـتي زعـم أنّها متفرّقة في القرآن، وحمل عليها قول النّبيّ ﷺ: «نزل القرآن على سبعة أوجه»، فإنّه لم يضع البيان موضعه، و ذلك أنّ اختلاف الألفاظ الّتي تختلف فيها المعاني لايعتبر في اختلاف اللّغات، و لو كان ذلك اختلاف اللّغات لكان الواحد، إذا قال: جاء زيدٌ، و قال آخر: ذهب عمرٌو، كانا قد تكلّما بلغتين مختلفين. و لكان في القرآن أكثر من أُلوف اللّغات من حيث إنّ كلّ لفظة خالفت اللّفظة الأُخرى تكون لغة منفردة ، وهو مع ذلك قد اعتبر في هذا التّرتيب ما تختلف صورته في الكتاب و ما لاتختلف. ومعلوم أنّه لامدخل في صورة[1] الكتاب في اختلاف اللّغات، وإنّما تعتبر اللّغة بالألفاظ دون صُوَر الكتاب، وأيضًا فإنّه اعتبر فيما يختلف بالإعراب أوالحروف ما يغيّر المعنى فجعله وجهًا، وما لايغيّر المعنى فجعله وجهًا[2] آخر، ولم يعتبر في الزّيادة ما يفيد زيادة معنى وهو السّابع .

وقوله: ﴿نَعْجَةٌ﴾ إذا زيد فيه «أُنثى»، لم تفد زيادته فائدة، و لو أنّه اعتبر هذا في الزّيادة فجعلها وجهين كانت الوجوه تكون ثمانية، و ليس اعتبار ذلك حيث اعتبره بأقلّ منه حيث تركه. وشيء آخر، وهو أ نّا لم نخيّر فيما يختلف فيه المعنى لنقرأه كيف شئنا، وليس في اختلاف اللّغات باختلاف المعاني سعةٌ على قارئ القرآن، إذ لابدّ من تحفّظ كلّ شيء منها وذلك زيادة في شغله.

و قد قال أبوعُبَيد في معنى السّبعة الأحرُف: إنّها سبع لغاتٍ متفرّقة في القرآن،

---

١ ـ كذلك في الأصل، و الصّواب: « لصورة».

٢ ـ في الأصل: وجهًا واحدًا.

وذكر مثله الأزهريّ عن المُنذريّ، عن أبي العبّاس أحمد بن يحيى، إلّا أنّهم لم يذكروا تلك الأحرف، ولم يبيّنوا سبيل قصر[1] الخبر على سبعة.

قال: والّذي عندي في هذا المعنى: أنّ الواجب فيما جاء من إنزال القرآن على سبعة أحرف، هو أن نعتبر ما هي الفائدة من ذلك أوّلًا، ثمّ يحمل الخبر على ما هو أحرى بها[2] وأوفق لها.

وقد دلّ حديث عمر بن الخطّاب؛ أنّ الفائدة من ذلك اليسر والسّعة في قراءته، ودلّ حديث زِرّ عن أبي عليّ؛ أنّ الفائدة منها التّسهيل على من يقرؤه أُمّيًّا لايُطوّع له لسانه لإقامة حروفه، أو شيخًا كبيرًا قد نشأ على لغةٍ تخالف ببعض حروفها ظاهر التّلاوة حتّى تمرّنت عليها طباعه، و استمرّت بها عادته، فتعذّر عليه الإقلاع عنها والتّنقّل إلى غيرها، و كان التّيسير في الحروف السّبعة عندي على ماتدلّ عليه هذه الأخبار على وجهين:

[الوجه الأوّل] - وجه من ذلك: أن يكون القارئ في سعة من قراءته حتّى أنّه لو زلّ عن ظاهر لفظ القرآن على سبيل السّهو إلى مالايَبْعُدُ معناه عن ذلك اللّفظ نفسه، أوعن سائر ما في القرآن من نحوه لم يَلزمه من ذلك إثمٌ، ولم يوجّه إليه في ذلك حَرَجٌ. وذلك أنّ وجوهًا من الزّلل في القرآن هي بحيث إن زلّ عنها التّالي للقرآن قطعت عليه صلاته، و عليه أن يفزع منها إلى الصّواب متندّمًا على ما فرط منه، مستظهرًا بالاستغفار على تدارك الغلط فيه.

ووجوه منها بحيث لاتقطع الصّلاة، و إن كانت بخلاف ما عليه القراءة، و هي الوجوه الّتي يشاكل سبيل الخارج إليها في مخالفته لظاهر التّلاوة سبيل الاختلاف الّذي به قد نزل القرآن . . . **[ثمّ ذكر أمثلة من ذلك، و إن شئت فراجع]** .

---

١ - في الأصل: ماقصره.

٢ - في الأصل: إليها.

و أمّا الوجه الثّاني ـ فهو ما أباح الله تعالى لنبيّه ﷺ والمؤمنين أن يُقرئوا كلّ من أتاهم ممّن نشأ على لغةٍ يعتادُها من لغات العرب على حسب ما يتيسّر عليه. وأن لايسوموه تكلّف ما يخالف لغتَه، فيقطعه ذلك عن الرّغبة في حفظ القرآن و القيام به ، و ذلك بمنزلة الهُذَليّ إذا قرأ: «**عتّى حين**» بدل ﴿**حَتَّىٰ حِينٍ**﴾ إذ هي لغته، والأسديّ يقرأ: «**يِعْلَمُونَ**»، و«**وَتِسْوَدُّ وُجوهٌ**» ، و«**ألم اِعْهَدْ إِلَيْكُمْ**» .

وذكر أبوحاتم السِّجِستانيّ: أنّه سمع حترش بن ثمال ـ وهو عربيٌّ فصيحٌ ـ يقول في خطبته: «**الحمد لله إحمده وإستعينه، وإتوكّل عليه**»، فيكسِر الألفات كلّها. وأكثر العرب يحملون القاف تقارب الكاف في السّماع، و رأيت غير واحد منهم يجعل الجيم كلّها تقارب الباء ضربًا من المقاربة، وهؤلاء لو أخذوا بما يخالف عادتَهم لتعسّر ذلك عليهم، فيسّر الله عليهم بلطفه ليقرأ كلّ فريق منهم بما هو عادته، و ليس لغيرهم أن يسلك في القراءة مسلكهم، ولكن يلزم التّلاوة المنقولة عن رسول الله ﷺ .

وكان هذا التّيسير من الله تعالى، بأن أنزل القرآن على سبعة أحرُف، أي على سبعة أوجه تتخالف بها لغات العرب وعاداتهم، ليكون ذلك دليلًا على أنّ ما يجري ذلك المجرى ممّا يخرج إليه الغالط ليس فيه إثمٌ ولاحرج، وكذلك ما يجري مجراه ممّا تجرّ إليه طباع من نشأ على لغةٍ تخالف ظاهر التّلاوة، لم تلزمه فيه لائمة، ولولا ذلك وكان يكون الأمر مقصورًا على ما نزل في القرآن من الاختلاف فقط، لم يكن في ذلك كثيرُ يُسْرٍ، بل كان حفظ تلك الوجوه زيادةً في الشُّغل، لكنّها لمّا صارت دليلًا على اليسر الّذي ذكرناه في وضع الحرج عمّا يشاكلها من اللّفظ ويخالف ظاهر التّلاوة، عظمت فائدتها واتّسع الأمر بها و تيسّر.

قال ﷺ: ثمّ إنّي تدبّرتُ الوجوه الّتي تتخالف بها لغات العرب، فوجدتها على سبعة أنحاء لاتزيد و لاتنقص، وبجميع ذلك نزل القرآن.

فالوجه الأ وّ ل ـ منها: إبدال لفظٍ بلفظٍ آخر بمنزلته ، فإنّ منهم من لايكاد يَعرف

إلّا الحوتَ، ومنهم من يقول: سمك، ولايكاد يقول: حُوتٌ. ومنهم من يقول : عشبٌ، وآخريقول: كلاء، وآخر يقول: حشيش.

ومنهم من يقول: نام فلان، و لايكاد يقول: رقد، وآخرون يقولون: رقد ويتعارفونه. و لقد قلت في «البادية» وأنا أُكلّم بعض الأعراب: هذا طريق وَعر، فقال: و ما وَعَر؟ فقلت: خَشِنٌ، ثمّ قلت: أمَا في كلامكم وَعَر؟ قال: لا، ولسنا نعرف إلّا الخشن.

وقد روي عن أبي هريرة أنّ رسول الله ﷺ قال: من جُعِل قاضيًا فقد ذبح بغير سكّين، قال أبوهريرة: ذلك أوّل يوم سمعتُ سكّين، ما كنتُ أعرف إلّا المُدى ...

والوجه الثّاني ـ إبدال حرفٍ بحرفٍ بمنزلة قولهم: أعطيتُ، و مِن العرب مَن يقول: أنطيت بالنّون، و يقولون: قهرني فلان، ومنهم من يقول: كهَرني. ويقولون: مدحتُه و مدهتُه، و هرقتُ الماء وأرقتُه، و سحقتُ الزّعفران وسهكته. ويقولون للقبر: حَدَثٌ، وجَدَفٌ، وثُوم، وفُومٌ، ومعاثير ومعافير.

وبمنزلته ما يبدّ ل بعضهم ألف لام التّعريف بألف ميم، روي عن أبي هريرة أ نّه قال يوم الدّار لعُمان: طاب امْضَرْبُ، أي طاب المضرب. وروي عنه أ نّه قال: قال رسول الله ﷺ : **«ليس من امْبِرِّامْصِيامُ في امْسَفَرِ»**، وذلك على لغة دوس. وكذلك تميم تبدّل مكان الهمزة عينًا، وينشدون عن ذي الرُّمَّة:

أعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقاءَ مَنْزِلَةً ماءُ الصَّبابةِ في عَيْنَيْكِ مَسْجومُ

ومن ذلك ما روي عن عمر رضي الله عنه أ نّه قال: لاتبيعوا الذّهب بالذّهب إلّا مثلًا بمثل، ولاتبيعوا الورق بالورق إلّا مِثلًا بمثل، ولاتشقّوا بعضه على بعض، ولاتبيعوا شيئًا منه غالبًا بناجزٍإلّا يدًا بيدٍ، فإن قال: انظرني حتّى ألج بيتي فلاتنظروه، فإنّي أخاف الرّما، يعني: الرّبا. و قد يقال: لازم في معنى لازبٍ، و في القرآن : ﴿الصِّرَاطَ﴾ قُرِئ بالصّاد والسّين جميعًا .

وروي عن سُفيان بن عُيَينة، عن زياد بن علاقة، عن قُطْبة بن مالك، قال:

سمعتُ النّبيّ ﷺ يقرأ: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ﴾ ق/١٠، قال سُفيان: بالصّاد.

وروى إسرائيل، عن زيادة بن علاقة، عن قُطْبة، قال: سمعتُ النّبيّ ﷺ يقرأ في الفجر: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ﴾ ق/١٠، فمدّ نضيد، وهو في هذه الرّواية بالسّين، و هُذيل تبدّل الألف بدل الواو من ولده ... **[ثمّ استشهد بشعر].**

وقد يقولون: أُحدان بمعنى وُحدان، و يقولون: إسادة و وِسادة، و وكاف وإكاف، ووشاخ وإشاخ. وفي القرآن: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾ المرسلات/١١، بمعنى «وُقِّتَتْ»، وهذيل أيضًا تضع متى موضع من ... **[ثمّ استشهد بشعر]**

وقد ذكرنا أنّ الّذين كتبوا المُصحَف اختلفوا في «التّابوت» و «التّابوه»، وهذا الضّرب الّذي هو إبدال حرفٍ بحرفٍ في لغة العرب غير قليل.

والوجه الثّالث ـ تقديم وتأخير، إمّا في الكلمة، و إمّا في الحروف.

فأمّا في الكلمة فذلك: شائع في سائر العرب، تقول: سُلِب زيد ثوبه، وسُلِب ثوبُ زيدٍ، و المعنيان واحد، ولربّما يختلف به المعنى على ضربٍ من التّفاوت لايكاد يكون اختلافًا، كقولهم: عرضتُ النّاقة على الحوض، وعرضتُ الحوضَ على النّاقة.

ولعلّ بعض العرب ألزم في أمثال هذه تقدُّمَ لفظةٍ، وبعضهم تقدّمَ أحرُفٍ، فيكون ذلك اختلافًا في اللّغة من هذا الوجه. و في القرآن: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ البقرة / ١٢٤، و هي قراءة العامّة؛ و قُرِئ أيضًا: «**الظّالمونَ**». و قُرِئ: ﴿فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ البقرة /٣٧، على أنّ الفعل لآدَمَ، و قُرِئ بنصب آدم، و«كلماتٌ» رفع على أنّ الكلمات هي الّتي تلقّته[1]. و قُرِئ: «فَيَقْتُلُونَ»، «وَيُقْتَلُونَ» ونحو ذلك.

وأمّا في الحروف فكقولهم: صَعقَ و صَقَع، و جَبَذَ وجَذَب، و بئر عميقةٍ ومعيقةٍ، وأحجمتُ عن الأمر و أجحمتُ، و ما أطيبه و أيطبه، ورجل أعزل و أزعل، واعتاقه

---

١ ـ انظر: التّيسير للدّانيّ: ٧٣.

الأمر واعتقاه، واعتام واعتمى، ونحو ذلك. وهذا اختلاف في اللّغة بلا شكّ.

وفي القرآن: ﴿أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ﴾ الرّعد/٣١، و أيضًا: «أَفَلَمْ يائِسِ»[1]. ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ﴾، العنكبوت /٦٠، بتقديم الهمزة على حرف الاعتلال و تأخيره عنه. ﴿بِعَذَابٍ بَئِيسٍ﴾ الأعراف/ ١٦٥، بتقديم الهمز على الياء على وزن فعيل، «وبَيْأَسٍ» بتأخير الهمز عن الياء مثال فيعل[2].

و الوجه الرّابع ـ زيادة حرف أو نقصانه، و ذلك بمنزلة قول من يقول من العرب: تَعْرِفِينَهْ، و تُعْطِينَهْ، و مَالِيَهْ، و دَارِيَهْ. و في القرآن: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ ۞ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾. الحاقّة/٢٨ ـ ٢٩، و منهم من يسقط بعض الحروف ترخيمًا، قال الله تعالى: ﴿فَلَاتَكُ فِي مِرْيَةٍ﴾ هود /١٧.

ورُوي عن أراكة ، عن عليّ قال : سمعتُ النّبيّ ﷺ يقرأ: ﴿يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ الزّخرف/٧٧، بغير كافٍ. وقد رُويتْ عن النّبيّ ﷺ بإثبات الكاف، وعليه النّاس. و قد تقول العرب : يا صاح ، أي يا صاحب، ويا حارِ ، أي يا حارث. و يقولون: عم صباحًا، أي: أنعم صباحًا ... [ثمّ استشهد بشعر] ...

و الوجه الخامس ـ اختلاف حركات البناء، مثل قول بعض العرب في الجواب: نَعَمْ. و بعضهم يقول: نَعِمْ. ومثل: البُخْل و البَخَل ، الكِبْد و الكَبِد، و مَيْسَرة ومَيسُرة . و مثل قول بعضهم: يَحْسَبُ بفتحها، و من ذلك كسر مَن كسر أوّلَ الفعل المضارع، فقال : يِعْلَمُ و إِعْلَمُ، ونحو ذلك. ومنه إشمام بعضهم الضّمّة في قوله: وإذا قُيل وغيض ونحوه.

و الوجه السّادس ـ اختلاف الأعراب، من نحو قول الهُذَليّ: ما زيدٌ حاضرٌ.

---

١ ـ انظر: المقنع: ٩١؛ والتّيسير: ١٢٩.

٢ ـ انظر: التّيسير: ١١٤.

قال الله تعالى: ﴿مَا هَـٰذَا بَشَرًا﴾ يوسف/٣١، وقرأ ابن مسعود على لغة هُذيل: (**ما هذا بَشَرٌ**). و قد ذكر من لغة بلحارث بن كعب أنّهم يقولون: مررت برجلان، و قبضتُ منه دِرهمان، وجلستُ بين يداهُ، وركبتُ علاه ... [**ثمّ استشهد بشعر**].

والوجه السّابع - هو إشباع الصّوت بالتّفخيم والإظهار، أوالاقتصار به بالإضجاع و الإدغام، وأكثرالإضجاع في هُمْ، ولغة الحجاز على التّفخيم.

وقد رُوي عن زيد بن ثابت، أنّه قال: نزل القرآن بالتّفخيم، وإنّما أراد بذلك عندنا في العرض الأخيرالّذي عَرَضَه عليه رسول الله ﷺ وعلى أُبيّ بن كعب، وذلك أنّه لولا أنّ رسول الله ﷺ قد كان يميل في بعض الأوقات، إذا قرأ سورة (**لم يكن**) تستعمل الإمالة في القرآن جماعة، هم الأئمّة، و لم تكتب المصاحف بالياء في أمثال: ﴿وَالضُّحَىٰ * وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ﴾ الضّحى/ ١-٢. ولكنّ التّفخيم أعلا وأشهر في فُصَحاء العرب و هو الأصل والإمالة داخلة فيه، و ليس التّفخيم والإمالة اختلافًا في نفس اللّغة، وإنّما ذلك اختلاف في اللّحن وتقدير الصّوت وتزيينه، و قد اختار كلّ فريق من العرب ما رآه وفق طباعه، واتّبعهم على اختلافهم متّبعون من غيرهم.

وكذلك الإدغام، فإنّه أمرٌ شائع في سائرالعرب، ألاترى أنّك لاتجد منهم إلّا من يُدغم لام المعرفة عند الحروف الّتي تخرج من طرف اللّسان، كالتّاء والثّاء، والدّال والذّال، والنّون و نحوها . . .

فهذه الوجوه السّبعة الّتي بها اختلفت لغات العرب قد أنزل الله باختلافها القرآن متفرّقًا فيه، ليعلم بذلك أنّ من نَزَل عن ظاهرالتّلاوة بمثله أو مَن تعذّر عليه ترك عادته، فخرج إلى نحو ما قد نزل به، فليس مَلُومًا فيه ولامُعاقبًا عليه، وكلّ ذلك إذا كان فيما لم تختلف فيه المعاني، فإنّه إنّما ينسَبُ إلى اختلاف اللّغات إذا لم يكن باختلاف المعاني، و أمّا إن تختلف العبارة باختلاف المعنى، فذلك لايقتضي الاختلاف في اللّغة، لأنّ اللّغات مبنيّة على اختلاف العبارات عن اختلاف المعاني.

ثمّ لايقال: في اللّغة الواحدة إنّها لغات مختلفة من حيثُ عبّرت عن مَعَانٍ مختلفة بعبارات مختلفة.

لذلك قلنا: إنّ التّيسير الّذي حصل لهذه الأُمّة من إنزال الله تعالى القرآن على سبعة أحرفٍ، أي على سبع لغاتٍ، إنّما هو فيما لم تختلف فيه المعاني، وعلى ذلك دلّ ما رُوِي عن الحسن، قال: قرأ أنس بن مالك: (**أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ * وَحَلَلْنا عَنكَ وِزْرَكَ**)، قال الحسن: فقلت: يا أباحمزة هذه قراءة أعرابيّة ؟ قال: و لِمَ ؟ قلتُ: ﴿**وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ**﴾ ، قال: و وضعنا، وحططنا ، وحللنا كلٌّ قراءة ؛ إنّ جبريل أتى النّبيّ ﷺ، فقال: يا محمّد! إنّ ربّك يأمرك أن تقرأ القرآن على حرفٍ، قال: زدني، قال: اثنين [**قال: زدني**]، قال: ثلاثة، قال: زدني، فلم يزل يستزيده حتّى عدّ سبعة أحرف.

قلت: ألا ترى أنّه اعتبر الألفاظ المبيّنة عن معنًى واحدٍ دون ما يختلف به المعنى؟ وكذلك روى ابن سيرين، عن ابن مسعود أنّه قال في اختلاف القراءات: إنّها بمنزلة قولهم: هَلُمّ، و تعال، وأقبل.

ورُوي عن همّام بن الحارث: أنّ أباالدّرداء كان يُعلّم رجلًا ﴿**طَعَامُ الأَثِيمِ**﴾ الدّخان/٤٤، فقال: الرّجل: (طعام اليتيم)، وكرّره عشرين مرّة، فقال: قل: (**طعام الفاجر**).

وعن أُبيّ بن كعب أنّه كان يُقرئ رجلًا فارسيًّا ، فكان إذا قرأ عليه: ﴿**إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ * طَعَامُ الأَثِيمِ**﴾ الدّخان/٤٣ ـ ٤٤ ، قال: (طعام اليتيم) ، فمرّبه النّبيّ ﷺ، فقال: (**طعام الظّالم**)، ففَصُحَ بها لسانه، فقال النّبيّ ﷺ لأُبيّ بن كعب: قوّم لسانه وعلّمه، فإنّك مأجور، وإنّ الّذي أنزله لم يَلْحَن فيه، ولاالّذي نزل به، ولاالّذي أُنزل عليه، وأنّه قرآن عربيّ.

وعن الإمام أبي حنيفة ﵁، قال: حدّثنا حمّاد، عن إبراهيم: أنّ ابن مسعود كان يُقرئ رجلًا أعجميًّا : ﴿**إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ * وَطَعَامُ الأَثِيمِ**﴾، فجعل الرّجل يقول:

(طعام اليتيم)، فلمّا أعياه قال له عبدالله: أما تحسن أن تقول: **(طعام الفاجر)**؟

قلت : لقد روي الابتلاء بهذا العجميّ لأبي الدَّرداء، و لأُبيّ بن كعب، ولعبدالله ابن مسعود في هذه الكلمة الواحدة، والأقرب أن يكون هذا الابتلاء لهم في تارات مختلفة مع أنفس متغايرة، و ذلك أنّ حرف ثاء ممّا يكثر تعذّره على العجميّ حتّى يبدّل بها حرف تاء. و سورة الدّخان هي الّتي يرغب في حفظها الأُمّيّون و النّساء وأهل البلادَة، لما يذكر مِن فضل مَن قرأها، فلذلك كَثُرت البلوى في هذه الكلمة خاصّةً.

فإن قيل: إذا كان هذا التّيسير الّذي هو في السّبعة الأحرف، إنّما كان فيما لايختلف المعنى فيه، فما قولكم في القراءات الّتي تختلف المعاني ؟

قلنا: إنّها صحيحة مُنزَلة من عند الله، ولكنّها خارجة من هذه السّبعة الأحرف، وليس يجوز أن يكون فيما أنزل الله من الألفاظ الّتي تختلف معانيها ما يجري اختلافها مجرى التّضادّ والتّناقض، لكنّ مجرى التّغاير الّذي لا تضادّ فيه. ثمّ إنّها تتّجه على وجوه، فمنها: أن يختلف بها الحكم الشّرعيّ على المبادلة بمنزلة ما قُرئ قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالنّصب والكسر جميعًا، وإحدى القراءتين تقتضي فرض المسح، والأُخرى فرض الغسل، و قد بيّنهما رسول الله ﷺ، فجعل المسح للابس الخفّ في وقته، والغسل لحاسر الرّجل .

ورُوي عن سعيد بن أبي عَروبة، عن قَتادة ، عن أنس، و عن عليّ بن أبي طالب، جميعًا قالا: من قرأ: (وَأَرْجُلِكُمْ) يرى المسح واجبًا، ومن قرأ: (وَأَرْجُلَكُمْ) يرى الغسل واجبًا، وجميعًا قالا: يستقيم كلاهما، لأ نّهما قالا: رأينا رسول الله ﷺ قال: هكذا وهكذا.

وهذا الضّرب هو الّذي لاتجوز القراءة به إلّا إذا تواتر نقله، وثبت من الشّارع بيانه، وليس يُعذَر من زَلّ في مثله عمّا هو المُنزَل حتّى يراجع الصّواب، و يفزع إلى الاستغفار، وقد يكون ما يختلف فيه الحكم على غير المبادلة، لكن على الجمع بين الأمرين، كقوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ البقرة/٢٢٢، من **(الطُّهر)**، و **(حَتَّى يَطَّهَّرْنَ)** مشدّدة الطّاء من

التّطهّر، فإنّ القراءتين تقتضيان حكمين مختلفين يلزم الجمع بينهما، و ذلك أنّ الحائض لايقربها زوجها حتّى تَطْهُرَ بانقطاع حيضها، وحتّى تَطَهَّر بالاغتسال.

ومثله قوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا﴾ الحجرات/٦، وقوله تعالى: ﴿إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ فَتَبَيَّنُوا﴾ النّساء/٤، وقُرئت: **(فتثبّتوا)**، وكلاهما جبان، التّبيّن والتّثبّت جميعًا لايجوز ترك واحد منهما ... **[ثمّ ذكر نماذج أخرى، وإن شئت فراجع، وقال:]**

فأمّا تضادّ المعاني وتنافيها فليس بموجودٍ في كتاب الله تعالى وقراءة القُرّاء، إلّاما كان من ناسخ و منسوخ، وذلك ليس بمتضادّ في المعنى، و إن ظنّ به **(ذلك)** من لايعرف حقيقة النّسخ من قِبَل أنّ الأمر المنسوخ إنّما كان في علم الله و إرادته إلى أجلٍ معلوم، ولم يكشف عنه عند مبدأ الأمر.

ثمّ لمّا أن تناهت مدّة الأمر وحلّ الأجل، أبان عن تناهيها، وكشف عن حكمه. وذلك بمنزلة أن يأمر الطّبيب مريضًا بلزوم ضرب من الطّعام الّذي يراه أوفق به ولم يبيّن له الأجل، حتّى إذا تغيّرت حال المريض وعلم الطّبيب أنّ غير ذلك الطّعام أوفق به، نهاه عنه و أمره بغيره، و ليس في ذلك تضادّ. ألا ترى أ نّه عَزَّوجَلَّ لو أبان في أوّ ل الأمر عن الأجل و الأمر المعاقِب له، فقال: استقبلوا بيت المقدّس بصلواتكم إلى تمام ثمانية عشر شهرًا، ثمّ ولّوا وجوهكم شطر المسجد الحرام، لم يكن فيه تناقض ولاتضادّ؟ وهذا القدر كافٍ في هذا. **(٢٠٧ ـ ٢٣٤)**

الفصل التّاسع عشر

نصّ ابن عطيّة (م: ٥٤١) في «المحرّر الوجيز»

باب معنى قول النّبيّ ﷺ: «إنّ هذا القرآن أُنزِل على سبعة أحرُف...»

اختلف النّاس في معنى هذا الحديث اختلافًا شديدًا؛

فذهب فريق من العلماء إلى أنّ تلك الحروف السّبعة، هي فيما يتّفق أن يقال: على سبعة أوجه فما دونها، كـ تعال، وأقبل، وإليّ ، ونحوي، وقَصْدي، وأقرب، وجيء، وكاللّغات الّتي في «**أفّ**»، وكالحروف الّتي في كتاب الله فيها قراءات كثيرة، وهذا قول ضعيف.

وقال ابن شِهاب في كتاب «مسلم»: بلغني أنّ تلك السّبعة الأحرف، إنّما هي في الأمرالّذي يكون واحدًا لايختلف في حلال ولاحرام، وهذا كلام محتمل.

وقال فريق من العلماء: إنّ المراد بالسّبعة الأحرف معاني كتاب الله تعالى، وهي: أمرونهي، ووعد ووعيد، وقصص ومجادلة وأمثال، وهذا أيضًا ضعيف، لأنّ هذه لاتسمّى أحرفًا، وأيضًا فالإجماع أنّ التّوسعة لم تقع في تحريم حلال، ولافي تحليل حرام ولافي تغييرشيء من المعاني المذكورة .

وحكى صاحب «الدّلائل» عن بعض العلماء وقد حكى نحوه القاضي أبو بكربن الطّيّب، قال: تدبّرت وجوه الاختلاف في القراءة فوجدتها سبعة، منها: ما تتغيّرحركته ولايزول معناه ولاصورته، مثل: (**هُنّ أطهَرُ**) و (**أطهَرَ**). ومنها: ما لا تتغيّر صورته ويتغيّر معناه ... [**وذكركما تقدّم نحوه عن ابن قُتَيبة وغيره في باب اختلاف القراءات،ثمّ ذكر**

قول الباقِلّانيّ في معنى حديث الأحرف السّبعة تفصيلًا، كما تقدّم عنه، وقال:] .

قال المؤلّف: انتهى ما جمعت من كلام القاضي أبي بكر رضي الله عنه، وإطلاقه البطلان على القول الّذي حكاه رضي الله عنه فيه نظر، لأنّ المذهب الصّحيح الّذي قرّره آخرًا من قوله. ونقول في الجملة: إنّما صحّ وترتّب من جهة اختلاف لغات العرب الّذين نزل القرآن بلسانهم، وهو اختلاف ليس بشديد التّباين حتّى يجهل بعضهم ما عند بعض في الأكثر، وإنّما هو أنّ قريشًا استعملت في عبارتها شيئًا، واستعملت هذيل في ذلك المعنى شيئًا غيره، وسعد بن بكر غيره، والجميع كلامهم في الجملة ولغتهم .

واستدلال القاضي رضي الله عنه **«بأنّ لغة عمر، وأُبيّ ، وهِشام، وابن مسعود واحدة»**، فيه نظر؛ لأنّ ما استعملته قريش في عباراتها ومنهم عُمَر وهِشام، وما استعملته الأنصار ومنهم: أُبيّ وما استعملته هذيل، ومنهم: ابن مسعود يختلف، ومن ذلك النّحو من الاختلاف هو الاختلاف في كتاب الله سبحانه، فليست لغتهم واحدة في كلّ شيء. وأيضًا فلو كانت لغتهم واحدة بأن تفرضهم جميعًا من قبيلة واحدة، لما كان اختلافهم حجّة على من قال: **«إنّ القرآن أُنزِل على سبع لغات»**، لأنّ مناكرتهم لم تكن، لأنّ المنكر سمع ما ليس في لغته فأنكره، وإنّما كانت لأنّه سمع خلاف ما قرأه النّبيّ عليه السلام وعساه[1] قد أقرأه ما ليس من لغته واستعمال قبيلته.

فكأنّ القاضي رحمه الله إنّما أبطل أن يكون النّبيّ صلى الله عليه وسلم قصد في قوله: **«على سبعة أحرف»**، عدّ اللّغات الّتي تختلف بجملتها، وأن تكون سبعًا متباينة لسبع قبائل، تقرأ كلّ قبيلة القرآن كلّه بحرفها ولا تدخل عليها لغة غيرها، بل قصد النّبيّ عليه السلام عنده عدّ الوجوه والطّرائق المختلفة في كتاب الله مرّة من جهة لغة، ومرّة من جهة إعراب، وغير ذلك، ولا مريّة أنّ هذه الوجوه والطّرائق إنّما اختلفت لاختلاف في العبارات بين

---

١ ـ وفي بعض النّسخ : وعسى .

الجملة الّتي نزل القرآن بلسانها، وذلك يقال فيه: اختلاف لغات، وصحيح أن يقصد عليه عدّ الأنحاء والوجوه الّتي اختلفت في القرآن بسبب اختلاف عبارات اللّغات، وصحيح أن يقصد عدّ الجماهير والرّؤوس من الجملة الّتي نزل القرآن بلسانها ـ وهي: قبائل مُضَر ـ فجعلها سبعة .

وهذا القول أكثر توسعة للنّبيّ عليه، لأنّ الأنحاء تبقى غير محصورة، فعسى أنّ الملك قرأ قراءةً بأكثر من سبعة طرائق ووجوه.

قال القاضي في كلامه المتقدّم: فجائز أن يقرأ بهذه الوجوه على اختلافها .

قال القاضي أبومحمّد رضي الله عنه : والشّرط الّذي يصحّ به هذا القول هو أن يُروى عن النّبيّ ﷺ ، وقال كثير من أهل العلم كأبي عُبَيد وغيره إلى أنّ معنى الحديث المذكور أنّه: « **أُنزِل على سبع لغات لسبع قبائل أ ثبت فيه من كلّ لغة منها**». وهذا القول هو المتقرّر من كلام القاضي رضي الله عنه.

وقد ذكر بعضهم: قبائل من العرب رَوْمًا منهم أن يعيّنوا السّبع الّتي يحسن أن تكون مراده ، عليه نظروا في ذلك بحسب القطر، ومن جاور منشأ النّبيّ عليه. واختلفوا في التّسمية وأكثروا، وأنا ألخّص الغرض جهدي بحول الله، فأصل ذلك وقاعدته: قريش، ثمّ بنو سعد بن بكر، لأنّ النّبيّ عليه قرشيّ واسترضع في بني سعد، ونشأ فيهم، ثمّ ترعرع وعُقّت تمائمه؛ وهو مخالط في اللّسان كنانة وهذيلًا، وثقيفًا، وخزاعة، وأسدًا، وضَبّة وألفافها، لقربهم من مكّة وتكرارهم عليها، ثمّ بعد هذه تميمًا وقيسًا ومن انضاف إليهم من وسط جزيرة العرب.

فلمّا بعثه الله تعالى ويسّر عليه أمر الأحرف أنزل عليه القرآن بلغة هذه الجماعة المذكورة ، وهي الّتي قسّمها على سبعة لها السّبعة الأحرُف، وهي اختلافاتها في العبارات حسبما تقدّم .

قال ثابت بن قاسم : لوقلنا من هذه الأحرف لقريش، ومنها لكنانة، ومنها:

لأسد، ومنها: لهذيل، ومنها: لتميم، ومنها: لِضَبَّة وألفافها، ومنها: لقيس، لكان قد أتى على قبائل مُضَرفي مراتب سبعة تستوعي اللّغات الّتي نزل بها القرآن .

وهذا نحو ما ذكرناه وهذه الجملة هي الّتي انتهت إليها الفصاحة، وسلمت لغاتها من الدّخيل، وسيّرها الله لذلك ليظهر آية نبيّه بعجزها عن معارضة ما أنزل عليه وسبب سلامتها أنّها في وسط جزيرة العرب في الحجاز ونجد وتهامة، فلم تطرقها الأُمم، فأمّا اليمن وهي جنوبيّ الجزيرة فأفسدت كلام عربه خلطة الحبشة والهنود، على أنّ أبا عُبَيد القاسم بن سَلّام وأبا العبّاس المبرّد قد ذكرا : أنّ عرب اليمن من القبائل الّتي نزل القرآن بلسانها .

قال المؤلّف رضي الله عنه: وذلك عندي إنّما هو فيما استعملته عرب الحجاز من لغة اليمن، كالعَرِم والفَتَّاح. فأمّا ما انفردوا به كالزّخيخ والقِلَّوب ونحوه، فليس في كتاب الله منه شيء. وأمّا ما والى العراق من جزيرة العرب، وهي: بلاد ربيعة، وشرقيّ الجزيرة فأفسدت لغتها مخالطة الفرس والنّبط، ونصارى الحيرة وغير ذلك. وأمّا الّذي يلي الشّام، وهو شمالي الجزيرة، وهي: بلاد آل جَفْنة وابن الرّافلة وغيرهم؛ فأفسدها مخالطة الرّوم وكثير من بني إسرائيل. وأمّا غربيّ الجزيرة فهي جبال تسكن بعضها هُذَيل وغيرهم، وأكثرها غير معمور، فبقيت القبائل المذكورة سليمة اللّغات لم تكدّر صَفْوَ كلامها أُمّة من العجم .

ويُقَوّي هذا المنزع أنّه لمـّا اتّسع نطاق الإسلام، وداخلت الأُمم العرب، وتجرّد أهل المصرَيْن: البَصْرة والكوفة لحفظ لسان العرب وكتب لغتها، لم يأخذوا إلّا عن هذه القبائل الوسيطة المذكورة ومن كان معها، وتجنّبوا اليمن والعراق والشّام، فلم يكتب عنهم حرف واحد . وكذلك تجنبوا حواضر الحجاز مكّة والمدينة والطّائف ؛ لأنّ اللّاجئين والتّجار من الأُمم كثروا فيها فأفسدوا اللّغة، وكانت هذه الحواضر في مدّة النّبيّ عليه السلام سليمة لقلّة المخالطة .

فمعنى قول النّبيّ ﷺ: «**أُنزِل القرآن على سبعة أحرف**»، أي فيه عبارات ...

[ثمّ ذكررواية ابن عبّاس في معنى «فطر» و «فتح» وغيره كما تقدّم عن الثّعالبيّ، وقال:]

وعلى هذا يحمل قول أنس بن مالك حين قرأ: ﴿**إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا وَأَصْوَبُ قِيلًا**﴾ المزّمّل/٦، فقيل له: إنّما تقرأ: (**وأقوم**)، فقال أنس: أقوم، وأصوب، وأهيأ واحدٌ. فإنّما معنى هذا أنّها مرويّة عن النّبيّ عليه السلام، وإلّا فلوكان هذا لأحد من النّاس أن يضعه، لبطل معنى قول الله تعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ الحجر/٩ .

ثمّ إنّ هذه الرّوايات الكثيرة لما انتشرت عن رسول الله عليه السلام ، وافترق الصّحابة في البُلدان، وجاء الخلف وقرأ القرآن كثيرمن غيرالعرب، ووقع بين أهل الشّام والعراق ما ذكرحُذَيفة ابن اليَمان رضي الله عنه، وذلك أنّهم اجتمعوا في غزوة أرمينيَة، فقرأت كلّ طائفة بما رُوِي لها، فاختلفوا وتنازعوا حتّى قال بعضهم لبعض: أنا كافربما تقرأ به، فأشفق حُذَيفة ممّا رأى منهم، فلمّا قدم حُذَيفة المدينة فيما ذكر«البخاريّ» وغيره، دخل إلى عُثمان بن عَفّان قبل أن يدخل بيته، فقال: أدرك هذه الأُمّة ... **[وذكركما تقدّم عنه في باب جمع القرآن،ثمّ قال:]**

فمعنى هذا إذا اختلفتم فيما روي، وإلّا فمحال أن يحيلهم على اختلاف من قبلهم لأنّه وضع قرآن، فكتبوا في القرآن من كلّ اللّغات السّبع مرّة من هذه، ومرّة من هذه، وذلك مقيّد بأنّ الجميع ممّا روي عن النّبيّ عليه السلام وقرئ عليه، واستمرّ النّاس على هذا المصحف المتخيّروترك ما خرج عنه ممّا كان كتب، كقراءة عمربن الخطّاب: (**فامضوا إلى ذكرِالله**) ونحوها سدًّا للذّريعة، وتغليبًا لمصلحة الأُلفة، وهي المصاحف الّتي أمر عُثمان بن عَفّان رضي الله عنه أن تحرق أو تخرق. فأمّا ابن مسعود فأبى أن يزال مُصْحَفه، فترك، ولكن أبى العلماء قراءته سدًّا للذّريعة، ولأنه روي أنه كتب فيه أشياء على جهة التّفسير، فظنّها قوم من التّلاوة فتخلّف الأمر فيها، ولم يسقط فيما ترك معنى

من معاني القرآن، لأنّ المعنى جزء من الشّريعة، وإنّما تركت ألفاظ معانيها موجودة في الّذي أثبت.

ثمّ إنّ القُرّاء في الأمصار تتبعوا ما روي لهم من اختلافات، لاسيّما فيما وافق خطّ المصحف المتخيّر، فقرأُوا بذلك حسب اجتهاداتهم، فلذلك ترتّب أمر القُرّاء السّبعة وغيرهم، ومضت الأعصار والأمصار على قراءة السّبعة وبها يصلّى، لأنّها ثبتت بالإجماع. وأمّا شاذّ القراءات فلا يُصَلَّى به، وذلك لأنّه لم يجمع النّاس عليه. أمّا أنّ المرويّ منه عن الصّحابة (رضي الله عنهم) وعن علماء التّابعين لايعتقد فيه إلّا أنّهم رووه. وأمّا ما يؤثر عن أبي السّمال ومن قاربه فلايوثق به، وإنّما أذكره في هذا الكتاب لئلّا يُجهل، والله المستعان.

وكان المصحف غير مشكول ولا منقوط، وقد وقع لبعض النّاس خلاف في بعض ما ذكرته في هذا الباب، ومنازعات اختصرت ذلك كراهة التّطويل، وعوّلت على الأُسلوب الواضح الصّحيح، والله المرشد للصّواب برحمته. (٥١ ـ ٦٣)

الفصل العشرون

نصّ الطّبرسيّ (م:٥٤٨) في «مجمع البيان ...»

[الإماميّة والأحرف السّبعة]

فاعلم أنّ الظّاهر من مذهب الإماميّة أنّهم أجمعوا على جواز القراءة بما تتداوله القرّاء بينهم من القراءات، إلّا أنّهم اختاروا القراءة بما جاز بين القرّاء، وكرهوا تجريد قراءة مفردة، والشّائع في أخبارهم أنّ القرآن نزل بحرف واحد.

وماروته العامّة عن النّبيّ صلّى الله عليه وآله أنّه قال: نزل القرآن على سبعة أحرف كلّها شافٍ كافٍ، اختلف في تأويله، فأجرى قوم لفظ الأحرف على ظاهره، ثمّ حملوه على وجهين:

أحدهما ـ أنّ المراد: سبع لغات ممّا لا يغيّر حكمًا في تحليل، ولا تحريم، مثل هلمّ، واقبل، وتعال. وكانوا مخيّرين في مبتدأ الإسلام في أن يقرأوا بما شاءوا منها، ثمّ أجمعوا على أحدها، وإجماعهم حجّة، فصار ما أجمعوا عليه مانعًا ممّا أعرضوا عنه.

والآخر ـ أنّ المراد: سبعة أوجه من القراءات، وذكر أنّ الاختلاف في القراءة على سبعة أوجه ... **[وذكر كما تقدّم عن ابن قُتَيبة في باب اختلاف القراءات]**.

وقال الشّيخ السّعيد أبوجعفر الطّوسيّ (قدّس الله روحه): هذا الوجه [أي الوجه السّابع] أملح، لما رُوِي عنهم عليهم السّلام من جواز القراءة بما اختلف القرّاء فيه.

(١: ١٢ ـ ١٣)

الفصل الحادي والعشرون
نصّ ابن الجوزيّ (م : ٥٧٩) في «فنون الأفنان ...»

باب نزول القرآن على سبعة أحرف

أخبرنا ابن الحصين ، قال : أنا ابن المُذْهِب ، قال : أخبرنا أبو بكربن مالك ، قال : أنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا عبدالأعلى، عن مَعْمر عن الزُّهريّ، عن عُروة ، عن المِسْوَر بن مَخْرَمة: أنّ عمربن الخطّاب رضي الله عنه قال: سمعت هِشام بن حَكيم بن حِزام يقرأ سورة الفرقان . . . [**و ذكركما تقدّم عن البخاريّ ومسلم رقم ٢ و ٣، ثمّ قال:**]

وقد ذكرأبوحاتم بن حبَّان الحافظ: أنّ العلماء اختلفوا في معناه على خمسة وثلاثين قولًا، فذكرها. وفيها ما لايصلح الاعتماد عليه في توجيه الحديث.وذكرغيره غيرها. وأنا أنتخب من جميع الأقوال ما يصلح ذكره، وأُبيّن الأصوب إن شاء الله تعالى.

القول الأوّل ـ أخبرنا عبد الله بن عليّ المقريّ ، قال : أنبأ عبد الواحد بن عُلْوان، قال: أنا أحمد بن محمّد النُّرسيّ، قال : أنبأ عبد الباقي بن قانع، قال: حدّثنا محمّد بن العبّاس المؤدِّب، قال: حدّثنا سعيد بن سُليمان، قال: حدّثنا اللّيث بن سعد، قال: حدّثنا عُقيل، عن الزُّهريّ، عن أبي سَلَمة، عن أبي هُرَيرة : أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لابن مسعود: «إنّ الكُتُب كانت تُنزَل من باب واحدٍ على حرفٍ واحدٍ، وإنّ هذا

القرآن ينزل من سبعة أبواب على سبعة أحرف: حلالٌ، وحرامٌ، وأمرٌ، وزجرٌ، وضربُ أمثالٍ، ومحكمٌ، ومتشابهٌ. فأحلّ حلال الله وحرّم حرامه، وافعلْ ما أمر الله وانتهِ عمّا نهى الله عنه، واعتبرْ بأمثاله، واعملْ بمُحْكمه، وآمنْ بمتشابهه، وقلْ: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُواْ الْأَلْبَابِ﴾، آل عمران/ ٧.

معنى هذا الحديث: أنّ الكُتُب كانت تنزل من باب واحد، أي أنّها إنّما كانت تحتوي على المواعظ فحسب، ونزل القرآن مشتملًا على الوجوه المذكورة.

القول الثّاني ـ إنّ الحروف السّبعة: حلال وحرام، وأمر ونهي، وخبر ما كان وخبر ما هو كائن، وأمثال.

القول الثّالث ـ إنّها حلال وحرام، ووعد و وعيد، ومواعظ وأمثال، واحتجاج.

القول الرّابع ـ إنّها محكم ومتشابه، وناسخ ومنسوخ، وخصوص وعموم وقصص.

القول الخامس ـ إنّها مقدّم ومؤخّر، وفرائض وحدود، ومواعظ، ومتشابه، وأمثال.

القول السّادس ـ إنّها لفظة خاصّ يُراد بها الخاصّ، ولفظة عامّ يُراد بها العامّ، ولفظة عامّ يراد بها الخاصّ، ولفظة خاصّ يراد بها العامّ، ولفظة يُستَغنى بتنزيلها عن تأويلها، ولفظة لايعلم فقهها إلّا العلماء، ولفظة لايعلم معناها إلّا الرّاسخون في العلم.

القول السّابع ـ إنّها آيةٌ في إثبات الصّانع، وآية في إثبات وحدانيّته، وآيةٌ في إثبات صفاته، وآيةٌ في إثبات رُسُله، وآيةٌ في إثبات كُتُبه، وآيةٌ في إثبات الإسلام، وآيةٌ في إبطال الكفر، أعاذنا الله منه.

القول الثّامن ـ إنّها الإيمان بالله، والإيمان بمحمّد، والإيمان بالقرآن، والإيمان بالرُّسُل، والإيمان بالكُتُب، والإيمان بالملائكة، والإيمان بالبعث.

القول التّاسع ـ إنّها ما تدخل في اللّغة، مثل: الهمزة والفتح والكسر والإمالة والتّفخيم والمدّ والقصر.

القول العاشر ـ إنّها الألفاظ المختلفة بمعنى واحد، مثل قولهم: هلمّ، تعال، أقبل، ههنا،

إليَ، عندي، اعطف عليَ .

القول الحادي عشر ـ المراد بسبعة أحرُف: سبعة أوجه :

إنّ أحد الوجوه ـ الجمع والتّوحيد، كقوله : **(بشهادتهم)** و **(بشهاداتهم)** .

والثّاني ـ التّذكير والتّأنيث، كقوله : **(لتحصنكم)** و **(ليحصنكم)** .

والثّالث ـ الإعراب، كقوله: **(ذو العرش المجيدِ)** و **(المجيدُ)** و **(في لوح محفوظٍ)** و **(محفوظ)** .

والرّابع ـ التّصريف ، كقوله : **(يعكُفون)** و **(يعكِفون)**.

الخامس ـ الأدوات، كقوله : **(ولكنّ الشّياطين كفروا)** ، **(ولكنِ)** بالتّخفيف، ومثله : **(ولكنّ البرّ)**، **(ولكنّ الله رمى)**.

والسّادس ـ اختلاف اللّغات في المدّ والقصر، والهمز وتركه، والإمالة والتّفخيم، والإدغام والإظهار، وضمّ الميمات في الجمع وكسرها، والهاءات في الكنايات وكسرها.

والسّابع ـ تغيير اللّفظ من الحاضر إلى الغائب، كقوله تعالى :**(نؤتيه)** و(يُؤتيه)، و**(ندخله)** و **(يُدخله)** .

القول الثّاني عشر ـ المراد بسبعة أحرف: سبعة أوجه . . . **[وذكركما تقدّم نحوه عن ابن قُتَيبة وغيره، ثمّ قال:]**

القول الثالث عشرـ المراد بسبعة أحرف سبعة أوجه :

إنّ أحد الوجوه ــ التّأنيث والتّذكير، كقوله: **﴿ولاتقبل منها شفاعة﴾**، **(ولا يقبل)**، **﴿ولايحلّ لك النّساء﴾** و **(لاتحلّ)** .

والثّاني ـ الجمع والتّوحيد كقوله: **﴿وصَدَّقت بكلمات ربّها وكُتُبه﴾**، **(وكتابه)**، **﴿والّذين هم لأماناتهم﴾** و**(لأمانتهم)**، (شهاداتهم)، (شهادتهم).

والثّالث ـ الخفض والرّفع، كقوله: **﴿في لوح محفوظٍ﴾** **(محفوظٌ)**، **﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ**

غَيرِالله﴾ و (غيرُالله).

والرّابع ـ الأدوات والآلات ، كالنّون إذا شدّدتها، والألف إذا كسرتها أو فتحتها ونصبتَ ما بعدها ، كقوله: **(ولكنّ البرّ)**، **(ولكنّ الله رمى)**.

والخامس ـ الإعراب والتّصريف، كقوله: **(يعرِشون)** و **(يعرُشون)** و **(يعكُفُون)** و **(يعكِفُون)**.

والسّادس ـ تغيير اللّفظ والنّقط، كقوله: **{كيف ننشزُها}** و **(ننشرها)** بالزّاي المعجمة والرّاء .

والسّابع ـ ما يدخل في اللّفظ ممّا تُجوّزه اللّغة، كالقصر والمدّ. والتّفخيم والإمالة ؛ والكسر والفتح، والهمز.

القول الرّابع عشر: إنّ المراد بالحديث: أُنزل القرآن على سبع لُغات، وهذا هو القول الصّحيح، وما قبله لايثبت عند السّبك. وهذا اختيار ثَعْلَب وابن جَرير .إلّا أنّ:

أقوامًا قالوا: هي سبع لُغات متفرّقة لجميع العرب في القرآن ، وكلّ حرف منها لقبيلة مشهورة .

وقومًا قالوا: أربع لُغات لهوازن وثلاث لقُرَيش ،

وقومًا قالوا: لُغة لقُرَيش، ولُغة لليمن، ولُغة لتميم، ولُغة لجُرْهُم، ولُغة لهوازِن، ولُغة لقضاعة، ولُغة لطيء.

وقومًا قالوا: إنّما هي لُغة الكعبين، كعب بن عمرو وكعب بن لؤي. ولهما سبع لُغات .

ذكر هذا التّفصيل أبو حاتم بن حبّان الحافظ وغيره. والّذي نراه أنّ التّعيين من اللّغات على شيء بعينه لايصحّ لنا سنده، ولايثبت عند جهابذة النّقل طريقه. بل نقول: نزل القرآن على سبع لُغات فصيحة من لُغات العرب، وقد كان بعض مشايخنا يقول: كلّه بلُغة قُرَيش، وهي تشتمل على أُصول من القبائل هم أرباب الفصاحة،

وما يخرج عن لُغة قُرَيش في الأصل لم يخرج عن لُغتها في الاختيار.

وقداستدلّ أبوجعفر الطّبريّ على أنّ المراد سبع لُغات بأ نّه لمّا تَمَارَى القَرَأة عند النّبيّ ﷺ صوَّب الجميع. ولو كانت تلاوتهم تختلف في تحليل وتحريم لما صَوَّب ذلك، فدلّ على أنّ الاختلاف في اللّغات كان. ويدلّ عليه قول ابن مسعود: **«إنّي قد سمعتُ القَرَأة فوجدتُهم متقاربين، فاقرأُوا كما عُلِّمتم، وإيّاكم والتّنطّع»**. **(١٩٦ ـ ٢١٩)**

الفصل الثّاني والعشرون

نصّ السَّخاويّ (م : ٦٤٣) في «جمال القُرّاء وكمال الإقراء»

ذكر معاني القرآن الّتي نزل عليها:

أبوعُبَيد بإسناده عن أبي سَلَمة قال: قال رسول الله ﷺ: «نزل القرآن على سبع: حلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وضرب الأمثال، وخبر ما كان قبلكم، وخبر ما هو كائن بعدكم».

وفي رواية راشد بن سعد، عن النّبيّ ﷺ : **«فأحِلُّوا حَلاله، وحَرّمُوا حَرامه، واعملوا بمحكمه، وآمنوا بمتشابهه، واعتبروا بأمثاله».**

ذكر السّبعة الأحرف

أبوعُبَيد بإسناده عن عبد الرّحمان بن عبد القاري، عن عمر بن الخطّاب، قال: سمعت هِشام بن حكيم بن حزام يقرأ... **[وذكركما تقدّم عن البخاريّ رقم٢]** .

(١ : ٢٥٧ ـ ٢٥٨)

فإن قيل: فأين السّبعة الأحرُف الّتي أخبر رسول الله ﷺ أنّ القرآن أنزل عليها في قراءتكم هذه المشهورة ؟

قلت: هي متفرّقة في القرآن« نحو: **(يسيّركم)** ، **(وينشركم)** . ونحو: **(يقصّ)** **(ويقضي)**، و **(تحتها)**، **(ومن تحتها)**، ونحو: **(لنبوّئنّهم)**، **(ولنثوّينّهم)**، و**(فتبيّنوا)**، **(فتثبّتوا)** .

وجملة ذلك سبعة أوجه :

الأوّل ـ كلمتان يقرأ بكلّ واحدة في موضع أُخرى نحو ما ذكرته.

والثّاني ـ أن تُزاد كلمة في أحد الوجهين، وتترك في الوجه الآخر، نحو: **(تحتها، ومن تحتها)** . ونحو: **(فإنّ الله هو الغني، فَإنّ الله الغنيّ)**.

والثّالث ـ زيادة حرف ونقصانه، نحو: **(بما كسبت، وفيما كسبت)** .

والرّابع ـ مجيء حرف في موضع حرف، نحو: **(يقول ونقول)** و **(تَتْلُو)** و **(تبلو)** .

الخامس ـ تغيير حركات إمّا بحركات أخر، أو بسكون، نحو: **﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾**، ونحو: **(وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الإِنْجِيلِ)** .

والسّادس ـ التّشديد والتّخفيف، نحو: **(تسَّاقِط عليك)** و**(تسَاقط)** و **(بلد مَيْت. وبلد ميّت)**، ونحو ذلك.

والسّابع ـ التّقديم والتّأخير، كقوله عَزَّ وجَلَّ : **(وقَاتَلُوا وقُتِلُوا، وقُتِلُوا وَقَاتَلُوا)** . وقوله عَزَّ وجَلَّ : **﴿ثُمَّ انْظُرْ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾**، يقرأ على سبعة أوجه، وكذلك قوله عَزَّ وجَلَّ: **﴿فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ﴾**. وقوله عَزَّ وجَلَّ: **﴿فَلَوْ لَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا﴾** وكذلك نظائره.

(١ : ٤٩٥ ـ ٤٩٧)

. . . فلمّا كان العصر الرّابع سنة ثلاثمائة وما قاربها كان أبو بكر بن مجاهد ﷺ، قدانتهت إليه الرّياسة في علم القراءة، وتقدّم في ذلك على أهل ذلك العصر، اختار من القراءات ما وافق خطّ المصحف، ومن القُرّاء بها ما اشتهرت عدالته، وفاقت معرفته، وتقدّم أهل زمانه في الدّين، والأمانة، والمعرفة، والصّيانة، واختاره أهل عصره في هذا الشّأن، وأطبقوا على قراءته، وقصد من سائر الأقطار، وطالت ممارسته للقراءة والإقراء، وخصّ في ذلك بطول البقاء، ورأى أن يكونوا سبعة تأ نّسًا بعدّة المصاحف الأئمّة، وبقول النّبيّ ﷺ : «**إنّ هذاالقرآن أُنزِل على سبعة أحرُف من سبعة أبواب**»، فاختار هؤلاء القُرّاء السّبعة أئمّة الأمصار، فكان أبو بكر، أوّل من اقتصر على هؤلاء

السّبعة، وصنّف كتابه في قراءاتهم، وأتبعه النّاس على ذلك. ولم يسبقه أحد إلى تصنيف قراءة هؤلاء السّبعة.

وقد تكلّم محمّد بن جَريرالطّبريّ في قراءة ابن عامر ﷺ، فقال: وقد زعم بعضهم أنّ عبد الله بن عامرأخذ قراءته عن المغيرة بن أبي شِهاب المخزوميّ، وعليه قرأ القرآن، وأنّ المغيرة قرأ على عُثمان بن عفّان، قال: «**وهذا غيرمعروف عن عُثمان، وذلك أنّا لا نعلم أحدًا ادّعى أنّ عُثمان أقرأه القرآن، بل لا نحفظ عنه من حروف القرآن إلّا أحرُفًا يسيرة ...**». (٢ : ١٩٣ ـ ١٩٤)

الفصل الثّالث والعشرون

نصّ أبي شامة (م : ٦٦٥) في «المرشد الوجيز...»

في معنى قول النّبيّ ﷺ :«أُنزل القرآن على سبعة أحرُف»

وفيه فصول:

الفصل الأوّل: في سَرد الأحاديث في ذلك

ففي الصّحيحين عن ابن شِهاب قال: حدّثني عُبَيد الله بن عبد الله ؛ أنّ عبد الله ابن عبّاس حدّثه ؛ أنّ رسول الله ﷺ قال: **«أقرأني جِبريل عليه السلام على حرفٍ واحدٍ فراجَعْتُهُ، فلم أزل أستزيده ويزيدُني، حتّى انتهى إلى سبعة أحْرُف»** .

وفيهما عن ابن شِهاب قال: أخبرني عُروة بن الزُّ بَير.. عن عُمر بن الخطّاب يقول: سمعت هِشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان ... **[وذكر كما تقدّم عن البخاريّ رقم ٢]** .

قال ابن شِهاب: بلغني أنّ تلك السّبعة الأحرُف إنّما هي في الأمر الّذي يكون واحدًا، لا يختلف في حلال ولا حرام. وأخرجه النّسائيّ في سننه الكبرى، وقال: فقرأ فيها حروفًا لم يكن نبيّ الله أقرأنيها .

وفي صحيح مسلم عن أُبيّ بن كعب قال: كنت في المسجد، فدخل رجل فصلّى، فقرأ قراءة . . **[وذكر كما تقدّم عنه، رقم٦، ثمّ قال:]**

وأخرجه أبوجعفر الطّبريّ في أوّل تفسيره بسنده عن أُبيّ، قال: دخلت المسجد فصلّيت فقرأت النّحل ... **[وذكر كما تقدّم عنه رقم ٢٤، ثمّ قال:]**

وفي رواية : فوجدت في نفسي وسوسة الشّيطان ... **[وذكر كما تقدّم عن**

الطّبريّ رقم ٢٩، ثمّ قال:]

وفي رواية : عن عبد الرّحمان بن أبي ليلى، أنّ رجلين اختصما في آية من القرآن . . **[وذكر كما تقدّم عن الطّبريّ رقم ٣٠ ...]**

وفي صحيح مسلم أيضًا عن ابن أبي ليلى، عن أُبيّ بن كعب: أنّ النّبيّ ﷺ كان عند أضاة بني غِفار . . **[وذكر كما تقدّم عنه رقم ٨ ، ثمّ قال:]**

وفي سُنَن أبي داود عن أُبيّ بن كعب قال : قال رسول الله ﷺ : إنّي أُقرِئْتُ القرآن ... **وذكر كما تقدّم عنه رقم ٢ ، ثمّ ذكر رواية النّسائيّ ، كما تقدّم عنه رقم ٦]** .

وفي جامع التِّرمِذيّ عن أُبيّ قال: لقي رسول الله ﷺ جبريل فقال: يا جبريل بُعِثتُ إلى أُمّةٍ ... **[وذكر كما تقدّم عن العاصميّ ،ثمّ قال :]**

ورُوِي من غير وجه عن أُبيّ ، وفي هذ ا الباب عن ابن عمر وحُذَيفة وأبي هُرَيرة وابن عبّاس وأبي جُهَيم بن الحارث بن الصّمة وسَمُرة [بن جُنْدَ ب] وأُمّ أيّوب، امرأة أبي أيّوب الأنصاريّ . **قلت** : ورواه أبوجعفر الطّبريّ في تفسيره ...

و في كتاب أبي عُبَيد: عن حُذَيفة بن اليَمان عن النّبيّ ﷺ ... **[وذكر كما تقدّم عنه رقم ٨ ، ثمّ ذكر رواية أبي جُهَيم الأنصاريّ كما تقدّم عن الطّبريّ رقم ٢٨]** .

عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص: أنّ رجلًا قرأ آية من القرآن، فقال له عمرو بن العاص: إنّما هي كذا وكذا ، بغيرما قرأ الرّجل ، فقال الرّجل: هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ ، فخرجا إلى رسول الله ﷺ فذكرا ذلك له، فقال ﷺ : «**إنّ هذا القرآن أُنزِل على سبعة أحرف، فأيّ ذلك قرأتم أصبتم، فلا تماروا فيه**». [إسناده حسن ، ولأحمد أيضًا] .

وفي كتاب ابن أبي شيبة: عن أُمّ أيّوب قالت: قال النّبيّ ﷺ : «**نزل القرآن على**

سبعة أحرُف أيُّهَا قرأتَ أصَبْتَ»[١].

وعن عبد الرّحمان بن أبي بَكرة، عن أبيه: أنّ جبريل قال لرسول الله . . **[وذكر كما تقدّم عن الطّبريّ، رقم ٣١]** ...

وفي أوّ ل تفسير الطّبريّ عن أبي هُرَيرة . . **[وذكر كما تقدّم عنه رقم ٣٦، ثمّ ذكر رواية زيدبن أرقم وروايةعلقمة كما تقدّم عن الطّبريّ رقم ٨ و١٠]**.

وفي كتاب المستدرك: عن عبد الله قال: أقرأني رسول الله ﷺ: «سورة حم» ورحت إلى المسجد عشيّة ... **[وذكر كما تقدّم عن الحاكم رقم ٣، ثمّ قال:]**.

وفي السّنن الكبير: عن سُلَيمان بن صُرَد [الخزاعيّ، الكوفيّ] عن أُبيّ بن كعب قال: قرأت آية، وقرأ ابن مسعود خلافها، فأتينا النّبيّ ﷺ فقلت: ألم تقرئني آية كذا وكذا ؟ قال: بلى، قال ابن مسعود: ألم تقرئنيها كذاوكذا ؟ قال: بلى، قال: كلاكُما مُحسن ... **[وذكر كما تقدّم عن ابن الأشعث السِّجِستانيّ، ثمّ قال:]**.

قال أبوعُبَيد: قد تواترت هذه الأحاديث ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

قلت: أخرج حديث الثّلاثة الحاكم في «مستدركه»، فيجوز أن يكون معناه: أنّ بعضه أُنزِل على ثلاثةأحرُف كـ ﴿جَذْوَةٍ﴾ القصص/٢٩، و ﴿الرَّهْب﴾ القصص/٣٢، و ﴿الصَّدَفَيْنِ﴾ الكهف/٩٦، يقرأ كلّ واحد على ثلاثة أوجه في هذه القراءات المشهورة، أوأراد: أنزل ابتداء على ثلاثة، ثمّ زيد إلى سبعة، والله أعلم.

ومعنى جميع ذلك: أن نزل منه ما يقرأ على حرفين وعلى ثلاثة وعلى أكثرمن ذلك إلى سبعة أحرُف توسعة على العباد، باعتباراختلاف اللُّغات والألفاظ المترادفة وما يقارب معانيها، وقد جاء عن ابن مسعود: ليس الخطأ أن يدخل بعض السّورة في الأُخرى، ولاأن تختم الآية بـ (حكيم عليم) أو (عليم حكيم)، ولكنّ الخطأ أن تجعل

---

١ ـ المصنّف ٢: ١٦١.

فيه ما ليس فيه ، وإن تختم آية رحمة بآية عذاب ، أوآية عذاب بآية رحمة .[١]

وقال الأعمش: سمعت أبا وائل يحدّث عن عبد الله بن مسعود قال: «**سمعت القَرَءَة فوجدتم متقاربين، اقرأوكما عُلّمتم، وايّاكم والتّنطّع والاختلاف، فإنّما هو كقول أحدهم: هلمّ وتعال وأقبل**»[٢] . . .

قلت: وكان هذا سائغًا قبل جمع الصّحابة المصحف تسهيلًا على الأُمّة حفظه، لأنّه نزل على قوم لم يعتادوا الدّرس والتّكرار وحفظ الشّيء بلفظه، بل هم قوم عرب فصحاء يعبّرون عمّايسمعون باللّفظ الفصيح .

ثمّ إنّ الصّحابة (رضي الله عنهم) خافوا من كثرة الاختلاف، وألهموا وفهموا أنّ تلك الرّخصة قداستغنى عنها بكثرة الحَفَظَة للقرآن، ومن نشأ على حفظه صغيرًا فحسموا مادّة ذلك بنسخ القرآن على اللّفظ المنزل غيراللّفظ المرا دف له، وصار الأصل ما استقرّت عليه القراءة في السّنّة الّتي توفّي فيها رسول الله ﷺ بعد ما عارضه به جبريل في تلك السّنة مرّتين، ثمّ اجتمعت الصّحابة على إثباته بين الدّفّتين، وبقي من الأحرف السّبعة الّتي كان أبيح قراءة القرآن عليها ما لايخالف المرسوم، وهو ما يتعلّق بتلك الألفاظ من الحركات والسّكنات والتّشديد والتّخفيف وإبدال حرفٍ بحرفٍ يوافقه في الرّسم ونحوذلك، ومالايحتمله المرسوم الواحد فرق في المصاحف فكتب فبعضها على رسم قراءة، وبعضها على رسم قراءة أُخرى، وأمثلة ذلك كلّه معروفة عند العلماء بالقراءات، وصحّ عن زيد بن ثابت رضي الله عنه وعن غيره أنّه قال: «**إنّ القراءة سنّة...**».

١ ـ رواه البيهقيّ بألفاظ أُخرى في شُعَب الإيمان ١ : ٣٧٤، وانظر ص: ١٢٩ أيضًا .

٢ ـ اُنظر : شُعَب الإيمان ١ : ٣٧٤ .

الفصل الثّاني: المراد بالأحرُف السّبعة الّتي نزل القرآن عليها

وفي ذلك اختلاف كثير، وكلام للمصنّفين طويل، فنذكر ما أمكن من ذلك مع بيان ما نختاره في تفسير ذلك بعون الله تعالى.

قال أبوعُبَيد القاسم بن سلّام رحمه الله في كتاب «غريب الحديث»: لما قوله: «سبعة أحرُف» يعني: سبع لُغات من لُغات العرب، و ليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه ، هذا لم نسمع به قطّ، ولكن نقول: هذه اللّغات السّبع متفرّقة في القرآن، فبعضه نزل بلُغة قُرَيش، وبعضه نزل بلُغة هوازن، وبعضه بلُغة هُذَيل، وبعضه بلُغة أهل اليمن، وكذلك سائر اللُّغات، ومعانيها في هذا كلّه واحدة، قال: وممّا يبيّن ذلك قول ابن مسعود رضي الله عنه: **«إنّي سَمِعت القَرَأَةَ فوجدتهم متقاربين، فاقرأوا كما عُلِّمتم، إنّما هوكقول أحدكم: هَلُمّ وتعال»** [١].

وكذلك قال ابن سيرين: إنّما هوكقولك: **«هلُمّ وتعال وأقبل»** ، ثمّ فسّره ابن سيرين فقال: في قراءة ابن مسعود: **(إن كانت إلّا زقية واحدة)**، وفي قراءتنا : ﴿**صَيْحَةً وَاحِدَةً**﴾، فالمعنى فيهما واحد، وعلى هذا سائر اللّغات .

وقال في كتاب « فضائل القرآن»: وليس معنى تلك السّبعة أن يكون الحرف الواحد يقرأ على سبعة أوجه ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

قلت: يعني: أوّل نزوله قبل الرّخصة في قراءته على سبعة أحرف.

قال أبو عُبَيد: وكذلك يحدّثون عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عمّن سمع ابن عبّاس يقول: نزل القرآن بلغة الكعبين: كعب بن قُرَيش وكعب بن خزاعة، **قيل:** وكيف ذاك؟ **قال:** لأنّ الدّ ا ر واحدة.[٢]

---

١ ـ غريب الحديث ٣: ١٥٩ـ ١٦٠.

٢ ـ اُنظر: التّمهيد ٤/ ٦٣.

قال أبوعُبَيد: يعني: أنّ خزاعة جيران قُرَيش، فأخذ وا بلغتهم.[١]

وأمّا الكلبيّ فإنّه يروي عنه، عن أبي صالح، عن ابن عبّاس قال: نزل القرآن على سبع لغات، منها خمس بلغة العجزمن هوازن.

قال أبو عُبَيد : والعجزهم: سعد بن بَكر، وجُشَم بن بَكر، ونصربن معاوية . . **[وذكركما تقدّم عنه، ثمّ قال:]** فهذه سبع قبائل.

قلت : والكعبان: كعب بن لؤيّ من قُرَيش، وكعب بن عمرو من خزاعة .

وقال أبو جعفر محمّد بن سعدان النّحويّ: معنى قوله: «**أُنزِل القرآن على سبعة أحرُف**»، مشكل لايدرى معناه، لأنّ العرب تسمّي الكلمة المنظومة حرفًا، وتسمّي القصيدة بأسرها كلمة، والحرف يقع على الحرف المقطوع من الحروف المعجمة ؛ والحرف أيضًا: المعنى والجهة، كقوله تعالى: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللهَ عَلىٰ حَرْفٍ**﴾ الحجّ/١١، أي على جهة من الجهات، ومعنى من المعاني.

قا ل أبوعليّ الأهوازيّ: سمعت أبا عبد الله محمّد بن المعلّى الأزديّ بالبَصْرة يقول: سمعت أبا بكر محمّد بن دُرَيد الأزديّ يقول: سمعت أبا حاتم سهل بن محمّد السِّجستانيّ يقول: معنى سبعة أحرُف: سبع لغات من لغات العرب، وذلك أنّ القرآن نزل بلُغة قُريش وهذيل وتميم وأزد وربيعة وهوازن وسعد بن بكر، قال: وسمعت أبا الحسن عليّ بن إسماعيل بن الحسن القطّان يقول: سمعت أباجعفرأحمد بن عبد الله بن مسلم يقول: سمعت أُبيّ يقول: وهذا القول عظيم من قائله، لأنّه غيرجائزأن يكون في القرآن لغة تخالف قريش، لقوله تعالى: ﴿**وَمَا اَرسلْنَا مِنْ رَسُولٍ اِ لَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ**﴾ إبراهيم/٤ ، إلّا أن يكون القائل لهذا أراد ما وافق من هذه اللّغات لغة قُرَيش. وعن أيُّوب السَّختِيانيّ أنّه قال: معنى توله تعالى: ﴿**اِلَّابِلِسَانِ قَوْمِهِ**﴾

---

١ ـ المصدر نفسه.

أراد: العرب كلّهم.

قلت: فعلى هذا القول لايستقيم اعتراض ابن قُتَيبة على ذلك التّأويل.

وقد قال بعض الشّيوخ: الواضح من ذلك أن يكون الله تعالى أنزل القرآن بلغة قريش ومن جاورهم من فصحاء العرب، ثمّ أباح للعرب المخاطبين به المنزل عليهم أن يقرأوه بلُغاتهم الّتي جرت عادتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعراب، ولم يكلّف بعضهم الانتقال من لغة إلى غيرها، لمشقّة ذلك عليهم، ولأنّ العربيّ إذا فارق لغته الّتي طبع عليها يدخل عليه الحميّة من ذلك، فتأخذه العزة، فجعلهم يقرأونه على عاداتهم وطباعهم ولغاتهم مَنًّا منه عَزَّوَجَلَّ، لئلّا يكلّفهم ما يشقّ عليهم، فيتباعدوا عن الإذعان، وكان الأصل على ما عهد رسول الله ﷺ من الألفاظ والإعراب جميعًا مع اتّفاق المعنى، فمن أجل ذلك جاء في القرآن ألفاظ مخالفة ألفاظ المصحف المجمع عليه، كالصّوف وهو ﴿**الْعِهْنِ**﴾ القارعة/ ٥، وزقية وهي ﴿**صَيْحَةً**﴾ يس/ ٢٩، وحططنا وهي ﴿**وَضَعْنَا**﴾ الانشراح/ ٢٠، وحطب جهنّم وهي ﴿**حَصَبُ**﴾ الأنبياء/ ٩٨، ونحو ذلك، فقبض رسول الله ﷺ و كلّ رجل منهم متمسّك بما أجازه له ﷺ، وإن كان مخالفًا لقراءة صاحبه في اللّفظ، وعوّل المهاجرون والأنصار ومن تبعهم على العرضة الأخيرة الّتي عرضها رسول الله ﷺ على جبريل عليه السلام في العام الّذي قبض فيه، وذلك أنّ النّبيّ كان يعرض عليه في كلّ سنة مرّةً جميع ما أنزل عليه فيها إلّا في السّنة الّتي قبض فيها، فإنّه عرض عليه مرّتين.

قلت: وهذا كلام مستقيم حسن، وتتمّته أن يقال: أباح الله تعالى أن يقرأ على سبعة أحرُف ما يحتمل ذلك من ألفاظ القرآن، وعلى دونها ما يحتمل ذلك من جهة اختلاف اللّغا ت وترادف الألفاظ توسيعًا على العباد، ولهذا كان النّبيّ ﷺ يقول: لمّا أوحي إليه أن يقرأه على حرفين وثلاثة: «**هَوِّنْ عَلى أُمَّتي**»، على ما سبق ذكره في أوّل الباب، فلمّا انتهى إلى سبعة وقف، وكأنّه ﷺ علم أنّه لا يحتاج من ألفاظه لفظة

إلى أكثر من ذلك غالبًا، والله أعلم ...

قال الأهوازيّ: وقالت طائفة: سبع لغات من قريش حسب. وقال بعضهم: خمس منها بلُغة هوازن، وحرفان لسائر لغات العرب، وقد كان رسول الله ﷺ ربّي في هوازن ونشأ في هُذَيل.

وجاء عن عليّ بن أبي طالب وابن عبّاس (رضي الله عنهما) أنّهما قالا: نزل القرآن بلغة كلّ حيّ من أحياء العرب. وفي رواية عن ابن عبّاس: «**أنّ النّبيّ ﷺ كان يقرأ النّاس بلغة واحدة، فاشتدّ ذلك عليهم، فنزل جبريل فقال: يا محمّد، أقرأ كلّ قوم بلغتهم**».

قلت: هذا هو الحقّ، لأنّه إنّما أبيح أن يقرأ بغير لسان قريش توسعة على العرب، فلا ينبغي أن يوسّع على قوم دون قوم، فلا يكلّف أحد إلّا قدر استطاعته، فمن كانت لغته الإمالة، أو تخفيف الهمز، أو الإدغام، أو ضمّ ميم الجمع، أو صلة هاء الكناية، أو نحو ذلك فكيف يكلّف غيره ؟ وكذا كلّ من كان من لُغته أن ينطق بالشّين الّتي كالجيم في نحو: أشدق، والصّاد الّتي كا لزّاي في نحو: مصدر، والكاف الّتي كا لجيم، والجيم الّتي كالكاف، ونحو ذلك؛ فهم في ذلك بمنزلة الألثغ[1] والأرتّ[2]، لايكلّف ماليس في وسعه، وعليه أن يتعلّم ويجتهد، والله أعلم .

وقد قال أبوبكر بن العربيّ شيخ السُّهَيليّ في كتاب «شرح الموطّأ»: «لم تتعيّن هذه السّبعة بنصّ من النّبيّ ﷺ ولا بإجماع من الصّحابة، وقد اختلفت فيها الأقوال، فقال ابن عبّاس: اللُّغات، سبع والسّماوات سبع، والأرضون سبع، وعدّد السّبعات، وكأنّ معناه أنّه نزل بلُغة العرب كلّها، وقيل: هذه الأحرف في لغة واحدة، وقيل: هي تبديل

---

١ ـ الألثغ: من كان لسانه لثغة، أي قلب السّين تا، أو الرّاء غينًا.

٢ ـ الأرتّ: من كان في لسانه رتّة، أي عجمة وعدم إفصاح.

الكلمات إذا استوى المعنى.[١]

وقال أبو سُلَيمان الخَطّابيّ: اختلف النّاس في تفسير قوله: «**سبعة أحرُف**».

فقال بعضهم: معني الحروف: اللّغات، يريد: أنّه نزل على سبع لُغات من لُغات العرب، هي أفصح اللُّغات، وأعلاها في كلامهم، قالوا: وهذه اللُّغات متفرّقة في القرآن، غير مجتمعة في الكلمة الواحدة، إلى نحو من هذا أشار أبو عُبَيد.

وقال القتبيّ: لا نعرف في القرآن حرف يقرأ على سبعة أحرف.

وقال ابن الأنباريّ: «هذا غلط، فقد وجد في القرآن حروف تقرأ على سبعة أحرف، منها قوله تعالى: ﴿**عَبَدَ الطَّاغُوتَ**﴾ المائدة/ ٦٠، وقوله تعالى: ﴿**أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ**﴾ يوسف/١٢، وذكر وجوهًا، كأنّه يذهب في تأويل الحديث إلى أنّ بعض القرآن أُنزل على سبعة أحرُف، لا كلّه».

وذكر بعضهم وجهًا آخر: وهو أنّ القرآن أُنزِل مرخّصًا للقارىء، وموسّعًا عليه أن يقرأه على سبعة أحرف، أي يقرأ بأيّ حرف شاء منها على البدل من صاحبه، ولو أراد أن يقرأ على معنى ما قاله ابن الأنباريّ، لقيل: «**أُنزل القرآن سبعة أحرف**».

وإنّما قيل: «**على سبعة أحرف**»، ليعلم أنّه أُريد به هذا المعنى، أي كأنّه أُنزل على هذا من الشّرط، أو على هذا من الرّخصة والتّوسعة، وذلك لتسهل قراءته على النّاس، ولو أخذوا بأن يقرأوه على حرفٍ واحدٍ لشقّ عليهم، ولكان ذلك داعيةً إلى الزّهادة فيه وسببًا للنّفور عنه.

وقيل: فيه وجه آخر، وهو أنّ المراد به التّوسعة، ليس حصرًا للعدد.

قلت: هذا موافق لما سبق تقريره على ما رُوِي عن عليّ وابن عبّاس (رضي الله عنهم)، وهو كما قيل في معنى قوله تعالى: ﴿**إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ**﴾ التّوبة/٨٠: إنّه جرى كالمثل في التّعبير عن التّكثير، لا حصرًا في هذا

---

١ ـ القبس ص: ٤٥.

العدد، والله أعلم.

وقال أبوالقاسم الهُذَليّ في كتابه: «الكامل»: قال أبوعُبَيد: المقصود سبع لغات، لغة قُرَيش وهذيل وثقيف وهوازن وكنانة وتميم واليمن، وقيل: خمس لغات في أكناف هوازن: لسعيد وثقيف وكنانة وهُذَيل وقُرَيش، ولغتان على جميع ألسنة العرب. قال: وليس الشّرط أن تأتي سبع لغات في كلّ حرف، بل يجوز أن يأتي في حرف وجهان أوثلاثة أو أكثر، ولم تأت سبعة أحرف إلّا في كلمات يسيرة، مثل: ﴿أُفٍّ﴾ بالضّمّ والفتح، والكسرمع التّنوين، وبغيرتنوين مع الحركات الثّلاث، وبالسّكون.

فصل

قال الحافظ أبو عمربن عبد البرّ في كتاب «التّمهيد» : وهذا مجتمع عليه أنّ القرآن لايجوز في حروفه وكلماته وآياته كلّها أن تقرأ على سبعة أحرف... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال :]**

قلت: أشار عُثمان إلى أوّل نزوله، ثمّ إنّ الله تعالى سهّله على النّاس، فجوّز لهم أن يقرأوه على لُغاتهم على ما سبق تقريره، لأنّ الكلّ لغات العرب، فلم يخرج عن كونه بلسان عربيّ مبين.

وأمّا من أراد من غيرالعرب حفظه، فالمختار له أن يقرأه على لسان قريش، وهذا إن شاء الله تعالى هوالّذي كتب فيه عمرإلى ابن مسعود (رضي الله عنهما) : **«أَقرِئ النّاس بلُغة قريش»**، لأنّ جميح لُغات العرب بالنّسبة إلى غيرالعربيّ مستوية في التّعسّرعليه، فإذًا لابدّ من واحدة منها، فلغة النّبيّ ﷺ أولى له، وإن أقرأ بغيرها من لُغات العرب، فجائزفيما لم يخالف خطّ المصحف؛ وأمّا العربيّ المجبول على لغة، فلايكلّف لُغة قُرَيش لتعسّرها عليه، وقد أباح الله تعالى القراءة على لغته، والله أعلم .

ثمّ قال ابن عبد البرّ: وقد روى الأعمش عن أبي صالح ... **[إلى أن قال:]**

وأنكر أكثر أهل العلم أن يكون معنى حديث النّبيّ ﷺ ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

ثمّ ذكرالأحاديث في ذلك، منها: حديث أُبيّ، أنّ النّبيّ ﷺ قال: أُقرئتُ القرآن فقُلتُ: على حرفٍ أوحرفين . . **[وذكر كما تقدّم عن ابن الأشعث، ثمّ ذكر حديثين عن أبي هُرَيرة وعن أبي جُهَيم الأنصاريّ: كما تقدّم عن ابن عبد البرّ].**

قال[ابن عبد البرّ]: وهذه الآثار كلّها تدلّ على أنّه لم يعن به سبع لُغات، والله أعلم[1].

وقد جاء عن أُبيّ بن كعب: أنّه كان يقرأ: ﴿لِلَّذِينَ آمَنُوا انْظُرُونَا﴾ الحديد١٣: مَهلونا، أخّرونا، أرجئونا ، وكان يقرأ: ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فيه﴾البقرة /٢٠: مرّوا فيه، سعوا فيه، كلّ هذه الحروف كان يقرأ بها أُبيّ بن كعب، إلّا أنّ مُصحَف عُثمان الّذي بأيدي النّاس اليوم هو منها حرف واحد. وقال: «**وعلى هذا أهل العلم**»، فاعلم..

قال أبوعمر: معناه عندي: أن يقرأ به في غير الصّلاة على وجه التّعليم والوقوف... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

قال أبو بكر محمّد بن عبد الله الأصبهانيّ المقرىء : أخبرنا أبو عليّ الحسن ابن صافي الصّفّار: أنّ عبد الله بن سُلَيمان حدّثهم قال: حدّثنا أبوالطّاهر قال: سألت سُفيان بن عُيَيْنة عن اختلاف قراءة المدنيّين والعراقيّين ، هل تدخل في السّبعةالأحرف؟ فقال: لا، وإنّما السّبعة الأحرف كقولهم: هَلُمّ ، أقبل، تعال، أيّ ذلك قلت أجزأك. قال أبوالطّاهر: وقاله ابن وَهْب .

قال أبو بكرالأصبهانيّ : ومعنى قول سُفيان: «**هذا أنّ اختلاف العراقيّين والمدنيّين**» راجع إلى حرف واحد من الأحرف السّبعة، وبه قال محمّد بن جرير الطّبريّ[2].

١ ـ التّمهيد ٤: ٦٥.

٢ ـ انظر: تفسير الطّبريّ ١: ٦٥.

وقال أبو جعفر الطّحاويّ : كانت هذه السّبعة للنّاس في الحروف لعجزهم ... **[وذكر كما تقدّم عن ابن عبد البرّ، ثمّ قال:]**

قال أبو عمر: وهوالّذي عليه النّاس في مصاحفهم وقراءاتهم من بين سائرالحروف، لأنّ عُثمان جمع المصاحف عليه. قال: وهذا الّذي عليه جماعة الفقهاء فيما يقطع عليه، وتجوز الصّلاة به، وبالله العصمة والهدى»[1] . . .

فصل

ذهب قوم في قول النّبيّ ﷺ: «**أُنزل القرآن على سبعة أحرُف**» إلى أنّها سبعة أنحاء وأصناف، فمنها زاجر، ومنها آمر، ومنها حلال، ومنها حرام، ومنها محكم، ومنها متشابه.

واحتجّوا بحديث يرويه سَلَمة بن أبي سَلَمة بن عبد الرّحمان عن أبيه، عن ابن مسعود، عن النّبيّ ﷺ قال: كان الكتاب الأوّل نزل من باب واحد ... **[وذكر كما تقدّم عن البا قِلّانيّ ضمن تفسير السّبعة الأحرف]** .

قال أبو عُمَر بن عبد البرّ: هذا حديث عند أهل العلم لم يثبت ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

قلت: وهكذا رواه البيهقيّ في «كتاب المدخل» وقال: هذا مرسل جيّد، أبو سَلَمة لم يدرك ابن مسعود . ثمّ رواه موصولًا، وقال : فإن صحّ فمعنى قوله: «سبعة أحرف» أي سبعة أوجه، وليس المراد به ما ورد في الحديث الآخر من نزول القرآن على سبعة أحرف ، ذاك المراد به اللّغات الّتي أبيحت القراءة عليها، وهذا المراد به الأنواع الّتي نزل القرآن عليها، والله أعلم .

قلت: وعندي لهذا الأثر أيضًا تأويلان آخران :

---

١ ـ التّمهيد ٤: ٦٥.

التّأويل الأوّل ـ ذكره أبوعليّ الأهوازيّ في كتاب «الإيضاح» والحافظ أبو العلاء في كتاب المقاطح، أنّ قوله: ﴿زَاجِرٌ وَآمِرٌ﴾ إلى آخره، استئناف كلام آخر، أي هوكذلك، ولم يرد به تفسير الأحرف السّبعة، وإنّما توهّم ذلك من توهّمه، لاتّفاقهما في العدد وهو السّبعة، وروي: **(زاجرًا وآمرًا)** بالنّصب، أي نزل على هذه الصّفة من سبعة أبواب على سبعة أحرف، ويكون المراد بالأحرف غير ذلك.

التّأويل الثّاني ـ أن يكون ذلك تفسيرًا للأبواب، لا للأحرف، أي هذه سبعة أبواب من أبواب الكلام وأقسامه وأنواعه، أي أنزله الله تعالى كائنًا من هذه الأصناف، لم يقتصر به على صنف واحد، بخلاف ما يحكى أنّ الإنجيل كلّه مواعظ وأمثال، والله أعلم.

إذا ثبت هذا فنعود إلى تفسير الأحرف السّبعة بأحد القولين:

[أحدها] ـ اللّغات السّبع مع اتّحاد صورة الكتابة.

والثّاني ـ الألفاظ المترادفة والمتقاربة المعاني كما سبق.

وقد ضعّف الأهوازيّ تفسير الأحرف السّبعة باللّغات، قال: لأنّ اللّغات في القبائل كثير عددها، وأبطل تفسيرها بالأصناف، لأنّ أصنافه أكثر من ذلك، منها الإخبار، والاستخبار على وجه التّقرير والتّقريع، ومنها الوعد، والوعيد، والخبر بما كا ن وبما يكون، والقصص، والمواعظ، والاحتجاج ، والتّوحيد، والثّناء، وغيرذلك.

واختار الحافظ أبو العلاء تفسيرها باللّغات المتفرّقة في القرآن، قال: وليس الغرض أن تأتي اللّغات السّبع في كلّ كلمة من كلم القرآن، بل يجوز أن يأتي في الكلمة وجهان أوثلاثة، فصاعدًا إلى سبعة، ولم تأت سبعة أوجه إلّا في كلمات محصورة، نحو: ﴿جِبْرِيلَ﴾ البقرة/ ٩٨، و﴿عَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ المائدة/٦٠... **[إلى أن قال:]**

وروي عن أبي طاهر بن أبي هاشم ، أنّه قال: شافٍ، أي يشفي من الرّيب، لايقصّر بعضه عن بعض في الفضل، وقوله: كافٍ، أي كاف في نفسه، غير محوج إلى غيره.

قــال أبــوالعلاء الحــافظ: واعلــم أنّ الاخــتلا ف عــلى ضــربين: تغــاير وتضــادّ، فــاختلا ف التّغــاير جــائز في القــراءات، واخــتلاف التّضــادّ لايوجــد إلّا في النّاسخ والمنسوخ.

قلت: وقال قوم: السّبعة الأحرف منها ستّة مختلفة الرّسم، كانت الصّحابة تقرأ بها إلى خلافة عُثمان (رضي الله عنهم) نحو: الزّيادة، والألفاظ المرادفة، والتّقديم، والتّأخير، نحو: **﴿إِنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ـ وَلا يُبَالِي ـ﴾** الزُّمَر/٥٣، **﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الحَقِّ بِالمَوْتِ﴾** ق/١٩، (**صِرَاطَ مَنْ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَغَيْرِ الضَّالِّينَ**) الفاتحة/٧ ... **[ثمّ ذكر نماذج كثيرة كما تقدّم في باب اختلاف القراءات]**.

قال ابن عبد البرّ: «وهذا وجه حسن من وجوه معنى الحديث، وفي كلّ وجه منها حروف كثيرة لاتحصى عددًا، وهذا يدلّك على قوله العلماء: أن ليس بأيدي النّاس من الحروف السّبعة الّتي نزل القرآن عليها، إلّاحرف واحد، وهو صورة مصحف عُثمان، وما دخل فيها يوافق صورته من الحركات واختلاف النّقط من سائر الحروف»[1].

واعتمد على هذه الأوجه مكّيّ، وجعل من القسم الأوّل نحو: (**البَخَل**) و (**البُخْل**) النّساء/٣٧، والحديد/٢٤، و(**مَيسَرة**) بضمّ السّين وفتحها، ثمّ قال: وهذه الأقسام كلّها كثيرة، لو تكلّفنا أن نؤلّف في كلّ قسم كتابًا بما جاء منه، وروي لقدرنا على ذلك»[2]. ثمّ ذكر أنّه لايقرأ من ذلك بما خالف خطّ المصحف، ثمّ قال:

فأمّا ما اختلف فيه القرّاء من الإمالة والفتح والإدغام والإظهار والقصر والمدّ والتّشديد والتّخفيف وشبه ذلك، فهو من القسم الأوّل، لأنّ القراءة بما يجوز منه

---

١ ـ التّمهيد ٤: ٦٦.

٢ ـ الإبانة ص: ٣٩.

في العربيّة ، وروي عن أئمّة وثقات: جائزة في القرآن، لأنّ كلّه موافق للخطّ.

قال: وإلى هذه الأقسام في معاني السّبعة ذهب جماعة من العلماء: وهو قول ابن قُتَيبة، وابن شريح وغيرهما، لكنّا شرحنا ذلك من قولهم[1].

قال: وهو الّذي نعتقده ونقول به، وهو الصّواب إن شاء الله تعالى.

واختار أبو عليّ الأهوازيّ طريقة أُخرى، فقال: «قال بعضهم: معنى ذلك هو الاختلاف الواقع في القرآن، يجمع ذلك سبعة أوجه :

الجمع والتّوحيد، كقوله تعالى: ﴿**وَكُتُبِهِ**﴾ و ﴿**وَكِتَابِهِ**﴾ البقرة/ ٢٨٥.

والتّذكير والتّأنيث، كقوله تعالى: ﴿**لَا يُقْبَلُ**﴾ و ﴿**لَا تُقْبَلُ**﴾ البقرة/ ٤٨.

والإعراب، كقوله تعالى: ﴿**الْمَجِيدِ**﴾ و ﴿**الْمَجِيدُ**﴾ البروج/١٥.

والتّصريف، كقوله تعالى: ﴿**يَعْرُشُونَ**﴾ و ﴿**يَعْرِشُونَ**﴾ الأعراف/ ١٣٧.

والأدوات، الّتي يتغيّر الإعراب لتغيّرها، كقوله تعالى: ﴿**وَلَٰكِنِ الشَّيَاطِينُ**﴾، ﴿**وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ**﴾ البقرة/ ١٠٢.

واللُّغات، كالهمز وتركه، والفتح، والكسر، والإمالة، والتّفخيم، وبين بين، والمدّ، والقصر، والإدغام، والإظهار، وتغيير اللّفظ والنّقط باتّفاق الخطّ، كقوله تعالى: ﴿**نُنْشِرُهَا**﴾ و ﴿**نُنْشِزُهَا**﴾ البقرة/ ٢٥٩، ونحو ذلك . قال: «**وهذا القول أعدل الأقوال وأقربها لما قصدناه، وأشبهه بالصّواب**».

ثمّ ذكر وجه آخر فقال: قال بعضهم: معنى ذلك سبعة معانٍ في القراءة :

أحدها ـ أن يكون الحرف له معنى واحد، تختلف فيه قراءتان تخالفان بين نقطة ونقطة مثل: ﴿**تَعْمَلُونَ**﴾ و ﴿**يَعْمَلُونَ**﴾ البقرة/٧٤.

الثّاني ـ أن يكون المعنى واحدًا وهو بلفظتين مختلفتين، مثل قوله تعالى: ﴿**فَاسْعَوْا**﴾ و ﴿**فَامْضُوا**﴾ الجمعة/ ٩.

---

١ ـ نفس المصدر: ٤١ـ٤٢.

والثّالث ـ أن تكون القراءتان مختلفتين في اللّفظ، إلّا أنّ المعنيين متفرّقان في الموصوف، مثل قوله تعالى: ﴿مَلِكِ﴾ و ﴿مَالِكِ﴾ الفاتحة /٤ .

والرّابع ـ أن تكون في الحرف لغتان، والمعنى واحد وهجاؤها واحد، مثل قوله تعالى: ﴿الرَّشَد﴾ و ﴿الرُّشْد﴾ البقرة/ ١٥٦.

والخامس ـ أن يكون الحرف مهموزًا وغير مهموز، مثل: ﴿النَّبِيُّ﴾ و ﴿النَّبِيءُ﴾ .

والسّادس ـ التّثقيل والتّخفيف، مثل: ﴿ا لأُكُل﴾ و ﴿ا لأُكْل﴾ الرّعد/٤ .

والسّابع ـ الإثبات والحذف، مثل: ﴿ا لمنادي﴾ و ﴿ا لمنادِ﴾ ق/٤١ .

قال أبو عليّ : وهذا معنى يضاهي معنى القول الأوّل الّذي قبله، وعليه اختلاف قراءة السّبعة الأحرف .

قلت: وذكر هذين الوجهين اللّذين ذكرهما أبو عليّ الأهوازيّ، الحافظ أبو العَلاء الحسن بن أحمد، ونسب الأوّل إلى أبي طاهر بن أبي هاشم، ثمّ قال عقيبه: «**وهذا أقرب إلى الصّواب إن شاء الله تعالى**» . قال: وقد رُوِي عن مالك بن أنس أنّه كان يذهب إلى هذا المعنى. ونسب الوجه الثّاني إلى أبي العبّاس أحمد بن محمّد بن واصل .

وقال أبو بكر محمّد بن عليّ بن أحمد الأذفويّ في كتاب «الاستغناء في علوم القرآن» فيما نقله عن أبي غانم المظفّر بن أحمد بن حمدان، قال: القرآن محيط بجميع اللّغات الفصيحة، وتفصيل ذلك أن تكون هذه اللُّغات السّبع على نحو ما أذكره ... [**ثمّ ذكر لكلّ واحدٍ منها نماذج كثيرة، وإن شئت فراجع نفس المصدر، ثمّ ذكر أيضًا قول السّخاويّ تحت عنوان : إن قيل : فأين السّبعة الّتي أخبر رسول الله ﷺ ؟ وذكر كما تقدّم عنه، وقال:**] .

قلت: يعني في مجموع هذه الكلم من هذه الآيات سبعة أوجه، لا في كلّ كلمة

منها، وقد يأتي في غيرها أكثر من سبعة أوجه بوجوه كثيرة إذا نظر إلى مجموع الكلم دون آحادها، كقوله سبحانه في «طه» : ﴿وَهَلْ اَتَاكَ حَدِيثُ مُوسىٰ﴾ طه /٩ ؟

وذلك كثير، وإنّما الشّأن أن يكون في الكلمة الواحدة سبعة أوجه، فهذا الّذي عَزَّ وجوده فعدّ من ذلك ألفاظ يسيرة، نحو : ﴿أُفٍّ﴾ الإسراء/٢٣، و ﴿عَذَابٍ بَئِيسٍ﴾ الأعراف/١٦٥، وليست كلّ الوجوه فيها من القراءات المشهورة، بل بعضها من القراءات الشّاذّة، إلّا أنّها من جملة اللّغات والألفاظ المرادفة الّتي كانت القراءة قدأبيحت عليها، وقد تقدّم أنّ معنى الحديث أنّ كلمات القرآن أبيح أن يقرأ كلّ كلمة منها على ما يحتمله من وجهين وثلاثة إلى سبعة، توسعة على النّاس على قدر مايخفّ على ألسنتهم .

وقد تقدّم من حديث أُبيّ بن كعب بإسناد صحيح أنّ النّبيّ ﷺ قال لجبريل: **«إنّي بُعِثتُ إلى أُمَّةٍ أُمِّيَّةٍ فيهِم الشّيخ الفاني والعَجُوز الكبيرة والغُلام، فقال: مُرْهُمْ فَليَقرَأُوا القرآن على سَبعة أحرُف».**

قلت: فمعنى الحديث أنّهم رخص لهم في إبدال ألفاظه بما يؤدّي معناها، أويقاربه من حرفٍ واحدٍ إلى سبعة أحرف، ولم يلزموا المحافظة على حرف واحد، لأنّه نزل على أُمّة أمّيَّة لم يعتادوا الدّرس والتّكرار وحفظ الشّيء على لفظه مع كبر أسنانهم واشتغالهم بالجهاد والمعاش، فرخّص لهم في ذلك، ومنهم من نشأ على لغة يصعب عليه الانتقال عنها إلى غيرها، فاختلفت القراءات بسبب ذلك كلّه، ودلّنا ما ثبت في الحديث من تفسير ذلك بنحو: هلُمّ، وتعال، على جواز إبداله باللّفظ المرادف، ودلّنا ما ثبت من جواز ﴿غَفُورًا رَحِيمًا﴾ موضع ﴿عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ على الإبدال بمايدلّ على أصل المعنى دون المحافظة على اللّفظ، فإنّ جميع ذلك ثناء على الله سبحانه .

هذاكلّه فيما يمكن القارىء عادة التّلفّظ به، وأمّا ما لا يمكنه لأنّه ليس من لغته

فأمره ظاهر ولا يخرج إن شاء الله شيء من القراءات عن هذا الأصل وهو إبدال اللّفظ بمرادف له أومقارب في أصل المعنى، ثمّ لمّا رسمت المصاحف هجر من تلك القراءات ما نافى المرسوم، وبقي ما يحتمله، ثمّ بعض ما يحتمله خطّ المصحف اشتهر وبعضه شذّت روايته، وهذا أولى من حمل جميع الأحرف السّبعة على اللّغات، إذ قد اختلفت قراءة عُمَر بن الخطّاب وهِشام بن حكيم وكلاهما قُرَشيّ مكّيّ ، لغتهما واحدة .

وهذه الطّرق المذكورة في بيان وجود السّبعة الأحرف في هذه القراءات المشهورة كلّها ضعيفة، إذ لادليل على تعيين ما عيّنه كلّ واحد منهم، ومن الممكن تعيين ما لم يعيّنوا ،ثمّ لم يحصل حصر جميع القراءات فيما ذكروه من الضّوابط ، فما الدّليل على جعل ما ذكروه ممّا دخل في ضابطهم من جملة الأحرُف السّبعة دون ما لم يدخل في ضابطهم ؟ وكان أولى من جميع ذلك لوحملت على سبعة أوجه من الأُصول المطّردة، كصلة الميم ، وهاء الضّمير، وعدم ذلك، والإدغام ، والإظهار ، والمدّ، وا لقصر، وتحقيق الهمز، وتخفيفه ، والإما لة، وتركها ، والوقف با لسّكون، وبالإشارة إلى الحركة ، وفتح الياءات، وإسكانها ، وإثباتها ، وحذفها ، والله أعلم .

فصل

وقد تكلّم على معنى هذا الحديث كلامًا شافيًا صاحب كتاب «الدّلائل» ـ وهو القاسم بن ثابت بن عبد الرّحمان العوفيّ السّرقسطيّ ﵀ ـ فذكر الوجه الّذي بدأنا به في أوّ ل الفصل الماضي، وهو الوجه الّذي استحسنه ابن عبد البرّ من **قول بعضهم**[1] ، وإنّما نقل أبوعُمَر من كتاب قاسم، ثمّ قال القاسم عقيبه:

وفي هذا التّفسير ما رغب بعض النّاس بقائله عنه، وإن كان قد ذهب مذهبًا واستنبط عجبًا ؛ لأنّه اخترع معنى لا نعلم أحدًا من السّلف قال به، ولا أشار إليه، وليس للخَلَف الخروج عن السّلَف، ولا رفض عامّتهم لمذهب لم يسلكوه، وتأويل

١ ـ انظر ص: ١١٣ ـ ١١٥.

لم يطلقوه، ونقول ـ وبالله التّوفيق ـ بالّذي صحّت به الآثار، وتواطأت عليه الأخبار، وتأويله من أهل التّفسير من لايدفع نقله ولا يتّهم نظره، وإنّ الله تبارك وتعالى بعث نبيّه ﷺ والعرب متنا ؤون في المحالّ والمقامات ، متباينون في كثير من الألفاظ واللّغات، ولكلّ عمارة لُغة دلّت بها ألسنتهم، وفحوى قدجرت عليها عادتهم، وفيهم الكبير العاسي والأعرابيّ القحّ، ومن لورام نفى عادته وحمل لسانه على غير ذرّيته تكلّف منه حملًا ثقيلًا، وعالج منه عبئًا شديدًا، ثمّ لم يكسر غَرْبه ولم يملك استمراره إلّابعد التّمرين الشّديد، والمساجلة الطّويلة. فأسقط عنهم تبارك وتعالى هذه المحنة، وأباح لهم القراءة على لُغاتهم، وحمل حروفه على عاداتهم، وكان الرّسول ﷺ يقرئهم بما يفقهون، ويخاطبهم بالّذي يستعملون بما طوّقه الله من ذلك، وشرح به صدره، وفتق به لسانه، وفضّله على جميع خلقه.

ثمّ ذكر حديث أبي هُريرةً قال: قال رسول الله ﷺ: «**نزل القرآن على سبعة أحرُف عليمًاحكيمًا غفورًا رحيمًا**» ، قال: وهذا الحديث يفسّره قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : «**ليس الخطأ أن تجعل خاتمة آية خاتمة آية أُخرى، أن تقول: عزيز حكيم، وهوغفور رحيم، ولكنّ الخطأ أن تجعل آية الرّحمة آية العذاب**» .

وذكر حديث حسين بن عليّ عن زائدة ، عن عاصم ، عن زِر ،عن أُبيّ رضي الله عنه قال: لقي النّبيّ ﷺ جبريل عليه السلام عند ... **[وذكر كماتقدّم عن الطّبريّ رقم ١٩، ثمّ قال :]**

فمعنى قوله :«**على سبعة أحرف**» يريد ـ والله أعلم ـ على لُغات شعوب من العرب سبعة، أو من جماهيرها وعمايرها. ثمّ ذكر حديث عُثمان: «**أُنزل القرآن بلسان مُضَر**» .

وعن سعيد بن المسيّب، قال: «**نزل القرآن على لُغة هذ الحيّ من لدن هوازن وثقيف إلى ضريّة**» .

وروى أبوخَلدة عن أبي العالية قال: «**قرأ عند النّبيّ ﷺ من كلّ خمس رجل، فاختلفوا في اللّغة، ورضي قراءتهم كلّهم، وكانت تميم أعرب القوم**» .

قال أبوحاتم السِّجِستانيّ: «أحبّ الألفاظ واللّغات إلينا لُغات قُرَيش، ثمّ من دنا منهم من بطون العرب، ومن بطون مُضَرخاصّة للحديث الّذي جاء في مُضَر».

وقال الأعمش عن أبي صالح، عن ابن عبّاس (رضي الله عنهما) قال: «**نزل القرآن على سبعة أحرف، صارت في عجزهوازن منها خمسة**» .

قال أبوحاتم: «عَجُز هوازن، ثقيف، وبنوسعد بن بكر، وبنوجشم، وبنونصر».

قال أبو حاتم: «خصّ هؤلاء دون ربيعة وسائرالعرب، لقرب جوارهم من مولد النّبيّ ﷺ ومنزل الوحي، وإنّما مُضَروربيعة أخوان».

قال قاسم بن ثابت: ولو أنّ رجلًا مثالًا، يريد به الدّلالة على معنى قول النّبيّ ﷺ: «**أُنزِل القرآن على سبعة أحرف، وجعل الأحرُف على مراتب سبعة، فقال: منها لقُرَيش، ومنها لكِنانة ، ومنها لأسد، ومنها لهُذَيل، ومنها لتميم، ومنها لضَبَّة وألفافها، ومنها لقيس، لكان قد أوتي على قبائل مُضَرفي مراتب سبعة تستوعب اللُّغات الّتي نزل بها القرآن**»[1] .

قال : وإنّ في لُغة مُضَر شواذّ، لا نختارها ولانجيز القرآن بها، مثل كشكشة قيس، يجعلون كاف المؤنّث شينًا[2]، وعنعنة تميم، يقولون «عن» في موضع «أن»[3]، وكما ذكر عن بعضهم: أنه يبدّل السّين تاء[4]. ثمّ قال:

---

١ ـ نقل قول قاسم بن ثابت، ابن عبد البرّ في كتابه: التّمهيد ٤ : ٦٣، وانظر ص: ٣٧/ ظ .

٢ ـ التّمهيد ٤ : ٦٣.

٣ ـ المصدر نفسه.

٤ ـ المصدر نفسه.

وهذه الأحاديث الصّحاح الّتي ذكرنا بالأسانيد الثّابتة المتّصلة، تضيق عن كثير من الوجوه الّتي وجّهها عليها من زعم أنّ الأحرُف في صورة الكتبة، وفي التّقديم والتّأخير، والزّيادة والنّقصان، لأنّ الرّخصة كانت من رسول الله ﷺ، والعرب ليس لهم يومئذٍ كتاب يعتبرونه، ولا رسم يتعارفونه، ولايقف أكثرهم من الحروف على كَتْبه، ولا يرجعون منها إلى صورة، وإنّما كانوا يعرفون الألفاظ بجرسها، أي بصوتها، ويجدونها بمخارجها، ولم يدخل عليهم يومئذٍ من اتّفاق الحروف ما دخل بعدهم على الكتبين من اشتباه الصّور، وكان أكثرهم لا يعلم بين الزّاي والسّين سببًا، ولا بين الصّاد والضّاد نسبًا.

قال: فإن قيل: فإنّا نجد حروفًا متباينة المخارج، وهي متّفقة الصّور يقرأُون بها، مثل: **(ننشرها)** و **﴿نُنشِزُهَا﴾** البقرة/٢٥٩ ، فإنّ العلّة في ذلك تقارب معانيها، وإن تباعدت مخارجها، وليس بعجب أن يتوافى لحرفين متباينين في اللّفظ، متقاربين في المخرج صورة تجمعهما وسمة تأخذهما، كما أنّه ليس بعجب أن يتوافى في اللّفظ الواحد معنيان متباينان، يسوغ بها القول ويحملها التّأويل. ألا ترى أنّ الّذين أخذت عنهم القراءة إنّما تلقّوها سماعًا وأخذوها مشافهةً؟ وإنّما القراءة سنّة يأخذها الآخر عن الأوّل، ولايلتفت في ذلك إلى الصُحُف ولاإلى ما جاء من وراء وراء، وإنّما أخذت الرّخصة في ذلك بالأُمّة الأُمّيّة، والعُصبة المعديّة، فلمّا كانت الرّخصة وهم كانوا العلّة، قال رسول الله ﷺ: **«نحن أُمّة أُمّيّة لا نكتب ولا نحسب، وإنّ الشّهر هكذاوهكذا»**[1]، وجعل يشير بأصابعه عدّ العرب .

قال: وذكر بعض الخبريّين: أنّ هِشام بن عبد الملك مرّ على ميل، فقال لأعرابيّ: انظر ما الّذي عليه مكتوبًا، فنظر ثمّ أقبل فقال: مِحْجَن وحلقة وثلاث، كأنّها أطباء

---

١ ـ البخاريّ ٢: ٢٣٠، مسلم ٣: ١٢٤، أبو داود ٢: ٢٩٨.

الكلبة، وهامّة كأنّها منقار قطاة. فقال هِشام: هذه خمسة.

قال قاسم بن ثابت : ومن قول هذا الرّجل أيضًا أ نّه قال:« **ليس في كتاب الله تعالى حرف له سبعة وجوه من القراءات**» .

قال : وهذا اعتساف بلا تثبّت، وقد جاء في كتاب الله عَزّوجَلّ ما له وجوه من القراءات سبعة، أو تزيد من غيرأن تقول: إنّ هذا مراد النّبيّ ﷺ بقوله: «**أُنزِل القرآن على سبعةأحرُف**». وإنّ ذلك موجود في جميع الحروف ...

وقال صاحب شرح السّنّة: «أظهر الأقاويل وأصحّها وأشبهها بظاهر الحديث أنّ المراد من هذه الحروف: اللّغات، وهو أن يقرأ كلّ قوم من العرب بلُغتهم، وما جرت عليه عادتهم من الإدغام والإظهار والإمالة والتّفخيم والإشمام والإتمام والهمز والتَّلْيين وغيرذلك من وجوه اللّغات إلى سبعة أوجه، منها في الكلمة الواحدة».

ثمّ قال : ولايكون هذا الاختلاف داخلًا تحت قوله تعالى: **﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا﴾** النّساء/٨٢ ؛ إذ ليس معنى هذه الحروف أن يقرأ كلّ فريق بما شاء ممّا يوافق لغته من غيرتوقيف ، بل كلّ هذه الحروف منصوصة ، وكلّها كلام الله عَزّوجَلّ ، نزل بها الرّوح الأمين على النّبيّ ﷺ ، يدلّ عليه قوله عليه السلام : «**إنّ هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرُف**» ، فجعل الأحرُف كلّها منزلة، وكان رسول الله ﷺ يعارض جبريل عليه السلام في كلّ شهر رمضان بما يجتمع عنده من القرآن، فيُحدِث الله فيه ما شاء وينسخ ما يشاء ، وكان يعرض عليه في كلّ عرضة وجهًا من الوجوه الّتي أباح الله له أن يقرأ القرآن به، وكان يجوز لرسول الله ﷺ بأمر الله تعالى أن يقرأ ويقرئ بجميع ذلك، وهي كلّها متّفقة المعاني وإن اختلف بعض حروفها.

ثمّ قال: «وقوله في الأحاديث: «**كلّها شافٍ كافٍ**» يريد ـ والله أعلم ـ أنّ كلّ حرف من هذه الأحرُف السّبعة شافٍ لصدور المؤمنين، لاتّفاقها في المعنى، وكونها من عند الله وتنزيله ووحيه ،كما قال تعالى : **﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ﴾**

فصّلت/٤٤، وهوكافٍ في الحجّة على صدق رسول الله ﷺ لإعجاز نظمه وعجز الخلائق عن الإتيان بمثله[١].

وفي كتاب غريب الحديث لأبي عُبَيد القاسم بن سَلّام قال في حديث النّبيّ ﷺ: إنّه قال: «**لاتماروا في القرآن فإنّ المراء فيه كُفْرٌ**»[٢].

ليس وجه الحديث عندنا على الاختلاف في التّأويل، ولكنّه عندنا على الاختلاف في اللّفظ أن يقرأ الرجل القرآن على حرف، فيقول له الآخر: ليس هو هكذا ولكنّه هكذا، على خلافه، وقد أنزلهما الله تبارك وتعالى جميعًا، يعلم ذلك بحديث النّبيّ ﷺ: «**إنّ القرآن نزل على سبعة أحرُف كلّ حرف منها شافٍ كافٍ**»[٣].

ومنه حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «**إيّاكم**[٤] **والاختلاف والتّنطّع، فإنّما هو كقول أحدكم: هلمّ وتعال، فإذا جحد هذان الرّجلان كلّ واحد منهما ما قرأ صاحبه لم يؤمن أن يكون ذلك قد أخرجه إلى الكُفرلهذا المعنى**».

ومنه حديث عمر رضي الله عنه: «**اقرأوا القرآن ما اتّفقتم، فإذا اختلفتم فقوموا عنه**»[٥].

ومنه حديث أبي العالية الرّياحيّ: «**أنّه إذا قرأ القرآن عنده إنسان لم يقل: ليس هوهكذا، ولكن يقول: أمّا أنا فأقرأ هكذا**»[٦].

قال شُعَيب بن الحَبْحَاب: فذكرت ذلك لإبراهيم، فقال: «**أرى صاحبك قد سمع أنّه من كَفَربحرفٍ منه، فقد كَفَربه كلّه**».

---

١ ـ شرح السّنّة ١٤٠ظ-١٤١ظ.

٢ ـ انظر ص: ٨٤ ـ ٨٥، ١٠٤.

٣ ـ انظر ص: ٨٨ـ٨٩.

٤ ـ رواه البيهقيّ في شعب الإيمان ١: ٣٧٢، وانظر: البخاريّ ٦: ١١٥ أيضًا.

٥ ـ رواه البيهقيّ في شُعَب الإيمان ١: ٣٧٤.

٦ ـ شعب الإيمان ١: ٣٢٧، وانظر: البخاريّ ٦: ١١٥ أيضًا.

وقال أبوجعفر الطّبريّ: «أخبرالنّبيّ ﷺ عمّا خصّه الله تعالى به وأُمّته من الفضيلة والكرامة الّتي ... **[وذكر كما تقدّم عنه]**.

الفصل الثّالث:
في المجموع في المصحف هل هو جميع الأحرُف السّبعة الّتي أبيحت القراءة عليها، أوحرفٍ واحدٍ منها ؟

ميل القاضي أبي بكرإلى أنّه جميعها.[1] وصرّح أبوجعفرالطّبريّ والأكثرون من بعده على أنّه حرف منها. وسننقل من كلام كلّ منهم ما دلّ على ما نسبناه إليه.

ومال الشّيخ الشّاطبيّ إلى قول القاضي فيما جمعه أبو بكر، وإلى قول الطّبريّ فيما جمعه عُثمان رضي الله عنه، ودلّ على ذلك أبياته المتقدّمة، **والحقّ** أن يلخّص الأمر على ذلك فيقال: المجموع في المصحف هو المتّفق على إنزاله المقطوع به، وهو ما كتب بأمر النّبيّ ﷺ، أوثبت عنه أنّه قرأ به أو أقرأ غيره به.

وما اختلفت فيه المصاحف حذفًا وإثباتًا، نحو: ﴿مِن تَحْتِهَا﴾ التّوبة/١٠٠، ﴿هُوَ الْغَنِيّ﴾ الحديد/٢٤، ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُم﴾ الشّورى/٣٠، فمحمول على أنّه نزل بالأمرين، وأمر النّبيّ ﷺ بكتابته على الصّورتين لشخصين أو في مجلسين، أو أعلم بهما شخصًا واحدًا وأمره بإثباتهما.

وأمّا ما لم يرسم فهو ممّا كان جوّز به القراءة، وأذن فيه، ولما أنزل ما لم يكن بذلك اللّفظ خيّر بين تلك الألفاظ توسعة على النّاس وتسهيلًا عليهم، فلمّا أفضى، ذلك إلى ما نقل من الاختلاف والتّكثير، اختار الصّحابة (رضي الله عنهم) الاقتصار على اللّفظ المنزل المأذون في كتابته، وترك الباقي للخوف من غائلته، فالمهجور

---

١ ـ انظر: كتاب الانتصار ١: ١٠٤ و ١٢٩ظ.

هو ما لم يثبت إنزاله، بل هو من الضّرب المأذون فيه بحسب ما خفّ وجرى على ألسنتهم.

قال الإمام أبو جعفر الطّبريّ: فكذلك الأُمّة أُمِرَت بحفظ القرآن، وخيّرت في قراءته وحفظه بأيّ تلك الأحرف السّبعة ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

وقال أبوالعبّاس أحمد بن عَمّار المقرئ في«شرح الهداية»: «أصحّ ما عليه الحذّاق من أهل النّظر في معنى ذلك إنّما نحن عليه في وقتنا هذا من هذه القراءات هو بعض الحروف السّبعة الّتي نزل عليها القرآن» .

قال: وتفسير ذلك أنّ الحروف السّبعة الّتي أخبر النّبيّ ﷺ أنّ القرآن نزل عليها تجري على ضربين :

الضّرب الأوّل ـ زيادة كلمة ونقص أُخرى، وإبدال كلمة مكان أُخرى، وتقديم كلمة على أُخرى، وذلك نحو ما رُوِي عن بعضهم: **﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ ـ فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ ـ﴾**.[1] وروي عن بعضهم: (حمسق)،[2] و(**إذا جاء فتح الله والنّصر**)[3]، فهذا الضّرب وما أشبهه متروك، لا تجوز القراءة به، ومن قرأ بشيء منه غير معاند ولا مجادل عليه، وجب على الإمام أن يأخذه بالأدب، بالضّرب والسّجن على ما يظهر له من الاجتهاد، فإن جادل عليه ودعا النّاس إليه وجب

---

١ ـ البقرة/١٩٨، بزيادة (في مواسم الحجّ)، وهي: قراءة مرويّة عن عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عبّاس وعبد الله بن الزُّبَير، كما في كتاب المصاحف ص: ٥٤، ٥٥، ٧٤، ٨٢، ونسبها البخاريّ في الصّحيح ٥/١٥٨ لابن عبّاس.

٢ ـ هي قراءة مرويّة عن عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عبّاس. انظر: تفسير الطّبريّ ٢٥: ٦، والكشّاف ٤: ٢٠٨. وقراءتنا: ﴿حم عسق﴾ الشّورى/١ـ ٢.

٣ ـ هي قراءة تروى عن عبد الله بن عبّاس، انظر: كتاب المصاحف ص: ٨١. والقراءة المعروفة هي: **﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللهِ وَالْفَتْحُ﴾** النّصر/١.

عليه القتل، لقول النّبيّ ﷺ: **«المِراء في القُرآن كُفْرٌ»**[١]، ولإجماع الأُمّة على اتّباع المصحف المرسوم.

والضّرب الثّاني ـ ما اختلفت القُرّاء فيه من إظهار، وإدغام، ورَوم، وإشمام، وقصر، ومدّ، وتخفيف، وشدّ وإبدال حركة بأُخرى، وياء بتاء، وواو بفاء، وما أشبه ذلك من الاختلاف المتقارب. فهذا الضّرب هو المستعمل في زماننا هذا، وهوالّذي عليه خطّ مصاحف الأمصار، سوى ما وقع فيه من اختلاف في حروف يسيرة.

فثبت بهذا أنّ هذه القراءات الّتي نقرأها، هي بعض من الحروف السّبعة الّتي نزل عليها القرآن، استعملت لموافقتها المصحف الّذي اجتمعت عليه الأُمّة وترك ما سواها من الحروف السّبعة، لمخالفته لمرسوم خطّ المصحف؛ إذ ليس بواجب علينا القراءة بجميع الحروف السّبعة الّتي نزل عليها القرآن؛ وإذ قد أباح النّبيّ ﷺ لنا القراءة ببعضها دون بعض، لقوله تعالى: **﴿فَاقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾**،[٢] فصارت هذه القراءة المستعملة في وقتنا هذا هي الّتي تيسّرت لنا بسبب ما رواه سلف الأُمّة (رضوان الله عليهم)، من جمع النّاس على هذا المصحف، لقطع ما وقع بين النّاس من الاختلاف وتكفير بعضهم لبعض. قال: فهذا أصحّ ما قال العلماء في معنى الحديث.

قال: وقد ذهب الطّبريّ وغيره من العلماء؛ إلى أنّ جميع هذه القراءات المستعملة ترجع إلى حرف واحد، وهو حرف زيد بن ثابت.[٣]

قلت: لأنّ خطّ المصحف نفى ما كان يقرأ به من ألفاظ الزّيادة والنّقصان والمرادفة والتّقديم والتّأخير، وكانوا علموا أنّ تلك الرّخصة قد انتهت بكثرة المسلمين واجتهاد القُرّاء وتمكّنهم من الحفظ.

---

١ ـ انظر ص: ٨٤، ٨٥، ١٠٤، ١٣٥.

٢ ـ المزمّل/٢٠.

٣ ـ شرح الهداية ص: ٢ و ٣ و.

وقد قال القاضي أبو بكر بن الطّيّب: القوم لم يختلفوا عندنا في هذه الحروف المشهورة عن الرّسول ﷺ الّتي لم يمت حتّى عَلِم من دينه أنّه أقرأ بها وصوّب المختلفين فيها، وإنّما اختلفوا في قراءات ووجوه أُخر، لم تثبت عن الرّسول ﷺ، ولم تقم بها حجّة، وكانت تجيء عنه مجيء الآحاد، وما لم يعلم ثبوته وصحّته، وكان منهم من يقرأ التّأويل مع التّنزيل، نحو قوله تعالى: ﴿وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ﴾[1]، وهي صلاة العصر، (فَإِنْ فَاؤُوا فِيهِنَّ)[2]، وأمثال هذا ممّا وجدوه في بعض المصاحف، فمنع عُثمان رضي الله عنه من هذا الّذي لم يثبت ولم تقم به الحجّة، وحرّقه، وأخذهم بالمستيقن المعلوم من قراءات الرّسول ﷺ.

فأمّا أن يستجيز هو أو غيره من أئمّة المسلمين المنع من القراءة بحرف ثبت أنّ الله تعالى أنزله، ويأمر بتحريقه والمنع من النّظر فيه والانتساخ منه، ويضيّق على الأُمّة ما وسّعه الله تعالى، ويحرّم من ذلك ما أحلّه، ويمنع منه ما أطلقه وأباحه، فمعاذ الله أن يكون ذلك كذلك.

وقال في موضع آخر: «ليس الأمر على ما توهّمتم من أنّ عُثمان رضي الله عنه جمعهم على حرف واحد وقراءة واحدة، بل إنّما جمعهم على القراءة بسبعة أحرُف وسبع قراءات، كلّها عنده وعند الأُمّة ثابتة عن الرّسول ﷺ». وساق الكلام في تقرير ذلك، إلى أن قال: .. «لئلّا تسقط قراءة قرأ بها الرّسول ﷺ، ويعفو أثرها، ويندرس رسمها، ويظنّ بعد ذلك القارئ بها أنّه قارئ بغير ما أنزل الله من القرآن.

وعرف عثمان حاجة النّاس إلى معرفة جميع تلك الأحرُف، كتبها في مصاحفه، وأنفذ كلّ إمام منها إلى ناحية، لتكون جميع القراءات محروسة محفوظة.

---

١ ـ البقرة / ٢٣٨، قراءة صلاة العصر، تروى عن ابن عبّاس وعائشة وحَفصة وأُمّ سَلَمة كما روي في «كتاب المصاحف»: ٧٧.

٢ ـ بزيادة (فيهنّ) البقرة: ٢٢٦، وهي قراءة عبد الله بن مسعود كما ورد في «الكشّاف» ١: ٢٦٩.

وقال في موضع آخر: «إنّما اختار عُثمان حرف زيد؛ لأنّه هو كان حرف جماعة المهاجرين والأنصار، وهوالقراءة الرّاتبة المشهورة عن الرّسول ﷺ، وعليها كان أبو بكر وعُمَر وعُثمان وعليّ وأُبيّ وعبد الله ومعاذ ومجمّع بن جارية وجميع السّلف (رضي الله عنهم)، وعدل عمّا عداها من القراءات والأحرُف؛ لأنّها لم تكن عند عُثمان والجماعة ثابتة عن الرّسول ﷺ ولا مشهورة مستفيضة استفاضة حرف زيد. وإنّما نسب هذه الحرف إلى زيد؛ لأنّه تولّى رسمه في المصاحف وانتصب لإقراء النّاس به دون غيره.

وقال صاحب شرح السّنّة: جمع الله تعالى الأُمّة بحسن اختيار الصّحابة على مصحف واحد، وهو آخر العرضات على رسول الله ﷺ كان أبو بكر رضي الله عنه أمر بكتابته جمعًا بعد ما كان مفرّقًا في الرّقاع، ليكون أصلًا للمسلمين، يرجعون إليه ويعتمدون عليه، وأمر عُثمان بنسخه في المصاحف، وجمع القوم عليه، وأمر بتحريق ماسواه قطعًا لمادّة الخلاف، فكان ما يخالف الخطّ المتّفق عليه في حكم المنسوخ والمرفوع، كسائر ما نسخ ورفع منه باتّفاق الصّحابة، والمكتوب بين اللّوحين هو المحفوظ من الله عَزَّوجَلّ للعباد وهو الإمام للأُمّة، فليس لأحد أن يعدو في اللّفظ إلى ما هو خارج من رسم الكتابة والسّواد. فأمّا القراءة باللّغات المختلفة ممّا يوافق الخطّ والكتاب فالفسحة فيه باقية، والتّوسعة قائمة بعد ثبوتها وصحّتها، بنقل العدول عن رسول الله ﷺ.[١]

قلت: ولا يلزم في ذلك تواتر، بل تكفي الآحاد الصّحيحة من الاستفاضة وموافقة خطّ المصحف وعدم المنكرين لها نقلًا وتوجيهًا من حيث اللّغة، والله أعلم.

(١: ٧٧ ـ ١٤٥)

---

١ ـ شرح السّنّة ص: ١٤١و ١٠.

الفصل الرّابع والعشرون
نصّ القُرطُبيّ (م : ٦٧١) في «الجامع لأحكام القرآن»

باب [الأقوال في] معنى قول النّبيّ ﷺ
«إنّ هذا القرآن أُنزِل على سبعة أحرُف، فاقرأُوا ما تيسّر منه»

روى مسلم عن أُبيّ بن كعب: أنّ النّبيّ ﷺ كان عند أضاة بني غِفار، فأتاه جبريل عليه السلام فقال: إنّ الله يأمرك أن تقرأ أُمّتك .. . **[وذكر كما تقدّم عنه رقم ٨]**.

وروى التّرمذيّ عنه فقال: لقي رسول الله ﷺ جبريل فقال: يا جبريل بُعِثتُ إلى أمّة ... **[وذكر كما تقدّم عن العاصميّ، ثمّ قال:]**

قال: هذا حديث صحيح . وثبت في الأُمّهات: البخاريّ ومسلم والموطّأ وأبي داود والنّسائيّ وغيرها من المصنّفات والمسندات قصّة عمر مع هِشام بن حكيم، وسيأتي بكماله في آخر الباب مبيّنًا إن شاء الله تعالى.

وقد اختلف العلماء في المراد بالأحرُف السّبعة على خمسة وثلاثين قولًا، ذكرها أبوحاتم محمّد بن حِبّان البُسْتيّ، نذكر منها في هذا الكتاب خمسة أقوال:

[القول] الأوّل

وهو الّذي عليه أكثر أهل العلم، كسُفيان بن عُيَينة وعبد الله بن وَهْب والطّبريّ والطّحاويّ وغيرهم: أنّ المراد: سبعة أوجه من المعاني المتقاربة بألفاظ مختلفة نحو: أقْبِل وتعالَ وهَلُمّ.

قال الطّحاويّ : وأبيَن ما ذكرفي ذلك حديث أبي بَكرة، قال: جاء جبريل إلى النّبيّ ﷺ فقال: اقرأ على حرف ... **[وذكر كما تقدّم عن الطّبريّ رقم ٢٨].**

وروى وَرْقاء عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عبّاس، عن أُبيّ بن كعب أنّه كان يقرأ ﴿**لِلَّذِينَ آمَنُوا انْظُرُونَا**﴾:[1] **(للّذين آمنوا أمهلونا، للّذين آمنوا أخّرونا، للّذين آمنوا أرقبونا)**. وبهذا الإسناد عن أُبيّ أنّه كان يقرأ ﴿**كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ**﴾:[2] **(مرّوا فيه، سعوا فيه)**. وفي البخاريّ ومسلم، قال الزُّهْريّ: إنّما هذه الأحرُف في الأمر الواحد ليس يختلف في حلال ولا حرام.

قال الطّحاويّ: إنّما كانت السّعة للنّاس في الحروف، لعجزهم عن أخذ القرآن على غيرلُغاتهم، لأنّهم كانوا أُمّيّين لايكتب إلّا القليل منهم؛ فلمّا كان يشقّ على كلّ ذي لغة أن يتحوّل إلى غيرها من اللّغات؛ ولو رام ذلك لم يتهيّأ له إلّا بمشقّة عظيمة، فوُسِع لهم في اختلاف الألفاظ إذ كان المعنى متّفقًا، فكانوا كذلك حتّى كثرمنهم من يكتب وعادت لغاتهم إلى لسان رسول الله ﷺ، فقدروا بذلك على تحفّظ ألفاظه، فلم يسعهم حينئذٍ أن يقرأوا بخلافها.

قال ابن عبد البرّ: فبان بهذا أنّ تلك السّبعة الأحرُف، إنّما كان في وقت خاصّ لضرورة دعت إلى ذلك، ثمّ ارتفعت تلك الضّرورة، فارتفع حكم هذه السّبعة الأحرُف، وعاد ما يقرأ به القرآن على حرف واحد .

روى أبو داود عن أُبيّ قال: قال لي رسول الله ﷺ: يا أُبيّ إنّي أُقرِئتُ القرآن، فقيل لي: على حرف أو حرفين، فقال ... **[وذكر كماتقدّم عن ابن الأشعث رقم٣، وقال:]**

وأسند ثابت بن قاسم نحو هذا الحديث عن أبي هُرَيرة، عن النّبيّ ﷺ، وذكر من

---

١ ـ الحديد/١٣.

٢ ـ البقرة/٢٠.

كلام ابن مسعود نحوه.

قال القاضي ابن الطّيّب : وإذا ثبت هذه الرّواية ـ يريد حديث أُبيَ ـ حمل على أنّ هذه كان مطلقًا ثمّ نُسِخ ، فلا يجوز للنّاس أن يبدّلوا أسماء الله تعالى في موضع بغيره ممّا يوافق معناه أو يخالف.

القول الثّاني

قال قوم: هي سبع لغات في القرآن على لغات العرب كلّها، يَمَنُها ونزارها، لأنّ رسول الله ﷺ لم يجهل شيئًا منها، وكان قد أوتي جوامع الكلم، وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، ولكن هذه اللّغات السّبع متفرّقة في القرآن، فبعضه بلُغة قُرَيش، وبعضه بلُغة هُذَيل، وبعضه بلغة هوَازِن، وبعضه بلغة اليَمن.

قال الخطّابيّ: على أنّ في القرآن ما قد قرئ بسبعة أوجه، وهو قوله: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ المائدة/٦٠. وقوله: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ يوسف/١٢. وذكر وجوهًا ، كأنّه يذهب إلى أنّ بعضه أُنزِل على سبعة أحرف لا كلّه. وإلى هذا القول: ـ بأنّ القرآن أُنزِل على سبعة أحرُف، على سبع لغات ـ ذهب أبوعُبَيد القاسم بن سَلّام واختاره ابن عطيّة .

قال أبوعُبَيد: وبعض الأحياء أسعد بها وأكثر حظًّا فيها من بعض، وذكر حديث ابن شِهاب عن أنس: أنّ عُثمان قال لهم حين أمرهم أن يكتبوا المصاحف: ما اختلفتم أنتم وزيد، فاكتبوه بلُغة قُرَيش، فإنّه نزل بلُغتهم . ذكره البخاريّ. وذكر حديث ابن عبّاس قال: نزل القرآن بلُغة الكعبين: كعب قُرَيش وكعب خزاعة . **قيل:** وكيف ذلك؟ **قال:** لأنّ الدّار واحدة. **قال أبوعُبَيد:** يعني: أنّ خزاعة جيران قُرَيش فأخذوا بلُغتهم.

قال القاضي ابن الطّيّب رَحِمَهُ اللهُ**:** معنى قول عُثمان: نزل بلسان قريش، يريد معظمه وأكثره، ولم تقم دلالة قاطعة على أنّ القرآن بأسره منزل بلُغة قُرَيش فقط،

إذ فيه كلمات وحروف هي خلاف لغة قريش ، وقد قال الله تعالى: ﴿**إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا**﴾ الزُخرُف/٣، ولم يقل: قرشيًّا، هذا يدلّ على أنّه منزل بجميع لسان العرب، وليس لأحد أن يقول : إنّه أراد قريشًا من العرب دون غيرها، كما أنّه ليس له أن يقول: أراد لغة عَدنان دون قحطان، أو ربيعة دون مُضَر، لأنّ اسم العرب يتناول جميع هذه القبائل تناولًا واحدًا.

وقال ابن عبد البِرّ: قول من قال: إنّ القرآن نزل بلُغة قريش معناه عندي في الأغلب والله أعلم، لأنّ غيرلغة قريش موجودة في صحيح القراءات من تحقيق الهمزات ونحوها، وقريش لا تهمز ... **[ثمّ ذكرقول ابن عطيّة في معنى «أُنزِل القرآن على سبعة أحرف»، ومعنى «الفطرة والفتح» وغيرهما، كما تقدّم عنه، وقال:]**

القول الثّالث

إنّ هذه اللّغات السّبع إنّما تكون في مُضَر، قاله قوم، واحتجّوا بقول عُثمان: نزل القرآن بلغة مُضَر، وقالوا: جائزأن يكون منها لقريش، ومنها لكنانة، ومنها لأسد، ومنها لهُذَيل، ومنها لتَيْم، ومنها لضَبّة، ومنها لقيس، قالوا: هذه قبائل مُضَرتستوعب سبع لغات على هذه المراتب، وقدكان ابن مسعود يحبّ أن يكون الّذين يكتبون المصاحف من مُضَر. وأنكرآخرون أن تكون كلّها من مُضَر، وإذ لايجوز أن يقرأ القرآن بها، مثل كَشكَشة قيس وتَمْتَمَة تميم ... **[وذكركما تقدّم عن عبد البرّ]** .

القول الرّابع

ما حكاه صاحب الدّلائل عن بعض العلماء ، وحكى نحوه القاضي ابن الطّيّب قال : تدبّرت وجوه الاختلاف في القراءة فوجدتها سبعًا ... **[وذكر كما تقدّم عن ابن قُتَيبة]** .

القول الخامس

إنّ المراد بالأحرف السّبعة معاني كتاب الله تعالى، وهي: أمرونهي، ووعد ووعيد، وقصص، ومجادلة، وأمثال. **قال ابن عطيّة:** هذا ضعيف، لأنّ هذا لا يسمّى أحرُفًا،

وأيضًا فالإجماع على أنّ التّوسعة لم تقع في تحليل حلال ولا في تغيير شيء من المعاني.

وذكر القاضي ابن الطّيّب في هذا المعنى حديثًا عن النّبيّ ﷺ، ثمّ قال: ولكن ليست هذه هي الّتي أجاز لهم القراءة بها، وإنّما الحرف في هذه بمعنى الجهة والطّريقة، منه قوله تعالى: **﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾**،[1] فكذلك معنى هذا الحديث على سبع طرائق من تحليل وتحريم وغير ذلك.

وقد قيل: إنّ المراد بقوله عليه السلام: **«أُنزِل القرآن على سبعة أحرف»** القراءات السّبع الّتي قرأ بها القرّاء السّبعة، لأنّها كلّها صحّت عن رسول الله ﷺ، وهذا ليس بشيء لظهور بطلانه على ما يأتي.

فصل

قال كثير من علمائنا كالدّاوديّ وابن أبي صفرة وغيرهما: هذه القراءات السّبع الّتي تنسب لهؤلاء القرّاء السّبعة، ليست هي الأحرف السّبعة الّتي اتّسعت الصّحابة في القراءة بها، وإنّما هي راجعة إلى حرف واحد من تلك السّبعة، وهو الّذي جمع عليه عُثمان المصحف، ذكره ابن النّحّاس وغيره.

وهذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمّة القرّاء، وذلك أنّ كلّ واحد منهم اختار فيما رَوى وعَلِم وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده والأولى، فالتزمه طريقة ورواه، وأقرأ به واشتهر عنه، وعُرِف به ونُسِب إليه، **فقيل:** حرف نافع، وحرف ابن كثير، ولم يمنع واحد منهم اختيار الآخر ولا أنكره بل سوّغه وجوّزه، وكلّ واحد من هؤلاء السّبعة روى عنه اختياران أو أكثر، وكلٌّ صحيح.

وقد أجمع المسلمون في هذه الأعصار على الاعتماد على ما صحّ عن هؤلاء الأئمّة ممّا رووه ورأوه من القراءات، وكتبوا في ذلك مصنّفات، فاستمرّ الإجماع على الصّواب، وحصل ما وعد الله به من حفظ الكتاب، وعلى هذا الأئمّة المتقدّمون والفضلاء

---

١ ـ الحجّ/١١.

المحقّقون، كالقاضي أبي بكر بن الطّيّب والطّبريّ وغيرهما .

قال ابن عطيّة: ومضت الأعصار والأمصار على قراءة ... **[وذكر كما تقدّم عنه] .**

قال غيره: أمّا شاذّ القراءة عن المصاحف المتواترة فليست بقرآن، ولا يُعمَل بها على أنّها منه، وأحسن محاملها أن تكون بيان تأويل مذهب من نُسِبت إليه، كقراءة ابن مسعود: **(فصيام ثلاثة أيّام متتابعات)**. فأمّا لو صرّح الرّاوي بسماعها من رسول الله ﷺ ، فاختلف العلماء في العمل بذلك على قولين: النّفي والإثبات،

[الوجه الأوّل] ـ وجه النّفي أنّ الرّاوي لم يروه في معرض الخبر بل في معرض القرآن، ولم يثبت فلا يثبت.

والوجه الثّاني ـ أنّه وإن لم يثبت كونه قرآنًا فقد ثبت كونه سنّة، وذلك يوجب العمل كسائر أخبار الآحاد .

فصل في ذكر معنى حديث عُمَر وهِشام

قال ابن عطيّة: أباح الله تعالى لنبيّه عليه السلام هذه الحروف السّبعة، وعارضه بها جبريل عليه السلام في عرضاته ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ ذكر رواية هِشام بن حكيم نقلًا عن البخاريّ، كما تقدّم عنه رقم١، وقال:]**

قلت: وفي معنى حديث عمر هذا ما رواه مسلم عن أُبيّ بن كعب، قال: كنت في المسجد فدخل رجل يصلّي ... **[وذكر كما تقدّم عنه رقم ٦، وقال:]**

قول أُبيّ رضي الله عنه: «فسقط في نفسي» معناه: اعترتني حَيْرَة ودهشَة ؛ أي أصابته نزغة من الشّيطان ليُوشَوِّش عليه حاله، ويكدّر عليه وقته، فإنّه عظّم عليه من اختلاف القراءات ما ليس عظيمًا في نفسه؛ وإلّا فأيّ شيء يلزم من المحال والتّكذيب من اختلاف القراءات، ولم يلزم ذلك والحمد لله في النّسخ الّذي هو أعظم، فكيف بالقراءة !

ولمّا رأى النّبيّ ﷺ ما أصابه من ذلك الخاطر نبّهه بأن ضربه في صدره، فأعقب ذلك بأن انشرح صدره وتنوّر باطنه، حتّى آل به الكشف والشّرح إلى حالة المعاينة، ولمّا ظهر له قُبح ذلك الخاطر من الله تعالى، وفاض بالعرق استحياء من الله تعالى، فكان هذا الخاطر من قبيل ما قال فيه النّبيّ ﷺ ـ حين سألوه : إنّا نجد في أ نفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلّم به ـ قال: وقد وجدتموه ؟ قالوا: نعم، قال: ذلك صريح الإيمان . أخرجه مسلم من حديث أبي هُرَيرة .

(١ : ٤١ ـ ٤٩)

الفصل الخامس والعشرون
نصّ النّيسابوريّ (م: ٧٢٨) في «غرائب القرآن»

السّبعة الأحرُف الّتي نزل بها القرآن

السّبعة الأحرف الّتي نزل بها القرآن في قوله ﷺ: «**إنّ هذا القرآن نـزل على سبعة أحرُف ، لكلّ آية منه ظهروبطن، ولكلّ حدّ مطلع**».

عند أكثر العلماء أنّها سبع لغات من لغات قريش لا تختلف ولاتتضاد، بل هي متّفقة المعنى. وغير جائز عندهم أن يكون في القرآن لغة لا تعرفها قريش لقوله تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ**﴾ إبراهيم/٤، وذلك أنّ قريشًا تجاور البيت، وكانت أحياء العرب تأتي إليهم للحجّ، ويستمعون لغاتهم و يختارون من كلّ لغة أحسنها، فصفا كلامهم واجتمع لهم مع ذلك العلم بلغة غيرهم.

وممّا يدلّ على أنّ السّبعة الأحرُف هي سبع لغات متّفقة المعنى، ما روي عن ابن سيرين أنّ ابن مسعود قال: «**اقرأوا القرآن على سبعة أحرف، وهو كقول أحدكم هَلُمّ وتعال وأقبِل**».

وقال بعضهم: إنّها سبع قبائل من العرب: قُريش و قيس و تميم وهُذَيل و أسد وخزاعة و كنانة لمجاورتهم قريشًا.

وقيل: سبع لُغات من أيّ لُغة كانت من لُغات العرب مختلفة الألفاظ، متّفقة المعاني، لقوله ﷺ: «**إنّه قد وُسّع لي أن أُقرِئ كلّ قَومٍ بلُغَتِهِم**».

وقيل: معناه أن يقول في صفات الرّبّ تبارك و تعالى مكان قوله: غفورًا رحيمًا: عزيزًا حكيمًا، سميعًا بصيرًا، لما رُوِي أنّه ﷺ قال: «**اقرأوا القرآن على سبعة أحرف ما لم تختموا مغفرة بعذاب، أوعذابًا بمغفرة، أوجنّة بنارٍ، أونارًا بجنّةٍ**».

وقيل: إنّ لفظ «السّبعة» في الخبر جاء على جهة التّمثيل، لأنّه لوجاء في كلمة أكثر من سبع قراءات جاز أن يقرأ بها.

وعن مالك بن أنس؛ أنّه كان يذهب في معنى «السّبعة الأحرف» إلى أنّه كالجمع و التّوحيد في مثل: ﴿**وَ تَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ**﴾ و(**كلمات ربّك**) الأنعام/ ۱۱۵ والأعراف/ ۱۳۷ وهود/ ۱۱۹. وكالتّذكير والتّأنيث في مثل: ﴿**وَلَا يُقْبَلُ**﴾ و (**لاتقبل**) البقرة/ ٤۸، وكوجوه الإعراب في مثل: ﴿**هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ**﴾ و (**غير الله**) فاطر/ ۳. وكوجوه التّصريف في مثل: ﴿**يَعْرِشُونَ**﴾ و (**يعرشون**) الأعراف/ ۱۳۷، وكاختلاف الأدوات في مثل قوله: ﴿**وَلٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ**﴾ البقرة /۱۰۲، بالتّشديد و نصب ما بعدها، وبالتّخفيف والرّفع . وكاختلاف اللّفظ في الحروف نحو: ﴿**يَعْلَمُونَ**﴾ بالتّاء والياء، يونس/۱۲۳، ﴿**وَنُنْشِزُهَا**﴾ البقرة/۲۵۹، بالرّاء والزّاي. وكالتّخفيف و التّفخيم والإمالة والمدّ والقصر والهمز و تركه والإظهار والإدغام ونحوها.

وذهب جماعة إلى حملها على المعاني و الأحكام الّتي ينتظمهما القرآن دون الألفاظ من حلال و حرام، ووعد ووعيد، وأمر ونهي، و مواعظ وأمثال واحتجاج، وغير ذلك، و استبعده المحقّقون من قِبَل أنّ الأخبار الواردة في مخاصمة الصّحابة في القراءة تدلّ على أنّ اختلافهم كان في اللّفظ دون المعنى.

قال بعض العلماء: إنّي تدبّرت الوجوه الّتي تتخالف بها لغات العرب فوجدتها على سبعة أنحاء لاتزيد ولاتنقص، و بجميع ذلك نزل القرآن ... [**وذكر كما تقدّم نحوه عن ابن قُتَيبة في باب اختلاف القراءات، ثمّ قال:**]

فهذه الوجوه السّبعة الّتي بها اختلفت لغات العرب قد أنزل الله باختلافها القرآن

متفرّقًا فيه، ليعلم بذلك أنّ من زلّ عن ظاهرالتّلاوة بمثله، أومن تعذّر عليه ترك عادته فخرج إلى نحو ممّا قد نزل به، فليس بملوم ولامعاقب عليه. وكلّ هذا فيما إذا لم تختلف فيه المعاني.

فإن قيل: فما قولكم في القراء ا ت الّتي تختلف بها المعاني؟

قلنا: إنّها صحيحة منزلة من عند الله و لكنّها خارجة من هذه السّبعة الأحرف، وليس يجوز أن يكون فيما أنزل الله من الألفاظ الّتي تختلف معانيها ما يجري اختلافها مجرى التّضادّ والتّناقض، لكن مجرى التّغاير الّذي لا تضادّ فيه. ثمّ إنّها تتّجه على وجوه:

فمنها: أن يختلف بها الحكم الشّرعيّ على المبادلة بمنزلة قوله: **﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾** المائدة/ ٦ بالجرّ و النّصب جميعًا، و إحدى القراءتين تقتضي فرض المسح، والأُخرى فرض الغسل، و قد بيّنهما رسول الله ﷺ. فجعل المسح للابس الخُف في وقته، والغسل لحاسر الرّجل، وهذا الضّرب هو الّذي لا تجوز قراءته إلّا إذا تواتر نقله، وثبت من الشّارع بيانه، و ليس يعذر من زلّ في مثله عمّا هو المنزل حتّى يراجع الصّواب ويفزع إلى الاستغفار.

و قد يكون ما يختلف الحكم فيه على غير المبادلة، لكن على الجمع بين الأمرين بمنزلة **﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾** البقرة /٢٢٢، و **(حتّى يطّهرن)** مشدّدة الطّاء من التّطهّر، فإنّ القراءتين هاهنا تقتضيان حكمين مختلفين يلزم الجمع بينهما، وذلك أنّ الحائض لا يقربها زوجها حتّى تطهر بانقطاع حيضها وحتّى تطهر بالاغتسال. ولا تجوز القراءة في أمثال هذه إلّا بالنّقل الظّاهر، ومن زلّ في مثله إلى ما يقتضي أمرًا وقد علم ثبوته و لم يقرأ به، لم يلزمه فيه حرج كقوله تعالى: **﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ﴾** الإسراء/٣٢، لوصحّفه أحد فقرأه: «الرّبا» بالرّاء والباء، من الرّبا في المال، فإنّه منهيّ عنه كالزّنى، فإن كان عدوله عن ظاهر التّلاوة على سبيل التّعمّد، فهو ملوم

على ذلك.

وأمّا التّضادّ والتّنافي فغير موجود في كتاب الله، والنّسخ ليس من هذا القبيل، لأنّ اتّحاد الزّمان شرط التّنافي، وعند ورود النّاسخ ينتهي المنسوخ، و يتبيّن أنّ في علم الله حكم المنسوخ كان مؤجّلًا إلى ورود النّاسخ، و الله أعلم.

و قوله ﷺ : **«لكلّ آية ظهرو بطن»**، أي ظاهر وباطن، فالظّاهر ما يعرفه العلماء، والباطن ما يخفى عليهم. فنقول في ذلك كما أمرنا ونكل علمه إلى الله تعالى، وقيل: هو أن نؤمن به باطنًا، كما نؤمن به ظاهرًا.

وقوله ﷺ : **«و لكلّ حَدٍّ مَطْلَع»**، أي لكلّ طرف من حدود الله الّتي يوقف هنالك، ولايتجاوز عنه من مأمور أو منهيّ أومباح، مصعد ومأتيّ يؤتى منه، ويفهم كما هو، أومقدار من الثّواب والعقاب يعاينه في الآخرة ويطلع عليه، كما قال عمر: «لوأنّ لي ما في الأرض من صفراء وبيضاء، لافتديت به من هول المطّلع»، يعني: ما يشرف عليه من أمرالله بعد الموت.

(١ : ٢٤ ـ ٢٦)

الفصل السّادس والعشرون

نصّ ابن كثير(م :٧٧٤) في «فضائل القرآن»

١ ـ **قال البخاريّ:** حدّثنا سعيد بن عُفَير، ثنا اللَّيث، حدّثني عقيل عن ابن شِهاب ... **[وذكركما تقدّم عنه،ثمّ قال:]**

وقد رواه أيضًا في بدء الخلق، ومسلم من حديث يونس، ومسلم أيضًا عن معمر،كلاهما عن الزُّهْريّ بنحوه. ورواه ابن جَرير من حديث الزُّهْريّ به، ثمّ قال الزُّهْريّ : بلغني أنّ تلك السّبعة الأحرُف إ نّما هي في الأمرالّذي يكون واحدًا لايختلف في حلال ولا في حرام .

٢ ـ وهذا مبسوط في الحديث الّذي رواه الإمام أبوعُبَيد القاسم بن سَلّام، حيث قال: حدّثنايزيد ويحيي بن سعيد، كلاهما عن حُمَيد الطّويل، عن أنس بن مالك، عن أُبيّ بن كعب قال : ماحكَ ... **[وذكركما تقدّم عن النّسائيّ ، رقم ٦، ثمّ قال:]**

٣ ـ وقد رواه النّسائيّ من حديث يزيد ـ وهو ابن هارون ـ ويحيي بن سعيد القطّان،كلاهما عن حُمَيد الطّويل، عن أنس، عن أُبيّ بن كعب بنحوه، وكذا رواه ابن أبي عُدَيّ ومحمود بن ميمون الزّعْفَرانيّ ويحيي بن أيّوب كلّهم عن حُمَيد به.

٤ ـ **وقال ابن جَرير:** ثنا محمّد بن مرزوق، ثنا أبو الوليد، ثنا حمّاد بن سَلَمة بن حُمَيد، عن أنس بن عُبَادَة بن الصّامِت، عن أُبيّ بن كعب قال: قال رسول الله ﷺ : «**أُنزل القرآن على سبعة أحرُف**». فأدخل بينهما عُبَادَة بن الصّامِت.

٥ ـ **وقال الإمام أحمد بن حَنْبَل** رحمه الله: ثنا يحيي بن سعيد عن إسماعيل بن أبي خالد، حدّثني عبدالله بن عيسى، عن عبد الرّحمان بن أبي ليلى، عن أُبيّ بن كعب، قال: كنت في المسجد، فدخل رجل ... **[وذكر كما تقدّم عن مُسلِم رقم ٦، ثمّ قال:]** وهكذا رواه مسلم من حديث إسماعيل بن أبي خالد به.

٦ ـ **وقال ابن جَرير:** حدّثنا أبوكُرَيب، ثنا محمّد بن فُضَيل، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن عبد الله بن عيسى ... **[وذكر كما تقدّم عنه رقم ٢١] .**

٧ ـ **وقال ابن جَرير:** حدّ ثني يونس عن ابن وَهْب، أخبرني هِشام بن سعد عن عُبَيد الله بن عمر، عن عبد الرّحمان بن أبي ليلى، عن أُبيّ بن كعب ... **[وذكر كما تقدّم عنه رقم٢٥].**

قلت: وهذا الشّكّ الّذي حصل لأُبيّ في تلك السّاعة هو ـ والله أعلم ـ السّبب الّذي لأجله قرأ عليه رسول الله ﷺ قراء ة إعلام وإبلاغ ودواء، لما كان حصل له سورة **(لم يكن)** إلى آخرها، لاشتمالها على قوله تعالى: **﴿رَسُولٌ مِنَ اللهِ يَتْلُو صُحُفًا مُطَهَّرَةً فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ﴾** البيّنة/٢و٣، وهذا نظير تلاوته سورة الفتح حين أُنزلت مرجعه من الحُدَيبيّة على عُمَربن الخَطّاب، وذلك لما كان تقدّم له من الأسئلة لرسول الله ﷺ ولأبي بكر، وفيها قوله تعالى: **﴿لَقَدْ صَدَقَ اللهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللهِ آمِنِينَ﴾** الفتح/٢٧.

٨ ـ **وقال ابن جَرير:** ثنا محمّد بن مثنّى، ثنا محمّد بن جعفر، ثنا شُعبة عن الحكم عن مجاهد، عن ابن أبي ليلى، عن أُبيّ بن كعب: أنّ رسول الله كان عند أضاة بني غِفار ... **[وذكر كما تقدّم عن مسلم رقم ٨، ثمّ قال :]**

٩ ـ وفي لفظ لأبي داود عن أُبيّ بن كعب قال: قال لرسول الله ﷺ: إنّي أقرئت القرآن، فقيل: على حرف أوحرفين ؟ ... **[وذكر كما تقدّم عن ابن الأشعث، رقم٣].**

١٠ ـ وقد روى ثابت بن قاسم نحوًا من هذا عن أبي هُرَيرة، عن النّبيّ ﷺ،

ومن كلام ابن مسعود نحو ذلك.

١١ ـ **وقال الإمام أحمد:** حدّثنا حسين بن عليّ الجُعفيّ عن زائدة، عن عاصم، عن زرّ، عن أُبيّ قال: لقي رسول الله ﷺ ... **[وذكر كما تقدّم عن الطّبريّ رقم١٩].**

١٢ ـ وأخرجه التِّرمِذيّ من حديث عاصم بن أبي النّجود عن زِرّ، عن حُذَيفة: أنّ رسول الله ﷺ لقي جبريل عند أحجار المرا، فذكر الحديث، والله أعلم.

وهكذا رواه أحمد عن خالد عن حمّاد عن عاصم عن زِرّ، عن حُذَيفة: أنّ رسول الله ﷺ قال: لقيت جبريل عندأحجار ... **[وذكر كما تقدّم عن العاصميّ].**

وقال أحمد أيضًا: ثنا وكيع وعبد الرّحمان، عن سُفيان، عن إبراهيم بن مهاجر، عن ربعيّ بن خراش قال: حدّ ثني من لم يكذبني حُذَيفة، قال: لقي النّبيّ ﷺ عند أحجار المراء فقال: إنّ أُمّتك يقرأون القرآن على سبعة أحرُف، فمن قرأ منهم فليقرأكما علّم ولايرجع عنه. وقال عبدالرّحمان: إنّ مَن أُمّتك الضّعيف، فمن قرأعلى حرفٍ فلايتحوّل عنه إلى غيره رغبة عنه، هذا إسناد صحيح ولم يخرجوه ... **[ثمّ ذكرروايات كثيرة في الأحرُف السّبعة كما تقدّم عن البخاريّ ومسلم وأبي عُبَيد والطّبريّ والنّسائيّ وغيرهم].**

أقوال العلماء في معنى السّبعة الأحرُف

وقد اختلف العلماء في معنى هذه السّبعة الأحرف وما أُريد منها على أقوال.

قال أبوعبدالله محمّد بن أبي بكربن فرح الأنصاريّ القُرطبيّ المالكيّ في «مقدّمات تفسيره»: وقد اختلف العلماء في المراد بالأحرف السّبعة على خمسة وثلاثين قولًا ذكرها أبوحاتم محمّدبن حَبّان البستيّ، ونحن نذكرمنها خمسة أقوال.

قلت: ثمّ سَرَدها القُرطُبيّ، وحاصلها ما أنا مورده ملخّصًا:

[القول] الأوّل ـ وهو قول أكثرأهل العلم، منهم: سُفيان بن عُيَينة وعبدالله بن وَهْب، وأبوجعفر محمّد بن جَرير والطّحاويّ: أنّ المراد سبعة: أوجه من المعاني المتقاربة بألفاظ مختلفة نحو: أقبِل وتعال وهَلُمّ.

وقال الطّحاويّ : وأبيَن ما ذكر في ذلك حديث أبي بَكرة، قال: جاء جبريل إلى رسول الله ﷺ فقال: اقرأ على حرف ... **[وذكر كما تقدّم عن ابن عبد البرّ].**

وروى ورقاء عن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عبّاس، عن أُبي بن كعب: أنّه كان يقرأ: **﴿يَوْمَ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ لِلَّذِينَ آمَنُوا انْظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِنْ نُورِكُمْ﴾** الحديد/١٣: **(للّذين آمنوا أمهلُونا، للّذين آمنوا أخّرونا ، للّذين آمنوا أرقبونا)**، وكان يقرأ: **﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾** البقرة/٢٠: **(مرّوا فيه، سعوا فيه)**[1] .

قال الطّحاويّ وغيره: وإنّما كان ذلك رخصة أن يقرأ النّاس القرآن على سبع لغات، وذلك لما كان يتعسّر على كثير من النّاس التّلاوة على لغة قريش، وقراءة رسول الله ﷺ لعدم علمهم بالكتابة والضّبط وإتقان الحفظ.

وقد ادّعى الطّحاويّ والقاضي والباقِلّانيّ والشّيخ أبوعمر بن عبد البرّ أنّ ذلك كان رخصة في أوّل الأمر، ثمّ نسخ بزوال العذر، وتيسير الحفظ، وكثرة الضّبط، وتعلّم الكتابة.

قلت: وقال بعضهم: إنّما كان الّذي جمعهم على قراءة واحدة عُثمان بن عَفّان أحد الخلفاء الرّاشدين ... وإنّما جمعهم عليها لما رأى من اختلافهم في القراءة المفضيّة إلى تفرّق الأُمّة وتكفير بعضهم بعضًا. فرتّب لهم المصاحف الأئمّة على العرضة الأخيرة الّتي عارض بها جبريل رسول الله ﷺ في آخر رمضان كان من عمره، وعزم عليهم أن لايقرأُوا بغيرها، وأن لايتعاطوا الرّخصة الّتي كانت لهم فيها سعة. ولكنّها أدّت إلى الاختلاف والفرقة، كما ألزم عمر الخطّاب النّاس بالطّلاق الثّلاث المجموعة حتّى تتابعوا فيها وأكثروا منها، قال: فلوأنا أمضيناه عليهم، وأمضاه عليهم، وكذلك كان ينهى عن المتعة في أشهر الحجّ لئلّا تقطع زيارة البيت في غير أشهر الحجّ. وقد كان أبو موسى يبيح التّمتّع، فترك فتياه اتّباعًا لأمير المؤمنين وسمعًا وطاعةً للأئمّة المهديّين.

---

١ - ويرى بعض العلماء: أنّ بعضهم كان يقول مثل هذا تفسيرًا فظنّه بعض الرُّواة قرآنًا.

القول الثّاني ـ أنّ القرآن نزل على سبعة أحرف، وليس المراد أنّ جميعه يقرأ على سبعة أحرف، ولكن بعضه على حرف، وبعضه على حرف آخر.

قال الخطّابيّ: وقد يقرأ بعضه بالسّبع لغات، كما في قوله: **﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾** المائدة/٦٠، **﴿و يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ يوسف/١٢**... **[ثمّ ذكر قول القُرطُبيّ والقاضيّ ابن الطّيّب وابن عبد البرّ كما تقدّم عن القُرطُبيّ]** .

وقال ابن عطيّة: قال ابن عبّاس: ما كنت أدرى معنى **﴿ فاطر السّماوات والأرض﴾**، حتّى سمعت أعرابيًّا يقول لبئر ابتدأ حفرها: أنا فطرتها.

القول الثّالث ـ أنّ لغات القرآن السّبع منحصرة في مُضَر على اختلاف قبائلها خاصّة، لقول عُثمان: إنّ القرآن نزل بلغة قُرَيش، وقُرَيش هُمْ بنو النّضر بن الحارث على الصّحيح من أقوال أهل النّسب، كما ينطق به الحديث في سنن ابن ماجة وغيره.

القول الرّابع ـ وحكاه الباقِلّانيّ عن بعض العلماء : أنّ وجوه القراءات ترجع إلى سبعة أشياء، منها : ما لاتتغيّر حركته ولاتتغيّر صورته ولامعناه، مثل: **﴿وَيُضِيقُ صَدْرِى﴾**[1] ويضيق. ومنها : مالاتتغيّر صورته ويختلف معناه، مثل: **﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ ـ وباعد ـ بَيْنَ اَسْفَارِنَا﴾**،[2] وقد يكون الاختلاف في الصّورة والمعنى بالحرف، مثل: **﴿ننشزها﴾**[3] و **(ننشرها)** ...

القول الخامس ـ أنّ المراد بالأحرف السّبعة: معاني القرآن، وهي أمر ونهى ... **[وذكر كما تقدّم عن القرطبيّ، فلاحظ]** . **(٣١ ـ ٤٥)**

---

١ ـ الشّعراء/١٣.

٢ ـ سبأ/١٩.

٣ ـ البقرة/٢٥٩.

الفصل السّابع والعشرون
نصّ الحمويّ (م: ٧٩١) في
«القواعد والإشارات في أُصول القراءات»

فصل في قوله: «أنزل القرآن على سبعة أحرُف»

مسألة العدد فيها خاصّ في الأصحّ، وفي السّبعة الأحرُف أقوال:

أحدها ـ معانٍ كالحظر والإباحة ونحوهما .

الثّاني ـ صور النّطق كالإدغام والإظهار ونحوهما .

الثّالث ـ الحروف والألفاظ، وهو ظاهر قول ابن شِهاب .

الرّابع ـ الأوجه والقراءات السّبع، حكاه القاضي عياض وابن قَرقُول وغيرهما، وهو ظاهر قول الشّاطبيّ. وضعّفه المحقّقون وحكي الإجماع على بطلانه، بل الصّواب أنّ القراءات السّبع على حرف واحد من السّبعة، وهو الّذي جمع عثمان المصحف.

الخامس ـ لغات للعرب جملة، وهو قول أبي عُبَيد، وصحّحه مكّيّ والجَعبُريّ وابن جُبَارة وغيرهم.

السّادس ـ يخصّها بمضر.

السّابع ـ خواتيم الآيات، كجعله موضع (غفور رحيم)، (سميع بصير)، وهو باطل بالإجماع، والإجماع على منع التّغيير، وفي الحديث: «**إن قلت: كان الله (سميعًا عليمًا) أو (غفورًا رحيمًا) فالله كذلك**»، وهذا يدلّ عليه.

الثّامن ـ وهو قول الطّبريّ. قال مكّيّ في «التّبيان»: تبديل كلمة في موضع كلمة يختلف الخطّ بينهما ونقصان كلمة وزيادة أخرى، فمنع خطّ المصحف المجمع عليه ما زاد على حرف واحد، لأن الاختلاف لا يقع إلّا بتغيّر الخطّ في رأي العين. وحكى ابن حَبَّان: خمسة وثلاثين قولًا.

مسألة: لم يجتمع السّبعة في كلمة في الأصحّ، وقيل: جمعت في بيس ونحوها.

مسألة: حكي عن ابن مسعود من تجويز القراءة بالمعنى ولا يصحّ، وعن أبي حنيفة ﷺ جوازها بالفارسيّة، وعنه بشرط العجز عن العربيّة.

قال القاضي أبوبكر: الصّحيح أنّ السّبعة استفاضت وضبطتها الأُمّة وأثبتها عثمان ﷺ في مصحفه، وذكر الطّحاويّ في ابتداء الأمر تسهيلًا على العرب لاختلاف لغاتهم، وعسر اجتماعهم على لغة، فلمّا لانت لهم اللّغات، وتذلّلت ألسنتهم ارتفعت السّبعة بحرف واحد، فصار النّاس إليه وانعقد إجماعهم عليه.

قال الدّاوديّ وابن أبي صفرة المالكيّ: السّبع واحد من الأحرف السّبعة وهو الّذي جمع عثمان المصحف عليه، وكذلك قال النَّحَّاس وعوّل عليه مكّيّ والسّمرقنديّ وغيرهما. واختلفوا هل قاله الله تعالى بحرف وأذن في السّتّة؟ أوقاله بالسّبعة؟ جميعًا على ثلاثة أقوال؛ ثالثها: إن اختلف معنى القراءتين كان قائلًا بهما، وإن ائتلف فبحرف وأذن في الآخر، وهو قول السّمرقنديّ. والصّواب أنّه قال بالسّبعة، وإلّا لزم أنّ بعض القرآن ليس بكلام الله حقيقة.

مسألة: حكى البغويّ: الإجماع على تواتر العشرة. وذكر أبو بكر بن عيّاش ـ وهو من رواة عاصم ـ ووافقه أبو الحسن السّبكيّ وغيره، وعليه جمهور القُرّاء وضابط الأحرف السّبعة ما تواتر سندًا، واستقام عربيّة، ووافق رسمًا، ذكره المهدويّ ومكّيّ والجَعبُريّ وابن جُبَارة. **وصاحب الكفاية وابن خلف،** قال الجَعبُريّ: المعتبر تواتر

السّند، ولازمه الآخران كما قال.

وأوّل من جمع السّبع، أبو بكر بن مجاهد على رأس المائة الثّالثة ببغداد، وجعلها سبعًا ليوافق في الأشياخ عدد الأحرف، ولم يرد حصر التّواتر في سبع هؤلاء وخصّ هؤلاء لكونهم أشهر القرّاء من أشهر الأمصار، وجمع ابن جُبَير كتابًا يذكر فيه الخمسة وأسقط حمزة. والكسائيّ وهو قبل ابن مجاهد وجمع قوم الثّمانية بزيادة يعقوب الحضرميّ. وقيل: جعلها ابن مجاهد سبعة على عدّة المصاحف الّتي كتبها عثمان، والأوّل أصحّ، والصّحيح أنّ المصاحف العثمانيّة خمسة، ذكره مكّيّ في «الإبانة» والنّوويّ في «التّبيان». ولم يكتبها عثمان بيده وإنّما كتبت بأمره، ذكره غير واحد. والمشهور أنّ عثمان كتب مصحفًا واحدًا، والأرجح أنّه في المدينة النّبويّة على ساكنها أفضل الصّلاة والسّلام.

مسألة: ذهب قوم من الفقهاء والمتكلّمين والقرّاء إلى اشتمال المصحف العثمانيّ على الأحرف السّبعة. وهو قول القاضي أبي بكر بناءً على امتناع إهمال شيء من الأحرف على الأُمّة، وقد اتّفقت على نقل المصحف العثماني وترك غيره، قال هؤلاء: ولا يجوز أن ينهى عن بعض الأحرف السّبعة الّتي أذن فيها الشّارع. والأوّل أظهر، إذ لو جعله مشتملًا على الأحرف السّبعة لم يزل الخلف ومقصوده بجمعه إزالته، وجرّده عن النّقط والضّبط لئلّا يتحجّر على حرف بعينه.

وأجاب ابن جرير الطّبريّ عن قول القاضي وموافقيه: أنّ الأُمّة لم تكلّف القراءة بالسّبعة، وإنّما رخّص لهم في ذلك، وكذلك قال رسول الله ﷺ في بعض ألفاظ خبر السّبعة: **«هوّن على أمّتي ولا يجب الإتيان بالرّخص»**.

مسألة: ترتيب السّور فعل الصّحابة على الأصحّ، والآيات بالوحي عن الجمهور، وحُكِي عليه الإجماع. وحكى القرطبيّ قولين. وكذلك اختلفت المصاحف في ترتيب السّور دون الآي.

فصل:

مالا يثبت كونه من الأحرف السّبعة لايجب القطع بنفيه خلافًا لبعض المتكلّمين

وقد قطع الإمام أبو بكر بخطأ الشّافعيّ وموافقيه في إثبات البَسْمَلة أنّها من القرآن غير الّتي في النّمل. قال بعض المتأخّرين: والصّواب؛ القطع بخطأ القاضي وموافقيه وأنّها آية من القرآن حيث أثبتها الصّحابة (رضي الله عنهم) مع تجريد المصاحف عن التّفسير ونحوه ممّا ليس قرآنًا.

فصل

الاختلاف بين القُرّاء فيما يحتمله الرّسم على ضربين مختلف في السّمع مؤتلف في المعنى، كتثليث «جذوة» ومختلف فيهما ك «ينشركم» و «يسيّركم».

قال مكّيّ: وسبب الخلاف أنّ عُرف الصّحابة عدم إنكار كلّ منهم على الآخر بعد قوله: «**أُنزل القرآن على سبعة أحرف**»

وبعث بعضهم إلى الأمصار فأقرأ كلّ منهم أهل مصره بقراءته الّتي كان يقرأ بها في عهد رسول الله ﷺ، فاختلف قراء الأمصار لاختلاف من أقرأهم من الصّحابة، ثمّ بعث عثمان المصاحف فحفظوا ما وافق رسمه، ورفضوا ماخالفه، وأخذ بذلك الآخر عن الغابر، والله أعلم.

قال نافع : قرأت على سبعين من التّابعين، فما اجتمع عليه اثنان أخذته وما شكَ به واحد تركته حتّى ألّفت هذه القراءة. وقرأ الكسائيّ على حمزة وغيره، فاختار من قراءة غيره نحوًا من ثلاثمائة حرف. وكذا أبو عمرو على ابن كثير، وخالفه في نحو ثلاثة آلاف حرف، اختارها من قراءة غيره.

الفصل الثّامن والعشرون
نصّ الزّركشيّ (م: ٧٩٤) في «البرهان في علوم القرآن»

معرفة على كم لغة نزل

ثبت في الصّحيحين من حديث ابن عبّاس؛ أنّ رسول الله ﷺ قال: **«أقرأني جبريل على حرف فراجعتُه، ثمّ لم أزل أستزيده فيزيدني حتّى انتهى إلى سبعة أحرف»**. زاد مسلم: قال ابن شهاب: بلغني أنّ تلك السّبعة إنّما هي في الأمر الّذي يكون واحدًا لايختلف في حلال ولا حرام.

وأخرجا أيضًا من حديث عمربن الخطّاب، قال: سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان... **[وذكر كما تقدّم عن البخاريّ رقم٣، ثمّ قال:]**

وأخرج مسلم نحوه عن أُبيّ بن كعب، وفيه: فقال النّبيّ ﷺ: فإنّي أُرسِل إلى أن أقرأ القرآن على حرفٍ ... **[وذكر كما تقدّم عنه رقم٦]** .

وأخرج قاسم بن أصبغ في «مصنّفه» من حديث المُقْبِريّ عن أبي هُرَيرة، أنّ رسول الله ﷺ قال: **«إنّ هذا القرآن أنزِل على سبعة أحرُف، فاقرأوا ولاحرج، ولكن لاتختموا ذكررحمة بِعذاب، ولاذكرعذاب برحمة»**.

وأمّا ما رواه الحاكم في «المستدرك» عن سَمُرة يرفعه: **«أُنزِل القرآن على ثلاثة أحرف»**.

فقال أبو عُبَيد : تواترت الأخبار بالسّبعة إلّا هذا الحديث .

قال أبو شامة : يحتمل أن يكون معناه أنّ بعضه أُنزِل على ثلاثة أحرف كحذره

والرّهب والصّدق، فيقرأ كلّ واحد على ثلاثة أوجه في هذه القراءة المشهورة، أوأراد أنزل ابتداء على ثلاثة، ثمّ زيد إلى سبعة، ومعنى جميع ذلك: أنّه نزل منه ما يقرأ على حرفين، وعلى ثلاثة، وأكثر إلى سبعة أحرف، توسعةً على العباد باعتبار اختلاف اللُّغات والألفاظ المترادفة ومايقارب معناها.

وقال ابن العربيّ : لم يأت في معنى هذا السّبع نصّ ولاأثر، واختلف النّاس في تعيينها .

وقال الحافظ أبوحاتم بن حِبّان البُسْتيّ: اختلف النّاس فيها على خمسة وثلاثين قولًاوقد وقفت منها على كثير، فذهب بعضهم إلى أنّ المراد التّوسعة على القارئ ولم يقصد به الحصر، والأكثر على أنّه محصور في سبعة ؛ ثمّ اختلفوا هل هي باقية إلى الآن نقرؤها ، أم كان ذلك أوّلا؟ ثمّ استقرّ الحال بعده على قولين:

وقال القرطبيّ: إنّ القائلين بالثّاني ـ وهو أنّ الأمر كان كذلك، ثمّ استقرّ على ما هو الآن ـ هم أكثرالعلماء، منهم سُفيان بن عُيَينة وابن وَهْب والطّبريّ والطّحاويّ، ثمّ اختلفوا: هل استقرّ في حياته ﷺ أم بعد وفاته؟ والأكثرون على الأوّل .

واختاره القاضي أبوبكربن الطّيّب وابن عبد البِرّ وابن العربيّ وغيرهم ؛ ورأوا أنّ ضرورة اختلاف لُغات العرب ومشقّة نطقهم بغيرلُغتهم، اقتضت التّوسعة عليهم في أوّل الأمر، فأُذِن لكلّ منهم أن يقرأ على حرفه، أي على طريقته في اللّغة إلى أن انضبط الأمر في آخر العهد، وتدرّبت الألسن، وتمكّن النّاس من الاقتصار على الطّريقة الواحدة، فعارض جبريل النّبيّ ﷺ القرآن مرّتين في السَّنَة الآخرة، واستقرّ على ما هو عليه الآن .

فنسخ الله سبحانه تلك القراءة المأذون فيها بما أوجبه من الاقتصار على هذه القراءة الّتى تلقّاها النّاس، ويشهد لهذا الحديث الآتي من مراعاة التّخفيف على العجوز والشّيخ الكبير، ومن التّصريح في بعضها بأنّ ذلك مثل: هَلُمّ وتعال.

[القول في القراءات السّبع]

والقائلون بأنّها كانت سبعًا اختلفوا على أقوال:

أحدها ـ أنّه من المشكل الّذي لايُدرى معناه، لأنّ العرب تسمّى الكلمة المنظومة حرفًا، وتسمّى القصيدة بأسْرِها كلمة، والحرف يقع على المقطوع من الحروف المعجمة، والحرف أيضًا المعنى والجهة. قاله: أبوجعفرمحمّد بن سعدان النّحويّ .

والثّانى ـ وهوأضعفها ـ أنّ المراد سبع قراءات، وحُكِي عن الخليل بن أحمد، والحرف هاهنا القراءة، وقد بيّن الطّبريّ في كتاب «البيان» وغيره: أنّ اختلاف القُرّاء إنّما هو كلّه حرف واحد من الأحرف السّبعة الّتي نزل بها القرآن ، وهوالحرف الّذي كتب عُثمان عليه المصحف .

وحَكى ابن عبد البِرّعن بعض المتأخّرين من أهل العلم بالقرآن أنّه قال: تدبّرت وجوه الاختلاف في القرآن فوجدتها سبعة، منها ما تتغيّرحركته ... **[وذكركما تقدّم عن ابن قُتَيبة في باب اختلاف القراءات، ثمّ قال:]** قال أبوعمرو وجه حسن من وجوه معنى الحديث .

وقال بعض المتأخّرين: هذا هوالمختار، قال: والأئمّة على أنّ مصحف عُثمان أحد الحروف السّبعة، والآخرمثل قراءة ابن مسعود وأبي الدّرداء: **(والذّكروالأُنثى)** كما ثبت في الصّحيحين ، ومثل قراءة ابن مسعود: **(إن تُعَذِّبْهُم فإنّهم عِبادُك وَإن تَغْفِرلَهُم فإنّك أنت الغَفورُالرَّحيم)**، وقراءة عمر: **(فَامضَوا إلى ذِكرِالله)**، والكلّ حقّ، والمصحف المنقول بالتّواترمصحف عُثمان، ورسم الحروف واحد إلّا ما تنوّعت فيه المصاحف؛ وهوبضعة عشرحرفًا مثل: **(الله الغفور)** و **(إنّ الله هوالغفور)**.

والثّالث ـ سبعة أنواع، كلّ نوع منها جزء من أجزاء القرآن بخلاف غيره من أنحائه، فبعضها أمرونهى، ووعد ووعيد، وقصص ، وحلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال، وغيره .

قال ابن عبد البرّ: وفي ذلك حديث رواه ابن مسعود مرفوعًا، قال: كان الكتاب الأوّل نزل من باب واحد ... **[وذكر كما تقدّم عن الباقِلّانيّ، ثمّ قال:]**

وذكره القاضي أبو بكر بن الطّيّب، وقال: هذا التّفسير منه ﷺ للأحرف السّبعة، ولكن ليست هذه الّتي أجاز لهم القراءة بها على اختلافها، وإنّما الحرف في هذه بمعنى الجهة والطّريقة، كقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ الحجّ/١١ .

وقال ابن عبد البرّ: قد ردّه من أهل النّظر منهم أحمد بن أبي عمران . . . **[وذكر كماتقدّم عنه]**. حكاه الطّحاويّ عنه أنّه سمعه منه، وقال : هوكما قاله .

وقال ابن عطيّة: هذا القول ضعيف ؛ لأنّ هذه لا تسمّى أحرُفًا، وأيضًا فالإجماع على أنّ التّوسعة لم تقع في تحريم حلال ولاتحليل حرام، ولافي تغيير شيء من المعاني المذكورة.

وقال الماوَرْديّ: هذا القول خطأ، لأنه ﷺ أشار إلى جواز القراءة بكلّ واحد من الحروف وإبدالُ حرفٍ بحرفٍ، وقد أجمع المسلمون على تحريم إبدال آية أمثال بآية أحكام.

وقال البيهقيّ في «المدخل»: وقد روي هذا عن أبي سَلَمة بن عبد الرّحمان عن ابن مسعود، عن النّبيّ ﷺ، ثمّ قال: هذا مرسل جيّد ... **[وذكر كما تقدّم عن أبي شامة، ثمّ قال:]**

والرّابع ـ أنّ المراد، سبع لغات لسبع قبائل من العرب ؛ وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، هذا ما لم يُسمَع قطّ، أي نزل على سبع لغات متفرّقة في القرآن ، فبعضه نزل بلُغة قُرَيش، وبعضه بلُغة هُذَيل، وبعضه بلُغة تميم، وبعضه بلُغة أزْد وربيعة، وبعضه بلُغة هوازن وسعد بن بَكر، وكذلك سائر اللّغات؛ ومعانيها في هذا كلّه واحدة.

وإلى هذا ذهب أبوعُبَيد القاسم بن سَلّام وأحمد بن يحيى ثَعْلَب ؛ وحكاه ابن

دُرَيد عن أبي حاتم السِجِستانيّ، وحكاه بعضهم عن القاضي أبي بكر.

وقال الأزهريّ في «التّهذيب»: إنّه المختار، واحتجّ بقول عُثمان حين أمرهم بكَتْب المصاحف: وما اختلفتم أنتم وزيد فاكتبوه بلُغة قُرَيش، فإنّه أكثر ما نزل بلسانهم.

وقال البيهقيّ في «شُعَب الإيمان»: إنّه الصّحيح، أي أنّ المراد: اللُّغات السّبع الّتي هي شائعة في القرآن. واحتجّ بقول ابن مسعود: « **سمعت القُرّاء فوجدتهم متقاربين، اقرأوا كما عُلِّمتم، وإيّاكم والتّنطّع، فإنّما هوكقول أحدهم: هلُمّ، وتعال، وأقبل**».

وكذلك قال ابن سيرين: لكن إنّما تجوز قراءته على الحروف الّتي هي مثبتة في المصحف الّذي هو الإمام بإجماع الصّحابة، وحملوها عنهم دون غيرها من الحروف، وإن كانت جائزة في اللّغة؛ وكأنّه يشير إلى أنّ ذلك كان عند إنزاله، ثمّ استقرّ الأمر على ما أجمعوا عليه في الإمامة.

وأنكرابن قُتَيبة وغيره هذا القول، وقالوا: لم ينزل القرآن إلّا بلُغة قُرَيش، لقوله تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ**﴾ إبراهيم/١٤.

قال ابن قُتَيبة: ولانعرف في القرآن حرفًا واحدًا يقرأ على سبعة أوجه، وغلّطه ابن الأنباريّ بحروف، منها: ﴿**وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ**﴾، وقوله: ﴿**أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ**﴾ وقوله: ﴿**بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا**﴾، وقوله: ﴿ **بِعَذَابٍ بَئِيسٍ**﴾ وغير ذلك ...

[إلى أن قال:]

ثمّ اختلف القائلون بهذا في تعيين السّبع فأكثروا، وقال بعضهم: أصل ذلك وقاعدته قُرَيش، ثمّ بنوسعد بن بَكر، لأنّ النّبيّ ﷺ استُرْضِع فيهم ونشأ وترعرع، وهومخالط في اللّسان كنانةً، وهُذَيلًا، وثقيفًا، وخزاعةً، وأسدًا، وضَبّةً، وألفافها[1] لقربهم

---

١ ـ ت: وأكنافها.

من مكّة وتكرارهم عليها، ثمّ من بعد هذه تميمًا وقيسًا، ومن انضاف إليهم وسكن جزيرة العرب .

قال قاسم بن ثابت: إن قلنا من الأحرُف لقُرَيش: ومنها لكنانة ولأسد وهُذَيل وتميم وضَبَّة وألفافها وقيس، لكان قد أتى على قبائل مُضَر في قراءات سبع تستوعب اللُّغات الّتي نزل بها القرآن، وهذه الجملة هي الّتي انتهت إليها الفصاحة، وسَلمت لُغاتها من الدَّخَل، ويَسَّرَها الله لذلك ليظهر أنّه نبيُّه بعجزها عن معارضة ما أُنزِل عليه، ويُثبت سلامتها أنّها في وسط جزيرة العرب في الحجاز ونَجْد وتِهامة، فلم تفرّقها الأُمم.

وقيل: هذه اللُّغات السّبع كلّها في مُضَر، واحتجّوا بقول عُثمان: نزل القرآن بلسان مُضَر. قالوا : وجائز أن يكون منها لقُرَيش، ومنها لكنانة، ومنها لأسد، ومنها لهذيل، ومنها لضَبَّة، ولطابخة ، فهذه قبائل مُضَر تستوعب سبع لُغات وتزيد.

قال أبوعُمَر بن عبد البرّ: وأنكر آخرون كون كلّ لُغات مُضَر في القرآن ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

وما نقل عن عُثمان معارض بما سبق أنّه نزل بلُغة قُرَيش، وهذا أثبت عنه؛ لأنّه من رواية ثقات أهل المدينة.

وقد يُشكِل هذا القول على بعض النّاس، فيقول: هل كان جبريل عليه السلام يلفظ باللّفظ الواحد سبع مرّات ؟ فيقال له: إنّما يلزم هذا إن قلنا: إنّ السّبعة الأحرُف تجتمع في حرف واحد، ونحن قلنا : كان جبريل يأتي في كلّ عَرضَة بحرف إلى أن تمرّ سبعة. **وقال الكلبيّ:** خمسة منها لهوازن وثنتان لسائر النّاس.

والخامس : المراد سبعة أوجه من المعاني المتّفقة بالألفاظ المختلفة ، نحو: أقبل، وهلُمّ، وتعال، وعجل، وأسرع، وأنْظِر، وأخِّر، وأمهِل ونحوه، وكاللُّغات الّتي في «**أُفّ**» ونحو ذلك .

قال ابن عبد البرّ: وعلى هذا القول أكثر أهل العلم، وأنكروا على من قال: إنّها لغات؛ لأنّ العرب لاتركّب لغة بعضها بعضًا، ومحال أن يقرئ النّبيّ ﷺ أحدًا بغير لغته. وأسند عن أُبيّ بن كعب أ نّه كان يقرأ: ﴿**كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوا فيهِ**﴾ البقر/٢٠ **(سعوا فيه)**، قال: فهذا معنى السّبعة الأحرف المذكورة في الأحاديث عند جمهور أهل الفقه والحديث؛ منهم: سُفيان بن عُيَينة، وابن وَهْب، ومحمّد بن جَريرالطَّبريّ، والطَّحاويّ وغيرهم.

وفي مصحف عُثمان الّذي بأيدي النّاس منها حرف واحد. **وقال الزُّهريّ:** إنّما هذه الأحرف في الأمرالواحد؛ وليست تختلف في حلال ولا حرام.

واحتجّ ابن عبد البرّ بحديث سُلَيمان بن صُرَد عن أُبيّ بن كعب، قال: قرأ أبيّ آية، وقرأ ابن مسعود آية خلافها، وقرأ رجل آخرخلافهما... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ ذكرأيضًا قوله في ضرب المثل للحروف الّتي نزل القرآن عليها، وقال:]**

وكذلك حديث أبي بَكرة، قال: جاء جبريل إلى النّبيّ ﷺ فقال: اقرأ على حرفٍ، فقال: ميكائيل... **[وذكركما تقدّم عن ابن عبد البرّ، ثمّ قال:]**

وروي ذلك عن ابن مسعود وأُبيّ بن كعب أنّه كان يقرأ: ﴿**لِلَّذِينَ آمَنُوا انْظُرُونَا**﴾ الحديد/١٣، (أمهلونا، أخِّرونا، أرقبونا) ﴿**كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوا فيهِ**﴾ البقر/٢٠، (مَرّوا فيه، سَعوافيه.

قال أبوعمر: إلّا أنّ مُصحَف عُثمان الّذي بأيدي النّاس اليوم هو فيها حرف واحد، وعلى هذا أهل العلم .

قال: وذكرابن وَهْب في كتاب «التّرغيب» من «جامعه» قال: قيل لمالك: أترى أن تقرأ مثل: ما قرأ عمربن الخطّاب: ﴿ **فَامْضُوا إِلَىٰ ذِكْرِاللهِ**﴾ الجمعة/٩ قال: جائز، قال رسول الله ﷺ: «**أُنزِل القرآن على سبعة أحرُف فاقرأوا ما تيسّرمنه**»، ومثل: (علمون) و (تعلمون ...

قال ابن وَهْب سألت مالكًا عن مصحف عُثمان؛ فقال لي : ذَهَب، وأخبرني مالك قال : أقرأ عبد الله بن مسعود رجلًا : ﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ طَعَامُ الأَثِيمِ،﴾ فجعل الرّجل يقول: **(طعام اليتيم)**، فقال: **(طعام الفاجر)**، فقلت لمالك: أترى أن يقرأ بذلك؟ قال: نعم أرى أنّ ذلك واسعًا.

قال أبوعمر: معناه عندي: أن يُقرأ به في غير الصّلاة ؛ وإنّما لم تجز القراءة به في الصّلاة، لأنّ ما عدا مصحف عُثمان لايقطع عليه، وإنّما يجري مجرى خبر الآحاد، لكنّه لا يقدم أحدٌ على القطع في ردّه.

وقال مالك ﵀: فيمن قرأ في صلاة بقراءة ابن مسعود وغيره من الصّحابة، ممّا يخالف المصحف: لم يُصَلَّ وراءه، قال: وعلماء مكّيّون مجمعون على ذلك إلّا شذوذًا لايعرَّج عليه منهم إلّا عُثمان، وهذا كلّه يدلّ على أنّ السّبعة الأحرف الّتي أشير إليها في الحديث ليس بأيدي النّاس منها إلّا حرف زيد بن ثابت الّذي جمع عُثمان عليه المصاحف.

السّادس ـ أنّ ذلك راجع إلى بعض الآيات مثل قوله: ﴿أُفٍّ لَكُمْ﴾ الأنبياء/٦٧، فهذا على سبعة أوجه بالنّصب والجرّ والرّفع، وكلّ وجه: التّنوين وغيره، وسابعها الجزم، ومثل قوله: ﴿تُسَاقِطْ عَلَيْكِ﴾ مريم/٢٥ ونحوه. ويحتمل في القرآن تسعة أوجه، ولايوجد ذلك في عامّة الآيات.

قال ابن عبد البرّ: وأجمعوا على أنّ القرآن لا يجوز في حروفه وكلماته وآياته ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

وقال الشّيخ شِهاب الدّين أبوشامة: وهذا المجموع في المصحف هل هو جميع الأحرف السّبعة الّتي أُقيمت القراءة عليها ؟ أوحرف واحد منها؟ مَيَل القاضي أبي بكر إلى أنّه جميعها، وصرّح أبوجعفر الطّبريّ والأكثرون من بعده بأنّه حرف منها، ومال الشّيخ الشّاطبيّ إلى قول القاضي فيما جمعه أبوبكر، وإلى قول الطّبريَ فيما

جمعه عثمان.

والسّابع ـ اختاره القاضي أبوبكر وقال: الصّحيح أنّ هذه الأحرف السّبعة ظهرت واستفاضت عن رسول الله ﷺ، وضبطها عنه الأئمّة، وأثبتها عُثمان والصّحابة في المصحف، وأخبروا بصحّتها، وإنّما حذفوا منها ما لم يثبت متواترًا، وأنّ هذه الأحرُف تختلف معانيها تارةً وألفاظها أُخرى، وليست متضادّة ولا منافية.

والثّامن ـ قول الطّحاويّ إنّ ذلك كان في وقت خاصّ، لضرورة دعت إليه؛ لأنّ كلّ ذي لغة كان يشقّ عليه أن يتحوّل عن لغته، ثمّ لمّا كثر النّاس والكُتّاب ارتفعت تلك الضّرورة، فارتفع حكم الأحرف السّبعة، وعاد ما يقرأ به إلى حرف واحد.

والتّاسع ـ أنّ المراد: علم القرآن يشتمل على سبعة أشياء:

[١] ـ **علم الإثبات والإيجاد**: كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالارْضِ﴾.

[٢] ـ وعلم التّوحيد: كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ اَحَدٌ﴾، ﴿وَاِلٰهُكُمْ اِلٰهٌ وَاحِدٌ﴾.

[٣] ـ وعلم التّنزيه: كقوله تعالى: ﴿اَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَايَخْلُقُ﴾، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ﴾.

[٤] ـ وعلم صفات الذّات: كقوله: ﴿وَ لِلّٰهِ الْعِزَّةُ﴾، ﴿الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ﴾.

[٥] ـ وعلم صفات الفعل: كقوله: ﴿وَاعْبُدُو اللهَ﴾، ﴿وَاتَّقُوا اللهَ﴾، ﴿وَاَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾.

[٦] ـ وعلم العفو والعذاب. كقوله: ﴿وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ اِلَّا اللهَ﴾، ﴿وَاَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْاَلِيمُ﴾.

[٧] ـ وعلم الحشر والحساب: كقوله: ﴿اِنَّ السَّاعَةَ لَاٰتِيَةٌ﴾، ﴿اِقْرَأ كِتَابَكَ كَفٰى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ﴾.

[٨] ـ وعلم النّبوّات والإمامات: كقوله: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾، ﴿وَمَا اَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ اِلَّابِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾، ﴿يَا اَيُّهَا الَّذِينَ اٰمَنُوا اَطِيعُوا اللهَ وَاَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاُولِي الْاَمْرِ مِنْكُمْ﴾...

والعاشر ـ أنّ المراد: سبعة أشياء: المطلق والمقيّد، والعامّ والخاصّ، والنّصّ

والمؤوّل، والنّاسخ والمنسوخ، والمجمل والمفسّر، والاستثناء وأقسامه. حكاه أبوالمعالي بسند له عن أئمّة الفقهاء.

والحادي عشر- حكاه عن أهل اللّغة، أنّ المراد: الحذف والصّلة، والتّقديم والتّأخير، والقلب والاستعارة، والتّكراروالكناية، والحقيقةوالمجاز، والمجمل والمفسّر، والظّاهروالغريب.

والثّاني عشر- وحكاه عن النّحاة؛ أنّها التّذكيروالتّأنيث والشّرط والجزاء، والتّصريف والإعراب، والأقسام وجوابها، والجمع والتّفريق، والتّصغيروالتّعظيم، واختلاف الأدوات ممّا يختلف فيها بمعنى، وما لا يختلف في الأداء واللّفظ جميعًا.

والثّالث عشر- حكاه عن القُرّاء أنّها من طريق التّلاوة وكيفيّة النّطق بها: من إظهار وإدغام، وتفخيم وترقيق، وإمالة وإشباع، ومدّ وقصر، وتخفيف وتليين، وتشديد.

والرّابع عشر- وحكاه عن الصّوفية، أنّه يشتمل على سبعة أنواع من المبادلات والمعاملات، وهي: الزُّهد والقناعة مع اليقين، والحزم والخدمة مع الحياء، والكرم والفُتُوّة مع الفقر، والمجاهدة والمراقبة مع الخوف، والرّجاء والتّضرّع والاستغفار مع الرّضا، والشّكروالصّبرمع المحاسبة، والمحبّة والشّوق مع المشاهدة.

وقال ابن حبّان: قيل: أقرب الأقوال إلى الصّحّة أنّ المراد به: سبع لغات، والسّرّ في إنزاله على سبع لُغات تسهيله على النّاس، لقوله: ﴿**وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ**﴾ القمر/١٧، فلوكان تعالى أنزله على حرفٍ واحدٍ لانعكس المقصود، قال: وهذه السّبعة الّتي نتداولها عليه اليوم غيرتلك، بل هذه حروف من تلك الأحرُف السّبعة كانت مشهورة؛ وذكرحديث عُمَرمع هِشام بن حكيم؛ لكن لمّا خافت الصّحابة من اختلاف القرآن رأوا جمعه على حرفٍ واحدٍ من تلك الحروف السّبعة، ولم يثبت

من وجه صحيح تعيَن كلّ حرف من هذه الأحرُف، ولم يكلّفنا الله ذلك، غير أنّ هذه القراءة الآن غير خارجة عن الأحرُف السّبعة.

وقال بعض المتأخّرين: الأشبه بظواهرالأحاديث أنّ المراد بهذه الأحرُف: اللُّغات؛ وهو أن يقرأ كلّ قوم من العرب بلُغتهم وما جرت عليه عادتهم، من الإظهار والإدغام، والإمالة والتّفخيم والإشمام والهمز والتَّليين والمدّ، وغيرذلك من وجوه اللُّغات إلى سبعة أوجه، منها في الكلمة الواحدة، فإنّ الحرف هو الطّرف والوجه، كما قال تعالى: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللهَ عَلَىٰ حَرْفٍ**﴾ الحجّ/١١، أي على وجه واحد، وهوأن يعبده في السّرّاء دون الضّرّاء.

وهذه الوجوه هي القراءات السّبع الّتي قرأها القُرّاء السّبعة، فإنّها كلّها صحّت عن رسول الله ﷺ، وهوالّذي جمع عليه عُثمان المصحف، وهذه القراءات السّبع اختيارات أولئك القُرّاء؛ فإنّ كلّ واحد اختار فيما روى وعلم وجهه من القراءة ما هوالأحسن عنده والأولى، ولزم طريقة منها ورواها وقرأ بها، واشتهرت عنه ونُسِبت إليه؛ فقيل: حرف نافع، وحرف ابن كثير، ولم يمنع واحد منهم حرف الآخرولاأنكره، بل سَوَّغه وحَسَّنه؛ وكلّ واحد من **هؤلاء السّبعة** رُوي عنه اختياران وأكثر؛ وكلّ صحيح. وقد أجمع المسلمون في هذه الأعصار على الاعتماد على ما صحّ عنهم، وكان الإنزال على الأحرُف السّبعة توسعةً من الله ورحمة على الأُمّة، إذ لوكُلِّف كلّ فريق منهم ترك لغته والعدول عن عادة نشؤوا عليها من الإمالة، والهمز والتَّليين والمدّ وغيره، لشَقّ عليهم.

ويشهد لذلك ما رواه التِّرمِذيّ عن أُبَيّ بن كعب أنّه لَقِي رسول الله ﷺ جبريل فقال: يا جبريل! إنّي بُعِثتُ إلى أُمّة ... **[وذكر كما تقدّم عن صاحب المباني]**.

(١ : ٢١١ ـ ٢٢٧)

الفصل التّاسع والعشرون

نصّ ابن الجَزَريّ (م : ٨٣٣) في «النّشر في القراءات العشر»

معنى الأحرف في قوله ﷺ : «أُنزِل القُرآن على سبعة أحرُف»

وقد روينا في «المعجم الكبير» للطّبرانيّ بسند صحيح عن إبراهيم النّخعيّ قال: قال عبد الله بن مسعود : «**ليس الخطأ أن يقرأ بعضه في بعض، ولكنّ الخطاء أن يلحقوا به ماليس منه**».

وقال رسول الله ﷺ : «**إنّ هذا القرآن أُنزِل على سبعة أحرُف، فاقرأُوا ماتيسّرمنه**»، متّفق عليه. وهذا لفظ البخاريّ عن عمر، وفي لفظ البخاريّ أيضًا عن عمر: سمعت هِشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غيرما أقرنيها رسول الله ﷺ ، الحديث.

وفي لفظ مسلم عن أُبيّ: أنّ النّبيّ ﷺكان عند أضاة بني غِفار، فأتاه جبريل فقال. . [**وذكركماتقدّم عنه رقم ٨ ثمّ قال:**].

ورواه أبو داود والتّرمِذيّ وأحمد، وهذا لفظه مختصرًا، وفي لفظ للتّرمِذيّ أيضًا عن أُبيّ قال: لقي رسول ﷺ جبريل عند أحجار المرا ... [**وذكركماتقدّم عن أبي شامة، ثمّ قال:**]

وفي لفظ: «**فمن قرأ بحرف منها فهو كما قرأ**» ، وفي لفظ حُذَيفة: «**فقلت: ياجبريل إنّي أرسلت إلى أمّة أُمّيّة، الرّجل، والمرأة، والغلام ...**».

وفي لفظ لأبي هُرَيرة: «أُنزِل القرآن على سبعة أحرُف، عليمًا حكيمًا، غفورًا رحيمًا».

وفي روايةٍ لأُبَي: دخلت المسجد أُصلّي، فدخل رجل فافتتح النّحل، فخالفني في القراءة، فلمّا انفتل، قلت: من أقرأك ؟ قال: رسول الله ﷺ ! ثمّ جاء رجل يصلّي، فقرأ وافتتح النّحل، فخالفني وخالف صاحبي، فلمّا انفتل، قلت: من أقرأك ؟ قال: رسول الله ﷺ، قال: فدخل قلبي من الشّك والتّكذيب أشدّ ممّا كان في الجاهليّة، فأخذت بأيديهما إلى النّبيّ ﷺ فقلت: استقرأ هذين، فاستقرأ أحدهما، قال: أحسنت، فدخل قلبي من الشّكّ والتّكذيب أشدّ ممّا كان في الجاهليّة، ثمّ استقرأ الآخر فقال: أحسنت فدخل صدري من الشّكّ والتّكذيب أشدّ ممّا كان في الجاهليّة، فضرب رسول الله ﷺ صدري، فقال: أُعيذك بالله يا أُبيّ من الشّكّ، ثمّ قال: جبريل عليه السلام أتاني فقال: «**إنّ ربّك عَزَّوجَلَّ يأمرك أن تقرأ القرآن على حرفٍ واحدٍ، فقلت: اللّهمّ خفِّف عن أُمّتي فقال: إنّ ربّك عَزَّوجَلَّ يأمرك أن تقرأ القرآن على حرفين ، فقلت: اللّهمّ خفِّف عن أُمّتي، ثمّ عاد فقال: إنّ ربّك عَزَّوجَلَّ يأمرك أن تقرأ القرآن على سبعة أحرُف وأعطاك بكلّ ردّة مسألة**» الحديث. رواه الحارث بن أبي أُسامة في «مسنده» بهذا اللّفظ.

وفي لفظ لابن مسعود: «فمن قرأ على حرف منها فلا يتحوّل إلى غيره رغبة عنه». **وفي لفظ لأبي بَكرة:** «كلّ شافٍ كافٍ مالم تختم آية عذاب برحمة، وآية رحمة بعذاب». وهوكقولك: هلُمّ وتعال، وأقبل وأسرع، واذهب واعجل. **وفي لفظ لعمرو بن العاص:** «فأيّ ذلك قرأتم فقد أصبتم، ولا تماروا فيه فإنّ المراء فيه كفر». وقد نصّ الإمام الكبير أبوعُبَيد القاسم بن سلّام رحمه الله على أنّ هذا الحديث متواتر عن النّبيّ ﷺ .

قلت: وقد تتبّعت طرق هذا الحديث في جزء مفرد جمعته في ذلك، فرويناه من حديث عمربن الخطّاب، وهِشام بن حكيم بن حزام، وعبد الرّحمان بن عوف، وأُبيّ ابن كعب، وعبد الله بن مسعود، ومعاذ بن جبل، وأبي هُرَيرة، و عبد الله بن عبّاس، وأبي سعيد الخِدريّ، وحُذيفة بن اليمان، وأبي بَكرة، وعمرو بن العاص، وزيد بن أرقم، وأنس بن مالك، وسمرة بن جُندَب، وعمربن أبي سَلَمة، وأبي جهيم، وأبي طلحة الأنصاريّ، وأُمّ أيّوب الأنصاريّة (رضي الله عنهم).

وروى **الحافظ أبويعلى الموصليّ في مسنده «الكبير»**: أنّ عُثمان بن عفّان ﵁ قال يومًا وهوعلى المنبر: أذكر أنّ رجلًا سمع النّبيّ ﷺ قال: «**إنّ القرآن أُنزِل على سبعة أحرُف كلّهاشافٍ كافٍ**». لمّا قام ، فقاموا حتّى لم يحصوا، فشهدوا أنّ رسول الله ﷺ قال: «**أُنزل القرآن على سبعة أحرُف كلّها شافٍ كافٍ**»، فقال عُثمان ﵁: وأنا أشهد معهم. وقد تكلّم النّاس على هذا الحديث بأنواع الكلام.

وصنّف الإمام الحافظ أبوشامة ﵀ فيه كتابًا حافلًا، وتكلّم بعده قوم وجنح آخرون إلى شيء آخر، والّذي ظهرلي أنّ الكلام عليه ينحصرفي عشرة أوجه:

الأوّل ـ في سبب وروده.

الثّاني ـ في معنى الأحرُف.

الثّالث ـ في المقصود بها هنا .

الرّابع ـ ما وجه كونها سبعة؟

الخامس ـ على أيّ شيء يتوجّه اختلاف هذه السّبعة؟

السّادس ـ على كم معنى تشتمل هذه السّبعة؟

السّابع ـ هل هذه السّبعة متفرّقة في القرآن؟

الثّامن ـ هل المصاحف العُثمانيّة مشتملة عليها؟

التّاسع ـ هل القراءات الّتي بين أيدي النّاس اليوم هي السّبعة، أم بعضها ؟

العاشر ـ ما حقيقة هذا الاختلاف وفائدته؟

[١ ـ سبب وروده على سبعة أحرُف]

فأمّا سبب وروده على سبعة أحرُف فلتخفيف على هذه الأُمّة، وإرا د ة اليسر بها والتّهوين عليها شرفًا لها، وتوسعةً ورحمةً وخصوصيّةً لفضلها، وإجابة لقصد نبيّها أفضل الخلق ، وحبيب الحقّ، حيث أتاه جبريل فقال له: «**إنّ الله يأمرك أن تقرأ أُمّتك القرآن على حرفٍ، فقال: أسأل الله معافاته ومعونته، وإنّ أُمّتي لا تطيق ذلك**». ولم يزل يردّد المسألة حتّى بلغ سبعة أحرُف.

وفي الصّحيح أيضًا : « **إنّ ربّي أرسل إليّ أن أقرأ القرآن على حرف، فرددت إليه أن هَوّن على أُمّتي، ولم يزل يردّد حتّى بلغ سبعة أحرف**». وكما ثبت صحيحًا : «**إنّ القرآن نزل من سبعة أبواب على سبعة أحرُف، وإنّ الكتاب قبله كان ينزل من بابٍ واحدٍ على حرفٍ واحدٍ**» .

وذلك أنّ الأنبياء عليهم السلام كانوا يبعثون إلى قومهم الخاصّين بهم، والنّبيّ ﷺ بعث إلى جميع الخلق؛ أحمرها وأسودها عربيّها وعجميّها، وكانت العرب الّذين نزل القرآن بلُغتهم لغاتهم مختلفة، وألسنتهم شتّى، ويعسرعلى أحدهم الانتقال من لُغته إلى غيرها ، أو من حرف إلى آخر، بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك، ولا بالتّعليم والعلاج، لاسيّما الشّيخ والمرأة، ومن لم يقرأ كتا بًا كما أشار إليه ﷺ .

فلوكلّفوا العدول عن لُغتهم، والانتقال عن ألسنتهم، لكان من التّكليف بمالايستطاع، وما عسى أن يتكلّف المتكلّف وتأبى الطّباع، ولذلك اختلف العلماء في جواز القراءة بلغة أخرى غيرالعربيّ، على أقوال: ثالثها: إن عجزعن العربيّ جاز، وإلّا فلا، وليس هذا موضع التّرجيح فقد ذكرفي موضعه.

قال الإمام أبو محمّد عبد الله بن قُتَيبة في كتاب «المشكل»: فكان من تيسير الله تعالى أن أمر نبيّه ﷺ ... **[وذكركماتقدّم عنه في باب اختلاف القراءات، إلى أن قال:]** **قال ابن قُتيَبة:** ولو أراد كلّ فريق من هؤلاء أن يزول ... **[وذكركماتقدّم عنه ثمّ قال:]**.

[٢ ـ معنى الأحرُف]

وأمّا معنى الأحرُف ، فقال : أهل اللّغة: حرف كلّ شيء: طرفه ووجهه وحافّته وحدّه وناحيته والقطعة منه، والحرف أيضًا واحد حروف التّهجّي، كأ نّه قطعة من الكلمة.

قال الحافظ أبو عمروالدّاني : معنى الأحرف الّتي أشار إليها النّبيّ ﷺ هاهنا يتوجّه إلى وجهين:

أحدهما ـ أن يعني: أنّ القرآن أُنزِل على سبعة أوجه من اللُّغات، لأنّ الأحرُف جمع حرف في القليل كـ «فلس وأفلس»، والحرف قد يراد به الوجه بدليل قوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْبُدُ اللهَ عَلىٰ حَرْفٍ،﴾ فالمراد بالحرف هنا: الوجه، أي على النّعمة والخير وإجابة السّؤال والعافية، فإذا استقامت له هذه الأحوال اطمأنّ، وعَبَد الله، وإذا تغيّرت عليه وامتحنه بالشّدّة والضّرّ، ترك العبادة وكفر، فهذا عبد الله على وجه واحد، فلهذا سمّى النّبيّ ﷺ هذه الأوجه المختلفة من القراءات والمتغايرة من اللُّغات أحرُفًا على معنى أنّ كلّ شيء منها وجه.

الوجه الثّاني ـ من معناها: أن يكون سمّي القراءات أحرُفًا على طريق السّعة، كعادة العرب في تسميتهم الشّيء باسم ماهومنه، وما قاربه وجاوره، وكان كسبب منه وتعلّق به ضربًا من التّعلّق ، كتسميتهم الجملة باسم البعض منها ، فلذلك سمّى ﷺ القراءة حرفًا وإن كان كلامًا كثيرًا، من أجل أنّ منها حرفًا قد غيّرنظمه، أوكسر أوقلب

إلى غيره، أو أميل أوزيد أو نقص منه على ما جاء في المختلف فيه من القراءة، فسمّى القراءة إذ كان ذلك الحرف فيها حرفًا على عادة العرب في ذلك، واعتمادًا على استعمالها .

قلت: وكلا الوجهين محتمل ؛ إلّا أنّ **الأوّل** محتمل احتمالًا قويًا في قوله ﷺ : «سبعة أحرف»، أي سبعة أوجه وأنحاء. **والثّاني** محتمل احتمالًا قويًا في قول عمر في الحديث، سمعت هِشامًا يقرأ سورة الفرقان على حروفٍ كثيرةٍ لم يقرئنيها رسول الله ﷺ، أي على قراءات كثيرة، وكذا قوله في الرّواية الأُخرى سمعته يقرأ فيها أحرفًا لم يكن نبيّ الله ﷺ أقرأنيها، فالأوّل غير الثّاني كما سيأتي بيانه .

[٣ ـ المقصود بهذه السّبعة]

وأمّاالمقصود بهذه السّبعة، فقد اختلف العلماء في ذلك مع إجماعهم على أنّه ليس المقصود أن يكون الحرف الواحد يقرأ على سبعة أوجه، إذ لايوجد ذلك إلّا في كلمات يسيرة نحو: «**أفّ، وجبريل، وأرجه، وهيهات، وهيت**» وعلى أنّه لايجوز أن يكون المراد هؤلاء السّبعة القُرّاء المشهورين، وإن كان يظنّه بعض العوامّ، لأنّ هؤلاء السّبعة لم يكونوا خلقوا ولاوجدوا .

وأوّل من جمع قراءاتهم أبو بكربن مجاهد في أثناء الما ئة الرّابعة كما سيأتي، وأكثرالعلماء على أنّها لُغات، ثمّ اختلفوا في تعيينها ... **[إلى أن قال:]**

قلت : وهذه الأقوال مدخولة، فإنّ عمربن الخطّاب و هِشام بن حكيم اختلفا في قراءة سورة الفرقان،كما ثبت في الصّحيح، وكلاهما قرشيان من لُغة واحدة وقبيلة واحدة .

وقال بعضهم : المراد بها: معاني الأحكام، كالحلال والحرام، والمحكم والمتشابه، والأمثال، والإنشاء، والإخبار .

وقيل: النّاسخ والمنسوخ، والخاصّ والعام، والمجمل والمبيّن، والمفسّر.

وقيل: الأمر، والنّهي، والطّلب، والدّعاء، والخبر، والاستخبار، والزّجر.

وقيل: الوعد، والوعيد، والمطلق، والمقيّد، والتّفسير، والإعراب، والتّأويل.

قلت: وهذه الأقوال غير صحيحة، فإنّ الصّحابة الّذين اختلفوا وترافعوا إلى النّبيّ ﷺ ـ كما ثبت في حديث عُمَر و هِشام وأُبيّ وابن مسعود وعمرو بن العاص وغيرهم ـ لم يختلفوا في تفسيره ولاأحكامه، وإنّما اختلفوا في قراءة حروفه.

فإن قيل: فما تقول في الحديث الّذي رواه الطّبرانيّ من حديث عمربن أبي سَلَمة المخزوميّ: أنّ النّبيّ ﷺ قال لابن مسعود: «إنّ الكتب كانت تنزل من السّماء من باب واحد ... **[وذكركماتقدّم عن الحاكم الرّقم ١].**

فالجواب: عنه من ثلاثة أوجه:

أحدها ـ أنّ هذه السّبعة غيرالسّبعة الأحرُف الّتي ذكرها النّبيّ ﷺ في تلك الأحاديث، وذلك من حيث فسّرها في هذا الحديث، فقال: حلال وحرام إلى آخره، وأمر بإحلال حلاله، وتحريم حرامه، إلى آخره، ثمّ أكّد ذلك بالأمربقول: ﴿**آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا**﴾ آل عمران/٧، فدلّ على أنّ هذه غيرتلك القراءات.

الثّاني ـ أنّ السّبعة الأحرف في هذا الحديث هي: هذه المذكورة في الأحاديث الأُخرى، الّتي هي الأوجه والقراءات، ويكون قوله: حلال وحرام إلى آخره تفسيرًا للسّبعة الأبواب، والله أعلم.

الثّالث ـ أن يكون قوله: حلال وحرام إلى آخره، لا تعلّق له بالسّبعة الأحرف ولابالسّبعة الأبواب، بل إخبار عن القرآن، أي هوكذا وكذا، واتّفق كونه بصفات سبع كذلك.

[٤ ـ وأمّاوجه كونها سبعة أحرُف]

وأمّاوجه كونها سبعة أحرُف، دون أن لا كانت أقلّ أو أكثر، فقال الأكثرون: إنّ أُصول قبائل العرب تنتهي إلى سبعة، أوأنّ اللُّغات الفصحى سبع، وكلاهما دعوى.

وقيل: ليس المراد بالسّبعة حقيقة العدد بحيث لايزيد ولاينقص، بل المراد: السّعة والتّيسير وأنّه لاحرج عليهم في قراءته بما هومن لُغات العرب من حيث إنّ الله تعالى أذن لهم في ذلك، والعرب يطلقون لفظ السّبع والسّبعين والسّبع مائة، ولايريدون حقيقة العدد بحيث لايزيد ولاينقص، بل يريدون الكثرة والمبالغة من غيرحصر قال تعالى: ﴿ **كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ**﴾ البقرة/٢٦١، و﴿**إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً**﴾ التّوبة/٨٠، وقال ﷺ في الحسنة: «**إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة**»، وكذا حمل بعضهم قوله ﷺ: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة**» .

وهذا جيّد؛ لولا أنّ الحديث يأباه، فإنّه ثبت في الحديث من غيروجه: أنّه لمّا أتاه جبريل بحرف واحدٍ، قال له ميكائيل: استزده، وأنّه سأل الله تعالى التّهوين على أُمّته، فأتاه على حرفين، فأمره ميكائيل بالاستزادة، وسأل الله التّخفيف، فأتاه بثلاثة ولم يزل كذلك حتّى بلغ سبعة أحرُف.

وفي حديث أبي بَكرة: «فنظرت إلى ميكائيل، فسكت فعلمت أنّه قدانتهت العدّة»، فدلّ على أنّ إرادة حقيقة العدد وانحصاره.

ولازلت استشكل هذا الحديث وأفكر فيه، وأمعن النّظر من نيّف وثلاثين سنة حتّى فتح الله عليّ بما يمكن أن يكون صوابًا إن شاء الله ... [**ثمّ ذكرتتبّعه في القراءات الصّحيحة وشاذّهاومنكرها، كماتقدّم عنه في باب اختلاف القراءات وقال:**] .

[٥ ـ على أيّ شيء يتوجّه اختلاف هذه السّبعة؟]

وأمّا على أيّ شيء يتوجّه اختلاف هذه السّبعة ؟ فإنّه يتوجّه على أنحاء ووجوه مع السّلامة من التّضادّ والتّناقض، كما سيأتي إيضاحه في حقيقة اختلاف هذه السّبعة :

فمنها : ما يكون لبيان حكم مُجْمَع عَلَيه، كقراءة سعد بن أبي وَقّاص وغيره: (وله أخ أوأُخت من أُمّ) ؛ فإنّ هذه القراءة تبيّن أنّ المراد بالإخوة هنا: هوالإخوة للأمّ،

وهذا أمر مجمع عليه، ولذلك اختلف العلماء في المسألة المشتركة، وهي زوج وأُمّ أوجدّة، واثنان من إخوة الأُمّ وواحد، أوأكثر من إخوة الأب والأُم، فقال الأكثرون من الصّحابة وغيرهم: بالتّشريك بين الإخوة، لأنّهم من أُمّ واحدة، وهومذهب الشّافعيّ ومالك وإسحاق وغيرهم .

وقال جماعة من الصّحابة وغيرهم: يجعل الثّلث لإخوة الأُم ولا شيء لإخوة الأبوين لظاهر القراءة الصّحيحة، وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه الثّلاثة، وأحمد بن حنبل، وداود الظّاهريّ، وغيرهم .

ومنها : ما يكون مرجّحًا لحكم اختلف فيه، كقراءة: (أوْتحرير رَقَبة مؤمنة) في كفّارة اليمين فكأنّ فيهاترجيحًا لاشتراط الإيمان فيها، كما ذهب إليه الشّافعيّ وغيره، ولم يشترطه أبوحنيفة رحمه الله.

ومنها : ما يكون للجمع بين حُكْمين مختلفين **(يَطْهرن ويَطّهّرن)** بالتّخفيف والتّشديد، ينبغي الجمع بينهما، وهو أنّ الحائض لايقربها زوجها حتّى تَطهُرَبانقطاع حيضها، وتُطَهَّربالاغتسال.

ومنها: مايكون لأجل اختلاف حكمين شرعيّين، كقراءة: **(وأرجلكم)** بالخفض والنّصب، فإنّ الخفض يقتضي فرض المسح، والنّصب يقتضي فرض الغَسْل؛ فبيّنهما النّبيّ ﷺ، فجعل المسح للابس الخفّ والغسل لغيره، ومن ثَمّ وَهَم الزّمخشريّ، حيث حمل اختلاف القراءتين في **(إلّا امرأتك)** رفعًا ونصبًا على اختلاف قولي المفسّرين .

ومنها: ما يكون لإيضاح حكم يقتضي الظّاهرخلافه، كقراءة: **(فامضوا إلى ذكرالله)**، فإنّ قراءة **(فاسعوا)** يقتضي ظاهرها المشي السّريع وليس كذلك، فكانت القراءة الأُخرى موضّحة لذلك، ورافعة لما يتوهّم منه.

ومنها: ما يكون مفسّرًا لما لعلّه لايعرف، مثل قراءة : **(كالصّوف المنفوش)**.

ومنها: ما يكون حجّة لأهل الحقّ، ودفعًا لأهل الزّيغ،كقراءة: **(وملكًا كبِيرًا)** بكسر اللّام، وردت عن ابن كثير وغيره، وهي من أعظم دليل على رؤية الله تعالى في الدّار الآخرة.

ومنها : ما يكون حجّة بترجيح لقول بعض العلماء ،كقراءة : **(أو لمستم النّساء)** إذ اللّمس يطلق على الجس والمسّ، كقوله تعالى: ﴿ **فَلَمَسُوهُ بِأَيۡدِيهِمۡ** ﴾ الأنعام/٧، أي مسّوه، ومنه: قوله ﷺ: **«لعلّك قبّلت أولمست»**، ومنه قول الشّاعر: وألمست كفّي كفّه طلب الغناء.

ومنها : ما يكون حجّة لقول بعض أهل العربيّة« كقراءة: **(والأرحام)** بالخفض **(وليجزي قومًا)** على مالم يسمّ فاعله مع النّصب ...

[٦ـ على كم معنى تشتمل هذه الأحرف السّبعة ؟]

وأمّا على كم معنى تشتمل هذه الأحرف السّبعة ؟ فإنّ معانيها من حيث وقوعها وتكرارها شاذًّا وصحيحًا لاتكاد تنضبط من حيث التّعداد، بل يرجع ذلك كلّه إلى معنيّين:

أحدهما ـ ما اختلف لفظه واتّفق معناه« سواءكان الاختلاف، اختلاف كلّ أو جزء« نحو : **(أرشدنا، واهدنا، والعِهْن، والصّوف، وذقية، وصيحة، وخُطُوات، وخُطْوات ،وهُزُوًا، وهُزًّا وهُزْؤًا)**« كما مثّل في الحديث: هَلُمّ وتَعالَ وأقبل.

والثّاني ـ ما اختلف لفظه ومعناه، نحو: **(قال ربّ، وقل ربّ، ولنبوّئنّهم، ولنثوينّهم، ويخْدَعون، ويُخادعون، ويَكذِبون، ويكذّبون، واتّخذوا، واتخذوا، وكَذّبوا، وكَذِبوا،ولتزولَ،ولتزولُ)** ، وبقي ما اتّحد لفظه ومعناه ممّا يتنوّع صفة النّطق به كالمدّات وتخفيف الهمزات والإظهار والإدغام والرّوْم والإشمام وترقيق الرّاءات وتفخيم اللّامات، ونحو ذلك ممّا يعبر عنه القُرّاء بالأُصول.

فهذا عندنا ليس من الاختلاف الّذي يتنوّع فيه اللّفظ أو المعنى، لأنّ هذه الصّفات المتنوّعة في أدائه لاتخرجه عن أن يكون لفظًا واحدًا، وهو الّذي أشار إليه أبوعمرو بن الحاجب بقوله: والسّبعة متواترة فيما ليس من قبيل الأداء كالمدّ والإمالة وتخفيف الهَمْز ونحوه، وهو وإن أصاب في تفرقته بين الخلافين في ذلك كما ذكرناه فهو واهم في تفرقته بين الحالتين نقله وقطعه بتواتر الاختلاف اللّفظيّ دون الأدائيّ، بل هما في نقلهما واحد، وإذا ثبت تواتر ذلك كان تواتر هذا من باب أولى، إذ اللّفظ لايقوم إلّا به، أولايصحّ إلّا بوجوده.

وقد نصّ على تواتر ذلك كلّه أئمّة الأُصول« كالقاضي أبي بكر بن الطّيّب الباقِلّانيّ في كتابه: «الانتصار» وغيره، ولانعلم أحدًا تقدّم ابن الحاجب إلى ذلك والله أعلم. نعم؛ هذا النّوع من الاختلاف هو دخل في الأحرف السّبعة لا أنّه واحد منها.

[٧ ـ هل هذه السّبعة الأحرُف متفرّقة في القرآن؟]

وأمّا هل هذه السّبعة الأحرُف متفرّقة في القرآن؟ فلا شكّ عندنا في أنّها متفرّقة فيه، بل وفي كلّ رواية وقراءة باعتبار ما قرّرناه في وجه كونها سبعة أحرف لا أنّها منحصرة في قراءة ختمة وتلاوة رواية، فمن قرأ ولو بعض القرآن بقراءة معيّنة اشتملت على الأوجه المذكورة، فإنّه يكون قد قرأ بالأوجه السّبعة الّتي ذكرناها دون أن يكون قرأ بكلّ الأحرف السّبعة .

وأمّا قول أبي عمرو الدّانيّ: إنّ الأحرف السّبعة ليست متفرّقة في القرآن كلّها ولاموجودة فيه في ختمة واحدة بل بعضها، فإذا قرأ القارئ بقراءة من القراءات، أو رواية من الرّوايات فإنّما قرأ ببعضها لابكلّها، فإنّه صحيح على ما أصّله من أنّ الأحرُف هي اللُّغات المختلفات، ولاشكّ أنّه من قرأ برواية من الرّوايات لا يمكنه أن يحرّك الحرف، ويسكّنه في حالة واحدة، أويرفعه وينصبه، أويقدّمه ويؤخّره، فدلّ على صحّة ما قاله.

[٨ ـ هل المصاحف العُثمانيّة مشتملة على جميع الأحرُف السّبعة؟]

وأمّاكون المصاحف العُثمانيّة مشتملة على جميع الأحرُف السّبعة، فإنّ هذه مسألة كبيرة اختلف العلماء فيها:

فذهب جماعات من الفقهاء والقُرّاء والمتكلّمين: إلى أنّ المصاحف العُثمانيّة مشتملة على جميع الأحرُف السّبعة، وبنوا ذلك على أنّه لا يجوز على الأُمّة أن تهمل نقل شيء من الحروف السّبعة الّتي نزل القرآن بها، وقد أجمع الصّحابة على نقل المصاحف العُثمانيّة من الصُّحُف الّتي كتبها أبو بكر وعمر وإرسال كلّ مصحف منها إلى مصر من أمصار المسلمين، وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك، قال هؤلاء: ولا يجوز أن ينهى عن القراءة ببعض الأحرف السّبعة، ولا أن يجمعوا على ترك شيء من القرآن.

وذهب جماهير العلماء من السّلَف والخَلَف وأئمّة المسلمين: إلى أنّ هذه المصاحف العُثمانيّة مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرُف السّبعة فقط جامعة للعَرضَة الأخيرة الّتي عرضها النّبيّ ﷺ على جبرائيل عليه السلام متضمّنة لها، لم تترك حرفًا منها.

قلت: وهذا القول هو الّذي يظهر صوابه، لأنّ الأحاديث الصّحيحة والآثار المشهورة المستفيضة تدلّ عليه وتشهد له، إلّا أنّ له تتمّة لابدّ من ذكرها، نذكرها آخر هذا الفصل.

وقد أُجيب عمّا استشكله أصحاب القول الأوّل بأجوبة: **منها:** ما قاله الإمام المجتهد محمّد بن جَرير الطّبريّ وغيره: وهو أنّ القراءة على الأحرُف السّبعة لم تكن واجبة على الأُمّة، وإنّما كان ذلك جائزًا لهم، ومرخّصًا فيه، وقد جعل لهم الاختيار في أيّ حرف قرأوا به، كما في الأحاديث الصّحيحة، قالوا: فلمّا رأى الصّحابة، أنّ الأُمّة تفترق وتختلف وتتقاتل إذا لم يجتمعوا على حرفٍ واحدٍ، اجتمعوا على ذلك اجتماعًا سائغًا. وهم معصومون أن يجتمعوا على ضلالة، ولم يكن في ذلك ترك لواجب ولا فعل لمحظور.

وقال بعضهم: إنّ التّرخيص في الأحرُف السّبعة كان في أوّل الإسلام، لما في المحافظة على حرفٍ واحدٍ من المشقّة عليهم أوّلًا، فلمّا تذلّلت ألسنتهم بالقراءة وكان اتّفاقهم على حرفٍ واحدٍ يسيرًا عليهم ـ وهو أوفق لهم ـ أجمعوا على الحرف الّذي كان في العَرْضَة الأخيرة .

وبعضهم يقول: إنّه نسخ ما سوى ذلك، ولذلك نصّ كثير من العلماء على أنّ الحروف الّتي وردت عن أُبيّ وابن مسعود وغيرهما ممّا يخالف هذه المصاحف منسوخة.

وأمّا من يقول: إنّ بعض الصّحابة كابن مسعود كان يجيز القراءة بالمعنى فقد كذب عليه، إنّما قال: «**نظرت القرا آت فوجدتهم متقاربين، فاقرأوا كما عُلِّمتم**».
نعم؛ كانوا ربّما يدخلون التّفسير في القراءة إيضاحًا وبيانًا، لأنّهم محقّقون لما تلقّوه عن النّبيّ ﷺ قرآنًا، فهم آمنون من الالتباس، وربّما كان بعضهم يكتبه معه، لكنّ ابن مسعود رضي الله عنه كان يكره ذلك، ويمنع منه، فروى مسروق عنه: «**أنّه كان يكره التّفسير في القرآن**». وروى غيره عنه: «**جرّدوا القرآن، ولاتلبسوا به ماليس منه**».

قلت: ولاشكّ أنّ القرآن نسخ منه وغيّر فيه في العَرْضَة الأخيرة، فقد صحّ النّصّ بذلك عن غير واحد من الصّحابة. ورُوَينا بإسناد صحيح عن زِرّ بن حُبَيش قال: قال لي ابن عبّاس: أيّ القراءتين تقرأ ؟ قلت: الأخيرة، قال: فإنّ النّبيّ ﷺ كان يعرض القرآن على جبريل عليه السلام في كلّ عام مرّة، قال: فعرض عليه القرآن في العام الّذي قبض فيه النّبيّ ﷺ مرّتين، فشهد عبد الله، يعني ابن مسعود: «**ما نُسِخ منه وما بُدِّل**». فقراءة عبد الله الأخيرة .

وإذ قد ثبت ذلك، فلا إشكال أنّ الصّحابة كتبوا في هذه المصاحف ما تحقّقوا أنّه قرآن، وما علموه استقرّ في العَرْضَة الأخيرة، وما تحقّقوا صحّته عن النّبيّ ﷺ ممّا لم ينسخ، وإن لم تكن داخلة في العَرْضَة الأخيرة .

ولذلك اختلفت المصاحف بعض اختلاف، إذ لوكانت العَرْضَة الأخيرة فقط، لم تختلف المصاحف بزيادة ونقص وغيرذلك، وتركوا ما سوى ذلك، ولذلك لم يختلف عليهم اثنان، حتّى أنّ **عليّ بن أبي طالب** ﷺ لمّا ولّى الخلافة بعد ذلك لم ينكر حرفًا ولاغيره، مع أ نّه هو الرّاوي: أنّ رسول الله ﷺ يأمركم **«أن تقرأوا القرآن كما عُلِّمتم»**، وهوالقائل: **«لووُلّيت من المصاحف ما ولّي عُثمان، لفعلتُ كما فعل»**.

والقراءات الّتي تواترت عندنا عن عُثمان، وعنه وعن ابن مسعود وأُبيّ وغيرهم من الصّحابة (رضي الله عنهم) لم يكن بينهم فيها إلّا الخلاف اليسيرالمحفوظ بين القُرّاء. ثمّ إنّ الصّحابة (رضي الله عنهم) لمّا كتبواتلك المصاحف، جرّدوها من النَّقط والشَّكل، ليحتمله ما لم يكن في العَرضَة الأخيرة ممّا صحّ عن النّبيّ ﷺ، وإنّما أخلوا المصاحف من النَّقط والشَّكل، لتكون دلالة الخطّ الواحد على كلا اللّفظين المنقولين المسموعين المتلوَّين شبيهة بدلالة اللّفظ الواحد على كلا المعنيين المعقولين المفهومين، فإنّ الصّحابة (رضوان الله عليهم) تلقّوا عن رسول الله ﷺ ما أمره الله تعالى بتبليغه إليهم من القرآن لفظه ومعناه جميعًا، ولم يكونوا ليسقطوا شيئًا من القرآن الثّابت عنه ﷺ ولايمنعوا من القراءة به .

[٩ ـ هل القراءات الّتي يقرأ بها اليوم جميع الأحرف السّبعة؟]

وأمّا هل القراءات الّتي يقرأ بها اليوم في الأمصار جميع الأحرف السّبعة أم بعضها؟ فإنّ هذه المسألة تبتني على الفصل المتقدّم، فإنّ من عنده أ نّه لا يجوز للأُمّة ترك شيءٍ من الأحرُف السّبعة يدّعي أنّها مستمرّة النّقل بالتّواتر إلى اليوم، وإلّا تكون الأمّة جميعها عصاة مُخطِئين في ترك ما تركوا منه، كيف وهم معصومون من ذلك؟ وأنت ترى ما في هذا القول، فإنّ القراءات المشهورة اليوم عن السّبعة والعشرةوالثّلاثة عشرة بالنّسبة إلى ما كان مشهورًا في الأعصار الأُول قِلٌّ مِن كُثرٍ، ونَزْرٌ مِن بَحْرٍ، فإنّ مَن له اطّلاع على ذلك ، يعرف علمه العلم اليقين، وذلك أنّ القُرّاء الّذين أَخذوا

عن أولئك الأئمّة المتقدّمين من السّبعة وغيرهم، كانوا أُممًا لا تحصى، وطوائف لاتستقصى، والّذين أخذوا عنهم أيضًا أكثر وهلمّ جرًّا ... [**ثمّ ذكر أسامي بعض المؤلّفين في القراءات، كماتقدّم عنه في باب تاريخ القراءات، وقال:**].

وإنّما أطَلْنا هذا الفصل لما بلغنا عن بعض من لاعلم له أنّ القراءات الصّحيحة هي الّتي عن هؤلاء السّبعة! أوأنّ الأحرف السّبعة الّتي أشار إليها النّبيّ ﷺ هي قراءة هؤلاء السّبعة، بل غلب على كثير من الجُهّال أنّ القراءات الصّحيحة هي الّتي في «الشّاطبيّة» و «التّيسير»، وأنّها هي المشار إليها بقوله ﷺ: «**أُنزِل القرآن على سبعة أحرف**»!. حتّى إنّ بعضهم يطلق على ما لم يكن في هذين الكتابين أنّه شاذّ، وكثير منهم يطلق على ما لم يكن عن هؤلاء السّبعة شاذًّا، وربّما كان كثير ممّا لم يكن في «الشّاطبيّة» و «التّيسير» وعن غير هؤلاء السّبعة أصحّ من كثير ممّا فيهما، وإنّما أوقع هؤلاء في الشّبهة كونهم سمعوا «**أُنزِل القرآن على سبعة أحرف**» وسمعوا قراءات السّبعة، فظنّوا أنّ هذه السّبعة هي تلك المشار إليها.

ولذلك كره كثيرمن الأئمةالمتقدّمين اقتصارابن مجاهدعلى سبعة من القُرّاء وخطّأوه في ذلك، وقالوا: ألا اقتصرعلى دون هذا العدد، أو زاده، أو بيّن مراده، ليخلّص من لايعلم من هذه الشّبهة.

قال الإمام أبو العبّاس أحمد بن عَمّار المهدويّ: فأمّا اقتصار أهل الأمصار في الأغلب على نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائيّ، فذهب إليه بعض المتأخّرين اختصارًا واختيارًا، فجعله عامّة النّاس كالفرض المحتوم حتّى إذا سمع ما يخالفها خطّأ أوكفّر، وربمّا كانت أظهر وأشهر، ثمّ اقتصرمن قلّت عنايته على راويين لكلّ إمام منهم، فصار إذا سمع قراءة راوٍ عنه غيرهما أبطلها، وربّما كانت أشهر ولقد فعل مُسبَعُ هؤلاء السّبعة مالاينبغي له أن يفعله، وأشكل على العامّة حتّى جهلوا ما لم يسعهم جهله، وأوهم كلّ من قَلَّ نظره أنّ هذه هي المذكورة في الخبر

النّبويّ لاغير، وأكّدوهم اللّاحق السّابقُ، وليته إذ اقتصرنقص عن السّبعة، أو زاد ليزيل هذه الشّبهة.

وقال أيضًا: القراءة المستعملة الّتي لا يجوز ردّها ما اجتمع فيه الثّلاثة الشّروط فما جمع ذلك وجب قبوله، ولم يسعَ أحدًا من المسلمين ردّه، سواءً كانت عن أحد الأئمّة السّبعة المقتصرعليهم في الأغلب، أو غيرهم.

قال الإمام أبو محمّد مكّي: وقد ذكرالنّاس من الأئمة في كتبهم أكثر من سبعين ممّن هو أعلى رُتبةً وأجلّ قدرًا ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

وقال الإمام الحافظ أبوعمرو الدّانيّ: ـ بعد أن ساق اعتقاده في الأحرف السّبعة ووجوه اختلافها ـ وإنّ القُرّاء السّبعة ونظائرهم من الأئمّة متبوعون في جميع قراءتهم الثّابتة عنهم الّتي لاشذوذ فيها .

وقال أبوالقاسم الهُذَليّ في «كامله» : وليس لأحد أن يقول: لاتكثروا من الرّوايات، ويسمّى مالم يصل إليه من القراءات شاذًّا، لأنّ ما من قراء ة قُرِئت، ولارواية رُوِيت إلّا وهي صحيحة، إذا وافقت رسم الإمام ولم تخالف الإجماع .

قلت: وقد وقفت على نصّ الإمام أبي بكرالعربيّ في كتابه : «القبس» على جواز القراءة والإقراء بقراءة أبي جعفر وشيبة والأعمش وغيرهم، وأنّها ليست من الشّاذّة ولفظه، وليست هذه الرّوايات بأصل للتّعيين، بل ربمّا خرج عنها ما هو مثلها أوفوقها، كحروف أبي جعفر المدنيّ وغيره. وكذلك رأيت نصّ الإمام أبي محمّد بن حَزْم في آخر «كتاب السّيرة».

وقال الإمام محيي السّنّة أبومحمّد الحسين بن مسعود البَغَويّ في أوّل تفسيره: ثمّ إنّ النّاس كما أنّهم متعبّدون باتّباع أحكام القرآن وحفظ حدوده، فهم متعبّدون بتلاوته وحفظ حروفه على سنن خطّ المصحف الإمام الّذي اتّفقت الصّحابة عليه، وأن لا يجاوزوا فيما يوافق الخطّ عمّا قرأ به القُرّاء المعروفون الّذين خَلَفوا الصّحابة

والتّابعين، واتّفقت الأُمّة على اختيارهم، قال: وقد ذكرت في هذا الكتاب قراءات من اشتهر منهم بالقراءة واختياراتهم على ما قرأته، وذكر إسناده إلى ابن مهران، ثمّ سمّاهم فقال: وهم أبوجعفر، ونافع المدنيان، وابن كثير المكّيّ، وابن عامر الشّاميّ، وأبو عمرو ابن العَلاء ويعقوب الحضرميّ البصريان، وعاصم وحمزة والكسائيّ الكوفيّون، ثمّ قال: فذكرت قراءة هؤلاء للاتّفاق على جواز القراءة بها ...

وكان من جواب الشّيخ الإمام مجتهد ذلك العصر أبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم ابن عبد السّلام بن تيميّة: لا نزاع بين العلماء المعتبرين أنّ الأحرُف السّبعة الّتي ذكر النّبيّ ﷺ أنّ القرآن أنزل عليها، ليست قراءات القرّاء السّبعة المشهورة، بل أوّل من جمع ذلك ابن مجاهد، ليكون ذلك موافقًا لعدد الحروف الّتي أنزل عليها القرآن، لا لاعتقاده واعتقاد غيره من العلماء، أنّ القراءات السّبع هي الحروف السّبعة، أو أنّ هؤلاء السّبعة المعيّنين هم الّذين لا يجوز أن يقرأ بغير قراءتهم، ولهذا قال بعض من قال من أئمّة القرّاء: لولا أنّ ابن مجاهد سبقني إلى حمزة، لجعلت مكانه يعقوب الحضرميّ إمام جامع البَصْرة وإمام قُرّاء البَصْرة في زمانه وفي رأس المائتين.

ثمّ قال (أعني ابن تيميّة): ولذلك لم يتنازع علماء الإسلام المتّبعون من السّلف والأئمّة في أنّه لايتعيّن أن يقرأ بهذه القراءات المعيّنة في جميع أمصار المسلمين، بل من ثبتت عنده قراءة الأعمش (شيخ حمزة) أو قراءة يعقوب الحضرميّ ونحوهما، كما ثبتت عنده قراءة حمزة والكسائيّ، فله أن يقرأ بها بلا نزاع بين العلماء المعتبرين المعدودين من أهل الإجماع والخلاف، بل أكثر العلماء الأئمّة الّذين أدركوا قراءة حمزة، كسُفيان بن عُيَينة، وأحمد بن حنبل، وبشر بن الحارث وغيرهم، يختارون قراءة أبي جعفر بن القَعْقاع، وشيبة بن نصاح المدنيّين، وقراءة البَصْريّين كشيوخ يعقوب وغيرهم على قراءة حمزة والكسائيّ، وللعلماء الأئمّة في ذلك من الكلام ماهومعروف عند العلماء، ولهذا كان أئمّة أهل العراق الّذين ثبتت عندهم قراءات العشر

والأحدعشركثبوت هذه السّبعة يجمعون في ذلك الكتب، ويقرأونه في الصّلاة وخارج الصّلاة، وذلك متّفق عليه بين العلماء، لم ينكره أحد منهم.

وأمّا الّذي ذكره القاضي عَياض ومن نقل كلامه من الإنكار على ابن شنبوذ: ـ الّذي كان يقرأ بالشّواذ في الصّلاة في أثناء المائة الرّابعة وجرت له قصّة مشهورة ـ فإنّما كان ذلك في القراءات الشّاذّة الخارجة عن المصحف، ولم ينكر أحد من العلماء قراءة العشرة، ولكن من لم يكن عالمًا بها أولم تثبت عنده، كمن يكون في بلد من بلاد الإسلام بالمغرب أوغيره، لم يتّصل به بعض هذه القراءات، فليس له أن يقرأ بما لايعلمه، فإنّ القراءة كما قال زيد بن ثابت: سنّة يأخذها الآخرعن الأوّل ،كما أنّ ما ثبت عن النّبيّ ﷺ من أنواع الاستفتاحات في الصّلاة ومن أنواع صفة الآذان والإقامة وصفة صلاة الخوف وغيرذلك، كلّه حسن يشرع العمل به لمن علمه، وأمّا من علم نوعًا ولم يعلم بغيره، فليس له أن يعدل عمّا علمه إلى ما لم يعلم، وليس له أن ينكرعلى من علم ما لم يعلمه من ذلك ولاأن يخالفه، كما قال النّبيّ ﷺ: **«لاتختلفوا، فإنّ من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا»**، ثمّ بسط القول في ذلك .

ثمّ قال: فتبيّن بما ذكرناه، أنّ القراءات المنسوبة إلى نافع وعاصم، ليست هي الأحرف السّبعة الّتي أُنزِل القرآن عليها، وذلك باتّفاق علماء السّلَف والخَلَف، وكذلك ليست هذه القراءات السّبع هي مجموع حرف واحد من الأحرف السّبعة الّتي أُنزِل القرآن عليها باتّفاق العلماء المعتبرين، بل القراءات الثّابتة عن الأئمّة القُرّاء كالأعمش ويعقوب وخَلَف وأبي جعفر وشيبة ونحوهم، هي بمنزلة القراءات الثّابتة عن هؤلاء السّبعة عند من يثبت ذلك عنده، وهذا أيضًا ممّا لم يتنازع فيه الأئمّة المتّبعون من أئمّة الفقهاء والقُرّاء وغيرهم .

وإنّما تنازع النّاس من الخلف في المصحف العُثمانيّ الإمام الّذي أجمع عليه أصحاب رسول الله ﷺ والتّابعون لهم بإحسان والأُمّة بعدهم، هل هوبما فيه من

قراءة السّبعة وتمام العشرة، وغير ذلك حرف من الأحرف السّبعة الّتي أُنزِل القرآن عليها، أوهو مجموع الأحرف السّبعة ؟ على قولين مشهورين :

والأوّل ـ قول أئمّة السّلف والعلماء .

والثّاني ـ قول طوائف من أهل الكلام والقُرّاء وغيرهم، ثمّ قال في آخر جوابه: وتجوز القراءة في الصّلاة وخارجها بالقراءات الثّابتة الموافقة لرسم المصحف كما ثبتت هذه القراءات، وليست شاذّة حينئذٍ، والله أعلم .

وكان من جواب الإمام الحافظ أُستاذ المفسّرين أبي حيّان محمّد بن يوسف بن حيّان الجيّانيّ الأ نْدَلُسيّ رحمه الله، ومن خطّه نقلت: وقد ثبت لنا بالنّقل الصّحيح، أنّ أبا جعفر شيخ نافع، وأنّ نافعًا قرأ عليه، وكان أبو جعفر من سادات التّابعين وهما بمدينة الرّسول ﷺ حيث كان العلماء متوافرين وأخذ قراءته عن الصّحابة عبد الله بن عبّاس ترجمان القرآن وغيره، ولم يكن من هو بهذه المثابة ليقرأ كتاب الله بشيء محرّم عليه، وكيف وقد تلقّف ذلك في مدينة رسول الله ﷺ عن صحابته غضًّا رطبًا قبل أن تطول الأسانيد، وتدخل فيها النّقلة غير الضّابطين، وهذا وهم عرب آمنون من اللّحن، وإنّ يعقوب كان إمام الجامع بالبَصْرة يؤمّ بالنّاس والبَصْرة ، إذ ذاك ملأى من أهل العلم، ولم ينكر أحد عليه شيئًا من قراءته، ويعقوب تلميذ سلام الطّويل، وسلام تلميذ أبي عمرو وعاصم. فهو من جهة أبي عمرو كأ نّه مثل الدّوريّ، روى عن اليزيديّ عن أبي عمرو ومن جهة عاصم، كأ نّه مثل العليميّ أويحيي اللّذَين رَوِيا عن أبي بكر عن عاصم، وقرأ يعقوب أيضًا على غير سلّام.

ثمّ قال: وهل هذ ه المختصرا ت الّتي بأيدي النّاس اليوم كـ «التّيسير» و«التّبصرة» و «العنوان» و«الشاطبيّة» بالنّسبة لما اشتهر من قراءات الأئمّة السّبعة إلّا نزر من كثر، وقطرة من قطر وينشأ الفقيه الفروعي فلا يرى إلّا مثل: «الشّاطبيّة»

و«العنوان» فيعتقد أنّ السّبعة محصورة في هذا فقط، ومن كان له اطّلاع على هذا الفنّ رأى أنّ هذين الكتابين ونحوهما من السّبعة (كثغبة من دأماء وتربة في بهماء).

هذا أبو عمرو بن العَلاء الإمام القارئ الّذي يقرأ أهل الشّام ومصر بقراءته، اشتهر عنه في هذه الكتب المختصرة اليزيديّ وعنه رجلان: الدّوريّ والسُّوسيّ وعند أهل النّقل، اشتهر عنه سبعة عشر راويًا: اليزيدي، وشجاع، وعبد الوارث، والعبّاس بن الفضل، وسعيد بن أوس، وهارون الأعور، والخفّاف، وعُبَيد بن عقيل، وحسين الجعفيّ، ويونس بن حبيب، واللّؤلؤيّ، ومحبوب، وخارجة، والجهضميّ، وعصمة، والأصمعيّ، وأبوجعفر الرّؤاسيّ، فكيف تقصر قراءة أبي عمرو على اليزيديّ، ويلغى من سواه من الرُّواة على كثرتهم وضبطهم ودرايتهم وثقتهم، وربّما يكون فيهم من هو أوثق وأعلم من اليزيديّ ؟...

وقال الإمام مؤرّخ الإسلام وحافظ الشّام وشيخ المحدّثين والقُرّاء أبوعبد الله محمّد بن أحمد الذّهبيّ في ترجمة ابن شَنبوذ من طبقات القُرّاء له: إنّه كان يرى جواز القراءة بالشّاذّ، وهو ما خالف رسم المصحف الإمام، مع أنّ الخلاف في جواز ذلك معروف بين العلماء قديمًا وحديثًا، وما رأينا أحدًا أنكر الإقراء بمثل: قراءة يعقوب وأبي جعفر، وإنّما أنكر من أنكر القراءة بما ليس بين الدّفّتين.

وقال الحافظ أبوعمرو الدّانيّ صاحب «التّيسير» في طبقاته: وأئْتَمّ بيعقوب في اختياره عامّة البصريّين بعد أبي عمرو، فهم أوأكثر على مذهبه، قال: وقد سمعت طاهر بن غلبون يقول: إمام الجامع بالبصرة لا يقرأ إلّا بقراءة يعقوب.

وقال الإمام أبوبكر بن أشته الأصبهانيّ: وعلى قراءة يعقوب إلى هذا الوقت أئمّة المسجد الجامع بالبصرة، وكذلك أدركناهم.

وقال الإمام شيخ الإسلام أبو الفضل عبد الرّحمان بن أحمد الرّازيّ ـ بعد أن ذكر الشّبهة الّتي من أجلها وقع بعض العوامّ الأغبياء في أنّ أحرُف هؤلاء الأئمّة

السّبعة هي المشار إليها بقوله ﷺ: **«أُنزِل القرآن على سبعة أحرُف»** ـ وإنّما النّاس إنّما ثمّنوا القراءات وعشّروها وزادوا على عدد السّبعة الّذين اقتصر عليهم ابن مجاهد، لأجل هذه الشّبهة، ثمّ قال: وإنّي لم أقتف أثرهم في التّصنيف، أوتعشيرًا، أوتفريدًا، إلّا لإزالة ما ذكرته من الشّبهة، وليعلم أنّ ليس المراعى في الأحرُف السّبعة المنزلة عددًا من الرّجال دون آخرين، ولاالأزمنة ولاالأمكنة، وأنّه لواجتمع عدد لايحصى من الأُمّة، فاختار كلّ واحد منهم حروفًا بخلاف صاحبه، وجرّد طريقًا في القراءة على حدة في أيّ مكان كان، وفي أيّ أوان أراد بعد الأئمّة الماضين في ذلك بعد أن كان ذلك المختار بما اختاره من الحروف بشرط الاختيار، لما كان بذلك خارجًا عن الأحرُف السّبعة المنزلة، بل فيها متّسع إلى يوم القيامة ... **(١ : ١٩ ـ ٤٤)**

الفصل الثّلاثون

نصّ ابن حَجَر(م : ٨٥٢) في «فتح الباري ...»

قوله: باب أُ نزِل القرآن على سبعة أحرُف

أي على سبعة أوجه، يجوز أن يقرأ بكلّ وجه منها، وليس المراد أنّ كلّ كلمة ولاجملة منه تقرأ على سبعة أوجه، بل المراد: أنّ غاية ما انتهى إليه عدد القراءات في الكلمة الواحدة إلى سبعة.

فإن قيل: فإنّا نجد بعض الكلمات يقرأ على أكثرمن سبعة أوجه .

فالجواب: أنّ غالب ذلك إمّا لايثبت الزّيادة، وإمّا أن يكون من قبيل الاختلاف في كيفيّة الأداء كما في المدّ والإمالة ونحوهما .

وقيل: ليس المراد بالسّبعة حقيقة العدد، بل المراد: التّسهيل والتّيسير، ولفظ السّبعة يطلق على إرادة الكثرة في الآحاد، كما يطلق السّبعين في العشرات والسّبع مائة في المئين، ولايراد العدد المعيّن، وإلى هذا جنح عياض ومن تبعه.

وذكرالقُرطُبيّ عن ا بن حَبّان: أ نّه بلغ الاختلاف في معنى الأحرف السّبعة إلى خمسة وثلاثين قولًا ولم يذكرالقُرطُبيّ منها سوى خمسة. وقال المـُنذِريّ: أكثرها غير مختار ، ولم أقف على كلام ابن حَبّان في هذا بعد تتبّعي مظانّه من صحيحه ...

قوله: (أقرأني جبريل على حرف) في أوّل حديث النّسائيّ عن أُبيّ بن كعب: أقرأني رسول الله ﷺ سورة، فبينما أنا في المسجد إذ سمعت رجلًا يقرأ ها يخالف

قراءتي، الحديث.

ولمسلم من طريق عبد الرّحمان بن أبي ليلى عن أُبيّ بن كعب، قال: كنت في المسجد فدخل رجل ... **[وذكركماتقدّم عن مسلم رقم ٦ ثمّ قال:]**.

وعند الطّبريّ في هذا الحديث: فوجد في نفسي- وسوسة الشّيطان حتّى احمرّ وجهي، فضرب في صدري وقال: اللّهمّ اخسأ عنه الشّيطان.

وعند الطّبريّ من وجه آخر عن أُبيّ: أنّ ذلك وقع بينه وبين ابن مسعود، وأنّ النّبيّ ﷺ قال: كلاكما محسن، قال أُبيّ: فقلت: ما كلانا أحسن ولاأجمل، قال: فضرب في صدري ...

وبيّن مُسلم من وجه آخر، عن أبي ليلى، عن أُبيّ: المكان الّذي نزل فيه ذلك على النّبيّ ﷺ، ولفظه: أنّ النّبيّ ﷺ كان عند أضاة بني غِفار، فأتاه جبريل فقال: **«إنّ الله يأمرك أن تقرئ أُمّتك القرآن على حرف ...»**. وبيّن الطّبريّ من هذه الطّريق: أنّ السّورة المذكورة سورة النّحل.

قوله: (فراجعته) في رواية مسلم عن أُبيّ: **«فَرَدَدتُ إليه أنْ هَوِّنْ على أُمّتي»**. وفي رواية له: **«إنّ أُمّتي لاتُطِيق ذلك»**.

ولأبي داود من وجه آخر، عن أُبيّ **«فقال لي: الملك الّذي معي: قل على حرفين حتّى بلغت سبعة أحرف»**.

وفي رواية للنّسائيّ من طريق أنس، عن أُبيّ بن كعب: أنّ جبريل وميكائيل أتياني، فقال جبريل: **«اقرأ القرآن على حرف، فقال ميكائيل: استزده»** ...

قوله: (فلم أزل أستَزيدُهُ ويزيدُني). في حديث أُبيّ: ثمّ أتاه الثّانية، فقال: على... **[وذكر كما تقدّم عن مسلم رقم ٨]**.

وفي رواية للطّبريّ: **«على سبعة أحرف من سبعة أبواب من الجنّة»**.

وفي أُخرى له: **«من قرأ حرفًا منها فهوكما قرأ»**.

وفي رواية أبي داود: **«ثمّ قال: ليس منها إلّا شافٍ كافٍ، إن قلت: سميعًا عليمًا، عزيزًا حكيمًا، ما لم تختم آية عذاب برحمة بعذاب»**.

وللتِّرمِذيّ من وجه آخر: أنّه ﷺ قال: **«يا جبريل إنّي بُعِثتُ إلى أُمّة أُمّيّين، منهم: العجوز والشّيخ الكبير والغلام والجارية والرّجل الّذي لم يقرأ كتابًا قطّ...»**.

وفي حديث أبي بكر عند أحمد: **«كلّها كافٍ شافٍ كقولك هلُمّ وتعال ما لم تختم ..»**.

وهذه الأحاديث تقوّي أنّ المراد: بالأحرف اللّغات، أوالقراءات، أي أُنزِل القرآن على سبع لغات أو قراءات، والأحرف جمع حرف مثل: فَلْس وأفلُس.

فعلى الأوّل: يكون المعنى: على سبعة أوجه من اللّغات، لأنّ أحد معاني الحرف في اللّغة الوجه كقوله تعالى: **﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾**.

وعلى الثّاني : يكون المراد من إطلاق الحرف على الكلمة مجازًا لكونه بعضها ...

قوله : (إنّ هذا القرآن أُنزِل على سبعة أحرُف) هذا أورده النّبيّ ﷺ تطمينًا لعمر لئلّا ينكر تصويب الشّيئين المختلفين، وقد وقع عند الطّبريّ من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أبيه، عن جدّه قال: قرأ رجل فغَيَّر عليه عُمَر، فاختصما عند النّبيّ ﷺ فقال الرّجل: ألم تُقرِئني يارسول الله؟ قال: بلى، قال: فوقع في صدر عمر شيءٌ عرفه النّبيّ ﷺ، في وجهه، قال: فضرب في صدره وقال: أبعد شيطانًا، قالها ثلاثًا، ثمّ قال يا عمر: **«كلّه صواب ما لم تجعل رحمةً عذا بًا، أوعذ ابًا رحمة»** .

ومن طريق ابن عمر: سمع عمر رجلًا يقرأ، فذكر نحوه ولم يذكر، فوقع في صدر عمر، لكن قال في آخرها: **«أُنزِل القرآن على سبعة أحرُف، كلّها كافٍ شافٍ»**، ووقع لجماعة من الصّحابة نظير ما وقع لعمر مع هِشام، منها لأُبيّ بن كعب مع ابن مسعود في سورة النّحل كما تقدّم .

ومنها : ما أخرجه أحمد عن أبي قيس ـ مولى عمروبن العاص ـ عن عُمَر، وأنّ رجلًا قرأ آية من القرآن، فقال له عُمَر: إنّما هي كذا وكذا، فذكر ذلك للنّبي يَة فقال:

«إنّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأيّ ذلك قرأتم أصبتم، فلا تماروا فيه»، إسناده حسن.

ولأحمد أيضًا وأبي عُبَيد والطّبريّ من حديث أبي جَهْم بن الصِّمَّة: أنّ رجلين اختلفا في آية من القرآن، كلاهما يزعم أنّه تلقّاها من رسول الله ﷺ، فذكر نحو حديث عمرو بن العاص.

وللطّبري والطّبرانيّ عن زيد بن أرقم قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ ... **[وذكركماتقدّم عنه رقم ٦]**.

ولابن حَبّان والحاكم من حديث ابن مسعود؛ أقرأني رسول الله سورة من آل حم، فرحت إلى المسجد فقلت لرجل أقرأها، فإذا هو يقرأ حروفًا ما أُقرأ ها، فقال: أقرأنيها رسول الله ﷺ، فانطلقنا إلى رسول الله ﷺ فأخبرناه فتغيّر وجهه، وقال: **«إنّما أهلك من كان قبلكم الاختلاف»**. ثمّ أسرّ إلى عليّ شيئًا، فقال عليّ: **«إنّ رسول الله ﷺ يأمركم أن يقرأ كلّ رجل منكم كما عُلِّم»**. قال: فانطلقنا، وكلّ رجل منّا يقرأ حروفًا لايقرأُها صاحبه...

وقد اختلف العلماء في المراد بالأحرف السّبعة على أقوال كثيرة، بلغها أبو حاتم بن حبّان إلى خمسة وثلاثين قولًا، وقال المُنذِريّ أكثرها غير مختار.

قوله: (فاقرأُ وا ما تيسّر منه) أي من المنزل، وفيه إشارة إلى الحكمة في التّعدّد المذكور و أنّه التّيسير على القارئ. وهذا يقوّي قول من قال: المراد بالأحرف تأدية المعنى باللّفظ المرادف، ولوكان من لغة واحدة، لأنّ لغة هِشام بلسان قُرَيش، وكذلك عمر، ومع ذلك فقد اختلفت قراءتهما، نبّه على ذلك ابن عبد البِرّ، ونقل عن أكثر أهل العلم: أنّ هذا هو المراد بالأحرف السّبعة.

وذهب أبوعُبَيد وآخرون إلى أنّ المراد: اختلاف اللّغات، وهو اختيار ابن عطيّة وتعقّب بأنّ لُغات العرب أكثر من سبعة.

وأُجيب بأنّ المراد: أفصحها فجاء عن أبي صالح عن ا بن عبّاس قال: «**نزل القرآن على سبع لغات، منها خمس بلُغة العَجُز من هوازن، قال: والعَجُز سعد بن بكر، وجشم بن بكر، ونصر بن معاوية، وثقيف، وهؤلاء كلّهم من هوازن، ويقال لهم: عُليا هوازن**».

ولهذا قال أبو عمرو بن العلاء: «**أفصح العرب عُليا هوازن وسفلى تميم، يعني: بني دارم**».

وأخرج أبو عُبَيد من وجه آخر عن ابن عبّاس قال: «**نزل القرآن بلغة الكعبين كعب قريش، وكعب خزاعة، قيل: وكيف ذاك؟ قال: لأنّ الدّار واحدة، يعني أنّ خزاعة كانوا جيران قريش، فسهلت عليم لغتهم**» ...

[ثمّ ذكر قول أبي حاتم السِّجِستانيّ، كما تقدّم عن أبي شامة ذيل كلام عليّ الأهوازيّ].

وقال أبوعُبَيد: ليس المراد أنّ كلّ كلمة تقرأ على سبع لغات، بل اللُّغات السّبع مفرّقة فيه، فبعضه بلُغة قُرَيش، وبعضه بلُغة هُذيل، وبعضه بلُغة هوازن، وبعضه بلُغة اليمن وغيرهم. قال: وبعض اللّغات أسعد من بعض وأكثر نصيبًا، وقيل: نزل بلُغة مضرّ خاصّة، لقول عمر: «**نزل القرآن بلُغة مضرّ**».

وعيّن بعضهم فيما حكاه ابن عبد البِرّ: السّبع من مُضَرّ أنّهم: هُذَيل، وكنانة، وقيس، وضَبّة، وتيم الرّباب، وأسد بن خُزَيمة، وقُرَيش ومن جاورهم من العرب الفصحاء، ثمّ أبيح للعرب أن يقرأُوه بلغاتهم الّتي جرت عادتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعراب، ولم يكلّف أحد منهم الانتقال من لُغته إلى لُغة أُخرى للمشقّة، ولِما كان فيهم من الحميّة، ولطلب تسهيل فهم المراد، كلّ ذلك مع اتّفاق المعنى. وعلى هذا؛ يتنزّل اختلافهم في القراءة، كما تقدّم، وتصويب رسول الله ﷺ كلا منهم.

قلت: وتتمّة ذلك أن يقال: إنّ الإباحة المذكورة لم تقع بالتّشهّيّ أي أنّ كلّ أحدٍ يغيّر الكلمة بمرادفها في لُغته، بل المراعى في ذلك السّماع من النّبيّ ﷺ ويشير إلى ذلك قول كلّ من عمروهشام في حديث الباب: «أقرأني النّبيّ ﷺ» لكن ثبت عن غير واحد من الصّحابة أنّه كان يقرأ بالمرادف ولَوْ لَمْ يكن مسموعًا له، ومن ثمّ أنكر عمر على ابن مسعود قراءته : **(عتّى حين)** أي ﴿**حَتَّىٰ حِينٍ**﴾ وكتب إليه: أنّ القرآن لم ينزل بلُغة هُذَيل فأقرئ النّاس بلُغة قُرَيش، ولاتقرئهم بلغة هُذَيل، وكان ذلك قبل أن يجمع عُثمان النّاس على قراءة واحدة ...

قال أبوشامة: ويحتمل أن يكون مراد عمر ثمّ عُثمان بقولهما: «**نزل بلسان قُرَيش**» أنّ ذلك كان أوّل نزوله، ثمّ إنّ الله تعالى سهّله على النّاس فجوّزلهم أن يقرأوه على لغاتهم على أن لا يخرج ذلك عن لُغات العرب« لكونه ﴿**بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ**﴾، فأمّا من أراد قراءته من غير العرب فالاختيار له أن يقرأه بلسان قُرَيش، لأنّه الأُولى. وعلى هذا يحمل ما كتب به عمر إلى ابن مسعود، لأنّ جميع اللُّغات بالنّسبة لغير العربيّ مستوية في التّعبير، فإذًا لابدّ من واحدة، فلتكن بلغة النّبيّ ﷺ. وأمّا العربيّ المجبول على لغته، فلوكلّف قراءته بلُغة قريش لعسر عليه التّحوّل مع إباحة الله له أن يقرأه بلُغته، ويشير إلى هذا قوله في حديث أُبيّ كما تقدّم: «**هوّن على أمّتي**»، وقوله: «**إنّ أُمّتي لاتطيق ذلك**». وكأنّه انتهى عندالسّبع لعلمه أنّه لا تحتاج لفظة من ألفاظه إلى أكثر من ذلك العدد غالبًا، وليس المراد كما تقدّم أنّ كلّ لفظة منه تقرأ على سبعة أوجه ...

قال ابن عبد البرّ: وهذا مجمع عليه . . . **[وذكر كما تقدّم عنه، ثم قال:]**

وقد أنكر ابن قُتَيبة أن يكون في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه، وردّ عليه ابن الأنباريّ بمثل : ﴿**عَبَدَ الطَّاغُوتَ**﴾، ﴿**وَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ**﴾ ، ﴿**وَجِبْرِيلُ**﴾، ويدلّ على ما قرّره أنّه أنزل أوّلًا بلسان قُريش، ثمّ سهّل على الأُمّة أن يقرأوه بغير لسان

قُرَيش، وذلك بعد أن كثر دخول العرب في الإسلام، فقد ثبت أنّ ورود التّخفيف بذلك كان بعد الهجرة، كما تقدّم في حديث أُبيّ بن كعب: أنّ جبريل لقي النّبيّ ﷺ وهوعند أضاة بني غفار... **[وذكر كما تقدّم عن مُسلم، رقم ٨، إلى أن قال:]**

وحاصل ما ذهب إليه هؤلاء: أنّ معنى قوله: **«أُنزِل القرآن على سبعة أحرُف»** أي أُنزل موسّعًا على القارئ أن يقرأه على سبعة أوجه، أي يقرأ بأيّ حرف أراد منها على البدل من صاحبه، كأنّه قال: أُنزل على هذا الشّرط أوعلى هذه التّوسعة، وذلك لتسهيل قراءته، إذ لو أخذوا بأن يقرأوه على حرفٍ واحدٍ لشقّ عليهم كما تقدّم.

قال ابن قُتَيبة في أوّل تفسير «المشكل» له: كان من تيسير الله أن أمر نبيّه اللّغات... **[وذكركماتقدّم عنه ثمّ قال:]**.

وقال ابن عبد البرّ: أنكر أكثر أهل العلم أن يكون معنى الأحرُف . . . **[وذكركماتقدّم عنه ثمّ قال:]**

قلت: ويمكن الجمع بين القولين بأن يكون المراد بالأحرف تغاير الألفاظ مع اتّفاق المعنى مع انحصار ذلك في سبع لغات، لكن لاختلاف القولين فائدة أُخرى وهي: ما نبّه عليه أبوعمروالدّانيّ: أنّ الأحرف السّبعة ليست متفرّقة في القرآن كلّها، ولاموجودة فيه في ختمة واحدة، فإذا قرأ القارئ برواية واحدة فإنّما قرأ ببعض الأحرف السّبعة لابكلّها. وهذا إنّما يتأتّى على القول بأنّ المراد بالأحرف: اللّغات، وأمّا قول من يقول بالقول الآخر، فيتأتّى ذلك في ختمة واحدة، لاريب، بل يمكن على ذلك القول أن تحصل الأوجه السّبعة في بعض القرآن كما تقدّم.

وقد حمل ابن قُتَيبة وغيره العدد المذكور على الوجوه الّتي يقع بها التّغاير في سبعة أشياء.. **[وذكر كما تقدّم عنه في باب اختلاف القراءات، فلاحظ، ثمّ قال:]**

وهذا وجه حسن، لكن استبعده قاسم بن ثابت في «الدّلائل» لكون الرّخصة في القراءات إنّما وقعت وأكثرهم يومئذٍ لايكتب ولايعرف الرّسم، وإنّما كانوا يعرفون

الحروف بمخارجها، قال: وأمّاما وجد من الحروف المتباينة المخرج المتّفقة الصّورة مثل : **(ننشرها وننشزها)**، فإنّ السّبب في ذلك تقارب معانيها واتّفق تشابه صورتها في الخطّ .

قلت: ولايلزم من ذلك توهين ما ذهب إليه ابن قتيبة، لاحتمال أن يكون الانحصار المذكور في ذلك وقع اتّفاقًا، وإنّما اطّلع عليه بالاستقراء، وفي ذلك من الحكمة البالغة ما لا يخفى... **[ثمّ ذكرقول الرّازي، كماتقدّم عن ابن الجَزَريّ، وقال:]**

قلت: وقد أخذ كلام ابن قُتَيبة ونقّحه. وذهب قوم إلى أنّ السّبعة أحرُف، سبعة أصناف من الكلام، واحتجّوا بحديث ا بن مسعود عن النّبيّ ﷺ قال:كان الكتاب الأوّل ينزل من باب واحد على حرفٍ واحدٍ ... **[وذكر كما تقدّم عن الباقِلّانيّ]**.

قال ابن عبد البرّ: هذا حديث لا يثبت، لأنّه من روايات أبي سَلَمة بن عبد الرّحمان عن ابن مسعود، ولم يلق ابن مسعود، وقد ردّه قوم من أهل النّظر، منهم: أبو جعفر أحمد بن أبي عِمران.

قلت: وأطنب الطّبريّ في مقدّمة «تفسيره» في الرّدّ على من قال به، وحاصله: أنّه يستحيل أن يجتمع في الحرف الواحد هذا الأوجه السّبعة. وقد صحّح الحديث المذكورابن حَبّان والحاكم، وفي تصحيحه نظر، لانقطاعه بين أبي سَلَمة وابن مسعود، وقد أخرجه البيهقيّ من الحديث سبعة أحرف، أي سبعة أوجه، كما فسّرت في الحديث.

وليس المراد الأحرُف السّبعة الّتي تقدّم ذكرها في الأحاديث الأُخرى، لأنّ سياق تلك الأحاديث يأبى حملها على هذا، بل هي ظاهرة في أنّ المراد: أنّ الكلمة الواحدة تقرأ على وجهين وثلاثة وأربعة إلى سبعة تهوينًا وتيسيرًا، والشّيء الواحد لا يكون حرامًا وحلالًا في حالةٍ واحدةٍ .

وقال أبو عليّ الأهوازيّ وأبوالعلاء الهمدانيّ قوله: زاجر وآمر، استئناف كلام آخر، أي هو زاجر، أي القرآن، ولم يرد به تفسير الأحرف السّبعة، وإنّما توهّم ذلك من

توهّمه من جهة الاتّفاق في العدد، ويؤيّده أنّه جاء في بعض طرقه زاجرًا وآمرًا إلخ بالنّصب، أي نزل على هذه الصّفة من الأبواب السّبعة .

وقال أبو شامة : يحتمل أن يكون التّفسير المذكور للأبواب لا للأحرف، أي هي سبعة أبواب من أبواب الكلام وأقسامه، وأنّ الله على هذه الأصناف لم يقتصر منها على صنف واحد كغيره من الكتب.

قلت: وما يوضّح أنّ قوله: زاجرٌ وآمرٌ إلخ ، ليس تفسيرًا للأحرف السّبعة ما وقع في مسلم من طريق يونس عن ا بن شِهاب عقب حديث ا بن عبّاس الأوّ ل من حديثي هذا الباب، قال ابن شِهاب: بلغني أنّ تلك الأحرُف السّبعة إنّما هي في الأمر الّذي يكون واحدًا لا يختلف في حلال ولاحرام.

قال أبو شَامَة : وقد اختلف السّلف في الأحرف السّبعة الّتي نزل بها القرآن، هل هي مجموعة في المصحف الّذي بأيدي النّاس اليوم، أوليس فيه إلّا حرف واحد منها ؟ مال ابن الباقِلّانيّ إلى الأوّ ل، وصرّح الطّبريّ وجماعة بالثّاني وهوالمعتمد.

وقد أخرج ابن أبي داود في المصاحف عن أبي الطّاهربن أبي السّرح، قال: سألت ابن عُيَينة عن اختلاف قراءة المدنيّين والعراقيّين هل هي الأحرف السّبعة ؟ قال: لا، وإنّما الأحرف السّبعة مثل: هَلُمّ وتعال، وأقبِل، أيّ ذلك.

قلت: أجزأ ك، قال: وقال لي ا بن وَهْب مثله ، **والحق؛** أنّ الّذي جمع في المصحف هو المتّفق على إنزاله المقطوع به المكتوب بأمر النّبيّ ﷺ وفيه بعض ما اختلف فيه الأحرف السّبعة لاجميعها، كما وقع في المصحف، المكّيّ **(تجري من تحتها الأنهار)** في آخر براءة، وفي غيره بحذف مِنْ، وكذا ما وقع من اختلاف مصاحف الأمصار من عدّ ة واوات ثابتة في بعضها دون بعض، وعدّة هاءات، وعدّة لامات ونحو ذلك، وهو محمول على أ نّه نزل بالأمرين معًا، وأمر النّبيّ ﷺ بكتابته لشخصين، أوأعلم بذلك شخصًا واحدًا، وأمره بإثباتهما على الوجهين، وما عدا ذلك من

القراءات ممّا لايوافق الرّسم فهو ممّا كانت القراءة جوّزت به توسعةً على النّاس وتسهيلًا، فلمّا آل الحال إلى ما وقع من الاختلاف في زمن عُثمان، وكفّر بعضهم بعضًا، اختاراالاقتصارعلى اللّفظ المأذون في كتابته وتركوا الباقي.

قال الطّبريّ : وصار ما اتّفق عليه الصّحابة من الاقتصار كمن اقتصر ممّا خيّر فيه على خصلةٍ واحدةٍ، لأنّ أمرهم بالقراءة على الوجه المذكور لم يكن على سبيل الإيجاب بل على سبل الرّخصة .

قلت : ويدلّ عليه قوله ﷺ في حديث الباب: «**فاقرأُوا ما تيسّر منه**».

وقد قرّر الطّبري ذلك تقريرًا أطنب فيه، ووَهى من قال بخلافه، ووافقه على ذلك جماعة، منهم: أبوالعبّاس بن عَمَّار في «شرح الهداية»، وقال: أصحّ ما عليه الحذاق أنّ الّذي يقرأ الآن بعض الحروف السّبعة المأذون في قراءتها لاكلّها، وضابطه ما وافق رسم المصحف. فأمّا ما خالفه مثل: **(أن تبتغوا فضلًا مِن رَبِّكم في مواسم الحجّ)** ومثل: **(إذا جاء فتح الله والنّصر)** فهو من تلك القراءات الّتي تركت إن صحّ السّند بها، ولايكفي صحّة سندها في إثبات كونها قرآنًا، ولاسيّما والكثير منها ما يحتمل أن يكون من التّأويل الّذي قرن إلى التّنزيل، فصار يظنّ أ نّه منه.

وقال البَغَويّ في «شرح السّنّة» : المصحف الّذي استقرّعليه الأمر هوآخر العرضات على رسول الله ﷺ، فأمرعُثمان بنسخه في المصاحف وجمع النّاس عليه، وأذهب ما سوى ذلك قطعًا لمادّة الخلاف، فصارما يخالف خطّ المصحف في حكم المنسوخ والمرفوع كسائرما نسخ ووقع، فليس لأحد أن يعدو في اللّفظ إلى ما هو خارج عن الرّسم .

وقال أبو شامة: ظنّ قوم أنّ القراءات السّبع الموجودة الآن هي الّتي أريدت في الحديث، وهي خلاف إجماع أهل العلم قاطبة، وإنّما يظنّ ذلك بعض أهل الجهل.

وقال ابن عَمَّار أيضًا: لقد فعل مسبّع هذه السّبعة مالاينبغي له، وأشكل الأمرعلى

العامّة بإبهامه كلّ من قلّ نظره أنّ هذه القراءات هي المذكورة في الخبر، وليته إذ اقتصر نقص عن السّبعة، أو زاد ليزيل الشّبهة، ووقع له أيضًا في اقتصاره عن كلّ إمام على راويين أنّه صار من سمع قراءة راو ثالث غيرهما أبطلها، وقد تكون هي أشهر وأصحّ وأظهر، وربّما بالغ من لايفهم فخطّأ أوكفّر.

وقال أبو بكر ابن العربيّ: ليست هذه السّبعة متعيّنة للجواز حتّى لا يجوز غيرها كقراءة أبي جعفر وشيبة والأعمش ونحوهم، فإنّ هؤلاء مثلهم أوفوقهم. وكذا قال غير واحد، منهم: مكّيّ بن أبي طالب وأبوالعَلاء الهمدانيّ وغيرهم من أئمّة القُرّاء.

وقال أبوحَيّان: ليس في كتاب ابن مجاهد ومن تبعه من القراءات المشهورة إلّا النّزر اليسير، فهذا أبوعمرو بن العَلاء اشتهر عنه عشر روايات، ثمّ ساق أسماءهم واقتصر في كتاب ابن مجاهد على اليزيد، واشتهرعن اليزيد عشرة أنفس، فكيف يقتصر على السّوسيّ والدّوريّ وليس لهما مزيّة على غيرهما، لأنّ الجميع مشتركون في الضّبط والإتقان والاشتراك في الأخذ قال: ولاأعرف لهذا سببًا إلّا ما قضى من نقص العلم، فاقتصر هؤلاء على السّبعة، ثمّ اقتصر من بعدهم من السّبعة على النّزر اليسير.

وقال أبو شامَة : لم يرد ابن مجاهد ما نسب إليه، بل أخطأ من نسب إليه ذلك، وقد بالغ أبوطاهر بن أبي هاشم صاحبه في الرّدّ على من نسب إليه، أنّ مراده بالقراءات السّبع، الأحرف السّبعة المذكورة في الحديث.

قال ابن أبي هِشام: إنّ السّبب في اختلاف القرءا ت السّبع وغيرها، أنّ الجهات الّتي وجّهت إليها المصاحف كان بها من الصّحابة من حمل عنه أهل تلك الجهة، وكانت المصاحف خالية من النّقط والشّكل، قال: فثبت أهل كلّ ناحية على ما كانوا تلقّوه سماعًا عن الصّحابة بشرط موافقة الخطّ، وتركوه ما يخالف الخطّ امتثالًا لأمرعُثمان الّذي وافقه عليه الصّحابة، لما رأوا في ذلك من الاحتياط للقرآن، فمن

ثمّ نشأ الاختلاف بين قرّاء الأمصار مع كونهم متمسّكين بحرف واحدٍ من السّبعة.

وقال مكّيّ بن أبي طالب: هذه القراءات الّتي يقرأ بها اليوم، وصحّت رواياتها عن الأئمّة جزء من الأحرف السّبعة الّتي نزل بها القرآن، ثمّ ساق نحو ما تقدّم، قال: وأمّا من ظنّ أنّ قرءة هؤلاء القرّاء كنافع وعاصم هي الأحرف السّبعة الّتي في الحديث، فقد غلط غلطًا عظيمًا، قال ويلزم من هذا أنّ ما خرج عن قراءة هؤلاء السّبعة ممّا ثبت عن الأئمّة غيرهم، ووافق خطّ المصحف أن لا يكون قرآنًا، وهذا غلط عظيم، فإنّ الّذين صنّفوا القراءات من الأئمّة المتقدّمين كأبي عُبَيد القاسم ابن سَلّام، وأبي حاتم السِّجستانيّ، وأبي جعفر الطّبريّ، وإسماعيل بن إسحاق، والقاضي، قد ذكروا أضعاف هؤلاء.

قلت: اقتصر أبوعُبَيدة في كتابه على خمسة عشر رجلًا، من كلّ مصر ثلاثة أنفس، فذكر من مكّة ابن كثير وابن مُحَيصِن وحميد الأعرج، ومن أهل المدينة أبا جعفر وشيبة ونافعًا، ومن أهل البَصْرة أبا عمرو وعيسى بن عُمَر وعبد الله بن أبي إسحاق ، ومن أهل الكوفة يحيى بن وَثّاب وعاصمًا والأعمش، ومن أهل الشّام عبد الله بن عامر ويحيي بن الحارث، قال: وذهب عنّي اسم الثّالث، ولم يذكر في الكوفيّين حمزة ولاالكسائيّ، بل قال: إنّ جمهور أهل الكوفة بعد الثّلاثة صاروا إلى قراءة حمزة ولم يجتمع عليه جماعتهم، قال: وأمّا الكسائيّ فكان يتخيّر القراءات، فأخذ من قراءة الكوفيّين بعضًا وترك بعضًا، وقال بعد أن ساق أسماء من نقلت عنه القراءة من الصّحابة والتّابعين: فهؤلاء هم الّذي يحكى عنهم عِظَم القراءة، وإن كان الغالب عليهم الفقه والحديث، قال: ثمّ قام بعدهم بالقراءات قوم ليست لهم أسنانهم ولاتقدّمهم، غير أنّهم تجرّدوا للقراءة، واشتدّت عنايتهم بها وطلبهم لها حتّى صاروا بذلك أئمّة يقتدي النّاس بهم فيها فذكرهم.

وذكر أبوحاتم زيادةً على عشرين رجلًا ولم يذكر فيهم ابن عامر ولا حمزة

ولاالكسائيّ. وذكرالطّبريّ في كتابه: اثنين وعشرين رجلًا.

قال مكّيّ: وكان النّاس على رأس المائتين بالبَصْرة على قراءة أبي عمرو ويعقوب، وبالكوفة على قراءة حمزة وعاصم، وبالشّام على قراءة ابن عاصم، وبمكّة على قراءة ابن كثير،وبالمدينة على قراءة نافع واستمرّوا على ذلك.

فلمّا كان على رأس الثّلاثمائة، أثبت ابن مجاهد اسم الكسائيّ وحذف يعقوب قال: والسّبب في الاقتصار على السّبعة مع أنّ في أئمّة القرّاء مَن هو أجلّ منهم قدرًا، ومثلهم أكثر من عددهم، أنّ الرُّواة عن الأئمّة كانوا كثيرًا جدًّا فلمّا تقاصرت الهمم اقتصروا ممّا يوافق خطّ المصحف على مايسهل حفظه وتنضبط القراءة به، فنظروا إلى من اشتهر بالثّقة والأمانة وطول العمر في ملازمة القراءة والاتّفاق على الأخذ عنه، فأفردوا من كلّ مصر إمامًا واحدًا، ولم يتركوا مع ذلك نقل ما كان عليه الأئمّة غير هؤلاء من القراءات ولاالقراءة به، كقراءة يعقوب وعاصم الجَحْدَريّ وأبي جعفر وشيبة وغيرهم قال: وممّن اختار من القراءات كما اختار الكسائيّ، أبوعُبَيد وأبو حاتم والمفضّل وأبو جعفر الطّبريّ وغيرهم، وذلك واضح في تصانيفهم في ذلك.

وقد صنّف ابن جُبَير المكّي ـ وكان قبل ابن مجاهد ـ كتابًا في «القراءات» فاقتصر على خمسة، اختارمن كلّ مصر إمامًا، وإنّما اقتصر على ذلك، لأنّ المصاحف الّتي أرسلها عُثمان كانت خمسة إلى هذه الأمصار، ويقال: إنّه وجّه بسبعة هذه الخمسة، ومصحفًا إلى اليمن، ومصحفًا إلى البحرين، لكن لم نسمع لهذين المصحفين خبرًا.

وأراد ابن مجاهد وغيره مراعاة عدد المصاحف، فاستبدلوا من غير البحرين واليمن قارئين يكمل بهما العدد، فصادف ذلك موافقة العدد الّذي ورد الخبر بها، وهو: **«أنّ القرآن أُنزل على سبعة أحرف»** فوقع ذلك لمن لم يعرف أصل المسألة ولم يكن له فطنة، فظنّ أنّ المراد بالقراءات السّبع، الأحرف السّبعة ولاسيّما، وقد كثر استعمالهم الحرف في موضع القراءة فقالوا: قرأ بحرف نافع بحرف ابن كثير فتأكّد الظّن

بذلك، وليس الأمر كما ظنّه، والأصل المعتمد عليه عند الأ ئمّة في ذلك أنّه الّذي يصحّ سنده في السّماع، ويستقيم وجهه في العربيّة، ويوافق خطّ المصحف.

وربّما زاد بعضهم الا تّفاق عليه، نعني بالاتّفاق ـ كما قال مكّيّ بن أبي طالب ـ ما اتّفق عليه قرّاء المدينة والكوفة ولاسيّما إذا اتّفق نافع وعاصم قال: وربّما أرادوا بالاتّفاق: ما اتّفق عليه أهل الحرمين، قال: وأصحّ القراءات سندًا نافع وعاصم، وأفصحها أبوعمرو والكسائيّ.

وقال ابن السّمعانيّ في «الشّافي»: التّمسّك بقراءة سبعة من القُرّاء دون غيرهم، ليس فيه أثرولا سنّة، وإنّما هومن جمع بعض المتأخّرين، فانتشررأيهم أنّه لا تجوز الزّيادة على ذلك، قال: وقد صنّف غيره في السّبع أيضًا، فذكر شيئًا كثيرًا من الرّوايات عنهم غيرما في كتابه، فلم يقل أحد: إنّه لا تجوز القراءة بذلك، لخلوّ ذلك المصحف عنه.

وقال أبو الفضل الرّازيّ في «اللّوائح» بعد أن ذكر الشّبهة الّتي من أجلها: ظنّ الأغبياء أنّ أحرف الأ ئمّة السّبعة هي المشار إليها في الحديث، وأنّ الأ ئمّة بعد ابن مجاهد جعلوا القراءات ثمانيّة أوعشرًا لأجل ذلك، قال: واقتفيت أثرهم لأجل ذلك.

وأقول: لواختار إمام من أئمّة القُرّاء حروفًا، وجرّد طريقًا في القراءة بشرط الاختيار، لم يكن ذلك خارجًا عن الأحرف السّبعة.

وقال الكواشيّ: كلّ ما صحّ سنده واستقام وجهه في العربيّة ووافق لفظه خطّ المصحف الإمام فهو من السّبعة المنصوصة، فعلى هذا الأصل، بني قبول القراءات عن سبعة كانوا أوسبعة آلاف، ومتى فقد شرط من الثّلاثة فهو الشّاذّ .

قلت: وإنّما أوسعت القول في هذا، لما تجدّد في هذه الأعصار المتأخّرة من توهّم أنّ القراءات المشهورة منحصرة في مثل «التّيسيروالشّاطبيّة»، وقد اشتدّ إنكار أئمّة هذا الشّأن على من ظنّ ذلك كأبي شامة وأبي حَيّان، وآخرمن صرّح بذلك؛ السّبكيّ فقال في «شرح المنهاج» عند الكلام على القراءة بالشّاذ: صرّح كثيرمن الفقهاء، بأنّ

ماعدا السّبعة شاذّ توهّمًا منه انحصار المشهور فيها.

والحق: أنّ الخارج عن السّبعة على قسمين:

الأوّل ـ ما يخالف رسم المصحف، فلا شكّ في أنّه ليس بقرآن.

والثّاني ـ مالا يخالف رسم المصحف، وهو على قسمين أيضًا:

الأوّل ـ ما ورد من طريق غريبة، فهذا ملحق بالأوّل.

والثّاني ـ ما اشتهر عند أئمّة هذا الشّأن القراءة به قديمًا وحديثًا، فهذا لاوجه للمنع منه كقراءة يعقوب وأبي جعفر وغيرهما، ثمّ نقل كلام البَغَويّ وقال: هو أولى من يعتمد عليه في ذلك، فإنّه فقيه محدّث مقرئ، ثمّ قال: وهذا التّفصيل بعينه وارد في الرّوايات عن السّبعة، فإن عنهم شيئًا كثيرًا من الشّواذ، وهوالّذي لم يأت إلّا من طريق غريبة، وإن اشتهرت القراءة من ذلك المنفرد.

وكذا قال أبو شامة: ونحن وإن قلنا: إنّ القراءات الصّحيحة إليهم نسبت وعنهم نقلت، فلايلزم أنّ جميع ما نقل عنهم بهذه الصّفة، بل فيه الضّعيف لخروجه عن الأركان الثّلاثة، ولهذا ترى كتب المصنّفين مختلفة في ذلك، فالاعتماد في غير ذلك على الضّابط المتّفق عليه ...

(٩: ١٩ ـ ٢٧)

الفصل الحادي والثّلاثون

نصّ الثّعالبيّ (م : ٨٥٧) في «الجواهر الحِسان في تفسير القرآن»

واختلف النّاس في معنى قوله ﷺ :

«أنـزل القرآن على سبعة أحرف، فاقرءوا ما تيسّرمنه»

ثمّ قال[١] بعد كلام: و الّذي مال إليه كثيرمن أهل العلم كأبي عُبَيد وغيره، أنّ معنى الحديث أنّه أنزل على سبع لغات لسبع قبائل، ثمّ اختلفوا في تعيينهم، وأنا ألخّص الغرض جهدي بحول الله، فأصل ذلك وقاعدته قريش، ثمّ بنو سعد بن بكر، لأنّ النّبيّ ﷺ قرشيّ، واسترضع في بني سعد، و نشأ فيهم، ثم ترعرع و شبّ، وهو يخالط في اللّسان كنانة وهُذَيلًا وخزاعةً وأسدًا وضبّة وألفافها، لقربهم من مكّة وتكرارهم عليها، ثمّ بعد هذه تميمًا و قيسًا و من انضاف إليهم وسط جزيرة العرب، فلمّا بعثه الله تعالى، و يسّرعليه أمرالأحرف، أنزل عليه القرآن بلغة هذه الجملة المذكورة، وهي الّتي قسّمها على سبعة لها السّبعة الأحرف، وهي اختلافاتها في العبارة.

قال ثابت بن قاسم: لو قلنا: من هذه الأحرف لقريش، ومنها لكنانة، و منها لأسد، و منها لهذيل، و منها لتميم، و منها لضبّة و ألفافها، و منها لقيس، لكان قد أتى على قبائل مضرفي مراتب سبعة تستوعب اللّغات الّتي نزل بها القرآن، وهذا نحو

---

١ ـ انظر: «المحرر الوجيز ١: ٥٤.

ما ذكرناه، وهذه الجملة هي الّتي ما انتهت إليها الفصاحة وسُلِمَت لغاتها من الدَخل[١]، ويسّرها الله لذلك ليظهر آية نبيّه بعجزها عن معارضة ما أنزل عليه، وسبب سلامتها أنّها في وسط جزيرة العرب في الحجاز ونجد وتهامة، فلم تطرقها الأمم.

فأمّا اليمن ــ وهو جنوبيّ الجزيرة ــ فأفسدت كلام عربه خلطة الحبشة والهنود على أنّ أبا عبيد القاسم بن سَلّام وأبا العبّاس المبرِّد قد ذكرا أنّ عرب اليمن من القبائل الّتي نزل القرآن بلغاتها.

قال:[٢] و ذلك عندي إنّما هو فيما استعملته عرب الحجاز من لغة اليمن كالعرم[٣] والفتّاح.

فأمّا ما انفردوا به كالزّخيخ[٤] و القلّوب[٥]، فليس في كتاب الله منه شيء.

وأمّا ما والى العراق من جزيرة العرب ــ وهي بلاد ربيعة وشرقيّ الجزيرة ــ فأفسدت لغتها مخالطة الفرس و النّبط و نصارى الحيرة و غير ذلك.

وأمّا الّذي يلي الشّام ــ وهو شماليّ الجزيرة، و هي بلاد آل جفنة وغيرهم ــ فأفسدها مخالطة الرّوم، وكثير من بني إسرائيل.

وأمّا غربيّ الجزيرة، فهي جبال تسكن بعضها هذيل و غيرهم، وأكثرها غير معمور، فبقيت القبائل المذكورة سليمة اللّغات، لم تكدّر صفو كلامها أمّة من العجم.

---

١ ـ الدّخل: العيب و الغش و الفساد. ينظر «لسان العرب» : ١٣٤٢.

٢ ـ انظر: المحرّر الوجيز ١: ٤٦.

٣ ـ **قيل**: العرم: اسم الوادي (يعني الّذي كان به سبأ). و قيل: اسم الخلد الّذي نقب السّدّ حتّى فتح و سال ماؤه، فغرق ديارهم و أهلك بساتينهم. و **قيل**: العرم: المسنّاة . **قال ابن الأعرابي**: العرم و البرّ من أسماء الفأرة ... **وقيل**: العرم: المطر الشّديد. و خصّه بعضهم بالفأر الذّكر، و هو الجراد أيضًا.

٤ ـ الزّخيخ: النّار ، يمانية، و قيل: هي شدّة بريق الجمر والحرّ والحرير لأنّ الحرير يبرق من الثّياب.

٥ ـ القلّيب، و القلّوب، و القلّوب، و القلوب، و القلاب: الذّئب، يمانية. ينظر: «لسان العرب» ٣٧١٥.

و يقوّي هذا المنزع أنّه لمّا اتّسع نطاق الإسلام و داخلت الأُمم العرب، و تجرّد أهل المِصرَيْن: البصرة والكوفة لحفظ لسان العرب وكتب لغتها، لم يأخذوا إلّا من هذه القبائل الوسيطة المذكورة ومن كان معها، وتجنّبوا اليمن و العراق و الشّام، فلم يكتب عنهم حرف واحد، و كذلك تجنّبوا حواضر الحجاز مكّة والمدينة والطّائف، لأنّ السّبي و التجّار من الأمم كثروا فيها، فأفسدوا اللّغة، وكانت هذه الحواضر في مدّة النّبيّ ﷺ سليمة لقلّة المخالطة، فمعنى قول النّبيّ ﷺ: «**أنزل القرآن على سبعة أحرف**»، فيه عبارات سبع قبائل بلغة جملتها نزل القرآن، فيعبّر عن المعنى فيه مرّة بعبارة قريش، و مرّة بعبارة هُذَيل، و مرّة بغير ذلك بحسب الأفصح، والأوجز في اللّفظة.

ألا ترى أنّ «فطر» معناها عند غير قريش ابتداء خلق الشّيء وعَمِلَه، فجاءت في القرآن فلم تتّجه لابن عبّاس حتّى اختصم إليه أعرابيّان في بئر، فقال أحدهما: أنا فطرتها، قال ابن عبّاس: ففهمت حينئذٍ موقع قوله سبحانه: ﴿**فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ**﴾ فاطر/ ١ ».

وقال أيضا: «ما كنت أدري معنى قوله تعالى: ﴿**رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا**﴾ الأعراف/٨٩، حتّى سمعت بنت ذي جدن تقول لزوجها: تعال أفاتحك، أي أحاكمك».

وكذلك قال عمر بن الخطّاب، وكان لا يفهم معنى قوله تعالى: ﴿**أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ**﴾ النّحل/٤٧ ، فوقف به فتى، فقال: إنّ أبي يتخوّفني حقّي، فقال عمر: الله أكبر، ﴿**أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ**﴾ أي على تنقّص لهم.

وكذلك اتّفق لقطبة بن مالك إذ سمع النّبيّ ﷺ يقرأ في الصّلاة: ﴿**وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ**﴾ ق/١٠. ذكره مسلم في باب القراءة في صلاة الفجر إلى غير هذا من الأمثلة، فأباح الله تعالى لنبيّه عليه السلام هذه الحروف السّبعة، وعارضه بها جبريل

في عرضاته على الوجه الّذي فيه الإعجاز، وجودة الرّصف[١]، ولم تقع الإباحة في قوله: ﴿**فَاقْرَؤُا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ**﴾ المزّمّل/٢٠، بأن يكون كلّ واحد من الصّحابة إذا أراد أن يبدل اللّفظة من بعض هذه اللّغات، جعلها من تلقاء نفسه، ولو كان هذا، لذهب إعجاز القرآن، وكان معرّضًا أن يبدل هذا وهذا، حتّى يكون غير الّذي نزل من عند الله، وإنّما وقعت الإباحة في الحروف السّبعة للنّبيّ ﷺ ليوسّع بها على أمّته، فقرأ مرّة لأُبيّ بما عارضه به جبريل، ومرّة لابن مسعود بما عارضه به أيضًا، وفي صحيح البخاريّ عن النّبيّ ﷺ، قال: «**أقرأني جبريل على حرف، فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتّى انتهى إلى سبعة أحرف**».

(١: ٣٠ ـ ٣٢)

---

١ ـ الرّصف: ضمّ الشّيء بعضه إلى بعض ونظمه. (لسان العرب ص: ١٦٥٦).

الفصل الثّاني والثّلاثون

نصّ السّيوطيّ (م : ٩١١) في «الإتقان في علوم القرآن»

في الأحرُف السّبعة الّتي نزل القرآن عليها

قلت: ورد حديث: «**نزل القرآن على سبعة أحرُف**» من رواية جمع من الصّحابة: أُبيّ بن كعب، وأنس، وحُذَيفة بن اليمان، وزيد بن أرقم، وسَمُرة بن جُندَب، وسُلَيمان بن صُرَد ، وابن عبّاس، وابن مسعود، وعبد الرّحمان بن عوف، وعُثمان بن عَفّان، وعمربن الخطّاب، وعمرو بن أبي سَلَمة، وعمرو بن العاص، ومعاذ ابن جبل، وهشام بن حكيم، وأبي بَكرة، وأبي جَهْم، وأبي سعيد الخُدْريّ، وأبي طلحة الأنصاريّ، وأبي هُرَيرة، وأبي أيّوب، فهؤلاء أحد وعشرون صحابيًّا، وقد نصّ أبوعُبَيد على تواتره.

وأخرج أبو يعلى في مسنده: أنّ عُثمان قال على المنبر: أُذكِر الله رجلًا ... **[وذكر كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ]**.

[الأقوال في معنى نزول القرآن على سبعة أحرُف]

وسأسوق من رُواتهم ما يحتاج إليه فأقول: اختلف في معنى هذا الحديث على نحو أربعين قولًا:

أحدها ـ أنّه من المشكل الّذي لا يُدْرى معناه؛ لأنّ الحرف يصدق لغة على حرف الهجاء، وعلى الكلمة، وعلى المعنى، وعلى الجهة، قاله ابن سعدان النّحويّ.

الثّاني ـ أنّه ليس المراد بالسّبعة حقيقة العدد، بل المراد: التّيسير والتّسهيل والسّعة، ولفظ «السّبعة» يطلق على إرادة الكثرة في الآحاد، كما يطلق السّبعون في العشرات والسّبعمائة في المئين، ولا يراد العدد المعيّن. وإلى هذا جنح عَياض ومن تبعه. ويردّه ما في حديث ابن عبّاس في الصّحيحين ...

[ثمّ ذكرحديث سبعة الأحرف من الصّحيحين والنّسائيّ كماتقدّم عنهم] .

الثّالث ـ أنّ المراد بها: سبع قراءات، وتُعقِّب بأنّه لايوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه إلّا القليل، مثل : ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾[1] و ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾[2].

الرّابع ـ وأجيب : بأنّ المراد: أنّ كلّ كلمة تقرأ بوجه، أووجهين، أوثلاثة، أوأكثر إلى سبعة، ويشكل على هذا أنّ في الكلمات ما قرئ على أكثر، وهذا يصلح أن يكون قولًا رابعًا.

الخامس ـ أنّ المراد: بها الأوجه الّتي يقع فيها التّغاير... **[ثمّ ذكرقول ابن قُتَيبة في اختلاف القراءات كماتقدم عنه، فقال:]** .

وتعَقَّب هذا قاسم بن ثابت بأنّ الرّخصة وقعت، وأكثرهم يومئذٍ لايكتب ولايعرف الرّسم، وإنّما كانوايعرفون الحروف ومخارجها.

وأُجيب: بأنّه لايلزم من ذلك توهين ما قاله ابن قُتَيبة، لاحتمال أن يكون الانحصار المذكور في ذلك وقع اتّفاقًا، وإنّما اطّلع عليه بالاستقراء .

السّادس ـ وقال أبو الفضل الرّازيّ في «اللّوائح»: الكلام لا يخرج عن سبعة أوجه في الاختلاف ... **[وذكركماتقدّم عن ابن الجَزَريّ]** .

السّابع ـ وقال بعضهم: المراد بها: كيفيّة النّطق بالتّلاوة من إدغام وإظهار

---

١ ـ المائدة/٦٠.

٢ ـ الإسراء/٢٣.

وتفخيم وترقيق، وإمالة وإشباع، ومدّ وقصر، وتشديد وتخفيف، وتليين وتحقيق. وهذا هو القول السّابع .

الثّامن ـ وقال ابن الجَزَري: قد تتبّعت صحيح القراءة وشاذّها وضعيفها ومنكرها فإذا هي يرجع اختلافها إلى سبعة...**[وذكركما تقدّم عنه في باب الاختلاف، فقال:]**

التّاسع ـ أنّ المراد، سبعة أوجه من المعاني المتّفقة بألفاظ مختلفة، نحو: أقبِل وتعال وهلُمّ وعجِّل وأسرع، وإلى هذا ذهب سُفيان بن عُيَينة وابن جَرير وابن وَهْب وخلائق، ونسبه ابن عبد البرّ لأكثر العلماء، ويدلّ له ما أخرجه أحمد والطّبرانيّ من حديث أبي بَكرة ... **[وذكركماتقدّم عن الطّبريّ الرّقم ٢٩ ثمّ قال:]**.

هذا اللّفظ رواية أحمد وإسناده جيّد. وأخرج أحمد والطّبرانيّ أيضًا عن ابن مسعود نحوه، وعند أبي داود عن أُبيّ: **«قلت: سميعًا عليمًا عزيزًا حكيمًا، ما لم تخلط آية عذاب برحمة، أوآية رحمة بعذاب»** .

وعند أحمد من حديث أبي هُرَيرة : «أُنزِل القرآن على سبعة أحرُف، عليمًا حكيمًا غفورًا رحيمًا».

وعنده أيضًا من حديث عُمَر: «أنّ القرآن كلّه صواب، ما لم تجعل مغفرةً عذابًا، أوعذابًا مغفرةً»، أسانيدها جياد.

قال ابن عبد البرّ: إنّما أراد بهذا: ضرب المثل للحروف الّتي نزل القرآن عليها ... **[وذكركماتقدم عنه]** ...

العاشر ـ أنّ المراد: سبع لغات، وإلى هذا ذهب أبو عُبَيد وثعلب والأزهريّ وآخرون، واختاره ابن عطيّة، وصحّحه البيهقيّ في «الشُّعَب» وتُعُقِّب بأنّ لغات العرب أكثر من سبعة .

وأُجيب: بأنّ المراد: أفصحها، فجاء عن أبي صالح عن ابن عبّاس، قال: نزل القرآن على سبع لغات، منها: خمس بلغة العَجُزمن هوازِن، قال: والعَجُز سعد بن بكر

وجُشَم ... [ذكر كما تقدّم عن أبي عُبَيد، ثمّ قال:]

وأخرج أبوعُبَيد من وجه آخر عن ابن عبّاس، قال: نزل القرآن بلُغة الكعبيين ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ ذكر قول أبي حاتم السِّجِستانيّ كماتقدّم عن ابن حَجَر].**

وقال أبو عُبَيد: ليس المراد أنّ كلّ كلمة تقرأ على سبع لُغات، بل اللُّغات السّبع مفرّقة فيه، فبعضه بلُغة قُرَيش، وبعضه بلُغة هُذَيل، وبعضه بلُغة هوازِن، وبعضه بلغة اليمن وغيرهم، قال: وبعض اللّغات أسعد بها من بعض وأكثر نصيبًا.

وقيل: نزل بلُغة مُضَر خاصّة لقول عمر: نزل القرآن بلُغة مُضَر، وعيّن بعضهم فيما حكاه ابن عبد البرّ السّبع من مُضَر، أنّهم: هُذَيل وكنانة وقيس وضَبَّة وتيم الرّباب وأسد بن خُزَيمة وقُرَيش، فهذه قبائل مُضَر تستوعب سبع لغات.

ونقل أبو شامة عن بعض الشّيوخ أنّه قال: أُنزِل القرآن أوّلًا بلسان قُرَيش ومن جاورهم ... **[وذكر كما تقدّم عن ابن حَجَر].**

وزاد غيره: أنّ الإباحة المذكورة لم تقع بالتّشهّي، بأن يُغيّر كلّ أحد الكلمة بمرادفها في لغته، بل المرعيّ في ذلك السّماع من النّبيّ ﷺ.

واستشكل بعضهم؛ هذا بأنّه يلزم عليه أنّ جبريل كان يلفظ باللّفظ الواحد سبع مرّات!

وأُجيب: بأنّه إنّما يلزم هذا لواجتمعت الأحرُف السّبعة في لفظ واحد، ونحن قلنا: كان جبريل يأتي في كلّ عرضة بحرفٍ، إلى أن تمّت سبعة، وبعد هذا كلّه رُدّ هذا القول بأنّ عمر بن الخطّاب وهِشام بن حكيم ،كلاهما قُرَشيّ من لُغة واحدة وقبيلة واحدة، وقد اختلفت قراءتهما، ومحال أن ينكر عليه عمر لُغته، فدلّ على أنّ المراد بالأحرف السّبعة غير اللّغات.

القول الحادي عشر ــ أنّ المراد: سبعة أصناف، والأحاديث السّابقة تردّه، والقائلون به اختلفوا في تعيين السّبعة: فقيل: أمر ونهي، وحلال وحرام،

ومحكم، ومتشابه ، وأمثال .

واحتجّوا بما أخرجه الحاكم والبيهقيّ عن ابن مسعود عن النّبيّ ﷺ، قال: «كان الكتاب الأوّل ينزل من باب واحد على حرف واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف: زاجر وآمر، وحلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال ...

وقد أجاب عنه قوم: بأنّه ليس المراد بالأحرف السّبعة الّتي تقدّم ذكرها في الأحاديث الأُخرى؛ لأنّ سياق تلك الأحاديث يَأْبى حملها على هذا، بل هي ظاهرة في أنّ المراد: أنّ الكلمة تقرأ على وجهين وثلاثة إلى سبعة، تيسيرًا وتهوينًا، والشّيء الواحد لايكون حلالًا وحرامًا في آية واحدة.

قال البيهقيّ: المراد بالسّبعة الأحرف هنا: الأنواع الّتي نزل عليها، والمراد بها في تلك الأحاديث: اللُّغات الّتي يُقرَأ بها.

وقال غيره: مَن أوّل الأحرف السّبعة بهذا فهو فاسد، لأنّه محال أن يكون الحرف منها حرامًا لا ما سواه، أوحلالًا لاما سِواه، ولأنّه لايجوز أن يكون القرآن يُقرَأ على أنّه حلال كلّه، أوحرام كلّه، أوأمثال كلّه .

وقال ابن عطيّة : هذا القول ضعيف، لأنّ الإجماع على أنّ التّوسعة لم تقع في تحريم حلال، ولاتحليل حرام، ولافي تغيير شيء من المعاني المذكورة.

وقال الماوَرْديّ : هذا القول خطأ، لأنّه ﷺ أشار إلى جواز القراءة بكلّ واحد من الحروف، وإبدال حرفٍ بحرفٍ، وقد أجمع المسلمون على تحريم إبدال آية أمثال بآية أحكام ...

[ثمّ ذكرقول أبي عليّ الأهوازيّ وأبي العَلاء الهَمَذانيّ وأبي شامة، كما تقدّم عن ابن عطيّة ، ثمّ ذكربعدها: القول الثّاني عشر ـ إلى ـ القول الخامس عشرفي تفسير سبعة الأحرُف، كما تقدّم مثله عن الزّركشيّ، وقال:].

السّادس عشر ـ أنّ المراد بها: سبعة علوم: علم الإنشاء والإيجاد، وعلم التّوحيد

والتّنزيه، وعلم صفات الذّات، وعلم صفات الفعل، وعلم العفو والعذاب، وعلم الحشر، والحساب، وعلم النّبوّات.

وقال ابن حَجَر: ذكر القُرطُبيّ عن ابن حبّان، أنّه بلغ الاختلاف في الأحرُف السّبعة إلى خمسة وثلاثين قولًا، ولم يذكر القُرطُبيّ منها سوى خمسة، ولم أقف على كلام ابن حبّان في هذا، بعد تتبّعي مظانّه.

قلت: قد حكاه ابن النّقيب في مقدّمة تفسيره عنه بواسطة الشّرف المـزَنيّ المـُرْسيّ، فقال: قال ابن حَبّان: اختلف أهل العلم في معنى الأحرف السّبعة على خمسة وثلاثين قولًا:

الأوّل - فمنهم من قال: هي زجر وأمر، وحلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال.

الثّاني - حلال وحرام، وأمر ونهي، وزجر، وخبر ما هو كائن بَعدُ، وأمثال.

الثّالث - وعد ووعيد، وحلال وحرام، ومواعظ، وأمثال، واحتجاج.

الرّابع - أمر ونهي، وبشارة ونذارة، وأخبار، وأمثال.

الخامس - محكم ومتشابه، وناسخ ومنسوخ، وخصوص وعموم، وقصص.

السّادس - أمر وزجر، وترغيب وترهيب، وجدل وقصص، ومثل.

السّابع - أمر ونهي، وحدّ وعلم، وسرّ، وظهر وبطن.

الثّامن - ناسخ ومنسوخ، ووعد ووعيد، ورغم وتأديب، وإنذار.

التّاسع - حلال وحرام، وافتتاح وأخبار، وفضائل، وعقوبات.

العاشر - أوامر وزواجر، وأمثال وأنباء، وعتب ووعظ، وقصص.

الحادي عشر - حلال وحرام، وأمثال، ومنصوص، وقصص، وإباحات.

الثّاني عشر - ظهر وبطن، وفرض وندب، وخصوص وعموم، وأمثال.

الثّالث عشر - أمر ونهي، ووعد ووعيد، وإباحة، وإرشاد، واعتبار.

الرّابع عشرـ مقدّم ومؤخّر، وفرائض وحدود، ومواعظ ومتشابه، وأمثال.

الخامس عشرـ مفسّر ومجمل، ومقضيّ وندب وحتم، وأمثال.

السّادس عشر ـ أمرحتم، وأمرندب، ونهي حتم، ونهي ندب، وأخبار وإباحات.

السّابع عشرـ أمرفرض، ونهي حتم، وأمرندب، ونهي مرشد، ووعدووعيد، وقصص

الثّامن عشر . سبع جهات لايتعدّاها الكلام: لفظ خاصّ أريد به الخاصّ، ولفظ عام أريد به العامّ، ولفظ عام أريد به الخاصّ، ولفظ خاصّ أريد به العامّ، ولفظ يستغنى بتنزيله عن تأويله، ولفظ لايعلم فقهه إلّا العلماء، ولفظ لايعلم معناه إلّا الرّاسخون.

التّاسع عشر ـ إظهار الرّبوبية، وإثبات الوحدانيّة، وتعظيم الأُلوهيّة، والتّعبّد لله، ومجانبة الإشراك، والتّرغيب في الثّواب، والتّرهيب من العقاب .

العشرون ـ سبع لغات، منها خمس من هوازن، واثنتان لسائرالعرب .

الحادي والعشرون ـ سبع لغات متفرّقة لجميع العرب، كلّ حرف منها لقبيلة مشهورة .

الثّاني والعشرون ـ سبع لغات، أربع لعَجُزهوازِن: سعد بن بَكر، وجُشَم بن بَكر، ونصربن معاوية، وثلاث لقريش.

الثّالث والعشرون ـ سبع لُغات: لُغة قُريش، ولُغة لليمن، ولُغة لجُرهُم، ولُغة لهوازن ولُغة لقُضاعة، ولُغةلتميم، ولُغة لطيّء.

الرّابع والعشرون ـ لُغة الكعبيين: كعب بن عمرو، وكعب بن لؤيّ، ولهما سبع لغات.

الخامس والعشرون ـ اللّغات المختلفة لإحياء العرب في معنى واحد، مثل: هلُمّ، وهات، وتعال، وأقبل.

السّادس والعشرون ـ سبع قراءات لسبعة من الصّحابة : أبي بكر وعمر وعُثمان وعليّ وابن مسعود وابن عبّاس وأُبيّ بن كعب (رضي الله تعالى عنهم) .

السّابع والعشرون ـ همز، وإمالة، وفتح، وكسر، وتفخيم، ومدّ، وقصر .

الثّامن والعشرون ـ تصريف ومصادر، وعروض وغريب وسَجْع ، ولُغات مختلفة كلّها في شيء واحد.

التّاسع والعشرون ـ كلمة واحدة تُعرب بسبعة أوجه، حتّى يكون المعنى واحدًا، وإن اختلف اللّفظ فيه.

الثّلاثون ـ أمّهات الهجاء: الألف، والباء ، والجيم، والدّال، والرّاء، والسّين، والعين، لأنّ عليها تدور جوامع كلام العرب .

الحادي والثّلاثون ـ أنّها في أسماء الرّبّ، مثل: الغفور الرّحيم، السّميع البصير، العليم الحكيم.

الثّاني والثّلاثون ـ هي آية في صفات الذّات وآية تفسيرها في آية أُخرى، وآية بيانها في السّنة الصّحيحة، وآية في قصّة الأنبياء والرّسل ، وآية في خلق الأشياء، وآية في وصف الجنّة، وآية في وصف النّار .

الثّالث والثّلاثون ـ آية في وصف الصّانع، وآية في إثبات الوحدانيّة له، وآية في إثبات صفاته، وآية في إثبات رسله، وآية في إثبات كتبه، وآية في إثبات الإسلام، وآية في نفي الكفر.

الرّابع والثّلاثون ـ سبع جهات من صفات الذّات لله الّتي لايقع عليها التّكييف.

الخامس والثّلاثون ـ الإيمان بالله، ومباينة الشّرك، وإثبات الأوامر، ومجانبة الزّواجر، والثّبات على الإيمان، وتحريم ما حرّم الله، وطاعة رسوله.

قال ابن حَبَّان: فهذه خمسة وثلاثون قولًا لأهل العلم واللّغة في معنى **إنزال القرآن على سبعة أحرف**، وهي أقاويل يشبه بعضها بعضًا، وكلّها محتملة وتحتمل غيرها.

وقال المُرْسيّ: هذه الوجوه أكثرها متداخلة، ولاأدري مستندها ولاعمّن نُقِلت ولاأدري لِم خُصّ كلّ واحد منهم هذه الأحرف السّبعة بما ذكر، مع أنّ كلّها موجودة في القرآن، فلاأدري معنى التّخصيص! وفيها أشياء لاأفهم معناها على الحقيقة، وأكثرها يعارضه حديث عمرمع هِشام بن حكيم الّذي في الصّحيح، فإنّهما لم يختلفا في تفسيره ولاأحكامه، إنّما اختلفا في قراءة حروفه، وقد ظنّ كثيرمن العوام: أنّ المراد بها القراءات السّبع، وهوجهل قبيح.

تنبيه

اختُلِف؛ هل المصاحف العُثمانية مشتملة على جميع الأحرُف السّبعة ؟ فذهب جماعات من الفقهاء والقُرّاء والمتكلّمين إلى ذلك، وبنوا عليه أنّه لايجوز على الأُمّة أن تهمل نقل شيء منها، وقد أجمع الصّحابة على نقل المصاحف العُثمانية من الصُحُف الّتي كتبها أبوبكر، وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك.

وذهب جماهيرالعلماء من السَّلَف والخَلَف وأئمّة المسلمين إلى أنّها مشتملة على ما يحتمل رسمها من الأحرُف السّبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة الّتي عرضها النّبيّ ﷺ على جبريل متضمّنة لها لم تترك حرفًا منها .

قال ابن الجَزَريّ: وهذا هوالّذي يظهرصوابه. ويجاب عن الأوّل بما ذكره ابن جَرير: أنّ القراءة على الأحرُف السّبعة لم تكن واجبة..**[وذكركما تقدّم عنه،ثمّ قال:]**

ولاشكّ أنّ القرآن نسخ منه في العَرْضَة الأخيرة وغُيِّر، فاتّفق الصّحابة على أن كتبوا ما تحقّقوا أنّه قرآن مستقرّفي العَرْضَة الأخيرة وتركوا ما سوى ذلك.

أخرج ابن أشته في المصاحف وابن أبي شيبة في «فضائله» من طريق ابن سيرين عن عُبَيدة السَّلمانيّ، قال: القراءة الّتي عُرِضت على النّبيّ ﷺ في العامّ الّذي قُبِض فيه، هي القراءة الّتي يقرأها النّاس اليوم .

وأخرج ابن أشته عن ابن سيرين، قال: كان جبريل يعارض النّبيّ ﷺ كلّ سنة في شهر رمضان مرّة، فلَمّا كان العامّ الّذي قُبِض فيه عارضه مرّتين، فيرَون أن تكون قراءتنا هذه على العَرْضَة الأخيرة .

وقال البَغَوي في «شرح السُّنّة»: يقال: إنّ زيد بن ثابت شهد العَرضَة الأخيرة الّتي بيّن فيها ما نُسِخ وما بَقِي، وكتبها لرسول الله ﷺ وقرأها عليه، وكان يقرئ النّاس بها حتّى مات، ولذلك اعتمده أبو بكر وعمر في جمعه، ووَلّاه عُثمان كتب المصاحف.

(١ : ١٦٣ ـ ١٧٧)

الفصل الثّالث والثّلاثون

نصّ القَسْطلانيّ (م: ٩٢٣) في «لطائف الإشارات لفنون القراءات»

وكان من تيسير الله تعالى و رحمته بنا أن أنزله على سبعة أحرف، فعن ابن عبّاس أنّ رسول الله ﷺ قال: **«أقرأني جبريل على حرفٍ واحدٍ**[1]**، فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني،**[2] **حتّى انتهى إلى سبعة أحرف»**، رواه البخاريّ .

وعن المِسور بن مخرمة وعبد الرّحمان القاريّ ـ بتشديد الياء ـ[3] **(نسبةً إلى القارّة، بطنٌ من خُزَيمة)**: أنّهما سمعا عمربن الخطّاب يقول... **[و ذكر كما تقدّم عن البخاريّ قم٢، ثمّ قال:]**

وقوله: أُساوره، أي آخذ[4] برأسه، ولببتُه[5]: جمعتُ عليه ثيابه عند لِبَّتِه،[6] لئلّا ينفلت[7] منّي، و كان عمر رضي الله عنه شديدًا في الأمر بالمعروف، و في قوله: **«فاقرأُوا مَاتَيسَّرمنه»** إشارة إلى الحكمة في التّعدّد المذكور في الحديث، وأنّه للتّيسير على

---

١ ـ رواية البخاريّ (على حرف) دون و صفه بكلمة (واحد).

٢ ـ و ج: فيزيدني. والصّواب ما أثبتناه كما في البخاريّ ٣/١٩٧، وكذلك شرح الكرمانيّ للبخاريّ ١١: ١٩.

٣ ـ ج: القاری، بتشديد الرّاء، و هو عبد الرّحمان بن عبد القاريّ، بتشديد الياء...

٤ ـ ا: أخره.

٥ ـ بـ: وليفتيه.

٦ ـ بـ: كتبه.

٧ ـ جـ: ينقلب.

القارىء، وهذا يُقَوّي قول مَن قال: المراد بالأحرُف، اللّفظ المرادف، ولوكان من لُغة واحدة؛ لأَنّ لُغة هِشام بلسان قُرَيش، وكذلك عمر، ومع ذلك فقد اختلفت[١] قرا ءتهما، نبّه على ذلك [ابن] عبدالبِرّ.

و نُقِل عن أكثر أهل العلم: أنّ هذا هو المراد بالأحرُف السّبعة.

و قال أبوعليّ الأهوازيّ: هي لُغات قُرَيش، ومن ينتهي نسبه إليها، لنزوله بلُغتهم؛ لأ نّهم قوم[٢] الرّسول ﷺ، وهي أفصح اللّغات .

وقال الفرّاء: لأ نّهم قوم[٣] الرّسول ﷺ، وهي أفصح اللُّغات. وقال الفرّاء: لأ نّهم جاوروا البيت، فكانت تفزع[٤] إليهم القبائل على تنوّعها ويخاطبونهم، فيختارون من كلّ لُغة فصحاها[٥]، ومن كلّ وجه أحسنه، فجاءوا فصاحًا صباحًا، و من ثَمّ كتب عمر إلى ابن مسعود: «إنّ الله أَنزل القرآن بلُغة هذا الحيّ من قُرَيش، فأقرأ النّاس بلُغة قُرَيش، ولاتقرِئهم[٦] بلُغة هُذَيل»، حين أقرأ : (عَتّى) بالعين.

و ذهب أبوعُبَيدة وآخرون: إلى أنّ المراد: اختلاف اللُّغات. وهو اختيار ابن عطيّة، وتُعُقِّب بأنّ لُغات العرب أكثر من سبعة.

وأُجيب: بأنّ المراد : أفصحها، و قال أبوحاتم السّجِستانيّ: نزل بلُغة قُرَيش، و هُذَيل ، وتيم، والأزْد[٧] ، و ربيعة، وهوازن، وسعد بن بكر.

واستنكره ابن قُتَيبة؛ و احتجّ بقوله تعالى: ﴿وَمَا اَرسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ اِلَّا

---

١ ـ الأصل و ج: اختلف.

٢ ـ الأصل: قول.

٣ ـ الأصل: قول.

٤ ـ ج: تنزع، و ب: تبرح.

٥ ـ ا: فصحاءها.

٦ ـ ب: ولا يقرأهم.

٧ ـ ا: والأزر.

بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾[1]، فعلى هذا فتكون اللُّغات السّبع في بطون قُرَيش، و بذلك جزم أبوعليّ الأهوازيّ ، كما مرّ.

والحق؛ أنّه لايلزم من هذه الآية أن يكون النّبيّ ﷺ أرسل بلسان قُرَيش فقط؛ لكونهم قومه، بل أرسل بلسان جميع العرب ؛ لأنّه أرسل إليهم كلّهم، ولايرد على هذا كونه ﷺ بعث إلى النّاس كافّة، عربًا وعجمًا وغيرهم، لأنّ اللّسان الّذى نزل عليه به الوحي عربيّ، وهو بَلَّغه إلى طوائف العرب، وهم يترجمون لغير العرب بألسنتهم.

و قال أبو عُبَيد: ليس المراد أنّ كلّ كلمة تقرأ على سبع...[**و ذكر كما تقدّم عنه ثمّ قال:**]

و قيل: نزل بلُغة مُضَر خاصّة، لقول عمر: «نزل القرآن بلُغة مُضَر»، وعيّن بعضهم فيما حكاه ابن عبدالبِرّ السّبع من مُضَر؛ أنّهم هُذَيل، وكِنانة، وقَيس، وضبّة، وتيم الرّباب، وأسد بن خُزَيمة، وقُرَيش. فهذه قبائِل مُضَر، تستوعب[2] سبع لُغات.

لكن قال القاضي أبوبكربن[3] الباقِلّانيّ فيما عزّاه له في«فتح الباري»: إنّ الظّاهرقوله تعالى: ﴿**إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا**﴾ الزّخرُف/٣، أنّه نزل بجميع ألسنة العرب.

ومن زعم أنّه أراد مُضَردون ربيعة ، أوهما[4] دون اليمن، أو قُرَيشًا، فعليه البيان ؛ لأنّ اسم (العرب) يتناول الجميع تناولًا واحدًا، ولوساغت هذه الدّعوى لساغ

---

١ ـ إبراهيم /٤.

٢ ـ او ب: فتستوعب، في فتح الباري: تسترعب، انظر ٢٢ / ٩.

٣ ـ ب و ج: أبوبكر الباقِلاني، و في فتح الباري ٧ / ٩)و قال القاضى أبو بكر بن الباقِلاّنيّ: معنى قول عُثمان: نزل القرآن بلسان قُرَيش، أي معظمه، و إنّه لم تقم دلالة قاطعة على أنّ جميعه بلسان قُرَيش، فإنّ ظاهر قوله: إلى آخره).

٤ ـ ا: هنا.

لآخر أن يقول: نزل بلسان بني هاشم، مثلًا، لأنّهم[1] أقرب نسبًا إلى النّبيّ ﷺ من سائر قُرَيش.

و نقل **العلّامة أبوشامة عن بعضهم:** أنّه نزل أوّلًا بلسان قُرَيش ومن جاورهم من العرب الفُصَحاء... **[و ذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

و يدلّ على ما قاله ما ثبت أنّ ورود التّخفيف كان بعد الهجرة، كما في حديث أُبيّ بن كعب ... **[وذكر كما تقدّم عن مسلم رقم ٨، ثمّ قال:]**

و أضاة بني غِفار، بفتح الهمزة [و] بالضّاد المعجمة بغير همز، و آخره تاء تأنيث[2]: موضع بالمدينة النّبويّة، نسب لبني غِفار، بكسر المعجمة. وحاصل ما ذهب إليه هؤلاء: أنّ معنى قوله : أُنزِل على سبعة [أحرُف]، أي أُنزِل توسُّعًا على القارىء أن يقرأه على سبعة أوجه، أي يقرأ بأيّ حرفٍ أراد منها، على البدل من صاحبه، كأنّه قال: أُنزِل على هذا الشّرط، أوعلى هذه التّوسعة، وذلك لتسهل قراءته .

و قال **ابن قُتَيبة في أوّل تفسير المشكل له:** و كان من تيسير الله أن أمر نبيّه أن يقرىء كلّ[3] قوم بلُغتهم ... **[و ذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

و قال ابن عبدالبرّ: أنكر أكثر أهل العلم... **[و ذكر كما تقدّم عنه،ثمّ ذكر قول ابن حَجَر في جمع بين القولين، كما تقدّم عنه، وقال:]**

واعلم! أنّ الاختلاف في الأحرُف السّبعة اختلاف تنوّع وتغاير، لاتضادّ وتناقض، إذ هو محال أن يكون في كتاب الله: ﴿**أَ فَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا**﴾، النّساء /٨٢ .

ولا يخلو الاختلاف من ثلاثة أحوال؛ لأنّه:

---

١ ـ الأصل ب: أنّهم، و فيه أيضًا معنى التّعليل؛ لكنّا آثرنا الصّورة الواضحة.

٢ ـ الأفضل أن يقال: هاء تأنيث.

٣ ـ ا: أن يقرىء على كلّ، و هو خطأ، و في فتح الباري ٢٣ / ٩ أن يقرأ كلّ قوم بلُغتهم.

[إمّا] أن يكون اختلاف لفظ، والمعنى واحد، كـ (**الصِراط**) و (**القُدُس**) البقرة/٨٧، ونحوهما ممّا يطلق عليه أنّه لُغات فقط.

وإمّا أن يختلفا جميعًا، مع جواز اجتماعهما في شيءٍ واحدٍ، كالاختلاف في ﴿كَيفَ نُنشِزُهَا﴾ البقرة / ٢٥٩، (بالرّاءِ والزّاي)، فمعنى الرّاء: أنّ الله أحيا العظام، ومعنى الزّاي: أنّه رفع بعضها إلى بعض حتّى قامت، فضمن الله تعالى المعنيين في القراءتين.

و إمّا أن يختلفا جميعًا مع امتناع جواز اجتماعهما في شيءٍ واحدٍ، بل يتّفقا من وجه آخر لايقتضي التّضاد، نحو: ﴿وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا﴾،[1] بالتّشديد والتّخفيف.

فإنّ ذلك ونحوه، وإن اختلف[2] لفظًا ومعنًى، وامتنع اجتماعه في شيءٍ واحدٍ، فإنّه يجتمع من وجهٍ آخر ممتنع فيه التّضادّ والتّناقض؛ فإنّ وجه التّشديد: أي وتيقّن الرّسل أنّ قومهم [ق][3] كذَّبوهم. ووجه التّخفيف: أي وتوهّم المُرسَل إليهم أنّ الرّسل قدكَذَبُوهم فيما أمروهم به، فالظّنّ في الأُولى: يقين، والضّمائر الثّلاثة للرّسل، و [في] القراءة الثّانية: شكّ، والضّمائر الثّلاثة للمرسل إليهم، فليس في ذلك تناف[4] و لاتناقض... [**و ذكر أقوال في وجوه اختلاف القراءات، كما تقدّم عن ابن قُتَيبة وابن حَجَر في باب اختلاف القراءات، ثمّ قال:**]

وقد نقل القُرطُبيّ عن ابن حَبّان: أنّه بلغ الاختلاف في معنى الأحرُف السّبعة إلى خمسة وثلاثين قولًا، ولم يذكر القرطُبيّ منها سوى خمسة. **(٣١ ـ ٤٤)**

١ ـ يوسف / ١١٠.

٢ ـ ج: اختلفا.

٣ ـ ما بين [ ] زيادة من.

٤ ـ ج: تضادّ.

الفصل الرّابع والثّلاثون

نصّ ملّاصالح المازندرانيّ (م: ١٠٨١) في«شرحه لأُصُول الكافي»

[إنّ القرآن واحد نزل من عند واحد]

قوله: (إنّ اسم الله الأعظم على ثلاثة وسبعين حرفًا) أي على ثلاثة وسبعين لُغة مثل قوله عليه السلام: «**نزل القرآن على سبعة أحرُف**». فإنّ المراد أنّه على سبع لُغات من لُغات العرب، كلُغة قُرَيش، ولُغة هُذَيل، ولُغة هوازن، ولُغة اليمن، وغيرها. **(٥ : ٣١٧)**

عن الحسين بن محمّد عن عليّ بن محمّد، عن الوَشّاء، عن جَميل بن دَرّاج، عن محمّد بن مسلم، عن زُرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «**إنّ القرآن واحد نزل من عند واحد، ولكنّ الاختلاف يجئ من قبل الرُّواة**».

قوله: (إنّ القرآن واحد نزل من عند واحد ولكن...) لعلّ المراد: القرآن، نزل بلُغة واحدة على قراءة واحدة هي لُغة قُرَيش وقراءتهم، يدلّ عليه قوله تعالى: **﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾** ، والنّبيّ صلّى الله عليه وآله كان قُرَيشيًّا، وإنّما جاء اختلاف القراءة في اللُّغات من قبل الرُّواة كما تعرفه بعيد ذلك ... **[ثمّ ذكر رواية الفضيل بن يسارعن أبي عبد الله عليه السلام كماتقدّم عن الكافي، فقال:]**

قوله: (فقال عليه السلام: كذبوا أعداء الله) التّركيب من باب (وأسرّوا النّجوى الّذين ظلموا) في أنّ الظّاهر بَدَل من الضّمير، أو فاعل والضّمير علامة الجمعيّة .

قوله : (ولكنّه نزل على حرفٍ واحدٍ من عند الواحد) لا بأس أن نشير إلى بعض رواياتهم واختلاف علمائهم، وإن طال، لإيضاح المقام وللإحاطة بأطراف الكلام، فنقول: روى مسلم سبع روايات على أنّ القرآن نزل على سبعة ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

قال العامّة: سبب إنزاله عليها التّسهيل والتّخفيف على الأُ مّة، فلذا قال: **﴿فَاقْرَأُوا مَاتَيَسَّرَ مِنْهُ،﴾** وقال: أُمّتي لا يُطيق ذلك، واختلفوا فقيل: ليس المعنى الحصر في السّبعة، لأنّ بعض الكلمات يقرأ على أكثر من سبعة أوجه، وإنّما هو توسعة وتسهيل، وقال الأكثر: هو حصر للعدد في السّبعة، لأنّ الزّيادة على السّبعة، وفي بعض الكلمات إمّا لايثبت، وإمّا يكون من قبيل الاختلاف في كيفيّة الأداء، كما في المدّ والإمالة ونحوهما.

واختلفوا أيضًا، فقالت طائفة منهم: المراد بالأحرُف السّبعة: اللُّغات، لما نقل عن ابن عبّاس أنّه قال: نزل القرآن على سبع لُغات، وهؤلاء قد اختلفوا.

فقال أبوعُبَيد: ليس المراد أنّ كلّ كلمة يقرأ على سبع لغات بل اللّغات السّبعة مفرّقة فيه ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ ذكر قول ابن حَجَر، كما تقدّم عنه في أوّل نصّه و قال:]** ...

وقال أبوحاتم السِّجِستانيّ: نزل القرآن بلُغة هُذَيل، وقُرَيش، وتيم الرُّباب، والأزْد، وربيعة، وهوازن، وسعد بن بكر.

وقال ابن قُتَيبة: اللُّغات السّبعة كلّها في بطون قُرَيش، واحتجّ بقوله تعالى: **﴿وَمَا اَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ اِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾** والنّبيّ ﷺ كان قُرِيشيًّا.

وبذلك جزم أبو عليّ الأهوازيّ، ونقل أبوشامة عن بعض شيوخهم: أنّه نزل القرآن أوّلًا بلسان قُرَيش ومن جاورهم...**[وذكر كما تقدّم عن ابن حَجَر].**

وقال ابن حَجَر: قلت: وتتمّة ذلك أن يقال: إنّ الإباحة المذكورة..[وذكر كما تقدّم عنه].

وقال الصّحابيّ: الأحرف السّبعة إنّما كانت في أوّل الأمر، لاختلاف لغات العرب ومشقّة تكلّمهم بلُغة واحدة، فلمّا كثرالنّاس والكتب عادت إلى قراءة واحدة.

وقيل: أجمعوا على أن ليس المراد كما تقدّم أنّ كل لفظ منه يقرأ على سبعة أوجه، بل هو غير ممكن، بل لايوجد في القرآن كلمة يقرأ على سبعة أوجه إلّا الشّيء القليل، مثل: ﴿**عَبَدَ الطَّاغُوتَ**﴾، ﴿**وَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ**﴾.

وحاصل ما ذهب إليه هؤلاء: أنّ القرآن نزل سبع لُغات للتّوسعة على القارئ، بأن يقرأه بأيّ لُغة أراد منها على البدل من صاحبها، وذلك للتّسهيل، إذ لو أخذوا بأن يقرأوه على لُغة واحدة لشقّ عليهم، فلذلك جوّز لهم أن يقرأوه بلُغات متعدّدة.

وقال بعضهم: أنكر أكثر أهل العلم أن يكون معنى الأحرُف اللُّغات، واختلف هؤلاء على أقوال، **فقيل:** هي في المعاني، يعني: أنّه نزل القرآن على سبعة أصناف من المعاني، واحتجّ بحديث ابن مسعود عن النّبيّ ﷺ قال: «**كان الكتاب الأوّل منزلًا من باب واحد وعلى حرفٍ واحدٍ، ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرُف، زاجر وآمر وحلال وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال**».

وردّ أوّلًا ـ بعدم ثبوت هذا الحديث من طريق معتبر.

وثانيًا ـ بأنّ قوله: «زاجر» وما بعده استيناف كلام آخر، أي هو يعني القرآن زاجر لاتفسير للأحرُف، أوتفسير للأبواب لا للأحرُف، يعني: أنّ القرآن سبعة أبواب من أبواب الكلام.

وقيل: هي في اختلاف اللّفظ واتّحاد المعنى، مثل: أقبل، وأسرع، وعجّل، وهلمّ، وتعال، وقد جاء هذا مبيّنًا في قوله تعالى: ﴿**كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ**﴾ **(مضوا فيه)، (مرّوا فيه)**.

وقيل: هي في صفة التّلاوة الإظهار والإدغام والتّخفيف والتّفخيم والتّرقيق والمدّ والإمالة، لأنّ العرب كانت تختلف لُغاتها في هذه الوجوه، فسهّل الله سبحانه ويسّر

أن يقرأ كلّ بلغته.

وقيل : هي تبديل خواتم الآي، كجعل **(سميع بصيرا)** مكان **(غفور رحيم)** .

وقال محيي الدّين: هذا القول فاسد، لأنّه استقرّ الإجماع على منع التّغيير في القرآن، ولوشدّد إنسان ما هومخفّف لبادر النّاس إلى الإنكار، فكيف بتبديل كثيره؟ وكذلك القول الثّاني، لإجماع المسلمين على امتناع تبديل آيات الأحكام بآيات الأمثال ، ورجّح القول الثّالث ... **[ثمّ ذكرقول ابن قُتَبة في أنّ المراد التّغاير في سبعة أشياء، كما تقدّم عنه في باب اختلاف القراءات، وقال:]**

وقال بعضهم: المراد بسبع أحرُف وجوه القراءة الّتي اختارها القُرّاء وهي السّبعة المشهورة. وقال صاحب المغرب: هذا أحسن الأقوال فيها، وهو ظاهر كلام الباقِلّانيّ.

وقال أبوأُسامة: ظنّ قوم أنّ القراءات السّبع الموجودة الآن هي الّتي أُريدت في الحديث وهوخلاف إجماع أهل العلم قاطبة، وإنّما يظنّ ذلك بعض أهل الجهل، ويقرب منه قول ابن عَمّار.

وقال محمّد بن أبي صفرة: القراءات السّبع الّتي يقرأها النّاس اليوم إنّما هي: حرف واحد من تلك الأحرُف السّبعة.

ويقرب منه قول مكّيّ بن أبي طالب، حيث قال: هذه القراءات الّتي يقرأ بها النّاس اليوم وصحّت روايتها عن الأئمّة جزء من الأحرُف السّبعة الّتي نزل بها القرآن، ثمّ قال: وأمّا ظن أنّ قراءة هؤلاء القُرّاء كنافع ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

قال ابن حَجَر: ذكرأبوعُبَيد في كتابه: خمسه عشر رجلًا من كلّ مصر ثلاثة أنفس ... **[وذكر كما تقدّم عن ابن حَجَر، ثمّ قال :]**

ثمّ قال مكّيّ: وكان النّاس على رأس المائتين بالبَصْرة على قراءة أبي عمرو ويعقوب ... **[وذكركما تقدّم عن ابن حجر، ثمّ قال:]**

وقد صنّف ابن جُبَير المكّيّ ـ وكان قبل ابن مجاهد ـ كتابًا في القراءات ، فاقتصر

على خمسة، اقتصر من كلّ مصر إمامًا ... **[وذكر كما تقدّم عن ابن حَجَر، ثمّ ذكر قول البغويّ كما تقدّم أيضًا عنه، وقال :]**

ويقرب منه قول الباجيّ، حيث قال: لاسبيل إلى تغيير حرف من تلك الحروف الّتي في هذا المصحف، لأنّ عُثمان والصّحابة حرّقوا المصاحف الأُوَل ما سوى هذا المصحف، ولوكان فيها شيئًا من بقيّة تلك الحروف الّتي أُنزِل عليها القرآن لم يحرقوه، وأيضًا حرّقوه، لأ نّها كانت على غير ترتيب هذا المصحف المتّفق على ترتيبه.

وبالجملة؛ اتّفقت العامّة على أنّ القرآن نزل على سبعة أحرُف، وان اختلفوا في تفسيرها وتعيينها حتّى نقل عن ابن حِبّان أنّه بلغ الاختلاف في معنى الأحرُف السّبعة إلى خمسة وثلاثين قولًا. وبالغ الصّادق عليه السلام في الرّدّ عليهم، وقال عليه السلام: **«إنّه نزل على حرفٍ واحدٍ، والاختلاف إنّما جاء من قبل الرُّواة».**

فالتبس ذلك الحرف المنزل بغيره على الأُمّة لأجل ذلك، فيجوز لهم القراءة بأحد هذه الحروف حتّى يظهر الأمر، كما دلّ عليه الحديث الآتي عن سُفيان بن السّمط قال: سألت أبي عبد الله عليه السلام عن تنزيل القرآن قال : **«اقرأوا كما عُلّمتم»**، ودلّ عليه أيضًا أخبار آخر. **(١١ : ٦٥ـ ٧٠)**

الفصل الخامس والثّلاثون

نصّ الفيض الكاشانيّ (م: ١٠٩١) في «الصّافي في تفسير القرآن»

في نبذ ممّا جاء في أقسام الآيات واشتمالها على البطون والتّأويلات وأنواع اللُّغات والقراءات، والمعتبرة منها

قد اشتهرت الرّواية من طريق العامّة عن النّبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: «**نزل القرآن على سبعة أحرُفٍ كلّها كافٍ شافٍ**». وقد ادّعى بعضهم تواتر أصل هذا الحديث، إلّا أنّهم اختلفوا في معناه على ما يقرب من أربعين قولًا.

وروت العامّة عنه صلى الله عليه وآله أيضًا أنّه قال: «**نزل القرآن على سبعة أحرُف أمر وزجر وترغيب وترهيب وجدل وقصص ومثل**».

وفي رواية أُخرى: زجر وأمر، وحلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال، والمستفاد من هاتين الرّوايتين أنّ الأحرُف إشارة إلى أقسامه وأنواعه.

ويؤيّده ما رواه أصحابنا عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال: «**إنّ الله تبارك وتعالى أنزل القرآن على سبعة أقسام كلّ قسم منها كافٍ شافٍ، وهي: أمر وزجر وترغيب وترهيب وجدل ومثل وقصص**».

وروت العامّة أيضًا عن النّبي صلى الله عليه وآله: «**أنّ القرآن أُنزِل على سبعة أحرُف، لكلّ آية منها ظهر وبطن، ولكلّ حرف حدّ ومطلع**».

وفي رواية أُخرى: **«أنّ للقرآن ظهرًا وبطنًا، ولبطنه بطنًا إلى سبعة أبطُن»**.

وربمّا يستفاد من هاتين الرّوايتين: أنّ الأحرُف إشارة إلى بطونه وتأويلاته، ولا نصّ فيهما على ذلك، لجواز أن يكون المراد بهما: أنّ الكلّ من الأقساط ظهرًا وبطنًا، ولبطنه بطنًا إلى سبعة أبطُن.

من طريق الخاصّة ما رواه في «الخصال» بإسناده عن حمَّاد قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّ الأحاديث تختلف منكم... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

وهذا نصّ في البطون والتّأويلات. ورووا في بعض ألفاظ هذا الحديث: **«أنّ هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف فاقرأوا بما تيسّر منه»**.

وفي بعضها؛ قال النّبيّ صلى الله عليه وآله لجبرئيل عليه السلام: **«إنّي بعثت إلى أُمّة أُمّيين، فيهم: الشّيخ الفاني، والعجوز الكبيرة، والغُلام. قال: فمُرْهُم فليقرأُوا القرآن على سبعة أحرف»**.

ومن طريق الخاصّة ما رواه في «الخصال» بإسناده عن عيسى بن عبد الله الهاشميّ، عن أبيه، عن آبائه قال: قال رسول الله... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

ويستفاد من هذه الرّوايات: أنّ المراد بسبعة أحرُف اختلاف اللّغات، كما قاله ابن الأثير في «نهايته» فإنّه قال: في الحديث: **«نزل القرآن على سبعة أحرُف كلّها شافٍ كافٍ»**. أراد بالحرف اللّغة يعني على سبع لُغات من لُغات العرب أي أنّها (متفرّقة خ ل) في القرآن، فبعضه بلُغة قُرَيش، وبعضه بلُغة هُذَيل، وبعضه بلُغة الهوازن (هوازن خ ل)، وبعضه بلُغة اليمن. قال: وممّا يبيّن ذلك قول ابن مسعود: **«إنّي قد سمعت القُرّاء فوجدتهم متقاربين، فاقرأوا كما عُلِّمتُم، إنّما هو كقول أحدكم: هلُمّ، وتعال، وأقبل»** ... **[ثمّ ذكر قول الشّيخ الطّبرسيّ، كما تقدّم عنه، وقال:]**

أقول: والتّوفيق بين الرّوايات كلّها أن يقال: إنّ للقرآن سبعة أقسام من الآيات،

وسبعة بطون لكلّ آية. ونزل على سبع لُغات. وأمّا حمل الحديث على سبعة أوجه من القرا ءات، ثمّ التّكلّف في تقسيم وجوه القراءات على هذا العدد كما نقله في «مجمع البيان» عن بعضهم فلاوجه له، مع أ نّه يكذّبه ما رواه في «الكافي» ... **[ثمّ ذكر رواية زُرارة وفُضَيل بن يَسار، كماتقدّم عنه في باب الاختلاف، وقال:]**

ومعنى هذا الحديث معنى سابقه، والمقصود منهما واحد، وهو: أنّ القراءة الصّحيحة واحدة، إلّا أ نّه عليه السلام لمـّا علم أ نّهم فهموا من الحديث الّذي رووه صحّة القراءات جميعًا مع اختلافها كَذَّبَهم. وعلى هذا؛ فلاتنافي بين هذين الحديثين وشيء من أحاديث الأحرُف أيضًا ... **[ثمّ ذكر اختلاف القراءات وتواترها، كما تقدّم عنه في بابهما].** **(١: ٥٢ ـ ٥٤)**

الفصل السّادس والثّلاثون

نصّ المجلسيّ (م : ١١١١) في «بحار الأنوار ...»

[روايات العامّة والخاصّة في نزول القرآن على سبعة أحرُف]

وتفصيل القول في ذلك، أنّ الطّعن فيه من وجهين:

الأوّل ـ جمع النّاس على قراءة زيد بن ثابت إبطال للقرآن المنزل، وعدول عن الرّاجح إلى المرجوح في اختيار زيد بن ثابت من حملة قراءة القرآن، بل هو ردّ صريح لقول الرّسول ﷺ وعلى ما يدلّ عليه صحاح أخبارهم.

والثّاني ـ أنّ إحراق المصاحف الصّحيحة، استخفاف بالدّين ومحادّة لله ربّ العالمين. أمّا الثّاني فلا يخفى على من له حظّ من العقل والإيمان.

وأمّا الأوّل: فلأنّ أخبارهم متضافرة في أنّ القرآن نزل على سبعة أحرُف، وأنّ النّبيّ ﷺ لم ينه أحدًا عن الاختلاف في قراءة القرآن، بل قرّرهم عليه، وصرّح بجوازه، وأمر النّاس بالتّعلّم من ابن مسعود وغيره ممّن منع عُثمان من قراءتهم، وورد في فضلهم وعلمهم بالقرآن ما لم يرد في زيد بن ثابت، فجمع النّاس على قراءته وحظر ما سواه ليس إلّا ردًّا لقول رسول الله ﷺ وإبطالًا للصّحيح الثّابت من كتاب الله عَزَّوجَلَّ.

فأمّا [الثّاني] : ما يدلّ من رواياتهم على أنّ القرآن نزل على سبعة أحرف، وعلى تقرير النّبيّ ﷺ على الاختلاف في القراءة ... **[ثمّ ذكر روايات في الأحرُف السّبعة نقلًا**

عن البخاريّ ومسلم، كما تقدّم عنهما، وقال :]

قال في جامع الأُصول: أخرجه الجماعة، وقال التِرمِذيّ: هذا حديث صحيح.

أقـول: وقـد رووا روايـات كثيـرة بتلـك المضـامين لا نطيـل الكـلام بإيرادهـا، وفي بعضها قال: لقي رسول الله ﷺ جبرئيل، فقال: «**يا جبرئيل! إنّي بعثت إلى أُمّة أُمّيّين منهم: العجوز والشّيخ الكبير، والغلام، والجارية، والرّجل الّذي لايقرأ كتا بًا قطّ، فقال لي: يا محمّد! إنّ القرآن أُنزِل على سبعة أحرف**».

فهذه الأخباركما ترى صريحة في جواز القراءة على الوجوه المختلفة، وإنّ كلًّا من الأحرف السّبعة من كلام الله المنزل، وفي بعض الرّوايات تصريح بأ نّه ﷺ كره المنع من القراءا ت المتعدّدة، فجمع النّاس على قراءة واحدة ، والمنع عمّا سواها ردٌّ صريح ومضادّة لنصّ الرّسول ﷺ.

وما قيل من أنّ المراد بنزوله: على سبعة أحرُف اشتماله على سبعة معانٍ، كالوعد والوعيد والمحكم والمتشابه والحلال والحرام والقصص والأمثال والأمروالنّهي ... ونحو ذلك فالأخبار تدفعه، لأنّها ناطقة بأنّ السّبعة الأحرف ممّا يختلف به اللّفظ، وليس الاختلاف فيها مقصورًا على المعنى.

وكذا ما يقال: من أنّ هذه الأحرُف السّبعة ظهرت واستفاضت عن رسول الله ﷺ وضبطتها عنه الائمّة، وأثبتها عُثمان والجماعة في المصحف وأخبروا بصحّتها، وإ نّما حذفوا عنها ما لم يثبت متواترًا ، وإنّ هذه الأحرف تختلف معانيها تارةً ، وألفاظها أُخرى، فهو مردود بأنّ من راجع السِّيَروكتب القراءة، عَلِم أنّ مصحف عُثمان لم يكن إلّا حرفًا واحد، وأنّه أبطل ما سوى ذلك الحرف .

ولذلك نقم عليه ابن مسعود وغيره، وكان غرضه رفع الاختلاف وجمع النّاس على أمرواحد، واختيار هؤلاء السّبعة من بين القُرّاء، والاقتصار على قراءتهم، ورفض من سواهم من القُرّاء على كثرتهم، إنّما هو من فعل المتأخّرين، وقد تشعّبت القراءات

واختلفت كلمة القُرّاء بعدما جمع عُثمان النّاس على قراءة زيد بن ثابت، وكتب المصاحف السّبعة على المشهور بين القُرّاء، فبعث بواحد منها إلى الكوفة، وبواحد إلى البَصْرة، وإلى كلّ من الشّام ومكّة واليمن والبحرين بواحد، وأمسك في المدينة مصحفًا كانوا يقولون له: الإمام، ثمّ لمـّا كانت تلك المصاحف مجرّدة عن النّقط وعلامة الإعراب ونحو ذلك، وكانت الكلمات المشتملة على حرف الألف مرسومة فيها بغيرألف، اختلفت القراءات بحسب ما تحتمله صورة الكتابة، فقرأ كلّ بما ظنّه أولى من حيث المعنى، أومن جهة قواعد العربيّة واللّغة إلّا في مواضع يسيرة لم يتّفقوا على صورة الكتابة.

والظّاهر أ نّها نشأت من كُتّاب المصاحف السّبعة واختلافها، إمّا لأنّ كلًّا منهم كتب الكلمة بلُغة كانت عنده أصحّ كالصّراط بالصّاد والسّين، أوللسّهو والغفلة، أولاشتباه حصل في صورة الكتابة.

وبالجملة؛ جميع القُرّاء المتأخّرين عن عصرالصّحابة السّبعة وغيرهم يزعمون مطابقة قراءتهم لمصحف من مصاحف عُثمان، بل للقراءة الواحدة الّتي جمع عُثمان النّاس عليها وأمربترك ما سواها.

فهذه القراءات إنّما تشعّبت عن مصاحف عُثمان، ولذلك اشترط علماء القراءة في صحّه القراءة ووجوب اعتبارها ثلاثة شروط: كونها منقولة عن الثّقات، وكونها غير مخالفة للقواعد، وكونها مطابقة لرسم مصحف من تلك المصاحف، بحيث تحتملها صورة الكتابة وإن كانت محتملة لغيرها، وادّعوا انعقاد الإجماع على صحّة كلّ قراءة كانت كذلك. ولمـّا كثر اختلاف القُرّاء وتكثّرت القراءات الصّحيحة عندهم جرى المتأخّرون منهم على سنّة عُثمان في إبطال القراءات، فاقتصر طائفة منهم على السّبعة، وزاد طائفة ثلاثة، وزاد بعضهم على العشرة ، وطرح بعضهم الثّلاثة من

العشرة، وزاد عشرين رجلًا، وزاد الطّبريّ على السّبعة نحو خمسة عشر رجلًا،[١] وقد فعلوا بالرُّواة عن السّبعة، أوالعشرة، أوفوقهما ما فعلوا بهؤلاء، فاعتبروا قومًا من الرُّواة وطرحوا أكثرهم.

وقد بسط الجَزَريّ في «النّشر» الكلام في ذلك، قال ـ بعد إيراد تشعّب القراءات وكثرتها ـ ما هذا لفظه: بلغنا عن بعض من لا علم له أنّ القراءات الصّحيحة هي الّتي عن هؤلاء السّبعة ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]** ثمّ نقل مثل هذا الكلام عن إمامه أبي العبّاس المهدويّ.

أقول: فظهر أنّ تعدّد تلك القراءات لاينفع في القدح فيما فعله عُثمان من المنع من غير قراءة زيد بن ثابت وجمع النّاس عليها، ثمّ لوتنزّلنا عن هذا المقام، **وقلنا** بجواز جمع النّاس على قراءة واحدة، **فنقول:** اختيار زيد بن ثابت على مثل عبد الله بن مسعود ، والمنع من قراءته وتعلّم القرآن منه، مخالفة صريحة لأمر الرّسول صلّى الله عليه وآله على ما تظافرت به أخبارهم الصّحيحة عندهم ... **(٣١: ٢٠٥ ـ ٢١٣)**

مجمع البيان: نقلًا عن الشّيخ الطّوسيّ، قال : روي عنهم عليهم السّلام «جواز القراءة بما اختلفت القراء فيه».[٢]

الخصال: عن محمّد بن عليّ ماجيلويه عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن أحمد، عن أحمد بن هلال... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

بيان: الخبر ضعيف ومخالف للأخبار الكثيرة كما ستأتي، وحملوه على القراءات السّبعة، ولايخفى بعده لحدوثها بعده صلّى الله عليه وآله، وسنشبع القول في ذلك في كتاب القرآن

---

١ ـ تفسير الطّبريّ ١: ١٥.

٢ ـ مجمع البيان ١: ١٣.

إنشاء الله[1]. ولا ريب في أنّه يجوز لنا الآن أن نقرأ موافقًا لقراءاتهم المشهورة كما دلّت عليه الأخبار المستفيضة إلى أن يظهر القائم عليه السلام. ويظهر لنا القرآن على حرفٍ واحدٍ، وقراءة واحدة، رزقنا الله تعالى إدراك ذلك الزّمان. **(٨٢ : ٦٥)**

أقول: وجدت رسالة قديمة مفتتحها هكذا: حدّثنا جعفر بن محمّد بن قولويه القمّيّ رحمه الله قال: حدّثني سعد الأشعريّ القمّيّ أبو القاسم رحمه الله وهو مصنّفه: الحمد لله ذي النّعماء والآلاء، والمجد والعزّ والكبرياء، وصلّى الله على محمّد سيّد الأنبياء، وعلى آله البررة الأتقياء، روى مشايخنا عن أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين (صلوات الله عليه): «**أُنزِل القرآن على سبعة أحرف، كلّها شافٍ كافٍ: أمر وزجر، وترغيب وترهيب، وجدل وقصص، ومثل**».

وساق الحديث إلى آخره، لكنّه غيّر التّرتيب، وفرّقه على الأبواب، وزاد فيما بين ذلك بعض الأخبار. **(٩٠ : ٩٧)**

---

١ ـ راجع: ج ٩٢ ص: ٧٨ ـ ١٠٦...

الفصل السّابع والثّلاثون

نصّ الشَّفتيّ (م : ١٢٦٠) في «مطالع الأنوار في شرح شرائع الإسلام»

[كلام في تفسير رواية: «نزول القرآن على سبعة أحرف»]

ويظهر من جماعة؛ أنّ أصحاب الآراء في القراءة كانوا كثيرة، وكان دأب النّاس أنّه إذا جاء قارىء جديد أخذوا بقوله، وتركوا قراءة مَن تقدّمه نظرًا إلى كلّ قارىء لاحق كان ينكر سابقه، ثمّ بعد مدّ ة رجعوا عن هذه الطّريقة، فبعضهم يأخذ قول بعض المتقدّمين، وبعضهم يأخذ قول الآخر، فحصل بينهم اختلاف شديد، ثمّ عادوا واتّفقوا على الأخذ بقول السّبعة، وهم: عاصم ونافع وأبوعمرو وحمزة والكسائيّ وابن عامر وابن كثير، وتصدّى بعض العلماء لبيان المدّعى بالتّمسّك بما رُوي عنه عليه السلام: **«نزل القرآن على سبعة أحرف، كلّها كافٍ وشافٍ».**

قال أمين الإسلام شيخنا الطّبرسيّ رحمه الله **في** «المجمع» : إنّ قومًا زعموا أنّ المراد بالأحرف، سبعة أوجه من القراءات ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]** وفيه تأمّل سندًا ودلالةً.

أمّا الأوّل ـ فلأنّه عاميّ، ودعوى تواتره على ما صدرت من بعضهم ممنوعة.

وأمّا الثّاني ـ فلأنّ حمل الأحرف على ما ذكر ممّا لاخفاء في بعده، وكفاك في هذا المرام شدّة اختلافهم في تفسيره، حتّى أنّ اختلافهم في معناه يقرب من أربعين قولًا،

ويظهر من بعض روايا تهم، أنّ الأحرف إشارة إلى أقسامه ومقاصده، وهو مارووا عنه عليه السلام أنّه قال: «**نزل القرآن على سبعة أحرف؛ أمروزجر، وترغيب وترهيب، وجدل، وقصص، ومَثَل**».

وإليه يومىء ما رُوي من طُرُقنا عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال: «**إنّ الله تبارك وتعالى أنزل القرآن على سبعة أقسام، كلّ قسم منها كافٍ وشافٍ، و هي: أمروزجر، وترغيب وترهيب، وجدل، ومثل، وقصص**».

والظّاهر من بعض أخبارنا المرويّة عن مولانا الصّادق عليه السلام: «**أنّ الأحرف إشارة إلى بطون القرآن وتأويلاته**». وهو ماوراه رئيس المحدّثين في «الخصال» بإسناده عن حمّاد قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام . . . [**وذكركما تقدّم نحوه عن القمّيّ، ثمّ ذكرقول ابن الأثيركما تقدّم عن البحرانيّ، وقال:**]

ومن طرقنا في «الخصال» عن عيسى بن عبد الله الهاشميّ عن أبيه، عن آبائه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله : «**أتاني آتٍ من الله عزّوجلّ، فقال: إنّ الله يأمرك أن تقرأ القرآن على سبعة أحرف**».

ولايخفى ما في هذا الحمل والتّأييد، إذ ذلك إنّما يتمّ إذا كان كلّ لفظ من ألفاظه واردًا على سبع لغات حتّى يكون التّلفّظ على بعض اللّغات لبعض السّير، وعلى بعض أُخرى لبعض آخركذلك،

وهكذا أو يجوز بتبديل اللّفظ المنزل على لُغة بلفظ آخرموافق معه في معناه في لُغة أُخرَى، وبلفظ ثالث في لُغةثالثة. وهكذا إلى سبع لُغات، وكلّ واحد منهما ممّا كاد يقطع بفساده كما لايخفى على مَن له أدنى تأمّل، ولايكاد يدّعيه أحد أيضًا، ولذا قال ابن أثير: إنّها ـ أي سبع لُغات ـ مفرّقة في القرآن، فبعضه بلُغة القُرَيش إلى آخره ...

وبالجملة: أنّ حمل سبعة أحرف على قراءات ـ القُرّاءالسّبعة مثلًا لا وجه له،

ويزيدك بيانًا أنّه لوكان المراد من قوله: «نزل القرآن على سبعة أحرف»، قراءات القُرّاء السّبع، كيف لم يبيّن الأمر في تلك القراءات، ولم تشتهر إلى زمان القُرّاء؟ وكيف اختصّ كلّ واحد منهم بقراءة، مع أنّ نزول القرآن كان على جميعها؟ فتأمّل .

وكفاك في هذا المقام النّصوص المرويّة في «الكافي» في باب النّوادر من كتاب فضل القرآن المنافية ... **[ثمّ ذكر رواية فُضَيل بن يَسار عن أبي عبدالله ورواية زُرارة عن أبي جعفر عليهما السلام، كما سيجيء عن الكلينيّ في باب «اختلاف القراءات»، وقال:]**

والظّاهر أنّه عليه السلام لمّا علم أنّهم حملوا الأحرف على القراءات السّبع مع اختلافها،كذّبهم عليه ، فحكم عليه السلام بأنّه نزل على نهج واحد، فعلى هذا لايمكن بأنّ جميع القراءات متلقّاة من الشّرع .

إن قلت: كيف يمنع تلقّي القراءات من الشّارع مع أنّا نرى القُرّاءالسّبعة يسندون قراءتهم إلى النّبيّ صلّى الله عليه وآله ...؟ **[ثمّ ذكر أسامي القُرّاءالسّبعة ورُواتهم، كماتقدّم في باب «أئمّة القُرّاء»، وقال:]**

قلنا: هؤلاءالقُرّاء وإن نُقِل اتّصال سندهم إليه، لكنّه غيرثابت، ويومىء إليه اختلافهم، واعتقاد كلّ واحد منهم صحّة قراءة نفسه دون غيرها، إذ السّلسلة لو كانت متّصلة إليه عليه السلام ينبغي رفع الخلاف، واعتقاد كلّ صحّة قراءة الكلّ كما لايخفى .

فالظّاهر أن يكون الاختلافات من أنفسهم ومقتضى فهمهم ، لكونهم من أرباب الفهم واللّسان، وعلى فرض التّسليم، الجهل بكثير من الوسائط بل العلم بفسقهم، يقدح الرّكون إلى ما ذكروا، سيّما بعد ما دلّت الصّحيحة المذكورة على نزول القرآن على نهج واحد، فتأمّل.

وبالجملة: أنّ اتّصال سندهم إليه صلّى الله عليه وآله غيرثابت ، لايقال على هذا كيف يمكن

الحكم بحصول الامتثال بأيّ قراءة كانت ، إذ الظّاهر أنّ جواز الاقتصار بأيّها كانت ممّا اتّفق عليه الأصحاب، وجوّز أئمّتنا عليهم السلام القراءة بها ... **[ثمّ ذكر قول الطّبرسيّ، كما تقدّم عنه وقال:]**

وممّا يرشدك أيضًا إلى أنّ اختلافاتهم من أنفسهم ، وفساد دعوى اتّصال سلسلتهم به صلّى الله عليه وآله ما رواه في باب النّوادر من أواخر «أُصول الكافي» عن عبد الله بن فرقد والمعلّى بن خُنَيس... **[وذكر كماسيجيء عنه في باب «اختلاف القراءات» ثمّ قال:]**

والظّاهر أنّ ابن مسعود هو الّذي عدّوه من جملة الّذين اتّصل سلسلة سند عاصم إليهم، وممّا يرشدك إليه أيضًا أنّهم كثيرًا ما يجعلون قراءة القُرّاء قسيمة لقراءة المعصومين عليهم السلام كما في ﴿وَ لَاالضَّالِّينَ﴾.. **[ثمّ ذكر قول الجزائريّ، كما تقدّم عنه، وقال:]**

(ص : ٣٠ ـ ٣١)

الفصل الثّامن والثّلاثون

نصّ الآلوسيّ (م : ١٢٧٠) في «روح المعاني»

في بيان المراد بالأحرف السّبعة الّتي نزل بها القرآن

أقول: روى أحد وعشرون صحابيًّا حديث **«نزول القرآن على سبعة أحرف»** حتّى نصّ أبوعُبَيدة على تواتره.

وفي مسند أبي يعلى: أنّ عُثمان قال على المنبر: أُذكِرالله رجلًا ... **[وذكركما تقدّم عن ابن الجَزَريّ، ثمّ قال:]** واختلف في معناه على أقوال:

أحدها ـ أنّه من المشكل الّذي لايدرى لاشتراك الحرف، وفيه: أنّ مجرّد الاشتراك لايستدعي ذلك، اللّهمّ إلّا أن يكون بالنّظرإلى هذا القائل.

ثانيها ـ أنّ المراد: التّكثير لاحقيقة العدد، وقد جروا على تكثير الآحاد بالسّبعة، والعشرات بالسّبعين، والمئات بسبع مائة، وسرالتّسبيع لا يخفى.

وإليه جنح عَياض، وفيه مع عدم ظهور معناه أنّ حديث أُبيّ كما رواه النّسائيّ: **«أنّ جبريل وميكائيل أتياني، فقعد جبريل عن يميني، وميكائيل عن يساري، فقال جبريل: اقرأ القرآن على حرف، فقال ميكائيل: استزده: حتّى بلغ سبعة أحرُف»**. ونحوه من الأحاديث، لاسيّما حديث أبي بكرة الّذي في آخره: **«فنظرت إلى ميكائيل، فسكت، فعلمت أ نّه قد ا نتهت العدّ ة»** أقوى دليل على إرادة الانحصار، بل في جمع القلّة نوع إشارة إلى عدم الكثرة كمالا يخفى .

ثالثها ـ أنّ المراد بها: سبع قراءات، وفيه: أنّ ذلك لا يوجد في كلمة واحدة إلّا نادرًا، والقول: إنّ كلمة تقرأ بوجه أووجهين إلى سبع، يشكل عليه ما قرىء على أكثر، اللّهمّ إلّا أن يقال: ورد ذلك مورد الغالب، وفيه مالا يخفى، حتّى قال السّيوطيّ: قد ظنّ كثيرمن القوم؛ أنّ المراد بها: القرآت السّبعة، وهوجهل قبيح، فتدبّر.

رابعها ـ أنّ المراد بها: سبعة أوجه من المعاني المتّفقة على ألفاظ مختلفة، نحو: أقبل وتعال وهلُمّ وعجّل وأسرع، وإليه ذهب ابن عُيَينة وجمع، وأيّد برواية: «**حتّى بلغ سبعة أحرُف، قال كلّها شافٍ كافٍ، ما لم تختم آية عذاب برحمة، أو رحمة بعذاب**». وبما حُكِي أنّ ابن مسعود أقرأ رجلًا: ﴿**إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ * طَعَامُ الأَثِيمِ**﴾ فقال الرّجل: (**اليتيم**)،[1] فردّها عليه، فلم يستقم بها لسانه، فقال: أتستطيع أن تقول: (**طعام الفاجر**)؟ قال: نعم، قال: فأفعل، وفيه: أنّ ذلك كان رخصة لعُسرتلاوته بلفظ واحد على الأُمّيّين ثمّ نسخ، وإلّا لجازت روايته بالمعنى، ولذهب التّعبد بلفظه، ولاتّسع الخرق، ولفات كثيرمن الأسرار والأحكام. وهذا يستدعي نسخ الحديث، وفيه بعد، بل لا قائل به.

خامسها ـ أنّ المراد بها: كيفيّة النّطق بالتّلاوة من إدغامٍ وإظهارٍ وتفخيمٍ وترقيقٍ وإشباعٍ ومدٍّ وقصرٍ وتشديدٍ وتخفيفٍ وتليينٍ وتحقيقٍ. وفيه: أنّ ذلك ليس من الاختلاف الّذي يتنوّع فيه اللّفظ والمعنى، واللّفظ الواحد بهذه الصّفات باقٍ على وحدته، فليس فيه حينئذٍ جليل فائدة.

سادسها ـ أنّ المراد: سبعة أصناف وعليه كثيرون، ثمّ اختلفوا في تعيينها؛

فقيل: محكم ومتشابه، وناسخ ومنسوخ، وخصوص وعموم، وقصص.

وقيل: إظهارالرّبوبيّة، وإثبات الوحدانيّة، وتعظيم الأُلوهيّة، والتّعبد لله، ومجانبة الإشراك، والتّرغيب في الثّواب، والتّرهيب من العقاب.

---

١ ـ الدّخان/٤٣ ـ ٤٤.

وقيل: أمرونهي، ووعد ووعيد، وإباحة وإرشاد، واعتبار.

وقيل : غيرذلك، والكلّ محتمل بل وأضعاف أمثاله، إلّا أنّه لامستند له، ولاوجه للتّخصيص.

سابعها ـ أنّ المراد: سبع لُغات، وإليه ذهب ثَعلب وأبوعُبَيد والأزهريّ وآخرون، واختاره ابن عطيّة، وصحّحه البيهقيّ، واعترض بأنّ لُغات العرب أكثر.

وأُجيب: بأنّ المراد: أفصحها، وهي: لُغة قُرَيش، وهُذَيل، وتميم، والأزد، وربيعة، وهوازن، وسعد بن بَكر.

واستنكره ابن قُتَيبة قائلًا: لم ينزل القرآن إلّا بلُغة قُرَيش بدليل: **﴿وَمَا اَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ اِلَّا بِلِسَانِ قَومِهِ﴾**، وعليه يلتزم كون السّبع في بطون قُرَيش، وبه جزم أبوعليّ الأهوازيّ، وليس المراد أنّ كلّ كلمة تقرأ على سبع لُغات، بل أنّها مفرّقة فيه. ولعلّ بعضها أسعد من بعض، وأكثرنصيبًا.

وقيل: السّبع في مُضَر خاصّة، لقول عمر: «نزل القرآن بلُغة مُضَر».

وقال بعضهم: إنّهم هُذَيل وكنانة وقَيس وضَبَّة وتيم الرُّباب وأُسَيْد بن خُزَيْمة وقُرَيش.

وقيل: أُنزِل أوّلًا بلسان قُرَيش ومن جاورهم . . [وذكر كما تقدّم عن ابن حَجَر].

قال السّيوطيّ بعد نقل هذا القول: وذكرمَالَه وماعَلَيه، وبعد هذاكلّه هو مردود، بأنّ عمربن الخطّاب وهِشام بن حكيم كلاهما قُرَشيّ من لُغة واحدة، وقبيلة واحدة، وقد اختلفت قراءتهما، ومحال أن ينكرعليه عمرلغته، فدلّ على أنّ المراد بالأحرُف السّبعة غيراللُّغات، انتهى.

وياليت شعري ادّعى أحد من المسلمين: أنّ معنى إنزال القرآن على هذه السّبع من لُغات هؤلاء العرب، أنّه أُنزِل كيفماكان وأنّهم هم الّذين هذّبوه بلُغاتهم، ورشحوه بكلماتهم بعد الإذن لهم بذلك، فإذًا لاتختلف أهل قبيلة واحدة في كلمة، ولايتنازع إثنان منهم فيها أبدًا، أم أنّ الله تعالى شأنه ظهركلامه في مزايا هذه اللُّغات على

حسب ما فيها من المزايا والنّكات، فنزل بها وحيه، وأدّاها نبيّه ﷺ، ووعاها أصحابه، فكم صحابيّ هو من قبيلة وعى كلمة نزلت بلُغة قبيلة أُخرى، وكلاهما من السّبع وليس له أن يغيّرما وعى، بل كثيرًا ما يختلف صحابيان من قبيلة في الرّواية عن رسول الله ﷺ، وكلّ من روايتيهما على غير لغتهما، كلّ ذلك إتباعًا لما أنزل الله تعالى وتسليمًا لما جاء به رسول الله ﷺ، وقد ينفي صحابيّ غير روايته وينكر رواية غيره، وكلّ ذلك يدلّ على أنّ مرجع السّبع، الرّواية لا الدّراية.

فرَدّ الإمام السّيوطيّ: لاأدري ماذا أرُدّ منه، وما الّذي أسكت عنه، فها هو بين يديك، فأعمل ما شئت فيه (وسلام الله تعالى عليك).

وممّا ذكرناه عُلِمت أنّ القلب يميل إلى هذا السّابع، فأفهم. وقد حقّقنا بعض الكلام في هذا المقام في كتابنا: «الأجوبة العراقيّة عن الأسئلة الإيرانيّة»، فارجع إليه إن أردته، والله سبحانه وتعالى أعلم. (١ : ٢٠ ـ ٢١)

الفصل التّاسع والثّلاثون

نصّ البروجِرديّ (م : ١٢٧٧) في «تفسير الصّراط المستقيم»

في بيان نزول القرآن على سبعة أحرف

و في هذا الباب يذكر أيضا منشأ اختلاف القراءات، وهل هي متواترة أم لا ؟ و نبذ من أحوال القرّاء، وفيه فصول:

الفصل الأوّل ـ في معنى نزول القرآن على سبعة أحرف

قد تظافرت الأخبار من العامّة في أنّ القرآن نزل على سبعة أحرف، بل في بعضها أنّ النّبيّ صلّى الله عليه وآله لم ينه أحدًا عن الاختلاف في قراءة القرآن، وأنّه قرّرهم عليه بل صرّح بجوازه ، ففي «صحيح البخاريّ» عن ابن عبّاس: أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله قال: «**أقرأني جبرائيل على حرفٍ فراجعته فزادني، فلم أزل أستزيده و يزيدني حتّى انتهى إلى سبعة أحرُف**».

عن «جامع الأصول»: عن البخاريّ، ومسلم، ومالك، وأبي داود، والنّسائيّ، بأسانيدهم، عن عمر بن الخطّاب، قال: سمعت هِشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلّى الله عليه وآله ... **[وذكر كما تقدّم عن البخاريّ رقم٢، ثمّ قال:]**

قال في «جامع الأُصول»: أخرجه الجماعة، و قال التّرمِذيّ: هذا حديث صحيح.

وروى مسلم، والتّرمِذيّ، وأبوداود، والنّسائيّ في صحاحهم، جميعًا عن أُبيّ بن كعب، قال: كنت في المسجد ... **[وذكر كما تقدّم عن مسلم رقم٦، ثمّ قال:]**

وفي النّبويّ المرويّ من طُرُقهم: **«الكتب تنزل من السّماء من بابٍ واحدٍ، و إنّ القرآن أُنزِل من سبعة أبواب على سبعة أحرُف».**

إلى غيرذلك من الأخبار الكثيرة الّتي لاداعي للتّعرّض لها، وفي بعضها : «أنّ رسول الله ﷺ لقي جبرائيل ... **[وذكر كما تقدّم عن أبي عُبَيد رقم٨]** .

و ورد في بعض أخبارنا أيضًا مثل ذلك ففي «الخصال»: عن عيسى بن عبد الله الهاشميّ، عن أبيه... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ ذكر رواية حمّاد بن عُثمان عن الصّادق عليه السلام ، كما تقدّم أيضًا عنه، وقال:]**

لكنّه لا يخفى عليك أنّ هذه الأخبار لضعف سندها، وقصور دلالتها، وموافقتها للأخبار العامّيّة المتقدّمة، بل جملة منها بعينها مرويّة عن طُرُقهم، ومخالفتها لما يأتي ممّا هو أقوى سندًا وأوضح دلالة، لاتنهض حجّة لإثبات نزوله على الوجوه السّبعة بحسب المادّة ، أوالهيئة، أواللّغة، حسبما يأتي إليها الإشارة.

و لذا قال الطّبرسيّ في «مجمع البيان» : **«إنّ الشّائع في أخبار الإماميّة أنّ القرآن نزل بحرفٍ واحدٍ، ثمّ نسب إلى العامّة نزوله على سبعة أحرُف».**

و قال الشّهيد في «المسالك» في باب المهر: **«إنّه قد ورد في أخبارنا أنّ السّبعة ليست هي القراءا ت، بل أنواع التّركيب من الأمر، والنّهى، والقصص، وغيرها».**

أقول: بل ورد في أخبارنا أ نّه على حرفٍ واحدٍ ... **[ثمّ ذكر رواية الفُضَيل بن يَسار و زُرارة ومعلّى بن خُنَيس، كما تقدّم في باب اختلاف القراءات، وقال:]**

ويمكن أن يراد قراءة أُبيّ بن كعب لمطابقة قراءته لقرائتهم، إلّا أنّها اليوم غير مضبوطة عندنا، إذ لم تصل إلينا قراءته في جميع ألفاظ القرآن، و إسناد القراءة إليه لعلّه للتّقيّة عن ربيعة الرّأي الّذي هومن رؤس ذوات الأذناب، سيّما بعد الحكم بضلالة ابن مسعود على فرض المخالفة، حيث إنّه قد اشتهرعنه، أنّ الفاتحة ليست من القرآن، بل المعوذّتان أيضًا ليستامنه.

بل عن بعض علماء العامّة أيضًا إنكار نزول القرآن على سبعة أحرُف، كما حُكِي عن **جار الله الزّمخشريّ** أنّه أنكرتواترالسّبع، و قال: «**إنّ القراءة الصّحيحة الّتي قرأ بها رسول الله ﷺ، إنّما هي في ضمنها، وإنّما هي واحدة، وإنّ المصلّي لاتبرأ ذمّته من الصّلاة إلّا إذا قرأ بما فيه الاختلاف على كلّ الوجوه، كـ ﴿مالك﴾ و(ملك) و﴿صراط﴾ و(سراط) وغيرذلك، انتهى**»[1].

و على كلّ حال فقد ذكرلنزول القرآن على سبعة أحرف وجوه ... **[وذكر كما تقدّم عن الطّبرسيّ والسّيوطيّ وغيره، وقال:]**

ولكنّ أخبارهم صريحة في أنّ الاختلاف ليس مقصورًا على المعنى، بل هوأعمّ منه ومن اللّفظ، فالوجوه المتقدّمة لا تسمن و لا تغني من جوع .

ومنها: أنّ المراد من الحروف القراءات نظرًا إلى أنّ الاختلاف فيها على سبعة أوجه . . . **[وذكر كما تقدّم نحوه عن ابن قُتَيبة في باب اختلاف القراءات، ثمّ قال:]**

قال في «المجمع» حكاية عن الشّيخ أبي جعفر الطّوسيّ (قدّس سرّهما) : «إنّ هذا الوجه أملح، لما روي عنهم عليهم السلام من جواز القراءة بما اختلف القُرّاء فيه».

أقول : لكنّك قد سمعت تظافرأخبارنا على ردّ خبرنزوله على سبعة أحرف، وعلى فرضه، فمقتضاه نزوله على الوجوه السّبعة، وأين هذا من جواز متابعتهم في قراءاتهم المختلفة الّتي ستسمع اختلافها؟

و منها: ما يقال من أنّ المراد: سبع لُغات من طوائف العرب، كلُغة هوازن ، و هُذَيل، و قُرَيش، واليمن، وكنانة، وتميم، وثقيف.

كما يقال: إنّ «الجبت لم يكن معروفًا في لُغة أهل الحجاز، و إنّما هو في لُغة أهل الحبشة بمعنى السّحر، لكنّ العرب أدخلوه في لغتهم».

قال الفيروزاباديّ في «القاموس»: «**ونزل القرآن على سبعة أحرف، أي سبع لُغات**

---

١ ـ جواهر الكلام ٩: ٢٩٥.

من لُغة العرب، و ليس المراد أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، و إن جاء على سبعة أوعشرة أوأكثر، ولكنّ المعنى أنّ هذه اللّغات متفرّقة في القرآن».

و قال ابن الأثير في «النّهاية»: أراد بالحرف: اللّغة، يعني: على سبع لُغات من لُغة العرب، أي أنّها متفرّقة، فبعضه بلُغة قُريش . . .

لكن قد يقال: إنّهم كانوا في مبدأ الإسلام مخيّرين في أن يقرأوا بما شاؤا منها، ثمّ أجمعوا على أحدها، و إجماعهم حجّة، فصار انعقاد الإجماع منهم على ما أجمعوا عليه مانعًا عن جواز القراءة بغيره .

أقول: ولعلّ هذا الإجماع هوالّذي يدّعون انعقاده في خلافة عُثمان حسبما تأتي إليه الإشارة، وقد تعرّض بعض أصحابنا له على وجه الحكاية، بل صرّح به في «المحاضرات الأوائل» نقلًا عن «الإتقان» للسّيوطيّ، قال: أوّل من جمع القرآن عُثمان، واقتصرمن سائراللُّغات السّبعة على لُغة قُرَيش حين اقتتل الغِلمان والمعلّمون في خلافته، كان يقول بعضهم لبعض: إنّ قراءتي خيرمن قراءتك، فجمعهم على مصحف واحد، وجمع المصاحف الّتي كانت بين النّاس، وأحرقها من خشية الفتنة عند الاختلاف، و حملهم على القراءة بوجه واحد، وأمربإرسال المصاحف إلى أقطار الأرض، وإن كان المشهور بين النّاس أنّ عُثمان هوجامع القرآن مطلقًا، وليس الأمركذلك، بل الجامع الأوّل للسُّوَر المرتّبة الباقية إلى يومنا هذا هو أبو بكر، وكان جمعه أوّلًا على سبعة لُغات، لأنّه كان نزل على لُغات قبائل شتّى من أهل الحجاز تأليفًا لقلوب جميعهم حكمة بالغة منه سبحانه، فكانت كلّ قبيلة تتداول لُغتها، وترجّحها على غيرها، فجرى الاختلاف بذلك، فاندفع بجمع عُثمان ، وأمّا ترتيب القراءة على لُغة خاصّة فهولعُثمان، و لهذا ينسب إليه الرّسم، فيقال: هذا رسم عُثمانيّ، إلى آخرما ذكره.

ومنها: ما يتوهّم أنّ المراد بها القراآت السّبع المشتهرة في الأزمنة المتأخّرة ، وهوتوهّم فاسد، نبّه على فساده كثيرمن الخاصّة والعامّة، حسبما تسمع إليه الإشارة، بل صرّحوا بأنّ القراءا ت المتداولة بينهم في الأعصار المتقدّمة كانت أزيد من عشرين، و قد صنّفوا فيها الكتب والتّصانيف، وأنّ أوّل من اقتصرعلى السّبعة هو ابن مجاهد، و قد اعترضوا عليه في اختيار العدد و المعدود، بل حكى الإجماع عنهم فضلًا عن غيرهم على فساد هذا التّوهّم.

ومنها: غيرذلك من الأقوال الكثيرة عنهم على نحو أربعين قولًا، بل ربّما يقال: إنّ الخبرمن المشكل الّذي لايدري معناه، لأنّ الحرف لُغة يصدق على حرف الهجاء، وعلى الكلمة، وعلى المعنى، وعلى الجملة. (٢: ٢٧٧ ـ ٢٧٨)

الفصل الأربعون
نصّ التُّنكابنيّ (م : ١٣٠٢) في «إيضاح الفرائد...»

[المراد من نزول القرآن على سبعة أحرف]

[بعد ذكر روايتين عن الكلينيّ، كما تقدّم عنه قال:] وقد سمعت ما نقلنا عن شيخ الطّائفة، من أنّ المعروف من مذهب الإماميّة والتّطلّع في أخبارهم ورواياتهم: أنّ القرآن نزل بحرف واحد.

والظّاهر أنّ تكذيبه عليه‌السلام لقول النّاس: «**إنّ القرآن نزل على سبعة أحرف**»، إنّما هو من جهة فهمهم كون سبعة أحرف، بمعنى سبع قراءات، وإلّا فالمضمون المذكور وهو ورود القرآن على سبعة أحرف، أو على سبعة أقسام، مذكورة في أخبارنا أيضًا.

وفي الصّافي عن أمير المؤمنين عليه‌السلام: « **إنّ الله تبارك وتعالى أنزل القرآن على سبعة أقسام، كلّ قسم منها كافٍ، شافٍ وهي: أمر وزجر، وترغيب وترهيب، وجدل ومثل وقصص**» .

وفي رواية أخرى للخصال: «**إنّ الله يأمرك أن تقرأ القرآن على سبعة أحرف**».

ثمّ إنّ تكذيب كون سبعة أحرف، بمعنى سبع قراءات، ممّا قد نصّ عليه كثير من مشايخ العامّة.

فعن نهاية ابن الأثير: في الحديث: «**أنّ القرآن نزل على سبعة أحرف، كلّها كافٍ،**

شافٍ». أرا د بالحرف: اللّغة، يعني: على سبع لغات العرب، أي أنّها متفرّقة في القرآن، فبعضه بلغة قريش، وبعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة هوازن، وبعضه بلغة اليمن، وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، على أنّه قد جاء في القرآن ما قرأ بسبعة وعشرة، كقوله تعالى: ﴿**مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾، ﴿**وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ**﴾.

وممّا يبيّن ذلك قول ابن مسعود: «**إنّي قد سمعت القرّاء فوجدتهم متقاربين، فاقرأوا كما علّمتم، إنّما هو كقول أحدكم: هلمّ وتعال واقبل**». وفيه أقوال غير ذلك، هذا أحسنها، انتهى كلامه ـ ابن الأثير ـ وعن القاموس مثل ذلك.

وفي شرح الوافية للمحقّق الكاظميّ ﷺ: وتجاوز قوم الحدود فحكموا بأنّ القراءات السّبع هي الأحرف السّبعة الّتي جاء بها الخبر المشهور من غير بيّنة ولابرهان ومقتضاه أن يكون ما سواها خارجًا عن القرآن. وهذا خرق لما اجتمعت عليه الأمّة، ومن ثمّ اشتدّ عليه نكير الأئمّة وردّوه أقبح ردٍّ.

قال أبوشامة: ظنّ قوم أنّ القراءات السّبع الموجودة ... **[ثمّ ذكر قول الكواشي ومكّيّ، كما تقدّم عن مكّيّ وابن حجر، وقال:]**

وقال السّبكيّ في شرح المنهاج: قال الأصحاب: يجوز القراءة في الصّلاة وغيرها بالقراءات السّبع، ولا يجوزبالشّاذّة، وظاهرها هذا يوهم أنّ غير السّبع المشهورة من الشّواذّ.

وقدنقل البغويّ: الاتّفاق على قراءة يعقوب وأبي جعفر. وهذاالقول هو الصّواب. ثمّ قال: والخارج عن السّبعة المشهورةعلى قسمين:

منه ما يخالف خطّ المصحف، وهذا لاشكّ أنّه لايجوز القراءة به لافي الصّلاة ولافي غيرها.

ومنه ما لايخالف خطّ المصحف ولم تشتهر القراءةبه، وإنّما وردمن طريق غريب لايعوّل عليه، وهذا يظهرالمنع من القراءة به أيضًا.

ومنه مااشتهرمن أ ئمّة هذا الشّأن من القراءةبه قديمًا وحديثًا، فهذا لا وجه للمنع منه، ومن ذلك قراءة يعقوب وغيره، وفي هذا تأكيد لما ذكرناه آنفًا من تظافر الكلمة على العمل بالمشهور وعدم الانحصار في المتواتر، انتهى كلام البغويّ.

قلت: وممّا يؤيّد أنّ المراد من سبعة أحرف في الحديث النبويّ، ليس هي القراءات السّبع، لأنّ القرّاء السّبعة لم يكونوا في زمن النّبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِه، فكيف ينزّل حديثه على قراءات من يأتي على رأس مئتين أو ثلاثمأة، وقد سمعت ممّا نقلناه: أنّ النّاس كانوا في رأس مئتين على قراءة القرّاء السّتّة ويعقوب، فلمّا كان على رأس ثلاثمأة حذف ابن مجاهد يعقوب، وأثبت الكسائيّ.

فلا بدّ أن يكون حمل الحديث على القراءات السّبع مختلفًا باختلاف الأزمان، وهو كما ترى، وأيضًا أحاديثهم عَلَيْهِمُ السَّلَامُ يفسّر بعضها بعضًا.

وقد وردت العامّة عن النّبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِه على ما في الصّافي؛ أنّه قال:« **نزل القرآن على سبعة أحرف: أمر و زجر، وترغيب وترهيب، وجدل، وقصص ومثل** ».كما نقلنا سابقًا أيضًا، ومثلهما نقله أصحابنا عن أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ: إنّ الله تبارك وتعالى أنزل القرآن ... **[وذكر كما تقدّم سابقًا في موارد متعدّدة، ثمّ قال:]**

فليحمل الخبر المعروف الّذي ادّعى العامّة تواتره على ما تضمّنه الخبران المذكوران، أو على البطون لما رواه العامّة عن النّبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِه: «**إنّ القرآن نزل على سبعة أحرف،لكلّ آية منها ظهروبطن، ولكلّ حرف حدّ ومَطلَع**».

وفي رواية أخرى لهم مذكورة في الصّافي: «**إنّ لكلّ من الأقسام ظهرًا وبطنًا، ولبطنه بطنًا ، إلى سبعة أبطن**». ومثلهما في «الخصال» على ماحكي عن حمّاد، قال: قلت لأبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

ويدلّ على هذا الحمل على مارواه العامّة على ماحُكي عن النّبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِه أنّه قال لجبرئيل: «**إنّي بُعثتُ على أمّة أُمّيّين فيهم الشّيخ الفاني والعجوزة الكبيرة والغلام،**

قال عليه‌السلام: فمرهم فليقرأوا القرآن على سبعة أحرفٍ».

ومن طريق الخاصّة ما رواه في محكيّ الخصال بأسناده ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

ويستفاد من هذه الرّوايات أنّ المرادبسبعة أحرف: اختلاف اللّغات، كما قاله ابن الأثيرفي «نهايته».

وقال في «القوانين» بعد نقل رواية «الخصال» ـ تأئيدًا لما ذكره العامّة من حمل سبعة أحرف على سبع قراءات ـ وهذه الرّواية مع ضعف سندها، أيضًا غيرواضحة الدّلالة على المطلوب.

قلت: بل واضح الدّلالة على خلافه ، وكون المرادبها اللّغات كما يناسبه التّوسيع فيها، ووجود العجوزة والشّيخ الكبير والغلام في الأمّة الّذين لاينطلق ألسنتهم إلى خلاف لغاتهم كما في الرّواية الأخرى.

ومن هذا عُلِم ضعف من ذكره بعضهم من أنّ احتمال إرادة اللّغات السّبع بعيد، إذ لايكون التّوسعة محصّل وجيه إلّا بتكلّف. وظهر أيضًا بطلان ما في «مفتاح الكرامة» من حمل رواية «الخصال» المذكورة على التّقيّة.

ويؤيّد ماذكر أيضًا من عدم جواز حمل سبعة أحرف على سبع قراءات، لأنّ قراءة أبيّ وابن مسعود اللّذين ورد في فضلهما ماورد من العامّة والخاصّة مخالفة للقراءات السّبع في كثيرمن المواضع، كما يدلّ عليه كتب القراءة والتّفسير، فلاحظ مجمع البيان؛ تجد ذلك فيه كثيرًا، فكيف يسوغ حمل حديث الرّسول صلى‌الله‌عليه‌وآله على قراءة القرّاء السّبعة، مع أنّ الأنسب حملها على قرائتهما وأمثالهما ممّن كان في زمان النّبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله ، وورد في فضله ماورد أنّ هذا ممّا لا يرضبه لبيب.

وأيضًا قدذكر في «مفتاح الكرامة»: أنّ الصّحابيّين المقرّبين سبعة ، أمير المؤمنين وسيّد الوصيّين (سلام الله عليه) وأُبيّ وزيدبن ثابت وعثمان وابن مسعود وأبوالدّرداء وأبوموسى

الأشعريّ. ولا يخفى؛ أنّ حمل سبعة أحرف على القراءات المنسوبة إليهم أولى من حمله على القراءات المنسوبة إلى القرّاء السّبعة.

ثمّ إنّه قد استشكل في الرّواية الأولى للخصال الّتي فيها: «**أنّ القرآن نزل على سبعة أحرف، وأدنى ما للإمام أن يفتي على سبعة وجوه**» بأنّ الأحكام خمسة، فكيف يمكن الإفتاء على سبعة وجوه؟

وأُجب عنه: بأنّ المراد للإمام أن يبيّن ما كلّف به كالتّيمّم مثلًا ببيان أوببيانين، أوثلاثة أو أربعة، أو أكثر من ذلك، فيفتيناعن الوجوه بحسب تعدّدها، وأيّا ما كان فله أن يطلق، وله أن يقيّد، وله أن يشترط، وله أن يعمّم، وله أن يخصّص، وتختلف الشّرايط والقيود والتّخصيصات، فتضاعف أضعافًا كثيرة، وأمّا إذا أفتى بالأحكام فلا تتجاوز عن الخمسة.

فإن قيل: إنّ التّعبير بقوله عليه السلام: أدنى ما للإمام أن يفتي على سبعة وجوه، يدلّ على أنّ له أن يفتي بأكثر من سبعة، فما هذا الزّائد؟

فيقال له: إن الزّائد هي بطون البطون، كما جاء في بعض الأخبار: «إنّ لكلّ بطن بطن، حتّى يصل إلى سبعين بطنًا». والمعنى: أنّه نزل مرموزًا به إلى سبعة، فتلك أقلّ ما للإمام أن يفتي به، ثمّ ينتقل منها إلى بطون آخر، نسبة هذه إلى تلك، كنسبة الظّواهر، فمن ثمّ خصّ نسبة نزوله بها.

ثمّ إنّ الحديث النّبويّ الّذي رواه العامّة من «**أنّ القرآن نزل على سبعة أحرف، لكلّ آية منها ظهروبطن، ولكلّ حرف حدّ ومَطلَع**»، قد ذكر نظيره في روايات أصحابنا.

فعن العيّاشيّ، عن الفضيل بن يسار، قال: سألت أباجعفر عليه السلام عن هذه الرّواية ما في القرآن آية إلّا ولها ظهرٌ وبطنٌ، وما فيه حرف إلّا حدٌّ، ولكلّ حدّ مطّلع، ما يعني بقوله: ظهر و بطن؟ قال عليه السلام: **ظهره: تنزيله، وبطنه: تأويله، منه ما مضى، ومنه**

ما لم يكن بعد، يجري كما يجري الشّمس و القمر، كلّما جاء منه شيء وقع، قال الله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ ونحن نعلمه.

قيل: المطّلع بتشديد الطّاء وفتح اللّام بمعنى مكان الاطّلاع من موضع عالٍ، ويجوز أن يكون بوزن مصعّد ومعناه: أي محلّ يصعد إليه من يريد معرفة علمه، ومحصّل معناه قريب من التّأويل والبطن، كما أنّ معنى الحدّ قريب من معنى التّنزيل والظّهر.

وقيل: إنّ الوجه في انحصار الأحرف في السّبعة؛ أنّ لكلّ من الظّهر والبطن طرفين، فذاك حدود أربعة، وليس لحدّ الظّهر الّذي من تحت مطّلع، لأنّ المطّلع لايكون إلّا من فوق، فالحدّ أربعة، والمطّلع ثلاثة، والمجموع سبعة.

وعن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال: «**مامن أية إلّا ولها أربعة معانٍ: ظاهر وباطن، وحدّ ومطّلع، فالظّاهر: التّلاوة، والباطن: الفهم، والحدّ: هو أحكام الحلال والحرام، والمطّلع: هو مراد الله من العبد بها**».

ومن الأدلّة على المختار أنّ المصاحف الّتي كانت في زمن النّبيّ صلّى الله عليه وآله والخلفاء كانت خالية عن الإعراب والنّقاط والمدّ والتّشديد، كما اعترف به مشايخ العامّة وقرّائهم، وقد سمعت التّصريح منهم به فيما نقلناه من كلماتهم.

وذكره السّيّد الفاضل نعمت الله الجزائريّ قدّس سرّه فيما حكى عنه، قال: «كما هو موجود في المصاحف الّتي هي بخطّ مولانا أمير المؤمنين عليه السلام وأولاده المعصومين عليهم السلام قال: وقد شاهدنا عدّة منها في خزانة مولانا الرّضا عليه السلام، فيغلب على الظنّ أنّ تصرّفاتهم في الآيات با لإ عراب والنّقط، إنّما كانت من جهة موافقتها لمذاهبهم في اللّغة والعربيّة لا من جهة علمهم بكيفيّة النّزول، فيحصل الاطمينان من ملاحظة ما ذكرنا، وأضعاف أضعافه، إنّ اختلاف القرّاء السّبع ليس من جهة النّصّ، بل من جهة الاستنباط والاجتهاد غالبًا. **(١٨٢ ـ ١٨٦)**

الفصل الحادي والأربعون
نصّ التّبريزيّ (م : ١٣٠٧) في «أوثق الوسائل...»

[المراد في سبعة أحرف]

وفي مجمع البحرين؛ بعد نقل [قول] أبي عُبَيدة قال: ثمّ قال: وممّا يبيّن ذلك قول ابن مسعود: «إنّي سمعت القرّاء فوجدتهم متقاربين، فاقرأوا كما عُلّمتم، إنّما هو كقول أحدهم: هَلُمّ وتعال واقبل». ونُقِل فيه أيضًا عن العامّة قولين آخرين:

أحدهما ـ أنّ المراد بالحرف الإعراب.

و الآ خرـ أنّ المراد به: الكيفيّات.

نعم؛ نقل القول بكون المراد به: وجوه القراءة الّتي اختارها القُرّاء قولًا آخر أيضًا، ويحتمل أن يكون المراد: نزوله على سبعة أقسام، كما روى أصحابنا عن أميرالمؤمنين عليه السلام أنّه قال: إنّ الله تبارك وتعالى أنزل القرآن على سبعة أقسام...[**وذكر كما تقدّم عن الصّافيّ، ثمّ قال:]**

وعن القاضي أبي بكر بن عربيّ في «القواصم»: ضبط الأمر على سبع قراءات ليس له أصل في الشّرع، وقد جمع قوم: ثماني قراءات، وقوم: عشرًا...

وعن أبي حاتم بن حبّان: اختلف في المراد بذلك على خمسة وثلاثين قولًا، وقد وقفت منها على كثير، انتهى.

وقال بعض الشّافعيّة: ورجّح القرطبيّ قول الطّحاويّ، إنّ المراد به أنّه وسّع عليهم

في مبدء الأمر أن يعبّروا عن المعنى الواحد بما يدلّ عليه لغة إلى سبعة ألفاظ، لأنّهم كانوا أمّيّين لايكتب إلّا القليل منهم، فشُقّ على أهل كلّ ذي لغة أن يتحوّل إلى غيرها، فلمّا كثر من يكتب وعادت لغاتهم إلى لسان رسول الله ﷺ ارتفع ذلك، فلا يقرأ إلّا باللّفظ الّذي نزل، ثمّ نقل ذلك عن ابن عبد البرّ، وعن القاضي أبي بكر. ومن ذلك أنّ أُبيّ بن كعب كان يقرأ **﴿للّذين آمنوا﴾: (انظرونا للّذين آمنوا)، (امهلونا للّذين آمنوا)، (اخّرونا للّذين آمنوا)**. وممّن اختار هذا القول أيضًا ابن العربيّ، انتهى.

ومع تسليم كون المراد: نزوله على قراءات سبع، يحتمل أن يكون المراد بهذه السّبع غير السّبع المشهورة، لاحتمال أن يكون عند الأئمّة عليهم السلام قراءات مخصوصة غير السّبع المعروفة.

ومع التّسليم نقول: إنّ الخبر المزبور معارض بأقوى منه، وهو مارواه ... **[ثمّ ذكر روايتين عن الفُضَيل بن يسار وزُرارة عن الكلينيّ كماتقدّم عنه، وقال:]**

ويرد على الخبر الثّاني أيضًا جميع ما تقدّم، سوى بعض المحتملات الّتي ذكرناها في إجمال الدّلالة. **(ص: ٨٥)**

الفصل الثّاني والأربعون
نصّ الأصفهانيّ (م: ١٣٠٨) في تفسيره : «مجد البيان...»

فيما ورد من نزول القرآن على سبعة أحرف و بيانه

قد اشتهر بين العامّة، بل ادّعى بعضهم التّواتر في أصل الحديث[1] عن النّبيّ صلّى الله عليه وآله أنّه قال: **«نزل القرآن على سبعة أحرف، كلّها كافٍ شافٍ»**[2].

ونسب إلى أكثر العلماء أنّها سبع لُغات من لُغات قُرَيش لايختلف ، بل هي متّفقة المعنى، واستدلّ على أنّ السّبعة هي سبع لُغات متّفقة المعنى بما رُوي... **[ثمّ ذكررواية ابن سيرين عن ابن مسعود وروايات أُخر، كما تقدّم سابقًا في مواضع متعدّدة،وقال:]** إلى غير ذلك من الوجوه بل قيل: إنّ الاختلاف في معناه يقرب من أربعين قولًا.[3]

و رووا عنه عليه السلام أ نّه قال: **«نزل القرآن على سبعة أحرف: أمر، و زجر، و ترغيب، و ترهيب،وجدل، و قصص، و مثل».**[4]

---

١ ـ كأبي عُبَيد على ما في تفسير القاسميّ ١: ٢٨٤.

٢ ـ رواه أبو يعلى في«الكبير» عن أبي المِنهال، والطّبرانيّ في الأوسط عن أبي سعيد كما في «مجمع الزّوائد» ٧ : ١٥٢-١٥٣، ورواه أيضًا ابن الأثير في«النّهاية» ؛ و هكذا نقله الشّيخ في «التّبيان»، ج ١، المقدّمة : ٧ ؛ والطّبرسيّ (ره) في «مجمع البيان» ١ : ١٢.

٣ ـ راجع : «الصّافي» المقدّمة الثّامنة : ٣٨، و«القوانين» الباب السّادس : ٣٩١.

٤ ـ رواه الطّبريّ في «تفسيره» ١ : ٢٣؛ عن أبي قِلابة، عنه صلّى الله عليه وآله و نقله الشّيخ (ره) في« التّبيان» ١ المقدمة : ٧...

و في رواية أُخرى: «**زجر، وأمر، وحلال، وحرام، ومحكم، و متشابه، وأمثال**».[١]

والمستفاد منهما أنّ الأحرُف إشارة إلى أقسامه و أنواعه، و يؤيّد ذلك ما رُوِي من طريق أصحابنا عن أميرالمؤمنين... **[و ذكر كما تقدّم عن البُروجِرديّ]**.

[في عدم نزول القرآن على سبعة ألفاظ]

و يدلّ على نفي ورود القرآن بالألفاظ المختلفة ما روي عن الكُلَينيّ بسنده الحسن كالصّحيح ... **[و ذكر روايات كما تقدّم عن الكُلَينيّ رقم ١]**.

وعن كتاب «التّحريف والتّنزيل» المنسوب إلى «أحمد بن محمّد المعروف بـ «السّيّاريّ» : حدّثني البرقيّ و غيره، عن ابن أبي عُمَير و صفوان بن يحيي وأحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن جميل بن دَ رّاج، عن زُرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «**القرآن واحد، نزل من عند ربّ واحد، إلى نبيّ واحد، ولكنّ الاختلاف...**».

البرقيّ و غيره، عن حمّاد بن عيسى، عن جابربن عبدالله قال: «قيل: لأبي عبدالله عليه السلام : إنّ النّاس يقولون: إنّ القرآن على سبعة أحرُف، فقال عليه السلام: «**كذبوا، نزل حرف واحد من عند ربّ واحد إلى نبيّ واحد**».

و عنه أيضًا، من البرقيّ باسناده المتّصل عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قلت له: قول النّاس: «**نزل القرآن على سبعة أحرف؟ فقال: واحد من عند واحد**».

[و] عنه أيضًا ما هذا لفظه، وباسناده عن زُرارة بن أعين، قال: «سأل سائل أبا عبدالله عليه السلام عن رواية النّاس في القرآن: نزل على سبعة أحرف، فقال عليه السلام: «**كذبوا النّاس في رواياتهم، بل هوحرف واحد، من عند واحد، نزل به الملائكة على واحد**». وعنه أيضًا مسندًا عن جَميل بن دَرّاج، عن زُرارة مثل رواية الكُلَينيّ.

---

١ ـ أخرجه الطّبريّ في «تفسيره» ١ : ٢٢، عن يونس؛ عن ابن مسعود، عن النّبيّ صلى الله عليه و آله ...

[المراد من الأحرُف ما هو ؟]

وهذه الأخبار قامت على أنّ القراءة النّازلة واحدة، وأنّه لم ينزل على سبعة ألفاظ مختلفة، فيجوز أن يكون للكلام بالمعنى الّذي أرادوا كما هو الظّاهر من التّكذيب؛ إذ تكذيب اللَفظ باعتبار المعنى المقصود منه، فلاينافي ورود هذا اللّفظ في الأخبار بالمعنى المتقدّم أو بمعنى آخر؛ كإرادة البطون والتّأويلات، كما ربّما يستفاد ممّا رُوِي ... **[ثمّ ذكرروايتين نقلًا عن الصّدوق كما تقدّ م عنه، وقال:]**

فمع ضعف سنده ومعارضته بما تقدّم المعتضدة بالاعتبار محتمل، لإرادة التّوسعة والضّيق المعنويين باعتبار الاكتفاء من بعض بما يفهمونه من بعض الآيات، وإن لم يكن مطابقًا للواقع في مقابل إلزام الكلّ بتحصيل المراد الواقعيّ، أو بملاحظة أنّ المطلوب من كلّ صنف من أصناف المؤمنين آداب وشرائط لايراد ممّن دونه؛ إذ **«حسنات الأبرار سيّئات المقرّبين»**.

فلعلّ المراد أنّ القرآن على سبعة أحرُف، كلّ حرف يتعلّق بأهل مرتبة من المراتب السّبعة المذكورة في الأخبار للإيمان، فلا يُراد من الجميع الأحكام المراد من ذي الدّرجة السّابعة. ويؤيّد هذا الاحتمال الرّواية السّابقة؛ إذ هذا السّبب هوالسّبب الظّاهر في اختلاف الفتاوى.

ويحتمل إرادة التّوسعة اللّفظيّة مع بقاء المادّة والتّركيب بحاله، بحيث لايتغيّر به المعنى الإفراديّ والتّركيبيّ، وإن كان اللّفظ النّازل من الله سبحانه واحدًا مشتملًا على كيفيّات خاصّة، فيجوز قراءة ذلك بسائر الكيفيّات الصّحيحة، على أنّه لايبعد أن يكون العبرة في القراءة بما يعدّ حكاية لكلام الله سبحانه في العرف. وكثير من أنحاء التّغييرات لا تخلّ بذلك؛ كالإ شمام، والإمالة، والتّفخيم، وما يحذو حذوها جزمًا؛ وكالقلب والإبقاء على الأصل، والإدغام، وفكّه، والإسكان، والتّحريك؛ كقراءة : **(كفؤًا)** بالهمزة والوا و، متحرّك الوسط وساكنه، دون يرتدّ ويرتدد، على احتمال قويّ.

فلايبعد أن يقال: لايلزم في ذا مثلًا ذلك تعدّ بقراءة أصلًا، بل يجوز قراءة الآية الواحدة بما لا يخرجها عن كونها هي من الوجوه الصّحيحة عند أهل اللّسان و إن لم يقرأه به أحد من القُرّاء.

وهذا بخلاف ما لوأفضى إلى تغيير المادّة ؛ مثل: **(ينشر وينشز)** بإهمال الآخر[1]، أو إعجامه، أوهيئته المشتملة على تبديل الحرف، ومثل القراءة بصيغة المغايب و المتكلّم في مواضع، وكـ قراءة: **(ملك)** و **(مالك)**، أوالمعنى، كصيرورة المفعول حالًا، والمبتدأ خبرًا وغير ذلك. فإنّه يخرجه عن حكاية القرآن عند الدّقّة؛ إذ الكلام مأخوذ فيه المادّة والهيئة في المفردات، والهيئة التّركيبيّة الّتي تختلف باختلافها المعاني التّابعة لها كالفاعليّة والمفعوليّة؛ فافهم.

ويؤيّد ما ذكر من عدم التّوسعة الّتي زعموه بحيث تؤدّي إلى تبديل ألفاظ القرآن، ما روي عن الصّادق عليه السلام ... **[و ذكر كما تقدّم عن البروجردّ ي بإسناد ابن فرقد وابن خُنيس، ثمّ قال:]** واستظهر بعض: أنّ ذيله ورد من باب المصلحة[2]، واحتمل أن يكون اللّفظ «أبي» بإضافة الأب إلى ياء المتكلّم، ولم يظهر إتقان النّسخ بحيث لايقع فيه تشديد زائد لوكان .

[جواز اختيار القراء ة المشهورة]

ثمّ اعلم أنّ الظّاهر بناء على ما ذكرناه هوالتزام ما صدق عليه الأخبار المرخّصة للقراءة كما علّمنا ، كما تقدّم بعضها بالمعنى المتقدّم. فكلّ قراءة كانت شائعة في ذلك الزّمان جا زت القراءة به، سواء كان من السّبع، أوتمام العشر أولا، بوجه من الوجوه

---

١ ـ في المخطوطة: «الاحرام».

٢ ـ الاستظهار للفيض رحمه الله على حسب الاحتمال، إذقال في ذيل الرّواية ، «ولعلّ آخر الحديث ورد على المسامحة مع «ربيعة» مراعاة لحرمة الصّحابة، و تداركًا لما قاله في «ابن مسعود» . ذلك لأنّهم عليهم السلام لم يكن يتّبعون أحدًا سوى آبائهم ، عليهم السلام لأنّ علمهم من الله، وفي هذا الحديث إشعار بأنّ قراءة «أُبيّ» كانت موافقة لقراءتهم عليهم السلام ، أو كانت أوفق لها من قراءة غيره من الصّحابة» .

الصّحيحة عند أهل اللّسان فيما خرج عن جوهر الكلام، مع احتمال إسقاط قيد الشّيوع والاكتفاء بمجرّد كونه قراءة من شأنها أن يتعلّم، وإلغاء خصوصيّة ذلك الزّمان ومناسبته، فيكتفي بكلّ قراءة؛ إذ الظّاهر أنّ مبنَى الكلام ليس على إفادة، أنّ هذه القراءا ت الموجودة في ذلك العصر خصوصيّة، فلا تغفل. **(١٣٩-١٤٦)**

الفصل الثّالث والأربعون

نصّ الجنابذيّ (م: ١٣٢٧) في «بيان السّعادة...»

في تحقيق أنّ القرآن ذو وجوه

رُوي عن النّبيّ صلّى الله عليه وآله أنّه قال: **«إنّ القرآن ذلول ذو وجوه، فاحملوه على أحسن الوجوه»**.

وهذا الخبر كالقرآن ذو وجوه، وهومراد بكلّ الوجوه، فإنّ القرآن يجوز أن يكون ذاوجوه بحسب موادّ ألفاظه، أوهيئاتها وتصريفها، أوإعرابها وتركيبها، و سيجيء تحقيق ذلك في الفصل الآتي. ويجوز أن يكون ذا وجوه بحسب دلالة ألفاظه ومصاديقها، وهذه الدّلالة وكثرة المصاديق.

إمّا أن تكون في الطّول، بمعنى: أنّ كلّ لفظ من القرآن يدلّ على مفهوم واحد، له مصاديق بحسب النّشآت الطّوليّة، يكون كلّ عالٍ من المصاديق مع الدّاني بمنزلة الرّوح والجسد، ومتّحدًا معه اتّحاد الرّوح مع الجسد، وهذا هو معنى التّنزيل والتّأويل والظّهر والبطن، وقد مضى أنّ القرآن له مصاديق متعدّدة بحسب النّشآت، وأنّ مصاديقه الطّبيعيّة ظهوره وتنزيله، ومصاديقه الرّوحانيّة بطونه وتأويله، فهذا الوجه جارٍ في القرآن، ومراد من هذا الخبر.

وإمّا أن تكون في العرض، بمعنى: أنّ كلًّا من المصاديق يكون مغايرًا للآخر و مقابلًا له، لامتّحدًا معه وروحًا له، مثل لفظ «يزكّي» في قوله تعالى: **﴿بَلِ اللهُ يُزَكِّى**

مَنْ يَشَاءُ﴾[1] فإنّه يجوز أن يكون بمعنى: ينمّى، ويطهّر ويخرج الزّكاة، وينعم، ويظهرالنّماء، أوالطّهارة، أوالتّنعم، والقرآن يكون ذا وجوه بهذا المعنى أيضًا.

فإنّه ورد في الأخبار تفسير الآيات بالمعاني المتخالفة المتغايرة بل المتضادّة، مثل تفسير الأمانة في قوله تعالى: **﴿إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الإِنْسَانُ﴾**[2]، فإنّها فسّرت بمطلق التّكليف وبالصّلاة مخصوصة، وبالولاية، وبخلافة عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وبالخلافة الظّاهريّة وبشهادة الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهما السلام.

ولاشكّ أنّ الخلافة الظّاهريّة والوصاية مغايرتان معًا، وهما مغايرتان للشّهادة والكلّ مغايرة للتّكليف والصّلاة، ولاشكّ أنّ الكلّ كانت مندرجة في لفظ الأمانة حين نزوله على محمّد صلّى الله عليه وآله، وإلّا لزم أن يكون تفسيرهم عليهم السلام بغيرما كان مندرجًا في اللّفظ مرادًا منه، ولا امتناع من جهة اللّفظ، ولامن جهة المعنى من اندراج المعاني العديدة في اللّفظ الواحد، وسعة المخاطب والمخاطب وإحاطتهما بجميع المعاني المحتملة، وجواز اندراجها بالقوّة في اللّفظ الواحد يجوز لحاظ الجميع فيه.

وهذا الاندراج بنحو عموم الاشتراك أوعموم المجاز، أو دخول الجزئيّات في المفهوم الكلّيّ، أو بنحولحاظ الصُّوَر العديدة في المرآة الواحدة من غيراعتبار معنى كلّيّ بنحو عموم الاشتراك والمجاز، أو بنحو الوضع للمعنى الكلّيّ، فإنّ اللّفظ إذا صحّ إطلاقه على معانٍ عديدة بنحو الحقيقة والمجاز، أو بنحو الاشتراك اللّفظيّ، أوالاشتراك المعنويّ جاز للمحيط أن يلاحظ في اللّفظ جميع تلك المعاني بالفعل من غيراعتبار معنى كلّيّ فيه أوّلًا، ثمّ اعتبار تلك المعاني.

---

١ ـ النّساء/٤٩.

٢ ـ الأحزاب/٧٢.

نعم؛ لايمكن للنّاقص اعتبار معانٍ عديدة متناهية، أوغير متناهية بالفعل في لفظ واحد من غير اعتبار معنى كلّيّ يكون هو مناط اعتبار تلك الجزئيّات، بل يعتبر معنًى كلّيًا بالفعل، يكون تلك الجزئيّات معتبرة فيه بالقوّة لابالفعل، والأخبارالمشيرة إلى سعة وجوه القرآن كثيرة، مثل ما رُوِي عن النّبيّ ﷺ بطريق العامّة: «**إنّ القرآن نزل على سبعة أحرف ،كلّها كافٍ شافٍ**».

وهذا الخبر كما يجوز حمله على ما روي عنه ﷺ أيضًا أنّه قال : «**نزل القرآن على سبعة أحرف أمرو زجروترغيب ....**».

من جعل الأحرف عبارة من أقسام الآيات، يجوز أن يحمل على سعة الوجوه في اللّفظ باعتباراللّغات، أوباعتبار القراءات، ويجوز أن يحمل على سعة الوجوه باعتبار المعاني المتعدّدة طولًا أوعرضًا.

وعن الصّادق عليه السلام أنّه قيل له: إنّ الأحاديث تختلف منكم، فقال عليه السلام: «**إنّ القرآن نزل على سبعة أحرف، وأدنى ماللإمام أن يفتي على سبعة وجوه،ثمّ قال: ﴿هَٰذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾**»[1].

وفي هذا الخبرإشعار بأنّ المراد بالأحرُف: الوجوه المعتبرة في المعنى بحسب العرض و أنّها أكثرمن سبعة، وأدناها السّبعة، وإن كان يجوز أن يراد به الوجوه اللّفظيّة أوالمعنويّة الطّوليّة، ويجوز أن يراد به الوجوه التّكليفيّة من الوجوب والاستحباب والإباحة والكراهة والحرمة والصّحّة والبطلان من الوجوه المعنويّة العرضيّة.

ولفظ الذّلول في الخبرالأوّل يدلّ على كثرة الوجوه المحتملة العرضيّة، فإنّ الذّلول معناه: أنّه ينقاد وينطبق على أيّ معنى أُريد منه، كالجمل الذّلول الّذي ينقاد ويناخ كلّما أنخته، و قد ورد عنهم عليهم السلام في تفسير الآيات أخبار مختلفة بوجوه متخالفة

---

١ ـ سورة ص/ ٣٩.

عرضيّة، لا يمكن حملها على التّقيّة، بل لابدّ و إن تحمل على صحّة التّفسير بمعانٍ مختلفة مندرجة في اللّفظ بأحد الوجوه المذكورة سابقًا، والمراد بالأحسن في قوله: «**فاحملوه على أحسن الوجوه**»: الأحسنيّة الإضافيّة، فإنّ المخاطبين في هذا الخطاب: كلّ قُرّاء القرآن و المتدبّرين فيه والأحسن الحقيقيّ بحسب البطون غير ميسّر إدراكه لغير الأ ئمّة عليهم السلام، والأحسن الحقيقيّ بحسب الوجوه المختلفة من المعاني العرضيّة غير معلوم لكلّ أحد، ولوكان معلومًا لما صحّ الأمر بالحمل عليه في كلّ مقام، بل يأتي النّهي عن الحمل عليه في مقام يقتضي غيره، مثل مقام التّقيّة وغيرها، وكذا الحال في الوجوه المختلفة بحسب اللّفظ، فإنّه قد يقتضي المقام النّهي عن الأحسن لوكان معلومًا، إذا كان تقيّة أو يقتضي حال السّامع غيره. مثال النّهي عن الحمل على أحسن الوجوه بحسب المعنى آية الوضوء بنصب (**أرجُلكم**)، فإ نّه يجوز جعله عطفًا على ﴿**وُجُوهَكُم**﴾، حتّى يدلّ على غَسل الأرجل، وعطفًا على محلّ ﴿**رُؤُسِكُم**﴾، حتّى يدلّ على مسحها.

والثّانى أحسن، لعدم لزوم الفصل بالأجنبيّ بين المعطوف والمعطوف عليه، ولموافقته لقراءة جرّ الأرجل، لكنّ الحمل عليه والعمل به في مقام التّقيّة يكون حرامًا.

ومثال النّهي عن الحمل على أحسن الوجوه بحسب اللّفظ هذه الآية، فإنّه قد قرأ الأرجل بالجرّ و النّصب، والجرّ قد عرفت أنّه أحسن القراءتين، لعدم لزوم الفصل بالأجنبيّ حينئذٍ بين المعطوف والمعطوف عليه، لكن قد يقتضي المقام التّجنّب عن القراءة به، والقراءة بما قرأُوا، وعلى الأحسنيّة الإضافيّة بحمل ما ورد عنهم مختلفًا في تفسير الآيات، وهكذا الحال في القراءات المختلفة الواردة عنهم.

في جواز نزول القرآن بوجوه مختلفة في ألفاظه

اعلم أنّ القرآن نزل به جبرئيل عليه السلام من طريق الباطن على بشريّة نبيّنا صلى الله عليه وآله لكن من جهة مداركه الأُخرويّة لامن جهة مداركه الدُّنيويّة، والمدارك الدّنيويّة لضيقها

لاسعة لها بأن تدرك إلّا وجهًا واحدًا، وهيئة واحدة من اللّفظ المسموع واللّسان الدُّنيويّ لا يجري عليه إلّا وجه واحد من اللّفظ، وأمّا اللّسان و السّمع الأُخرويّان، فيجوز أن يجري ويسمع في إجراء واحد وسماع واحد، وجوهًا عديدة من اللّفظ لسعتهما وعدم ضيقهما عن تزاحم الكثرات، ولجواز النّزول بالوجوه المختلفة، أوللتّوسعة بعد النّزول، ورد عنهم عليهم السلام قراءات مختلفة مخالفة لقراءات العامّة، وورد عنهم عليهم السلام تصويب القراءتين المختلفتين، ولولا ذلك لكان بعض قراءتهم مخالفة لما نزل على محمّد صلى الله عليه وآله من غيرتقيّة، نسب إلى النّبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: أتاني آتٍ من الله ...

[وذكر كماتقدّم عن الصّدوق، ثمّ قال:]

وهذه الرّواية كما يجوز أن يكون المراد سبع لغات متفرّقة في القرآن، فيكون بعضه بلُغة هُذَيل، وبعضه بلُغة هوازن، وبعضه بلُغة الحجاز، وبعضه بلُغة العراق، وبعضه بلُغة اليمن. يجوزأن يكون المراد: قراءته في كلمة واحدة ومقام واحد بسبع لُغات، مثل: هلُمّ و تعال وأقبل وجيء، وكما يجوز أن يكون هذه التّوسعة بعد النّزول، يجوز أن تكون حين النّزول، لسعة المنزل ولسانه والمنزل عليه ومداركه، وكما يجوز أن يكون المراد بسبعة أحرُف: سبع لغات، يجوز أن يراد بها: سبعة أوجه في اللّفظ بحسب القراءات والإعراب في لفظ واحد، للتّوسعة على القارئين بعد النّزول أوحين النّزول، ويجوز أن يراد بها: سبعة أوجه في المعنى، للتّوسعة في العمل على العباد كما مضى...

[ثمّ ذكر رواية زُرارة ورواية الفُضَيل بن يَسار، كما تقدّم عن الكُلَينيّ في باب اختلاف القراءات، وقال:]

يجوز أن يراد به: أنّ القرآن نزل من عند واحد أحد حقيقيّ بنحو الوحدة الظّلّيّة والبساطة الجمعيّة، وبعدتنزّله إلى الكثرات جاءت الكثرة والتّفصيل فيه من جهة تعلّقه بالكثرات المتعدّدة المتخالفة، ويكون التّكذيب راجعًا إلى وهمهم الكاسد من

أنّه صدر من مقام الوحدة الحقيقيّة بنحوالتّفصيل والكثرة في ألفاظه وقراءاته، وقد عرفت فيما مضى أنّه بحسب ألفاظه في أبعد المراتب من الله، وأنّه بحسب ذلك آخر مراتب وجوده.

والحاصل: أنّه يجوز أن يكون اختلاف القراءات والوجوه المرويّة بحسب الألفاظ من القُرّاء أنفسهم، ويجوز أن يكون توسعة من الله تعالى حين النّزول أوبعد النّزول.

(١ : ١٧ ـ ١٨)

الفصل الرّابع والأربعون
نصّ القاسميّ (م: ١٣٣٢) في «محاسن التّأويل...»

الرّخصة بقراءة القرآن على سبعة أحرُف في العهد النّبويّ

ورد عن النّبيّ ﷺ من رواية جمع من الصّحابة أنافوا على العشرين ـ كما في الإتقان ـ وعدّ أبوعُبَيد الحديث المرويّ فيه متواترًا: **«أنّ القرآن أُنزل على سبعة أحرُف»**.

وممّاخرّجه رُواة الصّحاح من طرقه ما وقع لعمربن الخطّاب وتلبيبه هِشام بن حكيم بردائه ... **[وذكر كما تقدّم عن البخاريّ رقم٢]**.

فقال عليه السلام: «كذلك أنزلت». ثمّ قال: صلوات الله عليه: **«إنّ هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف فاقرأُ وا ما تيسّرمنه»**، زيد في رواية: **«كلّها شافٍ كافٍ»**، وفي رواية أمّ أيّوب (رضي الله عنها): «أيّها قرأت أصبت». وصحّ من رواية أُبيّ بن كعب: **«أنّ النّبيّ ﷺ استزاد جبريل لمّا قرأه على حرفٍ حتّى بلغ سبعة أحرُفٍ»**.

وفي رواية لأُبيّ قال: قال النّبيّ لجبريل عليه السلام: «إنّي بعثت إلى أُمّة... [إلى أن قال:] أخرج ابن جرير عن الأعمش ... **[وذكر كما تقدّم عن الطّبريّ رقم ١٩ و٣٨، إلى أن قال :]** .

قال الإمام ابن قتيبة في «كتاب المشكل»: كان من تيسيرالله تعالى أن أمر نبيّه ﷺ أن يُقرِئ كلّ أُمّة بلغتهم ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال :]**

قال أبو شامة: معنى قول كثير من الصّحابة والتّابعين: القراءة سنّة يأخذها الآخر عن الأوّل، **«فاقرأوا كما عُلِّمتُم»**، هو أنّ السّنّة المشار إليها ماثبت عن رسول الله ﷺ أنّه قرأه، أوأذن فيه على ما صحّ عنه **«أنّ القرآن أُنزِل على سبعة أحرُف»**، فلأجل ذلك كثر الاختلاف في القراءة في زمانه وبعده إلى أن كان ما كان في عهد عُثمان وجمعهم على حرف واحد ...

معنى السّبع في حديث «أُنزِل على سبعة أحرُف»

ليس المراد بالسّبع حقيقة العدد المعلوم، بل كثرة الأوجه الّتي تقرأ بها الكلمة ، على سبيل التّيسير والتّسهيل والسّعة. ولفظ السّبعة يطلق على الكثرة في الآحاد، كما يطلق السّبعون في العشرات، والسّبعمائة في المئين، ولايراد العدد المعيّن، كذا في «الإتقان».

وحمل بعضهم العدد على ألسن سبعة، وحمل ابن قُتَيبة وغيره العدد المذكور في الحديث على الوجوه الّتي يقع بها التّغاير، كتغيّرالحركة مع بقاء المعنى والصّورة، وتغيّرالفعل ماضيًا أوأمرًا. وتغيّر بإعجام حرف أوإهماله، وتغيّر بإبدال حرف قريب من مخرج حرف آخر، وتغيّر بالتّقديم والتّأخير، وتغيّر بزيادة كلمة أونقصانها، وتغيّر بإبدال كلمة بكلمة ترادفها.

والأظهر ما ذكرنا من إرادة الكثرة من السّبعة لاالتّحديد، فيشمل ما ذكره ابن قُتَيبة وغيّره من تغيّر بإدغام، أوإظهار، أوتفخيم، أوإشمام، أوغيرها.

وقال ابن جَرير: فإن قال لنا قائل: فهل لك من علم بالألسُن السّبعة الّتي نزل بها القرآن؟ وأيّ الألسُن هي من ألسُن العرب؟

قلنا: أمّا الألسُن الّتي قد نزلت القراءة بها، فلاحاجة بنا إلى معرفتها، لأنّا لوعرفناها لم نقرأ اليوم بها مع الأسباب المتقدّ مة ـ يعني في كلامه من سبب الاقتصار على حرفٍ واحدٍ كما ستراه قريبًا ـ.

وقد قيل: إنّ خمسة منها لعجز هوازن، واثنين منها لقُرَيش وخزاعة. وروي ذلك عن ابن عبّاس، وليست الرّواية عنه من رواية من يجوز الاحتجاج بنقله.

قال ابن جَرير: العَجُزمن هوازن، سعد بن بَكر، وجُشَم بن بَكر، ونصر بن معاوية، وثقيف.

ثمّ قال ابن جَرير: أمّا معنى قول النّبيّ ﷺ: إذا ذكر نزول القرآن على سبعة أحرُف «**إنّ كلّها شافٍ كافٍ**»، فإنّه كما قال جلّ ثناؤه في وصفه القرآن: **﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾** يونس/٥٧ : شفاء يستشفون بمواعظه من الأدواء العارضة لصدورهم من وساوس الشّيطان وخطراته، فيكفيهم ويغنيهم عن كلّ ماعداه من المواعظ ببيان آياته.

وقال الإمام أبو شامة: إنّ القرآن نزل أوّلًا بلسان قريش... **[وذكر كما تقدّم عنه وعن السّيوطيّ، ثمّ ذكر قول الطّحاويّ كما تقدّم عن ابن كثير].**

معنى الأحرف في الحديث

قال الدّانيّ: الأحرف: الأوجه، أي أنّ القرآن أُنزِل على سبعة أوجه من اللُّغات، لأنّ الأحرُف جمع في القليل، كفَلْس وأفلُس. والحرف قد يراد به: الوجه، بدليل قوله تعالى: **﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللهَ عَلَىٰ حَرْفٍ...﴾** الحجّ/١١، فالمراد بالحرف: الوجه، أي على النّعمة والخير وإجابة السّؤال والعافية، فإذا استقامت له هذه الأحوال اطمأنّ وعَبَد اللهَ .

وإذا تغيّرت عليه وامتحنه الله بالشّدّة والضّرّ ترك العبادة وكفر، فهذا عَبَد الله على وجه واحد. فلهذا سمّى النّبيّ ﷺ هذه الأوجه المختلفة من القراءات والمتغايرة من اللُّغات أحرفًا، على معنى أنّ كلّ شيء منها وجه.

وذكر الإمام ابن جَرير في قول ابن مسعود: من قرأ القرآن على حرفٍ فلايتحوّلن منه إلى غيره، أنّه عنى رضي الله عنه: أنّ من قرأ بحرفه، وحرفه قراءته، قال: وكذلك تقول

العرب لقراءة رجل: حرف فلان، وتقول للحرف من حروف الهجاء المقطَعة: حرف، كما تقول لقصيدة من قصائد الشّاعر: كلمة فلان.

وقال ابن تيميّة في تحقيق: إنّ المراد بالحرف: الكلمة، فيما نقله عنه الحافظ ابن الجَزَريّ في أواخر «النّشر»، مامثاله: وأمّا تسمية الاسم وحده كلمة، والفعل وحده كلمة، والحرف وحده كلمة، مثل: هل وبل، فهذا اصطلاح محض لبعض النُحاة، ليس هذا من لُغةالعرب أصلًا، وإنّما سمّى العرب هذه المفردات حروفًا. ومنه قول النّبيّ ﷺ: **«من قرأ القرآن فله بكلّ حرف عشرحسنات»**، أمّا إنّي لا أقول: «الم» حرف ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف». والّذي عليه محقّقو العلماء أنّ المراد بالحرف الاسم وحده، والفعل وحده، وحرف المعنى وحده، لقوله: ألف حرف، وهذا اسم. ولهذا لمّا سأل الخليل أصحابه عن النّطق بالزّاي من زيد فقالوا: زاي، فقال: نطقتم بالاسم، وإنّما الحرف زه، انتهى.

الرّدّ على من توهّم أنّ بعض الصّحابة يجوّز التّلاوة بالمعنى

قال ابن الجَزَريّ في «النّشر»: أمّا من يقول بأنّ بعض الصّحابة، كابن مسعود...

[وذكركما تقدّم عنه، ثمّ ذكر اقتصار عُثمان في جمعه على الحرف المتواتر، وإن شئت فلاحظ] **(١: ٢٨٤ـ٢٩١)**

الفصل الخامس والأربعون

نصّ البلاغيّ (م: ١٣٥٤) في «آلاء الرّحمان...»

[ردّ حديث سبعة أحرف]

ولعلّما تقول: إنّ غالب القراءات السّبع أوالعشر ناشئ من سعة اللّغة العربيّة في وضع الكلمة وهيئتها، نحو: **(عليهم وإليهم ولديهم)** بكسر الهاء، أوضمّها مع سكون الميم، أوضمّهما. ونحو: **(تظاهرون)** بفتح الظّاء، أوتشديدها، فعلى أيّ قراءة قرأت أكون قارئًا على العربيّة. ولكن كيف يخفى عليك أنّ تلاوة القرآن وقراءته يجب فيها وفي تحقّقها، أن تتّبع ما أُوحي إلى الرّسول، وخوطب به عند نزوله عليه وهو واحد فعليك أن تتحرّاه بما يثبت به، وليست قراءة القرآن عبارة عن درس معاجم اللّغة. ولاتتشبّث لذلك بما رُوي من أنّ القرآن نزل على سبعة أحرُف، فإنّه تشبّث واهٍ واهِن.

أمّا أوّلًا ـ فقد قال في «الإتقان»: اختلف في معنى السّبعة أحرُف على أربعين قولًا، وذكر منها عن ابن حيّان خمسة وثلاثين، وما ذاك إلّا لَوَهْنٍ روايتها واضطرابها لفظًا ومعنًى. وفي «الإتقان» أيضًا في أواخر النّوع السّادس عشر: و قد ظنّ كثير من العوامّ: أنّ المراد بها القراءات السّبعة، وهو جهل قبيح.

وأمّا ثانيًا ـ فقد روى الحاكم في مستدركه بسند صحيح على شرط البخاريّ ومسلم عن ابن مسعود، عن النّبيّ ﷺ: «**نزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرُف: زاجرًا و آمرًا، وحلالًا وحرامًا، ومحكمًا ومتشابهًا، وأمثالًا، فأحلّوا حلاله**».

و روى ابن جَريرمرسلًا عن أبي قِلّابة، عن النّبيّ صلّى الله عليه وآله : **«أُنزل القرآن على سبعة أحرف: آمرو زاجر، و ترغيب و ترهيب، و جدل و قصص، و مثل».**

و روى ابن جَرير و السَّنجريّ و ابن المنذر و ابن الأنباريّ عن ابن عبّاس عنه صلّى الله عليه وآله : «**إنّ القرآن على أربعة أحرُف حلال و حرام...**» الحديث.

و أسند السَّنجريّ في «الإبانة» عن عليّ عليه السلام: «أُنزِل القرآن على عشرة أحرُف؛ بشيرونذير، وناسخ ومنسوخ، وعظة ومثل، ومحكم ومتشابه، وحلال وحرام».

وأمّا ثالثًا ـ فقد جاء في روايات السّبعة أحرُف بأسانيد جياد في مصطلحهم ما يعرّفك وَهْنها و إلحاقها بالخُرافة.

ففي رواية أحمد من حديث أبي بَكرة : «أنّ النّبيّ صلّى الله عليه وآله استزاد من جبرئيل في أحرُف القراءة حتّى بلغ سبعة أحرُف، قال: «**يعني جبرئيل كلّها شافٍ كافٍ ما لم تختم آية عذاب برحمة، وآية رحمة بعذاب**».

وزاد في حديث آخر نحو قولك: تعال، وأ قبل، وهلُمّ، واذهب، وأسرع، وأعجل، ونحوه في رواية الطّبرانيّ عن أبي بَكرة، و في «الإتقان»: أخرج نحوه أحمد والطّبرانيّ عن ابن مسعود .

و أخرج أبوداود في «سُنَنه» عن أُبيّ، عن رسول الله صلّى الله عليه وآله، إلى قوله: «**حتّى بلغ سبعة أحرُف، ثمّ قال: ليس منها إلّا شافٍ كافٍ، إن قلت: سميعًا عليمًا، عزيزًا حكيمًا ما لم تختم آية عذاب برحمة، أو آية رحمة بعذاب**».

وفي «كنزالعمّال» فيما أخرجه أحمد و ابن منيع والغَسّاني وابن أبي منصور وأبويعلى عن أُبيّ عن النّبيّ صلّى الله عليه وآله: «**إن قلت غفورًا رحيمًا، أوقلت سميعًا عليمًا، أوعليمًا سميعًا، فالله كذلك مالم تختم آية عذاب برحمة، أو رحمة بعذاب**».

و أخرج ابن جَرير عن أبي هُرَيرة عنه صلّى الله عليه وآله : «**إنّ هذا القرآن نزل على سبعة**

أحرُف، فاقرأوا ولاحرج، ولكن لا تَختِمُوا ذكررحمة بعذاب، ولا ذكرعذاب برحمة».

وأخرج أحمد من حديث عمر: «**القرآن كلّه صواب ما لم تجعل مغفرة عذابًا، أوعذابًا مغفرة**».

فانظر إلى هذه الرّوايات المفسّرة للسّبعة أحرُف، كيف قد رخصت في التّلاعب في تلاوة القرآن الكريم حسبما يشتهيه التّالي، ما لم يختم آية الرّحمة بالعذاب وبالعكس.

وأمّا رابعًا ـ ففي الرّوايات ما يقطع سند القراءات السّبع، فعن ابن الأنباريّ في المصاحف مسندًا عن عبد الرّحمان السُّلَميّ، قال: كانت قراءة أبي بكر وعُمَر وعُثمان و زيد بن ثابت والمهاجرين و الأنصار واحدة.

وعن ابن أبي داود مسندًا عن أنس، قال: صلّيت خلف النّبيّ صلّى الله عليه وآله وأبي بكر وعمر وعُثمان وعليّ، وكلّهم كان يقرأ: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾. ورُوِي أيضًا: أنّ أوّل من قرأ: (**ملك يوم الدّين**)، هو مروان بن الحكم.

وأمّا خامسًا ـ وهو فصل الخطاب، فقد رُوِي من طُرُق الشّيعة ... [**ثمّ ذكرروايات عن الكلينيّ والصّدوق كما تقدّم عنهما، وقال:**] ويؤيّد ما ذكرناه رواية السّيّاريّ له أيضًا عن الباقر والصّادق عليهما السلام. **(١: ٧٤ ـ ٧٧)**

الفصل السّادس والأربعون

نصّ الحائريّ اليزديّ (م : ١٣٥٥) في «كتاب الصّلاة»

بتقرير تلميذه محمود الآشتيانيّ في بحث خارج الفقه

إنّه ﷺ قال: «نزل القرآن على سبعة أحرُف، كلّها كافٍ شافٍ».

ورُوِي هذا الحديث من طريق الخاصّة أيضًا، ففيما رواه في «الخصال» بإسناده عن حمّاد ... **[و ذكر كما تقدّم عن الصّدوق و ذكر بعدها رواية أُخرى كما تقدّم عنه، رقم ١ و٢، ثمّ قال:]**

فلامجال للخدشة في صدور هذه العبارة عن النّبيّ ﷺ، بل ادّعى تواترها عنه ﷺ، لكن دعوى دلالتها على ما هوالمدّعى من جواز قراءة القرآن بالهيئات المختلفة والحركات المختلفة ممنوعة جدًّا، إذ الأحرُف ظاهرة في اللّغات، فالمعنى: أنّ القرآن نزل على سبعة لُغات، فإنّ لهجة طوائف العرب مختلفة عند التّكلّم بكلمة واحدة، فطائفة منهم ينطقون بالكاف مكان الجيم، فيقولون: «الحكر» مكان «الحَجَر»، وطائفة ينطقون بالميم مكان لام الجنس، كما قال قائل منهم في مقام السّئوال عن جواز الصّوم في السّفر: «أمِنِم بِرِّم صِيَامٍ فِم سَفَرٍ».

وكيف كان فالكلام في المقام يقع في أُمور ثلاثة :

الأوّل ـ في فقه هذين الخبرين، وأنّ المراد ممّا ذكر فيهما من سبعة أحرُف، هل هوالأقسام الّتي ذكرها أميرالمؤمنين عليه السلام فيما رواه الأصحاب عنه، من قوله...

[وذكر كما تقدّم عن البروجِرديّ، ثمّ قال:]

أوالمراد منه هو أنّه كما أنّ في القرآن عامًّا وخاصًّا، ومطلقًا ومقيّدًا، وناسخًا ومنسوخًا، فكذا في أحاديثنا، أوليس المراد من سبعة أحرُف ما ذكر من الأقسام المذكورة.

الثّاني ـ فيما فرّعه الإمام في خبر حمّاد على هذه العبارة من قوله: «**وأدنى ماللإمام أن يفتي على سبعة وجوه**».

الثّالث ـ في الجمع بين هذين الخبرين المصرّحين، بأنّ القرآن نزل على سبعة أحرُف، ومادلّ من الأخبار على أنّ القرآن نزل على حرفٍ واحدٍ من عند واحدٍ ...

[ثمّ ذكر روايتين كما تقدّم عن الكُلَينيّ رقم ١ و٢].

أمّا الكلام في فقه ما في الخبرين المصرّحين بأنّ القرآن نزل على سبعة أحرُف، فنقول: أمّا الخبرالمرويّ عن حمّاد ، فالظّاهرعدم كون المراد من سبعة أحرُف المذكورة فيه هو الأقسام المذكورة، أمّا عدم كون المراد من سبعة أحرُف الأ قسام الّتي ذكرها أميرالمؤمنين عليه السلام ، فلأنّ السّؤال فيه وقع عن وجه اختلاف الأحاديث المرويّة عنهم عليهم السلام ، فالمناسبة بينه و بين الجواب بقوله: «**إنّ القرآن نزل على سبعة أحرُف**» و تفريعه عليه قوله عليه السلام : «**وأدنى ماللإمام أن يفتي على سبعة وجوه**»، تقتضي.كون المراد من سبعة أحرُف ، هو ماوردفي بعض الأخبار من «**أنّ للقرآن ظهرًا وبطنًا، ولبطنه بطنًا إلى سبعة أبطن**» ، فإنّه إشارة إلى ماللأحكام من الاختلاف بحسب اختلاف اقتضاء مصلحة الوقت، فإنّها تارةً تقتضى في وقت جعل حكم لموضوع على نحو الإطلاق، وأُخرى جعل ذلك الحكم، أوحكم أُخرلذلك الموضوع مقيّدًا بقيدٍ، وثالثة لذلك الموضوع مقيّدًا بقيد آخر أيضًا.

وهكذا فإذا كان ظاهر القرآن حكمًا عامًّا اقتضته مصلحة الوقت، وأُريد منه في الباطن الخاصّ إذا اقتضته مصلحة وقت آخر، والأخصّ فيما اقتضته مصلحة وقت ثالث، والأخصّ من الأخصّ فيما اقتضته مصلحة وقت رابع.

وهكذا فحيث إن عُلِم هذه المرادات الباطنيّة الطّولية مختصّ بالإمام، وتكون نفسها مَودِعَة عنده، ليحكم بها عند اقتضاء مصلحة الوقت، فهو عليه السلام:

إن رأى أنّ مصلحة الوقت مقتضية للحكم بما هو ظاهر القرآن يُفتي به.

وإن رأى أنّ مصلحة الوقت مقتضيته للحكم بما أريد منه في الباطن يُفتي به.

وإن رأى أنّ مصلحة الوقت مقتضية للحكم بما أُريد منه في باطن الباطن يفتي به.

وهكذا الحال إلى أن ينتهي إلى سبعة أبطن، وممّا استفدناه من الخبر يظهر الوجه فيما فرّعه عليهم السلام بقوله: **«وأدنى ماللإمام أن يفتي على سبعة وجوه»**.

وأمّا عدم كون المراد من سبعة أحرف هو الأقسام المذكورة ثانيًا، أعني العامّ والخاصّ، والمطلق والمقيّد، والنّاسخ والمنسوخ، فلأنّ هذه الأقسام ستّة لا سبعة، ولأنّ قوله في خبر حمّاد: **«إنّ القرآن نزل على سبعة أحرُف»**، حيث وقع جوابًا للسّؤال عن وجه اختلاف الرّوايات عنهم عليهم السلام، فيكون من قبيل الاستدلال، فلا يناسب أن يكون المراد منه أنّه كما أنّ في القرآن عامًّا وخاصًّا، ومطلقًا ومقيّدًا، وناسخًا ومنسوخًا، فكذا في أخبارنا، فإنّه صرف قياس وجواب نقضيّ لا يناسب مقام الاستدلال.

هذا مضافًا إلى أنّه لا يبقى على هذا الحمل معنىً لما فرّعه عليهم السلام عليه بقوله: **«وأدنى ماللإمام أن يفتي على سبعة وجوه»**، لأنّ كون القرآن مشتملًا على العامّ والخاصّ، والمطلق والمقيّد، والنّاسخ والمنسوخ، يوجب تخصيص العامّ بالخاصّ، وتقييد المطلق بالمقيّد، وتقديم النّاسخ على المنسوخ، ونتيجة ذلك، ليست إلّا جواز الإفتاء بثلاثة وجوه لا سبعة كما هو واضح.

و أمّا الخبرالمرويّ عن عيسى بن عبدالله الهاشميّ، فالظّاهرعدم كون المراد منه هي القراءا ت السّبع، لما مرّمن أنّ الظّاهرمن الحرف هواللّغة، فالتّعبيرعمّا اختلف القرّاء فيه من وجوه القراءة هيئةً وإعرا بًا بالأحرُ ف، خلاف الظّاهر جدًّا، هذا مضافًا إلى أنّ قراءة الكلمة بهيئة واحدة وإعراب واحد، لايضيق فيها كي يكون في جواز قراءتها بهيئات وإعرابات مختلفة توسعة على الأُمّة، وهذا بخلاف ما إذا كان المراد من سبعة أحرُف هي اللّغات الّتي تكون مختلفة بحسب اختلاف طوائف العرب وبلادهم، كما أشرنا إليه فيما مرّ، إذ حينئذٍ يكون في جواز قراءة كلّ طائفة القرآن بلُغتهم توسعة عليهم، بخلاف ما إذا كان جميع الطّوائف ملزمين بالتّنطّق بألفاظ القرآن بلُغة طائفة خاصّة من أهل الحجاز، فإنّ فيه تضييقًا عليهم كما هو واضح.

وممّا ذكرنا في فقه الخبرين؛ من أنّ المراد من الأوّل تقسيم الآيات القرآنيّة إلى الظّهروالبطن، ومن الثّاني التّرخيص في القراءة بسبع لُغات، ظهرأنّه لاتنافي بينهما و بين مادلّ على أنّ القرآن نزل على حرفٍ واحدٍ من عند واحد، وبالكفّ عن القراءة بما في المصحف الّذي كتبه عليّ عليه السلام دعًا للمخالفين عمّا تخيّلوه من أنّ المراد من سبعة أحرُف في النّبويّ ... **[ثمّ ذكرحاصل ممّا ذكره كما تقدّم عنه فى باب تواترالقراءات].** (٥١٤ ـ ٥١٦)

الفصل السّابع والأربعون
نصّ الرّافعيّ (م: ١٣٥٦) في «إعجاز القرآن»

الأحرف السّبعة

وروى أهل الأثر حديثًا عن رسول الله ﷺ، وهو قوله: «**أُنزِلَ القرآنُ على سبعة أحرُف، لكلّ منها ظَهرٌ وبَطنٌ، ولكلّ حرف حَدّ، ولكلّ حدّ مطّلع**».

ثمّ اختلفوا في تأويله وفي تفسير هذا الأحرُف، ولكنّ الأكثرين على أنّها سبعُ لغات من لُغات قُرَيش وألفافها من ظواهر مكّة إلى قيس. وقد سمّيناها آنفًا، وذلك قول لاتُخرجُ عليه إلّا بعض ألفاظ الحديث، ويبقى سائرها غير مُتّجه.

وقال بعض العلماء: إنّي تدبّرت الوجوه الّتي تختلف بها لغاتُ العرب فوجدتها على سبعة أنحاء لاتزيد ولاتنقص، وبجميع ذلك نزل القرآن: الوجه الأوّل إبدالُ لفظ بلفظ...**[وذكر كما تقدّم نحوه عن ابن قُتَيبة في باب اختلاف القراءات، ثمّ قال:]**

وهو قول حسن، يحمل به الحديث على معنى القراءات الّتي هي في الأصل فروق لغويّة، وإن كان بعض الأحرُف قد قرئ بسبعة أوجه وبعشرة، نحو: ﴿**مَالِكِ يَوْمِ الدّينِ**﴾ و ﴿**عَبَدَالطّاغُوتِ**﴾.

والّذي عندنا في معنى الحديث أنّ المراد بالأحرُف: اللُّغات الّتي تختلف بها لهجات العرب، حتّى يوسّع على كلّ قوم أن يقرأوه بلحنهم، وما كان العرب يفهمون من معنى الحرف في الكلام إلّا اللّغة، وإنّما جعلها سبعة رمزًا إلى ما ألفوه من معنى الكمال في

هذا العدد، وخاصّة فيما يتعلّق بالإلهيّات: «**كالسّموات السّبع، والأرضين السّبع**»، والسّبعةِ الأيّام الّتي بُرئت فيها الخليقةُ وأبواب الجنّة والجحيم ونحوها، فهذه حدود تحتوي ما وراءها بالغًا ما بلغ، وهذا الرّمزُ من ألطف المعاني وأدقّها، إذ يجعل القرآن في لغته وتركيبه كأنّه حدودٌ وأبوابٌ لكلام العرب كلّه، على أنّه مع ذلك لايبلغ منه شيء في المعارضة والخلاف، وإن تمادّ العربُ في ذلك إلى الغاية، إذ هو لغات تنزل من أهلها منزلةَ السّموات ممّن ينظرونها، والأرضينَ ممّن يضربون فيها، وهلُمّ إلى آخر هذا الباب .

فذلك قولهم بأفواههم، وهذا قول الله الّذي يكابرون فيه ويطمعون أن يسامِتُوه بأقوالهم، وما لهم منه إلّا أن يهتدوا به، وينتفعون بما فيه كما ينتفعون بالسّماء والأرض دون أن يكون لهم من أمرهما شيء. ثمّ أشار أفصح العرب ﷺ بظهركلّ حرف وبطنه وحدّه، ومطّلع كلّ حدٍ إلى حقيقة هذا الإعجاز، فإنّ ظاهرالقرآن على أيّ لغة قرئ بها من لُغات العرب، إنّما هو ظاهرتلك اللّغة بعينها، ولكن باطنه صورة السّماء في الماء، ومُسمّيات إلهيّة لا تنال وإن نيلت الأسماء، ثمّ إنّ لكلّ لغة في امتزاجها بالقرآن حدًّا يقف عنده أهلها، وهوالحدّ الّذي تبتدئ منه الجنسيّة اللّغويّة، ولكلّ حدّ من هذه الحدود مطّلع يصدر منه إلى مرتقى هذه الجنسيّة الّتي كان القرآن أخصّ مقوّماتها، وذلك في جملته؛ إنّما هوالإعجاز كلّه، والهدى كلّه، والكمال كلّه.

ولسنا ننكرأنّ هذا التّأويل قد يكون بعيدًا بدقائقه عن مُتناول أذهان العرب، ولاأنّ فيه شبه من الكدّ، ولكنّه على كلّ حال قريب ممّن ورثوا العرب في لُغتهم وقصروا عنهم في فهم حقائق الإعجاز بتقصيرالفطرة فيهم، ثمّ لا بدّ أن يكون العربُ قد فهموا الحديثَ على نحومّا يؤدّي تفسيرنا الّذي ذهبنا إليه ، إذ لايعرفون من الحرف وظهره وبطنه ؛ والحدّ والمطّلع غيرالصّفاتِ الّتي تتعلّق باللّغة، ولأمرٍماكان كلامُ النبوّة

خالدًا، كأنّه قيل : في كلّ عصر لأهله وقبيله. وكأنّ هذا الزّمان إنّما هو شاهدٌ يجيء بالبيّنة على صحّة تأويله.

ولوأنّ هذا الحديث قد جاء تأويله نصّ على النّبيّ ﷺ يعيّن المراد منه، لما اختلفت أقوال العلماء فيه، وما داموا قد اختلفوا فدعنا نختلف معهم ونأخذ بالأشبه والأمثل ممّا يوافق القرآن نفسه، وقد أنزله الله الّذي أنزل السّكينة في قلوب المؤمنين ليزدادوا إيمانًا مع إيمانهم، فإن ذهبتَ مذهبنا؛ وإلّا فخذ ممّا أحببتَ أودَعْ!

(٥٠ ـ ٥٢)

الفصل الثّامن والأربعون

نصّ الزّنجانيّ (م: ١٣٦٠) في «تاريخ القرآن»

المراد بالأحرُف السّبعة

والمراد بالأحرُف السّبعة سبعة أوجه من المعاني المتّفقة بالألفاظ المختلفة، نحو: **«أقبِل وهَلُمَّ وتعال وعَجِّل وأسرِع وأخِّروأمْهِل وامْضِ واسرِ»**، وهذا الوجه هو ماختاره محمّد بن جَريرالطّبريّ في مقدّمة تفسيره، وقال: والدّلالة على صحّة ما قلناه ماتقدّم ذكرنا له من الرّوايات الثّابتة... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

فمفاد هذا الكلام أنّ قول النّبيّ ﷺ للمختلفين في نفس التّلاوة: **«إنّ الله أمرني أن أقرأ القرآن على سبعة أحرُف»**، يكشف أنّ سبعة أحرُف هي ألفاظ مختلفة لمعنى واحد.

روى في أوّل مقدّمة «تفسيره» عن أبي كريب عن رجاله، عن عبدالرّحمان بن أبي بكر، عن أبيه ... **[و ذكر كما تقدّم عنه، رقم ٢٦، ثمّ قال:]**

و شاهد ذلك فهم الفقهاء هذا المعنى من الحديث، قال ابن عبدالبِرّ: و ذكر ابن وَهْب في كتاب «التّرغيب» من جامعه... **[و ذكركما تقدّم عن ابن عبدالبَرّ، ثمّ قال:]**

وهذا الوجه هو الّذي لايراه العقل بعيدًا، فإنّ الاختلاف لو كان في المعنى بسبعة أوجه يفسّربه المعنى؛ فقد يفضي إلى معنيين متضادّين، فكيف يجيزالنّبيّ ﷺ خلاف ما أراد الله بيانه من الآية مع أنّ الرّوايات الكثيرة دلّت أنّ النّبيّ ﷺ صوّب قراءتهم؟

وغيرخفيّ أنّ الآية لا تفسّر بمعنيين متضادّين ؛ قد يؤوّل إلى حلّيّة ما حرّم و حرمة ما أحلّ؛ والله تعالى يقول: **﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِاللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾**... [**ثمّ ذكر رواية الأعمش عن النّبيّ ﷺ كما تقدّم عن الطّبريّ رقم ٤٠**].

ويمكن أن يحمل الحديث على ما ذكره محمّد بن عبدالكريم الشّهرستانيّ في «تفسيره»، وقال: وقد قيل: معنى قول النّبيّ ﷺ: «**أُنزِل القرآن على سبعة أحرُف**» أنّها هي الجهات الّتي تحتملها الكلمات، وهي ما اختلف فيها القرّاء السّبعة من الإمالة والإشمام والإ دغام . **(١٥ ـ ١٦)**

الفصل التّاسع والأربعون

نصّ الزُّرقانيّ (م : ١٣٦٨) في «مناهل العرفان في علوم القرآن»

في نزول القرآن على سبعة أحرف

هذا مبحث طريف وشائق، غيرأنّه مخيفٌ وشائك! أمّا طرافته وشوقه، فلأنّه يرينا مظهرًا من مظاهر رحمة الله، وتخفيفه على عباده، وتيسيره لكتابه على كافّة القبائل العربيّة، بل على جميع شعوب الأُمّة الإسلاميّة من كلّ جيل وقبيل، حتّى ينطقوا به ليّنةً ألسنتهم، سهلةً لهجاتهم، برغم ما بينهم من اختلاف في اللّغات، وتنوّع في الخصائص والميزات.

ومن طرافة هذا المبحث أيضًا أنّك تشاهد فيه عرضًا عامًّا لمنتجات أفكار كثيرة، وتشهد جيشًا جرّارًا من مذاهب وآراء، كلّها تحاول العمل لخدمة العلم، وإظهار الحقّ، والدّفاع عن عرين القرآن والإسلام.

وأمّا مخافة هذا المبحث وشوكه، فلأنّه كثرفيه القيل والقال إلى حدٍّ كاد يطمس أنوار الحقيقة، حتّى استعصى فهمه على بعض العلماء ولاذ بالفرار منه، وقال: إنّه مشكل. وحتّى اضطرّ جماعة من كبار المحقّقين أن يُفردوه بالتّأليف قديمًا وحديثًا، مابين العلّامة المعروف بأبي شامة في القرن السّابع الهجريّ والعلّامة الشّيخ محمّد بخيت في القرن الرّابع عشر.

أضف إلى ذلك أنّ الخطأ في هذا الباب قد يتّخذ منه أعداء الإسلام سبيلًا عِوَجًا إلى توجيه المطاعن الخبيثة إلى القرآن، كما وقعتُ أووقع عَلَيّ كتاب لمن

يدّعون أنفسهم مبشّرين، أسمَوْهُ «مباحث قرآنيّة»، وجعلوا موضوع الجزء الأوّل منه «هل من تحريف في الكتاب الشّريف» ، وتَصيدوا فيه من الآراء المزيّفة ما الحقّ منه بريء، «وهمّوا بما لم ينالوا»...

وسنجول في هذا الميدان إن شاء الله جَوْلات عِدّة، نتحدّث فيها عن أدلّة نزول القرآن على سبعة أحرف، وعن شواهد بارزة في هذه الأحاديث الواردة، بينها فوائد كثيرة لاختلاف الحروف والقراءات، وعن معنى«نزول القرآن على سبعة أحرف»، وعن «الوجوه السّبعة في المذهب المختار»، وعن «تحقيق النّسبة بين المذهب المختار وأشباهه»، وعن «وجوه اختيار هذا المذهب»، وعن «دفع الاعتراضات الواردة عليه»، وعن «بقاء هذه الأحرف السّبعة في المصاحف»، وعن «الأقوال الأُخرى وتفنيدها»، وعن «دفع إجماليّ للأقوال الأخيرة منها»، ثمّ نختتم المبحث بعلاج الشّبهات الواردة على هذا الموضوع ...

١ـ أدلّة نزول القرآن على سبعة أحرُف

لا سبيل إلى الاستدلال على هذا إلّا ممّا صحّ عن رسول الله ﷺ، ولقد جاء هذا النّقل الصّحيح من طرق مختلفة كثيرة، ورُوي حديث نزول القرآن على سبعة أحرف عن جمع كبير من الصّحابة، منهم: عُمَر وعُثمان وابن مسعود وابن عبّاس وأبو هريرة وأبو بكر وأبوجهم وأبو سعيد الخُدْريّ وأبوطلحة الأنصاريّ وأُبَيّ بن كعب وزيد بن أرقم وسَمُرة بن جُنْدَب وسُلَيمان بن صُرَد وعبد الرّحمان بن عُوف وعمرو بن أبي سَلَمة وعمرو بن العاص ومُعاذ بن جَبَل وهِشام بن حكيم وأنس وحُذَيفة وأُمّ أيّوب امرأة أبي أيوب الأنصاريّ (رضي الله عنهم) أجمعين. فهؤلاء أحد وعشرون صحابيًّا، ما منهم إلّا رواه وحكاه.

وروى الحافظ أبو يعلى في «مسنده الكبير» : أنّ عُثمان رضي الله عنه قال يومًا وهو على المنبر: أُذَكِّر الله رجلًا ... **[وذكر كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ، ثمّ قال:]**

وكأنّ هذه الجموع الّتي يؤمن تواطؤها على الكذب هي الّتي جعلت الإمام أباعُبَيد بن سَلّام يقول بتواترهذا الحديث، لكنّك خبيربأنّ من شروط التّواتر، توافر جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب في كلّ طبقة من طبقات الرّواية، وهذا الشّرط إذا كان موفورًا هنا في طبقة الصّحابة كما رأيت، فليس بموفور لدينا في الطّبقات المتأخّرة. وهناك طائفة من تلك الأحاديث نسوقها إليك استدلالًا من ناحية، وتنويرًا في بيان المعنى وإقامةً لمعالم الحقّ فيه من ناحية ثانيةً:

١ ـ روى البخاريّ ومُسلم في «صحيحيهما» عن ابن عبّاس ﵁ أنّه قال: قال رسول الله ﷺ: أقرأني جبريل على حرف ... **[وذكر كما تقدّم عنهما]**.

٢ ـ وروى البخاريّ ومُسلم أيضًا (واللّفظ للبخاريّ): أنّ عمربن الخطّاب ﵁ يقول: سمعت هِشام بن حكيم ... **[وذكركماتقدّم عن البخاري رقم٤]** .

٣ ـ وروى مسلم بسنده عن أُبيّ بن كعب قال كنت في المسجد فدخل رجل يصلّي... **[وذكركماتقدم نحوه عن مسلم رقم٦ ثمّ قال:]** .

واعلم أنّ معنى قول أُبيّ بن كعب ﵁: «**فسقط في نفسي من التّكذيب إلخ**» أنّ الشّيطان ألقى إليه من وساوس التّكذيب ما شَوَّش عليه حاله، حين رأى النّبيّ ﷺ قد حَسَّن القراءتين وصوَّبهما على ما بينهما من اختلاف، وكانتا في سورة واحدة هي سورة النّحل على ما رواه الطّبريّ. وكأنّ الّذي مرّ بخاطره وقتئذٍ أنّ هذا الاختلاف في القراءة ينافي أنّه من عند الله، لكنّه كان خاطرًا من الخواطرالرّديئة الّتي لا تنال من نفس صاحبها منالًا، ولاتفتنها عن عقيدة، ولايكون لها أثرباقٍ ولاعمل دائم .

ومن رحمة الله بعباده أنّه لايؤاخذهم بهواجس النّفوس وخلجات الضّمائرالعابرة، ولكن يؤاخذهم بما كسبت قلوبهم حين يفتح الإنسان للشّبهة صدره، ويوجّه إليها اختياره وكسبه، ثمّ يعقد عليها فؤاده وقلبه ... **[ثمّ ذكرقول القُرطُبيّ كماتقدّم عنه ذيل رقم٣ فقال:]**.

ومن هذا تعلم أنّ ما خطر لسيّدنا أُبيّ بن كعب رضي الله عنه لا يمسّ مقامه، ولا يصادم إيمانه، ما دام قد دفعه بإرشاد رسول الله ﷺ سريعًا كما في الحديث الشّريف. وأيّ إنسان يستطيع أن يحمي نفسه خواطر السّوء الهوجاء، ورياح الهواجس الشّنعاء؟ إنّما الواجب على المؤمن أن يحارب تلك الخواطر الرّديئة بأسلحة العلم وتعاليم الشّريعة، ولا يستسلم لها ولا يسترسل معها، وعلينا أن نتعاون في هذا الميدان كما فعل الرّسول ﷺ بأُبيّ، إذ ضرب في صدره، ليصرفه بشدّة عن الاشتغال بهذا الخاطر، وليلفته بقوّة إلى ما قصّه عليه علاجًا لشبهته من **«أنّ القرآن أُنزِل على سبعة أحرف، تهوينًا على أُمّته، وتيسيرًا لها»**. ولقد نجح الرّسول في هذا العلاج أيّما نجاح حتّى قال أُبيّ نفسه: **«ففِضْتُ عَرَقًا، وكأنّي أنظر إلى الله عَزَّوجَلَّ فَرَقًا»**.

ذلك ما نراه مخلصًا في هذا المقام الّذي زَلّت فيه بعض الأقدام، و «للعلّامة الشّيخ محمّد عبد الله دراز» كلام جيّد في مثل هذا الموضوع من كتابه «المختار»، فارجع إليه إن أردت التّوسّع ومزيد البيان.

أضف إلى ما ذكرنا أنّ خصومة أُبيّ بن كعب في أمر اختلاف القراءة على هذا النّحو، إنّما كانت من قبل أن يعلم **«أنّ القرآن أُنزِل على سبعة أحرُف»**، فهو وقتئذ كان معذورًا، بدليل أنّه لمّا علم بذلك، وأطمأنّت إليه نفسه ، عمل بما علم، وكان مرجعًا مهمًّا من مراجع القرآن على اختلاف رواياته، وكان من رواة هذا العلم للنّاس كما تلاحظه في الحديثَين المسندين إليه بعد.

٤ ـ روى مسلم بسنده عن أُبيّ بن كعب: أنّ النّبيّ ﷺ كان عند أضاة بني غِفار ... **[وذكركما تقدّم عنه رقم٨ ثمّ قال:]**.

«وأضاة بني غِفار» بفتح الهمزة في «أضاة» ، وبكسر الغين في «غِفار» : مُستَنقَع الماء كالغدير؛ وكان بموضع من المدينة المنوّرة ينسب إلى بني غِفار؛ لأنّهم نزلوا عنده.

٥ ـ وروى التِّرمِذيّ عن أُبيّ بن كعب أيضًا، قال: لقي رسول الله ﷺ جبريل عند

أحجار المَرْوَة ... **[وذكركماتقدّم عن أبي شامة، ثمّ قال:]** .

وفي لفظ: «فمَن قرأ بحرفٍ منها، فهو كما قرأ ...». وفي لفظ حُذَيفة: «فقلت يا جبريل إنّي أرسلتُ إلى أمّة أُمّيّة فيهم الرّجل، والمرأة، والغلام، والجارية». والشّيخ الفاني الّذي لم يقرأ كتا بًا قطّ، قال: «**إنّ القرآن أُنزِل على سبعة أحرُف**».

٦ـ أخرج الإمام أحمد بسنده عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو، أنّ رجلًا قرأ آية من القرآن، فقال له عمرو: إنّما هي كذا وكذا، فذكر ذلك للنّبيّ ﷺ فقال «**إنّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فأيّ ذلك قرأتم أصبتم، فلا تماروا ...**».

٧ ـ روى الحاكم وابن حِبّان بسندهما عن ابن مسعود، قال: أقرأني رسول الله ﷺ سورةً من«آل حم»، فرُحْتُ إلى المسجد... **[وذكركما تقدّم عن أبي شامة وابن حَجَر]**.

٨ ـ وأخرج البخاريّ عن عبد الله بن مسعود أيضًا: أنّه سمع رجلًا يقرأ آية سمع النّبيّ يقرأ خلافها، قال: فأخَذتُ بيَدِه فانطَلَقتُ به إلى النّبيّ ﷺ فقال: «**كلاكما مُحسِن، فاقرأ**» ، قال شُعبة أحد رواة هذا الحديث: أكبرعلمي أنّ النّبيّ ﷺ قال: «فإنّ من كان قبلكم اختلفوا فأهلكوا» ...**[ثمّ ذكرروايتين في موضع رقم ٩ و١٠ أحدهما رواية الطّبريّ والطّبرانيّ ورواية المقبريّ عن أبي هُرَيرة، كما تقدّم عن الطّبريّ رقم ٦و٣٣]**.

٢ـ شواهد بارزة في هذه الأحاديث الواردة

إنّ النّاظرفي هذه الأحاديث الشّريفة وماماثلها يستطيع أن يقيم منها شواهد بارزة تكون منارات هدى ... **[وذكرشرحها وتفصيلها، كما تقدّم في باب اختلاف القراءات من الجزء الثّامن]**.

٣ ـ معنى نزول القرآن على سبعة أحرف

يهمّنا بعد الّذي أسلفنا إليك أن نبيّن لك معنى الجملة الشّريفة: «**إنّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرُف**»، فإليك:

أمّا لفظ القرآن فقد أشبعناه كلامًا في المبحث الأوّل.

وأمّا الإنزال فقد استوفيناه تحقيقًا في المبحث الثّالث.

وأمّا السّبعة فقد علمت في الشّاهد الثّاني من الشّواهد الماضية[١]، أنّ المراد بها حقيقتها، وهي العدد المعروف في الآحاد بين السّتّة والثّمانية.

وأمّا الأحرف فجمع حرف، والحرف يطلق على معانٍ كثيرة أتى عليها صاحب القاموس، إذ يقول ما نصّه: الحرف من كلّ شيء: طرفه، وشفيره، وحدُّه، ومن الجبل أعلاه المحدّد، وواحد حروف التّهجّي، والنّاقة الضّامرة أوالمهزولة أوالعظيمة، ومسيل الماء، وآرامٌ سودٌ ببلاد سليم. وعند النّحاة ما جاء لمعنى ليس باسم ولافعل. ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ أي وجهٍ واحدٍ، وهوأن يعبده على السّرّاء لاعلى الضّرّاء، أوعلى شكٍّ، أو على غيرطمأنينة من أمره، أي لايدخل في الدّين متمكّنًا. «**ونزل القرآن على سبعة أحرف**»: سبع لغات من لغات العرب، وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، وإن جاء على سبعة أوعشرة أو أكثر، ولكن معناه أنّ هذه اللّغات السّبع متفرّقةٌ في القرآن، انتهى بتصرّف قليل.

وهذه الإطلاقات الكثيرة تدلّ على أنّ لفظ الحرف من قبيل المشترك اللّفظيّ، والمشترك اللّفظيّ يراد به أحد معانيه الّتي تعيّنها القرائن وتناسب المقام. وأنسب المعاني بالمقام هنا في إطلاقات لفظ الحرف أنّه الوَجه بالمعنى الّذي سنقصّه عليك، لابالمعنى الّذي ذهب إليه صاحب القاموس وغيره من أئمّة اللّغة أوغيرها ...

ثمّ إنّ كلمة «على» في قوله ﷺ: «**أُنزِل القرآن على سبعة أحرُف**»، تشيرإلى أنّ المسألة على هذا الشّرط من التّوسعة والتّيسير، أي أنزل القرآن موسّعًا فيه على القارئ أن يقرأه على سبعة أوجه، يقرأ بأيّ حرف أراد منها على البدل من صاحبه، كأنّه قال: أُنزِل على هذا الشّرط وعلى هذه التّوسعة.

---

١ ـ راجع: باب اختلاف القراءات في المجلّد الثّامن من هذا الكتاب.

وليس المراد أنّ كلّ كلمة من القرآن تقرأ على سبعة أوجه؛ إذًا لقال ﷺ: «**إنّ هذا القرآن أُنزل سبعة أحرُف**»، بحذف لفظ «عَلى»، بل المراد ما علمت من أنّ هذا القرآن أُنزِل على هذا الشّرط، وهذه التّوسعة بحيث لا تتجاوز وجوه الاختلاف سبعة أوجه، مهما كثر ذلك التّعدّد والتّنوّع في أداء اللّفظ الواحد، ومهما تعدّدت القراءات وطرقها في الكلمة الواحدة، فكلمة: ﴿**مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾ الفاتحة/٤ ، الّتي ورد أنّها تقرأ بطرق تبلغ السّبعة أوالعشرة، وكلمة ﴿**وعَبَدَ الطَّا غُوتِ**﴾ المائدة /٦٠، الّتي ورد أ نّها تقرأ باثنتين وعشرين قراءة، وكلمة (**أُفٍّ**) الّتي أوصل الرُّمّانيّ لغاتها إلى سبع وثلاثين لغة، وكلّ أولئك وأشباه أولئك لايخرج التّغاير فيه على كثرته عن وجوه سبعة ...

[ثمّ ذكر مطالبُ أُخرى، وهي فيما يلي:]

٤ ـ الوجوه السّبعة في المذهب المختار.

٥ ـ لماذا اخترنا هذا المذهب؟

٦ ـ ا لنّسبة بين هذه المذاهب ومذهب الرّازيّ

٧ ـ دفع الاعتراضات الواردة على هذا المذهب.

[وقد ذكرناها في باب اختلاف القرا ءات، وإن شئت فراجع]

٨ ـ بقاء الأحرُف السّبعة في المصاحف

ننتقل بك إلى نقطة أُخرى: هل الأحرف السّبعة الّتي نزل بها القرآن الكريم لها وجودٌ في المصاحف العُثمانيّة؟ ذهب جماعة من الفقهاء والقُرّاء والمتكلّمين إلى أنّ جميع هذه الأحرف موجودة بالمصاحف العُثمانيّة.

واحتجّوا بأنّه لا يجوز للأُمّة أن تهمل نقل شيء منها، وأنّ الصّحابة أجمعوا على نقل المصاحف العُثمانيّة من الصّحف الّتي كتبها أبو بكر، وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك. ومعنى هذا: أنّ الصُحُف الّتي كانت عند أبي بكر جمعت الأحرف السّبعة، ونقلت منها المصاحف العُثمانيّة بالأحرف السّبعة كذلك.

وذهب جماهير العلماء من السَلَف والخَلَف وأئمّة المسلمين إلى أنّ المصاحف العُثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السّبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة الّتي عرضها النّبيّ ﷺ على جبريل، متضمّنة لها.

وذهب ابن جَرير الطّبريّ ومن لَفّ لَفّه إلى أنّ المصاحف العُثمانيّة لم تشتمل إلّا على حرفٍ واحدٍ من الحروف السّبعة، وتأثّروا في هذا الرّأي بمذهبهم في معنى الحروف السّبعة، وما التزموه فيه، من أنّ هذه السّبعة كانت في صدر الإسلام أيّام الرّسول ﷺ، وخلافة أبي بكر وعمر وصدر من خلافة عُثمان. ثمّ رأت الأُمّة بقيادة عُثمان أن تقتصر على حرفٍ واحدٍ من السّبعة جمعًا لكلمة المسلمين، فأخذت به وأهملت كلّ ما عداه من الأحرُف السّتّة، ونسخ عُثمان المصاحف بهذا الحرف الّذي استبقته الأُمّة وحده ...

والتّحقيق؛ أنّ القول باشتمال المصاحف العُثمانيّة على الأحرف السّبعة كلّها أو بعضها يتوقّف على أمرين :

أحدهما ـ تحديد المراد من الأحرف السّبعة.

وثانيهما ـ الرّجوع إلى ما هو مكتوبٌ وماثلٌ بتلك المصاحف في الواقع ونفس الأمر.

ولقد أسلفنا لك ما اخترنا في تحديد المراد من الأحرف السّبعة، وأنّها الأوجه الّتي يرجع إليها كلّ اختلاف في القراءات، سواء منها ما كان صحيحًا وشاذًّا ومنكرًا، وأنّها تنحصر في سبعة على ما ذكره الرّازيّ الّذي حالفه التّوفيق في الدّقّة والاستقراء التّامّ.

ونحن إذا رجعنا بهذه الأوجه السّبعة إلى المصاحف العُثمانيّة وما هو مخطوط بها في الواقع ونفس الأمر، نخرج بهذه الحقيقة الّتي لا تقبل النّقض، ونصل إلى فصل الخطاب في هذا الباب، وهو أنّ المصاحف العُثمانيّة قد اشتملت على الأحرف السّبعة كلّها، ولكن على معنى: أنّ كل واحد من هذه المصاحف اشتمل على ما يوافق رسمه من هذه الأحرُف كلًّا أو بعضًا، بحيث لم تخلُ المصاحف في مجموعها عن حرف منها رأسًا.

ولنبيّن ذلك في المذهب الّذي اخترناه ... **[ثمّ ذكر وجوهًا سبعة في اختلاف القراءات ، كما تقدّم نحوه عن ابن قُتَيبة في باب اختلاف القراءات، وإن شئت فلاحظ نفس المصدر].**

٩ ـ الأقوال الأُخرى ودفعها

وهاك معرضًا عامًّا تشهد فيه الآراء الأُخرى بما لها وما عليها، رأينا من واجبنا أن نسوقها إليك ثمّ نوهنها بين يديك، كيلا يكون منها حجر عثرة في طريقك إلى ما اخترناه وأيّدناه.

القول الأوّل ـ إنّ هذا الحديث مشكل لاسبيل إلى معرفة معناه المقصود، وشبهته أنّ لفظ «أحرُف» فيه جمع حرف، والحرف مشترك لفظيّ بين معانٍ كثيرة، والمشترك اللّفظيّ لايدرى أيّ معانيه هو المقصود؟

ويُدفَع هذا الرّأي؛ بأنّا لانسلّم ما قاله على إطلاقه من أنّ المشترك اللّفظيّ لايدرى أيّ معانيه هو المقصود؟ بل المشترك اللّفظيّ يدلّ على معناه المقصود متى قامت قرينة تعيّن ذلك المعنى، تقول: نظرت بالعين المجرّدة، وشربت من عين زبيدة، ومعناهما واضح غيرمشكل، مع أنّ لفظ العين فيهما مشتركٌ لفظيّ، ولكنّ مدلوله يتعيّن في المثال الأوّل أن يكون جارحة الإنسان الباصرة، ومدلوله في المثال الثّاني يتعيّن أن يكون نابعة الماء الجارية، وذلك بقرينة لفظ «نظرت» في المعنى الأوّل، ولفظ «شربت» في الثّاني.

وعلى هذا الباب جاء لفظ «أحرُف» في الحديث الشّريف، فإنّ سياق الرّوايات السّابقة يدلّ على أنّ المراد بالحرف: معنى من معانيه السّابقة على التّعيين وهو الوجه، وأنّ الأحرف هي الأوجه الّتي يرجع إليها الاختلاف في قراءة ألفاظ القرآن لامعانيه، وقد قام الدّليل العقليّ ـ وهو الاستقراء التّام ـ على أنّ هذه الوجوه سبعة كما أسلفنا فإيّاك أن تنسى، وتَذَكَّر الشّاهد الثّامن إن نفعت الذّكرى.

القول الثّاني ـ وإليه جنح القاضي عياض ومن تبعه: إنّ لفظ السّبعة في الحديث الشّريف ليس مرادًا به حقيقة العدد المعروف، إنّما هو كناية عن الكثرة في الآحاد، كما أنّ السّبعين تستعمل كناية عن الكثرة في العشرات، وكما أنّ السّبعمائة تستعمل كنايةً عن الكثرة في المئات. ويدفع هذا بما قدّمناه في الشّاهد الثّاني، فارجع إليه واحرص عليه.

القول الثّالث والرّابع ـ إنّ المراد بالأحرُف السّبعة: سبع قراءات. ويدفع بأ نّه إذا كان المراد بهذا أنّ كلّ كلمة من كلمات القرآن تقرأ سبع قراءات، فذلك ممنوع، لأ نّه لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه إلّا القليل. وإذا كان المراد أنّ غاية ماينتهي إليه عدد القراءات في الكلمة الواحدة سبعة أحرف، فهذا يصحّ أن يكون «قولًا رابعًا» كما قال السُّبكيّ، ثمّ هوغيرمسلّم أيضًا، لأنّ في كلمات القرآن ما يقرأ بطرق أكثر، كما ورد أنّ كلمة: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ المائدة /٦٠، تقرأ باثنين وعشرين وجهًا، وأنّ كلمة ﴿أُفٍّ﴾ الإسراء/ ٢٣ ، فيها سبع وثلاثون لغة.

وإذا كان المراد أنّ الاختلاف في القراءات لا يخرج عن سبعة أوجه، فعلى صاحب هذا القول البيان، فإذا بيّنها بالوجوه الّتي ذكرناها كان هذا القول متداخلًا معها فلايستقيم اعتباره قولًا مستقلًّا برأسه، وبعض أكابرالعلماء حاول أن يجعله متّحدًا مع القول الّذي اخترناه وما أشبهه، ولكنّك قد علمت ما فيه.

القول الخامس والسّادس والسّابع ـ ما نقلناه آنفا عن ابن قُتَيبة، وعن ابن الجَزَريّ، وعن ابن الطّيّب؛ وقد بان لك هناك أنّ في ثلاثتها قصورًا عن أن تشمل جميع القراءات المتواترة، وإن كانت قريبة من القول المختار، ثمّ بينها تداخل يتعذّر أو يتعسّر معه اعتبارها أقوالًا مستقلّة .

القول الثّامن ـ إنّ المراد بالأحرُف السّبعة: وجوه ترجع إلى كيفيّة النّطق بالتّلاوة من إدغام وإظهار، وتفخيم وترقيق، وإمالة وإشباع، ومدّ وقصر، وتشديد وتخفيف وتليين، وهو مدفوع بأنّه قد زاد فيما عدّه على سبعة.

وإذا أجاب بأنّ السّبعة غير مراد بها حقيقتها وأنّها مثل في الكثرة، فقد علمت ما فيه، ثمّ إنّ الأوجه الّتي ذكرها واحدًا واحدًا ترجع كلّها إلى نوع واحدٍ هواختلاف اللّهجات وكيفيّات النّطق وحدها، فلا تشمل القراءات الّتي ترجع إلى اختلاف نفس الألفاظ بالإبدال أوالتّقديم والتّأخير، أوالنّقص والزّيادة ونحو ذلك، وفي هذا القصور ما فيه على أكثر ممّا أسلفنا في ردّ تلك الآراء القاصرة.

القول التّاسع ـ وهو أنّ المراد بالأحرف السّبعة: أوجه من الألفاظ المختلفة في كلمة واحدة ومعنى واحد، وإن شئت فقل: سبع لغاتٍ من لغات العرب المشهورة في كلمة واحدة ومعنى واحد ، نحو: هلمّ، وأقبل، وتعال، وعجّل، وأسرع، وقصدي، ونحوي، فهذه ألفاظ سبعة معناها واحد هو طلب الإقبال، وهذا القول منسوب لجمهور أهل الفقه والحديث، منهم سُفيان، وابن وَهْب، وابن جرير الطّبريّ، والطَّحاويّ.

وحجّتهم ما جاء في حديث أبي بكرة من قوله: «كلّها شافٍ كافٍ ما لم تختم آية عذاب برحمة الله، ولاآية رحمة بعذاب، نحو قولك: تعال، وأقبل، وهلمّ، واذهب، وأسرع، وعجّل».

وما جاء في حديث أُبيّ بن كعب أنّه كان يقرأ: **(كلّما أضاء لهم مشوا فيه مرّوا فيه سعوا، فيه)**، وما جاء عن ابن مسعود، أنّه كان يقرأ: **(وللّذين آمنوا انظُرونا: أمهِلونا، أخِّرونا)**.

ويدفع هذا القول بوجوه:

أحدها ـ أنّ ما ذكر في هذه الأحاديث ليس من قبيل حصر الأحرف السّبعة فيها وفي نوعها وحده حتّى يصحّ الاستدلال بها على ما ذهبوا إليه، بل هو ـ كما قال ابن عبد البِرّ ـ من قبيل ضرب المثل للحروف الّتي نزل القرآن عليها، وأنّها معانٍ متّفق مفهومها، مختلف مسموعها، لايكون في شيء منها معنى وضدّه.

وكيف يكون المراد حصر الأحرُف السّبعة فيما ذكروه على حين، أنّه يرجع إلى

بعض نوعٍ واحدٍ من أنواع الاختلاف، وهو إبدال كلمة بأُخرى أعمّ من أن يكون بمرادف، أو غير مرادف. ولا ريب أنّ مذهبهم المذكور يتلخّص في أنّه إبدال كلمة بأُخرى على شرط التّرادف، وهذا بعض ذاك، فأين يذهبون بتلك الوجوه الأُخرى وهي باقية إلى اليوم في القراءات المتواترة المكتوبة بين دفّتي المصحف على ما بيّنّاه في المذهب المختار. فقصر الحروف السّبعة على بعض ذلك النّوع وحده فيه ما فيه من القصور الّذي أوردنا عليه ما أوردنا في الأقوال السّابقة القاصرة، بل القصور هنا أشدّ وأفحش، لأنّه يرجع إلى بعض نوع واحد، لا إلى نوع كامل، بل له أنواع متعدّدة.

ثانيها ـ أنّ أصحاب هذا المذهب ـ على جلالة قدرهم ونباهة شأنهم ـ قد وضعوا أنفسهم في مأزق ضيّق، لأنّ ترويجهم لمذهبهم اضطرّهم إلى أن يتورّطوا في أُمور خطرها عظيم، إذ قالوا: إنّ الباقي الآن حرفٌ واحد من السّبعة الّتي نزل عليها القرآن. أمّا السّتّة الأُخرى فقد ذهبت ولم يعدّ لها وجود ألبتّة، ونسوا أو تناسوا تلك الوجوه المتنوّعة القائمة في القرآن على جبهة الدّهر إلى اليوم.

ثمّ حاولوا أن يؤيّدوا ذلك، فلم يستطيعوا أن يثبتوا للأحرف السّتّة الّتي يقولون بضياعها نسخًا ولا رفعًا، وأسلمهم هذا العجز إلى ورطةٍ أُخرى، هي دعوى إجماع الأُمّة على أن تثبت على حرفٍ واحدٍ، وأن تَرفُضَ القراءة بجميع ماعداه من الأحرف السّتّة. وأنّى يكون لهم هذا الإجماع ولا دليل عليه، هنالك احتالوا على إثباته بورطةٍ ثالثة، وهي القول بأنّ استنساخ المصاحف في زمن عُثمان رضي الله عنه كان إجماعًا من الأُمّة على ترك الحروف السّتّة والاقتصار على حرفٍ واحدٍ، هو الّذي نسخ عُثمان المصاحف عليه، مع أنّنا أثبتنا لك فيما مرّ بقاء الأحرُف السّبعة في المصاحف العُثمانيّة حرفًا حرفًا، ومَثّلنا لذلك. وقُصَارى ما استطاعوا أن يُسَوِّغوا به مذهبهم وتَوَرُّطاتهم هذه، أنّ الأُمّة على عهد عُثمان قد اختلفت في قراءات القرآن إلى حدّ جعلهم يتنازعون ويترامَون بتكفير بعضهم بعضًا، حتّى خِيفَت الفتنة، فرأى الصّحابة

بقيادة خليفتهم الحكيم عُثمان ﷺ أن يعالجوا المشكلة، ويطفئوا الفتنة بهذه الطّريقة، من جمع النّاس على حرفٍ واحدٍ، ونسخ المصاحف على حرفٍ واحدٍ، وإهمال كلّ ما عداه من الحروف والمصاحف المنسوخة عليها.

وهذا ـ لعمرك ـ استناد مائل، واحتجاج باطل. فقد تنازع النّاس على عهد الرّسول ﷺ أيضًا في قراءات القرآن على حروفٍ مختلفة، كما رأيت في الرّوايات السّابقة، ومع ذلك أقرّهم الرّسول ﷺ على هذه الحروف المختلفة، وقرّرها فيهم، وحملهم على التّسليم بها في أساليب متنوّعة. وجعل ذلك هو الحلّ الوحيد لمشكلتهم، والعلاج النّاجع لنزاعهم، وأفهمهم أن تعدُّد وجوه القراءة إنّما هو رحمة من الله بهم، بل بالأُمّة كلّها، وقرّر في صراحة وهو يسأل مولاه المزيد من عدد الحروف أنّ الأُمّة لاتُطيق حصرها في مضيق حرفٍ واحدٍ، وقال: **«وإنّ أُمّتي لاتُطِيق ذلك»** إلى آخر ما عرفت.

وأنت خبير بأنّ أُمّة محمّد ﷺ باقية إلى يوم القيامة، وهي لا تطيق ذلك كما قرّر رسولها المعصوم الرّحيم (صلوات الله وسلامه عليه)، كما نشاهد نحن الآن من أنّ بعض الألسنة في بعض الشُّعوب الإسلاميّة، لايتيسّر لها أن تحسن النّطق ببعض الحروف ولا ببعض اللّهجات دون بعض، فكيف يسوغ للصّحابة وهم خيرالقرون، أن يغلقوا باب الرّحمة والتّخفيف الّذي فتحه الله لأُمّة الإسلام، مخالفين في ذلك هَدْيَ الرّسول ﷺ في عمله للتّخفيف بطلب تعدّد الحروف، وعلاجه للنّزاع بين المختلفين بتقرير هذا التّعدّد للحروف؟

ألاإنّ هذه ثُغْرَةٌ لا يمكن سدّها، وثُلْمَةٌ يصعب جبرها، وإلّا فكيف يوافق أصحاب رسول الله ﷺ على ضياع ستّة حروف نزل عليها القرآن، دون أن يُبْقُوا عليها مع أنّها لم تنسخ ولم ترفع؟ وعلى حين أنّ الرّسول ﷺ قرّر بقوله وفعله أنّه لا يجوز لأحدٍ أيًّا كان أن يمنع أحدًا، أيًّا كان من القراءة بحرفٍ من السّبعة أيًّا كان، فقد صَوَّب قراءة كلّ من المختلفين، وقال لكلٍّ: «هكذا أُنزلت»، وضرب في صدر أُبيّ بن

كعب حين استصعب عليه التّسليم بهذا الاختلاف في القراءة، إلى آخر ما شرحنا في الشّاهدين الثّالث والخامس من الشّواهد الماضية[١] ... **[إلى أن قال:]**

وإنّ قراءة كلّ منهم هكذا أنزلت: **«وأنّ القرآن أُنزِل على سبعة أحرف»**، وأنّ من كَفَر بحرف منها، فقد كَفَر بها كلّها، وألّايختلفوا في ذلك فقد أهلك الاختلاف من كانوا قبلهم، وبهذا **«قَطَعَت جَهِيزَةٌ قَولَ كُلِّ خَطِيب»**.

ثالثها ـ هو أنّ هؤلاء الّذين شايعوا ذلك المذهب يلتزمون أن يقولوا: إنّ اختلاف القراءات الحاصل اليوم يرجع كلّه إلى حرفٍ واحدٍ، وهكذا شاء لهم رأيهم أن يجعلوا تلك الكثرة الغامرة القائمة الآن حرفًا واحدًا، على ما بينها من اختلاف في الوجوه والأنواع، وعلى رغم أنّ من القراءات الحاضرة ما يكون وجه الاختلاف فيه ناشئًا عن وجود ألفاظ مترادفة في كلمةٍ واحدةٍ ومعنى واحد، ومنها ما هو من لغات قبائل مختلفة؛ كما نصّ على ذلك السّيوطيّ في النّوع السّابع والثّلاثين...

ولدينا دليل مادّيّ أيضًا على بقاء الأحرُف السّبعة جميعًا، هو بقاء التّيسير والتّخفيف، وتهوين الأداء على الأُمّة الإسلاميّة الّذي هوالحكمة في الأحرُف السّبعة.

فها نحن أولاء لإنزال نشاهد عن طريق القراءات المختلفة القائمة الآن سبيلًا سهلًا قد وَسِع كافّة الشّعوب المسلمة، سواء منها الأُمم العربيّة وغيرالعربيّة، والحمد لله على دوام فضله ورحمته، وبقاء تخفيفه وتيسيره، وغفرالله لأولئك الأعلام الّذين أخطأوا إصابة المرمى، فقد اجتهدوا وللمجتهد أجر وإن أخطأ...

القول العاشر ـ إنّ المراد بالأحرف السّبعة: سبع لغات من لغات العرب، بمعنى أنّ القرآن لا يخرج عن سبع لغات من لغات العرب، وهي: لُغة قُرَيش، وهُذَيل، وثقيف، وهوازن، وكنانة، وتميم، واليمن، وهي أفصح لغات العرب.

قال بعضهم: هذا أصحّ الأقوال وأولاها بالصّواب، وهوالّذي عليه أكثر العلماء، وصحّحه البيهقيّ، واختاره الأبهريّ، واقتصر عليه صاحب القاموس.

---

١ ـ راجع: باب اختلاف القراءات في المجلّد الثّامن من هذا الكتاب.

وقال أبو عُبَيد: «ليس المراد أنّ كل كلمة تُقرأ على سبع لغات بل اللُّغات، السّبع مفرّقة فيه، فبعضه بلُغة قُريش، وبعضه بلغة هُذَيل، وبعضه بلُغة هوازن، وبعضه بلُغة اليمن وغيرهم، قال: وبعض اللُّغات أسعد به من بعض وأكثر نصيبًا». **وقيل:** في عدّ القبائل السّبع آراء أُخر.

ويدفع هذا القول على جميع آرائه بأمرين:

أحدهما ـ أنّ في القرآن الكريم ألفاظًا كثيرة من لُغات قبائل أُخرى غير السّبعة الّتي عدُّوها. مثل: كلمة «سامدون» في قوله تعالى: ﴿**وَأَنْتُمْ سَامِدُونَ**﴾ النّجم/٦، فإنّها بالحميريّة.

ومثل كلمة: «**خمرًا**» في قوله: ﴿**إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا**﴾ يوسف/٣٦، فإنّها بلُغة أهل عُمَان، لأنّهم يسمون العنب خمرًا، أي حقيقةً لا مجازًا.

ومثل كلمة: «**بَعْلًا**» في قوله تعالى: ﴿**أَتَدْعُونَ بَعْلًا**﴾ الصّافّات/ ١٢٥، أي ربًّا بلغة أزْدِ شَنُوءة .

ومثل كلمة: «**لَا يَلِتْكُم**»، أي لاينقصكم في قوله تعالى: ﴿**لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا**﴾ الحُجُرات/١٤، فإنّها بلُغة بني عَبْس.

ومثل كلمة: «**فباءُوا**» بمعنى استوجبوا في قوله تعالى: ﴿**وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللهِ**﴾ البقرة/٦١، فإنّها بلُغة جُرهُم.

ومثل كلمة: «**رَفَثَ**» بمعنى جماع في قوله تعالى: ﴿**فَلَا رَفَثَ**﴾ البقرة/١٩٧، فإنّها بلُغة مَذْحِج.

ومثل كلمة: «تسيمون» بمعنى تَرعَون في قوله تعالى : ﴿**فِيهِ تُسِيمُونَ**﴾ النّحل/١٠، فإنّها بلُغة خَثْعَم، إلى غير ذلك. وارجع إلى النّوع السّابع والثّلاثين من «إتقان السّيوطيّ» إن أردت المزيد.

وحسبك في هذا المقام ما نقله الواسطيّ في كتابه الّذي وضعه في القراءات العشر

إذ يقول: إنّ في القرآن من أربعين لُغة عربيّة، وهي: قُريش، وهُذيل، وكنانة، وخَثْعَم، والخزرج، وأشعر، ونمير، وقيس عيلان، وجُرهُم، واليمن، وأزْدِ شَنُوءة، وكِنْدَة، وتميم، وحِمْيَر، ومَدْيَن، ولَخْم وسعد العشيرة وحَضْرموت، وسدوس، والعمالقة، وأنمار، وغَسّان، ومَذْحِج، وخُزاعة، وغَطَفان، وسبأ، وعُمَان، وبنوحنيفة، وتَغلِب، وطيئ، وعامربن صَعْصَعَة، وأوس، ومُزَينة، وثقيف، وجذام، وبَلِيّ، وعُذْرَة، وهوازن، والنّمِر، واليَمامة».

ولايغيبَنَّ عن بالك أنّ هذه اللّغات كلّها تمثّلت في لغة قُريش باعتبار أنّ لغة قُرَيش كانت المترعِّمة لها، والمهيمنة عليها، والآخذة منها ما تشاء ممّا يَحْلُو لها ويَرِقُّ في ذوقها، ثمّ يأخذه الجميع عنها، حتّى صحّ أن يُعتبر لسان قُريش هو اللّسان العربيّ العامّ، وبه نزل القرآن على ما سبق بيانه فلا تغفل.

ثانيها ـ أنّ توجيه هذا المذهب بما قاله أبوعُبَيد يقتضي أن يكون القرآن أبعاضًا، منه ما هو بلُغة قُريش، ومنه ما هو بلُغة هُذَيل وهكذا، ولاشكّ أنّ ذلك غير محقّق، لحكمة التّيسير الملحوظة للشّارع الحكيم في نزول القرآن على سبعة أحرُف، فإنّ هذا المذهب يستلزم أنّ كلّ شخص لا يمكنه أن يقرأ إلّا البعض الّذي نزل بلُغته، دون البعض الّذي نزل بلُغة غيره. وهذا باطل من ناحية، ومخالف للاختلاف الّذي صورته لنا الرّوايات السّابقة بين الصّحابة في القراءة من ناحية أُخرى، فإنّ المقروء فيها كان واحدًا لامحالة ،كسورة الفرقان بين عُمَر وهِشام، وسورة من آل حم بين ابن مسعود وصاحبه، وقد صوّب الرّسول قراءة كلّ من المختلفين، وكلاهما قرشيّ.

القول الحادي عشر ـ أنّ المراد بالأحرُف السّبعة: سبع لُغات من لُغات قبائل مضر خاصّة، وأنّها متفرّقة في القرآن، وأنّ تلك القبائل السّبع هي : قُريش، وكنانة، وأسد، وهُذَيل، وتميم، وضبّة، وقيس.

ونردّ هذا بما رددنا به سابقه، بل هذا أدنى إلى البطلان، لأ نّه أخصّ ممّا قبله الّذي دحضناه من جهة خصوصه، فكيف هذا ؟ تلك ناحية، وثمّة ناحية أُخرى

وهي: أنّ في قبائل مضر شواذّ ينزّه عنها القرآن الكريم مثل: كَشْكَشَةِ قيس، وهي جعل كاف المؤنث شينًا، فيقولون في قوله تعالى: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ مريم/٢٤، (قد جعل رَبُش تحتش سَرِيًّا)، ومثل: «تَمْتَمَة» تميم الّذين يجعلون السّين تاء فيقولون في النّاس: «النّات»، مع أنّ هذه لُغات لم يُحفظ منها شيءٌ في القرآن الكريم.

القول الثّاني عشر إلى الأربعين ـ إنّ المراد بالأحرُف السّبعة الّتي نزل عليها القرآن: سبعة أصناف في القرآن، وأصحاب هذه الأقوال يختلفون في تعيين هذه الأصناف. وفي أُسلوب التّعبير عنها إلى آراء تكمل بها العدّ ة أربعين قولًا :

فمنهم من يقول: إنّها أمر ونهي، وحلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال.

ومنهم من يقول: إنّها محكم ومتشابه، وناسخ ومنسوخ، وخصوص وعموم، واحتجاج.

ومنهم من يقول: إنّها محكم ومتشابه ، وناسخ ومنسوخ، وخصوص وعموم، وقصص.

ومنهم من يقول: إنّها لفظ عامّ أريد به العامّ، ولفظ خاصّ أريد به الخاصّ، ولفظ عامّ أريد به الخاصّ، ولفظ خاصّ أريد به العامّ، ولفظ يستغنى بتنزيله عن تأويله، ولفظ «لايعلم» فقهه إلّا العلماء، ولفظ «لايعلم» معناه إلّا الرّاسخون في العلم.

ومنهم من يقول: إنّها إظهار الرّبوبيّة، وإثبات الوحدانيّة، وتعظيم الأُلوهيّة، والتّعبّد لله، ومجانبة الإشراك، والتّرغيب في الثّواب، والتّرهيب من العقاب.

ومنهم من يقول: إنّها المطلق والمقيّد، والعامّ والخاصّ ، والنّصّ، والمؤوّل، والنّاسخ والمنسوخ، والاستثناء وأقسامه.

ومنهم من يقول : إنّها الحذف والصّلة، والتّقديم والتّأخير، والاستعارة والتّكرار ، والكناية، والحقيقة والمجاز، والمجمل والمفسَّر، والظّاهر والغريب.

ومنهم من يقول: سوى ذلك كلّه، غير أنّها من هذا الطّراز أو من طراز ما سبق في الأقوال الأُخرى، حتّى أكمل بها بعضهم عدَّةَ الأقوال أربعين قولًا .

١٠ ـ رُدُودٌ إجماليّة لهذه الأقوال الأخيرة

والكلّ مردودٌ ردًّا إجماليًا بما يأتي:

أوّلًا ـ أنّ سياق الأحاديث السّابقة لا ينطبق على هذه الأقوال بحال، فإنّ هذه الأصناف الّتي عَيَّنوها، لايتأتّى الاختلاف فيها بسبب القراءة، والاختلاف الّذي نقلته الرّوايات السّابقة تدلّ تلك الرّوايات نفسها على أنّه ما كان إلّا بسبب القراءة، فتعيّن أن يكون مرجعه التّلفّظ وكيفيّة النّطق، لاتلك الأصناف والأنواع الّتي سردوها في معرض الآراء. انظر الشّاهد الثّامن من شواهدنا الماضية إن شئت.[١]

ثانيًا ـ أنّه لا يوجد لهم سند صحيح يدلّ على حصر الأحرُف السّبعة الّتي نزل عليها القرآن فيما بيّنوه. وما يكون لنا أن نقبل رأيًا غير مدلَّل ولا مؤيّد بحجّة.

ثالثًا ـ أنّ التّوسعة الملحوظة للشّارع الرّحيم في نزول القرآن على الأحرف السّبعة لاتتحقّق فيما ذكروه من تلك الأصناف والأنواع.

رابعًا ـ أنّ بعض تلك الآراء نلاحظ عليها أنّها زادت على السّبعة فيما ذكرته من الأصناف والأنواع، فإمّا أن تكون أخطأت في العَدِ من أوّل الأمر، وإمّا أن تكون متأثّرةً بفكرة أنّ لفظ السّبعة كنايةٌ لاحقيقةٌ، وقد علمت فيما سبق ما فيه من خطأ أيضًا، راجع الشّاهد الثّاني من شواهدنا الآنفة إن أردت[٢].

خامسًا ـ أنّ أكثر ما ذكروه في تلك الآراء والأصناف، يتداخل بعضه في بعض، ويشبه بعضه بعضًا، فمن المتعسّر اعتبارها أقوالًا مستقلّة.

نقل السّيوطيّ عن الشّرف المـُرْسيّ أنّه قال: «هذه الوجوه أكثرها متداخلة ولاأدري مستندها ... **[وذكر كما تقدّم عنه]**.

---

١ ـ راجع: باب اختلاف القراءات في المجلّد الثّامن من هذا الكتاب (م).

٢ ـ راجع: نفس المصدر.

١١ ـ علاج الشّبهات الواردة على أصل الموضوع

أعداء الإسلام في كثرة ونشاط ويقظة، وبين المسلمين جهلة يؤذون الإسلام والأُمّة بأشدّ ممّا يؤذيه أعداؤه على حدّ قول القائل:

لايبلُغُ الأعداء من جاهل ما يبلُغُ الجاهل من نفسه

وقد نرى ونسمع اتّهامات وشبهات، مرّة من هنا ومرّة من هناك، فمن واجب الأمانة في أعناقنا أن نبدِّد ظلمات هذه الشّبهات والتّهم، بما بين أيدينا من أنوار العلم وأسلحة الحجج، ﴿وَاللهُ يَقُولُ الْحَقُّ وَهُوَ يَهْدِى السَّبِيلَ﴾ الأحزاب/٤ .

الشُّبهة الأُولى ـ يقولون: إنّ أحاديث «**نزول القرآن على سبعة أحرف**» تثبت الاختلاف في القرآن، مع أنّ القرآن نفسه يرفع الاختلاف عن نفسه، إذ يقول: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْاٰنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ النّساء/٨٢، وذلك تناقض، ولاندري أيّهما يكون الصّادق.

والجواب: أنّ الاختلاف الّذي تثبته تلك الأحاديث غيرالاختلاف الّذي ينفيه القرآن. وهذا كافٍ في دفع التّناقض، فكلاهما صادق، وبيان ذلك؛ أنّ الأحاديث الشّريفة تثبت الاختلاف بمعنى التّنويع في طرق أداء القرآن والنّطق بألفاظه في دائرة محدودة لا تَعْدُو سبعة أحرُف، وبشرط التّلقّي فيها كلّها عن النّبيّ ﷺ .

أمّا القرآن فينفي الاختلاف بمعنى التّناقض والتّدافع بين معاني القرآن وتعاليمه، مع ثبوت التّنويع في وجوه التّلفّظ والأداء السّابق.

ومعنى ذلك أنّ نزول القرآن على سبعة أحرف لا يلزم منه تناقض ولاتخاذل ولاتضادّ ولاتدافُع بين مدلولات القرآن ومعانيه وتعاليمه ومراميه، بعضها مع بعض، بل القرآن كلّه سلسلة واحدة، متّصلة الحلقات، محكمة السُّوَر والآيات، متآخذة المبادئ والغايات، مهما تعدَّدت طرق قراءته، ومهما تنوّعت فنون أدائه.

وللمحقّق ابن الجَزَريّ كلام نفيس يتّصل بهذا الموضوع ننقل إليك شيئًا منه

بقليل من التّصرّف، إذ يقول: قد تدبّرنا اختلاف القراءات ، فوجدناه لا يخلو من ثلاثة أحوال ... [**وذكركماتقدّم عنه في باب اختلاف القراءات**] .

الشّبهة الثّانية ـ يقولون: إنّ هذا الاختلاف في القراءات يوقع في شكٍّ وريبٍ من القرآن، خصوصًا إذا لاحظنا في بعض الرّوايات معنى تخييرالشّخص أن يأتي من عنده باللّفظ ومايرادفه؛ أوباللّفظ وما لايضادّه في المعنى، كحديث أبي بَكرة، وفيه: «**كلّها شافٍ كافٍ، ما لم تختم آية عذاب برحمةٍ، أو آيةُ رحمةٍ بعذابٍ، نحو قولك: تعال، وأقبل، وهلُمّ، واذهب، وأسرع، وعجِّل**».

جاء بهذا اللّفظ من رواية أحمد بإسناد جيد ، ومثله حديث أُبيّ بن كعب ، وأكثرمن ذلك ما جاء في فضائل أبي عُبَيد: «أنّ عبد الله بن مسعود أقرأ رجلًا : **﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ طَعَامُ الْأَثِيمِ﴾** الدّخان/٤٣ ـ ٤٤ ، فقال الرّجل: **(طَعام اليَتيم)** فردّها عليه، فلم يستقم بها لسانه، فقال: أتستطيع أن تقول: **(طعام الفاجر)**؟ قال: نعم، قال: فافعل» .

والجواب: أنّ اختلاف القراءات لا يوقع في شكٍّ ولا ريبٍ ما دام الكلّ نازلًا من عند الله، وأمّا هذه الرّوايات الّتي اعتمدت عليها الشّبهة؛ فلا نسلّم أ نّه يفهم منها معنى تخيير الشّخص أن يأتي من تلقاء نفسه باللّفظ وما يرادفه، أوباللّفظ وما لايضادّه في المعنى، حتّى يوقع ذلك في ريب من هذا التّنزيل، بل قصارى ما تدلّ عليه هذه الرّوايات أنّ الله تعالى وسّع على عباده ـ خصوصًا في مبدأ عهدهم بالوحي ـ أن يقرأوا القرآن بما تلين به ألسنتهم، وكان من جملة هذه التّوسعة القراءة بمترادفات من اللّفظ الواحد، للمعنى الواحد مع ملاحظة أنّ الجميع نازل من عند الله، نزل به الرّوح الأمين على قلب محمّد ﷺ ، وقرأه الرّسول على النّاس على مُكث، وسمعوه منه، ثمّ نسخ الله ما شاء أن ينسخ بعد ذلك، وأبقى ما أبقى، لحكمة سامية تستقبلك في مبحث النّسخ .

يدلّ على أنّ الجميع نازل من عند الله تعالى قوله ﷺ : لكلّ من المتنازعين

المختلفين في القراءة من أصحابه: «هكذا أُنزِلت»، وقول كلّ من المختلفين لصاحبه: أقرأنيها رسول الله ﷺ؛ وقول الله تعالى لرسوله جوابًا لمن سأله تبديل القرآن: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي. إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي...﴾ يونس/١٥، وليس بعد كلام الله ورسوله كلام.

وكذلك أجمعت الأُمّة على أنّه لامدخل لبشر في نظم هذا القرآن لامن ناحية أُسلوبه، ولامن ناحية ألفاظه، بل ولامن ناحية قانون أدائه، فمن يخرج على هذا الإجماع، ويتّبع غير سبيل المؤمنين، يُوَلِّه الله ما تولّى، ويصله جهنّم وساءت مصيرًا... **[إلى أن قال:]**

الشّبهة الثّالثة ـ يقولون: إنّ نزول القرآن على سبعة أحرُف ينافي ما هو مقرّر من أنّ القرآن نزل بلُغة قُرَيش وحدها، ثمّ إنّه يؤدّي إلى ضياع الوحدة الّتي يجب أن تسود الأُمّة الواحدة بسبب اجتماعها على لسان واحد.

والجواب: أنّه لامنافاة ولاضياع للوحدة، فإنّ الوجوه السّبعة الّتي نزل بها القرآن الكريم واقعةكلّها في لُغة قُرَيش. ذلك أنّ قُريشًا كانوا قبل مهبط الوحي والتّنزيل، قد داوروا بينهم لُغات العرب جميعًا وتداولوها وأخذوا ما استَمْلَحُوهُ من هؤلاء وهؤلاء في الأسواق العربيّة ومواسمها، ووقائعها وحجّها وعُمْرتها، ثمّ استعملوه وأذاعوه بعد أن هَذَّبوه وصَقلوه، وبهذا كانت لُغة قُريش مجمع لغات مختارة منتقاة من بين لغات القبائل كافّة، وكان هذا سببًا من أسباب انتهاء الزّعامة إليهم، واجتماع أوزاع العرب عليهم ...

ولو نزل القرآن بغيرلُغة قُريش هذه لكان مثار مشاحنات وعصبيات، ولذهب أهل كلّ قبيلة بلغتهم، ولعلا بعضهم على بعض، ولما اجتمع عليه العرب أبدًا، بل لونزل القرآن بغيرلُغة قُريش، لراجت شبهتهم وافتراؤهم عليه أنّه سحر وكهانة وما إليها، نظرًا إلى أنّه قد دخل عليهم من غيربابهم، فلايستطيعون القضاء فيه، ولاإدراك الفوارق البعيدة بينه وبين الحديث النّبويّ، ممّا يجعلهم يذوقون الإعجاز ويلمسونه، كما تذوقوه بوضوح حين نزل بلسانهم، ﴿إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ يوسف/ ١٠٠.

الشّبهة الرّابعة ـ يقولون: إنّه لامعنى للأحرف السّبعة الّتي نزل بها القرآن إلّا تلك القراءات السّبع المنقولة عن الأئمّة السّبعة المعروفين عند القُرّاء.

والجواب: أنّ هذه شبهة تعرض كثيرًا للعامّة ومن في حكمهم ممّن لم يأخذوا من علوم القرآن والحديث بحظٍ ولانصيبٍ، فإنّ ذلك المعنى الّذي زعموه غير صحيح من وجهين :

أحدهما ـ أنّ الأحرف الّتي نزل بها القرآن أعمّ من تلك القراءات المنسوبة إلى الأئمّة السّبعة القُرّاء عمومًا مطلقًا، وأنّ هذه القراءات أخصّ من تلك الأحرُف السّبعة النّازلة خصوصًا مطلقًا، ذلك لأنّ الوجوه الّتي أنزل الله عليها كتابه، تنتظم كلّ وجه قرأ به النّبيّ ﷺ وأقرأه أصحابه، وذلك ينتظم القراءات السّبع المنسوبة إلى هؤلاء الأئمّة السّبعة القُرّاء، كما ينتظم ما فوقها إلى العشرة وما بعد العشرة، وما كان قرآنًا ثمّ نسخ ولم يصل إلى هؤلاء القُرّاء جميعًا، ولهذا نصوا في المذهب المختار على أنّه يشمل كلّ وجوه القراءات صحيحها وشاذّها ومنكرها كما سبق.

ثانيهما ـ أنّ السّبعة لم يكونوا قد خلقوا ولا وجدوا حين نطق الرّسول ﷺ بهذا الحديث الشّريف ، ومحالٌ أن يفرض الرّسول على نفسه وعلى أصحابه ألّايقرأُوا بهذه الأحرُف السّبعة النّازلة، إلّا إذا علموا أنّ هؤلاء القُرّاء السّبعة قد اختاروا القراءة بها، على حين أنّ بين العهدين بضعة قرون، وعلى حين أنّ هؤلاء القُرّاء وسواهم إنّما أخذوا عن النّبيّ ﷺ من طريق أصحابه ومن أخذ عنهم إلى أن وصلوا إليهم، فهذه الشّبهة تستلزم الدّور الباطل، فهي باطلة.

وتستلزم أيضًا أن يبقى قول الرّسول ﷺ: «**إنّ هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرُف**» عاريًا عن الفائدة، غير نافذ الأثر حتّى يولد القُرّاء السّبعة المعروفون وتؤخذ القراءة عنهم، وذلك باطل أيضًا، يكذّبه الواقع من قراءة النّبيّ ﷺ وقراءة أصحابه وتابعيه بالأحرُف السّبعة من قبل أن يولد القُرّاء السّبعة المعروفون.

قال المحقّق ابن الجَزَريّ: «فلوكان الحديث منصرفًا إلى قراءات السّبعة

المشهورين، أوسبعة غيرهم من القُرّاء الّذين وُلِدُوا بعد التّابعين، لأدّى ذلك إلى أن يكون الخبر عاريًا عن الفائدة إلى أن يولد هؤلاء السّبعة، فتؤخذ عنهم القراءة، وأدّى أيضًا إلى أنّه لا يجوز لأحدٍ من الصّحابة أن يقرأ إلّا بما يعلم أنّ هؤلاء السّبعة من القرّاء إذا وُلِدوا وتعلّموا اختاروا القراءة به، وهذا باطل، إذ طريق أخذ القراءة أن تُؤخذ عن إمامٍ ثقة لفظًا عن لفظٍ، إمامًا عن إمام، إلى أن يتّصل بالنّبيّ ﷺ».

(١ : ١٣٠ ـ ١٨٥)

الفصل الخمسون

نصّ الشّعرانيّ (م : ١٣٩٠) في مقدّمة «تفسير منهج الصّادقين»[1]

حديث «نزل القرآن على سبعة أحرف»

ذهب الظّنّ بالبعض إلى أنّ قول الرّسول صلى الله عليه وآله : «**إنّ القرآن نزل على سبعة أحرف**»، يعني: القراءات السّبع المشهورة. إلّا أنّ هذا التّأويل لايمكن أن يكون صحيحًا بوجه، إذ من الممكن أن تكون هذه السّبع تعدادًا لموضوعات القرآن المختلفة كاالأمر والنّهي والقصص والأحكام، كما ورد في «المجمع» وسائر التّفاسير.

ولو افترضنا أنّ المقصود هو: القراءات اللّفظيّة، فلابدّ أن نحمل ذلك على القراءات الّتي كانت سائدة في زمن الرّسول صلى الله عليه وآله، كقراءة أُبيّ وزيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود.

إضافة إلى هذا؛ فإنّ القراءات المتداولة في القرون الثّلاثة الأُولى من الهجرة كانت كثيرة وأكثر من سبع، ولم يُلعن أحد من القُرّاء ولم يُطرد ولم يتبرّأ أحد منهم، إذ إنّ قراءتهم كانت متواترة في عهدهم، ولا نعتمد نحن اليوم على هذه القراءات، لأنّها غير متواترة في عصرنا، ولا نعبأ برواية الآحاد.

ولا بدّ أن نقول: إنّ أكثر علماء الحديث لم يحملوا هذا الحديث على القراءات السّبع، إلّا أنّ تطابق هذين العددين (في الحديث وفي القراءات المتواترة) أوجدت هذا الالتباس.

---

١ ـ ترجم هذا النّصّ من الفارسيّة.

من هنا نفهم أنّ اعتماد الأُمّة على القرّاء السّبعة لم يكن بدافع الحديث النّبويّ المذكور، بل لتواتر قراءاتهم في زماننا هذا، ولو كنّا في العصر الأوّل حيث كانت كلّ القراءات حينئذٍ متواترة، فإنّنا نستطيع إذ ذاك أن نقرأ بكلّ هذه القراءات، مع أنّ الحديث من أخبار الآحاد، وليست له في القرآن حجّيّة.

(١ : ١٢ ـ ١٣)

الفصل الحادي والخمسون

نصّ ابن عاشور (م: ١٣٩٣) في «التّحرير و التّنوير»

[أقوال العلماء في معنى «سبعة أحرف»]

وأنا أرى أنّ على المفسّر أن يبيّن اختلاف القراءات المتواترة ، لأنّ في اختلافها توفيرًا لمعاني الآية غالبًا، فيقوم تعدّد القراءات مقام تعدّد كلمات القرآن. وهذا يبيّن لنا أنّ اختلاف القراءات قد ثبت عن النّبيّ ﷺ كما ورد في حديث عمر بن الخطّاب مع هِشام بن حكيم ... **[وذكر كما تقدّم عن البخاريّ رقم٢، ثمّ قال:]**

وفي الحديث إشكال، **وللعلماء في معناه أقوال**، يرجع إلى اعتبارين: أحد هما اعتبار الحديث منسوخًا، والآخر اعتباره محكمًا.

فأمّا الّذين اعتبروا الحديث منسوخًا ـ وهو رأي جماعة، منهم: أبو بكر الباقِلّانيّ وابن عبد البرّ وأبو بكر بن العربيّ و الطّبريّ والطّحاويّ، و ينسب إلى ابن عُيَينة وابن وَهْب ـ قالوا: كان ذلك رخصة في صدر الإسلام، أباح الله للعرب أن يقرأوا القرآن بلغاتهم الّتي جرت عادتهم باستعمالها، ثمّ نسخ ذلك بحمل النّاس على لُغة قُرَيش، لأنّها الّتي بها نزل القرآن و زال العذر، لكثرة الحفظ و تيسير الكتابة.

وقال ابن العربيّ: دامت الرّخصة مدّة حياة النّبيّ عليه السلام، وظاهر كلامه؛ أنّ ذلك نسخ بعد وفاة رسول الله ﷺ، فإمّا نسخ بإجماع الصّحابة، أو بوصاية من النّبيّ ﷺ، واستدلّوا على ذلك بقول عمر: «إنّ القرآن نزل بلسان قُرَيش» و بنهيه عبد الله بن

مسعود أن يقرأ: (فَتَوَلَّ عَنْهُمْ عَتَّى حِينٍ) الصّافّات / ١٧٨، وهي لُغة هُذَيل في «حتّى». وبقول عُثمان لكُتّاب المصاحف: «**فإذا اختلفتم في حرفٍ، فاكتبوه بلُغة قريش فإنّما نزل بلسانهم**»، يريد: أنّ لسان قُرَيش هو الغالب على القرآن، أو أراد: أ نّه نزل بما نطقوا به من لغتهم، وما غلب على لغتهم من لغات القبائل، إذ كان عُكّاظ بأرض قُرَيش، وكانت مكّة مهبط القبائل كلّها.

وهم في تحديد معنى الرّخصة بسبعة أحرف ثلاثة أقوال:

[القول] الأ وّ ل ـ ؛نّ المراد بالأحرُف: الكلمات المترادفة للمعنى الواحد، أي أُنزل بتخيير قارئه أن يقرأه باللّفظ الّذي يحضره من المرادفات تسهيلًاعليهم حتّى يحيطوا بالمعنى، وعلى هذا الجواب، فقيل: المراد بالسّبعة: حقيقة العدد، وهو قول الجمهور، فيكون تحديدًا للرّخصة بأن لايتجاوز سبعة مرادفات، أوسبع لهجات، أي من سبع لُغات، إذلايستقيم غيرذلك، لأنّه لايتأتّى في كلمة من القرآن أن يكون لها ستّة مرادفات أصلًا، ولا في كلمة أن يكون فيها سبع لهجات، إلّا كلمات قليلة، مثل: ﴿ **أُفٍّ**﴾ الإسراء/ ٢٣، و﴿**جِبْرِيلَ**﴾ البقرة/ ٩٨، و ﴿**أَرْجِهْ**﴾ الأعراف/ ١١١.

وقد اختلفوا في تعيين اللُّغات السّبع، فقال أبوعُبَيدة وابن عطيّة وأبوحاتم والباقِلّانيّ: هي من عموم لُغات العرب، وهم: قُرَيش، وهذيل، وتيم الرّباب ... **[وذكر كما تقدّم عن أبي عُبَيد].**

قال أبو عمرو بن العَلاء: أفصح العرب عليا هوازن وسفلى تميم، وهم بنو دارم. وبعضهم يعدّ خزاعة ويطرح تميمًا.

و قال أبوعليّ الأهوازيّ، وابن عبد البِرّ، وابن قُتَيبة: هي لغات قبائل من مُضَر وهم: قُرَيش، وهُذَيل، وكنانة، وقيس، وضبّة، وتَيم الرَّباب، وأسد بن خزيمة، وكلّها من مُضَر.

القول الثّاني ـ لجماعة، منهم عَياض: أنّ العدد غيرمراد به حقيقته، بل هو كناية عن التّعدّد والتّوسّع، وكذلك المرادفات، ولو من لُغة واحدة كقوله: ﴿**كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ**﴾، القارعة /٥ . و قرأ ابن مسعود: (كالصّوف المنفوش) ... **[وذكر كما تقدّم عن الزّركشيّ وغيره، ثمّ قال:]**

القول الثّالث ـ **إنّ المراد التّوسعة في نحو: ﴿وَكانَ اللهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ النّساء/ ١٤٨**، أن يقرأ : **(عليمًا حكيمًا)**، ما لم يخرج عن المناسبة، كذكره عقب آية عذاب أن يقول: **(و كان الله غفورًا رحيمًا)** أوعكسه. وإلى هذا ذهب ابن عبد البرّ. و أمّا الّذين اعتبروا الحديث محكمًا غيرمنسوخ فقد ذهبوا في تأويله مذاهب، فقال جماعة، منهم البيهقيّ وأبوالفضل الرّازيّ: أنّ المراد من الأحرف: أنواع أغراض القرآن، كالأمروالنّهي والحلال والحرام، أو أنواع كلامه، كالخبروالإنشاء، والحقيقة والمجاز، أو أنواع دلالته، كالعموم والخصوص والظّاهروالمؤوّل.

ولايخفى أنّ كلّ ذلك لايناسب سياق الحديث على اختلاف رواياته من قصدالتّوسعة والرّخصة، وقدتكلّف هؤلاء حصرما زعموه من الأغراض ونحوها في سبعة، فذكرواكلامًا لايسلّم من النّقض.

وذهب جماعة؛ منهم: أبوعُبَيد وثَعْلَب والأزهريّ وعُزي لابن عبّاس: أنّ المراد: أنّه أنزل مشتملًاعلى سبع لُغات من لُغات العرب مبثوثة في آيات القرآن، لكن لاعلى تخييرالقارئ، وذهبوا في تعيينها إلى نحو ما ذهب إليه القائلون بالنّسخ، إلّا أنّ الخلاف بين الفريقين في أنّ الأوّلين ذهبوا إلى تخييرالقارئ في الكلمة الواحدة، وهؤلاء أرادوا أنّ القرآن مبثوثة فيه كلمات من تلك اللّغات، لكن على وجه التّعيين لا على وجه التّخيير.

وهذا كما قال أبوهُرَيرة: ما سمعت السّكين إلّا في قوله تعالى: ﴿**وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ سِكِّينًا**﴾ يوسف/٣١، ما كنّا نقول إلّا المُدْية، وفي البخاريّ: إلّا من النّبيّ في

قصّة حكم سُلَيمان بين المرأتين من قول سُلَيمان: «**إيتوني بالسّكين أقطعه بينكما**».
وهذا الجواب لايلاقي مساق الحديث من التّوسعة، ولايستقيم من جهة العدد، لأنّ المحقّقين ذكروا أنّ في القرآن كلمات كثيرة من لُغات قبائل العرب، و أنهاها السّيوطيّ نقلًا عن أبي بكر الواسطيّ إلى خمسين لُغة.

وذهب جماعة : أنّ المراد من الأحرُف: لهجات العرب في كيفيّات النّطق، كالفتح و الإمالة، والمدّ والقصر، والهمز والتّخفيف، على معنى أنّ ذلك رخصة للعرب مع المحافظة على كلمات القرآن، وهذا أحسن الأجوبة لمن تقدَّمنا، و هنا لك أجوبة أُخرى ضعيفة لاينبغي للعالم التّعريج عليها، وقد أنهى بعضهم جملة الأجوبة إلى خمسة وثلاثين جوابًا .

وعندي أنّه إن كان حديث عُمَر وهِشام بن حكيم قد حسن إفصاح راويه عن مقصد عمر فيماحدّث به، بأن لايكون مرويًا بالمعنى مع إخلال بالمقصود أنّه يحتمل أن يرجع إلى ترتيب آي السُّوَر، بأن يكون هِشام قرأسورة الفرقان على غير التّرتيب الّذي قرأ به عمر، فتكون تلك رخصة لهم في أن يحفظوا سُوَر القرآن بدون تعيين ترتيب الآيات من السّورة، و قد ذكر الباقِلّانيّ احتمال أن يكون ترتيب السُّوَر من اجتهاد الصّحابة كما يأتي في المقدّمة الثّامنة. فعلى رأينا هذا تكون هذه رخصة .

ثمّ لم يزل النّاس يتوخّون بقراءتهم موافقة قراءة رسول الله ﷺ حتّى كان ترتيب المصحف في زمن أبي بكر على نحو العرضة الأخيرة الّتي عرضها رسول الله ﷺ ، فأجمع الصّحابة في عهد أبي بكر على ذلك، لعلمهم بزوال موجب الرّخصة.

و من النّاس من يظنّ المراد بالسّبع في الحديث ما يطابق القراءات السّبع الّتي اشتهرت بين أهل فنّ القراءات ، وذلك غلط ولم يقله أحد من أهل العلم، وأجمع العلماء على خلافه كما **قال أبوشامة:** فإنّ انحصار القراءات في سبع لم يدلّ عليه دليل، ولكنّه أمرحصل، إمّا بدون قصد، أوبقصد التّيمّن بعدد السّبعة، أوبقصد إيهام

أنّ هذه السّبعة هي المرادة من الحديث تنويهًا بشأنها بين العامّة.

ونقل السّيوطيّ عن أبي العبّاس ابن عَمّار أنّه قال: لقد فعل جاعل عدد القراءات سبعًا ما لاينبغي، وأشكل به الأمر على العامّة، إذ أوهمهم أنّ هذه السّبعة هي المرادة في الحديث، و ليت جامعها نقص عن السّبعة أو زاد عليها.

قال السّيوطيّ: و قد صنّف ابن جُبَير المكّيّ - و هو قبل ابن مجاهد - كتابًا في القراءات، فاقتصر على خمسة أئمّة من كلّ مصر إمامًا، وإنّما اقتصر على ذلك، لأنّ المصاحف الّتي أرسلها عُثمان إلى الأمصار، كانت إلى خمسة أمصار.

قال ابن العربيّ في «العواصم»: أوّل من جمع القراءات في سبع ابن مجاهد، غير أنّه عدّ قراءة يعقوب سابعًا، ثمّ عوّضها بقراءة الكسائيّ، قال السّيوطيّ: وذلك على رأس الثّلاثمائة. و قد اتّفق الأئمّة على أنّ قراءة يعقوب من القراءات الصّحيحة مثل بقيّة السّبعة، وكذلك قراءة أبي جعفر و شيبة، وإذ قد كان الاختلاف بين القُرّاء سابقًا على تدوين المصحف الإمام في زمن عُثمان، وكان هو الدّاعي لجمع المسلمين على مصحف، تعيّن أنّ الاختلاف لم يكن ناشئًا عن الاجتهاد في قراءة ألفاظ المصحف فيما عدا اللّهجات.

وأمّا صحّة السّند الّذي تُروى به القراءة لتكون مقبولة فهو شرط لا محيد عنه، إذ قد تكون القراءة موافقة لرسم المصحف وموافقة لوجوه العربيّة، لكنّها لاتكون مرويّة بسند صحيح، كما ذكر في «المزهر» أنّ حمّاد بن الزّبرقان قرأ: ﴿**إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ**﴾ التّوبة/١١٤ بالباء الموحّدة، وإنّما هي «إيّاه» بتحتيّة، وقرأ: ﴿**بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ**﴾ ص/٢، بغين معجمة وراء مهملة، وإنّما هي «عِزَّةٍ» بعين مهملة وزاي، وقرأ: ﴿**لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ**﴾ عبس/٣٧، بعين مهملة، وإنّما هي «يغنيه» بغين معجمة، ذلك أنّه لم يقرأ القرآن على أحد، وإنّما حفظه من المصحف. (١: ٥٥ - ٥٩)

الفصل الثّاني والخمسون

نصّ الكُرْديّ (م:١٤٠٠) في «تاريخ القرآن الكريم...»

في نزول القرآن على سبعة أحرف

[ثمّ ذكر رواية البخاريّ ومسلم وقول ابن حَجَركما تقدّم عنهم، وقال:]

وهناك روايات كثيرة في نزول القرآن على سبعة أحرُف اكتفينا بما ذكر، لأنّ سرد جميعها موجب للتّطويل، فاختلاف هذه الأحرف إنّما هواختلاف ألفاظ وتلاوة، لااختلاف معانٍ موجبة لاختلاف أحكامه.

مثال ذلك: ما رواه ابن فارس بسنده عن هاني، قال: كنت عند عُثمان رضي الله عنه وهم يعرضون المصاحف، فأرسلني بكتف شاة إلى أُبيّ بن كعب فيها: **(لَمْ يَتَسَنَّ)** و **(فَأَمْهِلِ الْكَافِرِينَ)** و **(لَاتَبْدِيلَ لِلْخَلْقِ)** قال: فدعا بالدّواة فمحا إحدى اللّامين وكتب : **﴿لِخَلْقِ اللهِ﴾** ومحا فأمهل وكتب: **﴿فَمَهِّلِ﴾** وكتب: **﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾** ألحق فيها هاء، والقراءة في المصاحف على هذا الإصلاح.

ولقد ذهب العلماء في المراد بهذه الأحرف السّبعة إلى نحو أربعين قولًا، ذكرها الإمام السّيوطيّ في كتابه: «الإتقان في علوم القرآن» نذكر ملخّص ذلك وهوالمختار منها: أنّ المراد: سبع لُغات كما صحّحه البيهقيّ في «الشُّعَب» واختلفوا في تعيينها فقال أبوعُبَيدة: قُرَيش وهُذَيل وثقيف وهوازن وكنانة وتميم واليمن، وقيل غير ذلك، وجاء عن أبي صالح، عن ابن عبّاس، قال: نزل القرآن على سبع لُغات، منها: خمس بلُغة

العَجُز من هوا زن، ويقال لهم: علياء هوازن ... **[ثمّ ذكر قول أبي عُبَيد وأبي شامة وابن قُتَيبة وابن الجَزَري كما تقدّم عنهم، وقال:]**

وقد حمل ابن قُتَيبة وغيره العدد المذكور في حديث: «**أُنزِل القرآن على سبعة أحرُف**» على الوجوه الّتي يقع بها التّغاير في سبعة أشياء، ذكرها مفصّلًا ابن حَجَر في «فتح الباري على شرح صحيح البخاريّ» عند الكلام على هذا الحديث، فراجعه إن شئت ، فإنّا لم ننقلها منه خوف التّطويل، وقد استوفى ابن حَجَر رحمه الله شرح هذا الحديث في «فتح الباري» ينبغي مطالعته ، فإنّه مبحث مهمّ، ونحن نرى أنّه لايبعد أن يكون هذا الحديث متشابهًا يفوّض معناه إلى الله تعالى، كما ذهب إليه بعض العلماء، وذلك لأمرين :

الأوّل ـ كثرة اختلاف العلماء في معناه حتّى بلغ نحو أربعين قولًا.

الثّاني ـ ورود أحاديث كثيرة في هذا المعنى بعبارات مختلفة؛

منها: قوله ﷺ : أقرأني جبريل على حرف فراجعته ... قال رسول الله ﷺ: يا جبريل إنّي بُعِثتُ ... **[وذكر كما تقدّم عن الطّبريّ رقم١٦ والعاصميّ رقم ٣، وقال:]**

ومنها: «أُنزِل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرُف، كلّها شافٍ كافٍ»، رواه الطّبرانيّ».

ومنها: «أُنزِل القرآن على سبعة أحرُف فمن قرأ على حرف منها، فلا يتحوّل إلى غيره رغبة عنه»، رواه الطّبرانيّ .

ومنها : «أُنزِل القرآن على عشرة أحرُف بشيرٌ ونذيرٌ، وناسخٌ ومنسوخٌ، وعظةٌ ومتشابهٌ، ومثلٌ ومحكمٌ، وحلالٌ وحرامٌ»، رواه السّجزيّ في «الإبانة».

ومنها : «أُنزِل القرآن على ثلاثة أحرُف»، رواه أحمد وغيره .

ومنها : أنّ رسول الله ﷺ كان عند أضاءة بني غِفار... **[وذكر كما تقدّم عن مسلم رقم٨، ثمّ قال:]**

فإذا أمعنت النّظر في هذه الأحاديث، ظهرت لك منها جملة معانٍ، فتأمّل جيّدًا.

والحقيقه الّتي لاتنكر أنه لولا عُثمان جمع الأُمّة على مصحف واحد وعلى حرفٍ واحدٍ، لذهب المسلمون اليوم في القرآن الكريم كلّ مذهب، ولاختلفت القراءات لديهم كلّ الاختلاف ، ولوجد أعداء الدّين مسلكًا سهلًا لإيقاع الشّك والدّسيسة في قلوب ضعاف المسلمين وجُهّالهم ...

ولننقل هنا نصّ ما ذكره الإمام محمّد بن جريرالطّبريّ المولود سنةأربع أو خمس وعشرين ومائتين في «تفسيره» بعد أن بيّن وجهة حمل عُثمان النّاس على مصحفه وهو:

فإن قال بعض من ضعفت معرفته: وكيف جارٍ لهم ترك قراءة أقرأهموها رسول الله ﷺ وأمرهم بقراءتها ؟

قيل: إن أمرهم بذلك، لم يكن أمر إيجاب وفرض، وإنّما كان أمر إباحةورخصةإلخ.

ويسأل بعضهم: لِم لَم تكن الأحرُف السّتّة موجودة وقد أُنزلت من عند الله تعالى على نبيّه ﷺ وهو أقرأها أصحابه؟ فإن نسخت فرفعت فما الدّليل عليه؟ وإن نسيتها الأُمّة وتركتها، فذلك تضييع ما قد أمروا بحفظه.

فأجاب الإمام ابن جَرير الطّبريّ على هذه الأسئلة بقوله: « لم تنسخ الأحرف السّتّة فترفع ولاضيعتها الأُمّة وهي مأمورة بحفظها ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ ذكر قول أبي شامَة وقول ابن أبي هِشام كماتقدّم عن ابن حَجَر]. (٨١ ـ ٩١)**

الفصل الثّالث والخمسون

نصّ عزّة دَروزة (م: ١٤٠٠) في «التّفسير الحديث»

[الأقوال حول حديث: «نزول القرآن على سبعة أحرُف»]

ولعلّ ممّا يتّصل بهذا الباب ما أُدير من الأقوال حول أحاديث نزول القرآن على سبعة أحرُف، فقد ورد عدّة أحاديث في ذلك:

منها: أنّ عُثمان بن عَفّان وقف على المنبر، فقال: أُذكِّر الله رجلًا سمع النّبي ... **[وذكر كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ]** .

ومنها: حديث نبويّ رواه النّسائيّ: أنّ جبريل وميكائيل ... **[وذكركما تقدّم عنه رقم ٦]** .

ومنها: عن أُبيّ، عن النّبيّ، قال: أرسل إليّ ربّي أن اقْرَأ القرآن على حرفٍ .. **[وذكر كما تقدّم عن مسلم رقم ٦]** .

ومنها: حديث آخر عن أُبيّ، قال: لقي رسول الله ﷺ جبريل فقال: يا جبريل إنّي بُعِثتُ ... **[وذكر كما تقدّم عن العاصميّ]** .

ومنها: حديث ابن مسعود أنّ النّبيّ ﷺ قال: إنّ الكتاب الأوّل ينزل من باب واحدٍ على حرفٍ واحدٍ ... **[وذكر كما تقدّم عن الباقِلّانيّ ذيل عنوان : «معنى السّبعة الأحرُف»]**.

ومنها: حديث جاء في «الموطّأ»: قال عمر: سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير... **[وذكركما تقدّم عن البخاريّ رقم٢ ومسلم رقم١، ثمّ قال:]**

فمع أنّ هذه الأحاديث المرويّة ومداها وظروفها بوجه الإجمال باستثناء حديث ابن مسعود الّذي يتحمّل نصّه التّوقّف والنّظرأكثرمن غيره، لأنّه لا يتّسق مع سائر الأحاديث الواردة، وفيه تقسيم وتصنيف علميين يشبهان تقسيم العلماء المتأخّرين عن عهد النّبيّ كثيرًا، تلهم أنّها في صدد التّيسير والتّسهيل في قراءة القرآن نطقًا وأداء، وعدم الإخراج و الإعنات في ذلك، وهذا ممّا قرّره غيرواحد من العلماء.

فإنّ البحث حولها اتّسع حتّى خرج عن هذا النّطاق و دخل في نطاق، آخر يتّصل بما ذكرناه من التّخمينات حول أسرار القرآن و مكنوناته و شموله. و لقد عدّ صاحب «الإتقان» خمسة وثلاثين قولًا في هذه الأحاديث، أقلّها متّصل بتسهيل القراءة، وأكثرها من قبل تلك التّخمينات كما ترى في هذه السّلسلة:

١ ـ سبعة أوجه للقراءة .

٢ ـ سبعة أوجه يقع فيها تغايرفي فتح ورفع وكسر وتقديم وتأخيروتخفيف وتشديد وإدغام.

٣ ـ سبعة أنواع من الآيات: آية في صفات الله، وآية تفسيرها في آية أُخرى، وآية بيانها في السّنّة الصّحيحة، وآية في قصّة الأنبياء والرّسل، وآية في خلق الأشياء وآية في وصف الجنّة، وآية في وصف النّار.

٤ ـ سبع جهات من صفات الله .

٥ ـ سبعة أنواع أُخرى من الآيات: آية في وصف الصّانع، وآية في إثبات الوحدانيّة له، وآية في إثبات صفاته، وآية في إثبات رسله، وآية في إثبات كتبه، وآية في إثبات الإسلام، وآية في إثبات الكفر.

٦ـ سبع قراءات لسبعة من الصّحابة، وهم: أبو بكروعمروعُثمان وعليّ و ابن مسعود وابن عبّاس و أُبيّ بن كعب .

٧ ـ ظهرو بطن، و فرض و ندب، وخصوص وعموم، وأمثال .

٨ ـ تصريف ومصادر، وعروض وغريب وسجع، ولغات مختلفة،كلّها في واحد.

٩ ـ سبعة ألفاظ: عامّ أريد به الخاصّ... **[وذكر كما تقدّم عن السّيوطيّ، رقم١٨].**

١٠ ـ المطلق والمقيّد، والعامّ ... **[وذكر كما تقدّم عن الزّركشيّ، رقم١٠]**.

١١ ـ الحذف والصّلة، والتّقديم... **[وذكر كما تقدّم عن الزّركشيّ، رقم١١]** .

١٢ ـ التّذكير والتّأنيث، والشّرط ... **[وذكر كما تقدّم عن الزّركشيّ، رقم١٢]** .

١٣ ـ الزّهد والقناعة مع اليقين ... **[وذكر كما تقدّم عن الزّركشيّ ، رقم١٣]**.

١٤ ـ أمر و نهي، وبشارة و إنذار، و أخبار و أمثال.

١٥ ـ علم الإنشاء ، وعلم الإيجاد . . **[وذكر كما تقدّم عن السّيوطيّ، رقم١٦]**

١٦ ـ المحكم والمتشابه، والنّاسخ والمنسوخ، والخصوص والعموم، والقصص .

١٧ ـ سبع لُغات: لُغة قريش، ولُغة اليمن، ولُغة جُرْهُم، ولُغة هوازن، ولُغة قضاعة، ولُغة تميم، ولُغة طيّئ.

١٨ ـ سبعة أوجه إعراب للكلمة الواحدة حتّى يكون المعنى واحدًا ، وإن اختلف لفظًا.

١٩ ـ سبعة أحرف هي أُمّهات الهجاء، وهي الألف والباء والجيم والدّ ا ل والزّاي والسّين والعين.

٢٠ ـ أنّ جبريل كان يكرّر كلّ كلمة سبع مرّات على سبعة أوجه.

٢١ ـ تقرير كون القرآن نزل بمعانٍ متّسقة، مفهومها مختلف، مسموعها حيث يجوز التّغاير، إذا لم تبدّ ل كلمة عذاب بكلمة رحمة. وروى القائلون في معرض تدليلهم على قولهم: إنّ ابن مسعود كان يقرأ: **(أمهِلُونَا)** مكان **﴿انْظُرُونَا﴾** في سورة الحديد/١٣، وأنّ أبيًّا كان يقرأ: **(سَعوا)** بدل **﴿مَشَوْا﴾** في سورة البقرة/٢٠، وأنّ ابن مسعود أجاز للقارىء أن يقرأ : **(طَعَام الفَاجِر)** بدل **﴿طَعَامُ الأَثِيمِ﴾** في سورة الدّخان/٤٤، لأنّه لم يكن يحسن النّطق بكلمة الأثيم.

٢٣ ـ التّسهيل في التّقديم والتّأخير، مثل : **(جاءت سكرة الحقّ بالموت)** بدلًا من **﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾** في سورة ق/١٩.

وواضح أنّ في كلّ ما ذكرناه في هذا المبحث ثغرات عديدة من شأنها التّشويش

على القرآن ومداه وعلى النّاظر فيه والرّاغب في تفهّمه، وصرف القلب عن روحانيّته وأهدافه الوعظيّة والإرشاديّة والتّذكيريّة والتّوجيهيّة، والاستغراق في هذه النّاحية حتّى تنقلب جمل القرآن وكلماته وحروفه إلى معادلات جبريّة ورياضيّة وكيمياويّة وتنجيميّة ومنطقيّة وكلاميّة وجدليّة إلى آخره ممّا يخرجه عن قدسيّته، ولايتّسق مع طبيعة توجيهه إلى مختلف طبقات النّاس، وما تقتضيه هذه الطّبيعة من عدم انطوائه على أسرار ورموز وغوامض غيّبت عن فئة دون فئة، واختصّت بها فئة دون فئة، كما لا يتّسق مع نصوص القرآن الصّريحة بأنّه أنزل ليكون موعظةً وهدًى و رحمةً للنّاس كافّة، وبأنّ النّاس جميعهم مدعوّون إلى تفهّمه وتدبّره والتزام حدوده الإيجابيّة والسّلبيّة.

وهذا فضلًا عن ما في الأقوال أوكثير منها من التّكلّف والتّزيّد والتّجوّز والتّحكّم، وعن ما يبدو في بعضها من آثار الخلافات الحزبيّة والسّياسيّة والنّحليّة والمذهبيّة من جهة، وعمّا يبدو في بعضها من جهة ثانية من مقاصد الدّسّ على القرآن والإسلام من بعض النِّحَل، والفِرَق الّتي حرصت أن تبثّ في الأذهان أنّ التّكليفات الشّرعيّة معاني وأهدافًا مكنونة تخالف ظاهرها، وأن تثير في النّفوس نحو: القرآن الشّكوك والرّيب، وفضلًا عن ما يبدو من جهة ثالثة من مقاصد التّجزئة على التّبديل والتّغيير في نظم القرآن وكلماته من ناحية ما هناك من روايات الخلافات اللّفظيّة والنّظميّة.

ونكاد نجزم أنّ كثيرًا من هذه الرّوايات الكثيرة جدًّا والواردة في مختلف كتب التّفسير والقراءات والمعزوّة إلى الصّحابة، والّتي تدور في نطاق الألفاظ و النّظم تبديلًا وتقديمًا وتأخيرًا وزيادةً ونقصًا ونحوًا وصرفًا مدسوس أو محرّف، وأنّه يمتّ إلى هذه المقاصد الخبيثة على اعتبار أنّ صحّة صدور القرآن عن النّبيّ منوطة بوحدة اللّفظ والنّظم، وأن تشويه هذه الوحدة كفيل بالتّشكيك في صحّة صدور القرآن المتداول عن النّبيّ، مع التّنبيه على أنّنا لا نرى ما يمنع أن يكون بين المندمجين في هذه الرّوايات والتّخمينات أُناس ذَوُو نيّات حسنة، وطويّات سليمة، ومقاصد بريئة.

(١: ٢٤٥ ـ ٢٤٩)

الفصل الرّابع والخمسون
نصّ العلّامة الطّباطبائيّ (م : ١٤٠٢) في«الميزان في تفسير القرآن»

[معنى الحديث سبعة أحرف]

وفي الحديث المرويّ من طُرُق الفريقين عن النّبيّ ﷺ: «**أُنزِل القرآن على سبعة أحرف**» .

أقول: والحديث وإن كان مرويًّا باختلاف ما في لفظه ، لكن، معناه مرويّ مستفيضًا والرّوايات متقاربة معنى، روتها العامّة والخاصّة. وقد اختلف في معنى الحديث اختلافًا شديدًا، ربّما أنهي إلى أربعين قولًا، والّذي يَهُون الخطب أنّ في نفس الأخبار تفسيرًا لهذه السّبعة الأحرُف، وعليه التّأويل.

ففي بعض الأخبار: «نزل القرآن على سبعة أحرف: أمر وزجر، وترغيب وترهيب، وجدل، وقصص، ومثل».

وفي بعضها: «زجر وأمر،حلال وحرام، محكم ومتشابه، وأمثال.

وعن عليّ عليه السلام : «**أنّ الله أنزل القرآن على سبعة أقسام، كلّ منها كافٍ شافٍ، وهي: أمر و زجر، وترغيب وترهيب وجدل، ومثل و قصص**».

فالمتعيّن حمل السّبعة الأحرف على أقسام الخطاب وأنواع البيان، وهي سبعة على وحدتها في الدّعوة إلى الله و إلى صراطه المستقيم، ويمكن أن يستفاد من هذه الرّواية حصرأُصول المعارف الإلهيّة في الأمثال، فإنّ بقيّة السّبعة لاتلائمها إلّا بنوع من العناية على ما لا يخفى. (٣ : ٧٤ ـ ٧٥)

الفصل الخامس والخمسون

نصّ أبي شَهْبة (م : ١٤٠٣) في « المدخل لدراسة القرآن الكريم»

نزول القرآن على سبعة أحرُف

هذا المبحث من المباحث الّتي تناولها العلماء في تأليفهم، بل وأفردها بعضهم بالتّأليف. وقد اختلفت فيه آراؤهم وأنظارهم اختلافًا كثيرًا، وكثرت فيه الأقوال كثرة ظاهرة، حتّى لقد بلغ بها السّيوطيّ في «الإتقان» نقلًا عن ابن حِبّان، خمسة وثلاثين قولًا...

ولاتعْجَب إذا خفي المراد على بعض العلماء، فعدّ الحديث مشكلًا، وتَوقّف عن بيان المراد منه. وبعضهم جعل حقيقة العدد غير مقصودة، وأنّ المراد التّكثير من غير حصر، وأ تى بعضهم بآراء ما أُنزِل بها من سُلطان !

ولكي نصل إلى بيان الحقّ والصّواب ، نرى لزامًا علينا ذكر الرّوايات الثّابتة في هذا المعنى بشيء من التّفصيل، كي تكون لنا نبراسًا نهتدي على ضوئه لمعرفة المراد.

الحديث متواتر

ويحسن أن ننبّه قبل هذا التّفصيل إلى أنّ حديث إنزال القرآن على سبعة أحرُف ورد من رواية جمع كثير من الصّحابة ، حتّى نصّ الإمام أبوعُبَيد القاسم بن سَلّام، على تواتره، فقد رواه من الصّحابة: أُبيّ بن كعب، وأنس بن مالك ، وحُذَيفة ابن اليَمان ... **[وذكر كما تقدّم عن السّيوطيّ ، ثمّ ذكر رواية أبويعلى في مسنده أنّ عُثمان قال ... كما تقدّم عنه أيضًا، وقال:]**

وهذا يدلّ على أنّ الحديث كان معروفًا مشهورًا غاية الشّهرة في زمن الصّحابة، ولكن هل نقله عنهم في كلّ طبقة جماعة كثيرون ممّن يثبت بهم التّواتر؟ هذا ما يحتاج إلى إثبات، وإلّا فغاية أمره أنّه مشهود.

الرّوايات الواردة

١ ـ روى البخاريّ و مسلم في «صحيحيهما» بسندهما عن ابن عبّاس رضي الله عنه: أنّ رسول الله ﷺ قال: **«أقرأني جبريل على حرفٍ فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتّى انتهى إلى سبعة أحرف»**. زاد مسلم في روايته: قال ابن شِهاب: **«بلغني أنّ تلك السّبعة الأحرُف ... إنّما هي في الأمريكون واحدًا لايختلف في حلال ولاحرام»**[1]، يريد: أنّ المعنى واحد، وإن اختلفت الألفاظ.

٢ ـ وروى البخاريّ ومسلم في «صحيحيهما» بسندهما عن ابن شِهاب الزُّهْريّ قال: أخبرني عُروة بن الزُّ بَير أنّ المِسْوَر بن... **[وذكر كما تقدّم عن البخاريّ رقم ٢]**.

٣ ـ وروى مسلم في صحيحه بسنده عن أُبيّ بن كعب: أنّ النّبيّ ﷺ كان عند أضاة[2] بني غفار... **[وذكر كما تقدّم عنه رقم ٨]**.

٤ ـ وروى مسلم بسنده عن أُبيّ بن كعب، قال: كنت في المسجد، فدخل رجل يصلّي... **[و ذكر كما تقدّم عنه رقم ٦، ثمّ قال:]** وقد بيّن الطّبريّ في روايته: أنّ المقروء كان من سورة «النّحل».

٥ ـ وروى البخاريّ في صحيحه بسنده عن عبدالله بن مسعود: «أنّه سمع رجلًا يقرأ آية، سمع النّبيّ ﷺ قرأ خلافها، فأخذت بيده، فانطلقت به إلى النّبيّ ﷺ فقال:

---

١ ـ فتح الباري ٩: ١٩. صحيح مسلم بشرح النّوويّ ٦: ١٠١.

٢ ـ أضاة ـ بفتح الهمزة و بضاد معجمة ـ الماء المستنقع كالغدير، وجمعه: أضا، كحصاة و حصا. و إضاء كأكمة وإكام، وكانت بموضع من المدينة النّبويّة ينسب إلى بني غفار، لأنّهم نزلوا عنده.

«كلا كما محسن، فاقرءا»...

٦ ـ وروى التِّرمِذيّ بسنده عن أُبيّ بن كعب، قال: «لـقي رسول الله ﷺ...

[و ذكر كما تقدّم عن العاصميّ]

٧ ـ و روى أحمد، عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص، عن عمرو: أنّ رجلًا قرأ آية من القرآن، فقال له عمرو: إنّما هي كذا وكذا، فذكر ذلك للنّبيّ ﷺ فقال: **«إنّ هذا القرآن أُنزِل على سبعة أحرُف، فأيّ ذلك قرأتم أصبتم، فلا تماروا فيه»**.[1] إسناده حسن.

٨ ـ و روى الطّبريّ والطّبرانيّ عن زيد بن أرقم، قال: جاء رجل إلى رسول الله ... **[و ذكر كما تقدّم عن الطّبريّ رقم ٦]**.

٩ ـ وروى النّسائيّ، و ابن جَرير الطّبريّ ـ واللّفظ له ـ بسندهما عن أُبيّ بن كعب، و في حديثه: أنّ النّبيّ ﷺ قال: «إنّ جبريل و ميكائيل... **[و ذكر كما تقدّم عن الطّبريّ، رقم ٦]**[2].

١٠ ـ و روى أحمد والطّبرانيّ من حديث أبي بكر، قال: يا محمّد، اقرأ القرآن على حرف ... **[وذكر كما تقدّم عن الدّانيّ رقم ٨]**.

قال السّيوطيّ: هذا اللّفظ رواية أحمد، و إسناده جيّد، وأخرج أحمد والطّبرانيّ أيضًا عن ابن مسعود نحوه، و روى الطّبرانيّ عن أبي بكر نحوه مقتصرًا على قوله: «هَلُمّ، و تعال». وبحسبنا هذاالقدر في هذا المقام.

ما يستخلص من الرّوايات

نستخلص من الرّوايات السّابقة الأُصول الآتية:

---

١ ـ فتح الباری ٩: ٢١.

٢ ـ الإتقان ١: ٤٦.

١ ـ لو نزل القرآن على حرفٍ واحدٍ، لشقّ ذلك على الأُمّة العربيّة؛ فقد كانت متعدّدة اللُّغات واللّهجات ، وما يتسهّل النّطق به على البعض لايسهل على البعض الآخر، وكانت تغلب عليها الأُ مّيّة ، فلا عجب أنّ حرص النّبيّ ﷺ على الاستزادة من الحروف حتّى بلغت سبعة أحرف.

يدلّ على هذا قوله ـ في حديث أُبيّ ـ: ثلاث مرّا ت «أسأل الله معافاته ومغفرته، و أنّ أُمّتي لاتطيق ذلك». وقوله في حديث التِرمِذيّ: «إنّي بُعِثت إلى أُمّة أُمّيّة...» الحديث .

فكان من رحمة الله بهذه الأُمّة؛ «**أن أنزَل القرآن على سبعة أحرُف رفعًا للحرج، وتيسيرًا لقراءته، وحفظه، وفهمه، وتدبّره**».

٢ ـ أنّ هذه التّوسعة إنّما كانت في الألفاظ ، ولم تكن في المعاني والأحكام، وأنّها كانت في المعنى الواحد يقرأ بألفاظ مختلفة؛ بدليل أنّ النّبيّ ﷺ أقرأ كلًّا من المختلفين على قراءته ، بل واستحسان قراءة كلّ بقوله : «**كلا كما محسن**» ، «**وليقرأ كلّ منكم كما علّم، فإنّه حسن جميل**». وغير معقول أن يكون اختلافهم في المعاني والأحكام، ثمّ يوافق النّبيّ كلًّا على قراءته و يستحسنها.

٣ ـ أنّ هذه التّوسعة والإباحة في القراءة بأيّ حرف من الحروف السّبعة إنّما كانت في حدود ما نزل به «جبريل» ، وما سمعوه من النّبيّ ﷺ ، وذلك بدليل أنّ كلًّا من المختلفين كان يقول: أقرأنيها رسول الله، وأنّ النّبيّ كان يعقّب على قراءة كلّ من المختلفين بقوله: «**هكذا أُنزلت**» كما في حديث «عُمَر وهِشام» وما يفيده لفظه الإنزال الّذي جاءت به جميع روايات الحديث. وليس ذلك إلّا التّوقيف بالسّماع من الرّسول، وسماع الرّسول من جبريل.

ولايتوهّمن متوهّم أنّ التّوسعة إنّما كانت باتّباع الهوى والتّشهّي ؛ فذلك مالايليق أن يفهمه مسلم، فضلًا عن عاقل؟ إذ الرّوايات الواردة تردّه وتبطله؛ ولوكان لكلّ أحد أن يقرأ بما يتسهّل له من غير تلقٍّ وسماع من النّبيّ ﷺ، وأن يبدّل ذلك من

تلقاء نفسه لذهب إعجاز القرآن، ولكان عرضة أن يبدله كلّ من أراد حتّى يصيرغير الّذي نزل من عندالله، ولما تحقّق وعدالله سبحانه بحفظه في قوله: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ واللّوازم كلّها باطلة؛ فبطل ما أدّى إليها، وثبت نقيضه، وهو أنّ التّوسعة كانت في حدود ما أنزل الله.

وكيف يتّفق هذا الوهم الباطل، وقول الحقّ تبارك وتعالى: ﴿**قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي ... ـ إلى أن قال: ـ مِنْ قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ**﴾ يونس/١٥ ـ ١٦؟

٤ ـ أنّ الأُمّة كانت مخيّرة في القراءة بأيّ حرفٍ منها من غيرإلزام بواحد منها. وأنّ من قرأ بأيّ حرفٍ منها فقد أصاب، بدليل قوله: ﷺ في حديث عمر: «فاقرأوا ما تيسّر منه». وقول جبريل عليه‌السلام في حديث المراجعة: «**فأيّما حرف قرأُوا عليه فقدأ صابوا**». وأيضًا فالنّبيّ ﷺ قدأقرّ كلًّا من المختلفين على قراءته، ولم يرجّح قراءة واحد على الآخر، بل استحسن قراءة كلّ.

٥ ـ أنّ التّوسعة على الأُمّة لم تكن في مبدأ الدّعوة، بل كانت بعد الهجرة وبعد أن دخل في الإسلام كثيرمن القبائل غيرقُرَيش، فكانت الحاجة ماسّة إلى هذا التّسهيل وتلك التّوسعة، يشهد لهذا حديث مسلم: «**أنّ النّبيّ كان عند أضاة بني غفار..**» الحديث، وهي بالمدينة النّبويّة، كما ذكرنا آنفًا.[1]

٦ ـ أنّ هذه التّوسعة مظهرمن مظاهرالرّحمة والنّعمة، فلا ينبغي أن تكون مصدر اختلاف ونقمة، أوأن تكون مثيرة للشّك، أومضعفة لليقين، فقد حذّرهم الرّسول ﷺ من الاختلاف، كما في حديث «ابن مسعود»، ومن الشّكّ في القرآن، كما في حديث عمرو بن العاص: «**فلا تماروا فيه**»، وفي رواية لابن جَريرالطّبريّ من حديث أبي جَهْم: «**فلا تماروا في القرآن، فإنّ المراء فيه كفر**».

---

١ ـ فتح الباري ٩: ٢٣.

٧ ـ حرص الصّحابة (رضوان الله عليهم) البالغ على القرآن الكريم ، وغاية تحوّطهم في المحافظة عليه، ونفي الرّيب والتّغيير والتّبديل عنه؛ وبحسبك شاهدًا على هذا ما كان من الفاروق عمر مع هِشام بن حكيم، حتّى همّ أن يأخذ بتلابيبه، هو في الصّلاة، وما كان من أُبيّ وابن مسعود ، وعمرو بن العاص مع غيرهم ؛ وأنّ الصّحابة إنّما اختلفوا وتنازعوا في قراءة بعض الألفاظ، و رفعوا الأمر إلى رسول الله ﷺ قبل أن يعلموا، أنّ القرآن أُنزل على سبعة أحرُف، فلمّا علموا بهذه الحقيقة اطمأنّوا، وقطع بينهم دابر الشّقاق والمراء.

الأقوال في المراد من الأحرُف السّبعة

اختلف العلماء في المراد بالأحرُف السّبعة على أقوال كثيرة، و قد أوصلها ابن حِبّان إلى خمسة وثلاثين قولًا، ونقلها عنه السّيوطيّ في «الإتقان».

وسنذكر أشهر هذه الأقوال وأهمّها، و نناقش كلّ قول مناقشة موضوعيّة خالية من التّعصّب لقول، أو التّحيّف على آخر، على ضوء ما قدّمنا من روايات، وما استنتجناه من أُصول، ومن غير نظر إلى قائله ومنزلته، **«والحقّ لايعرف بالرّجال، وإنّما يعرف الرّجال بالحقّ»**.

القول الأوّل

إنّ الحديث من المشكل الّذي لايدرى معناه ؛ لأنّ الحرف يصدق لُغة على حرف الهجاء، وعلى الكلمة، وعلى المعنى، و على الجهة، فهومشترك لفظيّ لايدرى أيّ معانيه هو المراد؟

وهذا القول نُسِب إلى «أبي جعفر. محمّد بن سعدان النّحويّ»، ونحا نحوه الحافظ السّيوطيّ في شرحه[1] على سُنَن النّسائيّ، حيث قال بعد ذكر الحديث: «في المراد به

---

١ ـ أمّا في «الإتقان» فقد نقل الأقوال« وجعل همّه السّرد« ولم يتعرّض للتّرجيح و لا للاختيار.

أكثر من ثلاثين قولًا، حكيتها في «الإتقان»، والمختار عندي: أنّه من المتشابه الّذي لايدرى تأويله».

وهذا الرّأي بمعزل عن التّحقيق؛ فإنّ مجرّد كون اللّفظ مشتركًا لفظيًّا لايلزم منه الإشكال ولاالتّوقّف، وإنّمايكون ذلك لولم تقم قرينة تعيّن بعض المعاني، أوترجّح بعضها على بعض، وهنا قامت القرينة الّتي تعيّن المراد؛ إذ لايصحّ إرادة حرف الهجاء؛ لأنّه مركّب من جميع حروف الهجاء، ولايصحّ إرادة الكلمات، لأنّ كلماته تعدّ بالأُلوف، ولايصحّ إرادة المعنى، لأنّ معانيه تزيد عن سبعة، فتعيّن أن يكون المراد: الجهة.

والجهة تأتي بمعنى الوجه[1]، ويشهد لهذا الاستعمال مجيءالحرف بمعنى الوجه قول الله تعالى: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللهَ عَلَىٰ حَرْفٍ**﴾، فقد قال بعض المفسّرين فيه: على ضعف من العبادة، أوعلى وجهٍ واحدٍ؛ وهوأن يعبده على السّرّاء دون الضّرّاء، كما في تفسير القُرطُبيّ. وإذا كان معنى الحرف غيرمشكل، فليبحث عن المراد منه في حدود المنقول والمعقول.

القول الثّاني

وهو أنّه ليس المراد بالسّبعة حقيقة العدد، بل المراد التّيسيروالتّوسعة، ولفظة «السّبعة» يطلق على إرادة الكثرة في الآحاد، كما يطلق «السّبعون» في العشرات والسّبعمائة في المئين، ولايراد العدد المعيّن.

وهذا الرّأي أيضًا بعيد من الصّواب، إذ لا تشهد له رواية من الرّوايات الّتي أسلفناها، ويردّه ما ورد في حديث الصّحيحين: «**فلم أزل أستزيده ويزيدني حتّى**

---

١ ـ قال القاموس: والجهة ـ بالكسر والضّمّ ـ النّاحية كالوجه والوجهة ـ بالكسر ـ. وقال في المصباح المنير: «والوجهة بالكسر، قيل: مثل الوجه. وقيل: كلّ مكان استقبلته، وتحذف الواو، فيقال: جِهَة مثل: عِدَة» ثمّ قال: «وقوله تعالى: ﴿فَثَمَّ وَجْهُ اللهُ﴾ أي جهته الّتي أمركم بها».

انتهى إلى سبعة أحرف»، وحديث النّسائيّ، وفيه: فقال ميكائيل: «**استزده، حتّى بلغ سبعة أحرُف»**.

وفي حديث أبي بكرة : «فنظرت إلى ميكائيل فسكت، فعلمت أ نّه قد انتهت العدّة»، فهذه الرّوايات صريحة في أنّ المراد حقيقة، وانحصار الحروف في سبعة.

القول الثّالث

إنّ المراد: سبعة أوجه من المعاني المتّفقة بألفاظ مختلفة، و إن شئت فقل: سبع لُغات من لُغات العرب المشهورة في كلمة واحدة، تختلف فيها الألفاظ والمباني مع اتّفاق المعاني أوتقاربها، وعدم اختلافها وتناقضها، وذلك مثل: هَلُمّ، وأقبل، وتعالى، وإليّ، و نحويّ، وقَصْدي، وقُربي، فإنّ هذه ألفاظ سبعة مختلفة يعبّربها عن معنًى واحد، وهو طلب الإقبال.

وليس معنى هذا أنّ كلّ كلمة كانت تقرأ بسبعة ألفاظ من سبع لُغات، بل المراد: أنّ غاية ماينتهي إليه الاختلاف في تأدية المعنى هوسبع، فالمعنى هو سبع ، فالمعنى الّذي تتّفق فيه اللُّغات في التّعبيرعنه بلفظٍ واحدٍ يعبّرعنه بهذا اللّفظ فحسب، والّذي يختلف التّعبيرعنه بلفظين، وتدعو الضّرورة إلى التّوسعة يعبّرعنه بلفظين، وهكذا إلى سبع.

ومن أمثلة ذلك من القرآن قوله تعالى: **﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً...﴾** يس/٢٩، و قد قرأ ابن مسعود: **(إلّا زقية وَ احدة)**، و قوله: **﴿فَاسْعَوا اِلى ذِكْرِاللهِ﴾** قد قرأ عمربن الخطّاب: **(فَامضوا إلى ذكرالله)**.[١]

مثل ما روى وَرْقاء عن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عبّاس ، عن أُبيّ بن كعب : أ نّه كان يقرأ... **[وذكركما تقدّم عن القُرطُبيّ، ثمّ قال:]**

ولايقال: إنّ بعض هذه الحروف لايقرأ بها اليوم ؛ لأ نّا نقول : إنّ هذا هو معنى

---

١ ـ مقدّمتان في علوم القرآن : ٢٢٢.

الأحرُف السّبعة، ونحن لا ندّعي بقاءها كلّها إلى اليوم ،كما ستعلم عن قريب .

وهذا الرّأي يتّفق هو والرّوايات السّابقة الدّالّة على اختلاف الصّحابة في كلمات من القرآن وتنازعهم، ورفع الأمر إلى رسول الله ﷺ ، ثمّ إقرار الرّسول كلًّا على قراءته ، ويوافق الأُصول الّتي استنتجناها من هذه الرّوايات ؛ فالغرض من النّزول على سبعة أحرُف التّيسير، ورفع الحرج عن الأُمّة بالتّوسعة في الألفاظ مادام المعنى واحدًا، فقد كانوا أُمّة أُمّيّة، وكانت لُغاتهم متعدّدة ، وكان يشقّ على كلّ ذي لُغة أن يتحوّل إلى غيرها من اللّغات، ولو رام ذلك لم يتهيّأ له إلّا بمشقّة عظيمة، ولم يمكنه إلّا بعد رياضة للنّفس طويلة، وتذليل للسان، وتغيير للعبادة؛ فمن ثمّ جعل الله لهم متّسعًا في اللُّغات بقراءة المعنى الواحد بألفاظ مختلفة.

وقد استمرّ الأمر على هذا حتّى كثر فيهم من يقرأ ويكتب، وعادت لُغاتهم إلى لسان رسول الله ﷺ هو لسان قُرَيش، ولاسيّما بعد أن صارت لقُرَيش السّيادة الدّينيّة والدّنيويّة معًا، وقدروا على النّطق بلُغة قُرَيش الّتي هي أعذب اللُّغات وأسهلها وأطوعها للألسنه؛ فلم يسعهم أن يقرأوا بخلافها ، ولاسيّما وقد زالت الضّرورة وأصبحت التّوسعة في القراءة بالأحرُف السّبعة مثار اختلاف وتنازع.

فقد حدث في عهد الخليفة الثّالث عُثمان أن اجتمع أهل الشّام مع أهل العراق في غزوة «أرمينيّة» وكانت قراءاتهم مختلفة ، فصار يخطّيء بعضهم بعضًا، ويقول كلّ منهم : **«حرفي الّذي أقرأ به خير من حرفك»** ، فجاء حُذَيفة بن اليمان إلى عُثمان فقال: أدرك المسلمين قبل أن يختلفوا ...

فرأى الخليفة الرّاشد «عُثمان» ـ ونعم ما رأى ـ على ملأ من الصّحابة ، ومشورة من أهل الرّأي منهم أن يجمع النّاس على حرفٍ واحدٍ ... حتّى تضيق شقّة الخلاف، ويقلّ التّنازع، فجمع المصحف، وكتبه على حرفٍ واحدٍ وهو حرف قُرَيش، ونسخ منه نسخًا أرسل بها إلى الأمصار، وحرّق ماعدا هذا المصحف الّذي أمر بجمعه

... فالتزمت القراءة بحرف قُرَيش؛ وتركت القراءة بالأحرُف السّتّة الباقية الّتي عزم عليها إمامها العادل الرّاشد أن تتركها امتثالًا لأمر الإسلام في طاعة أولى الأمر، ورعاية منهم لمصلحتهم ومصلحة الأُمّة ممّن يأتي بعدهم، حتّى درست معرفة هذه الأحرُف السّتّة من الأُمّة، وتعفّت آثارها، فلا سبيل لأحد اليوم إلى القراءة بها، لدثورها، وعفاء آثارها، وتتابع المسلمين على رفض القراءة بها، من غير جحود منهم لصحّتها وصحّة شيء منها، فلا قراءة اليوم للمسلمين إلّا بالحرف الواحد الّذي اختاره لهم إمامهم الشّفيق النّاصح دون ما عداه من الأحرف الباقية.[1]

و إلى هذا الرّأي ذهب الجماهير من سَلَف الأُمّة وخلفه، فذهب إليه الأئمّة: سُفيان بن عُيَينة، و ابن جَرير الطّبريّ ودافع عنه دفاعًا حارًّا في مقدّمة تفسيره، والطّحاويّ، وابن وَهْب، وخلائق كثيرون، واختاره القُرطُبيّ، ونسبه ابن عبدالبِرّ لأكثر العلماء، وهذا الرّأي هو الّذي أختاره وأميل إليه.

[دفع الشُّبَهات]

الشُّبهة الأُولى

قال قائل: في أيّ موضع من القرآن نجد حرفًا واحدًا مقروءًا بسبع لُغات مختلفات الألفاظ، متّفقات المعاني حتّى يصحّ لنا أن نفسّر الحروف السّبعة بوجوه ولُغات سبع؟

والجواب: أنّنا لم ندّع أنّ ذلك موجود اليوم، وإنّما قلنا: هذا هو معنى الحديث، ثمّ جدّت ظروف وضرورات، اضطرّت الأُمّة بسببها أن تقتصر على حرفٍ واحدٍ منها، وهي حرف قُرَيش.

وإنّما لم أقل في الجواب: إنّ في القرآن ما يقرأ على سبعة أوجه مثل: ﴿**وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ**﴾، ﴿**وَلَاتَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ**﴾، ﴿**جِبْرِيل**﴾، لأنّ الاختلاف في هذه اختلاف قراءات، وهو أداء اللّفظ الواحد بطرق مختلفة الأداء، وليس اختلاف حروف، أي

---

[1] ـ تفسير الطّبريّ ١: ٢٢ ـ ٢٠.

ألفاظ وكلمات على ما بيّنا في المذهب المختار، والقراءات الثّابتة على اختلافها وتنوّعها ترجع إلى حرفٍ واحدٍ، وهو حرف قُرَيش الّذي جمع عُثمان عليه المصاحف.

الشُّبهة الثّانية

إن قيل: أين ذهبت الأحرُف السّبعة الباقية مع أنّ رسول الله ﷺ قرأ بها، وأمرهم بقراءتها، وأنزلهنّ الله من عنده على نبيّه؟ أنسخت هذه الأحرُف السّتّة الباقية فرفعت؟ وإذا كان ... فما الدّليل على نسخها ورفعها ؟

والجواب: أنّ الأحرُف السّتّة الباقية لم تنسخ ولم ترفع، ولم تضيّعها الأُمّة، وإنّما الأُمّة أمرت بحفظ القرآن، وخيّرت في حفظه وقراءته بأيّ تلك الأحرُف السّبعة شاءت: كما أُمرت إذا حنثت في يمين وهي: موسرة أن تكفر بأيّ الكفّارات الثّلاث شاءت: إمّا بعتق، أو إطعام، أو كسوة، فلو أجمعت الأُمّة جميعها على التّفكير بواحدة من الكفّارات الثّلاث دون حظرما عداها، كانت مصيبة مؤدّية في ذلك الواجب عليها من حق الله، ووصفت بأ نّها مطيعة لاعاصية فكذلك الأُمّة أمرت بحفظ القرآن وقراءته، وخيّرت فى قراءاته بأيّ الأحرُف السّبعة شاءت، فرأت لعلّة من العلل أوجبت عليها الثّبات على حرفٍ واحدٍ قراءته بحرفٍ واحدٍ، وترك ما عداه.

فإن قيل: فما العلّة ؟

قلنا: هي ما قدّمنا من أنّ الأحرُف السّبعة الّتي جعلت للتّيسير ورفع الحرج أضحت سببًا للنّزاع والاختلاف، بل والتّفكير على نحو ما فعلنا آنفًا.

الشُّبهة الثّالثة

إن قيل : كيف يلتئم هذا الرّأي الّذي اخترتموه في تأويل الحديث مع ما أثرعن عُثمان أ نّه قال للرّهط القرشيّين الّذين كانوا مع زيد بن ثابت في نسخ المصاحف: «**ما اختلفتم فيه ـ أنتم و زيد ـ فاكتبوه بِلِسان قُرَيش! فإنّما نزل بِلِسانهم**» .

قلنا في الجواب: إنّ قول عُثمان محمول على ابتداء نزوله، وهوالحرف الأوّل الّذي نزل به جبريل، وطلب النّبيّ ﷺ الزّيادة عليه ، فقد نزل جبريل بهذا الحرف أوّلًا، ثمّ كان يأتي بالحروف في عرضاته القرآن مع النّبيّ كلّ عام في رمضان، فكان ينزل الله سبحانه في هذه العرضات ماشاء أن ينزل من ألفاظ اللُّغات الأُخرى، الّتي تدعو إليها الحاجة ، ثمّ كان أن استقرّ الأمرآخرًا بعدزوال الضّرورة على هذاالحرف، وهو لُغة قُرَيش.

أويكون مراد عُثمان: أنّ معظمه وأكثره نزل بلُغة قُرَيش، نقل الإمام أبوشامة عن بعض الشّيوخ أنّه قال: أنزل القرآن أوّلًا بلسان... **[وذكر كما تقدّم عن ابن حَجَر].**

الشُّبهة الرّا بعة

قالوا: لوكانت الحروف السّبعة هي لُغات سبع من لُغات العرب المشهورة، فكيف اختلفت قراءة عمربن الخطّاب و هِشام بن حكيم وهما قُرَشيان، ولُغتهما واحدة ؟

والجواب: أنّ العبرة في القراءة بالحروف هوالسّماع من النّبيّ ﷺ لاأن يقرأ كلّ واحد بهواه، على حسب ما يتسهّل له من لُغته، وإنكار بعضهم على الآخرلم تكن لأنّ المنكرسمع ما ليس من لُغته فأنكره، وإنّما كانت لأنّه سمع خلاف ما أقرأه النّبيّ ﷺ. وجائزجدًّا أن يكون أحدهما سمع من النّبي ﷺ حرفًا بغيرلُغة قُرَيش فحفظه، وسمع الآخرحرفًا بلُغة قُرَيش فحفظه، وثبت كلّ واحد منهما على ما سمع من النّبيّ ﷺ فمن ثمّ اختلفا مع كونهما قرشيّين. وكون بعض النّاس يعرف غيرلغته الأصليّة، ويتسهّل له، وينطلق بها كما ينطق بها أهلها أمرمشاهد معروف، وهل قال أحد : إنّ كلّ واحد من العرب كان يلتزم القرآن بلُغته دون غيرها ... حتّى يستشكل ذلك؟

ولوكان الأمركذلك لقال عمر لهِشام: لقد قرأت بغيرلُغة قومك، ولكنّه لم يحدث، وإنّما أنكرعليه حروفًا لم يقرئه إيّاها رسول الله ﷺ .

الشُّبهة الخامسة

كيف تقولون: إنّ الحرف الّذي استقرّعليه الأمرآخرًا هو حرف قُرَيش مع أنّ في القرآن كثيرًا من الكلمات بغيرلُغة قُرَيش، مثل: ﴿**الأَرَائِكِ**﴾ فقد قيل: إنّها بلُغة اليمن. و مثل: ﴿**أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا**﴾ الرّعد/٣١، أي (**أفلم يعلموا**) بلُغة هوازِن. (**ومراغمًا متفسّحًا**) بلُغة هُذَيل... إلى غيرذلك من الكلمات. و قد ذكرالسّيوطيّ في «الإتقان» في النّوع السّادس والثّلاثين الكثيرمن ذلك؟[1]

والجواب عن هذا :

أ ـ أنّ ماورد من هذه الألفاظ، و إن كانت في الأصل من غيرلُغة قُرَيش، لكنّ قُرَيشًا أخذتها واستعملتها حتّي صارت قُرَشيّة بالاستعمال. ومعروف أنّ مركزقُرَيش هيّأ لها أن تأخذ من اللّغات الأُخرى أعذبها وأسلسها.

ب ـ أنّ هذه الكلمات الّتي ذكرتموها ممّا توافقت فيه لُغة قُرَيش وغيرها إلّا أنّها عند غيرقُرَيش أشهروأعرف، وتوافق اللُّغات في بعض الكلمات أمرغيرمستنكر ولامستغرب. وأيّاكان الحال، فوجود هذه الكلمات في القرآن لاينافي كون القرآن بلُغة قُرَيش ومثل هذه الكلمات الّتي جاءت في القرآن.

وقيل: إنّها غيرعربيّة في الأصل، كالمشكاة، والفسطاط، وإستبرق ونحوها؛ فإنّها إذا ماصارت عربيّة بالاستعمال، أوأنّها ممّا توافقت فيها لُغة العرب وغيرهم، ولم يطعن وجودها في كون القرآن عربيًّا مبينًا.

الشُّبهة السّادسة

إن قيل: ما هي اللُّغات السّبعة الّتي نزل بها القرآن؟ ومن أيّ ألسن العرب كانت؟

قلنا: لاحاجة بنا اليوم إلى معرفة الألسُن السّتّة الأُخرى، ولاإلى القراءة بها بعد

---

١ ـ الإتقان ١: ١٣٥ ـ ١٣٣.

أن اندرست وعفت آثارها، وبحسبنا هذا اللّسان الباقي وهولُغة قُرَيش.

وقد قيل: إنّ خمسة منها بلسان العَجُزمن هوازن، واثنين لقُريش وخزاعة، روي ذلك عن ابن عبّاس؛ إلّا أنّه لايصحّ عنه[1]. وكلّ ما قيل في تعيين اللّغات السّبع لم يثبت بطريق صحيح. وقد اختلف في تعيينها اختلافًا كثيرًا، ومن أراد معرفة ذلك فليرجع إلى «الإتقان»[2].

والّذي نراه: أنّه كان نزل على سبع لُغات من لُغات العرب المشهورة وأفصحها، وليس في البحث عن تحديدها كبيرعناء، مادام أنّ الحرف الباقي ـ وهوحرف قُرَيش ـ أفصحها وأعذبها وأسلسها.

منزلة اللُّغة القُرَشيّة بين لُغات العرب

ولكي تزداد يقينًا بأنّ قُرَيشًا أفصح العرب، ولسانهم أفصح الألسنة وأعذبها ننقل لك بعض ماقاله الأئمّة في هذا المقام.

قال ابن فارِس في «فقه اللُّغة» عن إسماعيل بن أبي عُبَيدالله، قال:[3] «أجمع علماؤنا بكلام العرب، والرُّواة لأشعارهم، والعلماء بلُغاتهم وأيّامهم ومحالّهم: أنّ قُرَيشًا أفصح العرب ألسنة، وأصفاهم لغة، وذلك أنّ الله تعالى اختارهم من جميع العرب، واختارمنهم نبيّ الرّحمة محمّدًا ﷺ فجعل قُرَيشًا قُطّان حرمه، ووُلاة بيته، فكانت وفود العرب من حُجّاجها وغيرهم يفدون إلى مكّة للحجّ. ويتحاكمون إلى قُريش في أُمورهم. وكانت قُرَيش تعلّمهم مناسكهم، وتحكم بينهم، ولم تزل العرب تعرف لقُرَيش فضلها عليهم، وتسميتها أهل الله؛ لأنّهم الصّريح من وُلد إسماعيل لم تشبهم شائبة، ولم تنقلهم عن مناسبهم ناقلة، فضيلة من الله جَلَّ ثناؤه لهم

١ ـ تفسير الطّبريّ ١: ٢٣.

٢ ـ الإتقان ١: ٤٧ ـ ٤٩.

٣ ـ التّبيان: ٥٢.

و تشريفًا ، إذ جعلهم رهط بيته الأَدْنين، وعترته الصّالحين.

وكانت قُرَيش ـ مع فصاحتها وحسن لُغاتها ورقّة ألسنتها ـ إذا أتتهم الوُفُود من العرب تخيّروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم، وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخيّروا من تلك اللُّغات إلى سلائقهم الّتي طبعوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب...

وقال الفرّاء: «كانت العرب تحضر الموسم في كلّ عام؛ وتحجّ البيت في الجاهليّة، وقُرَيش يسمعون لُغات العرب. فما استحسنوه من لُغاتهم تكلّموا به فصاروا أفصح العرب، وخلت لُغتهم من مستبشع اللُّغات ومستقبح الألفاظ».

و قال أبونصرالفارابيّ: في أوّل كتابه المسمّى «الألفاظ والحروف»: كانت قُرَيش أجود العرب، انتقاء للأفصح، وأسهلها على اللّسان عند النّطق، وأحسنها مسموعًا، وأبينها إبانة عمّا في النّفس، والّذين عنهم نقلت العربيّة وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللّسان من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم و أسد ، فإنّ هؤلاء ، هم الّذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتّكل في العرب وفي الإعراب والتّصريف . ثمّ هُذَيل و بعض كنانة و بعض الطّائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم...

والّذي نقل اللّغة واللّسان العربيّ عن هؤلاء، وأثبتها في كتاب[١]، فصيرها علمًا وصناعةً هم أهل البَصْرة والكوفة فقط من بين أمصار العرب .

القول الرّابع

إنّ الأحرُف السّبعة هي لُغات سبع متفرّقة في القرآن كلّه، وهذه السّبع قيل: إنّها من لُغات العرب كلّها، وقيل: من لُغات مصر.

وليس معنى هذاالقول: أن يكون في المعنى الواحد سبع لُغات بألفاظ مختلفة

١ ـ التّبيان : ٥٣.

كالرّأي السّابق، بل هذه اللّغات متفرّقة في القرآن كلّه، فبعضه بلُغة، وبعضه بلُغة أُخرى، وهكذا إلى سبع، فيكون المنزل لفظًا واحدًا لمعنى واحد من لُغات متفرّقة، **وقداستند القائلون بهذا الرّأي ما يأتي:**

۱ ـ وجود ألفاظ في القرآن المقروء اليوم بغيرلُغة قُرَيش.

۲ ـ ما رُوي عن ابن عبّاس وعُمَرمن عدم فهمهما لبعض الكلمات القرآنيّة، فقد خُفي على ابن عبّاس معنى قوله تعالى: **﴿فَاطِرِالسَّموَاتِ وَالأَرْضِ﴾** ... **[وذكر كما تقدّم عن ابن عطيّة، ثمّ قال:]**

وإلى هذاالقول ذهب أبوعُبَيد القاسم بن سَلام وثَعْلَب وأبوحاتم السِّجِستانيّ واختاره ابن عطيّة[1]. وقال الأ زهريّ في «التّهذيب»: إنّه المختار. وقد ذكرالسّيوطيّ: أنّ الزُّهْريّ ممّن قال بهذا، وهو غيرصحيح، فظاهرمقالة الزُّهريّ المرويّة في «صحيح مسلم» تشهد لاختياره للقول السّابق الّذي رجّحناه[2].

وإليك ما قال أبوعُبَيد في تحريرهذاالقول: «ليس المراد أنّ كلّ كلمة تقرأ على سبع لُغات، بل اللُّغات السّبع متفرّقة فيه.

فبعض بلُغة قُرَيش.

وبعض بلُغة هُذَيل.

وبعض بلُغة هوازن.

وبعض بلُغة اليمن وغيرهم.

وبعض اللُّغات أسعد به من بعض وأكثرنصيبًا». وبهذا التّحريريتبيّن لنا فرق مابين هذا القول والقول السّابق.

---

۱ ـ الفتح ۹: ۲۲.

۲ ـ صحيح مسلم بشرح النّوويّ ٦: ۹۹ـ ۱۰۱.

وقد اختلف القائلون بهذا في بيان اللُّغات السّبع، **فقيل:** إنّهامتخيّرة من لُغات أحياء العرب كلّها، **وقيل:** كانت في مُضَرخاصّة ، **وقيل:** في قُرَيش.

قال الحافظ في الفتح: قيل: نزل بلُغة مُضَرخاصّة، لقول عمر: نزل القرآن بلُغة مُضَر. وعيّن بعضهم ـ فيما حكاه ابن عبدالبرّ ـ السّبع من مُضَرأنّهم: هُذَيل، وكنانة، وقيس وضَبّة، وتيم الرّباب بن خُزَيمة، وقُرَيش. فهذه قبائل مُضَرتستوعب سبع لُغات.

وقال أبوحاتم السِّجِستانيّ: نزل بلُغة قُرَيش وهُذَيل وتيم الرّباب والأزد وربيعة وهوازن وسعدبن بكر.

و استنكره ابن قُتَيبة، واحتجّ بقوله تعالى: **﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾**، فعلى هذا تكون اللُّغات السّبع في بُطون قُرَيش، وبذلك جزم أبوعليّ الأهوازيّ. وهكذا نرى أنّ بعض العلماء يرى: أنّ اللُّغات السّبع في العرب كلّها.

وقيل: في مُضَر، وقيل: في قُرَيش. وأنّهم اختلفوا في تعيين السّبعة، ممّا يدلّ على أن ليس في هذا نقل صحيح تطمئنّ إليه النّفس، وما احتجّ به ابن قُتَيبة لقوله غيرمسلّم، فقومه هم العرب لاقُرَيش خاصّة، والله قال: **﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾** ولم يقل قُرَشيًّا.

وهذاالقول الرّابع مردود بما يأتي:

١ ـ أنّ هذاالقول بعيد غاية البعد عن الرّوايات الّتي ذكرناها في صدر البحث، كما أنّه لايتّفق هو والأُصول الّتي استنتجناها منها، لأنّه يقتضي.أنّ القرآن أبعاض، كلّ بعض بلُغة، وهذا لايتأتّى فيه رفع الحرج والمشقّة، **والتّيسيروالتّسهيل**؛ إذ كلّ قبيلة مكلّفة شرعًا بقراءة القرآن جميعه وفهمه والعمل به، فهو لا يحقّق الغرض الّذي لأجله نزل القرآن على سبعة أحرُف.

٢ ـ وأيضًا. فلو كانت الحروف السّبعة على ما ذكروا، لما تأتّى اختلاف بين الصّحابة في الألفاظ على ما جاءت به الرّوايات من اختلاف عُمَر وهِشام وأُبيّ بن كعب وابن مسعود وعمرو بن العاص مع آخرين.

وكيف يتأتّى اختلاف إذا كان المنزل لفظًا واحدًا، والمقروء واحدًا ؟

فهذاالقول يلزم منه ردّ كلّ الرّوايات الصّحيحة الواردة في هذاالباب، ودون ذلك خرط القتاد وصعود السّماء ؟

٣ ـ ما استند إليه القائلون به من أنّ القرآن يشتمل على ألفاظ غيرلُغة قُرَيش لايصلح أن يكون دليلًا ، لأ نّنا كما قلنا سابقًا: إنّ هذه الكلمات ممّا تخيّرتها قُرَيش من لُغات غيرها واستعملتها، فصارت بالاستعمال قُرَشيّة. أوأنّ هذه الألفاظ ممّا توافقت فيها لُغة قُرَيش ولغة غيرهم.

٤ . ما استندوا إليه من عدم فهم ابن عبّاس وعمرلبعض الألفاظ القرآنيّة لايصلح دليلًا لهم أيضًا، إذ اللّغة واسعة وليس بلازم أن يحيط الإنسان بكلّ معاني لُغته وألفاظها، وقد قال الإمام الشّافعيّ في «الرّسالة» : «لا يحيط باللّغة إلّا نبيّ»[1].

على أنّنا قد ذكرنا أنّ في القرآن ألفاظًا كانت في الأصل غيرقُرَشيّة، ثمّ صارت قُرَشيّة بالاستعمال، فجائزجدًّا أن تكون بعض الألفاظ ليست كثيرة الاستعمال عند قُرَيش، وليست معروفة لبعضهم فمن ثمّ خفيت على بعضهم دون بعض.

القول الخامس

إنّ المراد بالسّبعة الأحرُف: الوجوه الّتي يرجع إليها اختلاف القراءات، وقد ورد في هذا آراء متقاربة لأربعة من العلماء، وسنعرض هذه الآراء الأربعة ثمّ نناقشها بمرّة، إذ جميعها تجمعها رابطة قويّة، ووشيجة متشابكة.

قال ابن قُتَيبة في أوّل تفسير «مشكل القرآن»: وقد تدبّرت وجوه الاختلاف

١ ـ الإتقان ١: ٣٦.

في القراءات ... **[وذكر كما تقدّم عنه في باب اختلاف القراءات].**

قال ابن الجَزَريّ:[1] وهوحسن، إلّا أنّه قد فاته ـ كما فات غيره ـ أكثر أُصول القراءات، كالإدغام والإظهار والإخفاء والإمالة والتّفخيم والمدّ والقصر وغير ذلك ممّا هو من اختلاف القراءات و تغاير الألفاظ، وقد اختلف فيه أئمّة القرّاء. و قد كانوا يترافعون بدون ذلك إلى النّبيّ ﷺ ويردّ بعضهم على بعض. «ولكن يمكن أن يكون هذا من القسم الأوّل، فيشمل الأوجه السّبعة على ما قرّرناه».

القول السّادس

ما قاله في بيان وجود الاختلاف الإمام أبوالفضل الرّازيّ في كتاب «اللّوائح» قال: الكلام لا يخرج عن سبعة أوجه في الاختلاف ... **[و ذكر كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ، ثمّ قال:]** قال الحافظ في الفتح: وقد أخذ الرّازيّ كلام ابن قُتَيبة و نقّحه.

القول السّابع

قول القاضي أبي بكرمحمّد بن الطّيّب الباقِلّانيّ، قال: «تدبّرت الاختلاف في القراءة فوجدتها... **[وذكركما تقدّم نحوه عن ابن قُتَيبة في باب اختلاف القراءات].**

القول الثّامن

قال ابن الجَزَريّ: قد تتبّعت صحيح القراءات وشاذّها، وضعيفها ومنكرها، فإذا هو يرجع اختلافها إلى سبعة ... **[وذكر كما تقدّم عنه في أوّل بحث اختلاف القراءات،ثمّ قال:]**

وقد رجّح هذا القول بعض كبار العلماء وأئمّة الفتوى، وهوالمغفور له الشّيخ بخيت المطيعيّ، وسوّى بينه وبين مذهب ابن قُتَيبة، بل حاول جاهدًا أن يرجع معظم

---

١ ـ القراءات واللّهجات: ١٨.

الأقوال الّتي ذكرها السّيوطيّ في «الإتقان» وذكرناها هنا إليه[١]، وهوتكلّف لانوافقه عليه. كما رجّح هذا القول أيضًا بعض الباحثين، وأرجع إليه الأقوال الثّلاثة الأُخرى[٢]، وبيّن أنّها جميعها ترجع إلى رأي واحد.

ورجّح رأي «الرّازيّ» بعض أجلّة العلماء[٣]، وبالغ في الانتصار له، وبيّن ما بين رأي الرّازيّ وغيره من الآراء الثّلاثة من فروق. ولكنّي مع هذا لم أركن إلى واحدٍ من هذه الآراء، ولاأرى أنّها المقصودة بالحديث، وأضع بين يَدَي القا رىء هذه النّقود.

نقد هذه الآراء

يمكننا إجمال النّقد فيما يأتي:

١ ـ أنّ القائلين بهذا الرّأي ـ على اختلاف أقوالهم ـ لم يذكر واحد واحد منهم دليلًا، إلّا أنّه تتبّع وجوه الاختلاف في القراءة فوجدها لاتخرج عن سبع. وهذا التّتبّع لايصلح أن يكون دليلًا على أنّ المراد بالأحرُف السّبعة: الوجوه الّتي يرجع إليها اختلاف القراءات.

ولايقال: كيف لايعتبرالتّتبّع وهو لايخرج عن كونه استقراءًا ؟

لأنّا نقول: إنّه استقراء ناقص، بدليل أنّ طريق تتبّع ابن الجَزَريّ مخالف لطريق تتبّع ابن قُتَيبة، وابن الطّيب، والرّازيّ. وليس أدلّ على ذلك من أنّ الرّازيّ ذكر الوجه السّابع، ولم يذكره واحد من الثّلاثة الآخرين، بل برّر ابن الجَزَريّ إهماله، ممّا يدلّ على أنّه يمكن الزّيادة على سبع، وأنّ الوجه الأوّل عند «الرّا زيّ» والثّاني والسّادس ترجع ثلاثتها إلى الوجه الخامس عند ابن الجَزَريّ،[٤] ممّا يدلّ على أنّ هذه

---

١ ـ الكلمات الحسان: ٧٧.

٢ ـ القراءات واللّهجات: ١٣ و ما بعدها.

٣ ـ مناهل العرفان ١: ١٣٢.

٤ ـ القراءات واللّهجات : ١٩.

الوجوه يمكن أن يتداخل بعضها في بعض، وأنّ تعيّنها إنّما هوبطريق الاتّفاق لا الاستقراء الصّحيح. وعلى هذا يكون الحصر في الوجوه السّبعة غير مجزوم به، ولامتعيّن، فهو مبنيّ على الظّنّ والتّخمين.

٢ ـ إنّ الغرض من الأحرُف السّبعة إنّما هورفع الحرج والمشقّة عن الأُمّة والتّيسير والتّسهيل عليها، والمشقّه غير ظاهرة في إبدال الفعل المبنيّ للمعلوم بالفعل المبنيّ للمجهول، أوالعكس، ولا في إبدال فتحة بضمّة، أوحرف بآخر، أوتقديم كلمة وتأخيرها، أوزيادة كلمة أونقصانها، فإنّ القراءة بأحدهما دون الآخر لاتوجب مشقّة يسأل النّبيّ ﷺ منها المعافاة، و أنّ أُمّته لاتطيق ذلك، ويراجع جبريل مرارًا، ويطلب التّيسير، فيجاب بإبدال حركة بأُخرى، أوتقديم كلمة وتأخيرها. **فالحقّ** أنّه مستبعد أن يكون هذا هو المراد بالأحرُف السّبعة.

٣ ـ أنّ أصحاب هذه الأقوال اشتبه عليهم القراءات بالأحرُف، فالقراءات غير الأحرُف لامحالة و إن كانت مندرجة تحتها وراجعة إليها.

القول التّاسع

إنّ المراد بالأحرُف السّبعة: سبع قراءات، وإنّنا لنناقش هؤلاء ... فنقول لهم: إن أردتم أنّ كلّ كلمة تقرأ بقراءات سبع، قلنا لكم: إنّ ذلك نادر قليل جدًّا.

وإن أردتم أنّ بعض الكلمات تقرأ بوجه، وبعضها بوجهين، وبعضها بثلاث... وهكذا إلى سبع، فذلك مردود أيضًا بما يأتي:

١ ـ بعض الكلمات تقرأعلى أكثر من سبعة أوجه؛ قال في «منار الهُدى»: أنّ الوقف والابتداء قد جاء في القرآن ما قرىء بسبعة أوجه وعشرة أوجه. ك ﴿**مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾. وفي البحر: أنّ في قوله: ﴿**عَبَدَ الطَّاغُوتَ**﴾ اثنتين وعشرين قراءة. وفي ﴿**أُفٍّ**﴾ لُغات، أوصلها «الرّمّانيّ» إلى سبع و ثلاثين لُغة.

وقد أجاب الحافظ ابن حَجَر بأنّ غالب ذلك إمّا لأنّه لايثبت الزّيادة ؛ وإمّا أن يكون من قبيل الاختلاف في كيفيّة الأداء، كما في المدّ والإمالة ونحوها.

والحقّ أنّه جواب لايدفع الإشكال، لأنّ دعوى أنّه لايثبت الزّيادة على السّبع مكابرة بعد ما نقلناه عن أئمّة القرّاء، وكونه من قبيل الاختلاف في الأداء لايمنع أنّه من القراءات الّتي تثبت بها الزّيادة على سبع، إذ لافرق بين ما ذكر وبين الاختلاف في ﴿عَبَدَ الطَّاغُوت﴾ ، ﴿وَلَاتَقُل لَهُمَا أُفٍ﴾ ، فجعل هذا الاختلاف من القراءات دون الاختلاف في الأداء كالمدّ والإمالة تحكم ظاهر[1].

٢ ـ أنّ هذا القول مبنيّ على أنّ القراءات هي الأحرُف. **والحقّ** ـ كما قلناه آنفًا ـ أنّها ترجع إليها، وليست ذاتها ولاحقيقتها.

الأحرُف السّبعة ليست القراءات السّبع

وأشدّ من هذاالقول بطلانًا من يزعم أنّ الأحرُف السّبعة هي القراءات السّبع المشهورة وهو غاية الجهل.

قال أبو شامة: «ظنّ قوم أنّ القراءات ... **[وذكر كما تقدّم عنه،ثمّ قال:]**

... **[ثمّ ذكر قول أبي العبّاس وقول أبي بكر بن العربيّ كما تقدّم عن ابن حَجَر].**

وقال القرطُبيّ في «تفسيره»:[2] قال كثير من علمائنا كالدّاوديّ وابن أبي صفرة وغيرهما ... **[و ذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

وهكذا يتبيّن لنا أنّ القراءات الثّابتة المتواترة ليست منحصرة في السّبع المشهورة، وأنّه لايجوز بحال من الأحوال أن تكون مرادة من الحديث، وكيف يمكن أن تكون القراءات السّبع المشهورة هي المرادة من الحديث.

وهي إنّما عرف كونها سبعًا من قبل أنّ رُواتها المشهورين سبعة، وهذا شيء علم

---

١ ـ الكلمات الحِسان في الحروف السّبعة وجمع القرآن: ٥٣.

٢ ـ ١: ٤٦.

بعد زمن النّبيّ ﷺ بثلاثة قرون تقريبًا على يد «ابن مجاهد» فغير معقول أن يخبر النّبيّ ﷺ بنزول القرآن على حروف لم تعرف، ولم تشتهر إلّابعده بقرون. وقد علمت أنّ حصر القراءات الثّابتة في إنّما كان أمرًا اتّفاقيًا فحسب.

القول العاشر

ذهب البعض إلى أنّ المراد بالأحرُف السّبعة: سبعة أصناف من الكلام، وقد اختلف القائلون به في تعيين هذه السّبعة، فقيل: إنّها أمر ونهى، وحلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال.

واحتجّوا بما أخرجه الحاكم والبيهقيّ عن ابن مسعود، عن النّبيّ ﷺ قال: «كان الكتاب الأوّل ينزل من باب...**[وذكر كما تقدّم عن الباقِلاّنيّ ثمّ قال:]**

وهذا الرّأي مردود من جهة الرّواية والدّراية والعقل بما يأتي:

١ـ أنّ هذا الحديث غير ثابت، فلايصحّ الاحتجاج به، قال الإمام أبو عُمَر بن البِرّ: «هذا حديث لايثبت، لأنّه من رواية أبي سَلَمة بن عبدالرّحمان عن ابن مسعود، ولم يلق ابن مسعود».

وقال الحافظ في «الفتح»[1]: وقد صحّح الحديث المذكور ابن حِبّان، والحاكم. وفي تصحيحه نظر، لانقطاعه بين أبي سَلَمة وابن مسعود، ومعروف أنّ المنقطع من قبيل الضّعيف، فلا يحتجّ به في مثل هذا.

٢ ـ لوسلّمنا جدلًا أنّ الحديث ثابت، فليس تأويله كما قال هؤلاء، وإنّما له تأويلات أُخر:

أ ـ وذلك إمّا أن يكون قوله في الحديث: زاجر، وآمر.. إلخ استئناف كلام وليس بيانًا للأحرُف، قال أبوالعَلاء الهمذانيّ، وأبوعليّ الأهوازيّ: إنّ قوله: زاجر،

---

١ ـ فتح الباري ٩: ٢٤.

وآمر استئناف كلام آخر، أي هو زاجر القرآن، «ولم يرد به تفسير الأحرُف السّبعة»، وإنّما توهّم ذلك مَن توهّمه من جهة الاتّفاق في العدد.

و يؤيّده أنّه جاء في بعض طرقه: زاجرًا وآمرًا ـ بالنّصب ـ أي نزل على هذه الصّفة من الأبواب السّبعة.

ب ـ وإمّا أن تكون بيانًا للأبواب السّبعة لا للأحرُف السّبعة، قال العلّامة أبوشامة: «يحتمل أن يكون التّفسير المذكور للأبواب ... **[وذكركما تقدّم عن ابن حَجَر، ثمّ قال:]** وعلى هذه التّأويلات لايكون الحديث صالحًا للاحتجاج به على ما ذهب إليه هؤلاء».

ج ـ وقال البيهقيّ: «المراد بالسّبعة الأحرُف هنا: الأنواع الّتي نزل عليها، و المراد بها في تلك الأحاديث: اللّغات الّتي يقرأبها». وكذلك قال القاضي أبوبكرالباقِلّانيّ.

٣ ـ هذه الأنواع لاتصلح أن تكون تفسيرًا للأحرُف السّبعة، لأنّ الغرض منها كان التّوسعة على الأُمّة والتّيسير بالتّغيير في القراءة بأيّ حرف منها. وما ذكروه من الأ نواع لايتأتّى فيه البتّة التّوسعة والتّيسير، لأنّ التّوسعة لم تقع في تحليل حرام ولا في تحريم حلال ولا في إبدال أمر بنهي، ولا نهي بأمر، ولا محكم بمتشابه ولا عكسه، وهكذا.

فكلّ هذا ممّا أجمع العلماء قاطبة على أنّه لايجوز، قال ابن عطيّة:[1] «هذا القول ضعيف، لأنّ هذه لا تسمّى أحرُفًا، فالإجماع على أنّ التّوسعة لم تقع في تحريم حلال ولا تحليل حرام، ولا في تغيير شيء من المعاني المذكورة. ولعلّك على ذكر من مقالة الإمام الزُّهْريّ الّتي ذكرناها في صدر البحث من حديث مسلم.

٤ ـ هذاالقول يلزم منه ردّ كلّ الأحاديث الصّحيحة الّتي قدّمناها في صدر المبحث والّتي تدلّ على اختلاف الصّحابة، و رفع الأمر إلى الرّسول، وإقرار كلّ واحد على قراءته وحرفه، إذ مستحيل أن يقرئ النّبيّ ﷺ من قرأ الأمر نهيًا، أوالنّهي أمرًا، أوقرأ

---

١ ـ مقدّمتان في علوم القرآن ص: ٢٦٥.

بدل الأمثال أحكامًا ، ومن قرأ بدل الأحكام أمثالا، وهكذا، وهو أمر ننزّه عنه أي عاقل، فضلًا عن أعقل العقلاء.

ورد كلّ هذه الرّوايات الصّحيحة الموثوق بها لأجل رواية ضعيفة ليس من قواعد البحث العلميّ الصّحيح في شيء، ولعلّ في حمل هذا الحديث على ما ذهب إليه البيهقيّ، والقاضي الباقِلّانيّ مايربأ بالقائلين بهذاالقول عن هذه السّقطة الّتي لالعًالهم منها،[1] وهوما يليق بحالهم كعقلاء، فإذا كان هذا مقصدهم فقد كفانا الله وإيّاهم شرّالجدال والنّزاع .

أقوال أُخرى

وهناك أقوال أُخرى في بيان الأصناف السّبعة، وإليك بعضها ... **[ثمّ ذكر أقوال ثلاثة ، كما تقدّم عن السّيوطيّ وغيره، وقال:]** وكلّها أقوال باطلة، وليس عليها أثارة من علم أوبرهان، ومردودة بما رددنا به القول العاشر.

و إنّ لنا لوقفة عند هذا الرّأي الأخير المجوّز لتبديل فواصل الآي، بعضها ببعض ممّا هو من صفات الرّبّ، فإنّ هذا خلاف الإجماع، ويؤدّي إلى ذهاب بعض الإعجاز، فإنّ من إعجاز القرآن هذا التّناسب والتّرابط القويّ بين الآية وخاتمتها، فلو جاز إبدال خاتمة بأُخرى، لعاد بالخلل على إعجاز القرآن.

قال القاضي عياض نقلًا عن المازِريّ، قال: «و قول من قال: المراد: خواتيم الآي، فيجعل مكان (**غفور رحيم، سميع بصير**)» فاسد أيضًا، للإجماع على منع تغيير القرآن للنّاس[2].

إزالة شبهة في هذاالمقام

فإن قيل: فما تقول فيما ذكره السّيوطيّ في «الإتقان»[3]، حيث قال: وعن

---

١ ـ يقال: لا لعًا لفلان، أي لا إقالة لعثرته.

٢ ـ شرح النّوَويّ على صحيح مسلم ٦: ١٠٠.

٣ ـ الإتقان ١: ٤٧.

أبي داود، عن أُبيّ، قلت: **(سميعًا عليمًا، عزيزًا حكيمًا)** مالم تخلط آية عذاب برحمة، أو رحمة بعذاب ...؟

قلت: على فرض ثبوت الرّوايات قد تأوّل العلماء هذه الأحاديث على غير ظاهرها، لوجود الصّارف لها، وهو ما قدّمناه من الإجماع على عدم جواز ذلك.

قال الإمام ابن عبدالبِرّ في رواية أبي داود: إنّما أراد ضرب المثل للحروف... **[وذكر كما تقدّم عنه].**

وقال القاضي أبوبكرالباقِلّانيّ: «وهذه أيضًا سبعة غيرالسّبعة الّتي هي وجوه وطرائق، وغيرالسّبعة الّتي هي قراءات ووسّع فيها، وإنّما هي سبعة أوجه من أسماء الله تعالى، وإذا ثبتت هذه الرّواية ـ رواية أُبيّ ـ حمل على أنّ هذا كان مطلقًا ثمّ نسخ، فلا يجوز للنّاس أن يبدّلوا أسماء الله في موضع بغيره ممّا يوافق معناه أو يخالفه»[1]. وهو تأويل كما ترى.

وشكّك في صحّتها بعض العلماء، فقال صاحب التّبيان:[2] وكأنّ بعض الحفّاظ ينكر صحّة هذه الرّواية، فإنّه قال: في إثبات ما ذهب إليه من عدم جواز الرّواية بالمعنى، وبرهان ذلك: أنّ النّبيّ ﷺ علّم «البراء بن عازب» دعاء، وفيه: «ونبيّك الّذي أرسلت»، فلمّا أراد البراء أن يعرض ذلك الدّعاء على النّبيّ ﷺ، قال: ورسولك الّذي أرسلت، فأمره عليه السلام أن لايضع «رسول» في موضع لفظة «نبيّ»، وذلك حقّ لايحيل معنى وهو عليه السلام رسول ونبيّ، فكيف يسوغ للجهّال المغفلين أن يقولوا: إنّه عليه السلام كان يجيزأن يوضع في القرآن مكان: **(عزيزحكيم، غفور رحيم، أوسميع عليم)** وهو يمنع من ذلك في دعاء ليس قرآنًا، والله يقول مخبرًا عن نبيّه: **«ما يكون لي أن أُبدّله من تلقاء نفسي»**، ولاتبديل أكثرمن وضع كلمة موضع أُخرى».

---

١ ـ مقدّمتان في علوم القرآن: ٢٦٧.

٢ ـ التّبيان: ٥٨.

أقول: وممّا ينبغي أن يعلم أنّ مخالفة المرويّ للقرآن، أولما اشتهر من السّنّة أولإجماع العلماء ممّا يقلّل الثّقة بالرّواية، ويجعلها في عداد الرّوايات الواهية الّتي لايحتجّ بها. وأمّا رواية أبي هُرَيرة ؛ فليس فيها ما يدلّ على وضع أحدهما مكان الآخر.

والظّاهر أنّ المراد بالحرف في هذا الحديث غيره في حديث نزول القرآن على سبعة أحرُف المشهور، فالمراد به هنا : سبعة أوجه من أسماء الله تعالى، وبمثل هذا قال القاضي الباقِلّانيّ في الحديث السّابق.

وأمّا حديث عُمَر، فليس فيه مايدلّ على جواز إبدال فاصلة بأُخرى، ومرادالنّبيّ بقوله: **«إنّ القرآن كلّه صواب»** يعني: في حدود المنزل من عند الله على نبيّه، وما تلقّاه المسلمون عن النّبيّ، فهومثل قول ﷺ في الرّواية الأُخرى: **«فأيّ حرفٍ قرأوا عليه، فقد أصابوا»** .

والدّليل على أنّ هذا التّأويل هوالمتعيّن في حديث عُمَر، هي القصّة الّتي ورد بسببها هذاالقول ، ذلك أنّ عُمَر[١] اختصم مع آخربسبب قراءة كلمة من القرآن، فذهبا إلى النّبيّ ، فصَوَّب قراءتيهما، وبيّن أنّ الكلّ من عندالله، فدخل قلب عمرمن ذلك شيء، فضرب النّبيّ في صدره وقال : أبعد شيطانًا، ثمّ قال يا عمر: القرآن كلّه صواب مالم يجعل رحمة عذابًا ... إلخ. ويكون المقصود بقوله: **«مالم تجعل رحمةً عذابًا..»** النّهي عن وضع شيء ما موضع آخرمن غيرنظيرإلى تخصيص ذلك بالرّحمة والعذاب.

إزالة شُبهة أُخرى

فإن قال قائل: لقد ذكرت في صدر المبحث استنتاجًا من الرّوايات الحديثة: أنّ التّوسعة في الأحرُف إنّما كانت في حدود المسموع عن رسول الله ﷺ، وأكثرت من تثبيت هذا المعنى في تضاعيف كلامك ... فما تقول فيما ورد من آثار ظاهرها

١ ـ فتح الباري ٩ : ٣١ ، تفسير الطّبريّ ١ : ١٠.

يفيد جواز إبدال اللّفظ القرآن بآخر ـ وإن لم يسمع ـ ما دام المعنى واحدًا ؟ ...
[ثمّ ذكر رواية ابن مسعود في قوله تعالى : ﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ﴾ ورواية أبي الدَّرداء في قراءة أنس بن مالك، كما تقدّم عن الآلوسيّ والطّبريّ رقم ٣٨].

وكذلك روى أنّ أبا سوار الغنويّ كان يقرأ : **(فحاسوا خلال الدّيار)**[١] بالحاء غير المعجمة، فقيل له: إنّما هي: **﴿فَجَاسُوا﴾** فقال: **(حاسوا و جاسوا واحد)**.

والجواب: أنّ هذه الرّوايات وماشابهها مصروفة عن ظاهرها لا محالة؛ لوجود الأدلّة القطعيّة من القرآن والسّنّة الصّحيحة على عدم جواز تبديل كلمة بأُخرى في معناها من غير توقيف وسماع.

وأيضًا فقد أجمع علماء الأُمّة على هذا، وإن شذّ عن هذا الإجماع مفسّر[٢] ونحويّ[٣]. فاغترّا بظاهرالرّوايات، وهو قول ساقط عن الاعتبار إذا قيس بإجماع المحقّقين الجامعين بين المعقول والمنقول، وكأنّي بك تقول : إذا كانت الرّوايات مصروفة عن ظاهرها لا محالة ... فما المراد منها إذًا...؟

قلت: لك في ذلك طريقان، وإليك البيان:

١ ـ إمّا أن نقول: إنّ هذه كانت أحرفًا يقرأبها، وكانت منزلة من عندالله للتّوسعة على العرب في أوّل الأمر، ثمّ نسخت فيها نسخ في العرضة الأخيرة الّتي عرضها جبريل على النّبيّ ﷺ.

أو أنّها تنوسيت واندثرت فيما تنوسي واندثر من الأحرُف السّتّة، غير حرف قُرَيش الّذي جمع عليه عُثمان المصاحف، وعلى هذا يكون ابن مسعود قد سمع القراءتين عن

---

١ ـ الإسراء/ ٥.

٢ ـ هو الزّمخشريّ، أنظر: تفسير الكشّاف ٢: ٣٦٣.

٣ ـ هو ابن جنّيّ، انظر: تفسير الفخر الرّازيّ ٨ : ٣٣٧.

النّبيّ ﷺ. فلمّا تعذّر على الرّجل أحدهما أقرأه الأُخرى، وكذلك «أنس» سمع كلًّا من الألفاظ الثّلاثة، وأبوسوار العنويّ سمع كلًّا من اللّفظين.

وقد قرأ: «فحاسوا» بالحاء أبوالسّمال وطلحة بن مُصَرِّف، ممّا يدلّ على أنّها منزلة وليست بالهوى .

٢ ـ وإمّا أن يقول: إنّ ما جاءت به الرّوايات تفسير وتوضيح للفظ القرآن، فابن مسعود لم يرد إقراء الرّجل لفظ القرآن، وإنّما أراد توضيح المعنى له؛ كي يكون ذلك وسيلة إلى النّطق بالصّواب، وهو اللّفظ القرآنيّ المتلقّى عن الرّسول. وذلك أنّ ابن مسعود بيّن أمرين" إمّا أن يدعه يقرأ لفظ «اليتيم»، فيكون في ذلك إخلال باللّفظ، وإفساد للمعنى، وفي ذلك ضرران محقّقان، وأمران محظوران ؛ وإمّا أن يقرئه المعنى بلفظ يستقيم به لسانه؛ فيستقيم المعنى، ويبقى الإخلال باللّفظ رَيْثَما يتسهّل له النّطق بالأصل، ففيه ضرر واحد. ولا شكّ أنّ ارتكاب أخفّ الضّررين، وأهون المحظورين عند الضّرورة أولى من ارتكابهما معًا.

قال القُرطبيّ في تفسيره[1] نقلًا عن أبي بكر الأنباريّ: ولاحجّة في هذا للجهّال من أهل الزّيغ أنّه يجوز إبدال الحرف من القرآن بغيره؛ لأنّ ذلك إنّما كان من عبدالله تقريبًا للمتعلّم، وتوطئة له للرّجوع إلى الصّواب، واستعمال الحقّ، والتّكلّم بالحرف على إنزال الله، وحكاية رسول الله ﷺ .

وقال صاحب «الانتصاف» تعقيبًا على قول الزّمخشريّ: قال أحمد: لادليل لذلك، وقول أبي الدَّرداء محمول على أيضاح المعنى ، ليكون وضوح المعنى عند المتعلّم عونًا على أن يأتي بالقراءة كما أُنزِل ... على هذا حمله القاضي أبوبكر في كتاب «الانتصار» وهو الوجه.

---

١ ـ ١٦ : ١٤٩.

وكذلك أنس رضي الله عنه لم يرد أنّ هذا قرآن، وإنّما أراد توضيح المعنى، وتفسير لفظ القرآن. قال الإمام الرّازيّ في تفسيره[١] بعد أن ذكر رواية أنس، واستدلال ابن جنّيّ بها على الجواز.

وأنا أقول: يجب أن نحمل ذلك على أنّه إنّما ذكر تفسيرًا للفظ القرآن، لا على أنّه جعله نفس القرآن، إذ لو ذهبنا إلى ماقاله ابن جنّي، لارفع الاعتماد عن ألفاظ القرآن ولجوّزنا أنّ كلّ أحد عبّر عن المعنى بلفظٍ رآه مطابقًا لذلك المعنى، ثمّ ربمّا أصاب في ذلك الاعتقاد، وربّما أخطأ، وهذا يجرّ إلى الطّعن في القرآن، فثبت أنّه يجب حمل ذلك على ما ذكرنا ...

وقال ابن الأنباريّ[٢] بعد أن ذكر رواية الأعمش عن أنس: «وقد ترامى ببعض هؤلاء الزّائغين إلى أن قال: من قرأ بحرف يوافق إذا لم يخالف معنًى، ولم يأت بغير ما أراد الله، وقصد له معنى حرف من القرآن، فهو مصيب، إذا لم يخالف معنى، ولم يأت بغير ما أراد الله، وقصد له. واحتجّوا بقول أنس، وهو قول لا يعرّج عليه ولايلتفت إلى قائله ... إلى أن قال:

والحديث الّذي جعلوه قاعدتهم في هذه الضّلالة، لايصحّ عن أحد من أهل العلم، لأنّه مبنيّ على رواية الأعمش؛ عن أنس، فهو مقطوع[٣] ليس بمتّصل، فيؤخذ به من قبل أنّ الأعمش رأى أنسًا ولم يسمع منه.

ولعلّك بعد هذا البيان الشّافي ازددت يقينًا واطمئنانًا إلى أنّ الإجابة في أحرُف القرآن وقراءاته، إنّما كانت في حدود المسموع المتلقّى عن رسول الله ﷺ عن جبريل، عن ربّ العزّة (جَلَّ وعَلا)، وأنّ هذا إجماع من العلماء المحقّقين المتثبّتين.

---

١ ـ ٨: ٣٣٧.

٢ ـ تفسير القرطبيّ ١٩: ٤٠.

٣ ـ مراده: منقطع بدليل ما بعده، وبعض العلماء يطلق لفظ المقطوع على المنقطع؛ انظر: مقدّمة ابن الصّلاح: ٥١. والمنقطع من قبيل الضّعيف فلا يحتجّ به فيما دون هذا، فكيف يعول عليه في مثل هذا؟!

زعم باطل لبلاشير... وردّه

وقد تلقّف بعض المستشرقين هذه الرّواية الباطلة الّتي عرضنا لها، والرّوايات الّتي لها محامل صحيحة، ولكنّهم حرّفوا معانيها إلى محامل باطلة، فزعموا أنّها تدلّ على جواز قراءة القرآن بالمعنى، وهذه سمة معظم المستشرقين، أنّهم يصحّحون الموضوع، ويحرّفون الصّحيح عن معناه، كي تساعدهم على أغراضهم من الطّعن في القرآن الكريم.

ومن هؤلاء «بلاشير» في كتابه: «المدخل إلى القرآن»، وفي ترجمته للقرآن الّتي أقحم فيها على النّصّ القرآنيّ بعض الآيات الموضوعات، وها هو بلاشير يعرض زعمه في موضوع القراءة بالمعنى، قال:

«خلال الفترة الّتي تبدأ من مبايعة عليّ عام ٢٥هـ، حتّى مبايعة الخليفة الأُمويّ الخامس «عبدالملك» عام ٦٥ هـ كانت جميع الاتّجاهات تتواجه، فالمصحف العُثمانيّ قد نشر نفوذه في كلّ البلاد، إذ كان مؤيّدًا بنفوذ من شاركوا في عمله؛ وقد كانوا يشغلون مناصب مهمّة في الشّام، وربّما كان هذا هوالوقت الّذي نشأت فيه نظريّة معيّنة، تدلّ على أنّ إصلاح عُثمان كان قد أصبح ضروريًّا، فبالنّسبة إلى بعض المؤمنين لم يكن نصّ القرآن بحرفه هو المهمّ، وإنّما روحه».

ومن هنا ظلّ اختيار الوجه (الحرف) في القراءات الّتي تقوم على التّرادف المحض أمرًا لابأس ولايثير الاهتمام. هذه النّظرية الّتي يطلق عليها القراءة بالمعنى كانت دون شكّ من أخطر النّظريات، إذا كانت تكل تحديد النّصّ إلى؛ هوى كلّ إنسان.

ومن الغريب والمؤسّف حقًّا أن يجيء بعد «بلا شير» رجل مسلم ـ وهو: «الدّكتور مصطفى مندور» ـ فيتابع أُستاذه «بلاشير» على رأيه، بل ويزيد الطّين بلّة بما أضاف من تخرّصات أُخرى، فعقد فصلًا في «رسالة الشّواذّ» وهي رسالة تكميليّة لنيل درجة دكتوراه الدّولة من كلّية الآداب بجامعة باريس بعنوان: «القراءة بحسب المعنى» قال

فيه: هنالك على الأخصّ نقطة وقع عليها اتّفاق كثيرين، هي: أنّ القرآن ربّما قرىء بأوجه كثيرة، ولكنّ الأساس هو أن يحترم المعنى.

وقدأيّدت نصوص كثيرة هذه الفكرة، فينسب إلى عُمَر قوله: «القرآن كلّه صواب مالم تجعل عذا بًا، أوعذابًا مغفرة ...»، ثمّ ذكر نصوصًا لاتشهد لما ادّعاه، ثمّ قال: «من هذه الوجوه التّفسيريّة نشأت فكرة «القراءة بحسب المعنى»، وهناك أمثلة ترينا إلى أيّ حدّ تبع المؤمنون كلام الله بحرفه ...».

ثمّ يسوق أخبارًا يستدلّ بها على انتشار هذه النّظريّة في المجتمع الإسلاميّ فيقول: وقدعَلِم عُمَربن عبدالعزيز أنّ رجلًا كان يقرأ القرآن فيَقْلِب نظام الآيات، فلمّا قوطع في قراءته ادّعى أنّه لاذنب في هذا، ولاجريرة مادام يذكر كلّ النّصّ، في أيّ نظام، كما رُوي أنّ مسلمًا آخر؛ استبدل بعض الكلمات بمرادفاتها، ثمّ ذكرمرجعًا له كتاب «الأغاني» ٣ : ٦١، وما هو فيه، ولعلّه اعتمد فيما نقله على بعض كتب الأدب« ككتاب «محاضرات الأُدباء»، وأمثاله من الكتب[١] الّتي لا اعتداد بها في باب الرّواية عند العلماء المحدّثين الأصلاء في النّقد، والّذين إليهم المرجع في معرفة الغثّ من السّمين، والصّحيح من الضّعيف من الموضوع المختلق على النّبيّ ﷺ وعلى الصّحابه (رضوان الله عليهم).

والرّدّ على هذه المزاعم

وإليك الرّد على هذه المزاعم الّتي زعمها «بلاشير» ومتابعة «مندور» لاتثبت أمام النّقد العلميّ النّزيه ومعظمها روايات باطلة المعنى، واهية الإسناد، والاعتماد على أمثال هذه الرّوايات الّتي ليس لها زمام ولاخطام تجنٍ على العلم وعلى الحقيقة،

١ ـ رسالة الشّواذ للدّكتور مندور: ١١٣ وما بعدها نقلا عن كتاب «تاريخ القرآن: ٨١ ـ ٨٧، وقد يعقّب الدّكتور عبدالصّبور شاهين «بلاشير» وتلميذه: «مندور» في ما زعماه، و فنّد ما ارتأياه، و أبان عن أنّ منهجهما ليس بمنهج علميّ صحيح .

ولو لم يكن في نقد هذه المرويّات إلّا أنّها مخالفة للمعقول وما صحّ من المنقول، وما أجمع عليه المسلمون من عهد الصّحابة إلى يومنا.

هذامّا هو منقول نقلًا متواترًا، لايتطرّق إليه الشّكّ والارتباك لكفى فما بالك وهي معلولة الأسانيد، وصدق ابن الجَوْزيّ النّاقد حيث قال: ما أحسن قول القائل:

١ ـ كلّ حديث رأيته تخالفه العقول، وتناقضه الأُصول، وتباينه النّقول. **فاعلم!** أنّه موضوع، وقد عرضنا لهذه المرويّات آنفًا، وبيّنّا أنّ معظمها لايصحّ للاحتجاج به، وبعضها على تسليم صحّته فله مخارج صحيحة.

٢ـ أنّ مثل هذه البحوث الّتي تتعلّق بكتاب الله الّذي توفّرت له كلّ وسائل الثّبوت واليقين والتّحوّط البالغ لسلامة النّصّ من التّحريف والتّبديل والتّغيير، لايجوز ولايليق بباحث أن يعتمد فيها على روايات تذكرفي كتب الأدب أوالتّاريخ، أويَتَنَدّر بها بعض النّاس في مجالسهم من غيرأن يكون لها أسانيد ثابتة، ولكنّ المستشرقين وأبواقهم في سبيل تحقيق مزاعمهم يصحّحون الضّعيف، ويعتمدون على المكذوب، على حين نجدهم يُضَعّفون الصّحيح من الأحاديث، ولاحامل لهم في هذا وذاك إلّا الهوى والتّشهّي والتّجنّي الإ ثم على النّبيّ ﷺ وعلى القرآن الكريم.

٣ ـ أنّ هذه التّوسعة في الحروف السّبعة لم تكن بالهوى والتّشهّي، وإنّما كانت في حدود المُنْـزَل من عندالله، بدليل قول النّبيّ ﷺ عقب سماعه قراءة كلّ من المختلفين: «هكذا أُنزلت»، وقد نبّهت على ذلك آنفًا، فكن على ذكرمنه.

٤ ـ إنّ للبحث العلميّ الصّحيح الّذي يكون القصد منه إصابة الحقّ والصّواب يلزم الباحث النّزيه فيما إذا وردت روايات متعارضة أن ينقدها من ناحية السّند (النّقد الخارجيّ) ومن ناحية المتن (النّقد الدّاخليّ) ولايزال يمحّص الرّوايات، ويوازن بينها مع ملاحظة مايوافق البيئة منها، ومالايوافق حتّى يهتدي إلى الحقّ والرّشاد، أمّا أن يأخذ ما يشاء على حسب هواه، فتلك خيانة للبحث العلميّ الصّحيح ،

ثمّ إن جاز هذا من باحث متعصّب كـ «بلا شير» فكيف جاز ذلك من باحث مسلم كمصطفى مندور؟!

٥ ـ أنّ المعوّل عليه في حفظ القرآن الكريم هوالتّلقّي الشّفاهيّ، فعن النّبيّ ﷺ تلقّاه أُلوف الصّحابة العدول الضّابطين، وعن الصّحابة تلقّاه أُلوف الأُلوف من التّابعين، ولم يكن المعوّل عليه في الحفظ الصّحف أوالمصاحف، وإنّما كانت الكتابة في الصّحف والمصاحف لزيادة التّوثّق والاطمئنان، ولايزال الاعتماد في حفظ القرآن على الشّيوخ الحافظين المنقّبين إلى يومنا هذا.

وهذا القرآن المكتوب في المصاحف ثبت بحفظ الأُلوف الّذين لا يحصيهم العدّ، أجمع عليه المسلمون في كلّ عصر وقطر، فكلّ ما جاء من روايات مخالفة مخالفته صريحه أوضمنية، فاضرب بهذه الرّوايات عرض الحائط، وارم بهما دبرأُذنيك، فإنّها لاتساوي المداد الّذي تكتب به، والرّوايات الآحاديّة، و إن صحّت لا تعارض ما ثبت بالتّواتر، فما بالك إذ ا كانت الرّوايات الآحاديّة ضعيفة.

٦ ـ في كلام «بلاشير» ومتابعة «مندور» تناقض و دعاوي وافتراضات لم يقم عليها دليل، فمن ذلك ما ذكر«بلاشير» من أنّ مصحف عُثمان قدبسط نفوذه ... فكيف يتّفق هذا وقوله فبالنّسبة إلى بعض المؤمنين لم يكن نصّ القرآن بحرفه هوالمهم؟! ثمّ كيف ضرب عن الرّوايات الصّحيحة المتكاثرة صفحًا، وزعم أنّ نظريّة القراء ة بالمعنى كانت تكل تحديد النّص إلى (هوى كلّ إنسان) ؟! ...

جملة الأ قوال في الأحرُف السّبعة

وقد بلغ بها «السّيوطيّ» نقلًا عن «ابن حِبّان» إلى خمسة وثلاثين قولًا، ثمّ قال: قال ابن حِبَّان: «فهذه خمسة و ثلاثون قولًا لأهل العلم واللّغة في معنى «إنزال القرآن على سبعة أحرف». وهي أقاويل يشبه بعضها بعضًا، وكلّها محتملة و يحتمل غيرها».

وقال أبوالعبّاس المرسيّ: هذه الوجوه أكثرها متداخلة ، ولاأدري ... **[و ذكر كما تقدّم عن السّيوطيّ، ثمّ قال:]**

أمّا ما استشكله من حديث عُمَر و هِشام، فقد بيّنّا مفصل الحقّ فيه بما يزيل الإشكال ويطمئنّ القلب، وبحسبنا ما ذكرنا من الأقوال في هذا المقام فقد أعرضنا عن القشور، واكتفينا باللُّباب.

موقف الشّيعة من حديث الأحرُف السّبعة

أمّا موقف الشّيعة من حديث **«نزل القرآن على سبعة أحرُف»** فكانوا على فريقين: فمنهم من يرى صحّة الحديث، ولم يطعن فيه، وذكر بعض الوجوه في تأويله، ويمثّل هذاالفريق الأُستاذ الشّيخ أبوعبدالله بن الميرزا نصرالله الزّنجانيّ ﵀ في كتابه : «تاريخ القرآن» فقد ذكر بعض الأحاديث الّتي رواها البخاريّ وغيره في هذاالباب، ثمّ قال: «دلّت هذه الرّوايات على أنّ النّبيّ ﷺ كان يقرىء القرآن... **[وذكر كما تقدّم عنه ، ثمّ قال:]**

ويمثّل الفريق الثّاني ـ وهم الأكثر ـ السّيّد أبوالقاسم الموسويّ الخوئيّ في كتابه: «البيان في تفسير القرآن»[1] فقد عرض لبعض الرّوايات الثّابتة الصّحيحة الّتي ذكرناها في صدر البحث، وقد حاول أن يثبت أنّها أحاديث مضطربة متناقضة، وأنّها ضعيفة الأسانيد من غير أن يقيم على ذلك بيّنة، غير أنّها واردة من طرق أهل السّنّة، فهي مرفوضة في نظره ، و هي أيضًا مخالفة لصحيحه زُرارة بن أعين عن أبي جعفر...

ولاأدري كيف يستسيغ إخواننا الشّيعة أن يردّوا حديثًا متواترًا عن النّبيّ ﷺ برواية واحد وعشرين صحابيًّا عدولًا ضابطين، بروايات مقطوعة[2] على التّابعين ومن

١ ـ البيان ١: ١١٩ و ما بعدها عن «تاريخ القرآن».

٢ ـ المقطوع : هو ما روي عن التّابعين من أقوالهم و أفعالهم.

بعدهم، وليس مرفوعة إلى النّبيّ ﷺ، ولاموقوفة[١] على الصّحابيّ، ومهما بلغ شأن التّابعيّ أوتابع التّابعيّ، فلن تبلغ روايته مبلغ الرّواية المسندة إلى النّبيّ ﷺ ولاتصلح أن تكون معارضة لها، بل لو وردت رواية عن بعض الصّحابة، وورد عن النّبيّ ﷺ ما يخالفها، أخذنا بالرّواية المرفوعة ورفضنا الموقوفة، وهذا هو المنهج الصّحيح الّذي لاينبغي أن يختلف شيعيّ أوسنّيّ. وهذاهو المنهج العلميّ الصّحيح الّذي وضعه أئمّة هذا العلم النّبويّ في كلّ عصرومصر من لد ن الصّحابة إلى يومنا هذا.

وماذا نملك للشّيعة مادام مذهبهم رفض كلّ المرويّات الّتي رُوِيت في كتب أهل السّنّه مهما بلغت من الصّحّة، وثقات رواتها، إذا عارضت ماروى عن أهل البيت؟

يقول السّيّد الخوئيّ: «ولاقيمه للرّوايات إذا كانت مخالفة لما يصحّ عنهم (أي عن أهل البيت)، ولذلك لايهمّنا أن نتكلّم عن أسانيد هذه الرّوايات، وهذا أوّل شيء تسقط به الرّواية عن الاعتبار والحجّيّة»[٢].

وهذا المبدأ أبعد ما يكون عن المنطق والصّواب، فأيّ راوٍ مهما بلغ من العلم أوالنّسب غيرمعصوم، ومادام الأمركذلك، فلتوزن هذه الرّوايات وغيرها بالميزان الّذي وضعه «أئمّة الجرح والتّعديل» وليتعرّف صحيحها من سقيمها من موضوعها بالقواعد الّتي وضعها أئمّة أصول الحديث، والّتي تعتبر«ميزان المعقول» ،كما اعتبرالمنطق «ميزان المعقول» ولكي تكون على بيّنة ممّا ذكره السّيد الخوئيّ ومنزلته من الحقّ والصّواب. أذكرلك بعض المثل ممّا انتقد به المرويّات.

يقول: «فمن التّناقض أنّ بعض الرّوايات دلّ على أنّ جبريل أقرأ النّبيّ على حرف ... **[و ذكركما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

وفي الحقّ أنّ هذا لايعدّ تناقضًا ولااضطرابًا ترد به الرّوايات، لأنّ إمكان الجمع

---

١ ـ الموقوف: هو ما روي عن الصّحابة من أقوالهم و أفعالهم.

٢ ـ البيان ١: ١٢٣.

بينهما سهل يسير، لجواز أن لا تكون هذه الأحاديث في قصّة واحدة، بل تكون في أوقات متعدّدة، إمّاكون ذلك وقع في المرّة الثّالثة، أوالرّابعة، فذلك يرجع إلى أنّ بعض الرُّواة قد يقتصر على بعض المرّات، والبعض يستوفي المرّات، وقدعلّقت على الرّوايات فيما سبق بنحو ذلك، على أنّ الأُمور اليسيرة السّهلة لاتطعن في صحّة الحديث نفسه مادامت الرّوايات كلّها في النّهاية تتّفق على ذلك، وكّل ما ذكره من تناقض أو اختلاف فهوأهون شأنًا من هذا.

أمّا الطّعن في الحديث بأنّ الزّيادة على الحرف الواحد إنّما جاءت من الرُّواة، فلا أدري أنصدّقه فيما زعم، ونرفض مارواه الأئمّة العدول الضّابطون، وما يكاد تجمع عليه الأُمّة سلفها وخلفها من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا ؟! وفيهم الصّحابة الأجلّاء، والائمّة العلماء الّذين حكموا بتواترهذا الحديث. ومعروف أنّ الحديث المتواتريفيدالقطع واليقين في نسبته إلى قائله، والله يقول الحقّ وهو يهدي السّبيل.

هل المصاحف العُثمانيّة مشتملة على جميع الأحرُف؟

اختلف العلماء في ذلك على أقوال ثلاثة:

١ ـ ما ذهب إليه الطّبريّ ومن وافقه على رأيه في الأحرُف السّبعة إلى أنّ المصاحف تشتمل على حرفٍ واحدٍ منها، وهو حرف قُرَيش، الّذي جمع عُثمان عليه المصاحف. قال الحافظ ابن حَجَر في «الفتح» : وهو المعتمد، وهذا الرّأي هو الّذي يوافق ما ذهب إليه الطّبريّ وموافقوه في الأحرُف السّبعة، وبسطناه فيما سبق غاية البسط، وهو مذهب المحقّقين.

٢ ـ وذهب جماعة من الفقهاء والمتكلّمين إلى أنّها مشتملة على جميع الأحرُف السّبعة، وقالوا: إنّه لا يجوز على الأُمّة أن تهمل نقل شيء منها، وقد أجمع الصّحابة على نقل المصاحف العُثمانيّة من الصُحُف الّتي كتبها أبوبكر وكانت بجميع الأحرُف السّبعة، وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك.

وقد أُجيب عنه: بما ذكره ابن جَرير من أنّ القراءة على الأحرف السّبعة لم تكن واجبة على الأُمّة، و إنّما كان جائزًا لهم، ومرخّصًا لهم فيه، فلمّا رأى الصّحابة أنّ الأُمّة قد تفترق وتختلف إذا لم يجمعوا على حرفٍ واحدٍ، اجتمعوا على ذلك إجماعًا شائعًا، وهم معصومون من الضّلالة؛ ولم يكن في ذلك ترك واجب، ولافعل حرام.

٣ ـ وذهب جماهير من السّلف والخَلف إلى أنّها مشتملة على مايحتمله رسمها من الأحرُف السّبعة فقط جامعة للعرضة الأخيرة الّتي عرضها النّبيّ ﷺ على جبريل متضمّنه لها، لم تترك منها حرفًا واحدًا.

قال ابن الجَزَريّ : وهذا هو الّذي يظهر صوابه. **قلت:** لأنّه هوالّذي يوافق اختياره في الأحرُف السّبعة.

قال: [ابن حَجَر] في «الفتح» ـ بعد ذكر بعض هذه الأقوال ـ: «**والحقّ** أنّ الّذي جمع في المصحف هوالمتّفق على إنزاله ... **[وذكر كما تقدّم عنه]**.

وقال البَغَويّ في شرح السّنّة: المصحف الّذي استقرّ عليه الأمر هو آخر العرضات ... **[وذكر كما تقدّم عن ابن حَجَر، ثمّ قال:]**

والتّحقيق: أنّ كون المصاحف مشتملة على الأحرُف السّبعة أوبعضها، متوقّفة على معرفة المراد بالأحرُف السّبعة، فمن قال: إنّ المراد به سبع لُغات في كلمة واحدة. تختلف فيها الألفاظ مع اتّفاق المعاني، كابن جَرير ومن وافقه، قال: إنّ مابقي في المصاحف منها هوحرف قُرَيش.

ومن قال: إنّ المراد بالأحرُف السّبعة: «الوجوه الّتي يرجع إليها اختلاف على ماذهب إليه ابن قُتَيبة، ومن لفّ لفّه، قال: إنّ المصاحف العُثمانيّة مشتملة على مايحتمله رسم المصحف منها، بمعنى أنّها اشتملت من كلّ واحد منها على ما وافق رسم المصحف منه، لم تخل عن وجه منها بالكلّية، وإن كان بعض هذه

الوجوه قد نسخ بعضه. وقد تكفّل ببيان ذلك تفصيلًا أحد كبار العلماء[١] الكاتبين في هذا الموضوع.

وممّا ينبغي أن يعلم أنّ غالب ما يمثّل به هذا الفريق للأحرُف السّبعة إنّما هو في نظر الفريق ـ الأوّل فريق الطّبريّ ومن تبعه ـ قراءات لاحروف، فهم يرون أنّ القراءات ترجع إلى الحروف، وهي منها وليست عينها، ممّا يجعل الباحث غير مطمئنّ إلى الاحتكام إلى ما هو موجود في المصاحف العُثمانيّة في الواقع ونفس الأمراليوم.

يوضح ذلك ما أخرجه ابن أبي داود في المصاحف عن أبي الطّاهر ابن أبي السّرح قال: سألت سُفيان بن عُيَينة عن اختلاف قراءة المدنيّين والعراقيّين، هل هي الأحرُف السّبعة ؟ قال: لا، وإنّما الأحرُف السّبعة مثل: هَلُمّ، وتعال، وأقبل، أيّ ذلك قلت أجزأك، قال لي ابن وَهْب مثله[٢].

وبعد فلعلّنا بعد هذا المطاف الطّويل تكون قد وفّقنا إلى عرض هذا البحث عرضًا علميًّا صحيحًا خاليًا من التّعصّب لأحد، أوالتّحيّف على آخر إلّا مادلّ عليه الدّليل وقامت الحجّة.

ولعلّك ـ أيّها القارىء ـ تكون قد اقتنعت بما اقتنعنا به من أنّه الحقّ والصّواب في بيان المراد بالأحرُف السّبعة، وإلّا فأنت واختيارك، فقد عرضنا الأقوال وذكرنا ما لها وماعليها.

(ص: ١٦٦ ـ ٢١٨)

---

١ ـ الكلمات الحسان ص: ١٧ - ١٤.

٢ ـ فتح الباري ٩ص ٢٤.

الفصل السّادس والخمسون

نصّ صُبْحيّ الصّالح (م : ١٤٠٧) في «مباحث في علوم القرآن»

الأحرُف السّبعة

نجد في الأحاديث الصّحيحة المرويّة من طرق مختلفة ما يفيد أنّ الرّسول ﷺ صرّح بنزول القرآن على سبعة أحرُف، ومن أوضح هذه الأحاديث ما رواه البخاريّ ومسلم، واللّفظ للبخاريّ: أنّ عمربن الخطّاب رضي الله عنه قال: سمعت هِشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان ... **[وذكركما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

ويبدو أنّ حديث نزول القرآن على سبعة أحرُف مرويّ عن جمع كبيرمن الصّحابة يتعذّر إحصاؤه، ففي مسند الحافظ أبي يعلى:[1] أنّ عُثمان رضي الله عنه قال يومًا وهو على المنبر: أُذكّرالله رجلًا ... **[وذكركما تقدّم عن ابن الجَزَريّ، ثمّ قال:]**

وتوافق هذه الجموع ـ الّتي لم تُحْص عددًا على هذا الموضوع ـ حمل بعض الأئمّة على القول بتواترالحديث، وفي طليعة هؤلاء أبوعُبَيد القاسم بن سَلّام. وإذا لم يتوافرالتّواتر في الطّبقات المتأخّرة، فحسبنا صحّة الأحاديث الّتي ذكرناها مؤكّدًا لهذه الحقيقة الدّينيّة الّتي نطق بها رسول الله ﷺ.

---

١ ـ هو أحمد بن عليّ بن المثنّى التّميميّ الموصليّ، الحافظ الثّقة، المعروف بأبي يعلى، وله مسندان صغير وكبير. توفّي بالموصل سنة ٣٠٧ (الرّسالة المستطرفة ٥٣ ـ ٥٤).

ويميل جمهور العلماء إلى أنّ المصاحف العُثمانيّة، اشتملت على ما يحتمله رسمها من الأحرُف السّبعة، واختار القاضي أبو بكر بن الطّيِّب الباقِلّانيّ هذا الرّأي، وقال: «الصّحيح أنّ هذه الأحرُف السّبعة ظهرت واستفاضت عن رسول الله ﷺ وضبطها عنه الأئمّة، وأثبتها عُثمان والصّحابة في المصحف، وأخبروا بصحّتها، وإنّما حذفوا منها ما لم يثبت متواترًا».

وعبارة «الأحرُف» ـ وهي جمع حرف ـ الواردة في الحديث تقع على معانٍ مختلفة، فقد تكون بمعنى القراءة كقول ابن الجَزَريّ: كانت الشّام تقرأ بحرف ابن عامر، وقد تفيد المعنى والجهة كما يقول أبوجعفرمحمّد بن سَعْدان النّحويّ، ولكنّ القول بأنّ المراد بها القراءات ـ كما حُكِي عن الخليل بن أحمد ـ هوأضعف الأقوال بلا ريب[1]، ولاسيّما إذا توهّم القائل أنّها ما يسمّى بالقراءات السّبع.[2]

واختلاف العلماء في تحديد المراد من الأحرف المذكورة في الحديث أثار عددًا من الأقوال المتضاربة في حقيقة الّذي أُنزل، فرأى فيه بعضهم خمسة وثلاثين وجهًا[3]، وبلغ بها آخرون أربعين[4]، وأكثرها لا يؤيّده نقل صحيح ولامنطق سليم، ومنشأ الخطأ فيها إرادة التّعيين على سبيل القطع والجزم، مع أنّه لم يأت في معناهاكما يقول ابن العربيّ: نصّ ولاأثر، واختلف النّاس في تعيينها.[5]

---

١ ـ البرهان ١: ٢١٤.

٢ ـ الإتقان ١: ٧٨ ويعلّق السّيوطيّ على هذاالرّأي الضّعيف بقوله: وتعقّب بأنّه لايوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه إلّا القليل، مثل: ﴿عَبَدَالطَّاغُوتَ﴾ و ﴿فَلَاتَقُل لَّهُمَا أُفٍّ﴾ وانظر أيضًاالبرهان ١: ٢٢٣.

٣ ـ البرهان ١: ٢١٢.

٤ ـ الإتقان ١: ٧٨.

٥ ـ البرهان ١: ٢١٢

ولم يكن بدّ من أن يتسائل العلماء: هل العدد محصور في سبعة أحرُف، أم المراد التّوسعة على القارئ ولم يقصد به الحصر؟ فالّذين يستبعدون الحصر هنا يغالون في هجران النّصوص البالغة درجة التّواتركما أسلفنا، مع أنّ تواردها على عدد «السّبعة» لايعقل أن يكون غير مقصود، ولاسيّما إذا لوحظ أنّ الحديث يتناول قضيّة ذات علاقة مباشرة بالوحي وطريقة نزوله، وفي مثل هذه الأُمور لايلقي الرّسول ﷺ الخبر غامضًا، ولايذكر عددًا لامفهوم له، فما نقل عنه علماء الصّحابة، هذا في شيء له بالاعتقاد صلة.

ولكنّ قومًا ممّن لا يبالون بالنّصوص، ولايتورّعون عن هجرانها أو إخراجها عن ظاهرها، تسرعوا فرأوا أنّه ليس المراد بالسّبعة حقيقة العدد، بل المراد: التّيسير والتّسهيل والسّعة، ولفظ السّبعة يطلق على إرادة الكثرة في الآحاد كما يطلق السّبعون في العشرات والسّبع مائة في المئين، ولايراد العدد المعيّن، ومن الغريب أن ينسب مثل هذا الرّأي إلى القاضي عياض،[1] وهوالّذي لا يُفضِّل على الرّواية الصّحيحة شيئًا، ولكن السّيوطيّ ردّ على هذا لقول ردًّا قويًّا مؤيّدًا بالنّصوص.[2]

وإذن فلفظ السّبعة لايراد به الكثرة، بل الحصركما فهمه أكثر العلماء، وهوالّذي كان السّبب فيما عانوه من محاولة البحث عن هذا العدد المعيّن، فالأكثركما يقول ابن حِبَّان: على أنّه محصور في سبعة.[3]

بيد أنّ كثيرًا من تلك المحاولات لم يحالفها التّوفيق كما رأينا في قول من جنح إلى أنّ الأحرُف السّبعة هي القراءات، ويكاد يقارب هذا القول في الضّعف رأي الّذين

---

١ ـ الإتقان ١: ٧٨. والقاضي عياض هو: عالم المغرب وإمام أهل الحديث في وقته، عياض بن موسى بن عياض بن عمرو اليحصبيّ، صاحب كتاب «الشّفا بتعريف حقوق المصطفى» ، توفّي سنة ٥٤٤ هـ . (الأعلام ٢/ ٧٤٩).

٢ ـ نفسه.

٣ ـ البرهان ١ :٢١٢.

حصروا هذه الأحرُف في بعض اللّهجات أواللّغات، مع ما بين المفهومين من تغاير دقيق. فأمّا اللّهجات فليست عند بعض العلماء[١] من الاختلاف الّذي يتنوّع في اللّفظ والمعنى، لأنّ الإظهار والإدغام، والرّوم والإشمام، والتّخفيف والتّسهيل، والنّقل، والإبدال، صفات متنوّعة في أداء اللّفظ الواحد، وتنوّعها لا يخرجه عن أن يكون لفظًا واحدًا، ولكنّنا ـ مع ذلك ـ لانضعّف هذا القول بهذا السّبب، فإنّ تنوّع صفات الأداء في اللّفظ الواحد يوشك أن يجعله أكثر من لفظ، وإنّما نضعفّه بسبب الاقتصار عليه، إذ حفظت لنا أوجه أُخرى من الاختلاف ليست من اللّهجات في شيء، كما سنرى بوضوح، وإذا كنّا في الاختلاف في اللّهجات، لانجد إلّا تنوّعًا في صفات الأداء في اللّفظ الواحد.

ففي اختلاف اللّغات نجد أحيانًا تباينًا بين لفظ وآخر في موضوع واحد، ولو أمكننا حصر اللّغات العربيّة المختلفة هذا النّوع من الاختلاف في سبع لا تزيد ولاتنقص، وقبل منّا هذا الحصر في غير تردّد، ومن غير شعور بتعسّفنا فيه ، لكانت هذه اللّغات السّبع هي الأحرُف السّبعة من غير ماحاجة إلى الجدل العقيم، ولكنّ التّعسّف في الموضوع أوضح من أن يخفى على ذي بصر، سواءً أكانت لُغات العرب هذه هي لُغات قُريش، وهُذيل، وتميم، وأزْد، وربيعة، وهوازن، وسعد بن بكر. أوكانت لغات قبائل مُضَر خاصّة، وهي هُذَيل وكِنانة، وقيس، وضَبّة، وتَيم الرّباب، وأسد بن خُزَيمة، وقُريش، لأنّ في القرآن الكريم ألفاظًا من لُغات قبائل أُخرى غير الّتي ذكرت على كلا الرّأيين، تمثّلت كلّها في لُغة قُرَيش[٢].

---

١ ـ هو ابن الجَزَريّ، كما في الإتقان ١: ٨٠.

٢ ـ الإتقان ١: ٨٠، البرهان ١: ٢١٩. يورد اعتراضًا على هذا التّخصيص على لسان أبي عمر بن عبد البرّ الّذي يقول: وأنكر آخرون كون كلّ لُغات مضر في القرآن، لأنّه فيهما شواذ لا يقرأ بها، مثل «كشكشة قيس» ، و«عنعنة تميم» ... وهذه لُغات يرغب بالقرآن عنها.

وبلغ أبو بكرالواسطيّ بتعدادها أربعين لُغة في كتابه: «الإرشاد في القراءات العشر» فكلمة: ﴿**اخسئوا**﴾ بمعنى «**اخزُوا**» بلُغة عَذرة، وكلمة: ﴿**بَئِيسٍ**﴾ بمعنى «**شديد**» بلُغة غَسّان، وكلمة: ﴿**لَاتَغْلُوا**﴾ بمعنى«**لاتزيدوا**» بلُغة لَخم، وكلمة: ﴿**حَصِرَتْ**﴾ بمعنى «**ضاقت**» بلُغة اليَمامة، وكلمة: ﴿**هَلُوعًا**﴾ بمعنى «**ضَجِرًا**» بلُغة خثعم، وكلمة: ﴿**اَلْوَدْق**﴾ بمعنى المطر بلُغة جُرْهُم[1].

وقد استبعد ابن عبد البرّ، أن يكون معنى سبعة أحرُف سبع لُغات، لأنّه لو كان كذلك لم ينكر القوم بعضهم على بعض في أوّل الأمر، لأنّ ذلك من لُغته الّتي طبع عليها.

وأيضًا فإنّ عمر بن الخطّاب وهِشام بن حكيم كلاهما قُرشيّ، وقد اختلفت قراءتهما، ومحال أن ينكر عليه عمر لغته[2]، وقد يدافع عن ذلك بإرادة الكثرة في عدد السّبعة، ولكنّنا بيّنّا ضعف هذا الرّأي في مقام كهذا، لابدّ أن يكون فيه للعدد مفهوم.

وهذه الآراء السّابقة كلّها ـ على ضعفها ـ لانستغرب ذكر العلماء لها بين تلك المجموعة من الأقوال الشّارحة للأحرف السّبعة، ولكنّنا لانستغرب وحسب بل نستنكر استنكارًا شديدًا جنوح بعض العلماء إلى مفهومات سقيمة ما أنزل الله بها من سلطان، يظنّون أنّهم يفسّرون بها الحديث تفسيرًا باطنيًّا عميقًا، ويرون في الأحرف السّبعة ما لايراه النّاس.

من ذلك؛ أنّ المراد بهذه الأحرف سبعة علوم: علم الإنشاء والإيجاد.. **[إلى أن قال:]** ومن ذلك أنّ المراد سبعة أشياء: المطلق والمقيد ... **[وذكركما تقدّم عن السّيوطيّ والزّركشيّ رقم ١٦ و١٠، ثمّ قال:]**

---

١ ـ الإتقان ١ : ٢٣٠ ، ومن أراد أمثلة أُخرى فلينظر الإتقان ١: ٢٢٧ ـ ٢٣١ .

٢ ـ البرهان ١: ٢١٩، وانظر فيما يتعلّق بالاستدلال بقرشيّة عُمَر وهِشام، الإتقان ١ : ٨٢ .

وقد بلغت الجراءة ببعضهم حدّ الاستشهاد بحديث ضعيف على رأيهم الباطل في هذه الأحرُف السّبعة، فرفعوا إلى النّبيّ ﷺ حديثًا رواه ابن مسعود، قال: كان الكتاب الأوّل نزل من باب واحد ... **[وذكر كما تقدّم عن الباقِلّانيّ، ثمّ قال:]**

قال ابن عبد البرّ: «وهوحديث عند أهل العلم لايثبت، وهو مجمع على ضعفه».

وكلّ هذا يَهُون أمام تلك المشكلة الخطيرة الّتي أثارها بعض أئمّة المفسّرين عن حسن نيّة، ففتحوا بها الباب على مصراعيه لشبهات المستشرقين وضعاف الإيمان من المؤمنين، وتتمثّل هذه المشكلة في حصرهذا الفريق من العلماء، المراد من الأحرف السّبعة في سبعة أوجه من المعاني المتّفقة بالألفاظ المختلفة، نحو: أقبل وهلُمّ وتعال، وعجِّل وأسرِع، وأنظِروأخِّر، وأمهِل ونحوه[1].

وظاهرلفظ الطّبريّ في«تفسيره» ربّما أفاد هذا، فهو يستشهد بقوله ﷺ لابن الخطّاب: «**يا عُمَرإنّ القرآن كلّه صواب، ما لم تجعل رحمةً عذا بًا، أوعذا بًا رحمةً**»، فكان لابدّ أن يتثبّت المستشرقون بهذا ليؤكّدوا: «أنّ نظرية القراءة بالمعنى كانت بلاريب أخطر نظرية في الحياة الإسلاميّة، لأنّها أسلمت النّصّ القرآنيّ إلى هوى كلّ شخص، يثبته على ما يهواه».[2]

وفي هذا حمل للنّصوص على غيروجهها الحقيقيّ، فليست النّظرية هنا ممّا يصحّ حقًّا أن يسمّى«القراءة بالمعنى» كما نفهمه مثلًا في رواية الحديث بالمعنى، إذ «القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمّد ﷺ للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كَتَبة الحروف أوكيفيّتها من تخفيف، أوتثقيل ، أوغيرهما».[3]

---

١ ـ البرهان ١: ٢٢٠.

٢ ـ Blachere, Intro. Cor ٦٩ .وانظر أيضًا: ١٠٥ , Geschichte des Qorans , III

٣ ـ البرهان ١: ٣١٨، وانظر: الإتقان ١: ١٣٨.

فإذا صحّ أنّه عليه السلام وسّع على المسلمين في أوّل الأمر، وراعى التّخفيف على العجوز والشّيخ الكبير، وأذن لكلّ منهم أن يقرأ على حرفه، أي على طريقته في اللّغة، لما يجده من المشقّة في النّطق بغير لغته، فليس معنى هذا، أنّه كان يأذن لهم بإثبات هذه القراءات وكتابتها على أنّها حروف نزل عليها القرآن. وإذن؛ فما كانت توسعته عليه السلام في هذا النّوع من القراءة إلّا تخفيفًا على بعض الأفراد في حالات خاصّة، وأمّا ما أذن فيه من هذه الحالات بإثباته وأقرّكتبة الوحي عليه فهو محفوظ بطريق التّواتر في أحرُف قليلة معدودة يرفض ما عداها، ولوجاء من طريق صحيح آحاديّ، لأنّ التّواتر شرط في إثبات القرآنيّة[1]. فتعميم هذه الحالات الفرديّة على جميع الأحرُف السّبعة ـ كأنّها ضرب من القراءة بالمعنى ـ لايمكن أن يقتصرعليه في فهم الحديث.

وإذا لم يصحّ الاقتصار على أحد تلك الآراء السّابقة فقد بدا لنا أنّ استقصاء الممكن منها، وهوالّذي لايعارض النّقل والعقل، ربمّا كان أصوب الآراء وأبعدها عن الإفراط والتّفريط. فالمراد من هذه الأحرف السّبعة ـ والله أعلم ـ الأوجه السّبعة الّتي وسّع بها على الأمّة، فبأيّ وجه قرأ القارئ منها أصاب. ولقد كاد النّبيّ ﷺ يصرّح بهذا كلّ التّصريح حين قال: «**أقرأني جبريل على حرف فراجعته، فلم أزل أستزيده حتّى انتهى إلى سبعة أحرف**». فاللّفظ القرآني الواحد مهما يتعدّد أداؤه , وتتنوّع قراءته لايخرج التّغاير فيه عن الوجوه السّبعة الآتية:

الأوّل ـ الاختلاف في وجوه الإعراب، سواء أتغيّرالمعنى أم لم يتغيّر، فمّا تغيّر فيه المعنى مثل قوله تعالى: ﴿**فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ**﴾ البقرة/٣٧، فقد قرئ: (**فَتَلَقَّىٰ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٌ**) وممّا لم يتغيّر فيه المعنى مثل قوله: ﴿**وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ**﴾ البقرة/٢٨٢، فقد قرئ: (**وَ لا يُضَارُّ**) .

---

١ ـ انظر البرهان ٢: ١٢٥ معرفة وجوب تواتره.

الثّاني ـ الاختلاف في الحروف إمّا بتغيّر المعنى دون الصّورة، وهو ما يعبّر عنه أحيانًا بالاختلاف في النّقط، مثل: **(يعلمون وتعلمون)** وإمّا بتغيّر الصّورة دون المعنى، مثل: **(الصّراط والسّراط، والمصيطرون والمسيطرون)**[1]. وقد رسم في المصاحف بالصّاد المبدلة من السّين الّتي هي الأصل، فوافقت قراءة الصّاد رسم المصحف تحقيقًا، وقراءة السّين رسم المصحف تقديرًا.

والثّالث ـ اختلاف الأسماء في إفرادها وتثنيتها وجمعها وتذكيرها وتأنيثها، مثل: **﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾** المؤمنون/٨، فقدقرئ: **(لأمانتهم)** بالإفراد. ومن الواضح أنّها رسمت في المصاحف العُثمانيّة **(لأمنتهم)** لخلوّها من الألف السّاكنة، ومؤدّى الوجهين واحد، لأنّ في الإفراد قصدًا للجنس، وفي الجنس معنى الكثرة، ولأنّ في الجمع استغراقًا للأفراد، وفي الاستغراق معنى الجنسيّة: فرعاية الأمانة كرعاية الأمانات تشمل الكلّ والجزئيّات. ولأمر ماجاءت لفظة «العهد» في الآية نفسها مفردة على كلتا القراءتين، وبكلا الحرفين، فما قرئ: **(وَالَّذِينَ هُمْ لأَمَانَتِهِمْ وَعهُودِهِمْ رَاعُونَ)** ولا قرئ: **(وَالَّذِينَ هُمْ لأَ مَانَاتِهِمْ وَعهُودِهِمْ رَاعُونَ)**.

ومن ذلك أنّ «البقر» في قوله تعالى: **﴿إِنَّ الْبَـقَرَتَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾** البقرة/٧٠، ذُكِر في حرف قصدًا للجنس، فبني فعله للماضي، وذُكِر فقرئ: **﴿تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾**، وأنّث في حرف قصدًا للجماعة، فصيغ صياغة المضارع وأنّث: **﴿تَشَابَهَ﴾** بعد حذف إحدى التّائين تخفيفًا، إذ أصله: تتشابه.

الرّابع ـ الاختلاف بإبدال كلمة بكلمة يغلب أن تكون إحداهما مرادفة للأُخرى، وإنّما تتفاوتان بجريان اللّسان بإحداهما لدى قبيلة دون أُخرى، كقوله

---

١ ـ من قوله تعالى: ﴿أَمْ هُمُ الْمُصَيْطِرُونَ﴾ من سورة الطّور/ ٣٧.

تعالى: ﴿كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ﴾ القارعة/٥، فقد قرئ: (كالصّوف المنفوش)[١]، أو يكون بين الكلمتين المبدلتين تقارب في المخارج يسمح بالتّناوب بينهما، ويكاد يُشعر بتصاقبهما معنًى لتصاقبهما لفظًا، كقوله: ﴿وَطَلْحٍ مَنْضُودٍ﴾ الواقعة/٢٩، فقد قرئ: (طلع)، ويلاحظ أنّ مخرج العين والحاء واحد هو الحلق، فهما أختان تتعاقبان...

الخامس ـ الاختلاف بالتّقديم والتّأخير فيما يعرف وجه تقديمه أو تأخيره في لسان العرب العامّ، أو في نسق التّعبير الخاصّ، كقوله تعالى في شأن المؤمنين ﴿إِنَّ اللهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ التّوبة/١١١، قرئ: (فَيُقْتَلُونَ وَيَقْتُلُون)[٢]، ففي الحرف الأوّل يسرع المؤمنون إلى قتل الأعداء، وفي الحرف الثّاني كأنّما يتلهّفون إلى ساحة المعركة تلهّفًا لعلّ الله يتّخذهم شهداء، فإذا اختلفت صياغة التّعبير بالتّقديم والتّأخير، فإن مؤدّى الحرفين ما انفكّ واحدًا، لم ينله شيء من التّغيير.

أمّا قراءة أبي بكر: (وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ) بدلًا من قوله تعالى: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾[٣]، فقراءة آحادية لم تبلغ درجة التّواتر، بل شاذّة[٤]، خالف بها إجماع الصّحابة إن صحّ أنّه قرأ بها، ذلك بأنّ العرب تعرف للموت «سكرة وسكرات» ولكنّها لا تعرف الحقّ إلّا يقظًا صاحيًا واعيًا. وإنّما يسهو الإنسان، أو يزل منه اللّسان، فيضع كلمة مكان كلمة وهو لا يدري، كما صنع أبو بكر، أو كما رووا عنه ونسبوا إليه.

السّادس ـ الاختلاف بشيء يسير من الزّيادة والنّقصان جريًا على عادة العرب

---

١ ـ انظر: البرهان ١: ٢١٥.

٢ ـ انظر: الإتقان ١: ٨٠.

٣ ـ سورة ق ١٩، وانظر: البرهان ١: ٣٣٥.

٤ ـ ومثلها في الشّذوذ: (إِذَا جَاءَ فَتْحُ اللهِ وَالنَّصْرُ) بدلًا من قوله تعالى: {إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللهِ وَالْفَتْحُ} النّصر/١. فليس في مثل هذا حرف من حروف القرآن السّبعة.

في حذف أدوات الجرّ والعطف تارةً، وإثباتها تارةً أُخرى. ولذلك لم تحفظ هذه الضّروب من الزّيادة والنّقص إلّا في أحرُف قليلة محدودة مع التّنبيه على شُذُوذ كلّ ما لم يحفظه الأئمّة الثّقات منها. فمن الزّيادة قوله تعالى في سورة التّوبة/١٠٠: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ﴾، قرئ: (مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ)، وهما قراءتان متواترتان، وقد وافق كلّ منهم رسم مصحف الإمام[1]، فإنّ زيادتها وافقت رسم المصحف المكّيّ، وحذفها وافق غيره[2]. ومن النّقصان قوله تعالى: ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَدًا﴾ من سورة البقرة بغير واو، وقد وافقت رسم المصحف الشّاميّ. وأمّا قراءة: (وَالذَّكَرِ وَالأُنْثَى) بدلًا من قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنْثَى﴾،[3] بنقص لفظتي (ما خلق)، وقراءة ابن عبّاس: (وَكَانَ أَمَامَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ غَصْبًا) بزيادة «صالحة»، وإبدال كلمة، «أمام» من كلمة، ﴿وَرَاءَ﴾، فقراءتان آحاديتان لايثبت بمثلهما قرآن[4]... [إلى أن قال:]

السّابع ـ اختلاف اللّهجات في الفتح والإمالة، والتّرقيق والتّفخيم، والهمز والتّسهيل، وكسر حروف المضارعة، وقلب بعض الحروف وإشباع ميم الذّكور، وإشمام بعض الحركات، من ذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَىٰ﴾ طه/٩، وقوله: ﴿بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾ القيامة/٤، قرئ بإمالة: (أتى) و (موسى) و (بلى) نحو الكسر، وقوله تعالى: ﴿خَبِيرًا بَصِيرًا﴾ بترقيق الرّاءين، و (الصّلاة) و (الطّلاق)، بتفخيم اللّامين ... [إلى أن قال:]

---

١ ـ البرهان ١: ٣٣٦.

٢ ـ الإتقان ١: ١٣٠.

٣ ـ اللّيل/٣، وانظر أحكام القرآن لابن العربيّ ٢: ٣٠٩.

٤ ـ سورة الكهف/٧٩، الإتقان ١: ١٣٢.

والحق أنّ هذا الوجه الأخير أهمّ الأوجه السّبعة؛ لأنّه يبرز الحكمة الكبرى من إنزال القرآن على سبعة أحرُف، ففيه تخفيف وتيسير على هذه الأُمّة الّتي تعدّدت قبائلها، فاختلفت بذلك لهجاتها، وتباين أداؤ ها لبعض الألفاظ، فكان لابدّ أن تراعي لهجاتها، وطريقة نطقها، أمّا لُغاتها نفسها فلا موجب لمراعاتها؛ لأنّ القرآن اصطفى ما شاء بعد أن صهره في لُغة قُرَيش الّتي تمثّلت فيها لُغات العرب قاطبةً [١] لا لغات قبائل معيّنة ينتصر لها بعض العلماء بتعسّف، لايؤيّده دليل عقليّ ولانقليّ، ذلك بأنّ العرب حين استصفوا لهجة قُرَيش، وجعلوها لُغتهم الأدبيّة المشتركة أثّروا فيها مثلما تأثّروا بها، فصدق على لهجة قُرَيش ما يصدق على اللّغات جميعًا من قوانين التّأثّر والتّأثير، وهي قوانين لا تكاد تتخلّف إذا درسنا اللّغة على أنّها ظاهرة إنسانيّة.

لكن القرشيّة ـ باعتراف من جميع القبائل وبطواعية واختيار من مختلف لهجاتها ـ كانت أغزرها مادّة، وأرقّها أسلوبًا، وأغناها ثروة، وأقدرها على التّعبير الجميل الدّقيق الأنيق في أفانين القول المختلفة، فاصطنعت وحدها في الكتابة والتّأليف والشّعر والخطابة، حتّى كان الشّاعر من غير قُرَيش يتحاشى خصائص لهجته، ويتجنّب صفاتها الخاصّة في بناء الكلمة وتركيب الجملة والنّطق بالأحرُف، ليتحدّث إلى النّاس بلُغة ألِفُوها، وتواضعوا عليها بعد أن أسهمت عوامل كثيرة في صَقْلها وتهذيبها.

لقد صادف الإسلام إذن ـ حين ظهوره ـ لُغة مثالية مصطفاة جديرة أن تكون أداة التّعبير عند خاصّة العرب لاعامّتهم، فزاد من شمول تلك الوحدة، وقَوّى من أثرها بنزول قرآنه «**بلسان عربيّ مبين**»، هو ذلك اللّسان المثاليّ المصطفى.

بيد أنّ هذه الوحدة اللّغوية الّتي صادفها الإسلام حين ظهوره، وقوّاها قرآنه

---

١ ـ ولذلك عقد البخاريّ في صحيحه بابًا لنزول القرآن بلسان قُريش والعرب: قرآنا عربيًا بلسان عربيّ مبين.

بعد نزوله، لا تنفي ظاهرة تعدّد اللّهجات قبل الإسلام وبقاءها بعده، بل من المؤكّد أنّ عامّة العرب لم يكونوا إذا عادوا إلى أقاليمهم يتحدّثون بتلك اللّغة المثالية الموحّدة، وإنّما يعبّرون بلهجاتهم الخاصّة، وتظهر على تعابيرهم صفات لهجاتهم، وخصائص ألحانهم.

قال ابن هِشام: «كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض، وكلّ يتكلّم على مقتضى سجيّته الّتي فطر عليها، ومن هاهنا كثرت الرّوايات في بعض الأبيات»[1].

وبإزاء هذه الظّاهرة الّتي لا يمكن دفعها، اكتفى القرآن بتحدّي خاصّة العرب وبُلَغائهم أن يأتوا بمثله، أو بآية من مثله تثبيتًا للوحدة اللّغويّة، بينما لجأ إلى التّوسعة في القراءات، ومراعاة اللّهجات، في أحرفه القرآنيّة السّبعة الّتي خفّف بها على العامّة، ولم يكلّفهم النّطق بغير اللّهجة الّتي تجري بها ألسنتهم في يسر وسهولة.[2]

وذلك ما لاحظه ابن الجوزيّ حين قال: «وأمّا سبب وروده على سبعة أحرُف فللتّخفيف على هذه الأُمّة، وإرادة اليسر بها، والتّهوين عليها شرفًا لها، وتوسعة ورحمة وخصوصيّة لفضلها، وإجابة لقصد نبيّها أفضل الخلق وحبيب الحقّ».

ويفسّر ذلك بقوله: و«ذلك أنّ الأنبياء عليهم السلام كانوا يبعثون إلى قومهم الخاصّين والنّبيّ صلى الله عليه وآله بعث إلى جميع الخلق أحمرهم وأسودهم، عربيّهم وعجميّهم، وكان العرب الّذين نزل القرآن بلُغتهم لُغاتهم مختلفة وألسنتهم شتّى، ويعسر على أحدهم الانتقال من لُغة إلى غيرها، أو من حرفٍ إلى آخر. بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولو بالتّعليم والعلاج»[3].

---

١ ـ المزهر ١: ٣/٢٦١.

٢ ـ دراسات في فقه اللّغة ص: ٥٠.

٣ ـ مناهل العرفان للزُّرقانيّ ١: ١٣٩، ومن الغريب أن يدافع ابن الجزريّ عن هذه الفكرة، مع أنّه لا يذكر اختلاف اللّهجات بين الحروف السّبعة.

وأهميّة هذا الوجه الآخير ـ أعني اختلاف اللّهجات ـ جعلت بعض العلماء يحصرون الأحرُف السّبعة في أنواع اللّهجات، بينما أغفل آخرون ذكر هذا الوجه إغفالًا تامًّا، لأنّه على ـ حدّ قول ابن قُتَيبة ـ ليس من الاختلاف الّذي يتنوّع في اللّفظ والمعنى، لأنّ هذه الصّفات المتنوّعة في أدائه لا تخرجه عن أن يكون واحدًا[1].

وفي كلا الرّأيين مغالاة؛ فالأوجه السّتّة السّابقة على جانب من الأهميّة لايسمح بإسقاطها والاكتفاء بالوجه السّابع. كما أنّ اختلاف اللّهجات في أداء بعض الأصوات أمر واقع بين الصّحابة، بل لعلّه كان أشدّ أنواع الاختلاف دورانًا على الألسنة، فلا يجوز إغفاله والاكتفاء بأوجه أُخرى لا تستقرّى بها مختلف ضروب الأداء. وهذا النّقص في استقراء الأقدمين للأوجه السّبعة قد حملنا على أن نسلك في طريقة استقرائنا لها سبيلًا مخالفة لهم جميعًا، فلم نخترمذهب أبي الفضل الرّازيّ، الّذي فضّله الزُّرقانيّ في «مناهله» على مذهب ابن قُتَيبة وأبي الخير بن الجَزَريّ والقاضي أبي بكر بن الطّيّب الباقِلّانيّ[2]، كما لم نختر مذهبًا واحدًا من هؤلاء.

أمّا الرّازيّ فلأنّه لم يتعرّض قطّ في كتابه: «اللّوائح» إلى وجه الاختلاف في الحروف، نحو: «يعلمون وتعلمون»، مع أنّه لايندرج تحت واحد من الأوجه السّتّة الباقية الّتي ذكرها، ثمّ إنّه جعل اختلاف تصريف الأفعال من ماضٍ ومضارع وأمر وجهًا خاصًّا قائمًا برأسه، مع أنّه يندرج تحت وجه الاختلاف في الإعراب. وأمّا الثّلاثة الآخرون فحسبنا ـ لكيلا نسلّم بمذاهبهم ـ أنّهم جميعًا أغفلوا وجه الاختلاف في اللّهجات عمليًّا، وإن دافع عنه بعضهم نظريًّا.

١ ـ نفسه ١: ١٥٤، وقد رأينا عبارة كهذه منسوبة إلى ابن الجزريّ في مكان آخر، راجع ص: ١٠٩.

٢ ـ انظر: مناهل العرفان في علوم القرآن ١: ١٤٨ - ١٦٠، ففيه يتعرّض لآراء هؤلاء العلماء الكبار الثّلاثة، ثمّ يقارنها برأي أبي الفضل الرّازيّ ويرجّحه ويختاره. وابن الجَزَريّ في «النّشر والقراءات» ١: ٢٦ ـ ٢٨ يفضّل رأيه، ثمّ رأي أبي الفضل الرّازيّ وابن قتَيبة. وعنه أخذ الزُّرقانيّ من غير عزو إليه.

ونحن حين نقول: إنّ الأوجه السّبعة الّتي استقرأناها تستقصي كلّ اختلاف في أداء القرآن، لانعني وجوب التزام هذه الأوجه السّبعة في الكلمة الواحدة، فقد يكون في كلّ كلمة على حدة وجهان أو أكثر، وقديكون فيها وجه واحد فقط، وإنّما نقصد أنّ هذه الأوجه السّبعة تردّ الاختلافات إلى أحد وجوهها المناسبة حين يتحقّق وجود الاختلاف[1].

وإذا كنّا نحن قد استطعنا حصرأوجه الاختلاف في سبعة، فقد وقع لنا ذلك اتّفاقًا بعد أن جمعنا آراء الأقدمين ووفّقنا بينها، وأمّا الصّحابة الكرام الّذين نزل القرآن بأحرُفه السّبعة ورسول الله ﷺ بين أظهرهم يقرئهم بها، وينبّههم إليها، فكان أكثرهم يومئذٍ أُمّيّين لايقرأون ولايكتبون، وماكان يتاح لهم أن يحدّدوا المراد من الأحرُف السّبعة، وإنّما كانوا يعرفون أنّ أوجه الخلاف لا تخرج عن سبعة في جميع مفردات القرآن، وقد اجتمعت عمليًا من مختلف قراءاتهم الّتي أقرّهم عليها الرّسول ﷺ وانتهى العلم بها إلينا أحرُف القرآن السّبعة، الّتي لم نعرفها نحن إلّا بطريق الاستنباط والاستقراء. (٢: ١٠١ ـ ١١٦)

---

١ ـ انظر: البرهان ١: ٢٢٣.

الفصل السّابع والخمسون

نصّ الفاني الأصفهانيّ (م: ١٤٠٩) في «آراء حول القرآن»

[الاتّفاق في حديث «سبعة أحرف» والاختلاف في معناه]

اتّفق علماء السّنّة ـ على الظّاهر ـ على صحّة الحديث المنقول عن النّبيّ ﷺ : «**إنّ القرآن أنزل على سبعة أحرُف**» واختلفوا في معناه .

قال ابن الجَزَريّ في «النّشر في القراءات العشر» : قال رسول الله ﷺ : «**إنّ هذا القرآن أُنزِل على سبعة أحرُف، فاقرأُ وا ما تيسّرمنه**»،[1] متّفق عليه، وهذا لفظ النّبيّ ﷺ عن عُمَر.

وفي لفظ للتِرمِذيّ أيضًا عن أُبيّ، قال: لقي رسول الله ﷺ جبرائيل ... **[و ذكر كما تقدّم عن الطّبريّ رقم ١٨، ثمّ ذكر رواية عن أُبيّ في موضوع: «أنّ أحدًا افتتح النّحل، فقرأ على خلافه...»، كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ، وقال:]**

ونقل ابن الجَزَريّ هذا الحديث عن تسعة عشر صحابيًّا، وقال: قال الإمام الكبير أبوعُبَيد القاسم بن سَلّام: إنّ هذا الحديث تواتر عن النّبيّ ﷺ .

وقال ابن الأثير في «نهايته» في الحديث ... **[و ذكر كما تقدّم عن الفيض الكاشانيّ ، ثمّ قال:]** وفيه أقوال غير ذلك، هذا أحسنها، قال صاحب «الوافي»: قال

---

١ ـ صحيح التّرمِذيّ ١١ : ٦٢.

في القاموس مثله.

وقيل: المراد من السّبعة ليس معناه الحقيقيّ، بل هو كناية عن السّبعة في التّلفّظ.

وقيل: المراد لُغة العرب، لأنّ أُصول قبائل العرب تنتهي إلى سبعة.

وقيل: اللُّغات الفصحي سبع.

وقال أبوالفضل الرّازيّ: إنّ السّبعة هي عبارة عن ... **[و ذكر كما تقدّم عن ابن الجزَريّ في باب «اختلاف القراءات» ثمّ قال:]**

وقيل: حرف كلّ شيء: طرفه ووجهه وحافّته وحدّه وناحيته والقطعة منه، والحرف أيضًا، واحد حروف التّهجّي، كأنّه قطعة من الكلمة.

وقيل: الحرف هوالوجه، كما في قوله: **﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُاللهَ عَلى حَرْفٍ﴾**.[1]

وعلى الأوّل: المراد من السّبعةأحرُف: القراءات السّبعة، تسمية للشّيء باسم جزئه وما هو منه.

وعلى الثّاني: سبعة أوجه من اللُّغات، كما قاله أبوعَمْرو الدّانيّ وأبوعُبَيد وأكثر العلماء.

فقال أبوعُبَيد: قُرَيش وهُذَيل وثقيف وهَوازِن وكِنانة وتميم و اليمن.

وقيل: بأنّ خمس لُغات تكون في أكناف هوازن، ولُغتين أُخريّتين في جميع ألسنة العرب.

وقال أبوعُبَيد الهرويّ: إنّ تلك اللُّغات السّبع متفرّقة في القرآن، بمعنى أنّ بعضه قُرشيّ، وبعضه هوازنيّ، وهكذا.

واستشكل على هذا التّوجيه، بأ نّنا نرى أنّ هِشام بن حَكيم و عُمَر كلاهما قُرَشيّان، ويختلفان في القراءة!

---

١ ـ الحج / ١١.

وقال ابن قُتَيبة: إنّ العرب تختلف في كيفيّة الأداء، وكلّ واحدٍ من أرباب اللّهجات المختلفة إذا أراد أن يزول عن لغته، وما جرى عليه اعتياده طفلًا وناشئًا وكهلًا، لاشتدّ عليه ذلك، وعظمت المحنة فيها، فأراد الله أن يجعل لهم متّسعًا في اللُّغات، ومراده من هذا البيان لاختلاف في كيفيّة أداء (أُفّ) و (جِبرَائيل) و (ارجه) و (هَيهَات) و (هَيتَ) و (عَليهِم) الّذي يقرأ: (عليهموا) مثلًا و (موسى) و(عيسى) بالإمالة أو بدونها، وإشمام الضّمّ مع الكسر في مثل: (قيل لهم) وغيض الماء، أو عدمه، و (خبيرًا) و (بصيرًا) بالتّرقيق، أو بدونه، وأنّ التّميميّ يهمز، والقُرَشيّ لايهمز، وأنّ الهُذَلي يقرأ: (عتّى حين) بدلًا عن ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾، والأسديّ يقرأ: (تعملون يعلم)، (يسودّ)، (ألم أعهد) ، بالكسر في حرف المضارع، بل ترى أنّ اللُّبنانيّ يبدّل القاف همزة، فيقول: (أم) بدلًا عن (قُم) و نحو ذلك ممّا هو كثير في جميع اللُّغات، وفوق الكثرة في لُغة الضّاد.

و قد يحمل سبعة أحرُف على مقاصد القرآن، لما في رواية الحاكم في «مستدركه» عن ابن مسعود، عن النّبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَآلِهِ ... **[و ذكر كما تقدّم عنه، رقم ١، ثمّ ذكر رواية عن أبي قِلابة، عن النّبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَآلِهِ ، كما تقدّم عن الطّبريّ ورواية عن عليّ، كما تقدّم عن البلاغيّ، ثمّ قال:]**

وأنت جدّ خبير؛ بأنّ التّقسيم يختلف باختلاف الأنظار في القسمة، مع أنّه لا أهميّة لبيان أقسام مقاصد القرآن.

ومن الغريب ما ورد في بعض أخبارهم من «**أنّ جبرائيل لمّا بلغ سبعة أحرُف، قال: كلّها شافٍ كافٍ، ما لم تختم آية عذاب برحمة، وآية رحمة بعذاب**».

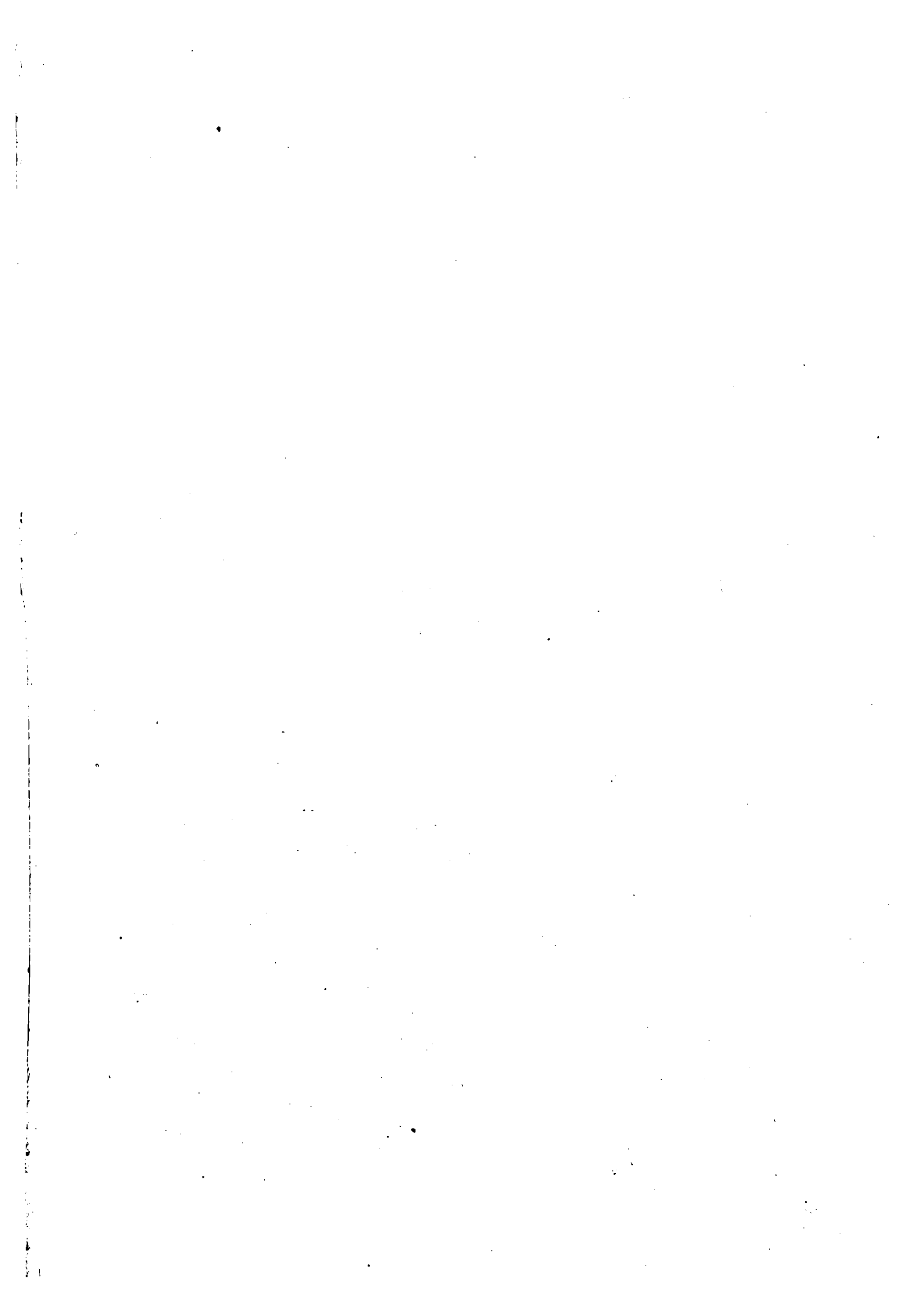
وفي خبر نحو قولك: تعال وأقبل و هلُمّ واذهب، واسرع واعجل، و في خبر: إن قلت : غفورًا رحيمًا، أو قلت: سميعًا عليمًا، أوعليمًا سميعًا، فالله كذلك ما لم تختم آية عذاب برحمة، أو رحمة بعذابٍ ...**[ثمّ ذكر وجوه الأحرُف السّبعة، كما تقدّم عن**

ابن الجَزَريّ وغيره، وقال:] وقد ذكر ابن حِيّان خمسة وثلاثين معنى لسبعة أحرُف، بل قالوا: الأقوال فيه أربعون.

ولك أن تسأل القوم: عن إمكان الجمع بين المعنيين في كلام واحد، بأن تجعل المراد من الأحرُف اللّفظ، وتقول: المراد: سبع لُغات، وفي نفس الوقت المعنى أيضًا وتقول المراد: الأمر والزّجر إلخ .

ولك أن تسأل أيضًا: بأنّ الشّاهد على صدق ـ سبعة أحرُف ـ على كلّ واحد من تلك المعاني موجود أم لا ؟

ولك أن تسأل أيضًا: هل أنّه لايكون فرق بين نزول القرآن ـ وهو فعل اختياريّ توقيفيّ لمنزله وهوالله تعالى ـ وبين الإرجاع في القراءة إلى اختيار القارىء بشرط واحد فقط وهوعدم ختم رحمة بعذاب، أو عذاب برحمة؟ ثمّ إنّ الإتيان بالمترادفات بمعنى النّقل بالمعنى، إن كان جائزًا خرج القرآن عن كونه معجزًا في أُسلوبه، وأمكن الإتيان بمثله، والطّريف أنّه جاء في لفظ لعمرو بن العاص: فأيّ ذلك قرأتم فقد أصبتم ولاتماروا فيه، فإنّ المراء فيه كفر، وليت شعري ماالمراد من المراء، فهل الدّقّة في القراءة ورعاية النّظم والتّركيب والتّجنّب عن الإخلال في أُسلوب الوحي مراء؟ وهل التّصرّف بالتّشهّي والاقتراح في الكلام الإلهيّ إصابة للحقّ، وليس من الضّوضاء في شيء؟ (٥٩ ـ ٦٤)



الفصل الثّامن والخمسون
نصّ الخوئيّ (م : ١٤١٣) في «البيان في تفسير القرآن»

هل نزل القرآن على سبعة أحرف؟

لقد ورد في روايات أهل السّنّة: أنّ القرآن أُنزِل على سبعة أحرُف، فيحسن بنا أن نتعرّض إلى التّحقيق في ذلك بعد ذكرهذه الرّوايات:

١ ـ أخرج الطّبريّ، عن يونس وأبي كُرَيب، بإسناد هما، عن ابن شِهاب، بإسناده عن ابن عبّاس ... **[وذكركما تقدّم عن البخاريّ رقم٢، ثمّ قال:]**

ورواها مسلم، عن حرملة، عن ابن وَهْب، عن يونس، ورواها البخاريّ بسند آخر وروي مضمونها عن ابن البرقيّ، بإسناده عن ابن عبّاس .

٢ ـ وأخرج عن أبي كُرَيب بإسناده، عن عبد الرّحمان بن أبي ليلى، عن جدّه، عن أُبيّ بن كعب، قال: كنت في المسجد، فدخل رجل يصلّي ... **[وذكركما تقدّم عن مسلم رقم ٦، ثمّ قال:]**

و هذه الرّواية رواها مسلم أيضًا بأدنى اختلاف، وأخرجها الطّبريّ عن أبي كُرَيب بطُرُق أُخرى باختلاف يسيرأيضًا. وروى ما يقرب من مضمونها عن طريق يونس ابن عبد الأعلى، وعن طريق محمّد بن عبد الأعلى الصّنعانيّ، عن أُبيّ.

٣ ـ وأخرج عن أبي كُرَيب بإسناده، عن سُلَيمان بن صُرَد، عن أُبيّ بن كعب قال: رحت إلى المسجد ... **[وذكركما تقدّم عن الطّبريّ رقم ١٥].**

٤ ـ وأخرج عن أبي كُرَيب بإسناده، عن عبد الرّحمان بن أبي بَكرة، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ ... **[وذكركما تقدّم عن الدّانيّ رقم ٨].**

٥ ـ وأخرج عن أحمد بن منصور بإسناده، عن عبد الله بن أبي طلحة، عن أبيه، عن جدّه، قال: «قرأ رجل عند عمربن الخطّاب، فغيّرعليه ... **[وذكركما تقدّم عن ابن حَجَر، ثمّ قال:]**

وأخرج عن يونس بن عبد الأعلى بإسناده، عن عمربن الخطّاب قضية مع هِشام بن حكيم تشبه هذه القصّة. و روى البخاريّ ومسلم والتِّرمِذيّ قصّة عمرمع هِشام بإسناد غيرذلك، واختلاف في ألفاظ الحديث.

٦ ـ وأخرج عن محمّد بن المثنّى بإسناده، عن ابن أبي ليلى، عن أُبيّ بن كعب، أنّ النّبي ﷺ كان عند إضاءة بني ... **[وذكركما تقدّم عن مسلم رقم٦، ثمّ قال:]**

ورواها مسلم أيضًا في صحيحه، وأخرج الطّبريّ أيضًا نحوها عن أبي كُرَيب بإسناده، عن ابن أبي ليلى، عن أُبيّ بن كعب، وأخرج أيضًا بعضها، عن أحمد بن محمّد الطّوسيّ بإسناده، عن ابن أبي ليلى، عن أُبيّ بن كعب باختلاف يسير، وأخرجها أيضًا عن محمّد بن المثنّى بإسناده عن أُبيّ بن كعب.

٧ ـ وأخرج عن أبي كُرَيب بإسناده عن زِرّ، عن أُبيّ، قال:«لقي رسول الله ﷺ جبرئيل عند أحجار المراء ... **[وذكركما تقدّم عن ابن حَجَر]**

٨ ـ وأخرج عن عمرو بن عُثمان العُثمانيّ بإسناده، عن المـَقبِريّ، عن أبي هُرَيرة أ نّه قال ... **[وذكركما تقدّم عن ابن عبد البرّ]** .

٩ ـ وأخرج عن عبيد بن أسباط بإسناده، عن أبي سَلَمة، عن أبي هُرَيرة. قال: قال رسول الله: «أُ نزل القرآن على سبعة أحرُف، عليمٌ حكيمٌ، غفورٌ رحيمٌ».

١٠ ـ وأخرج عن سعيد بن يحيى بإسناده، عن عاصم، عن زِرّ، عن عبد الله ابن مسعود، قال: «تمارينا في سورة من القرآن .. **[وذكركما تقدّم عن الطّبريّ رقم ٥]** .

١١ ـ عن أبي داود، عن أُبيّ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله : «يا أُبيّ إنّي قرأت القرآن، فقيل لي: على حرف أوحرفين ... **[وذكركما تقدّم عن ابن الأشعث السِّجستانيّ رقم٣، ثمّ قال:]**.

هذه أهمّ الرّوايات الّتي رُوِيت في هذا المعنى، وكلّها من طُرُق أهل السّنّة، وهي مخالفة لصحيحة زُرارة عن أبي جعفر عليه السلام ـ **إلى أن قال** ـ وقد سأل الفُضَيل بن يَسار أبا عبد الله عليه السلام ... **[وذكركما تقدّما عن الكلينيّ، ثمّ قال:]**

وقد تقدّم إجمالًا أنّ المرجع بعد النّبيّ صلى الله عليه وآله في أُمور الدّين إنّما هوكتاب الله وأهل البيت الّذين أذهب الله عنهم الرّجس وطهّرهم تطهيرًا ـ وسيأتي توضيحه مفصّلًا بعد ذلك إن شاء الله تعالى ـ ولاقيمة للرّوايات إذا كانت مخالفة لما يصحّ عنهم.

ولذلك لا يهمّنا أن نتكلّم عن أسانيد هذه الرّوايات. وهذا أوّل شيء تسقط به الرّواية عن الاعتبار والحجّيّة. ويضاف إلى ذلك ما بين هذه الرّوايات من التّخالف والتّناقض، وما في بعضها من عدم التّناسب بين السّؤال والجواب.

تهافت الرّوايات [الأحرف السّبعة]

فمن التّناقض: أنّ بعض الرّوايات دلّ على أنّ جبرئيل أقرأ النّبيّ صلى الله عليه وآله على حرف فاستزاده النّبيّ صلى الله عليه وآله فزاده ،حتّى انتهى إلى سبعة أحرف، وهذا يدلّ على أنّ الزّيادة كانت على التّدريج، و في بعضها أنّ الزّيادة كانت مرّة واحدة في المرّة الثّالثة، وفي بعضها أنّ الله أمره في المرّة الثّالثة أن يقرأ القرآن على ثلاثة أحرُف، وكان الأمر بقراءة سبع في المرّة الرّابعة.

ومن التّناقض: أنّ بعض الرّوايات يدلّ على أنّ الزّيادة كلّها كانت في مجلس واحد، وأنّ طلب النّبيّ صلى الله عليه وآله الزّيادة كان بإرشاد ميكائيل، فزاده جبرئيل حتّى بلغ سبعًا، وبعضها يدلّ على أنّ جبرئيل كان ينطلق ويعود مرّة بعد مرّة.

ومن التّناقض: أنّ بعض الرّوايات يقول: إنّ أُبيًّا دخل المسجد، فرأى رجلًا يقرأ على خلاف قراءته، وفي بعضها: أنّه كان في المسجد، فدخل رجلان و قرءا على خلاف قراءته، وقد وقع فيها الاختلاف أيضًا فيما قاله النّبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لأبيّ ... إلى غير ذلك من الاختلاف.

ومن عدم التّناسب بين السّؤال والجواب: ما في رواية ابن مسعود من قول عليّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**إنّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يأمركم أن تقرأوا كما عُلّمتم**».

فإنّ هذا الجواب لايرتبط بما وقع فيه النّزاع من الاختلاف في عدد الآيات. أضف إلى جميع ذلك أنّه لايرجع نزول القرآن على سبعة أحرُف إلى معنى معقول، ولايتحصّل للنّاظر فيها معنى صحيح.

وجوه الأحرُف السّبعة

وقد ذكروا في توجيه نزول القرآن على سبعة أحرُف وجوهًا كثيرة، نتعرّض للمهمّ منها مع مناقشتها و بيان فسادها:

١ ـ المعاني المتقاربة

إنّ المراد: سبعة أوجه من المعاني المتقاربة بألفاظ مختلفة، نحو «عَجِّل، وأسرِعْ، وَ اسْعَ». وكانت هذه الأحرُف باقية إلى زمان عُثمان، فحصرها عُثمان بحرفٍ واحدٍ، وأمر بإحراق بقيّة المصاحف الّتي كانت على غيره من الحروف السّتّة، واختارهذا الوجه الطّبريّ[1] وجماعة. و ذكرالقرطبيّ: أنه مختار أكثر أهل العلم[2]. وكذلك قال أبوعَمرو ابن عَبد البرّ.

---

١ ـ تفسير الطّبريّ ١: ١٥.

٢ ـ تفسير القرطبيّ ١: ٤٢.

واستدلّوا على ذلك برواية ابن أبي بكرة، وأبي داود، وغيرهما ممّا تقدّم، وبرواية يونس بإسناده، عن ابن شِهاب، قال: «أخبرني سعيد بن المسيّب: أنّ الّذي ذكر الله تعالى ذكره: **﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ﴾** النّحل/ ١٠٣، إنّما افتتن أنّه كان يكتب الوحي، فكان يملي عليه رسول الله صلّى الله عليه وآله: «**سميع عليم**»، أو «**عزيز حكيم**»، وغيرذلك من خواتم الآي، ثمّ يشتغل عنه رسول الله صلّى الله عليه وآله وهوعلى الوحي، فيستفهم رسول صلّى الله عليه وآله فيقول: «**عزيز حكيم**» أو «**سميع عليم**» أو «**عزيز عليم**»؟ فيقول له رسول الله صلّى الله عليه وآله: أيّ ذلك كتبت فهوكذلك، ففتنه ذلك، فقال: إنّ محمّدًا أوكل ذلك إليّ، فأكتب ما شئت».

واستدلّوا أيضًا بقراءة أنس: **(إنّ ناشئة اللّيل هي أشدّ وطأً وأصوَب قيلًا)** فقال له بعض القوم: يا أبا حمزة إنّما هي: «وأقوم» فقال: «أقوم، وأصوب، وأهدى واحد». وبقراءة ابن مسعود: **(إن كانت إلّا زقيةً واحدةً)**[1].

و بما رواه الطّبريّ عن محمّد بن بَشّار و أبي السّائب بإسنادهما عن همام: أنّ أبا الدّرداء كان يقرىء رجلًا: **﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ طَعَامُ الأَثِيمِ﴾** قال: فجعل الرّجل يقول: **(إنّ شجرة الزّقُّوم طعامُ اليَتيم)** قال: فلمّا أكثرعليه أبوالدَّرداء فرآه لايفهم، قال: **(إنّ شجرة الزّقُّوم طَعام الفاجِر)**[2].

و استدلّوا أيضًا على ذلك بما تقدّم من الرّوايات الدّالّة على التّوسعة: **(ما لم تختم آية رحمة بعذاب، أوآية عذاب برحمة)**.

فإنّ هذا التّحديد لامعنى له إلّا أن يراد بالسّبعة أحرف، جواز تبديل بعض الكلمات ببعض، فاستثنى من ذلك ختم آية: **(عذاب برحمة)**، أو آية: **(رحمة بعذاب)**.

---

١ ـ تفسير الطّبريّ ١: ١٨.

٢ ـ نفسه ٢٥: ٧٨ عند تفسير الآية المباركة.

وبمقتضى هذه الرّوايات لابدّ من حمل روايات السّبعة أحرُف على ذلك بعد ردّ مجملها إلى مبيّنها.

إنّ جميع ما ذكرها من المعاني أجنبيّ عن مورد الرّوايات وستعرف ذلك وعلى هذا فلا بدّ من طرح الرّوايات، لأنّ الالتزام بمفادها غير ممكن .

والدّليل على ذلك:

أوّلًا ـ أنّ هذا إنّما يتمّ في بعض معاني القرآن الّتي يمكن أن يعبّر عنها بألفاظ سبعة متقاربة. ومن الضّروريّ أنّ أكثرالقرآن لايتمّ فيه ذلك، فكيف تتصوّر هذه الحروف السّبعة الّتي نزل بها القرآن ؟

ثانيًا ـ إن كان المراد من هذا الوجه: أنّ النّبيّ ﷺ قد جوّز تبديل كلمات القرآن الموجودة بكلمات أُخرى تقاربها في المعنى ـ و يشهد لهذا بعض الرّوايات المتقدّمة ـ فهذا الاحتمال يوجب هدم أساس القرآن المعجزة الأبديّة، والحجّة على جميع البشر، ولايشكّ عاقل في أنّ ذلك يقتضي هجر القرآن المنزل، وعدم الاعتناء بشأنه. وهل يتوهّم عاقل ترخيص النّبيّ ﷺ أن يقرأ القارئ: **(يس، والذّكرالعظيم، إنّك لمن الأنبياء، على طريق سويّ، إنزال الحميد الكريم، لتخوّف قومًا ماخوّف أسلافهم فهم ساهون)**؟ فلتقرّعيون المجوّزين لذلك، سبحانك اللّهم! إنّ هذا إلّا بهتان عظيم، وقد قال الله تعالى: **﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِى أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِى إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَىَّ﴾** يونس/ ١٥.

وإذا لم يكن للنّبيّ أن يبدّ ل القرآن من تلقاء نفسه، فكيف يجوّز ذلك لغيره؟ وإنّ رسول الله ﷺ علّم براء بن عازب دعاءً كان فيه: **«ونبيّك الّذي أرسلت»** فقرأ براء: **«ورسولك الّذي أرسلت»** فأمره ﷺ أن لايضع الرّسول موضع النّبيّ[١].

---

١ ـ التّبيان ص: ٥٨.

فإذا كان هذا في الدّعاء، فماذا يكون الشّأن في القرآن ؟ وإن كان المراد من الوجه المتقدّم، أنّ النّبيّ ﷺ قرأ على الحروف السّبعة ـ ويشهد لهذا كثير من الرّوايات المتقدّمة ـ فلابدّ للقائل بهذا أن يدلّ على هذه الحروف السّبعة الّتي قرأ بها النّبيّ ﷺ، لأنّ الله سبحانه قد وعد بحفظ ما أنزله: **﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾** الحِجر/٩ .

ثالثًا ـ أنّه صرّحت الرّوايات المتقدّمة بأنّ الحكمة في نزول القرآن على سبعة أحرُف، هي التّوسعة على الأُمّة، لأنّهم لايستطيعون القراءة على حرف واحد، وأنّ هذا هو الّذي دعا النّبيّ إلى الاستزادة إلى سبعة أحرف. وقد رأينا أنّ اختلاف القراءات أوجب أن يكفّر بعض المسلمين بعضًا، حتّى حصر عُثمان القراءة بحرفٍ واحدٍ، وأمر بإحراق بقيّة المصاحف.

ويستنتج من ذلك أُمور:

١ ـ أنّ الاختلاف في القراءة كان نقمة على الأُمّة، وقد ظهر ذلك في عصر عُثمان، فكيف يصحّ أن يطلب النّبيّ ﷺ من الله ما فيه فساد الأُمّة؟ وكيف يصحّ على الله أن يجيبه إلى ذلك؟ وقد ورد في كثير من الرّوايات النّهي عن الاختلاف، وأنّ فيه هلاك الأُمّة. وفي بعضها: أنّ النّبيّ ﷺ تغيّر وجهه واحمرّ حين ذكر له الاختلاف في القراءة، وقد تقدّم جملة منها، وسيجيء بعد هذا جملة أُخرى.

٢ ـ قد تضمّنت الرّوايات المتقدّمة أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**إنّ أُمّتي لاتستطيع ذلك القراءة على حرف واحد**». وهذا كذب صريح، لايعقل نسبته إلى النّبيّ ﷺ لأنّا نجد الأُمّة بعد عُثمان على اختلاف عناصرها ولغاتها قد استطاعت أن تقرأ القرآن على حرف واحد، فكيف يكون من العسر عليها أن تجتمع على حرف واحد في زمان النّبيّ ﷺ وقد كانت الأُمّة من العرب الفصحى؟

٣ ـ أنّ الاختلاف الّذي أوجب لعُثمان أن يحصرالقراءة في حرفٍ واحدٍ قد اتّفق في عصرالنّبيّ ﷺ وقد أقرّالنّبيّ ﷺ كلّ قارئ على قراءته، و أمرالمسلمين بالتّسليم لجميعها، وأعلمهم بأنّ ذلك رحمة من الله لهم، فكيف صحّ لعُثمان ولتابعيه سدّ باب الرّحمة، مع نهي النّبيّ ﷺ عن المنع عن قراءة القرآن؟ وكيف جازللمسلمين رفض قول النّبيّ ﷺ وأخذ قول عُثمان وإمضاء عمله؟ أفهل وجدوه أرأف بالأُمّة من نبيّها، أوأنّه تنبّه لشيء قد جهله النّبيّ ﷺ من قبل وحاشاه، أوأنّ الوحي قد نزل على عُثمان بنسخ تلك الحروف ؟!

وخلاصة الكلام: أنّ بشاعة هذا القول تغني عن التّكلّف عن ردّه، وهذه هي العمدة في رفض المتأخّرين من علماء أهل السّنّة لهذا القول. ولأجل ذلك قد التجأ بعضهم كأبي جعفرمحمّد بن سعدان النّحويّ، والحافظ جلال الدّين السّيوطيّ إلى القول بأنّ هذه الرّوايات من المشكل والمتشابه، وليس يدرى ماهومفادها.[١] مع أنّك قد عرفت أنّ مفادها أمرظاهر، ولايشكّ فيه النّاظرإليها، كما ذهب إليه واختاره أكثرالعلماء.

٢ ـ الأبواب السّبعة

إنّ المراد بالأحرُف السّبعة: هي الأبواب السّبعة الّتي نزل منها القرآن و هي زجر وأمر، وحلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال. واستدلّ عليه بما رواه يونس بإسناده، عن ابن مسعود، عن النّبيّ ﷺ أنّه قال: كان الكتاب الأوّل نزل من بابٍ واحدٍ ... **[وذكر كما تقدّم عن الباقِلّانيّ، ثمّ قال:]**

و يرد على هذا الوجه

١ ـ أنّ ظاهرالرّواية كون الأحرف السّبعة الّتي نزل بها القرآن غيرالأبواب السّبعة الّتي نزل منها، فلايصحّ أن يجعل تفسيرًا لها، كما يريده أصحاب هذا القول.

---

١ ـ التّبيان ص: ٦١.

٢ ـ أنّ هذه الرّواية معارضة برواية أبي كريب بإسناده عن ابن مسعود: قال: **«إنّ الله أنزل القرآن على خمسة أحرف: حلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال»**.

٣ ـ أنّ الرواية مضطربة في مفادها، فإنّ الزّجر والحرام بمعنى واحد، فلا تكون الأبواب سبعة، على أنّ في القرآن أشياء أُخرى لا تدخل في هذه الأبواب السّبعة، كذكر المبدأ و المعاد، والقصص، والاحتجاجات والمعارف، وغير ذلك. وإذا أراد هذا القائل أن يدرج جميع هذه الأشياء في المحكم والمتشابه، كان عليه أن يدرج الأبواب المذكورة في الرّواية فيهما أيضًا، ويحصر القرآن في حرفين: «المحكم والمتشابه»، فإنّ جميع ما في القرآن لا يخلو من أحدهما.

٤ ـ أنّ اختلاف معاني القرآن على سبعة أحرُف لايناسب ما دلّت عليه الأحاديث المتقدّمة من التّوسعة على الأُمّة، لأنّها لا تتمكّن من القراءة على حرفٍ واحدٍ.

٥ ـ أنّ في الرّوايات المتقدّمة ما هو صريح في أنّ الحروف السّبعة هي الحروف الّتي كانت تختلف فيها القُرّاء، وهذه الرّواية إذا تمّت دلالتها لا تصلح قرينة على خلافها.

٣ ـ الأبواب السّبعة بمعنى آخر

إنّ الحروف السّبعة هي: الأمر، والزّجر، والتّرغيب، والتّرهيب، والجدل، والقصص، والمثل، واستدلّ على ذلك برواية محمّد بن بَشّار بإسناده، عن أبي قِلابة ... **[وذكركما تقدّم عنه، وقال:] وجوابه:** يظهر ممّا قدّمناه في جواب الوجه الثّاني.

٤ ـ اللّغات الفصيحة

إنّ الأحرُف السّبعة هي اللّغات الفصيحة من لُغات العرب، وأنّها متفرّقة في القرآن فبعضه بلُغة قُريش، وبعضه بلُغة هُذَيل، وبعضه بلُغة هوازن، وبعضه بلُغة اليمن، وبعضه بلُغة كنانة، وبعضه بلُغة تميم، وبعضه بلُغة ثقيف. ونسب هذا القول إلى جماعة، منهم: البيهقيّ، والأبهريّ، وصاحب القاموس.

و يردّه:

١ ـ أنّ الرّوايات المتقدّمة قد عيّنت المراد من الأحرُف السّبعة، فلا يمكن حملها على أمثال هذه المعاني الّتي لاتنطبق على موردها.

٢ ـ أنّ حمل الأحرُف على اللُّغات ينافي ما رُوِي عن عمر من قوله: نزل القرآن بلُغة مُضَر، وأنّه أنكر على ابن مسعود قراءته **(عتّى حين)** ... **[وذكر كما تقدّم عن ابن حَجَر، ثمّ قال:]**

وما روي عن عُثمان أنّه قال للرّهط القرشيّين الثّلاثة: «إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن، فاكتبوه بلسان قُرَيش، فإنّما نزل بلسانهم»[١].

وما روي من أنّ عُمَر و هشام بن حكيم اختلفا في قراءة سورة الفرقان ... **[وذكر كما تقدّم عن البخاريّ رقم٢، ثمّ قال:]**

فإنّ عُمَر وهِشام كان كلاهما من قُرَيش، فلم يكن حينئذٍ ما يوجب اختلافهما في القراءة، ويضاف إلى جميع ذلك أنّ حمل الأحرُف على اللُّغات قول بغير علم، وتحكّم من غير دليل.

٣ ـ **أنّ القائلين بهذا القول؛ إن أرادوا:** أنّ القرآن اشتمل على لُغات أُخرى، كانت لُغة قُرَيش خالية منها، فهذا المعنى خلاف التّسهيل على الأُمّة الّذي هوالحكمة في نزول القرآن على سبعة أحرُف،على ما نطقت الرّوايات بذلك، بل هوخلاف الواقع، فإنّ لُغة قُرَيش هي المهيمنة على سائر لُغات العرب، وقد جمعت من هذه اللُّغات ما هو أفصحها، ولذلك استحقّت أن توزن بها العربيّة، وأن يرجع إليها في قواعدها.

وإن أرادوا: أنّ القرآن مشتمل على لُغات أُخرى، ولكنّها تتّحد مع لُغة قُرَيش،

---

١ ـ صحيح البخاريّ، باب: «نزل القرآن بلسان قُرَيش» ص: ١٥٦.

فلا وجه للحصر بلُغات سبع، فإنّ في القرآن ما يقرب من خمسين لُغة، فعن أبي بكر الواسطيّ: في القرآن من اللّغات خمسون لُغة، وهي لُغات: قُرَيش، وهُذَيل، وكنانة، وخثعم، والخزرج ...[1]

٥ ـ لُغات مُضَر

إنّ الأحرُف السّبعة: هي سبع لُغات من لُغات مُضَر خاصّة، وإنّها متفرّقة في القرآن، وهي لُغات: قُرَيش، وأسد، وكنانة، وهُذَيل، وتميم، وضبّة، وقيس. **ويرد عليه** جميع ما أوردناه على الوجه الرّابع.

٦ ـ الاختلاف في القراءات

إنّ الأحرُف السّبعة: هي وجوه الاختلاف في القراءات، قال بعضهم: إنّي تدّبرت وجوه الاختلاف في القراءة فوجدتها سبعًا ... **[وذكر كما تقدّم في باب اختلاف القراءات، ثمّ قال:]**

ويردّه:

١ ـ أنّ ذلك قول لادليل عليه، ولاسيّما أنّ المخاطبين في تلك الرّوايات لم يكونوا يعرفون من ذلك شيئًا.

٢ ـ أنّ من وجوه الاختلاف المذكورة ما يتغيّر فيه المعنى وما لايتغيّر، ومن الواضح أنّ تغيّر المعنى وعدمه لايوجب الانقسام إلى وجهين، لأنّ حال اللّفظ والقراءة لا تختلف بذلك، ونسبة الاختلاف إلى اللّفظ في ذلك من قبيل وصف الشّيء بحال متعلّقه، ولذلك يكون الاختلاف في **﴿طَلْحٍ مَنْضُودٍ﴾**[2] و **﴿كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ﴾**[3] قسمًا واحدًا.

---

١ ـ راجع: ١: النّوع ٣٧ ص: ٢٣٠.

٢ ـ الواقعة/ ٢٩.

٣ ـ القارعة/ ٥.

٣ ـ أنّ من وجوه الاختلاف المذكور بقاء الصّورة للّفظ، وعدم بقائها، ومن الواضح أيضًا أنّ ذلك لايكون سببًا للانقسام، لأنّ بقاء الصّورة إنّما هو في المكتوب لا في المقروء، والقرآن اسم للمقروء لاللمكتوب، والمنزل من السّماء إنّما كان لفظًا لاكتابة. وعلى هذا يكون الاختلاف في ﴿طَلْحٍ﴾ و ﴿نُنْشِزُهَا﴾ وجهًا واحدًا لاوجهين.

٤ ـ أنّ صريح الرّوايات المتقدّمة أنّ القرآن نزل في ابتداء الأمر على حرفٍ واحدٍ. و من البيّن أنّ المراد بهذا الحرف الواحد ليس هو أحد الاختلافات المذكورة، فكيف يمكن أن يراد بالسّبعة مجموعها؟

٥ ـ أنّ كثيرًا من القرآن موضع اتّفاق بين القرّاء، وليس موردًا للاختلاف، فإذا أضفنا موضع الاتّفاق إلى موارد الاختلاف بلغ ثمانية، ومعنى هذا: أنّ القرآن نزل على ثمانية أحرُف.

٦ ـ اختلاف القُرّاء في الكلمات... [وذكركما تقدّم عنه في باب اختلاف القراءات].

٧ ـ اختلاف القراءات بمعنى آخر ... [وذكر كما تقدّم عنه في باب اختلاف القراءات]

٨ ـ الكثرة في الآحاد:

أنّ لفظ السّبعة يراد منه: الكثرة في الآحاد، كما يراد من لفظ السّبعين والسّبمائة الكثرة في العشرات أو المئات، ونسب هذا القول إلى القاضي عَياض و من تبعه.

ويردّه:

أنّ هذا خلاف ظاهر الرّوايات، بل خلاف صريح بعضها. على أنّ هذا لايعدّ قولًا مستقلًّا عن الوجوه الأُخرى، لأنّه لم يعيّن معنى الحروف فيه، فلابدّ وإن يراد

من الحروف أحد المعاني المذكورة في الوجوه المتقدّمة، و يرد عليه ما يرد من الإشكال على تلك الوجوه.

٩ ـ سبع قراءات:

ومن تلك الوجوه أنّ الأحرُف السّبعة «موضوعة البحث» هي سبع قراءات.

و يردّه:

أنّ هذه القراءات السّبع **إن أُريد بها السّبع المشهورة**، فقد أوضحنا للقارىء بطلان هذا الاحتمال في البحث عن تواتر القراءات، وقد تقدّم ذلك في باب «نظرة في القراءات». وإن أريد بها قراءات سبع على إطلاقها، فمن الواضح أنّ عدد القراءات أكثر من ذلك بكثير، ولا يمكن أن يوجّه ذلك بأنّ غاية ما ينتهي إليه اختلاف القراءات أكثر من ذلك بكثير الواحدة هي السّبع، لأنّه إن أريد أنّ الغالب في كلمات القرآن أن تقرأ على سبعة وجوه فهذا باطل، لأنّ الكلمات الّتي تقرأ على سبعة وجوه قليلة جدًّا. و إن أريد أنّ ذلك موجود في بعض الكلمات وعلى سبيل الإيجاب الجزئيّ، فمن الواضح أنّ في كلمات القرآن ما يقرأ بأكثر من ذلك، فقد قرأت كلمة: **﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾** باثنين وعشرين وجهًا، وفي كلمة: **﴿أُفٍّ﴾** أكثر من ثلاثين وجهًا، ويضاف إلى ما تقدّم أنّ هذا القول لاينطبق على مورد الرّوايات، ومثله أكثر الأقوال في المسألة.

١٠ ـ اللّهجات المختلفة

أنّ الأحرُف السّبع يراد بها: اللّهجات المختلفة في لفظ واحد، اختاره الرّافعيّ في كتابه[1].

١ ـ إعجاز القرآن ص: ٧٠.

وتوضيح القول: أنّ لكلّ قوم من العرب لهجة خاصّة في تأدية بعض الكلمات، ولذلك نرى العرب يختلفون في تأدية الكلمة الواحدة حسب اختلاف لهجاتهم، فالقاف في كلمة «يقول» مثلًا يبدلها العراقيّ بالكاف الفارسيّة، ويبدلها الشّامي بالهمزة، وقد أُنزِل القرآن على جميع هذه اللّهجات للتّوسعة على الأُمّة، لأنّ الالتزام بلهجة خاصّة من هذه اللّهجات فيه تضييق على القبائل الأُخرى الّتي لم تألف هذه اللّهجة، والتّعبير بالسّبع إنّما هو رمز إلى ماألفوه من معنى الكمال في هذه اللّفظة، فلاينافي ذلك كثرة اللّهجات العربيّة وزيادتها على السّبع.

الرّدّ:

وهذا الوجه ـ على أنّه أحسن الوجوه الّتي قيلت في هذا المقام ـ غيرتامّ أيضًا :

١ ـ لأنّه ينافي ما ورد عن عُمَر وعُثمان من أنّ القرآن نزل بلُغة قُرَيش، وأنّ عُمَر منع ابن مسعود من قراءة: **(عتّى حين)**.

٢ ـ ولأنّه ينافي مخاصمة عُمَر مع هِشام بن حكيم في القراءة، مع أنّ كليهما من قُرَيش.

٣ ـ ولأنّه ينافي مورد الرّوايات ، بل وصراحة بعضها في أنّ الاختلاف كان في جوهر اللّفظ، لا في كيفيّة أدائه، وأنّ هذا من الأحرُف الّتي نزل بها القرآن.

٤ ـ ولأنّ حمل لفظ السّبع ـ على ما ذكره ـ خلاف ظاهر الرّوايات، بل وخلاف صريح بعضها.

٥ ـ ولأنّ لازم هذا القول جواز القراءة فعلًا باللّهجات المتعدّدة، وهوخلاف السّيرة القطعيّة من جميع المسلمين، ولايمكن أن يدّعي نسخ جواز القراءة بغير اللّهجة الواحدة المتعارفة، لأنّه قول بغير دليل، ولايمكن لقائله أن يستدلّ على النّسخ بالإجماع القطعيّ على ذلك، لأنّ مدرك الإجماع إنّما هوعدم ثبوت نزول القرآن على اللّهجات المختلفة، فإذا فرضنا ثبوت ذلك كما يقوله أصحاب هذا القول، فكيف

يمكن تحصيل الإجماع على ذلك ؟ مع أنّ إصرار النّبي ﷺ على نزول القرآن على سبعة أحرُف إنّما كان للتّوسعة على الأمّة، فكيف يمكن أن يختصّ ذلك بزمان قليل بعد نزول القرآن؟ وكيف يصحّ أن يقوم على ذلك إجماع أو غيره من الأدلّة ؟!

و من الواضح : أنّ الأُمّة ـ بعد ذلك ـ أكثر احتياجًا إلى التّوسعة ، لأنّ المعتنقين للإسلام في ذلك الزّمان قليلون. فيمكنهم أن يجتمعوا في قراءة القرآن على لهجة واحدة، وهذا بخلاف المسلمين في الأزمنة المتأخّرة، ولنقتصر على ما ذكرناه من الأقوال، فإنّ فيه كفاية عن ذكر البقيّة والتّعرّض لجوابها وردّها.

وحاصل ما قدّمناه : أنّ نزول القرآن على سبعة أحرُف لايرجع إلى معنى صحيح، فلابدّ من طرح الرّوايات الدّالّة عليه، ولاسيّما بعد أن دلّت أحاديث الصّادقين عليهما السلام على تكذيبها: **«وأنّ القرآن إنّما نزل على حرفٍ واحدٍ، وأنّ الاختلاف قدجاء من قبل الرُّواة»** . **(١٨٧ ـ ٢١١)**

القراءات و الأحرف السّبعة

قد يتخيّل أنّ الأحرُف السّبعة الّتي نزل بها القرآن هي القراءات السّبع، فيتمسّك لإثبات كونها من القرآن بالرّوايات الّتي دلّت على أنّ القرآن نزل على سبعة أحرُف، فلا بدّ لنا أن ننبّه على هذا الغلط ، وإنّ ذلك شيء لم يتوهّمه أحد من العلماء المحقّقين، هذا إذا سلّمنا ورود هذه الرّوايات، ولم نتعرّض لها بقليل و لاكثير، وسيأتي الكلام على هذه النّاحية.

والأولى أن نذكر كلام الجزائريّ في هذا الموضع، قال: «لم تكن القراءات السّبع متميّزة عن غيرها، حتّى قام الإمام أبو بكر أحمد بن موسى بن العبّاس بن مجاهد ـ وكان على رأس الثّلاثمائة ببغداد ـ فجمع قراءات سبعًا من مشهوري أئمّة الحرمين والعراقين والشّام، وهم: نافع، وعبد الله بن كثير... إلخ، وقد توهّم بعض النّاس أنّ

القراءات السّبعة هي الأحرف السّبعة، وليس الأمر كذلك ... وقد لام كثير من العلماء ابن مجاهد على اختياره عدد السّبعة، لما فيه من الإيهام ...

قال أحمد بن عمّار المهدويّ: لقد فعل مسبّع هذه السّبعة ما لاينبغي له، وأشكل الأمر على العامّة بإيهامه كلّ من قلّ نظره أنّ هذه القراءات هي المذكورة في الخبر، وليته إذ اقتصر نقص عن السّبعة أو زاد ليزيل الشّبهة ...».

و قال الأُستاذ إسماعيل بن إبراهيم بن محمّد القراب في «الشّافي»: «التّمسّك بقراءة سبعة من القُرّاء دون غيرهم ليس فيه أثر ولا سنّة، وإنّما هو من جمع بعض المتأخّرين، لم يكن قرأ بأكثر من السّبع، فصنّف كتابًا، وسمّاه «كتاب السّبعة»، فانتشر ذلك في العامّة ...».

وقال الإمام أبومحمّد مكّيّ: قد ذكر النّاس من الأئمّة في كتبهم أكثر من سبعين ممّن هو أعلى رتبة ... **[ووذكر كما تقدّم عنه].**

و قال الشّرف المرْسيّ: «و قد ظنّ كثير من العوامّ: أنّ المراد بها ـ الأحرف السّبعة ـ القراءات السّبع، وهو جهل قبيح»[١].

و قال القُرطُبيّ: «قال كثير من علمائنا كالداوديّ، و ابن أبي سفرة وغيرهما: هذه القراءات السّبع ... **[وذكر كماتقدّم عنه، ثمّ قال:]**

وتعرّض ابن الجَزَريّ لإبطال توهّم من زعم أنّ الأحرف السّبعة الّتي نزل بها القرآن مستمرّة إلى اليوم، فقال: «وأنت ترى ما في هذا القول، فإنّ القراءات المشهورة اليوم عن السّبعة والعشرة، والثّلاثة عشر بالنّسبة إلى ما كان مشهورًا في الأعصار الأُول، **قُلٌّ من كُثر، ونزر من بحر... إلى أن قال:** أو بيّن مراده ليخلص من لا يعلم من هذه الشّبهة ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ ذكر قول أبي شامة كما تقدّم عنه، وقال:].**

---

١ ـ التّبيان ١: ٨٢.

وبهذا الاستعراض قد استبان للقارىء، و ظهرله ظهورًا تامًّا أنّ القراءات ليست متواترة عن النّبيّ ﷺ ولاعن القُرّاء أنفسهم، من غيرفرق بين السّبع وغيرها، ولو سلّمنا تواترها عن القُرّاء، فهي ليست متواترة عن النّبيّ ﷺ قطعًا. فالقراءات إمّا أن تكون منقولة بالآحاد، وإمّا أن تكون اجتهادات من القُرّاء أنفسهم.

فلا بدّ لنا من البحث في موردين:

١ ـ حجّيّة القراءات

ذهب جماعة إلى حجّيّة هذه القراءات، فجوّزوا أن يستدلّ بها على الحكم الشّرعيّ، كما استدلّ على حرمة و طىء الحائض بعد نقائها من الحيض وقبل أن تغتسل بقراءة الكوفيّين ـ غيرحَفْص ـ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطَّهَّرْنَ﴾ بالتّشديد .

الجوا ب:

و لكنّ الحق عدم حجّيّة هذه القراءات ، فلا يستدلّ بها على الحكم الشّرعيّ. والدّليل على ذلك أنّ كلّ واحد من هؤلاء القُرّاء يحتمل فيه الغلط و الاشتباه، ولم يرد دليل من العقل ولامن الشّرع على وجوب اتّباع قارئ منهم بالخصوص، وقد استقلّ العقل وحكم الشّرع بالمنع عن اتّباع غيرالعلم.

ولعلّ أحدًا يحاول أن يقول: إنّ القراءات وإن لم تكن متواترة، إلّا أ نّها منقولة عن النّبيّ ﷺ فتشملها الأدلّة القطعيّة الّتي أثبتت حجّيّة الخبرالواحد، وإذا شملتها هذه الأدلّة القطعيّة خرج الاستناد إليها عن العمل بالظّنّ بالورود، أوالحكومة، أوالتّخصيص .

الجوا ب:

أوّلًا ـ أنّ القراءات لم يتّضح كونها رواية لتشملها هذه الأدلّة، فلعلّها اجتهادات من القُرّاء، ويؤيّد هذا الاحتمال ما تقدّم من تصريح بعض الأعلام بذلك، بل إذا

لاحظنا السّبب الّذي من أجله اختلف القُرّاء في قراءاتهم ـ وهوخلوّ المصاحف المرسلة إلى الجهات من النّقط والشّكل ـ يقوى هذا الاحتمال جدًّا.

قال ابن أبي هاشم: «إنّ السّبب في اختلاف القراءات السّبع وغيرها، إنّ الجهات الّتي وجّهت إليها المصاحف كان بها من الصّحابة من حمل عنه أهل تلك الجهة، وكانت المصاحف خالية من النّقط والشّكل. قال: فثبت أهل كلّ ناحية على ما كانوا تلقّوه سماعًا عن الصّحابة بشرط موافقة الخطّ، وتركوا ما يخالف الخطّ ... فمن ثمّ نشأ الاختلاف بين قُرّاء الأمصار»[١].

وقال الزُّرقانيّ: «كان العلماء في الصّدر الأوّل يرون كراهة نقط المصحف و شكله، مبالغة منهم في المحافظة على أداء القرآن كما رسمه المصحف، وخوفًا من أن يؤدّي ذلك إلى التّغيير فيه ... و لكن الزّمان تغيّركما علمت، فاضطرّ المسلمون إلى إعجام المصحف وشكله لنفس ذلك السّبب، أي للمحافظة على أداء القرآن كما رسمه المصحف، وخوفًا من أن يؤدّي تجرّده من النّقط والشّكل إلى التّغيير فيه»[٢].

ثانيًا ـ أنّ رُواة كلّ قراءة من هذه القراءات لم تثبت وثاقتهم أجمع، فلا تشمل أدلّة حجّيّة خبر الثّقة روايتهم، ويظهر ذلك ممّا قدّمناه في ترجمة أحوال القُرّاء ورُواتهم.

ثالثًا ـ أنّا لوسلّمنا أنّ القراءات كلّها تستند إلى الرّواية، وأنّ جميع رُواتها ثقات، إلّا أنّا نعلم علمًا إجماليًّا أنّ بعض هذه القراءات لم تصدر عن النّبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِه قطعًا، ومن الواضح أنّ مثل هذا العلم يوجب التّعارض بين تلك الرّوايات وتكون كلّ واحدة منها مكذّبة للأُخرى، فتسقط جميعها عن الحجّيّة، فإنّ تخصيص بعضها بالاعتبار ترجيح بلا مرجّح، فلا بدّ من الرّجوع إلى مرجّحات باب المعارضة، وبدونه لايجوز الاحتجاج

---

١ ـ التّبيان ص: ٨٦.

٢ ـ مناهل العرفان ص: ٤٠٢ الطّبعة الثّانية.

على الحكم الشّرعيّ بواحدة من تلك القراءات.

وهذه النّتيجة حاصلة أيضًا إذا قلنا بتواتر القراءات، فإنّ تواتر القراءتين المختلفتين عن النّبيّ صلى الله عليه وآله يورث القطع بأنّ كلّ من القراءتين قرآن منزل من الله، فلا يكون بينهما تعارض بحسب السّند، بل يكون التّعارض بينهما بحسب الدّلالة. فإذا علمنا إجمالًا أنّ أحد الظّاهرين غيرمراد في الواقع، فلابدّ من القول بتساقطهما والرّجوع إلى الأصل اللّفظيّ أوالعمليّ، لأنّ أدلّة التّرجيح أوالتّخيير تختصّ بالأدلّة الّتي يكون سندها ظنّيًّا، فلاتعمّ مايكون صدوره قطعيًّا. وتفصيل ذلك كلّه في بحث «التّعادل والتّراجيح» من علم الأُصول.

٢ ـ جواز القراءة بها في الصّلاة:

ذهب الجمهور من علماء الفريقين إلى جواز القراءة بكلّ واحدة من القراءات السّبع في الصّلاة، بل ادّعي على ذلك الإجماع في كلمات غيرواحد منهم، وجوّز بعضهم: القراءة بكلّ واحدة من العشر، وقال بعضهم بجواز القراءة بكلّ قراءة وافقت العربيّة ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العُثمانيّة ولواحتمالًا، وصحّ سندها، ولم يحصرها في عدد معيّن.

والحقّ أنّ الّذي تقتضيه القاعدة الأوّليّة هوعدم جواز القراءة في الصّلاة بكلّ قراءة لم تثبت القراءة بها من النّبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله أومن أحد أوصيائه المعصومين عليهم السلام، لأنّ الواجب في الصّلاة هو قراءة القرآن، فلايكفي قراءة شيء لم يحرز كونه قرآنًا، وقد استقلّ العقل بوجوب إحراز الفراغ اليقينيّ بعد العلم باشتغال الذّمّة، وعلى ذلك فلا بدّ من تكرار الصّلاة بعدد القراءات المختلفة، أوتكرار مورد الاختلاف في الصّلاة الواحدة، لإحراز الامتثال القطعيّ، ففي سورة الفاتحة يجب الجمع بين قراءة **(مالك)**، و قراءة **(ملك)**. أمّا السّورة التّامّة الّتي تجب قراءتها بعد الحمد ـ بناء على الأظهر ـ فيجب لها إمّا اختيار سورة ليس فيها اختلاف في القراءة، وإمّا التّكرار على النّحو المتقدّم.

وأمّا بالنّظر إلى ما ثبت قطعيًّا من تقرير المعصومين عليهم السلام شيعتهم على القراءة بأيّة واحدة من القراءات المعروفة في زمانهم، فلا شكّ في كفاية كلّ واحدة منها فقد كانت هذه القراءات معروفة في زمانهم، ولم يرد عنهم أنّهم ردعوا عن بعضها، ولو ثبت الرّدع لوصل إلينا بالتّواتر، ولا أقلّ من نقله بالآحاد، بل ورد عنهم عليهم السلام إمضاء هذه القراءات بقولهم: **«اقرأ كما يقرأ النّاس»، «اقرأوا كما علّمتم»**.

وعلى ذلك فلا معنى لتخصيص الجواز بالقراءات السّبع أو العشر، نعم يعتبر في الجواز أن لا تكون القراءة شاذّة، غير ثابتة بنقل الثّقات عند علماء أهل السّنّة ولا موضوعة، أمّا الشّاذّة فمثالها قراءة: **(مَلَكَ يومَ الدّين)** بصيغة الماضي و نصب يوم، وأمّا الموضوعة فمثالها قراءة: **﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبادِهِ الْعُلَماءُ﴾** برفع كلمة **«اللهُ»** ونصب كلمة **«العلماءَ»** على قراءة الخزاعيّ عن أبي حنيفة. وصفوة القول: أنّه تجوز القراءة في الصّلاة بكلّ قراءة كانت متعارفة في زمان أهل البيت عليهم السلام.

(١ : ١٨٧ ـ ١٨٣)

الفصل التّاسع والخمسون

نصّ الأبياريّ (م: ١٤١٤) في «تاريخ القرآن»[1]

نزول القرآن على سبعة أحرُف

وهذا الوحي أُلهم الرّسول معناه كما أُلهم لفظه، فهو بمعناه ولفظه من صُنع السّماء، والرّسول ناطق بلسان السّماء، يملي على قومه ما أملته السّماء عليه، ويصوِّر ماتصوّر في وعيه، وينطق بما أنطقته السّماء، تُفيض عليه السّماء، فإذاهو قدخلص لهذا الفيض بكلّياته، وإذا هو إشعاع لهذا الفيض يصدر عنه ويُشكِّل جَرْسه، فإذا ما انفصل عنه هذا الفيض عاد يصدر عن نفسه، يَطُوع له نطقه.

ولسان الرّسول عربيّ، ولهذا جرى القرآن على لسانه عربيًّا ، وإذا كان القرآن لسان السّماء جرى على لسان الرّسول مبينًا إلى جريانه عربيًّا، يمثّل أعلى ما ينتظمه اللّسان العربيّ من لُغات، وأحوى مايجمع من لهجات، وكانت لُغة مُضَر أعلى ما يجري على لسان قُرَيش وأحواه، فنزل بها القرآن، وفي هذا يقول عمر: نزل القرآن بلُغة مُضَر، وكانت لُغة مُضَرهذه تنتظم لُغات سبعًا لقبائل سبع، هم: هُذَيل، وكنانة، و قيس، وضَبّة، وتيم الرَّباب، وأسد بن خُزَيمة، وقُرَيش.

ولقدمثّل القرآن هذه اللّغات السّبع كلّها مفرّقة فيه، لكلّ لُغة منه نصيب. وهوأولى الأقوال بتفسيرالحديث: «**نزل القرآن على سبعة أحرف**». **(ص: ٨٣ ـ ٨٤)**

---

١ ـ طُبِع هذاالكتاب ضمن كتاب «الموسوعة القرآنيّة» للمؤلّف، المجلّد الأوّل. (م)

ونصّه أيضًا في «الموسوعة القرآنيّة»

[ما المراد من نزول القرآن على سبعة أحرُف؟]

وقد مرّ بك الرّأي في القراءات السّبع، وفي قوله: «**نزل القرآن على سبعة أحرف**»، وأنّ المراد: على سبعة أوجه من اللّغات، متفرّقة في القرآن[١]... **[ثمّ ذكررواية عُمَروابن عبّاس وأبي حاتم السِّجِستانيّ وآراء السّيوطيّ، كما تقدّم عنه وعن غيره، وقال:]**

وهذا الاختلاف في التّعيين لايضير في شيء، فثمّ لُغات سبع مفرّقة في القرآن، أخبر الرّسول عن جملتها ولم يخبر عن تفصيلها، وكان هذا التّفصيل مكان الاجتهاد بين المجتهدين.

وليس معنى الحديث أنّ كلّ كلمة تقرأ على سبع لُغات، بل اللّغات السّبع مفرّقة، تقرأ قُرَيش بلُغتها، وتقرأ هُذَيل بلُغتها، وتقرأ هوازن بلغتها، وتقرأ اليمن بلُغتها.

وفي ذلك يقول أبوشامة نقلًا عن بعض شيوخه: أُنزِل القرآن بلسان قُرَيش، ثمّ أبيح للعرب أن يقرأوه بلُغاتهم الّتي جرت عادتهم باستعمالهم على اختلافهم في الألفاظ والإعراب.

ويعقّب ابن الجَوزيّ على هذه الأحرُف السّبعة، يقول: وأمّا وجه كونها سبعة أحرُف دون أن لم تكن أقل أوأكثر، فقال الأكثرون: إنّ أُصول قبائل العرب تنتهي إلى سبعة، وإنّ اللُّغات الفصحى سبع، وكلاهما دَعوى.

وقيل: ليس المراد بالسّبعة حقيقة العدد بحيث لايزيد ولاينقص، بل المراد: السّعة والتّيسير، وأنّه لاحرج عليهم في قراءته بماهو في لُغات العرب، من حيث إنّ الله تعالى أُذِن لهم في ذلك.

والعرب يطلقون لفظ السّبع والسّبعين والسّبعمائة ولايريدون حقيقة العدد بحيث

---

١ ـ تأويل مشكل القرآن ص: ٢٦.

لايزيد و لاينقص، بل يريدون: الكثرة و المبالغة من غير حصر[1].

وكانت هذه اللّغات علمها إلى الرّسول ﷺ ، قد أحاطه الله بها علمًا، وحين يقرأ الهُذَليّ بين يديه: **(عتّى حين)** وهويريد: **﴿حَتَّى حِينٍ﴾** يجيزه، لأنّه هكذا يلفظ بها ويستعملها ... **[ثمّ ذكر نماذج مختلفة من القرآن، وإن شئت فراجع].**

ويفسّر لك هذا ماروي عن عُمَر، قال: سمعت هِشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها ... **[وذكر كما تقدّم عن البخاريّ رقم ٢، ثمّ قال:]**

و كذلك يفسّر لك هذا ما روي عن أُبيّ، قال: دخلت المسجد أُصلّي، فدخل رجل فافتتح النّحل فقرأ، فخالفني في القراءة ... **[وذكر كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ].**

ويقول ابن قُتَيبة: «ولو أنّ كلّ فريق من هؤلاء، أمر أن يزول عن لُغته وما جرى عليه اعتياده طفلًا وناشئًا وكهلًا، لاشتدّ ذلك عليه، وعمّت المحنة فيه، ولم يُمكِنه إلّا بعد رياضة للنّفس طويلة، وتذليل للسان، وقطع للعادة»[2]. **(١: ٣٦٤ ـ ٣٦٧)**

---

١ ـ النّشر في القراءات العشر: ٢٥ ـ ٢٦.

٢ ـ تأويل مشكل القرآن ص: ٢٧.

الفصل السّتّون

نصّ القطّان (م:١٤٢٠) في «مباحث في علوم القرآن»

نزول القرآن على سبعة أحرف

لقد كان للعرب لهجات شتّى تنبع من طبيعة فطرتهم في جرسها وأصواتها وحروفها تعرّضت لها كتب الأدب بالبيان والمقارنة، فكلّ قبيلة لها من اللّحن في كثير من الكلمات ما ليس للآخرين، إلّا أنّ قريشًا من بين العرب قد تهيّأت لها عوامل جعلت للغتها الصّدارة بين فروع العربيّة الأُخرى، من جوار البيت، وسقاية الحاجّ، وعمارة المسجد الحرام، والإشراف على التّجارة، فأنزلها العرب جميعًا لهذه الخصائص وغيرها منزلة الأب للغاتهم، فكان طبيعيًّا أن يتنزّل القرآن بلغة قريش على الرّسول القرشيّ تأليفًا للعرب، وتحقيقًا لإعجاز القرآن، حين يسقط في أيديهم أن يأتوا بمثله أو بسورة منه.

وإذا كان العرب تتفاوت لهجاتهم في المعنى الواحد بوجه من وجوه التّفاوت، فالقرآن الّذي أوحى الله به لرسوله محمّد ﷺ يكمل له معنى الإعجاز، إذا كان مستجمعًا بحروفه، وأوجه قراءته للخالص منها، وذلك ممّا ييسّر عليهم القراءة والحفظ والفهم.

ونصوص السُّنّة قد تواترت بأحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف، ومن ذلك: عن ابن عبّاس رضي الله عنه أنّه قال: قال رسول الله ﷺ : **«أقرأني جبريل على حرف**

فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتّى انتهى إلى سبعة أحرف»[١].

وعن أُبَيّ بن كعب: أنّ النّبيّ ﷺ كان عند أضاة[٢] بني غفار، قال: فأتاه جبريل فقال ... **[وذكر كما تقدّم عن مسلم، ثمّ قال:]**

وعن عمر بن الخطّاب قال: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ... **[وذكر كما تقدّم عن البخاريّ ومسلم ... ثمّ قال:]**

والأحاديث في ذلك مستفيضة، استقرأ معظمها ابن جرير في مقدّمة تفسيره، وذكر السّيوطيّ أنّها رويت عن واحد وعشرين صحابيًّا، وقد نصّ أبو عُبيد القاسم بن سلّام على تواتر حديث: **«نزول القرآن على سبعة أحرف»**[٣].

واختلف العلماء في تفسير هذه الأحرف اختلافًا كثيرًا، حتّى قال ابن حيّان: اختلف أهل العلم في معنى الأحرف السّبعة على خمسة وثلاثين قولًا،[٤] وأكثر هذه الآراء متداخل، ونحن نورد هنا ما هو ذو بال منها:

أ ـ ذهب أكثر العلماء إلى أنّ المراد بالأحرف السّبعة، سبع لغات من لغات العرب في المعنى الواحد، على معنى أنّه حيث تختلف لغات العرب في التّعبير عن معنًى من المعاني، يأتي القرآن مُنَزّلًا بألفاظ على قدر هذه اللّغات لهذا المعنى الواحد، وحيث لايكون هناك اختلاف فإنّه يأتي بلفظ واحد أو أكثر.

واختلفوا في تحديد اللّغات السّبع، فقيل: هي لغات: قريش، وهذيل، وثقيف، وهوازن، وكنانة، وتميم، واليمن.

وقال أبو حاتم السّجستانيّ: نزل بلغة قريش، وهذيل، وتميم، والأزد، وربيعة،

---

١ ـ أخرجه البخاريّ ومسلم وغيرهما.

٢ ـ الأضاة: الغدير.

٣ ـ انظر: الإتقان ١ ص: ٤٧.

٤ ـ وقال السّيوطيّ: اختُلِفَ في معنى هذا الحديث على نحو أربعين قولًا، ج ١ ص: ٤٥.

وهوازن، وسعد بن بكر...

ب ـ وقال قوم: إنّ المراد بالأحرف السّبعة: سبع لغات من لغات العرب نزل عليها القرآن، على معنى أنّه في جملته لا يخرج في كلماته عن سبع لغات هي أفصح لغاتهم، فأكثره بلغة قريش، ومنه ما هو بلغة هذيل، أوثقيف، أوهوازن، أوكنانة، أوتميم، أواليمن، فهو يشتمل في مجموعه على اللّغات السّبع.

وهذا الرّأي يختلف عن سابقه، لأنّه يعني أنّ الأحرف السّبعة إنّما هي أحرف سبعة متفرّقة في سُوَر القرآن، لا أنّها لغات مختلفة في كلمة واحدة باتّفاق المعاني.

قال أبو عُبَيد: ليس المراد أنّ كلّ كلمة ... **[وذكر كما تقدّم عن السّيوطيّ].**

جـ ـ وذكر بعضهم أنّ المراد بالأحرف السّبعة: أوجه سبعة من الأمر، والنّهي، والوعد، والوعيد، والجدل، والقصص، والمثل. أومن الأمر، والنّهي، والحلال، والحرام، والمُحْكم، والمتشابه، والأمثال.

عن ابن مسعود، عن النّبيّ ﷺ قال: كان الكتاب الأوّل ينزل من باب واحد، وعلى حرف واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب، على سبعة أحرف: زجر، وأمر، وحلال، وحرام، ومُحْكم، ومتشابه، وأمثال[1].

د ـ وذهب جماعة إلى أنّ المراد بالأحرف السّبعة: وجوه التّغاير السّبعة الّتي يقع فيها الاختلاف، وهي: ١ ـ اختلاف الأسماء بالإفراد، والتّذكير... **[وذكر كما تقدّم نحوه عن صبحيّ الصّالح، ثمّ قال:]**

هـ ـ وذهب بعضهم إلى أنّ العدد سبعة لامفهوم له، وإنّما هو رمز إلى ما أَلِفه العرب من معنى الكمال في هذا العدد، فهو إشارة إلى أنّ القرآن في لغته وتركيبه كأنّه حدود وأبواب لكلام العرب كلّه مع بلوغه الذّروة في الكمال، فلفظ السّبعة يطلق على

---

١ ـ أخرجه الحاكم والبيهقي.

إرادة الكثرة والكمال في الآحاد، كما يُطلق السّبعون في العشرات، والسّبع مائة في المئين، ولايُراد العدد المعيَّن[1].

وقال جماعة: إنّ المراد بالأحرف السّبعة: القراءات السّبع.

والرّاجح من هذه الآراء جميعًا هو الرّأي الأوّل، وأنّ المراد بالأحرف السّبعة: سبع لغات من لغات العرب في المعنى الواحد. نحو: أَقْبِل وتعال، وهلمّ، وعَجِّل، وأسرع، فهي ألفاظ مختلفة لمعنى واحد.

وإليه ذهب سُفيان بن عُيينة، وابن جرير، وابن وَهْب، وخلائق، ونسبه ابن عبد البر لأكثر العلماء، ويدلّ له ما جاء في حديث أبي بكرة: أنّ جبريل قال: يامحمّد، اقرأ القرآن على حرف، فقال ميكائيل ... **[وذكر كما تقدّم عن ابن عبد البرّ رقم٩، ثمّ ذكر قوله كما تقدّم عنه أيضًا، فقال:]**

ويؤيّده أحاديث كثيرة:

"قرأ رجل عند عمر بن الخطّاب فغيّر عليه، فقال: لقد قرأت على رسول الله ﷺ فلم يُغيِّر... **[وذكر كما تقدّم عن الطّبريّ]**.

وعن بسر بن سعيد: "أن أبا جهيم الأنصاريّ أخبره أن رجلين اختلفا في آية من القرآن ... **[وذكر كما تقدّم عن أبي عُبَيد، ثمّ ذكر قول الأعمش في قول أنس، كما تقدّم عن الطّبريّ]**.

وعن محمّد بن سيرين قال: نُبِّئت أنّ جبرائيل وميكائيل أتيا النّبيّ ﷺ ... **[وذكر كما تقدّم عن الطّبريّ رقم ٤٢ ثمّ قال:]**.

ويُجاب عن الرّأي الثّاني «ب» الّذي يرى أنّ المراد بالأحرف السّبعة سبع لغات من لغات العرب نزل عليها القرآن، على معنى أنّه في جملته لا يخرج في كلماته عنها، فهو يشتمل في مجموعه عليها بأنّ لغات العرب أكثر من سبع، وبأنّ عمر بن

---

١ - انظر: الإتقان ١ ص: ٤٥.

الخطّاب وهشام بن حكيم كلاهما قرشيّ من لغة واحدة، وقبيلة واحدة، وقد اختلفت قراءتهما، ومحال أن ينكر عليه عمر لغته. فدلّ ذلك على أنّ المراد بالأحرف السّبعة غير ما يقصدونه، ولا يكون هذا إلّا باختلاف الألفاظ في معنى واحد، وهو ما نرجّحه.

قال ابن جرير الطّبريّ بعد أن ساق الأدلّة مبطلًا هذا الرّأي: "بل الأحرف السّبعة الّتي نزل بها القرآن هنّ لغات سبع ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:].**

ويُجاب عن الرّأي الثّالث «جـ» الّذي يرى أنّ المراد بالأحرف السّبعة: سبعة أوجه من الأمر، والنّهي والحلال، والحرام، والمُحْكم، والمتشابه، والأمثال، بأنّ ظاهر الأحاديث يدلّ على أنّ المراد بالأحرف السّبعة أنّ الكلمة تقرأ على وجهين أوثلاثة إلى سبعة توسعة للأمّة، والشّيء الواحد لا يكون حلالًا وحرامًا في آية واحدة، والتّوسعة لم تقع في تحريم حلال، ولا تحليل حرام، ولا في تغيير شيء من المعاني المذكورة.

والّذي ثبت في الأحاديث السّابقة، أنّ الصّحابة الّذين اختلفوا في القراءة احتكموا إلى النّبيّ ﷺ فاستقرأ كلّ رجل منهم، ثمّ صوّب جميعهم في قراءتهم على اختلافها، حتّى ارتاب بعضهم لتصويبه إيّاهم، فقال ﷺ للّذي ارتاب منهم عند تصويبه جميعهم: **«إنّ الله أمرني أن أقرأ على سبعة أحرف».**

ومعلوم أنّ تماريهم فيما تماروا فيه من ذلك، لوكان تماريًا واختلافًا فيما دلّت عليه تلاواتهم من التّحليل والتّحريم والوعد والوعيد وما أشبه ذلك، لكان مستحيلًا أن يصوِّب جميعهم، ويأمر كلّ قارئ منهم أن يلزم قراءته في ذلك على النّحو الّذي هو عليه، لأنّ ذلك لو جاز أن يكون صحيحًا، وجب أن يكون الله (جلّ ثناؤه) قد أمر بفعل شيء بعينه وفَرَضَه ـ في تلاوة من دلّت تلاوته على فَرْضه ـ ونهى عن فعل ذلك الشّيء بعينه وزَجَر عنه ـ في تلاوة الّذي دلّت تلاوته على النّهي والزّجر عنه ـ وأباح وأطلق فعل ذلك الشّيء بعينه، وجعل لمن شاء من عباده أن يفعله فعله. ولمن شاء منهم أن يتركه تركه في تلاوة من دلّت تلاوته على التّخيير.

وذلك من قائله ـ إن قاله ـ إثبات ما قد نفى الله (جلّ ثناؤه) عن تنزيله ومحكم كتابه، فقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ النّساء/٨٢.

وفي نفي الله (جلّ ثناؤه) ذلك عن محكم كتابه أوضح الدّليل على أنّه لم ينزل كتابه على لسان محمّد ﷺ إلّا بحكم واحد متّفق في جميع خلقه لابأحكام فيهم مختلفة.

ويُجاب عن الرّأي الرّابع«د» الّذي يرى أنّ المراد بالأحرف السّبعة: وجوه التّغاير الّتي يقع فيها الاختلاف بأنّ هذا وإن كان شائعًا مقبولًا لكنّه لا ينهض أمام أدلّة الأوّل الّتي جاء التّصريح فيها باختلاف الألفاظ مع اتّفاق المعنى، وبعض وجوه التّغاير والاختلاف الّتي يذكرونها ورد بقراءات الآحاد، ولاخلاف في أنّ كلّ ما هو قرآن يجب أن يكون متواترًا، وأكثرها يرجع إلى شكل الكلمة أوكيفيّة الأداء ممّا لايقع به التّغاير في اللّفظ، كاختلاف في الإعراب, أوالتّصريف، أوالتّفخيم، والتّرقيق، والفتح، والإمالة، والإظهار، والإدغام، والإشمام، فهذا ليس من الاختلاف الّذي يتنوّع في اللّفظ والمعنى، لأنّ هذه الصّفات المتنوّعة في أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظًا واحدًا.

ويُجاب عن الرّأي الخامس «هـ» الّذي يرى أنّ العدد سبعة لا مفهوم له، بأنّ الأحاديث تدلّ بنصّها على حقيقة العدد وانحصاره: **«أقرأني جبريل على حرف، فراجعته ... [وذكر كما تقدّم عن البخاريّ ومسلم، ثمّ قال:]** فهذا يدلّ على حقيقة العدد المعيّن المحصور في سبعة.

ويُجاب عن الرّأي السّادس «و» الّذي يرى أنّ المراد بالأحرف السّبعة: القراءات السّبع، بأنّ القرآن غير القراءات، فالقرآن هو الوحي المنزّل على محمّد ﷺ للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف في كيفيّة النّطق بألفاظ الوحي، من تخفيف

أوتثقيل، أومدّ، أونحو ذلك، **قال أبو شامة:** ظنّ قوم أنّ القراءات السّبع ...**[وذكر كما تقدّم عنه].**

وقال الطّبريّ: وأمّا ما كان من اختلاف القراءة في رفع حرف وجرّه ونصبه وتسكين حرف ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:].**

ولعلّ الّذي أوقعهم في هذا الخطأ الاتّفاق في العدد سبعة، فالتبس عليهم الأمر، **قال ابن عمّار:** لقد فعل مسبّع هذه السّبعة ... **[وذكر كما تقدّم عن ابن حجر].**

وبهذه المناقشة يتبيّن لنا أنّ الرّأي الأوّل «أ» الّذي يرى أنّ المراد بالأحرف السّبعة سبع لغات من لغات العرب في المعنى الواحد هو الّذي يتّفق مع ظاهر النّصوص، وتسانده الأدلّة الصّحيحة.

عن أُبَيّ بن كعب قال: قال لي رسول الله ﷺ: إنّ الله أمرني أن أقرأ القرآن على حرف واحد، فقلت: ربّ خفّف... **[وذكر كما تقدّم عن الطّبريّ ومسلم، ثمّ قال:]**

قال الطّبريّ: والسّبعة الأحرف هو ما قلنا من أنّه الألسن ... **[وذكر كما تقدّم عن الطّبريّ، ثمّ قال:]**

حكمة نزول القرآن على سبعة أحرف

تتلخّص حكمة نزول القرآن على سبعة أحرف في أُمور:

١ ـ تيسير القراءة والحفظ على قوم أُمّيين: لكلّ قبيل منهم لسان ولا عهد لهم بحفظ الشّرائع، فضلًا عن أن يكون ذلك ممّا ألفوه، وهذه الحكمة نصّت عليها الأحاديث في عبارات:

عن أُبَيّ قال: لقي رسول الله ﷺ جبريل عند أحجار المراء ... **[وذكر كما تقدّم عن ابن حَجَر]**

٢ ـ إعجاز القرآن للفطرة اللّغويّة عند العرب: فتعدّد مناحي التّأليف الصّوتيّ للقرآن تَعدُّدًا يكافئ الفروع اللّسانيّة الّتي عليها فطرة اللّغة في العرب حتّى يستطيع كلّ

عربيّ أن يوقع بأحرفه وكلماته على لحنه الفطريّ ولهجة قومه مع بقاء الإعجاز الّذي تحدّى به الرّسول العرب، ومع اليأس من معارضته لا يكون إعجازًا للسان دون آخر، وإنّما يكون إعجازًا للفطرة اللّغوية نفسها عند العرب.

٣ - إعجاز القرآن في معانيه وأحكامه، فإن تقلّب الصّور اللّفظيّة في بعض الأحرف والكلمات يتهيّأ معه استنباط الأحكام الّتي تجعل القرآن ملائمًا لكلّ عصر ولهذا احتجّ الفقهاء في الاستنباط والاجتهاد بقراءات الأحرف السّبعة. (١٣٤ - ١٤٦)

الفصل الحادي والسّتّون
نصّ الهيدجيّ (م: ١٤٢١) في «الحجّة على فصل الخطاب...»
[في نزول القرآن على حرف واحد]

إنّ القرآن المجيد الّذي أُنزِل على النّبيّ ﷺ الكريم من عند الله ربّ العالمين، إنّما هو بحرفٍ واحدٍ من عند ربّ واحد على نبيّ واحد لاتعدّد في حروفه أصلًا، لعدم الدّليل على ذلك، والأصل عدم التّعدّد، بل التّعدّد يقتضي نزوله متعدّدًا، لاستحالة النّزول الواحد بحرفين ومادّتين، ولم يقل به أحد إلّا في مواضع معدودة، كما في الفاتحة والمستفاد من الأخبار الكثيرة الواردة هو عدم التّعدّد والاختلاف، إنّما جاء من قِبَل الرّواة. ونحن نذكر جملة من روايات الباب الّتي عثرت عليها، وهي أقسام:

الأوّل ـ عن الصّدوق في «الخصال»... [و ذكر كما تقدّم عنه رقم ٢، ثمّ قال:]

وهذا القسم من الرّوايات لا تدلّ على نزول القرآن على سبعة أحرف، وإنّما تدلّ على جواز قراءته على سبعة أحرف.

الثّاني ـ عن الكلينيّ[1] في «الكافي»... [وذكر كما تقدم عنه رقم ١، ثمّ قال:]

وعن الصّدوق في عقائده، عن الصّادق عليه السلام أنّه قال: القرآن واحد، نزل من عند واحد، وإنّما الاختلاف يجيئ من جهة الرُّواة.

---

١ ـ أُصول الكافي ٢: ٦٣٠.

وعن السّيّاريّ في «كتاب القراءات» عن البرقيّ وغيره، عن ابن أبي عمير وصَفوان ابن يحيي وأحمد بن محمّد بن أبي نصر،عن جَميل بن دَرّاج، عن زُرارَة، عن أبي جعفر قال: **«القرآن واحد، نزل من عند ربّ واحد، إلى نبيّ واحد، ولكنّ الاختلاف يجئ من قِبَل الرُّواة»**.

وعن سيف، عن جَميل بن دَرّاج، عن زُرارَة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: **«القرآن واحد، نزل من عند واحد، ولكنّ الاختلاف يجئ من قِبَل الرُّواة»**.

وعن الحسين بن سيف، عن أخيه، عن أبيه، عن بِكُر بن الرّبيع الأسديّ، عن الحسن الصّيقل، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: على كم حرف نزل القرآن؟ فقال: **«على حرف واحد»**.

وهذا القسم من الرّوايات و إن لم يتعرّض لكون القرآن على حرف واحد إلّا الرّواية الأخيرة، وإنّما تدلّ على كون القرآن واحدًا، إلّا أنّها بسبب كونها في بيان اختلاف القراءات ظاهرة في أنّ نزوله كان على حرف واحد، فهي: لا تعارض القسم الأوّل، فإنّها دلّت على نزوله بحرف واحد، والقسم الأوّل يدلّ على جواز قراءته على سبعة أحرف، ولاتعارض بينهما.

الثّالث ـ عن الكلينيّ[1] في «الكافي»... [و ذكر كما تقدّم عنه رقم ٢، ثمّ قال:]

وعن السّيّاريّ عن الحميريّ، عن الحسين بن سيف بن عميرة، عن أخيه، عن أبيه، سيف بن عُمَيرة النّخعيّ، عن يحيى بن صالح، عن أبي نصر، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: قول النّاس نزل القرآن على سبعة أحرف، فقال: **«واحد من عند واحد»**.

وعنه بإسناده عن زرارة بن أعين، قال: سأل سائل أبا عبد الله عليه السلام عن رواية النّاس في القرآن نزل على سبعة أحرف، فقال عليه السلام: **«كذبوا النّاس في رواياتهم، بل**

---

١ ـ أُصول الكافي ٢، ص ٦٣٠.

هو حرف واحد، من عند واحد، نزل به الملائكة على واحد».

وهذا القسم أيضًا لاينافي القسمين الأ وّلين، بل يزيد على القسم الثّاني بتكذيب نزوله على سبعة أحرف كما يقوله النّاس.

الرّابع ـ عن الصّفار في «البصائر» بإسناده عن زُرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: تفسير القرآن على سبعة وجوه، منه ما كان، ومنه ما لم يكن بعد، وذلك يعرفه الأئمة عليهم السلام وعن الصّدوق في «الخصال»... **[و ذكر كما تقدّم عنه رقم ١، ثمّ قال:]**

وهذا القسم من الرّوايات وإن كانت بظاهرها تعارض القسم الثّالث حيث إنّهاتدلّ على أنّ نزول القرآن على سبعة أحرف، والقسم الثّالث يكذّبه، إلّا أنّ ذيلها يشعر بأنّ المراد من النّزول جواز تفسيره على سبعة وجوه للإمام، فعلى هذا لا تنافي ولا تعارض بينهما.

الخامس ـ عن النّعمانيّ في تفسيره، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال بعد قوله: إنّ المفسّر يحتاج إلى معرفة أقسام القرآن من النّاسخ والمنسوخ والخاصّ والعامّ إلخ. ولقد سأل أميرالمؤمنين عليه السلام شيعته عن مثل هذا، فقال: إنّ الله تعالى أنزل القرآن على سبعة أحرف ... **[وذكر كما تقدّم عن الفيض الكاشانيّ، ثمّ قال:]**

وعن المجمع ،أنّه روى عن أبي قلابة، عن النّبيّ... **[و ذكر كما تقدّم عن الطّوسيّ، ثمّ قال:]** هذا القسم أيضًا كالرّابع يعارض بظاهره القسم الثّالث، ولكنّ التّفسير بعده يرفع التّعارض.

السّادس ـ و في الحديث، نزل القرآن على سبعة أحرف كلّها ... **[وذكر كما تقدّم عن الفضل الكاشانيّ، ثمّ قال:]** وروي عن الإتقان، عن أبي صالح، عن ابن عبّاس، قال: نزول القرآن على سبع لغات، وهذا القسم أيضًا يرفع التّنافي المتوهّم.

السّابع ـ عن ابن مسعود، عن النّبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: **«نزل القرآن على سبعة أحرف: زجر وامر، وحلال وحرام، ومحكم متشابه، وقصص وأمثال».**

وعن مجمع الزّوايد للحافظ الهثيميّ المصريّ، عن الطّبرانيّ بإسناده عن عمربن أبي سلمة: أنّ النّبيّ ﷺ قال لعبد الله بن مسعود: إنّ الكتب كان تنزل من السّماء من باب ... **[وذكر كما تقدّم عن ابن الجوزيّ، ثمّ قال:]**.

وهذا القسم أيضًا كالخامس و السّادس، يرفع التّعارض، ويفسّر المعنى المراد من سبعة أحرف. وقيل: فيها أقوالًا كثيرة، ووجوهًا مشتّتة، لاينبغى التّعرّض لذكرها، بل هي بالإعراض عنها أحرى، لئلّا يطول الكلام.

والتّحقيق أن يقال: إنّ الأخبار الدّالّة على أنّ نزوله على حرف واحد، والمكذّبة لنزوله على سبعة أحرف، فهي بظاهرها ونصّها باقية، لايتصرّف فيها. وأمّا الأخبار الأخر الدّالّة على نزوله على سبعة أحرف بتفاسيرها المختلفة، فهي بمجموعها تدلّ على أنّ أمور القرآن سبعة سبعة، بل و ليس. ولهذا العدد خصوصيّة أصلًا، بل المراد: أنّ القرآن أحكامه ومضامينه ومعانيه وبطونه وغيرها من أُموره كلّها إنّما هي بالتّعدّد والتّكثّر كما في قوله تعالى: **﴿إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللهُ لَهُمْ﴾**،[1] إذ ليست خصوصية للسّبعين فيه، بحيث يكون استغفاره أحد وسبعين مرّة يوجب المغفرة لهم، كذلك هنا، يعني: أنّ معاني القرآن ليست بوجه واحد بل له بطون، ولبطونه بطون، وليس مضمومه واحدًا، بل له مطالب كثيرة عميقة لا يبلغها إلاّ الأوحديّ من النّاس وهم الأئمّة عليهم السلام ، ولغاته كذلك، وهكذا فلا يكون بين الأخبار بأقسامها تنافي أصلا كما لا يخفى.

فتلخّص، أنّ القرآن إنّما أُنزل بحرفٍ واحدٍ، لا بحروف متعدّدة بحيث يمكن القراءة بكلّ منها والالتزام بقرآنيّة كلّ منها، بل القرآن واحد معيّن بينها، وهو المطلوب.

(١١٣ ـ ١١٧)

---

١ ـ التّوبة/ ٨٠.

الفصل الثّاني والسّتّون

نصّ سالم محيسن (م: ١٤٢٢) في «المهذّب في القراءات العشر»

في معنى قول الرّسول ﷺ: «أُنزل القرآن على سبعة أحرف»

اتّفق جميع العلماء على أنّه لايجوز أن يكون المراد هؤلاء السّبعة القرّاء المشهورين كما يظنّه بعض العوامّ وكثير من النّاس؛ لأنّ هؤلاء القرّاء السّبعة لم يكونوا قد وجدوا أثناء نزول القرآن الكريم ... وأوّل من جمع قراءات الأئمّة السّبعة «الإمام أبوبكر بن مجاهد» أثناء المائة الرّابعة.

وقد ذهب العلماء في تفسير ذلك مذاهب شتّى...

فأكثر العلماء على أنّها لغات، ثمّ اختلفوا في تعيينها... **فقال أبو عُبَيد:** هي: لغة قريش، وهذيل، وثقيف، وهوازن، وكنانة، وتميم، واليمن.

وقال بعضهم: المراد بها: معاني الأحكام، كالحلال والحرام، والمحكم والمتشابه، والأمثال والإنشاء، والإخبار...

وقيل المراد بها: الأمر، والنّهي، والطّلب، والدّعاء، والخبر، والاستخبار، والزّجر.

وقيل: الوعد، والوعيد، والمطلق، والمقيّد، والتّفسير، والإعراب، والتّأويل.

غير أنّ الإمام ابن الجَزَريّ لم يقتنع بهذه الأقوال، وذلك لأنّ الصّحابة الّذين اختلفوا وترافعوا إلى النّبيّ ﷺ لم يختلفوا في تفسيره، ولا في أحكامه، وإنّما اختلفوا في قراءة حروفه.

قال ابن الجَزَريّ: ولازلت استشكل هذا الحديث، وأفكر فيه، وأمعن النّظر من نيف وثلاثين سنة حتّى فتح الله عليّ بما يمكن ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:].**

إذًا فجميع القراءات سبعيّة، أو عشريّة، صحيحة أو شاذّة نزلت على الرّسول ﷺ قال: «**إنّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرءوا ما تيسّر منه**» متّفق عليه.

وعن ابن عبّاس رضي الله عنه: أنّ رسول الله ﷺ قال: «**أقرأني جبريل على حرف فراجعته فلم أزل أستزيده و يزيدني حتّى انتهى إلى سبعة أحرف**». رواه البخاريّ و مسلم.

(ص: ٢٨ ـ ٢٩)

الفصل الثّالث والسّتّون

نصّ الشّيخ معرفة (م : ١٤٢٧) في «تلخيص التّمهيد»

حديث الأحرُف السّبعة

الحديث في روايات أهل البيت عليهم السلام:

١ـ روى أبو جعفر الصّدوق بسندٍ فيه محمّد بن يحيى الصّيرفيّ - وهومجهول - عن حمّاد بن عُثمان، عن الإمام جعفربن محمّد الصّادق عليه السلام ، قال: «**إنّ القرآن نزل على سبعة أحرُف، وأدنى ماللإمام أن يفتي على سبعة وجوه**».

وفسّر العلماء الأحرُف في هذا الحديث بمعنى البطون، أي كلّ آية تحتمِل وجوهًا من المعنى، وإن كانت ربّما تخفى على العامّة، لكنّ الإمام المعصوم عليه السلام يعرفها، فيفتي عليها .

٢ ـ وروى أيضًا بسنَد آخر، فيه أحمد بن هلال ـ وهو غال متّهم في دينه ـ عن عيسى بن عبد الله الهاشميّ ... **[وذكركما تقدّم عن الصّدوق، ثمّ قال:]**

والأحرُف في هذا الحديث هي: اللّهجات العربيّة المختلفة، كما يأتي في أحاديث أهل السّنّة بنفس المضمون، مرادًا بها نفس المعنى ، فقد وسّع الله على هذه الأُمّة أن تقرأ القرآن بلهجاتها المختلفة على ما سنذكر.

٣ ـ وروى محمّد بن الحسن الصّفّار، بسند فيه ترديد، هكذا : عن ابن أبي عُمَير أوغيره ، عن جَمِيل بن دَرّاج، عن زُرارة، عن الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام قال: «**تفسير القرآن على سبعة أحرُف، منه ما كان ، ومنه ما لم يكن بعد، ذلك تعرفه الأئمّة**».

وهذا الحديث كالحديث الأوّل ، مرادًا بالأحرُف هي الوجوه الّتي تحتملها الآية الواحدة، المعبّر عنها بالبطون في سائر الأحاديث.

٤ ـ وروى أبو عبد الله محمّد بن إبراهيم النّعمانيّ مرسلًا عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال : «**أُنزل القرآن على سبعة أقسام، كلّ منها شافٍ كافٍ، وهي: أمْرٌ، وزجْرٌ، وترغيب، وترهيب، وجدَل، ومَثل، وقصص**».

هذا الحديث؛ تفسير للأحرف السّبعة بفنون من الكلام اشتمل عليها القرآن الكريم، كما جاء التّصريح به أيضًا في حديث ابن مسعود وأبي قِلابة الآتي.

قال المحدّث الفيض الكاشانيّ: والتّوفيق بين هذه الرّوايات أن يقال: إنّ للقرآن سبعة أقسام من الآيات ، وسبعة بطون من المعاني لكلّ آية، ونزل على سبع لُغات، أي لهجات.

تلك أحاديث «**أُنزل القرآن على سبعة أحرُف**» مرويّة عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام ، لكن بأسانيد لم تثبت وثاقتها ، كما نبّه عليه سيّدنا الأُستاذ ، ومن قبْله شيخه الحجّة البلاغيّ وغيرهما.

الحديث في روايات أهل السُنّة:

وأمّا من طُرُق الجماعة فأحسن مَن جمَع مختلف أحاديثها هو الإمام شِهاب الدّين أبوشامة المَقْدِسيّ، ذكرها في الباب الثّالث من كتابه: «المرشد الوجيز» قال :

الفصل الأوّل في سرد الأحاديث في ذلك:

١ ـ في الصّحيحَين عن ابن شِهاب قال : حدّثني عُبَيد الله بن عبد الله: أنّ عبد الله بن عبّاس حدّثه أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال ... **[إلى أن قال:]**

٢ ـ وفيهما عن ابن شِهاب أيضاً: أنّ عُمَر سمع هِشام بن الحكم ... **[وذكر كما تقدّم عن البخاريّ رقم ١و٢].**

٣ ـ وعن أُبيّ بن كعب ، قال : كنت في المسجد، فدخل رجل فقرأ قراءة أنكرتُها ... **[وذكر كما تقدّم عن مسلم رقم ٦].**

٤ ـ وعن أُبيّ بن كعب أيضًا قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : يا أُبيّ إنّي أقرأت القرآن على حرفٍ وحرفين ... **[وذكر كما تقدّم عن ابن الأشعث رقم٣].**

٥ ـ وعنه أيضًا : أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله لقيَ جبرئيل فقال له: (إنّي بُعثت إلى أُمّة ... **[وذكر كما تقدّم عن العاصميّ] .**

٦ ـ وعن أبي جُهَيم الأنصاريّ : أنّ رجُلين اختلفا في آية ... **[وذكر كما تقدّم عن أبي عُبَيد رقم٦] .**

٧ ـ وعن أبي هُرَيرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله: **«نزل القرآن على سبعة أحرُف، عليمًا حكيمًا، غفورًا رحيمًا»**[١].

٨ ـ وعن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : **«أُنزل القرآن على سبعة أحرُف، لكلّ حرف منها ظَهر وبطن، ولكلّ حرف حدّ، ولكلّ حدّ مطلع»**[٢] .

٩ ـ وعنه أيضًا قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله: **«أُنزل القرآن على سبعة أحرُف، فالمراء فيه كفر ـ بثلاث مرّات ـ فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم فردّوه إلى عالِمه»**.[٣]

١٠ ـ وعن زيد بن أرقم قال : جاء رجُل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال : أقرأني عبد الله بن مسعود ، وزيد ، وأُبيّ ... **[وذكر كما تقدّم عن الطّبريّ رقم٦ و٥].**

١١ ـ وروي عن ابن مسعود، عن النّبيّ صلى الله عليه وآله أ نّه قال: كان الكتاب الأوّل ...

---

١ ـ المصنّف ٢ : ٦١.

٢ ـ تفسير الطّبريّ ١ : ٩.

٣ ـ نفس المصدر.

[إلى أن قال:]

١٢ ــ وعن أبي قِلابة قال: بلغني أنّ النّبيّ ﷺ قال ... **[وذكر كما تقدّم عن الباقِلّانيّ والطّوسيّ، ثمّ قال:]**

مناقشة إجماليّة في مدلول الحديث:

تلك جُلّ أحاديث الجماعة، ادّعوا تواترها،[١] لكنّها مختلفة المدلول بما لايلتئم ومصطلح التّواتر، الّذي عمَدته وحدة المضمون في الجميع، ومن ثمّ فإنّ الأحاديث المذكورة تنقسم إلى أربع طوائف:

الأُولى ـ تعني: اختلاف اللّهجات في التّعبير والأداء، وهي الأحاديث رقم: ١و٢ و٣و٥ و٦و١٠.

الثّانية ـ تعني: جواز تبديل الكلمات المترادفة بعضها مكان بعض، كالحديث رقم: ٤ و٧.

الثّالثة ـ تعني: اختلاف معاني الآيات، فكلّ آية تحتمل معاني، بعضها ظَهر وبعضها بطْن، كالحديث رقم: ٨ و٩.

الرّابعة ـ تعني تنوّع الآيات إلى أبواب سبعة كالحديث رقم: ١١ و١٢.

غير أنّ الكثرة مع الطّائفة الأُولى، وإليها انصرفت وجْهة نظر العلماء بشأن الأحرُف السّبعة الّتي أجاز النّبيّ ﷺ قراءة القرآن بها، أمّا الطّوائف الأُخَر فشاذّة أو باطلة رفَضها أئمّة التّحقيق.

وأحسن مَن تكلّم في هذا الموضوع هو: الإمام ابن الجَزَريّ، تكلّم عن أحاديث السّبعة في عشرة وجوه، استوعب الكلام فيها بإسهاب[٢]، والأجدر هو البحث عن أحاديث السّبعة بالتّكلّم في كلّ طائفة بما يخصّها من كلام وتمحيص، وإليك إجماليًا.

---

١ ـ تفسير الطبري ١: ٢٤.

٢ ـ النّشر ١: ٢١ إلى ٥٤.

اختيار تفسير الأحرُف باللَّهجات

أمّا الطّائفة الأُولى ـ وتعني: اختلاف اللّهجات ـ فتوسعة على الأُمّة في قراءة القرآن، فإنّ البَدَويّ لايستطيع النُّطق كالحضريّ، ولاالأُمّيّ يتمكّن في تعبيره كالمثقّف الفاضل، ولاالصّغيركالكبير، ولاالشّيخ كالشّابّ، فضلًا عن اختلاف لهجات القبائل في تعبيركلمة واحدة، بما تعجزكلّ قبيلة عن النُّطق بغيرما تعوّدت عليه في حياتها، وهكذا اختلاف أُمم غيرعربيّة في القدرة على النّطق بالألفاظ العربيّة، فلو كانت الأُمّة الإسلاميّة على مختلف شعوبها مكلّفة بالنُّطق على حدٍّ سواء؛ لكان ذلك من التّكليف بغيرالمستطاع،و ﴿لَايُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا اِلَّاوُسْعَهَا﴾، البقرة/٢٨٦.

وقدروى الإمام جعفربن محمّد الصّادق عليه السلام عن آبائه، عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: **«إنّ الرّجل الأعجميّ من أُمّتي ليقرأ القرآن بعجميّته، فترفعه الملائكة على عربيّته»**[١].

وهذا هو معنى قوله صلى الله عليه وآله : **«إنّي بُعِثت إلى أُمّة أُمّيّين، منهم العجوز، والشّيخ الكبير، والغلام، والجارية، والرّجُل الّذي لم يقرأ كتابًا قطّ»**.

فرخّص لأُمّته أن يقرأوا القرآن على سبعة أحرُف، على اختلاف لهجاتهم، لايكلَّفون لهجة خاصّة هم عاجزون عنها.

وقوله في رواية أُخرى: **«فاقرأُوا كيف شِئتم»** أي كيف ما استطعتم، أوقوله: **«يقرأُ كلّ رجُلٍ منكم كما عُلّم»** أي كما يُحسِنه حسب معرفته ومقدرته في التّعبير والأداء.[٢]

ومن ذلك ما رواه أبوالعالية قال: قرأ على رسول الله صلى الله عليه وآله من كلّ خمسٍ رجُل، فاختلفوا في اللّغة ــ أي في اللّهجة ــ فرضي قراءتهم كلّهم، فكان بنو تميم

---

١ ـ وسائل الشّيعة ٤: ٨٦٦.

٢ ـ راجع: تأويل مشكل القرآن ص: ٣٤.

أعرَب القوم[1] .

قال ابن قُتَيبة: فكان من تيسيره تعالى أن أمَره صلى الله عليه وآله بأن يُقرئ كلّ قوم بلُغتهم وما جرت عليه عادتهم، فالهُذَلي يقرأ : (**عَتّى حين**) يريد ﴿**حَتَّىٰ حِينٍ**﴾ ... **[وذكركما تقدّم عنه في باب اختلاف القراءات، ثمّ قال:]**

قال ابن يزداد الأهوازيّ: وجاء عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام وابن عبّاس أنّهما قالا : «**نزل القرآن بلُغة كلّ حيّ من أحياء العرب**».

وفي رواية عن ابن عبّاس: أنّ النّبيّ عليه السلام كان يُقرئ النّاس بلُغة واحدة ، فاشتدّ ذلك عليهم، فنزل جبرائيل، فقال: «**يا محمّد أقرئ كلّ قوم بلُغَتهم**».

قال أبو شامة: قلت: هذا هو الحقّ؛ لأنّه أُبيح أن يقرأ بغير لسان قريش توسعةً على العرب ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

هذا ما نختاره في تفسير الأحرُف السّبعة باختلاف لُغات العرب، أي لهجاتهم في التّعبير والأداء، وقد مرّ تفسير السّيوطيّ (اللّغة) بكيفيّة النُّطق بالتّلاوة ، من: إظهار، وإدغام ، وتفخيم ، وترقيق ، وإمالة وإشباع ، ومدّ ، وقصر، وتشديد، وتليين ، وتحقيق، ونحو ذلك[2] .

والحرف في اللّغة: الطّرَف، والنّاحية، والشّفير، قال ابن سيده : فلان على حرفٍ من أمره، أي ناحية منه ، إذا رأى شيئًا لايعجبه عَدَل عنه، وفي التّنزيل العزيز: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللهَ عَلَىٰ حَرْفٍ**﴾ الحجّ/١١، أي إذا لم يرَ ما يحبّ انقلب على وجهه .

وروى الأزهريّ عن أبي الهيثم ، قال : أمّا تسميَتهم الحرف حرفًا، فحرف كلّ شيء

---

١ ـ تفسير الطّبريّ ١ : ١٥.

٢ ـ الإتقان ١ : ٤٦.

ناحيته كحرف الجبل، والنّهر، والسّيف وغيره.

فالكلمة إذا كانت تُعبّر بوجوه فكلّ وجه لها حرف؛ لأنّ وجه الشّيء: طرَفه وجانبه الّذي يبدو منه، وبما أنّ القراءة ـ وهي كيفيّة في تعبير الكلمة ـ وجه من وجوه تعبير اللّفظ، فهي حرف والجمع أحرُف.

وروى الأزهريّ أيضًا عن أبي العبّاس أنّه سُئل عن قوله صلّى الله عليه وآله: **«نزل القرآن على سبعة أحرُف»**، فقال: ما هي إلّا لُغات. قال الأزهر: فأبوالعبّاس النّحويّ ـ وهو واحد عصره ـ قد ارتضى ما ذهب إليه أبوعُبَيد و استصوَبه.

واللّغات: هي لغات العرب، أي لهجاتهم في كيفيّة التّعبير والأداء ... **[ثمّ ذكر قول البغويّ، كما تقدّم عن الزّركشيّ تحت قول بعض المتأخّرين، وقال:]**

أمّا الأحاديث من الطّائفة الثّانية فتعني: جواز تبديل الكلمة إلى مرادفتها على شريطة التّحفّظ على صُلب المراد، ولاتتبدّل آية رحمة بعذاب، أو آية عذاب برحمة.

وقد عُرف ابن مسعود ـ وكذا أُبيّ بن كعب ـ بذهابه إلى جواز هذا التّبديل.

قال: لقد سمعت القُرّاء ووجدتهم متقاربين، **«فاقرأوا كما عُلّمتم»**، فهوكقولكم: **«هلمّ وتعال»**[1].

وكان ابن مسعود يعلِّم رجلًا أعجميًّا القرآن، فقال: **﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ ...﴾**...

[وذكر كما تقدّم عن العاصميّ والزّركشيّ والخوئيّ وغيره، ثمّ قال:]

وكان يستبدل من إلياس إدريس، ويقرأ: **(سلام على إدراسين)**[2].

وقرأ: **(أو يكون لك بيت من ذهب)** بدل: **﴿مِنْ زُخْرُفٍ﴾**[3].

وقرأ: **(كالصّوف المنقوش)** بدل: **﴿كَالْعِهْنِ الْمَنفُوشِ﴾**[4].

---

١ ـ معجم الأُدباء ٤: ١٩٣، راجع: ١٤٨.

٢ ـ تفسير الطّبريّ ٢٣: ٩٦.

٣ ـ نفس المصدر.

٤ ـ تأويل مشكل القرآن ص: ١٩.

وقرأ: **(إنّي نذرت للرّحمان صُمتًا)** بدل: **﴿صَوۡمًا﴾**[1].

وهكذا قرأ أُبيّ بن كعب: **(كلّما أضاء لهم مرّوا فيه)** و **(سعوا فيه)** بدل: **﴿مَشَوۡاْ فِيهِ﴾**،[2] وكان يقول: إن قلت: غفورًا رحيمًا ... **[إلى أن قال:]**

وتبِعَهما في ذلك أنس وأبو هُرَيرة أيضًا، قرأ أنس: **﴿إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيۡلِ هِيَ ...﴾...**

[وذكر كما تقدّم عن البلاغيّ والطّبريّ رقم ٣٨، ثمّ قال:]

وكان أبو هُرَيرة يجوّز تبديل: **﴿عَلِيمًا حَكِيمًا﴾** إلى **(غفورًا رحيمًا)**.

هذا ولكنّه مذهب فاسد في رأي المحقّقين، ومن ثَمّ رفَضه جمهور المسلمين طول التّاريخ، إذ لكلّ كلمة موقعيّة خاصّة لاتناسبها كلمة أُخرى، حتّى ولوكانت مرادفة لها، فضلًا عن غير المرادفة، إذ موضع استعمال: **(العليم الحكيم)** مثلًا يختلف عن موضع استعمال: **(الغفورالرّحيم)**.

وهكذا جميع الكلمات المترادفة في لُغة العرب، لكلٍّ واحدة منها موقعيّة خاصّة، إذا لاحظها المتكلّم كان كلامه بديعًا، وبذلك يُعرف الفصيح عن غير الفصيح، وقد بلَغ القرآن في هذه النّاحية حدّ الإعجاز، فإنّه فاقَ الفُصحاء العرب في تعيين مواقع الكلمات المتناسبة بما أعجزهم وأخضعهم للاعتراف ببلاغته الخارقة.

إذن فكيف نجيز لآحاد المسلمين أن يستبدلوا من كلمات القرآن بما يترادف معها من سائر الكلمات، وهل يعرف أحد ـ كحدّ معرفته تعالى ـ بموقعيّة الكلمات بعضها من بعض البالغة حدَّ الإعجاز ؟!

قال سيّدنا الأُستاذ (دام ظلّه): فهذا الاحتمال ـ أي احتمال جواز تبديل كلمات القرآن إلى مرادفاتها ـ... **[وذكر كما تقدّم عن الخوئيّ، ثمّ قال:]**

ولعلّ إنكار الإمام الصّادق عليه السلام لحديث السّبعة، ناظر إلى تفسيره بهذا

---

١ ـ تذكرة الحفّاظ ١: ٣٤٠.

٢ ـ الإتقان ١: ٤٧.

المعنى المخرج للقرآن عن نصِه الأصل المعجِز، فقد سأل الفُضَيل بن يسار الإمام عليه السلام عن هذا الحديث، فقال: «كذبوا أعداء الله، ولكنّه نزل على حرفٍ واحدٍ، من عند الواحد».

أمّا الطّائفة الثّالثة والرّابعة فلا بأس بهما ذاتيًا لوصحّت أسانيدهما، غير أنّ الأصحّ حسب الظّاهر هي الطّائفة الأُولى الّتي عنَت من الأحرُف اختلاف لهجات العرب في التّعبير والأداء.

والمقصود من السّبعة هي: الكثرة النّسبيّة، كما في قوله تعالى: **﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾** لقمان/٢٧، وكالسّبعين في قوله تعالى: **﴿إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللهُ لَهُمْ﴾**[1].

ملحوظة: اختلاف اللّهجة في تعبير الكلمة إذا لم يصل إلى حدّ اللّحن في المقياس العامّ فجائز، اللّهمّ إلّا للعاجز عن النُّطق بالصّحيح، أمّا المتمكّن ـ ولو بالتّعلّم ـ فلا تجوز له القراءة الملحونة.

قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: **«تعلّموا القرآن بعربيّته، وإيّاكم والنّبر فيه»**[2].

وقال الإمام الصّادق عليه السلام: **«تعلّموا العربيّة؛ فإنّها كلام الله الّذي كلّم به خلقه، ونطق به في الماضين»**[3].

وقال الإمام الجواد عليه السلام: **«ما استوى رجُلان في حسَب ودين قطّ، إلاّ كان أفضلهما عند الله عَزّوجَلّ أءدبهما، قيل له: قد علِمنا فضْله عند النّاس في النّادي والمجلس، فما فَضْله عند الله؟ قال: بقراءة القرآن كما أُنزل، ودعائه من حيث لا يُلحِن،**

١ ـ وسائل الشّيعة ٤: ٨٦٥.

٢ ـ المصدر ص: ٨٦٦.

٣ ـ نفس المصدر

فإنّ الدّعاء الملحون لا يَصعد إلى الله»[1].

وأمّا العاجز فيكفيه ما يُحسنه، **﴿وَلَا يُكَلِّفُ اللهَ نَفْسًا اِلَّا وُسْعَهَا﴾** وفي حديث الإمام الصّادق عليه السلام - يرويه عن رسول الله صلى الله عليه وآله -: **«إنّ الرّجُل الأعجميّ من أُمّتي لَيقرأ القرآن بعجميَّته، فترفعه الملائكة على عربيَّته»**. (١ : ٢٨٣ ـ ٢٩٦)

---

١ ـ نفس المصدر.

الفصل الرّابع والسّتّون

نصّ بكر إسماعيل (م: ١٤٢٨) في «دراسات في علوم القرآن»

نزول القرآن على سبعة أحرف

صحَّ عن رسول الله ﷺ : **«أنّ القرآن أُ نزِل على سبعة أحرف ،كلّها كافٍ شافٍ».**

ورُوِي ذلك عن جمع كبير من الصّحابة (رضوان الله عليهم) منهم : عمر، وعثمان، وابن مسعود، وابن عبّاس ... **[وذكر كما تقدّم عن السّيوطيّ ، ثمّ قال:]** وغيرهم، ممّن رواه أبوشهد أ نّه سمعه من رسول الله ﷺ على ما سيأتي بيانه.

وقد نصَّ أبوعُبَيد القاسم بن سَلّام على تواتر حديث نزول القرآن على سبعة أحرف. **ولكنّ العلماء اختلفوا** في معنى هذه الأحرُف اختلافًا كثيرًا حتّى قال ابن حِبّان : «اختلف أهل العلم في معنى الأحرُف السّبعة على خمسة وثلاثين قولًا » .

وقال السّيوطيّ: «اختُلِفَ على معنى هذا الحديث على نحو أربعين قولًا» [١] .

وذكر كثيرًا منها وإنّي بحمد الله تعالى سأذكر من هذه الأقوال ما أراه جديرًا بالذّكر، مرجِّحًا ما أحسبه أولى بالقبول . ولنبدأ بذكر الأحاديث الواردة في هذا الأمر، ثمّ نتبع ذلك بذكر الأُصول المستنبطة منها ،ثمّ نذكر أهمّ الأقوال في المراد بالأحرُف السّبعة سردًا، ثمّ نكرّ عليها بالمناقشة والتّمحيص، لنقف من وراء ذلك كلّه على الرّاجح منها بالدّليل، ونختم المبحث بذكر فوائده .

---

١ ـ الإتقان ١ : ٤٠ (ط : الهيئة المصريّة).

بعض ما ورد في ذلك: وردت في نزول القرآن على سبعة أحرُف أحاديث كثيرة، نكتفي هنا بذكر بعضها، لتتحقّق أنّ هذه الأحاديث في جملتها بلغت الغاية في الصّحة، وأنّها تفيد اليقين الّذي لايرتفع بالشّك ، ولايسوغ لأحد إنكاره بحال، ولتعلم من خلالها المراد من الأحرف السّبعة ، من حيث ما تستلزمه من أُصول عامّة يقاس عليها عند التّصحيح أوالتّرجيح.

١ ـ روى البخاريّ ومسلم في صحيحها عن ابن عبّاس (رضي الله عنهما) أنّه قال : قال رسول الله ﷺ : «أقرأني جبريل على حرف فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتّى انتهى إلى سبعة أحرف» . زاد مسلم : قال ابن شِهاب : «بلغني أنّ تلك السّبعة في الأمرالّذي يكون واحدًا لايختلف في حلال ولا حرام».

٢ ـ وروى البخاريّ ومسلم أيضًا ، واللّفظ للبخاريّ: أنّ عمربن الخطّاب يقول : سمعت هِشام بن حكيم ... **[وذكركما تقدّم عنه رقم ٢].**

٣ ـ وروى مسلم بسنده عن أُبَيّ بن كعب، قال: كنت في المسجد، فدخل رجل يصلّي، فقرأ قراءة أنكرتها عليه ... **[وذكركما تقدّم عنه رقم ٦]**

٤ ـ وأخرج البخاريّ عن عبد الله بن مسعود أنّه سمع رجلًا يقرأ آية سمع النّبيّ ﷺ يقرأ خلافها، قال: فأخذت بيده فانطلقت به إلى النّبيّ ﷺ، فقال: **«كلاكما محسن فاقرأ».**

قال شُعبة أحد رُواة هذا الحديث: أكبرعلمي أنّ النّبيّ ﷺ قال: **«فإنّ مَن كان قبلكم اختلفوا فأُهلِكُوا».**

٥ ـ روى مسلم بسنده عن أُبَيّ بن كعب: أنّ النّبيّ ﷺ كان عند أضاة بني غفار ... **[وذكركما تقدّم عنه رقم٨].**

٦ ـ وروى التِرمِذيّ عن أُبَيّ بن كعب أيضًا، قال : لقي رسول الله ﷺ جبريل

عند أحجار المروَة، قال ... **[وذكر كما تقدّم عن ابن حَجَر، ثمّ قال :]**

قال التِّرمِذيّ: حسن صحيح ، وفي لفظ : «**فمن قرأ بحرفٍ منها فهو كما قرأ**» .
وفي لفظ حُذَيفة: فقلت: يا جبريل إنّي أُرسلت إلى أُمّة أُمّيّة، فيهم الرّجل، والمرأة، والغلام، والجارية، والشّيخ الفاني الّذي لم يقرأ كتابًا قطّ، قال: «**إنّ القرآن أُنزل على سبعة أحرُف**».

٧ ـ أخرج الإمام أحمد بسنده عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو، أنّ رجلًا قرأ آية من القرآن ... **[وذكر كما تقدّم عن أبي شامة].**

الأُصول المستفادة من هذه الأحاديث

ونستطيع أن نستلخص من هذه الأحاديث وما في معناها أُصولًا خمسة، نرجع إليها عند مناقشة الأ قوال المنقولة عن قائليها في المراد من الأحرُف السّبعة، وترجيح بعضها على بعض، لتنتهي إلى القول الّذي تطمئنّ إليه النّفس ، وهوالقول الخالي من التّعارض السّالم من النّقد والنّقض.

الأصل الأوّل ـ الإلزام بقراءة القرآن على حرفٍ واحدٍ في أوّل العهد به أمريَشُقّ على هذه الأمّة الأُمّيّة، وهم مختلفون في لُغاتهم ولهجاتهم، غيرمدرَّبين على أُسلوبه ولحنه، وهوقمّة في الفصاحة والبلاغة ودقّة النّظم وجمال التّعبير، وفيهم الشّيخ الكبير، والطّفل الصّغير، ففي إلزامهم بقراءته على حرفٍ واحدٍ حرج ومشقة ، والشّريعة الغرّاء مبنيّةٌ على رفع الحرج ودفع المشقّة.

الأصل الثّاني ـ مبنيّ على الأصل الأوّل، وهوأنّ المقصود من إنزال القرآن على سبعة أحرُف هوالتّيسيرعلى هذه الأُمّة في القراءة والفهم.

الأصل الثّالث ـ أنّ الأُمّة كانت مخيّرة في القراءة بأيّ حرفٍ من هذه الأحرُف السّبعة، فكلّها كافٍ شافٍ كما جاء في بعض الرّوايات .

الأصل الرّابع ـ أنّ الصّحابة كانوا يقرأون على وجوه مختلفة، بحسب ما تعلّم كلٌّ منهم من رسول الله ﷺ حتّى أنكر بعضهم على بعض قراءته , لعدم سماعها من رسول الله ﷺ.

الأصل الخامس ـ أنّ الرّسول ﷺ قد أقرّ كلّ قارئ على القراءة الّتي أقرأه إيّاها على أنّها جميعًا مُنَزَّلةٌ من عند الله عَزَّوجَلَّ.

فهذه الأُصول الخمسة ينبغي أخذها في الاعتبار عند تقرير كلِّ قول من الأقوال الواردة في معنى الأحرُف السّبعة، بحيث يستنبط القول الصّحيح على مقتضاها، فإنّ بعض الأقوال الّتي نقلها السّيوطيّ في «الإتقان» وغيره بعضها قد بَعُدَ عنها كلّ البُعْد، وبعضها قد انحرف عنها قليلًا، وبعضها قد اقترب منها ومشى في ضوئها، لكن لم يسلّم من المعارض، وواحد منها أصاب الحقّ، وصادف القبول. وإليك بعض هذه الأقوال ومناقشتها، وبيان الرّاجح منها بالدّليل.

بعض الأقوال في معنى الأحرف

١ ـ ذهب بعض أهل العلم إلى أنّ حديث إنزال القرآن على سبعة أحرُف مشكلٌ لا يُعْرَف المراد منه؛ لأنّ الحرف في اللّغة من المشترك اللّفظيّ الّذي لايتعيّن المعنى المراد منه إلّا بقرينة. فالحرف يطلق في اللّغة ــ كما في القاموس ــ على طرف الشّيء، وشفيره، وحدّه، ومن الجبل: أعلاه المحدّد، وعلى أحد حروف التّهجّي، وعلى النّاقة الضّامرة، ومسيل الماء، وعلى الوجه. وليس في الكلام قرينة توضّح المراد من هذه المعاني، فكان المعنى المراد مبهمًا لا يُعرَف على وجه الحقيقة.

٢ ـ وذهب بعضهم إلى أنّ العدد لامفهوم له، بمعنى أنّ حقيقته غير مرادة، وإنّما المراد به التّيسير والتّسهيل والتّوسعة على الأُمّة بوجوه متعدّدة كثيرة، لاتنحصر في سبعة. والتّعبير بالسّبعة يراد به في الشّرع أحيانًا المبالغة في الكثرة، كما في قوله

تعالى: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ لقمان/٢٧، وقوله تعالى: ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللهُ﴾ التّوبة/٨٠، وقوله جَلّ شأنه: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِئَةُ حَبَّةٍ﴾ البقرة/٢٦١.

فالسّبعة يُرَادُ بها الكثرة في الآحاد، والسّبعون يراد بها الكثرة في العشرات، والسّبعمائة يراد بها الكثرة في المئات. وإلى هذا القول جنح القاضي عَياض ومن تبعه، كما قال الزُّرقانيّ في «المناهل».

٣ ـ **قال بعضهم:** المراد من الأحرُف السّبعة: لُغات سبع متفرّقة في القرآن كلّه، على معنى أنّه في جملته لايخرج في كلماته عن سبع لُغات هي أفصح لُغاتهم، فأكثره بلُغة قُرَيش، ومنه ماهوبلُغة هُذَيل، أوثقيف، أوهوازن، أوكنانة، أوتميم، أواليمن، فهويشتمل في مجموعه على اللُّغات السّبع.

وذهب إلى هذا القول: أبوعُبَيد القاسم بن سَلام، وأبوحاتم السِّجِستانيّ، واختاره الأزهريّ في «التّهذيب».

واختاره أيضًا ابن عطيّة، حيث قال: معنى قول النّبيّ ﷺ: «**أُنزل القرآن على سبعة أحرُف**» . . . [**ثمّ ذكررواية ابن عبّاس في معنى «فطر» و «فتح» وغيره كما تقدّم عن الثّعالبيّ، وقال:**]

٤ ـ ذهب بعضهم إلى أنّ الأحرُف لُغات عربيّة في كلمة واحدة، وكان من تيسير الله على الأُمّة أن يقرأ كلّ قوم بلُغتهم، فالهذليّ يقرأ: **(عتّى حين)** يريد: ﴿حَتَّى حِينٍ﴾ والأسديّ يقرأ: **(تِعلمون)** بكسر أوّله، والتّميميّ يهمز، والقُرَشيّ لايهمز، ولوأراد كلّ منهم أن يزول عن لُغته، وما جرى عليه لسانه طفلًا وناشئًا أوكهلًا، لشقّ عليه غاية المشقّة، فيسّر الله عليهم، واستمرّ هذا التّيسير حتّى جمع عُثمان النّاس على قراءة واحدة.

٥ ـ ذهب بعض أهل الفقه والحديث، منهم: سُفيان وابن وَهْب وابن جَرير الطّبريّ، والطّحاويّ، إلى أنّ المراد بالأحرُف السّبعة: سبع لغات في الكلمة الواحدة، ذات معنى واحد، مثل: هَلُمّ، وأقبل، وتعال و ... هذه ألفاظ سبعة في معنى طلب الإقبال ... **[ثمّ ذكر استدلاله برواية وَرقاء بإسناده عن أُبيّ، كما تقدّم عن ابن كثير،وقال:]**

ويلتزم أصحاب هذا الرّأي أن يقولوا : إنّ هذه الأوجه كانت جائزة في أوّل الأمر، ثمّ نسخت إلّا وجهًا في العرضة الأخيرة، وهي الّتي نسخ عليها عُثمان مصاحفه.

٦ ـ وبعضهم يرى أنّ الأحرُف السّبعة هي ما فيه من أمرونهي، وحلالٍ وحرامٍ، ومحكم، ومتشابه، وأمثال ... **[وذكر كما تقدّم مثله سابقًا في موارد متعدّدة].**

٧ ـ وذهب جماعة من أهل العلم، وعلى رأسهم **الإمام الرّازيّ**، إلى أنّ الأحرُف السّبعة هي وجوه سبعة يقع فيها التّغاير بين قراءة وأُخرى:

الأوّل ـ اختلاف الأسماء بالإفراد والتّثنية والجمع، والتّأنيث والتّذكير.ويمكن التّمثيل له بقوله تعالى: **﴿وَالَّذِينَ هُمْ لأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾**، إذ قرئ: لأماناتهم جمعًا، ولأمانتهم بالإفراد.

الثّاني ـ اختلاف تصريف الأفعال ، من ماضٍ ومضارع وأمر، ويمثِّل له بقوله تعالى: **﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾**، قرئ بنصب: **(ربَّنا)** على النّداء، وبلفظ: **(باعد)**على فعل الأمر، وقرئ : **(رَبُّنا)** برفع **(رب)** على الابتداء، وبلفظ: **(بَعَّد)** ماضيًا مضعّف العين، خبر المبتدأ.

الثّالث ـ اختلاف وجوه الإعراب، ويمكن التّمثيل له في الأفعال بقوله تعالى: **﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾**، قرئ بفتح الرّاء، على أنّ لا ناهية والفعل مجزوم، وقرئ بضمّ الرّاء، على أنّ لا نافية، والفعل بعدها مرفوع. ويمكن التّمثيل في الأسماء بقوله تعالى: **﴿ذُوالْعَرْشِ الْمَجِيد﴾**، قرئ برفع لفظ: **(المجيد)** على أنه نعت لكلمة «ذو»،

وقرئ بجرّه، على أنّه نعت لكلمة العرش. وهذه الأحرُف الثّلاثة موافقة لرسم المصحف العُثمانيّ؛ لأنّه كما سبق كان خاليًامن النّقط ومن الشّكل.

الرّابع ـ الاختلاف بالنّقص والزّيادة، ويمكن التّمثيل له بقوله تعالى في سورة التّوبة: ﴿**وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ**﴾، وقرئ: (**تجري من تحتها الأنهار**) بزيادة لفظ «**من**» وهما قراءتان متواترتان، وقد وافقت كلٌّ منهما رسم المصحف، فالأولى بدون «**من**» وافقت رسم غير المصحف المكّيّ، والّتي بزيادة «**من**» وافقت رسم المصحف المكّيّ. ومن هذا الوجه ـ الزّيادة والنّقص ـ ما لايوافق رسم المصحف قراءة: ﴿**وَكَانَ وَرَاءَ هُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ ـ صَالِحَةٍ ـ غَصْبًا**﴾[1] بزيادة لفظ (**صالحة**) وقراءة: ﴿**وَالذَّكَرَ وَالأُنْثَىٰ**﴾ بحذف لفظ: (**وماخلق**)، فإنّ زيادة (**صالحة**) ونقص (**وما خلق**) مخالفة لخطّ جميع المصاحف العُثمانيّة، ولذلك تركت هذه القراءة، وعُدَّت منسوخة في العرضة الأخيرة.

الخامس ـ الاختلاف بالتّقديم والتّأخير ويمكن التّمثيل له بقوله تعالى ﴿**وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ**﴾. فقد قرئ: (**وجاءت سكرة الحقّ بالموت**)، ولكنّ القراءة الثّانية لاتوافق رسم مصحف من المصاحف العُثمانية، فتُرِكَت وعُدَّت منسوخة التّلاوة في العرضة الأخيرة. ومثال ما وافق رسم المصحف من هذا الوجه قوله تعالى في سورة التّوبة: ﴿**فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا**﴾. قرئ الفعل الأوّل مبنيًّا للمعلوم، والثّاني مبنيًّا للمجهول، وقرئ بالعكس؛ الأوّل مبنيّ للمجهول، والثّاني مبنيّ للمعلوم، والقراءتان متواترتان.

السّادس ـ الاختلاف بالإبدال: ويمكن التّمثيل له بقوله تعالى: ﴿**وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا**﴾. قرئ (**ننشزها**) بالزّاي وبالرّاء قراءتان متواترتان، وكذا قوله

---

١ ـ الكهف/ ٧٩.

تعالى: ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾، وقرئ: **(فتثبتوا)** قراءتان متواترتان، موافقتان لرسم المصحف ...

السّابع ـ اختلاف اللُّغات: أي اللّهجات كالفتح والإمالة والتّرقيق والتّفخيم، والإظهار والإدغام، ونحو ذلك. ويمكن التّمثيل له بقوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَىٰ﴾ بالفتح أوالإمالة في أتى، وفي موسى، وهذا الوجه موافق دائمًا لرسم المصحف؛ لأ نّه تغيير في النّطق الشّكليّ، وليس في جوهر الكلمة.

مناقشة الأقوال السّابقة وبيان الرّاجح منها

أمّا القول الأوّل ـ وهو أنّ حديث: «**أُنزل القرآن على سبعة أحرف**» مشكلٌ لا يُعرَف المراد منه، فإنّه لا إشكال فيه بحمد الله تعالى؛ لأنّ المشترك اللّفظيّ إذا وجدت قرينة تبيّن المعنى المراد منه لا يكون مشكلًا، وقد قامت قرائن تمنع بعض معانيه، وتعين بعضها الآخر، لأ نّه لايصحّ أن يراد أحد حروف التّهجّي؛ لأنّ القرآن مؤلَّف من جميع حروف الهجاء، لامن سبعة منها فقط. ولايصحُّ أن يراد به طرف الشّيء، ولاالنّاقة الضّامرة، ولامسيل الماء، فتعيَّن أن يراد منه الوجه، وإذا تعيَّن أحد وجوه المشترك اللّفظيّ بمثل هذه القرائن، لم يكن مشكلًا.

أمّا القول الثّاني ـ وهو أنّ حقيقة العدد غير مقصودة فهو غير صحيح، لما جاء في حديث ابن عبّاس، أنّ... **[وذكر كما تقدّم عن البخاريّ رقم١، ثمّ قال:]**

ولما جاء في حديث أبي بكرة أنّ النّبيّ ﷺ قال: فنظرت إلى ميكائيل فسكت، فعلمت أنّه قد انتهت العدّة. فهذان الحديثان مع المراجعات الثّابتة في الأحاديث السّابقة، تدلّ على أنّ المراد بالسّبعة حقيقة العدد الواقع بين السّتّة والثّمانيّة.

وأمّا القول الثّالث ـ وهوأنّ المراد من الأحرُف السّبعة، لُغات سبع متفرّقة في القرآن كلّه، فليس بالقول المرضيّ، وذلك لوجوه:

الأوّل ـ أنّ عدم فهم ابن عبّاس وابن عمر لبعض ألفاظ القرآن لايدلُّ على أنّ هذه الألفاظ غير قُرَشيّة، أومستعملة في لُغة قُرَيش؛ لأنّه لايمكن إدّعاء إحاطة كلّ منهما بجميع ألفاظ لُغة قُرَيش، فقد قالوا: إنّه لايحيط باللُّغة إلّا معصوم.

الثّاني ـ أنّ هذا القول يتنافي مع ما عُلِمَ من الأحاديث المتقدِّمَة من أنّ نزول القرآن على سبعة أحرُف، كان الهدف منه التّيسير على الأُمّة بأن يقرأ كلُّ واحد بأيّ حرف منها شاء، فإذا كان معنى الأحرُف السّبعة على ما قالوا، لم يكن هناك تخيير في القراءة، بل يكون الكلّ ملزمًا بحرف واحد.

الثّالث ـ أنّ هذا الرّأي لايمكن معه تصوّر اختلاف الصّحابة في القراءة، وإقرار النّبيّ ﷺ كلًّا منهم على قراءته.

الرّابع ـ أنّ لُغات العرب أكثر من سبع، وفي القرآن كلمات لقبائل كثيرة تزيد على هذا العدد بكثير.

الخامس ـ أنّ هذا القول يقتضي أن يكون القرآن أبعاضًا، منه ما هو بلُغة قُرَيش، ومنه ما هو بلُغة هُذَيل، وهكذا.

وهذا المذهب يستلزم أنّ كلَّ شخص لا يمكنه أن يقرأ إلّا البعض الّذي نزل بلُغته، دون البعض الّذي نزل بلُغة غيره.

وهذا يتنافي مع التّيسير المقصود من نزول القرآن على سبعة أحرُف كما قدّمنا. وهو مخالف لما صوّرته لنا الرّوايات السّابقة من اختلافٍ في القراءت بين الصّحابة، فإنّ المقروء فيها كان واحدًا لا محالة.

أمّا القول الرّابع ـ وهو أنّ المراد بالأحرُف السّبعة: لُغات عربيّة في كلمة واحدة؛ فهو رأي له وجاهته، غير أنّه يلزم منه أنّ بعض هذه اللُّغات الّتي قرأ بها المسلمون قد ضيّعَها عُثمان لمّا جمع النّاس على حرفٍ واحدٍ، فيحتاج أصحاب هذا الرّأي إلى مبرّرٍ يدفع عنه التُّهمة، وعن المسلمين الّذين أقرُّوه على ذلك، بأن يقولوا: إنّ

المسلمين قد خُيِّرُوا في القراءة بأيِّ وجه شاءوا، فاختاروا هذا الوجه على غيره حسمًا للخلاف ودرءًا للفتنة.

وأمّا القول الخامس ـ وهو أنّ المراد بالأحرُف السّبعة: سبع لُغات في الكلمة الواحدة ذات المعنى الواحد، مثل: هلمَّ، وأقبل، وتعال، وعجِّل، وأسرع، وقصدي، ونحوي، فقد رجَّحه جماعة، منهم: سُفيان بن عُيَينة، وابن جرير الطّبريّ، وابن وَهْب، ونسبه ابن عبد البرّ لأكثر العلماء.

وا ستدلّوا على هذا القول بما جاء في حديث أبي بكرة: أنّ جبريل قال: يا محمّد اقرأ القرآن على حرفٍ، فقال ميكائيل ... **[وذكر كما تقدّم عن ابن عبد البرّ رقم٩، ثمّ ذكر قوله كما تقدّم عنه ذيل رقم٣، وقال:]**

ويؤيّده أحاديث، منها: قرأ رجل عند عمر بن الخطّاب فغيَّر عليه، فقال: لقد قرأت على رسول الله ﷺ فلم يغيِّر عليّ، قال: فاختصما ... **[وذكر كما تقدّم عن ابن حَجَر، ثمّ قال:]**

وعن بِشْر بن سعيد أنّ أبا جهيم الأنصاريّ أخبره أنّ رجلين ... **[وذكر كما تقدّم عن الطّبريّ رقم٢٨، ثمّ ذكر رواية الأعمش في قراءة أنس وقول ابن سيرين كما تقدّم عنه أيضًا رقم٣٨ و٤٢، وقال:]**

ولكن هذا القول مردود من وجهين:

الأوّل ـ أنّ الكلمة الّتي يوجد لها سبع مرادفات في القرآن نادرة، فلا يتأتّى التّيسير، ولا رفع الحرج الّذي أُنزل القرآن على سبعة أحرُف من أجله.

وقد أنكر ابن قُتَيبة أن يكون في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه.

الثّاني . أنّه يؤدّي إلى أنّ الاختلاف في أوجه القراءة قد انتهى، مع أنّ الأُمّة أجمعت على صحّة القراءات الكثيرة الّتي نُقِلَت بالتّواتر.

وأمّا القول السّادس ـ وهو أنّ الأحرُف السّبعة هي ما فيه من أمر ونهي، وحلال

وحرام ... إلى آخره، فإنّه قول لادليل عليه، فهومخالف لظاهر الأحاديث الواردة في أنّ نزول القرآن على سبعة أحرُف كان تيسيرًا على الأُمّة.

وظاهر الأحاديث يدلّ على أنّ المراد بالأحرُف السّبعة: أنّ الكلمة تقرأ على وجهين أوثلاثة إلى سبعة، توسعةً للأُمّة، والشّيء الواحد لا يكون حلالًا وحرامًا في آية واحدة، والتّوسعة لم تقع في تحريم حلال، ولاتحليل حرام، ولافي تغيير شيء من المعاني المذكورة. والّذي ثبت في الأحاديث السّابقة أنّ الصّحابة الّذين اختلفوا في القراءة، احتكموا إلى النّبيّ ﷺ فاستقرأ كلّ رجل منهم، ثمّ صوّب جميعهم في قراءتهم على اختلافهم، حتّى ارتاب بعضهم لتصويب إيّاهم، فقال ﷺ للّذي ارتاب منهم عند تصويبه جميعهم: «**إنّ الله أمرني أن أقرأ القرآن على سبعة أحرُف**».

ومعلوم أنّ تماريهم فيما تماروا فيه من ذلك، لوكان فيما دلّت عليه تلاواتهم من التّحليل والتّحريم، والوعد والوعيد، وما أشبه ذلك، لكان مستحيلًا أن يصوّب النّبيّ ﷺ جميعهم، ويأمركلّ قارئ منهم أن يلزم قراءته في ذلك على النّحو الّذي هوعليه ، لما يلزم عليه من اجتماع الضّدّين على شيءٍ واحدٍ، فظهر أنّ هذا القول ساقط لا يعوّل عليه ، ولايلتفت إليه.

وأمّا القول السّابع ـ وهو أنّ الأحرُف السّبعة هي حروف سبعة يقع فيها التّغاير بين قراءة وأُخرى، فهوالقول الصّحيح الجامع لكلّ ما تقدّم من الأحاديث الصّحيحة، والموافق للأُصول الخمسة الّتي استنبطها العلماء منها، والّذي لايلحقه اعتراض فيما أرى، ولايتوجّه إلى المسلمين فيه أيّ اتّهام ،كما أنّه يعتمد على الاستقراء التّامّ لمرجع اختلاف القراءات, ويتمشّى مع بقاء الأحرُف السّبعة إلى اليوم.

وهذا القول ذهب إليه في جملته فُحُولٌ من العلماء على رأسهم **أبوالفضل الرّازيّ** كما ذكرنا، وتبعه فيه أوقاربه كلّ القرب ابن قُتَيبة، وابن الجَزَريّ، وابن الطّيّب **(رحمهم الله جميعًا)**.

[شبهات مردودة حول حديث «سبعة أحرُف»]

وقد أورد بعض الكُتَّابِ في كتبهم شبهات حول حديث نزول القرآن على سبعة أحرُف، وقاموا مشكورين بدحضها وتفنيدها.

الشّبهة الأُولى ـ ذهب بعض من لاعلم له إلى القول بأنّ المراد بالأحرُف السّبعة القراءات السّبعة المنقولة عن الأئمّة السّبعة المعروفين عند القُرّاء.

قال ابن الجَزَريّ في الرّدّ على هذه الشّبهة ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ ذكر قول أبي شامة و ابن عَمّار كما تقدّم عن ابن حَجَر، ثمّ ذكر أيضًا قول مكّيّ كما تقدّم عنه، وقال:]**

وابن مجاهد الّذي جمع القراءات السّبع لم يقتصر على السّبع، لاعتقاده أنّها هي المرادة بقوله ﷺ: **«أُنزل القرآن على سبعة أحرُف»**، وإنّما كان ذلك منه على سبيل الصّدفة.

أوكان كما يقول شِهاب الدّين القسطلانيّ في «مقدِمَة إبراز المعاني من حرز الأماني» لأبي شامة: «جمع قراءات سبعة مشاهير من أئمّة قرّاء هذه الأمصار، ليكون ذلك موافقًا لعدد الحروف الّتي أُنزل عليها القرآن، لا لاعتقاده ـ أو اعتقاد غيره من العلماء ـ أنّ هؤلاء السّبعة المعيّنين هم الّذين لا يجوز أن يقرأ بغير قراءاتهم».[1]

قال أبو شامة في «إبراز المعاني»: فذكرت تصانيف الأئمّة في القراءات المعتبرة والشّاذّة، ووقع اختيار أكثرهم على الاقتصار على ذكر قراء سبعة من أئمّة الأمصار، وهم الّذين أجمع عليهم، وإن كان الاختلاف أيضًا واقعًا فيما نُسِبَ إليهم، وأوّل من فعل ذلك الإمام أبو بكر بن مجاهد، قُبَيل سنة ثلاثمائة أو في نحوها، وتابعه بعد ذلك من أتى بعده إلى الآن، وكان من كبار أئمّة هذا الشّأن، وبعضهم صنَّف في قراءة أكثر

---

١ ـ ص: ٢٢.

من هذا العدد، وبعضهم في أنقص منه.

واختار ابن مجاهد ومن بعده هذا العدد موافقة لقوله عليه السلام: **«إنّ هذا القرآن أُنزِل على سبعة أحرُف»** ...

الشُّبهة الثّانية ـ يقول المفترون من المستشرقين ومن نحا نحوهم من أهل الزّيغ والضّلال: إنّ اختلاف القُرّاء في قراءة القرآن على سبعة أحرُف، والأحاديث الدّالّة على أنّه نزل على سبعة أحرُف، تدلّ على أنّ في القرآن اختلافًا كثيرًا, بينما ينفي الله عن هذا القرآن الاختلاف, ويجعل وجوده دليلًا على أنّه ليس من عنده.

والجواب: أنّ الاختلاف النّاشيء عن الأحرُف السّبعة هواختلاف في طرق الأداء في دائرة محدودة، لاتعارض بين معانيها، ولاتضارب بين أحكامها، والاختلاف المنفي إنّما هو التّعارض في المعاني، والتّناقض في الأحكام والأخبار.

الشّبهة الثّالثة ـ قالوا: إنّ بعض الرّوايات في اختلاف القراءات تثير الشّكّ في القرآن، وتفقد الثّقة فيه ... **[و ذكر كما تقدّم مثله عن الزُّرقانيّ، ثمّ قال:]**

والحقيقة أنّ كثرة الأقوال وتهافتها وضعف ا لرّوايات وسقوطها، مكّن لأعداء الإسلام من التّهجُّم على الكتاب الخالد، الّذي **﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾** وأتاح لهم فرصة الاعتراض والتّشكيك.

نعم وإنّ سماحة الإسلام فتحت مجال القول والكتابة على مصراعيه، فدخله العالم والجاهل، فكتب فيه ـ بحسن قصد ـ ما ليس منه، ووجد من كلام أبنائه معاول هدم أخطر من سيوف المبشّرين والمستشرقين، وصدق القائل:

لايبلغ الأعداء من جاهل ❊ ما يبلغ الجاهل من نفسه.

فما أحوج ثروة الإسلام العلميّة إلى جملة نقاء وتصفية في كتب التّفسير، وكتب الحديث، وكتب السّير، بل وكتب الأحكام الفقهيّة الفرعيّة!

ونرى بعض العلماء يسلّم بصحّة هذه الرّوايات لمجرّد اطمئنانه للمسند، ويحاول

الرّدّ بأنّ هذا كان جائزًا في أوّل الإسلام حتّى تلين ألسنة المبعوث إليهم، مع ملاحظة أنّ الكلَّ نازل من عند الله وتلك المحاولة ـ رغم حسن القصد الباعث عليها ـ لاتزيد الشّبهة إلّا اشتباهًا، فإنّ القرآن لم ينزل للعرب وحدهم، وكان حريًّا به أن يراعي المشقّة بالنّسبة لجميع الأُمم، لابالنّسبة لبعض القبائل العربيّة الّتي تقف ألسنتها عند كلمات منه محدودة،والأولى ردَّ هذه الرّوايات من أساسها ؛ لأنّ ما جاءت به يخالف الأمر المجمع عليه. (٦٨ ـ ٨٦)

الفصل الخامس والسّتّون

نصّ شاهين (م: ١٤٣١) في «تاريخ القرآن»

ملاحظات على روايات الحديث

ولقد تعمّدنا إيراد هذه الرّوايات على كثرتها، وأوردنا أيضًا نقدالأستاذين العلّامتين: أحمد شاكر ومحمود شاكر للأسانيد والرّوايات، مع بعض إضافات يسيرة، رأينا ضرورتها، لأ نّا لم نجد أحدًا في الحديث حاول أن يعرض الصّورة بأكملها، وإنّما يكتفي من يعالج المشكلة بنقل رواية أوروايتين للحديث، ثمّ يمضي في عرض مايرى من معاني الأحرف السّبعة، وقد بلغت إحدى المحاولات الحديثة حدّ الجرأة، حين أنكر مؤلّفها صحّة الحديث، ورفض فكرة الأحرف السبعة، ولسوف نرى الدّوافع المذهبيّة الّتي تكمن وراء موقفه عند التّعرّض لموقف الشّيعة.

أمّاخلاصة الموقف بعد النّظرفي هذه الرّوايات فهي أنّه:

أوّلًا ـ عدد الصّحابة الّذين ورد ذكرهم خمسة عشر صحابيًّا، هم: أبيّ بن كعب، وأنس بن مالك، وأبوهُرَيرة ... **[وذكركما تقدّم عن السّيوطيّ، ثمّ قال:]**

وقد ذكر السّيوطيّ هؤلاء الصّحابة في إحصائه لروايات الحديث، وأضاف إليهم حذيفة بن اليمان وسمرة بن جندب ... **[وذكر كما تقدّم عنه]**.

ثانيًا ـ عدد الأسانيد الّتي ورد من طريقها الحديث ستّة وأربعون سندًا، منها: عشرون في روايات أبيّ، وسبعة أسانيد في روايات ابن مسعود،وأربعة في روايات

أبي هُرَيرة، وثلاثة في روايات أمّ أيُوب، ومثلها لابن عبّاس، وإثنان لعمر وابنه عبد الله، وواحد لكلّ من زيدبن أرقم، وأبي طلحة، وأبي جهيم، وأبي بكرة، وابن صُرَد، وابن دينار، وأبي العالية.

ثالثًا ـ ليس بين هذه الأسانيد الكثيرة سوى ثمانية أسانيد ضعيفة، والباقي ـ وعدّته ثمانية وثلاثون سندًا ـ صحيح لامطعن فيه من الوجهة النّقديّة. كما أنّ الأسانيد جميعًا متّصلة ماخلا أربعة انقطع فيه السّند، وإن صحّت روايتها عن أصحابها، وتأيدمعناها بالأحاديث المتّصلة، وتلك هي رواية ابن أبي ليلى وابن صُرَد وابن دينار،وأبي العالية، والحديث بمجموع هذه الأسانيد وحدها يصل إالى رتبة المتواتركما سبق.

رابعًا ـ ليست لنا ملاحظة على متن ماسبق من الرّوايات سوى مايمكن أن نظنّه حول الرّواية المكذوبة عن زيدبن أرقم، والّتي تقرّر ضعف سندها، فنحن نظنّ أنّ هذه الرّواية من وضع بعض أصحاب الأهواء من الشّيعة لأمرين:

١ ـ أن يظهر عليّ رضي الله عنه في مجلس النّبيّ بمظهر النّاطق باسمه، المبلّغ لأمره، على حين لم يكن في الموقف مايحول دون أن يتحدّث النّبيّ ﷺ بنفسه إن صحّ الحديث. وقد وجدناه في الرّواية الخامسة من روايات ابن مسعود يشترك مع النّبيّ في الحديث، دون أن ينفرد به.

٢ ـ يؤيّد هذا أنّ زيدبن أرقم، وقد كان صحابيًّا أنصاريًّا نزل الكوفة وابتنى بها دارًا في كِندَة، وتوفّي بها أيّام المختار سنة ٦٨.[1] ومعنى ذلك أنّه قد شهد أيّام الشّيعة في تلك المدينة العلويّة، وعاصر أحداثها الرّهيبة في مقاومة الأمويّين، وبرغم أنّ الأخبار الواردة عنه قليلة، فإنّ من بينها هذا الخبر الضّعيف عن عليّ، والآخر

١ ـ الطّبقات الكبرى ٦ : ١٨.

عن مقتل جعفربن أبي طالب في غزوة موتة[١]، فلا يبعدأن يستغلّ دعاة الشّيعة اسمه في تلفيق موضوعات عنه، دعمًا لمذهبهم، وانتصارًا لدعوتهم.

خامسًا ـ أمّا من حيث الشّكل الّذي سيق في إطاره خبر نزول القرأن على سبعة أحرف، فقد تحقّقت منه أشكال ثلاثة:

١ـ أن يرد الخبر في سياق قصّة تصوّر خلافًا حدث بين اثنين أو ثلاثة من الصّحابة، ثمّ يذهبون إلى النّبيّ ﷺ يحتكمون إليه في اختلافهم، فيجيزقراءتهم جميعًا، ثمّ يخبرهم أنّ القرأن كلّه صواب، وأنّه أنزل على سبعة أحرف وذلك متمثّل في الأحاديث ...

٢ ـ أن يرد الخبر في صورة أمر من جبريل في سياق محاورة بينه وبين النّبيّ ﷺ، وقد يشترك فيها أحيانًا ميكائيل، وذلك متمثّل في الأحاديث ...

٣ ـ أن يرد الخبر في صورة إخبار من النّبيّ ﷺ بالقراءة، أو النّزول على سبعة أحرف، وذلك متمثّل في الأحاديث ...

ويلحق بهذه الصّور إجازة النّبيّ ﷺ لقراءة من قرأوا أمامهم مع اختلافهم في اللّغة، وهومدلول حديث أبي العالية المرسل.

والّذي نقوله تعليقًا على تعدّد مرّات الشّكل الواحد: هو أنّه من المعقول أن يتكرّر الموقف المتماثل بعدد الرّواة من الصّحابة، أي أنّه يجوز أن يختلف أُبيّ مع بعض القراءة أمامه، وأن يختلف ابن مسعود، وأن يختلف عمر، ثمّ يلجأ المختلفون في كلّ مرّة إلى النّبيّ، يسترشدونه في الأمر، أمّا أن يختلف أُبيّ مع القراءة تسع مرّات، فيذهب كلّ مرّة إلى النّبيّ، فذلك أمر بعيد الاحتمال، إذ يكفي في التّوجيه إلى حلّ المشكلة أن يذهب مرّة واحدة، وفي موقف حيّ تحرّكت خلاله وساوس الشّيطان، ودواعي

---

١ ـ مقاتل الطّالبيّين: ١٢.

الشّكّ والتّكذيب، أشدّ ممّا كان في الجاهليّة. هذا بالنّسبة إلى الشّكل الأوّل.

أمّا بالنّسبة إلى الشّكل الثّاني فيوشك أن يكون في ظنّنا حدثًا واحدًا ، روي من طرق مختلفة، إذ يكفي في تبليغ أمر السّماء بإباحة القراءة على سبعة أحرف ـ أن ينزل جبريل عليه السلام ـ وحده، أو مع ميكائيل ـ عند أضاة بني غِفار، أو عند أحجار المِراء، فيبلّغ النّبيّ ما تفضّل الله سبحانه وتعالى به على عباده .

والأمر بعكس ذلك في الشّكل الثّالث، إذ يصحّ أنّ النّبيّ ﷺ قد كرّر هذا الأخبار أو الأمر لأصحابه في مناسبات مختلفة، وفي مواقف كثيرة، كيما يثبت قاعدته في أنفس صحابته ...

موقف الشّيعة من حديث الأحرف السّبعة

يمثّل رأي الشّيعة الإماميّة طرفًا آخر في قضيّة (الأحرف السّبعة)، وقد عبّر عن رأيهم في تفصيل ووضوح ـ السّيّد أبو القاسم الموسويّ الخوئيّ ـ في كتابه: «البيان في تفسير القرآن» ١ : ١١٩ وما بعدها.

وكان منهجه في تناول المشكلة أن نقل بعض روايات الحديث عن الطّبريّ، وهي في تصنيفنا اللّاحق: الأوّل والخامس والسّادس والحادي عشر من روايات أبيّ بن كعب، والخامس من روايات ابن مسعود، والثّاني والرّابع من روايات أبي هريرة، والأوّل من روايات ابن عبّاس، وحديث ابن طلحة، وأشار في نهايته إلى قصّة عمر مع هشام بن حكيم، وحديث ابن أبي بكرة، ثمّ نقل أخيرًا رواية عن القُرطُبيّ وهي:

وأخرج عن القُرطُبيّ، عن ابن أبي داود، عن أبيّ قال: قال رسول الله ﷺ : يا أبيّ بن كعب إنّي قرأت القرآن، فقيل لي... **[وذكر كما تقدّم عن ابن الأشعث، ثمّ قال:]**

وهذا الحديث لم يزد على مامضى من أقوال ثابتة صحيحة السّند عن رسول الله ﷺ، وقد كان هدف المؤلّف أن يبيّن أوّلًا: ما احتوته هذه الأحاديث من تناقض يدعو

إلى تركها، والتّسليم بضعف موردها، أوعلى الأصح برفض روايتهاعن النّبيّ.

ووجهة نظر الشّيعة في الأسانيد الصّحيحة عند أهل السّنّة أنّها كلّها مرفوضة، مادامت لم تردمن طريق أهل البيت، ولذا وجدنا المؤلّف يقرّر ابتداء أنّ هذه الرّوايات كلّها من طريق أهل السّنّة، وهي مخالفة لصحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «**إنّ القرآن نزل من عند واحد، ولكنّ الاختلاف يجيء من قبل الرُّواة**».

وأيضًا أنّ الصّادق عليه السلام حكم بكذب الرّواية المشهورة بين النّاس: «**نزل القرآن على سبعة أحرف**»، **وقال** عليه السلام :«**ولكنّه نزل على حرف واحد**».

وقريب من هذا أيضًا ما رواه ابن أبي داود عن ابن مسعود، حين أعلن رضاه عن جمع عثمان للمصحف.

ومن الواضح؛ بداهة أنّ من الصّعب التّسليم بخبر واحد، أوبقول منسوب دون سند يذكر، على حين لانسلّم بحديث متواتر، ورد إلينا من طريق أربعة وعشرين صحابيًّا، وستّة وأربعين سندًا فيما ذكرنا فحسب ...

أمّا الأساس الّذي بنى عليه الشّيعة موقفهم من هذا الحديث وغيره، فهوأنّ المرجع بعد النّبيّ صلى الله عليه وسلم في أمور الدّين إنّما هو: كتاب الله وأهل البيت، «**الّذين أذهب الله عنهم الرّجس وطهّرهم تطهيرًا**». وحتّى هذا القول لم يسلم من التّناقض، فالمعروف أنّ ترتيب المراجع في أمور الدّين يجعلها هكذا: القرآن ثمّ السّنّة، ولكنّه جعل (النّبيّ أوّلًا)، ثمّ القرآن ثمّ أهل البيت، وعلى أيّة حال فإنّ لكلّ جماعة مسوغاتها الّتي تلتزمها في تقرير آرائها.

ويقول السّيّد الخوئيّ: «ولاقيمة للرّوايات إذا كانت مخالفة لما يصحّ عنهم (أي عن أهل البيت) ولذلك لايهمّ أن نتكلّم عن أسانيد هذه الرّوايات، وهذا أوّل شيء تسقط به الرّواية عن الاعتبار والحجّيّة».

ثمّ أخذيسرد ما لاحظه من تناقض واختلاف بين الرّوايات الّتي أوردها ، فقال:

ومن التّناقض أنّ بعض الرّوايات دلّ على أنّ جبريل أقرء النّبيّ ﷺ ... **[ثمّ ذكر كلام السّيّد الخوئيّ في التّناقض بين الرّوايات، كما تقدّم عنه، وقال:]**

وهذه الأوجه الّتي ذكرها المؤلّف للتّناقض بين الرّوايات لاتعدوأن تكون ملاحظات شكليّة، مادامت نتيجة المواقف دائمًا الأمر، أوالإخبار أوالتّرخيص بالقراءةعلى سبعة أحرف، وإنّما يُهَوِّن من شأن هذه الشّكليّات كثرة الطّرق الّتي انتقل بها الحديث، فلا معنى لهذه الكثرة مالم توجداختلافات يسيرة، تنتهي دائمًا نهاية واحدة، فالثّابت المتواترفي نظرنا هو هذه النّهاية الّتي أجمع عليها هذا الجمهور من الرّواة والأسانيد.

وأمّاماذكره من عدم التّناسب بين السّؤال والجواب، فلاحقيقةله، إذ إنّ الاختلاف في عدد آيات سورة ما، يأتي من اعتبار أنّ آيتين قد اِنْدَمَجَتا في آية أوّلا، وذلك يتوقّف على صورة التّلقّي، فكان الأمر لهم: «**أن يقرأ كلّ إنسان كما علم**» مناسبًا لحسم خلافهم.

أمّا تفسير معنى الحروف في نظر الشّيعة فليس ممّا يوقف عنده، لأنّه مادام الأمر قدانحصر في مذهبهم في حرف واحد، فإنّ معناه يصبح: «الوجه والطّريقة الواحدة».

وفي ذلك يقول السّيّد الخوئيّ: وحاصل ما قدّمناه: أنّ نزول القرآن على سبعة ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

وأخطر قضيّة في هذا النّصّ ـ بعد نفي الأحرف السّتّة ـ القول «**بأنّ الاختلاف قد جاء من قبل الرّواة**» وهي لازمة لنفي الأحرف. ومقتضى ذلك القول بعدم التّوقيف، واعتبار أنّ ماورد من القراءات والأوجه في القرآن تحريف وعبث من الرّواة، ومعاذ الله أن يقال: هذا بحقّ أصحاب القرآن، فهم من هم ورعًا وضبطًا في الرّواية والأداء. وربّما عدنا إلى هذا الحديث فيما يستقبل من الحديث.

تفسير الأحرف السّبعة في القديم

وقدتعرّض لتفسير المراد بالأحرف السّبعة كثيرون في القديم والحديث، ونبدأ بعرض الآراء الواردة ابتداء من أبي محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (م: ٢٧٦)، وقد

أورد في مناقشته للمراد بالأحرف السّبعة جملة من الآراء والتّفسيرات، قال: وقد غلط في تأويل هذاالحديث قوم، فقالوا: السّبعة الأحرف...**[وذكركما تقدّم عنه،ثمّ قال:]**

فابن قتيبة يرى ـ بعد رفض ما أشار إليه من آراء ـ «أنّها سبعة أوجه من اللّغات المتفرّقة في القرآن» ، أي أنّ المرادبالحرف : اللّغة، وأنّ عدد اللّغات سبعة، لاتتوارد على الكلمة الواحدة، وإنّما تتفرّق في القرآن ما بين كلمة وأخرى .

ثمّ هو يقدّم لرأيه هذا تفصيلًا، فيقول: وقد تدبّرت وجوه الخلاف في القراءات ، فوجدتها سبعة أوجه...**[وذكركما تقدّم عنه في باب اختلاف القراءات،ثمّ قال:]**

وهذا التّفسير من ابن قتيبةيعتمد في الواقع على ماسبق خلال روايات الحديث من إشارة إلى أسباب إباحة القراءةعلى سبعة أحرف، وصور الخلاف بينها، إلى جانب أنّه قد صنّف وجوه الخلاف في القراءات، بادئًا من أبسط صور الخلاف، متدرّجًا إلى أكثرهابعدًاعن القراءة المشهورة.

والثّلاثة الأُولى وجوه من الخلاف لاتناقض النّصّ المجمع عليه في مصحف عثمان، والأربعة الأخيرة تخالف الرّسم العثمانيّ، إذ كان الخلاف:

في أوّلها ـ منحصرًا في إحلال كلمة مكان كلمة بمعناها.

وفي ثانيها ـ إبدال صوت من صوت، يتغيّربه المعنى.

وفي ثالثها ـ مخالفة في ترتيب الكلمات عن المعهود المشهور.

وفي رابعها ـ زيادة أو نقص عن النّصّ المشهور.

كلّ ذلك داخل في مفهوم الأحرف السّبعة، والمهمّ في نظرابن قتيبة ألايبلغ الخلاف بين حرف وحرف حدّ التّضادّ، وإلّاخرج عنها، وحرمت القراءة به، وإنّما يجوز أن يكون اختلاف تغاير، يتّحد به معنى النّصّ ولايتناقض.[1]

---

١ ـ تأويل مشكل القرآن : ٣١.

أمّا أبوجعفر محمّد بن جرير الطّبريّ (م: ٣١٠) فقد ذهب إلى أنّ الأحرف السّبعة سبع لغات، أوسبع ألسن ... **[وذكركما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

ويلاحظ أنّ رأي الطّبريّ؛ أنّ الأحرف السّبعة هنّ لغات سبع تكون في الكلمة الواحدة، سبق أنّ رفض ابن قتيبة صحّته، وقال: بأنّها لغات سبع متفرّقة في القرآن.

كما يلاحظ أنّ الطّبريّ يعتبركلّ ما يقرأ به الآن حرفًا واحدًا من الأحرف السّبعة، وأنّ الأ حرف السّتّة الباقية مفروضة بإجماع الأمّة على حرفها، رغم أنّه لم تحظرقراءة القرآن بجميع حروفه على قارئه بما أذن له في قرائته به.[1] على حين يعتبر ابن قتيبة؛ أنّ الأحرف السّبعة موجودة محدودة الشّكل، وأنّ ثلاثة منها ـ على ما رأينا ـ داخلة في الرّسم العثمانيّ للمصحف. وكلا هذين الرّأيين ينزع إلى تحديد المراد بالأحرف وبا لسّبعة تحديدًا قاطعًا.

وقدلوحظ أنّ مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ (م: ٤٣٧) تابع رأي ابن قتيبة، ونقل كلامه بنصّه، مع بعض تفسيرات يسيرة وتعليقات خلاله، وأشار هو إلى ذلك بقوله: «وإلى هذه الأقسام في معاني السّبعة ذهب جماعة من العلماء، وهو قول ابن قتيبة، وابن شُريح، وغيرهما، لكن شرحنا ذلك من قولهم».[2]

وقد تعرّض مكّيّ لمناقشة مذهب الطّبريّ، وكشف عن تناقض وقع فيه في أثناء بسطه لرأيه في كتاب «القرا ءات». فقد لاحظ مكّيّ أنّ الطّبريّ يرى: أنّ الّذي اختلف القرّاء اليوم فيه من القراءات حرف واحدمن السّبعة، وهو الحرف الّذي كتب عثمان عليه المصحف، وأنّ بقيّة الأحرف هجرتها الأمّة بإجماعها، كما سبق نقلنا عن تفسيره.

---

١ ـ تفسيرالطّبريّ ١ : ٥٩ .

٢ ـ الإبانة عن معاني القراءات : ٣٦ ـ ٤١ .

ولكنّه ينقل عنه من كتاب «القرا ءات» قوله: كلّ ماصحّ عندنامن القراءات، أنّه علّمه رسول الله . . . **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

فالطّبريّ في الأوّل يجعل كلّ ما اختلف القراءة فيه داخلًا في نطاق حرف واحد، هو الّذي كتب عثمان عليه المصحف، وهو يجعل في الثّاني كلّ ما اختلف فيه القراءة ـ ممّا صحّ ـ داخلًا في الأحرف السّبعة، ما دام موافقًا لخطّ المصحف، فقد اتّسع خطّ المصحف لاتجاهين لدى الطّبريّ لقراءات من حرف واحد، هي في ذاتها قراءات من السّبعة الأحرف، ولذا ينسب مكّيّ إليه التّناقض في مذهبه.[1]

والّذي نراه أنّ التّناقض هنا شكليّ، إذ إنّ من المؤكّد ـ في رأينا ـ أنّ بعض الأحرف قد هجر تمامًا في مصحف عثمان، وهو الّذي يعنيه الطّبريّ أساسًا في رأيه، غير أنّه غلا في تحديد عدد هذا المهجور، وكان من الصّواب أن يطلق القول دون تحديد مادام أصل القضيّة وهوالسّبعة الأحرف غير محدّد، وقياس محدّد على غير محدّد غير معقول.

امّا ابن الجزريّ (م : ٨٣٣) فقد جمع بحكم تأخّره آراء المتقدّمين جميعهم، ولكنّه زاد عليها الرّأي القائل بأنّ المراد «بالسّبعة» ليس حقيقة العدد، بل الكثرة والمبالغة من غير حصر، ووصف هذا الرّأي بأنّه جيّد، لولا أنّ الحديث يأباه، لأنّه يدلّ في بعض رواياته على إرادة حقيقة العدد وانحصاره.[2] وقد أدّت به محاولته وإمعانه النّظر نيّفًا وثلاثين سنة، كما قال: وتتبّعه القراءات صحيحها، وشاذّها، وضعيفها، ومنكرها إلى أن يُرجع ... **[وذكر كماتقدّم عنه في باب اختلاف القراءات وقال:].**

وقد علّق الخوئيّ على هذا الحصر للأحرف السّبعة فيما قرّره ابن قتيبة وابن الجزريّ تعليقًا منطقيًّا ذكيًّا، فات الأقدمين ملاحظته، قال: إنّ كثيرًا من القرآن موضع

---

١ ـ الإبانة ص : ٢٠ .

٢ ـ النّشر ١ : ٢٦ .

اتّفاق بين القرّاء، وليس موردًا للاختلاف، فإذا أضفنا موضع الاتّفاق إلى موارد الاختلاف بلغ ثمانية، ومعنى هذا: «**أنّ القرآن نزل على ثمانية أحرف**»،[1] وهذا احتمال لم يأخذه القدماء في اعتبارهم حين حصروا وجوه الاختلاف .

كما يذكر ابن الجزريّ محاولة لأبي الفضل الرّازيّ (م : ٤٥٤) مقاربة لمحاولته، ونحن نقطع بأنّ فكرة تتبّع وجوه الاختلاف وحصرها في سبعة من عمل ابن قتيبة، سواء تأثّر من بعده بها فنقلها، أم قلّده في منهجه، فأفضى إلى مثل ماجاءبه أومقاربة. ولم يستقلّ بمنهج في تفسير المراد بالأحرف السّبعة سوى الطّبريّ، ولم يتابعه أحد ممّن ذكرنا على ما جاء.

وفي نهاية الأمر يأتي السّيوطيّ (م: ٩١١) فيومىء إلى أنّ تفسيرات الحديث بلغت أربعين، ولكنّه لايذكر منها سوى خمسة وثلاثين، أكثرها متداخلة، ومنها أشياء لايفهم معناها على الحقيقة، وأكثرها معارضة حديث عمرو بن هشام بن حكيم الّذي في الصّحيح.[2]

ما نرجّحه في تفسير الأحرف السّبعة

وقبل أن نرجّح تفسيرًا معيّنًا للمراد بهذه الأحرف، ينبغي أن نقدّم ملاحظاتنا من خلال تأمّلنا للنّصوص السّابقة روايتها، وظروف صدورها عن النّبيّ ﷺ :

وأولى هذه الملاحظات: أنّ منطوق الأحاديث ومفهومها يدلّان على أنّ زمن التّصريح بقراءة القرآن على سبعة أحرف لم يكن خلال الفترة المكّيّة، وإنّما كان خلال الفترة المدنيّة.

فأمّا المنطوق: فأن يرد في بعضها أنّ النّبيّ كان عند أحجارالمراء بالمدينة، أو عند

---

١ ــ البيان ١ : ١٣١ .

٢ ــ الإتقان ١ : ٤٩ .

أضاة بني غفار، وهو موضع بالمدينة.

وأمّا المفهوم: فإنّ أغلب الأحاديث الّتي ذكرت خلافًا بين الصّحابة حول شيء من القرآن أشارت إلى حدوثه بالمسجد، كما أشارت إلى صور من الاحتكام إلى النّبيّ والمسجد، هو مسجد المدينه بلا مراء، والاحتكام لم يكن إلّا حيث وجدت للمسلمين في شخص النّبيّ (حكومة) بالمعنى العامّ، وهو ما تشير إليه الآية المدنيّة: **﴿فَلا وَرَبِّكَ لَايُؤْمِنُونَ حَتّٰى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَايَجِدُوا فِي اَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾**، النّساء/٦٥.

وثانية هذه الملاحظات: أنّ الأسباب الّتي أشارت إليهانصوص الأحاديث السّابقة، ومظاهرالاختلاف تنحصرفي:

١ ـ الاختلاف في اللّغة في حديث أبي العالية.

٢ ـ الاختلاف في بعض المفردات، كقولك: هلمّ، تعال، وعليم، حكيم ...

٣ ـ الاختلاف في عدد الآيات في سورة ما.

٤ ـ الاختلاف النّاشيء عن العجزفي النطق بسبب صغرالسّنّ (فيهم الغلام)[١].

٥ ـ الاختلاف النّاشيء عن العجز بسبب الجهل (والخادم).

٦ ـ الاختلاف النّاشيء عن العجز بسبب الشّيخوخة (والشّيخ العاسي والعجوز).

٧ ـ يضاف إلى حوادث الاختلاف الّتي ظهرت في الفترة المدنيّة حادثة ظهرت فيما بعد على عهد أبي بكر، فيها الطّابع الّذي بدا دائمًا في الأحاديث السّابقة، ولكنّها أكثرتحديدًا لمدار الخلاف.

قال أبوحيّان: «وعن عمر؛ أنّه كان يرى **﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِاِحْسَانٍ﴾** بغير واو، صفة للأنصار، حتّى قال له زيدبن ثابت: إنّه بالواو، فقال عمر: ائتوني بأُبيّ، فقال:

١ ـ ما بين القوسين اقتباس من إحدى روايات حديث الأحرف السّبعة.

تصديق ذلك في كتاب الله في أوّل الجمعة: ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾، وأوسط الحشر:﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾، وآخر الأنفال: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْ بَعْدُ﴾.

وروي أنّه سمع رجلًا يقرأه بالواو، فقال: من أقرأ ك؟ فقال: أبيّ، فدعاه، فقال: أقرأنيه رسول الله ﷺ، ومن ثَمّ قال عمر: «لقد كنت أرانا وقعنا وقعة لايبلغها أحد بعدنا».[1]

فهذا اللّون من الخلاف يتّخذ صورة نقص لحرف العطف، ومادام مبدأ النّقص داخلًا ضمن الأحرف السّبعة، فالزّيادة أيضًا داخلة فيها، إذ كلّ من النّقص والزّيادة طرفان يتواردان على النّصّ، وهما بعض احتمالات التّغيير، ولهذا النّوع أمثلة كثيرة جدًّا في الشّواذّ.

أمّا الاختلاف في اللّغة فيغلب على الظّنّ أنّه اختلاف في بعض الظّواهر الصّوتية، كالهمز وعدمه، والإدغام والفكّ، وكالإمالة وسواها، وهي ظواهر صوتيّة تقاس بها فصاحة النّاطق بالنّسبة إلى غيره .

وأمّا الاختلاف في عدد آية سورة ما، هل هي خمس وثلاثون؟ أو ستّ وثلاثون آية، فليس في القرآن كلّه سوى سورتين يمكن أن تكونا موضع خلاف كهذا، وهما: سورة الأحقاف (مكّيّة وعدد آياتها ٣٥ آية)، والمطفّفين (مكّيّة وعدد آياتها ٣٦ آية)، وقد يكون الخلاف في عدد آياتهما ناشئًا عن إدماج آيتين في آية، أي في تقسيم السّورة إلى آيات، وقد يكون راجعًا إلى سبب آخر.

وأمّاالاختلاف النّاشيء عن صغر السّنّ؛ فلا شكّ أنّ الأطفال والغلمان حين يحاولون نطق القرآن لايؤدّونه كما ينبغي، بل أنّ في ألسنتهم من النّقص والعجز عن أداء بعض الحروف والأصوات ما يحدث معه الاختلاف في قراءتهم بالنّسبة إلى

---

١ ـ البحرالمحيط ٥ : ٩٢.

غيرهم من الكبار.

وكذلك أمر الشّيخ العاسي والمرأة العجوزة، كلاهما قد ينطق نطقًا غير سليم، نظرًا لضعف أعضاء النّطق، واختلاف تركيب الفهم بسقوط الأسنان. والجهل سبب من الأسباب الّتي قد تحدّث اختلافًا في النّطق، مهما كان النّصّ متقنًا، فالخادم وهو في ذلك العهدمن الرّقيق المجتلب من خارج الجزيرة لا يحسن ينطق العربيّة، بل تطغى عليه لكنته[1]، ولكنّه مأمور أن يحفظ آيات من القرآن بقدرمايطيق، ليؤدّي بها على الأقلّ فريضة الصّلاة، ويصحّح بها فهمه للعقيدة.

وثالثة هذه الملاحظات: أنّ إباحة قراءة القرآن على سبعة أحرف كانت غير مطلقة، أعني: أنّه لم يكن مفهومًا من ذلك أنّ كلّ فرد يمكنه أن يقرأ القرآن على سبعة أحرف، وإنّما كانت المقصود أن يقرأ كلّ فرد ما لقّنه معلّمه رسول الله أوأحد الصّحابة، دون أن يحاول تقليد غيره في قراءته **أوّلًا**، ودون أن يحاول فرض قراءته على غيره **ثانيًا**. ومن هنا كان تصويبه ﷺ لكلّ من قرأ بحضرته برغم اختلافهم، حتّى لقد نهاهم عن المراء في القرآن بسبب اختلاف الأحرف، فإنّ المراء فيه كفر.

على الرّغم من أنّ أحاديث الأحرف السّبعة لم تذكر وجه الاختلاف بحرفه، واكتفت أحيانًا بذكر موضعه العامّ كسورة النّحل أوالفرقان، أوذكرت اتّجاهات العامّة ـ هي الّتي أشرنا إليها من قبل ـ فإنّ هذه الملاحظات الثّلاث تعيّننا على اتّخاذموقف سائغ في تفسير المراد بالأحرف السّبعة، ذلك أنّ هذا التّرخيص يفسّره زمان نزوله، فهو لم يكن بمكّة، حيث كان مجموع المؤمنين كلا متجانسًا، أغلبهم من قُرَيش، وعددهم محدود، واتّصالهم بالنّبيّ المعلّم الأوّل دائم، وعهدهم بالإيمان قريب، فهم من كلّ وجه ـ عددًا ونوعًا وظرفًا ـ قادرون على حفظ القرآن وتلاوته صحيحًا سالمًا من الغلط

---

١ ـ ذكر ابن سعد في الطّبقات الكبرى ٣: ٢٢٦ : أنّ صهيب بن سنان الرّوميّ نشأ بالرّوم فصار ألكن، برغم أنّه عربيّ الأصل .

والتّحريف ...

فالّذي نرجّحه في معنى الأحرف السّبعة ما يشمل اختلاف اللّهجات، وتباين مستويات الأداء النّاشئة عن اختلاف السّنّ، وتفاوت التّعليم، وكذا ما يشمل اختلاف بعض الألفاظ وترتيب الجمل بما لايتغيّر به المعنى المراد. وإذا كانت الأحاديث الواردة في الباب لم تحدّد تحديدًا قاطعًا المراد بها، وبتخصيص العدد بسبعة، فليس لنا أن نحدس بهذا المراد، وخير برهان على أنّ دلالة العدد هنا غير مرادة لذاتها، أنّ الصّحابة وهم أكثر النّاس معاناة للمشكلة، كانوايتقبّلون الأمر على أنّه من باب التّوسعة والتّيسير، كما حدّثهم دائمًا رسول الله، وكانت دلالته تتّسع يومًا بعد يوم، كلّما جدّ جديد في محيط الدّعوة، أو وفد وافد من الأصقاع البعيدة ، يحمل معه تقاليد لهجيّة غريبة يقرأ بها القرآن، ويتّسع لها دائمًا مدلول الأحرف السّبعة.

فمن مجانبة التّوفيق ـ في رأينا ـ أن نحاول حصر الأحرف السّبعة ـ المرادة في ذلك العهد ـ بسبع لغات مجتمعة، أو متفرّقة معيّنة، أو شائعة، فكلّ ذلك خبط بغير دليل، وتيه لاهدى معه، كما أنّ من مجانبة التّوفيق أن نحدّد مستويات سبعة للاختلاف لتفسير المراد بها، مهما ساعد المنطق على تسويق هذه المستويات، وبرغم انحصارها في سبعة، تبعًا لإحصائنا المتقدّم.

وهنا نلتقي مع الطّبريّ في قوله بفكرة إلغاء هذه الرّخصة بفضل عثمان، حين جمع القرآن، وكتب المصاحف، فجمع بذلك النّاس على حرف واحد دون ما عداه من الأحرف السّتّة الباقية.[1] وإن كنّا نرى أنّ ما بين أيدينا من روايات ينتمي في أغلب الظنّ إلى أكثر من حرف ...

بقي لديناسؤال مهمّ في الموضوع، يتلخّص في أنّنا لاحظنا أنّ المختلفين ممّن ذكرت الأحاديث أخبارهم، كانوا يعزون حروفهم المختلفة إلى إقراء الرّسول إيّاهم، وأيّد

١ ـ الطّبريّ ١ : ٦٤.

الرّسول دائمًا هذه الحقيقة بإقراره كلًّا منهم على قراءته، فهل كان كلّ وجه من الوجوه المختلفة صادرًا من رسول الله ﷺ؟

ليس من حقّنا، ولا في مقدورنا أن نعطي عن ذلك إجابة محدودة، ولكنّ الّذي يعين سياق الأحاديث على القول به، أنّ بعضها كان إقراءًا منه ﷺ، وبعضها الآخر كان إقرارًا لمن أقرأه، أواستمع إلى قراءته، ولم يستطع أن يأتي بحروف النّبيّ على وجه الدّقّة، لاختلاف اللّهجة وتفاوت القدرة، غيرأنّ الأمرلم يقتصرعلى ذلك وإلّا كانت نتيجة هيّنة، فإنّ من الحروف ماكان منشأه الرّخصة العامّة، لاسيّما ماكان بزيادة أونقص أو إحلال كلمة في موضع أخرى بمعناها، إذ إنّ الأمر لا يعدو أحد احتمالين: إمّا أنّ النّبيّ أقرأ النّاس بلفظين، أو مجموعة ألفاظ مختلفة، مثل: هلمّ، تعال وأقبل.

والاحتمال الأوّل؛ يترتّب عليه القول بقضيّة خطيرة أطلق عليها المستشرقون: نظريّة القراءة بالمعنى، ولها آثار بعيدة المدى في قيمة النّصّ القرآنيّ ...

والاحتمال الثّاني؛ يأتي إمّا بسبب النّسيان، أوالرّغبة في الاستمتاع بالرّخصة مع التّذكّر، وكلا الأمرين جائز مادام باب التّيسير مفتوحًا، بل مادامت أبواب التّيسير السّبعة مفتوحة على مصاريعها . **(ص : ٢٣ ـ ٤٤)**

الفصل السّادس والسّتّون
نصّ حسن عبّاس (م: ١٤٣٢) في «محاضرات في علوم القرآن»

الأحرُف السّبعة

إنّ من أعظم موضوعات علوم القرآن، وأكثرها أهميّةً، وأعظمها شأنًا وخطرًا، الحديث عن الأحرُف السّبعة، وعن القراءات القرآنيّة، وهما إن كان أحدهما وثيق الصّلة بالآخر؛ فلقد درج العلماء على جعلهما في مبحثين اثنين، ولن نخرج نحن عن هذا المسلك إن شاءالله.

وبادئ بدء تجدر الإشارة إلى أنّ الرّوايات في الأحرُف السّبعة روايات كثيرة مبسوطة في كتب السّنّة منها الصّحيح، وقد يكون فيها غير الصّحيح كذلك. وسنقفك على هذه الرّوايات إن شاءالله.

كذلك الأقوال في معنى هذه الأحرُف كثيرة، منها المقبول ومنها غير المقبول، وسنقتصر على ذكر بعض الرّوايات في الأحرُف السّبعة، كما سنقتصر على أصحّ الأقوال الّتي قيلت في معانيها ... **[ثمّ ذكر ثلاث روايات في الأحُرف السّبعة، كما تقدّم عن البخاريّ ومُسْلِم وغيره، وقال:]**.

الرّوايات في الأحرُف السّبعة

قال السّيوطيّ رحمه الله: «ورد حديث نزول القرآن على سبعة أحرُف من رواية جمع من الصّحابة: أُبيّ بن كعب ... **[وذكر كما تقدّم عنه في أوّل الكلام]**.

وقال ابن الجَزَريّ: «وقد نصّ الإمام الكبير أبو عُبيَد القاسم بن سَلّام رَحِمَهُ الله على أنّ هذا الحديث تواتر عن النّبيّ ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**.

فهذه الرّواية تدلّ على تواتر هذا الحديث، إذ شهد ذلك الجمع الكثير الّذي يؤمن تواطؤهم على الكذب على أنّهم سمعوا هذا الحديث من رسول الله ﷺ، وقد كان من بين الجالسين في المسجد عدد من التّابعين، لكون ذلك حدث في عهد سيّدنا عُثمان، وهذا يؤكّد تواتر الحديث، فإنّ عدد التّواتر لم يقتصر على طبقة الصّحابة فحسب[1]، وقد نقل السّيوطيّ أيضًا عن أبي عُبَيد القول بتواتر هذا الحديث.[2]

فوائد تؤخذ من الأحاديث السّابقة

١ ـ تدلّ الأحاديث السّابقة على أنّ الأحرف السّبعة ليست إلّا خلافًا في الألفاظ وهيئات النّطق في كلمات القرآن؛ بدليل أنّ الخلاف الّذي وقع بين الصّحابة كعمر بن الخطّاب وهِشام بن حكيم، إنّما كان حول كيفيّة تلاوة ألفاظ القرآن الكريم.

٢ ـ أنّ قراءة الصّحابة (رضي الله عنهم) القرآن الكريم لم تكن باجتهاداتهم، إنّما كان ذلك بالتّلقّي عن النّبيّ ﷺ، والأحرف السّبعة الّتي نزل عليها القرآن توقيفيّة لامجال للرّأي والاجتهاد والقياس فيها، فقد نزل بها الرّوح الأمين على قلب الرّسول الكريم ﷺ: **«هكذا أقرأنيها رسول الله»**، **«فاقرؤوا كما عُلِّمتم»**.

٣ ـ أنّ الحكمة الأُولى الّتي من أجلها **«أنزل الله القرآن على سبعة أحُرف»** هو التّخفيف والتّيسير على الأُمّة الأُميّة: **«إنّي بُعِثت إلى أُمّة أُمّيّين، فيهم الشّيخ العاسي والعجوز الكبير والغلام»**، فإنّ هؤلاء قد اعتادت ألسنتهم على كيفيّة معيّنة في النّطق وذلك أنّهم نشؤوا منذ نعومة أظفارهم على النّطق بلهجتهم الخاصّة، فمن العسر بمكان

١ ـ نزول القرآن على سبعة أحرف، منّاع القطّان ص ٢١.

٢ ـ الإتقان ١: ١٣١.

أن يطلب منهم التّحوّل مرّةً واحدةً إلى لهجة أُخرى تختلف عمّا اعتادوا النّطق به، ليقرأوا القرآن بها، فكان من رحمة الله تعالى بعباده أن أنزل القرآن على سبعة أحرُف مراعاة لهم لاختلاف لغُاتهم رفعًا للحرج عنهم.

٤ ـ أنّ الاختلاف بين الأحرُف السّبعة إنّما هو اختلاف تنوّع وتغاير، لا اختلاف تناقض وتضادّ، قال ابن قُتَيبة رحمه الله: «الاختلاف نوعان: اختلاف تغاير، واختلاف تضادّ، فاختلاف التّضادّ لايجوز، ولست واجده بحمد الله في شيء من القرآن إلّا في الأمر والنّهي من النّاسخ والمنسوخ.

واختلاف التّغاير جائز، وذلك مثل قوله: ﴿وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ يوسف: ٤٥، أي بعد حين، وبعد أُمَّهٍ، أي بعد نسيان له، والمعنيان جميعًا وإن اختلفا صحيحان؛ لأنّه ذكر أمر يوسف بعد حين وبعد نسيان له، فأنزل الله على لسان نبيّه ﷺ بالمعنيين جميعًا في غرضين»[١].

٥ ـ نهى النّبيّ ﷺ عن الجدال والخصام والتّنازع بشأن الأحرُف السّبعة، لأنّ كلّ حرف منها، إنّما هو منزّل من عند الله تعالى له حُرمة القرآن الكريم، وإنّ إنكار أيّ شيء منها، هو إنكار وجحود لما أوحاه الله إلى نبيّه ﷺ، وإنكار شيء ممّا أنزله الله على نبيّه يوقع صاحبه في الكفر «**إنّ القرآن أُنزِل على سبعة أحرُف، فلا تماروا في القرآن، فإنّ المراء فيه كُفر**».

٦ ـ أنّ ما وقع من خلاف بين الصّحابة الكرام (رضوان الله عليهم) في تلاوة القرآن الكريم وتحاكمهم إلى النّبيّ ﷺ، إنّما كان في المدينة المنوّرة بعد هجرته؛ لأنّ أضاة بني غفار في المدينة المنوّرة.

---

١ ـ تأويل مشكل القرآن، ابن قُتَيبة ص: ٣١.

٧ ـ لم يقرئ النّبيّ ﷺ المسلمين جميع الأحرف السّبعة الّتي نزل عليها القرآن، إنّما كان يقرئهم حسب ما تيسّر، فيقرئ هذا حرفًا، ويقرئ الآخر حرفًا غيره.

٨ ـ لم يكن إقراء النّبيّ ﷺ لكلّ إنسان حسب لهجته وما تنطق به قبيلته فحسب، إنّما كان يقرئ الصّحابة حسب ما تيسّر بقطع النّظر عن لهجته، فقد يقرئ أصحاب قبيلة واحدة بأكثر من حرف، كما كان من عمر بن الخطّاب وهشام بن حكيم (رضي الله عنهما) فهما قرشيان.

٩ ـ أنّ إعجاز القرآن الكريم إنّما هو في هذه الأحرُف المتواترة جميعها، وذلك لأنّ جميع هذه الأحرُف من عند الله تعالى، فهي كلام الله المنزل على سيّدنا رسول الله ﷺ للبيان والإعجاز **«كلّها كافٍ شافٍ»**.

يقول الإمام البَغَويّ: «وقوله في الحديث: **«كلّها كافٍ شافٍ»**، يريد ـ والله أعلم ـ أنّ كلّ حرف من هذه الأحرُف السّبعة شافٍ لصدور المؤمنين، لاتّفاقها في المعنى، وكونها من عند الله وتنزيله ووحيه، كما قال سبحانه و تعالى: ﴿**قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ**﴾ فصّلت/٤٤. وهو كافٍ في الحجّة، على صدق رسول الله ﷺ لإعجاز نظمه، وعجز الخلق عن الإتيان بمثله، والله سبحانه وتعالى أعلم»[١].

١٠ ـ أنّ هذه الأحرف السّبعة لم تكتب في المصحف في عهد النّبيّ ﷺ، وكذلك في عهد أبي بكر، بل كان النّبيّ ﷺ يعلّمها مشافهة.

١١ ـ أنّ كون حديث الأحرُف السّبعة في المدينة المنوّرة على ساكنها أفضل الصّلاة والسّلام، ليس معناه أنّ هذه الأحرُف كانت في القرآن المدنيّ وحده، بل كانت في المكّيّ والمدنيّ على السّواء، ذلك أنّ المسلمين في المدينة المنوّرة ماكان يقرئهم

---

١ ـ شرح السّنّة (أبو محمّد الحسين بن مسعود البَغَويّ م: ٥١٦ هـ) تحقيق شعيب الأرنؤوط (٤/٥٠٣)، كتاب فضائل القرآن باب قول النّبي ﷺ: «أُنزل القرآن على سبعة أحرف».

النّبيّ ﷺ المدنيّ وحده، بل كان يقرئهم القرآن الكريم كلّه؛ لذا فإنّ النّبيّ ﷺ أوحيت إليه هذه الأحرُف في القرآن كلّه، وهذا ما ترشد إليه الأحاديث الصّحيحة.

وإنّما نبهت على هذا الأمر مع أنّه بدهيّ؛ لأنّي قرأت كلامًا يستدعي العجب، ويقتضي الرّدّ، كما سنطّلعك عليه فيما بعد إن شاءالله.

آراء العلماء في معنى الأحرف السّبعة

اختلفت آراء العلماء وتباينت أقوالهم في بيان المراد من الأحرُف السّبعة الّتي نزل عليها القرآن الكريم، والّتي ورد ذكرها في كلام النّبيّ ﷺ.

وسبب اختلاف العلماء في ذلك أنّه لم يأت في معنى هذه السّبعة نصّ ولاأثر، كما أشار إلى ذلك ابن العربيّ رحمه الله[1]، فالأحاديث الواردة في ذلك على الرّغم من كثرتها جاءت مجملة، لاتكشف عن حقيقة المراد بهذه السّبعة. فأعمل العلماء عقولهم، واجتهدوا في تحديد المراد بها فكان الاختلاف.

وقداختلف العلماء في المراد بالأحرُف السّبعة على خمسة وثلاثين قولًا، وأوصل السّيوطي الأقوال إلى أربعين[2]، ذكر منها خمسة وثلاثين قولًا، ثمّ قال: قال ابن حِبّان ... **[وذكركما تقدّم عن السّيوطيّ، ثمّ قال:].**

هل مفهوم العدد مقصود؟

ولكن قبل أن أذكر لكم هذه الأقوال، فإنّ من المفيد أن نعرض لقضيّة العدد في هذا الحديث، أله مفهوم؟ فالعدد مقصود وهو سبعة كما جاء في الأحاديث، لا تزيد ولاتنقص، فهي ليست ثمانية، كما نقل الدّكتور عبدالصّبور عن الخوئيّ[3]

---

١ ـ انظر: الجامع لأحكام القرآن ١: ٤٢.

٢ ـ انظر: الإتقان في علوم القرآن ١: ١٣١.

٣ ـ صاحب «البيان في تفسير القرآن»، وهو من علماء الشّيعة الإماميّة.

واستحسنه، ولست معهما. وحجّة الخوئيّ أنّه ليست كلّ آية من آيات القرآن اختلف في قراءتها؛ فإنّ هناك آيات وكلمات لم يختلف المسلمون في قراءتها، فإذا أضفنا هذا إلى ما اختلف فيه وهي سبعة، صارت الأحرُف ثمانية، وما أخال هذه الحجّة مقبولة؛ لأنّ معنى الحديث أنّ ما نزل عليه القرآن سبعة أحرُف؛ ولا يلزم من هذا أنّ الاختلاف ينبغي أن يكون في كلمات القرآن الكريم جميعها، ولا أودّ أن أقف طويلا عند هذه القضيّة، لكنّي أواصل الحديث عن العدد من حيث المراد، أ له مفهوم أم لا؟!

أكثر العلماء على أنّ العدد مقصود لذاته، فهي سبعة أحرُف ليست ثمانية، وحجّتهم ما جاء في بعض أحاديث هذا الباب من أنّ سيّدنا رسول الله ﷺ الحريص على هذه الأمّة، كما قال ربّنا: **﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ * فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾** التّوبة/١٢٩ - ١٢٨، **«أقرأني جبريل على حرف، فقلت: إنّ أُمّتي لا تطيق ذلك، ثمّ أقرأني على حرفين فقلت: إنّ أُمّتي لا تطيق ذلك، فاستزدته، فقال: أقرأه على سبعة أحُرف« كلّ شافٍ كافٍ»**.

قالوا : هذا الحديث وأمثاله يدلّ على أنّ السّبعة عدد مقصود لذاته ... وذهب القاضي عَياض وجماعة من الأئمّة إلى أنّ العدد غير مقصود[١]، وقد كنت إلى عهد قريب أرتئي أنّ العدد مقصود لذاته، لكن بدا لي فيما بعد رأي آخر، وتعالى الله وتقدّس، فهو المنزّه وحده عن البداء؛ ذلك أنّني تتبّعت كثيرًا من الأحاديث الّتي ذكر فيها هذا العدد (سبعة) فوجدت منها ما قصد العدد لذاته، وهنا وفي الأحاديث نجد سيّدنا رسول الله ﷺ ـ بأبي هو وأمّي ـ قد عَيَّن هذا المعدود وفصّله، ومن هذا الأحاديث:

---

١ ـ صحيح مسلم بشرح النّوويّ ٦: ٩٩.

١ ـ «سَبْعةٌ يُظِلُّهم الله في ظِلِّه يَوْمٌ لا ظِلَّ إلّا ظِلّه».

٢ ـ «اجتنِبُوا المُوبِقات السَّبع».

٣ ـ «بَادِرُوا بالأعْمَال سبعًا».

هذا كلّه في الحديث، إذًا كان الحديث عن أمور من أمور الحياة ممّا ينبغي أن نفعله أونتجنّبه ... أمّا ما ورد من المغيّبات فأمر لا نسمح لأنفسنا أن نخوض فيه، بقي أنّ هناك أحاديث ذكرت هذا العدد غير أنّها لم يفصل فيها المعدود، وذلك مثل قوله: **«المؤمن يأكل في مِعى واحد، والكافر يأكل في سبعة أمعاء»**، فمثل هذا القول ـ والله ورسوله أعلم ـ ليس العدد فيه مقصودًا لذاته، وإنّما المقصود من الحديث العبرة، والفرق بين المؤمن والكافر.

وأرى أنّ حديث الأحرُف السّبعة إنّما هو من هذا القبيل، المقصود به بيان رحمة الله تبارك وتعالى، وحرص الرّحمة المهداة سيّدنا رسول الله ﷺ بهذه الأُمّة، ولوكان المقصود بيان مفهوم العدد لبيّن النّبيّ ﷺ نوع هذه الأحرف ... وما احتّج به الّذين رأوا أنّ للعدد مفهومًا ليس فيه الدّليل القاطع على ما ذهبوا إليه، بل يمكن أن يفهم من هذه الأحاديث سعة فضل الله تبارك وتعالى، وعظيم رحمة الله لأُمّته، والأمر بعد ذلك وقبله يسير إن شاء الله، فإذا كنت ترى أن تظلّ مع القائلين بأنّ للعدد مفهومًا فلاحرج عليك، فلقد كنت كذلك إلى وقت، وإن اقتنعت بما ذكرته لك، فأرجو أن يجنّبني الله و إيّاك الخطل والخطأ.

خلاصة القول: أننّا إذا جرّدنا العدد من أن يكون له مفهوم، فإنّنا نريح أنفسنا من كثير من الخلافات، الّتي قد جاوزت الحدّ والمعقول عند بعض من فسّر هذا الحديث، وعلى هذا القول أيضًا يمكننا أن نفهم الأحاديث الشّريفة فهمًا يتّفق مع جوهر هذه القضيّة وروحها، وقد آن لنا أن نعرض آراء العلماء في معهم الأحاديث الشّريفة.

هل الحديث مشكل؟

وقد حمل هذا الاختلاف الكثير بين العلماء في معنى الأحرُف السّبعة ابن سعدان النّحويّ إلى القول بأنّ هذا الحديث مشكل، حيث قال: «معنى قوله: «**أُنزِل القُرآن على سبعة أحرُف**»، مشكل لا يُدرى معناه، لأنّ العرب تسمّي الكلمة المنظومة حرفًا، وتسمّي القصيدة بأسرها كلمة، والحرف يقع على الحرف المقطوع من الحروف المعجمة، والحرف أيضًا: المعنى والجهة، كقوله تعالى: **﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾** الحجّ/١١ أي على جهة من الجهات، ومعنى من المعاني».[١]

ابن سعدان النّحويّ عدّ لفظ الحرف من المشترك اللّفظيّ إذ يشترك هذا اللّفظ بين عدّة معانٍ لا يُدرى أيّها المراد.

ولا يسلّم لابن سعدان ما ذهب إليه، وذلك أنّه لايلزم الإشكال في المشترك اللّفظيّ إذا لم تقم قرينة على تعيين أحد هذه المعاني، وأنّه المراد دون غيره؛ والأمر في الحديث ليس كذلك، فإنّ القرينة قد قامت على أنّ أحدها هو المراد دون سواه، وذلك أنّ النّاظر في هذه المعاني لأوّل وهلة يستبعد كثيرًا منها، فلا يصحّ إرادة حرف الهجاء؛ لأنّ القرآن مركّب من جميعها، ولاإرادة الكلمة، لأنّ كلمات القرآن تعدّ بالآلاف، ولاإرادة الجهة، فيتعيّن أن يكون المراد به هو اختلاف الألفاظ، كما مرّ معك في الأحاديث الصّحيحة، وكما ستتبيّنه فيما بعد إن شاءالله»[٢].

وسأكتفي في هذه الدّراسة بذكر بعض الأقوال الّتي هي حرية بالدّرس والبحث، والّتي ما زالت محطّ أنظار العلماء وطلّاب العلم في عصرنا الحاضر، مبيّنًا الأدلّة الّتي استدلّ بها كلّ صاحب رأي، ومناقشتها بإيجاز وتركيز.

---

١ ـ المرشد الوجيز لأبي شامة، ص: ٩٢.

٢ ـ منهج الفرقان إلى علوم القرآن، الشّيخ محمّد سلامة ص: ٦٠.

الأقوال في الأحرف السّبعة:

القول الأوّل

إنّ المراد بالأحرف السّبعة: سبع لغات من لُغات العرب المشهورة في كلمة واحدة، تختلف فيها الألفاظ مع اتّفاق المعاني، وعدم تناقضها، وذلك نحو: هلُمّ، وتعال، وأقبل وإليّ، ونحوي، وقصدي، وقربي، فهذه الألفاظ السّبعة مختلفة يعبّر بها عن معنى واحد وهو طلب الإقبال. **وهو رأي جمهوري أهل الفقه والحديث** كما ذكر الزّركشيّ منهم: سُفيان ابن عيينة، وابن وهب، والطّحاويّ، والطّبريّ. وقد أطال القول فيه، ودافع عنه في مقدّمة تفسيره «جامع البيان»، وأيّده ابن عبدالبرّ[1] في «التّمهيد» ونسبه لأكثر أهل العلم. ورجّح هذا من المحدّثين: الشّيخ طاهر الجزائريّ[2]، والشّيخ محمّد عليّ سلامة[3]، والشّيخ محمّد أبو زُهْرة[4]، والشّيخ محمّد أبو شهبة[5]، والشّيخ أحمد الكوميّ والشّيخ عبدالوهّاب غزلان في كتبهم[6] في علوم القرآن. وهم من أجلّة العلماء في قضايا علوم القرآن، ولم يعارضه من المحدّثين إلّا الشّيخ محمّد عبدالعظيم الزّرقانيّ في كتابه: «مناهل العرفان».

يقول الإمام الطّبريّ رحمه الله في تحريره لهذا القول في مقدّمة تفسيره: الأُحرف السّبعة الّتي أُنزِل بها القرآن ... **[وذكركما تقدّم عنه بعد رقم ٤٨، ثمّ قال:]**

---

١ ـ التّمهيد ٨: ٢٧٢، وما بعدها.

٢ ـ التّبيان لبعض المباحث المتعلّقة بالقرآن ص: ٧.

٣ ـ منهج الفرقان، ص: ٦١.

٤ ـ انظر المعجزة الكبرى: ٢٩.

٥ ـ انظر المدخل لدراسة القرآن: ١٣٨ ـ ١٤٦.

٦ ـ البيان في مباحث من علوم القرآن: ٢١٧.

وعُمدة أدلّة أصحاب هذا الرّأي حديث أبي بَكرة، قال: قال رسول الله ﷺ: إنّ جبريل عليه‌السلام قال: يا محمّد اقرأ القرآن على حرف ... **[ثمّ ذكر قول الطّبريّ، كما تقدّم عنه، رقم ٣٨، وقال:].**

وهذا الحديث ظاهره مشكل، إذ قد يتوهّم أنّ القارئ مخبر في القراءة من عند نفسه، فيجوز له أن يختم الآية بما يريد ما لم يختم آية عذاب برحمة، أوآية رحمة بعذاب، وليس الأمر كذلك، بل المراد بالحديث، ضرب المثل لاختلاف الأحرف السّبعة، كما أشار إلى ذلك ابن عبد البرّ، يقول: «إنّما أراد بهذا ضرب المثل للحروف الّتي نزل القرآن عليها؛ إنّها معانٍ متّفق مفهومها مختلف مسموعها، لايكون في شيء منها معنى وضدّه، ولا وجه يخالف معنى وجه خلافًا ينفيه ويضادّه، كالرّحمة الّتي هي خلاف العذاب وضدّه»[1].

واستدلّ أصحاب هذا الرأي أيضًا بما رُوِي عن أُبيّ بن كعب أنّه كان يقرأ: **﴿يَوْمَ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَ الْمُنَافِقَاتُ لِلَّذِينَ آمَنُوا انْظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِنْ نُورِكُمْ﴾** الحديد/ ١٣: (للّذين آمنوا أمهلونا، للّذين آمنوا أخّرونا، للّذين آمنوا ارقبونا) وكان يقرأ **﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾**، البقرة/ ٢٠: **«مرّوا فيه، سعوا فيه»**.[2] فهذا هو رأي الإمام الطّبريّ رحمه‌الله في الأحرُف السّبعة كما بيّنه وقرّره في تفسيره.

القول الثّاني

القرآن نزل على سبع لُغات متفرّقة فيه، فبعضه نزل بلُغة قُرَيش، وبعضه بلُغة هُذَيل، وبعضه بلُغة هَوازن، وبعضه بلُغة اليمَن، فهو ينتظم في مجموعه اللُّغات السّبع.

---

١ ـ البرهان للزّركشيّ ١: ٢٢، الإتقان ١: ١٣٤، التّمهيد ٨: ٢٨٣.

٢ ـ البرهان ١: ٢٢١، الإتقان ١: ١٣٤.

وينسب هذا القول لأبي عُبَيد وأحمد بن يحيى (ثعلب) وآخرين، وهذا الرّأي يختلف عن سابقه، لأنّ هذا الرّأي معناه أنّ الأحرُف السّبعة متفرّقة في القرآن، أمّا الرّأي السّابق فيعني أنّ الأحرُف السّبعة لُغات مختلفة في كلمة واحدة مع اتّفاق المعنى في جميعها.

يقول أبو عُبَيد في كتاب غريب الحديث: «قوله: سبعة أحُرف، يعني: سبع لُغات من لُغات العرب، وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، هذا لم نسمع به قطّ، ولكن نقول: هذه اللُّغات السّبع متفرّقة في القرآن، فبعضه نزل بلُغة قُرَيش، وبعضه نزل بلُغة هوازن، وبعضه نزل بلُغة هُذَيل، وبعضه نزل بلُغة أهل اليمن، وكذلك سائر اللُّغات ومعانيها في هذا كلّه واحدة»[1].

ويقول ابن عطّية: فمعنى قول النّبيّ ﷺ: **«أُنزِل القرآن على سبعة أحرُف»** أي فيه عبارات سبع قبائل بلُغِة جملتها نزل القرآن، فيعبّر عن المعنى فيه مرّة بعبارة قُرَيش، ومرّةً بعبارة هُذَيل، ومرّةً بغير ذلك بحسب الأفصح والأوجز في اللفظ»[2].

واستدلّ أصحاب هذا الرّأي بأدلّة منها:

١ ـ ما قاله سيّدنا عُثمان للرّهط الأربعة حين أمرهم بنسخ المصحف، قال عُثمان: **«إذا اختلفهم أنتم وزيد بن ثابت في عربيّة من عربيّة القرآن، فاكتبوه بلسان قُرَيش، فإنّ القرآن أُنزِل بلسانهم، ففعلوا»**.[3]

فالحديث يدلّ على أنّ معظم القرآن نزل بلسان قُرَيش، وأنّ فيه من بقيّة لُغات العرب. وقد اختلف القائلون بهذا الرّأي في تحديد اللُّغات السّبع، فيرى بعضهم:

---

١ ـ غريب الحديث ٣: ١٥٩، المرشد الوجيز ص: ٩١.

٢ ـ تفسير ابن عطيّة، المحرّر الوجيز ١: ٤٤.

٣ ـ أخرجه البخاريّ في صحيحه: «فضائل القرآن، نزل القرآن بلسان قُرَيش والعرب» ٤ : ١٩٠٦: ح ٤٦٩٩.

أنّ اللّغات السّبع في العرب كلّها، وقيل: في قريش، وقيل: غير ذلك. و هذا الرّأي مردود لما يلي:

أوّلًا ـ بعده عن واقع الخلاف الّذي حدث بين الصّحابة (رضي الله عنهم) وذلك أنّ الأحاديث الّتي وردت في ذلك كحديث عمر وهِشام (رضي الله عنهما) لا تؤيّده بل تنافيه وتردّه. ولتوضيح ذلك.

أقول: إنّ الخلاف الّذي وقع بين الصّحابة (رضي الله عنهم) إنّما كان في تلاوة سورة واحدة، وهي سورة الفرقان في حديث عمر، فعمر سمع هشامًا يقرأ سورة الفرقان على حروف كثيرة لم يقرئه إيّاها رسول الله ﷺ وقد أقرأ رسول الله ﷺ سورة الفرقان، وهذا يدلّ على أنّ رسول الله ﷺ، أقرأ عمر سورة الفرقان على وجه يختلف عن الوجه الّذي أقرأ به هِشام، ثمّ بيّن النّبيّ ﷺ أنّ سبب هذا الاختلاف في التّلاوة يرجع إلى سبب نزول القرآن على سبعة أحرف، والكلام نفسه يقال في حديث أُبيّ بن كعب واختلافه مع الرّجلين في قراءة سورة النّحل.

فكيف يتأتّى الخلاف إذن إذا كان المنزل لفظًا واحدًا؟ والمقروء به واحد. ولهذا يتبيّن أنّ الأحرُف السّبعة إنّما هي: تعدّد وجوه قراءة القرآن الكريم وتلاوته، لا أنّ أجزاءه تتألّف من لُغات سبع.

ثانيًا ـ أنّ الحكمة من نزول القرآن على سبعة أحُرف إنّما هي التّخفيف والتّيسير على العرب، والقول السّابق ليس فيه أيّ معنى للتّخفيف والتّيسير، لأنّ العرب الّذين نزل القرآن عليهم، لا يمزج غالبهم لغات بعضهم ببعض.

قال ابن عبدالبرّ: «وأنكروا على من قال: إنّها لُغات، لأنّ العرب لا تركّب لُغة بعضها بعضًا، ومحال أن يقرئ النّبيّ ﷺ أحدًا بغير لُغته»[1].

---

١ ـ البرهان في علوم القرآن ١: ٢٣٢.

ثالثًا ـ لو كان القرآن مؤلّفًا من عدّة لُغات، كلّ جزء من لُغة، لما أمكن لأهل كلّ لُغة أن يقرأُوا منه إلّا جزءًا واحدًا وهو النّازل بلُغتهم، ويدعون سائر أقسامه الّتي هي بغير لُغتهم ومضطريّن، لتعسّر اللّغات الأُخرى عليهم، وهذا يوقعهم في الحرج ويمنعهم من تلاوة القرآن كلّه، مع أنّ كلّ قبيلة مكلّفة بقراءة القرآن كلّه وفهمه والعمل به، ويكون نزول القرآن على سبعة أحرُف ـ بذلك ـ موقعًا في الحرج، غير جالب للتّيسير والتّخفيف»[1].

ثمّ إنّ ما استدلّوا به من قول عُثمان يجاب عنه: بأنّه يحمل على بدأ نزول القرآن الكريم، وأنّه نزل في أوّل الأمر بلسان قُرَيش، ثمّ تتابع نزول باقي الأحرُف عندما دعت الحاجة لذلك.

يقول أبو شامة رحمه الله: «أشار عُثمان إلى أوّل نزوله، ثمّ إنّ الله تعالى سهّله على النّاس، فجوّز لهم أن يقرأُوه على لُغاتهم»[2].

القول الثّالث

إنّ المراد بالأحرُف السّبعة: الأوجه الّتي يقع بها التّغاير، فقد استقرأ العلماء القائلون بهذا القول وجه الاختلاف بين القراءات فاستنتجوا أنّها سبعة أوجه، ففسّروا بها حديث النّبيّ ﷺ: **«أُنزِل القرآن على سبعة أحرُف».**

وقد ذهب إلى هذا الرّأي طائفة من العلماء، منهم: ابن قُتَيبة، والقاضي ابن الطّيّب الباقِلّانيّ، وأبو الفضل الرّازي، وابن الجَزَريّ، وهذا هو القول الرّاجح عند جماهير القُرّاء، و سبب هذا كما يظهر لي يرجع إلى تأثّرهم بشيخهم ابن الجَزَريّ رحمه الله، والفضل يعود في هذا كلّه لابن قُتَيبة، فقد نهجوا نهجه، ثمّ غيّروا وبدّلوا.

---

١ ـ انظر: الأحرف السّبعة ومنزلة القراءات منها: ١٧٣.

٢ ـ المرشد الوجيز لأبي شامة ص ١٠٢.

وقد اختلف هؤلاء الخمسة في تحديد هذه الأوجه، فاتّفقت أقوالهم في بعضها واختلفت في بعضها الآخر، وسأقتصر على ذكر ما قاله ابن قُتَيبة وابن الجَزَريّ ...
[ثمّ ذكر قولهما، كما تقدّم عنهما، وقال:].

وقد اعتمد بعضهم في تحديد الوجوه على القراءات الشّاذّة، وهي لاتعدّ من القرآن باتّفاق، ولايصحّ الاعتماد عليها في تحديد معنى الأحرُف السّبعة، وذلك أنّ الاعتماد عليها يجعلها داخلة ضمن الأحرُف السّبعة، وهذا أمر غير مقبول.

ثمّ إنّ الوجوه الّتي حدّدها بعضهم لا يدركها ويقف عليها إلّا البارعون في القراءة والكتابة، فكيف يكون فيه تيسير على الأمّيّين؟ على أنّنا نعتقد أن ابن قُتَيبة هو الّذي فتح الباب لمن جاء بعده لهذه الأوجه، ومع ذلك فلقد كان عرضة للنّقد.

الرّأي المختار

والرّأي الّذي نختاره إذا كانت القضيّة لا تعدو أن تكون اجتهادًا ونرى أنّه أقرب إلى معنى الأحاديث الواردة عن سيّدنا رسول الله ﷺ، وتظهر فيه الحكمة من التّيسير على الأُمّة الّتي حرص عليها النّبيّ الكريم ﷺ ما ذهب إليه ابن جَرير وكثير من المحقّقين (رحمهم الله تعالى)، وهو أنّ الأحرُف السّبعة سبع لُغات متّفقة من حيث المعنى، مختلفة في اللّفظ .

وعلى هذا القول يظهر معنى التّيسر، فلا يكلّف أحد أن يقرأ بغير لُغته، ولكن لايظنّنّ ظانّ أنّ ذلك على إطلاقه، إنّما ذلك بتعليم من النّبيّ ﷺ .

وهنا تساؤل لابدّ من الإجابة عليه، أيدخل في هذه اللّغات اختلاف اللّهجات مِن فتح وإمالة وتحقيق الهمز أو تسهيله أو إبداله وغير ذلك ممّا اختلفت فيه لهجات العرب، كإبدال الحاء عينًا **(عتّى عين)** بدل **﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾** عند الهُذَليّين، وكسر أوّل الفعل مثل: «تِعلمون» عند الأسديّين؟

وللإجابة عن هذا التّساؤل نقول: إنّ هذه اللّهجات ثبت كثير منها في القراءات القرآنيّة الصّحيحة، ولا يرتاب أحد في أنّها تظهر فيها حكمة التّيسير، وهي جزء من

الأحرُف السّبعة الّتي نزل عليها القرآن الكريم، ومعنى هذا: أنّ الأحُرف السّبعة ليست هذه اللّهجات فحسب، بل هي لغات كما مرّ، وكلّ قبيلة لها لَغة ما من الطّبيعيّ أن تكون لها لهجة تميّزها عن غيرها.

والإمام الطّبريّ ومن معه من المحقّقين (رحمهم الله) لايخفى عليهم هذا، وسيأتي لهذا زيادة تفصيل إن شاءالله فيما بعد.

وإنّما اخترنا هذا القول ورجّحناه على غيره، لأنّه هو الّذي تظهر منه الحكمة، حكمة نزول القرآن على سبعة أحرُف، وليس كذلك الرّأيان الآخران، أعني الرّأي الّذي يقول: إنّها سبع لُغات متفرّقة في القرآن الكريم كلّه، والرّأي الّذي يقول: إنّها سبعة وجوه من الاختلاف، ولقد ناقشناهما من قبل، فلاحاجة لإطالة الكلام فيها هنا.

ويؤيّد هذا الرّأي ما ذكر من اختلاف المسلمين في قراءة القرآن الكريم في عهد عُثمان، حتّى تشاجروا وكاد بعضهم يكفِر بعضًا، ولايعقل أن يكون هذا الشّجار والتّكفير من أجل اختلاف في رفع الكلمة أونصبها، وهمز وتحقيق همز أوتسهيله، وإمالة كلمة أو فتحها، فهذا لايعقل أن يكفّر المسلمون بعضهم بعضاً فيه، وهذا ما ذكره الإمام الطّبريّ رحمه الله في مقدّمة تفسيره، وهو يعرض رأيه في معنى نزول القرآن على سبعة أحرُف.

ثمّ إنّ هذه الأحرُف السّبعة ليست كلّها ممّا كان يمليه النّبيّ صلى الله عليه وسلم على كُتّاب الوحي، وليست كلّها كذلك كتبت في عهد أبي بكر، إذ ليس من الممكن أن يكتب كلّ نصّ من نصوص القرآن الكريم عدّة مرّات، ولم يثبت كذلك أنّ الألواح كلّ نصّ كتب عليها القرآن الكريم كانت مجموعات متعدّدة، كلّ مجموعة كتبت على حرف معيّن، وإنّما الأمر المقبول المعقول، أنّ الرّسول صلى الله عليه وسلم كان يقرئ الصّحابة (رضوان الله عليهم) على هذه الأحرُف، يقرئ بعضهم حرفًا، وبعضهم حرفًا آخر، وكان بعض الصّحابة اتّخذ مصحفًا خاصًّا يكتب ما أقرأه النّبيّ صلى الله عليه وسلم، وتفرّق الصّحابة في الأمصار، وكانوا يعلّمون النّاس كتاب الله، فتعدّدت قراءاتهم، واختلفوا فيما بينهم، فجمع الخليفة

الثّالث النّاس على مُصحف واحد، وكان هذا المصحف الّذي جمع النّاس عليه لا يختلف في شيء ما عن الصُحُف الّتي كتبت في عهد أبي بكر، فلو كانت الأحرُف السّبعة اختلافًا في تقديم بعض الكلمات أو تأخيرها أو اختلافًا في الإعراب، لبقي الاختلاف، ولم يكن معنى للعمل الّذي قام به عُثمان.

لذلك كلّه كان ترجيحنا لما ذهب إليه الطّبريّ في معنى الأحرُف السّبعة، ويقيني أنّ ابن جرير رحمه الله ومن معه حينا قرّروا رأيهم لم يكن اختلاف اللّهجات وما يتّصل به أمرًا غائبًا عنهم.

وما دُمنا قرّرنا من قبل أنّ العدد لا مفهوم له، وبَرْهَنّا على ذلك، فإنّنا لا نجد مايصعب علينا حَلّه من بحث عن ماهية هذه الأحرُف، ويقينًا أنّ هذا القول ليس فيه تجنٍّ على المصحف، ولاإهدار للأحُرف الّتي نزل عليها القرآن الكريم، ولاإضاعة لشيء من كتاب الله تبارك و تعالى، و كيف ذلك وسيّدنا رسول الله ﷺ ما كان يقرئ الصّحابه جميعًا هذه الأحرُف جميعها، وإذن فليست من الواجبات على كلّ مسلم.

ولذلك؛ فإنّ فِعل عُثمان منسجم تمامًا مع ما كان يعلّمه النّبيّ ﷺ، فالنّبيّ لم يكن يعلّم المسلمين جميعًا الأحرُف السّبعة، وعُثمان ـ انسجامًا مع هذا الفهم ـ لم يكتب الأحرف السّبعة، وما قرّره الطّبريّ وغيره من الأئمّة منسجم كلّ الانسجام، ومتّسق كلّ الاتّساق، ومتّفق كلّ التّوافق مع إقراء النّبيّ ﷺ وكتابة عُثمان.

العلاقة بين الأحرُف السّبعة و القراءات

ذكرنا في تفسير معنى الأحُرف السّبعة أنّ أحد وجوه تفسيرها القول بأنّ المراد بالأحُرف السّبعة: القراءات السّبع، وقد رَدَدْنا هذا القول، فما هي الصّلة بين الأحرُف السّبعة والقراءات السّبع؟

إنّ هذه الصّلة تتوقّف على تفسيرنا للأحرُف السّبعة، فإذا فُسِّرت بأنّها وجوه من الاختلاف في القراءة كما ذهب إليه ابن قُتَيبة وأبو الفضل الرّازيّ والباقِلّانيّ وابن الجَزَريّ، فإنّ الأحُرف السّبعة أصل لهذه القراءات. بيان ذلك: أنّهم عدّوا أحد الوجوه

السّبعة التّقديم والتّأخير، وهذا وجه عامّ يندرج فيه قراءات كثيرة اشتملت على هذا الوجه، فمنها مثلًا: **«وقَاتِلوا وقُتِلُوا» وقُتِلوا وقاتَلُوا»** ومنها: **«فَيقْتلُون ويُقْتَلُون» «فَيُقْتَلُون ويَقْتُلُون»**.

ومن الأوجه: الحذف والذّكر، وهذا الوجه تندرج تحته قراءات كثيرة كذلك.

أمّا إذا فسّرنا الأحرُف السّبعة بما ذهب إليه ابن جَرير الطَّبريّ، فالأمر يختلف اختلافًا تامًّا كما بيّناه من قبل، إذ الأحرف السّبعة لُغات، أمّا القراءات فكيفيّات في اختلاف النّطق والأداء.

قال النّيسابوريّ رحمه الله في تفسيره: «**فإن قيل:** فما قولكم في القراءات الّتي تختلف بها المعاني؟ **قلنا:** إنّها صحيحة منزلة من عند الله، ولكنّها خارجة من هذه السّبعة الأحرُف، وليس يجوز أن يكون فيما أنزل الله من الألفاظ الّتي تختلف معانيها ما يجري اختلافها مجرى التّضادّ والتّناقض، لكن مجرى التّغاير الّذي لاتضادّ فيه»[1].

(٢١٦ ـ ٢٣٨)

١ ـ تفسير النّيسابوريّ (المطبوع على هامش تفسير الطّبريّ ١: ٢٢، المقدّمة الثّالثة.

الفصل السّابع والسّتّون

نصّ البوطيّ (م:١٤٣٤) في «من روائع القرآن»

الأحرف السّبعة

وهذا أيضًا بحث من أهمّ ما يتعلّق بتاريخ القرآن و كيفيّة نزوله.

ولنبدأ بما ورد في ذلك من الأحاديث الصّحيحة عن رسول الله ﷺ: روى مسلم عن أُبيّ بن كعب: أنّ النّبيّ ﷺ كان عند أضاة بني غفار (غدير صغير، بموضع قرب مكة) فأتاه جبريل... **[وذكر كما تقدّم عنه رقم ٨]**.

وروى البخاريّ ومسلم عن عمر بن الخطاب، قال: سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان... **[و ذكر كما تقدّم عن البخاريّ رقم ٢]**

و روى التّرمذيّ بسند صحيح عن رسول الله ﷺ، أنّه ﷺ لقي جبريل، فقال: ... **[وذكر كما تقدّم عن العاصميّ، ثمّ قال:]**.

هذا بعض ما ورد من الأحاديث الصّحيحة في موضوع الأحرف السّبعة، فما هي الأحرف السّبعة ؟ وما معنى أنّ القرآن أُنزل على سبعة أحرف؟

هي في الصّحيح الّذي ذهب إليه الجمهور كمكّيّ بن أبي طالب، و ابن عبد البرّ، وابن قتيبة، وابن شريح وغيرهم: لغات متفرّقة في القرآن مختلفة في السّمع، متّفقة في المعنى، أومختلفة في السّمع و في المعنى، و زيادة كلمة ونقص أخرى، و زيادة حرف و نقص آخر، و تغيير حركات في موضع حركات أخرى، و تقديم و تأخير، و مدّ و قصر، وشبه ذلك ممّا يتعلّق بجوهر الكلمة أو كيفيّة أدائها.

وقد يكون هذا الاختلاف ممّا يخضع لرسم واحد، و قد يكون ممّا يختلف به الرّسم.

فكلّ وجه من هذه الأوجه المختلفة يسمّى حرفًا، وأطلق على مجموعها الأحرف السّبعة، لأنّها ـ فيما ذكره مكّيّ بن أبي طالب وجمهور من أهل العلم ـ ترجع إلى أربعة أوجه ... [و ذكر كما تقدّم عنه في باب اختلاف القراءات ثمّ قال:] إذا عرفت المعنى المراد بالأحرف السّبعة، فلنتساءل عن معنى كون القرآن قد نزل بها.

والجواب: أنّ الله قد أذن لرسوله ﷺ أن يقرئ أُمّته القرآن على هذه الأوجه المختلفة بالحدود والضّوابط الّتي أجملنا بيانها، وأن لمن شاء من أمّته أن يقرأ بما شاء من هذه الأوجه، بعد أن يكون قد سمعها تلقّيًا من رسول الله ﷺ.

وبذلك تعلم أنّ اختلاف القراءة من وجه إلى آخر، لم يقع ولا يجوز أن يقع بالتّشهّي، بأن يغيّر كلّ قارئ الكلمة إلى مرادفها أو إلى وجه آخر من كيفية النّطق بها. بل ذلك ـ كما قال الزّرقانيّ على الموطّأ ـ مقصور على السّماع منه، كما يشير إليه قول كلٍّ من عمرو هشام في الحديث السّابق ذكره: أقرأني النّبيّ ﷺ.[1]

وقال القاضي أبو بكر الباقِلّاني: الصّحيح أنّ هذه الأحرف السّبعة ظهرت واستفاضت عن رسول الله ﷺ، وضبطها عنه الأمّة.[2]

ونتساءل بعد هذا عن الحكمة من نزول القرآن على سبعة أحرف، وهل كان ذلك رخصة منوطة بسبب عارض أم هو عزيمة باقية؟

يتّضح لك من الأحاديث الّتي ذكرناها في أوّل البحث، أنّ الحكمة من نزول القرآن على سبعة أحرف، هي التّخفيف على العباد، وتسهيل سبيل قراءة القرآن عليهم، إذ فيهم كما قال (عليه الصّلاة والسّلام): العجوز والشّيخ الكبير والرّجل الّذي لايقرأ كتابًا.

واستنادًا إلى هذا الدّليل: ذهب كثير من أهل العلم إلى أنّ ذلك إنّما كان رخصة اقتضاها حال العرب في صدر الإسلام من تفرّقهم واختلافهم إلى قبائل شتّى

---

١ ـ انظر: الزّرقاني على الموطّأ ١: ٣٦٣.

٢ ـ انظر: شرح النّوي صحيح مسلم ٦: ١٠٠.

يتخالفون ويتفاوتون في كيفيّة القراءة والنّطق. والرخصة هي تحوّل الحكم الشّرعيّ إلى الأسهل لعذر مع قيام السّبب للحكم الأصليّ.[١]

يدلّ على ذلك إلى جانب دلالة الأحاديث السّابقة، أنّ هذا الإذن من الله عَزَّوَجَلَّ في القراءة بالأحرف السّبعة، إنّما اقتصر على القراءة فقط، أمّا كتابة القرآن فإنّما كانت بحرف واحد هو حرف قريش، وهو الحرف الّذي أشار إليه جبريل بقوله في أوّل الحديث الّذي رواه مسلم عن أبيّ بن كعب: «**إنّ الله يأمرك أن تقرئ القرآن حرف**».

قال مكّيّ بن أبي طالب: «وكان المصحف قد كتب على لغة قريش على حرف واحد، ليقلّ الاختلاف بين المسلمين في القراءة..».[٢]

وهكذا فقد كانت كتابة المصحف بحرفه الأصليّ الواحد ضمانة لبقائه والرّجوع إليه بعد انتهاء العذر الّذي اقتضى التّخفيف، كما كانت ضمانة لعدم ضياعه وتميُّعه في غمار تلك الأحرف الأخرى الّتي أذن الله عَزَّوجَلَّ أن تقرأ بها قبائل العرب تخفيفًا و تيسيرًا.

ولنتساءل إذًا: ما هو مصير الأحرف السّبعة اليوم؟

والجواب: أنّ مصيرها مصير كلّ رخصة زال العذر المسبّب لها. وقد علمت أنّ جواز القراءة بالأحرف السّتّة الأخرى غير الّتي كان يكتب بها القرآن، إنّما كان رخصة اقتضاها حال العرب في صدر الإسلام، لما قد رأيت من اختلاف اللّهجات وشيوع الأمّيّة. فلمّا صهرهم الدّين وجمعهم القرآن وتقلّصت الأمّيّة، انتهت الرّخصة وانحسرت الحاجة إليها، وعاد الحكم فانحصر بالحرف الّذي كان يكتب وهو حرف قريش. فاجتمع النّاس كلّهم على النّطق به معتمدين في ذلك على ماوجدوه مكتوبًا عندهم من الرّسم الصّحيح المعتمد للقرآن.

روى القرطبيّ عن الطّحاوي: «إنّما كانت السّعة للنّاس... **[وذكر كما تقدّم عنه،**

---

١ ـ انظر: جمع الجوامع و شرحه ١: ٦٧.

٢ ـ الإبانة ص: ٣.

ثمّ قال:] وذكر النّوويّ مثل هذا في شرحه على صحيح مسلم.[١]

وعزا الزُّرقانيّ على الموطّأ ذلك إلى أكثر أهل العلم، كابن عيينة و ابن وهب والطّبريّ و ابن عبد البرّ و الطّحاويّ.[٢]

ولكن كيف سقط العمل بما يخالف خطّ المصحف، حتّى لم تجز القراءة بالأحرف الأخرى؟ وهل كان ذلك على عهد رسول الله ﷺ و بأمره أم في عهد عثمان وبتوجيهه؟

اختلف العلماء في ذلك، ونقل الزُّرقانيّ أنّ أكثرهم على أنّ ذلك إنّما كان في عهد رسول الله ﷺ وبأمره، فقد قال: «وهل استقرّ ذلك في الزّمن النّبويّ أم بعده؟ الأكثر على الأوّل، واختاره الباقِلّانيّ وابن عبد البرّ وابن العربيّ وغيرهم، لأنّ ضرورة اختلاف اللّغات ومشقّة نطقهم بغير لغتهم اقتضت التّوسعة عليهم في أوّل الأمر... حتّى انضبط الأمر، وتدرّبت الألسن، وتمكّن النّاس من اقتصار على لغة واحدة، فعارض جبريل النّبيّ ﷺ القرآن مرّتين في السنة الأخيرة، واستقرّ الأمر على ما هو عليه الآن، فنسخ الله تلك القراءة المأذون فيها بما أوجبه من الاقتصار على هذه القراءة الّتي تلقّاها النّاس.[٣]

وعلى هذا؛ فقد كان إقدام عثمان على جمع النّاس على حرف قريش ومنع القراءة بكلّ حرف آخر سواه ممّا يخالف خطّ المصحف المعتمد، وتحريق المصاحف الأخرى المخالفة له، كان كلّ ذلك منه باستناد إلى هذا الّذي رواه الزّرقانيّ عن أكثر أهل العلم من استقرار القرآن كتابة وقراءة، في عهد رسول الله ﷺ على جزء من الأحرف السّبعة، وهو الّذي كانت كتابة القرآن به.

وما أجمع الصّحابة ومن بعدهم مع عثمان على صنيعه، إلّا استنادًا إلى أنّ الأمر كان

---

١ ـ انظر: شرح النّوويّ على مسلم: ٦ .١١.
٢ ـ الزّرقانيّ على الموطّأ: ١.٢٦٣.
٣ ـ المصدر نفسه.

قد استقرّ على ذلك في آخر عهد رسول الله ﷺ وبأمر منه.

ويبقى بعد ذلك السّؤال التّالي: ولكنّ جمع عثمان النّاس على حرف واحد لم يوحِّد القراءات توحيدًا تامًّا، بل بقي النّاس مع ذلك يختلفون في القراءة بأوجه من النّطق والأداء ضمن ما يتحمّله الحرف الواحد المعتمد كتابة منذ عهد الرّسول، والّذي أصبح معتمدًا في الكتابة والقراءة معًا في عهد عثمان!..

و الجواب: أنّ هذه القراءات المختلفة الّتي ظلّ النّاس يقرأون بها حتّى بعد عهد عثمان، إنّما هي جزء من الأحرف السّبعة الّتي نزل بها القرآن، و إنّما سوّغ القراءة بها أنّه موافقة لخطّ عثمان الّذي أجمع الصّحابة فمن بعدهم عليه.[1]

وبيان ذلك؛ أنّ الأحرف السّبعة تتفاوت في درجة تخالفها وتباعدها عن بعضها، كما مرَّ بيانه.

فمنها: ما يتعلّق بكيفيّة النّطق والأداء من قصر ومدّ ونحوهما دون أن تتغيّر به صورة الخطّ.

ومنها: مايتغيّر به صورة الخطّ والرّسم كإبدال كلمة بأخرى.

فلمّا جمع عثمان الصّحابة على خطّ واحد، و هو حرف قريش، و منع المسلمين من القرّاءة بما خالفه، وقد كان خطّ المصحف خاليًا إذ ذاك من النّقط والشّكل، بقيت الأوجه الخاضعة لذلك الحرف الباقي معتمدة في القراءة و التّعبّد بها، طالما ثبتت روايتها عن الرّسول ﷺ بالتّواتر.

إذًا الّذي بطلت القراءة به من مجموع الأحرف السّبعة، سواء قلنا: إنّ ذلك كان في آخر عهد رسول الله ﷺ أو في عهد عثمان، إنّما هو كلّ ما خالف حرف قريش ولم يقبله التّأويل بحال، فبقي ما كان مندرجًا ضمنه على أصله من الاعتماد وصحّة القراءة به. وهذا القدر المتّفق مع الخطّ المعتمد للمصحف من مجموع الأحرف السّبعة، هو الّذي سمّي فيما بعد بالقراءات. **(٥٨ ـ ٦٤)**

---

١ ـ الإبانة لمكّيّ بن طالب ص: ٣.

الفصل الثّامن والسّتّون
نصّ الصّابونيّ في «التّبيان في علوم القرآن»

تمهيد

لمّا خلق الله الخلق، جعل لكلّ منهم شرعة ومنهاجًا، وكان للعرب لهجات متعدّدة، اكتسبوها من فطرتهم، واقتبسوا بعضها من جيرانهم، وكانت لغة (قريش) لها الصّدارة والذّيوع لأسباب عدّة، منها: اشتغالهم بالتّجارة، ووجودهم عند بيت الله الحرام، وقيامهم على السّدانة والرفادة، وكان القرشيّون يقتبسون بعض اللّهجات والكلمات الّتي تعجبهم من غيرهم، وكان من الطّبيعيّ أن ينزل الله أحكم الحاكمين القرآن باللّغة الّتي يفهمها العرب أجمع، لتيسير فهمها، وللإعجاز والتّحدّي لأرباب الفصاحة بالإتيان بسورة أو بآية، وتيسير قراءته وفهمه وحفظه لهم، لأنّه نزل بلغتهم كما قال جلّ ثناؤه: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾، يوسف/٢.

أدلّة نزول القرآن على سبعة أحرف:

أوّلًا - روى البخاريّ و مسلم في صحيحيهما عن ابن عبّاس رضي الله عنه أنّه قال ... **[وذكر كما تقدّم عن البخاريّ رقم ١]**.

ثانيًا - روى البخاريّ ومسلم - واللّفظ للبخاريّ - أنّ عمر بن الخطّاب قال: سمعت هشام بن حكيم، يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ... **[و ذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]** وفي بعض الرّوايات؛ أنّ رسول الله ﷺ استمع إلى قراءة عمر أيضًا، وقال: هكذا أنزلت.

ثالثًا ـ روى مسلم بسنده عن أبيّ بن كعب، قال: (كنت في المسجد، فدخل رجل يصلّي... **[وذكر كما تقدّم عنه، رقم ٦]**.

قال القرطبيّ: «فكان هذا الخاطر (يشير إلى ما سقط في نفس أبيّ) من قبيل ماقال فيه النّبيّ ﷺ حين سألوه: إنّا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلّم به. قال: أوقد وجدتموه؟ قالوا: نعم، قال: ذلك صريح الإيمان»، رواه مسلم.

رابعًا ـ روى الحافظ أبو يعلى في مسنده الكبير: أنّ عثمان قال يومًا وهو على المنبر ... **[وذكر كما تقدّم عن ابن حَجَر]**.

خامسًا ـ روى مسلم بسنده عن أبيّ بن كعب: أنّ النّبيّ ﷺ كان عند أضاة[1] بني غِفار، قال... **[وذكر كما تقدّم عنه، رقم٦]**.

سادسًا ـ روى التّرمذيّ عن أبيّ بن كعب أيضًا: قال: لقي رسول الله ﷺ جبريل عند أحجار... **[وذكر كما تقدّم عن الطّبريّ رقم ١٩، ثمّ قال:]** وفي لفظ: (فمن قرأ بحرف منها فهو كما قرأ).

وفي لفظ حُذَيفة: «فقلت: يا جبريل إنّي أرسلت إلى أمّة أمّيّة فيهم الرّجل والمرأة والغلام والجارية والشّيخ الفاني الّذي لم يقرأ كتابًا قطّ، قال: «**إنّ القرآن أنزل على سبعة أحرف**».

سابعًا ـ أخرج الإمام أحمد بسنده عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو: أنّ رجلًا قرأ آية من القرآن، فقال له عمرو: إنّما هي كذا و كذا، فذكر ذلك للنّبيّ ﷺ فقال: «**إنّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فأيّ ذلك قرأتم أصبتم، فلا تماروا**».

ثامنًا ـ روى الطّبريّ والطّبرانيّ عن زيد بن أرقم، قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: أقرأني ابن مسعود سورة ... **[وذكر كما تقدّم عنه، رقم ٦]**.

---

١ ـ أضاة بني غفار: مستنقع الماء كالغدير. و هو موضع بالمدينة نسب إلى بني غفار، لأنّهم نزلوا عنده.

تاسعًا ـ أخرج ابن جرير الطّبريّ عن أبي هريرة أنّه قال: قال رسول الله ﷺ: **«إنّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ولاحرج، ولكن لا تختموا ذكر رحمة بعذاب، ولاذكرعذاب برحمة»** اهـ.

الحكمة من نزول القرآن على سبعة أحرف:

١ ـ التّيسير على الأمّة الإسلاميّة وخاصّة الأمّة العربيّة الّتي نزل عليها القرآن وكان لها لهجات متعدّدة على الرّغم أنّها تجمعها كلمة العروبة، نأخذ هذا من قوله: **«أنْ هوّنْ على أمّتي»** ، **«وإنّ أمّتي لاتطيق ذلك»** وغيرها.

قال المحقق ابن الجزريّ: «وأمّا سبب و روده على سبعة أحرف فللتّخفيف على هذه الأمّة، و إرادة اليسر بها، والتّهوين عليها ... **[و ذكر كما تقدّم عنه]**.

٢ ـ جمع الأمّة الإسلاميّة على لسان واحد يوحّد بينها هو لسان قريش الّذي انتظم كثيرًا من مختارات ألسنة القبائل العربيّة الّتي كانت تختلف إلى مكّة في موسم الحجّ وغيره. ولذلك نزل القرآن على سبعة أحرف نصطفي ما شاء من لغات القبائل العربية الّتي تمثّلت في لسان القرشيّين وهذه حكمة إلهيّة سامية، فإنّ وحدة اللّسان العامّ من أهمّ العوامل في وحدة الأُمّة خصوصًا أوّل عهدها بالتّوثّب والنّهوض.

معنى نزول القرآن على سبعة أحرف

الأحرف: جمع حرف، الحرف له معانٍ كثيرة، قال صاحب القاموس: «الحرف من كلّ شيء: طرفُهُ، وشفيره وحدّه، ومن الجبل: أعلاه المحدّد، وواحد حروف التّهجّي **﴿و مِن النّاسِ مَن يَعبُدُ اللهَ عَلىٰ حَرْفٍ﴾** أي وجه واحد، وهو أن يعبده على السّرّاء لاعلى الضّرّاء، أوعلى شكٍّ، أوعلى غير طمأنينة من أمره، أي لايدخل في الدّين متمكّنًا. **«ونزل القرآن على سبعة أحرف»** أي سبع لغات من لغات العرب. وليس

معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه إن جاء على سبعة أوعشرة أوأكثر. ولكن معناه، أنّ هذه اللّغات السّبع متفرّقة في القرآن» اهـ. بتصرّف.

ممّا تقدّم نرى أنّ الحرف من قبيل المشترك اللّفظيّ، والمشترك اللّفظيّ يراد به أحد معانيه الّتي تعيّنها القرائن وتناسب المقام.

فالمراد من لفظ الحرف: أنّه الوجه، بدليل ما يأتي:

قوله: (أُنزل القرآن على سبعة أحرف).

كلمة «على» تشيرإلى أنّ هذا الشّرط للتّوسعة والتّيسير، بمعنى: أنزل القرآن موسّعًا فيه على القارئ أن يقرأه على سبعة أوجه، يقرأ بأيّ حرف أراد منها على البدل من صاحبه، كأنّه قال: أنزل على هذا الشّرط وعلى هذه التّوسعة.

اختلاف العلماء في تفسيرالأحرف الواردة في الحديث

هنا يحتدم الجدال والنّزاع، ويكثرالقيل والقال، وسنذكربعضًا من الآراء ونرجّح ما نراه أقرب للصّواب:

١ ـ ذهب بعض العلماء إلى أنّ المراد بها: سبع لغات من لغات العرب في المعنى الواحد، على معنى أنّه حيث تختلف لغات العرب في التّعبيرفي معنى من المعانى يأتي القرآن بألفاظ على قدر هذه اللّغات، وإذا لم يكن اختلاف فإنّه يأتي بلفظ واحد. وقيل: إنّ السّبعة هي لغة (قريش) و (هذيل) و (ثقيف) و (هوازن) و(كنانة) و (تميم) و (اليمن).

٢ ـ **وقيل**: إنّ المراد بالأحرف السّبعة: سبع لغات من لغات العرب نزل عليها القرآن، على معنى أنّه في جملته لا يخرج في كلماته عن سبع لغات هي أفصح لغاتهم، فأكثره بلغة قريش، ومنه ما هو بلغة هذيل، أو ثقيف، أو هوازن، أو كنانة، أو تميم، أو اليمن.

قال بعضهم: هذا أصحّ الأقوال وأولاها بالصّواب، وهو الّذي صحّحه البيهقيّ، واختاره الأبهريّ واقتصر عليه صاحب القاموس.

٣ ـ أنّ المراد بالأحرف السّبعة الّتي نزل عليها القرآن: سبعة أصناف في القرآن.

ولكنّ أصحاب هذه الأقوال يختلفون في تعيين هذه الأصناف و في أسلوب التّعبير عنها اختلافًا كبيرًا.

فمنهم من يقول: إنّها أمر، و نهي، وحلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وأمثال.

ومنهم من يقول: إنّها وعد، ووعيد، وحلال، وحرام، ومواعظ، وأمثال، واحتجاج.

ومنهم من يقول: إنّها محكم، ومتشابه، وناسخ، ومنسوخ،وخصوص،وعموم،وقصص[1].

٤ ـ أنّ المراد بالأحرف السّبعة: أوجه من الألفاظ المختلفة في كلمة واحدة ومعنى واحد، نحو: هلُمّ، وأقبل، وتعال، وعجّل، وأسرع، وقصدي ونحوي، فهذه الألفاظ السّبعة معناها واحد هو طلب الإقبال.

وهذا القول منسوب لجمهور أهل الفقه والحديث، منهم ابن جرير الطّبريّ والطّحاويّ وغيرهما.

٥ ـ أنّ المراد بالأحرف السبعة: الاختلاف في أمور سبعة... **[و ذكر كما تقدّم نحوه في المجلّد الثّامن في باب اختلاف القراءات، ثمّ قال:]**

وهذا الرّأي الأخير قد ذهب إليه الرّازيّ وقاربه كلّ القرب مذهب ابن قتيبة وابن الجزريّ وابن الطّيّب، وقد أخذ به الشّيخ الزّرقانيّ في كتابه: «مناهل العرفان» و أيّده ببعض الأدلّة.

التّرجيح:

وأقرب الوجوه إلى الصّواب هو المذهب الأخير الّذي اختاره الرّازيّ، واعتمده الزّرقانيّ في كتابه: «مناهل العرفان» وأيّده بأدلّة، منها:

---

١ ـ مناهل العرفان ص: ١٧٦.

١ ـ أنّ هذا المذهب هو الّذي تؤيّده الأحاديث المتقدّمة.

٢ ـ أنّه يعتمد على الاستقراء التّامّ، لاختلاف القراءات وما ترجع إليه من الوجوه السّبعة.

٣ـ أنّ هذا الرّأي لايلزمه محذور.

والأراء في «الأحرف السّبعة» كاملة تجدها في كتاب «مناهل العرفان» للزّرقانيّ وفيها توهين المذاهب الأخرى والرّدّ عليها من ص: ١٦٥ إلى ١٧٧.

ونحن ننقل خلاصة هذا المذهب من كلام أبي الفضل الرّازيّ في اللّوائح حيث يقول: الكلام لا يخرج عن سبعة أحرف في الاختلاف ... **[و ذكر كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ في باب اختلاف القراءات].**

هل الأحرف السّبعة موجودة في المصاحف الآن؟

١ ـ ذهب جماعة من الفقهاء و القرّاء و المتكلّمين إلى أنّ جميع هذه الأحرف موجودة بالمصاحف العثمانيّة.

حجّتهم:

أ ـ أن لا يجوز للأمّة أن تهمل نقل شيء منها.

ب ـ أنّ الصّحابة أجمعوا على أنّ الصّحف الّتي نقلها عثمان من الصّحف الّتي كتبها أبو بكر.

جـ ـ قول النّبيّ ﷺ: «إنّ أمّتي لا تطيق ذلك» لايختصّ بعهد الصّحابة دون غيرهم وبقاء تيسير القرآن مع بقاء إعجازه.

٢ ـ ذهب جماهير العلماء من السّلف والخلف وأئمّة المسلمين إلى أنّ المصاحف العثمانيّة مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السّبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة الّتي عرضها النّبيّ ﷺ على جبريل.

٣ ــ ذهب ابن جرير الطّبريّ ومن معه إلى أنّ المصاحف العثمانيّة لم تشتمل إلّا على حرف واحد من الحروف السّبعة.

وقالوا: إنّ الأحرف السّبعة كانت أيام الرّسول (عليه الصّلاة و السّلام) و أبي بكر وعمر، فلمّا كان عهد عثمان رأت الأمّة بقيادته أن تقتصر على حرف واحد جمعًا لكلمة المسلمين. ونسخ عثمان بهذا الحرف الّذي استبقته الأمّة وحده جميع المصاحف العثمانيّة.

قال الزّرقانيّ: ونحن إذا رجعنا بهذه الأوجه السّبعة إلى المصاحف العثمانيّة.. **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

وقد بيّن ووضّح الشّيخ الزّرقانيّ وجود الأوجه السّبعة على مذهبه المختار، وأنّ الأوجه السّبعة موجودة الآن في المصاحف العثمانيّة، وسأكتفي بذكر مثال من أمثلته، غير أنّ بعض الوجوه السّبعة ذكر أنّها منسوخة بالعرضة الأخيرة، مثاله قوله تعالى: **﴿والّذين هم لأماناتهم وعدهم راعون﴾**، المقروءة بجمع الأمانة وإفرادها، فقد اشتمل عليها المصحف، إذ كان الرّسم العثمانيّ فيه هكذا: «لأمٰنٰتِهِمْ» برسم المفرد في الحروف ولكن عليها ألف صغيرة، لتشير إلى قراءة الجمع و غير منقوطة ولا مشكولة.[1]

مناقشة مذهب الطّبريّ

قال الطّبريّ: إنّ الأحرف السّتّة نسخت بإجماع الأمّة في عهد عثمان و بقي حرف واحد حفاظًا لوحدة الأمة الإسلامية من التّفرّق حين كفّر بعضهم بعضًا بسبب اختلاف القراءات وخيفت الفتنة، فلم تجد الأمّة حلًّا لهذه المشكلة إلّا جمع الأمّة على قراءة حرف واحد.

الرّدّ عليه:

١ ــ الصّحابة (رضوان الله عليهم) اختلفوا في القراءة في عهد رسول الله، وكادت أن تقع فتنة كما قلتم، فكيف حلّ الرّسول عليه السلام هذه المشكلة؟

---

١ ــ مناهل العرفان، ص: ١٦٢.

إنّما كان حلّه الوحيد إقرار كلّ من المختلفين على القراءة الّتي قرأ بها، وأفهمهم أنّ تعدّد وجوه القراءة هو رحمة من الله بهم وتيسير عليهم، كما دلّت عليه الأحاديث المتقدّمة.

٢ ـ وقال في الحديث: «**إنّ أمّتي لاتطيق ذلك**»، وأمّته باقية إلى يوم القيامة، كما نشاهد نحن الآن أنّ بعض الشّعوب الإسلاميّة لا يتيسّر لها النّطق ببعض الحروف ولاتحسن إتقان بعض اللّهجات دون بعض.

٣ ـ بعد ماعرفنا ما تقدّم نقول: كيف يسوغ لصحابة رسول الله (عليهم من الله الرّضوان)، وعلى رأسهم عثمان بن عفّان إغلاق باب الرّحمة والتّخفيف، الّذي فتحه الله لأمّة الإسلام، مخالفين الرّسول (عليه الصّلاة والسّلام) في علاجه للنّزاع الّذي حصل بين الصّحابة بتقرير هذا التّعدّد للحروف؟

٤ ـ أنّنا نربأ باصحاب رسول الله ﷺ أن يكونوا قد وافقوا أوفكّروا على ضياع ستّة أحرف من القرآن الكريم، و هي لم تنسخ لا تلاوة ولا حكمًا، ولم يكونوا ليخالفوا الرّسول في قوله وعمله.

٥ ـ لو كانت هذه الأحرف نسخت في عهد عثمان، لم يبق مجال لاختلاف العلماء فيها، ولكنّنا نجدهم اختلفوا فيها على نحو من أربعين قولًا.

٦ ـ لو فرضنا جدلًا أنّ الأحرف السّتّة نسخت في عهد عثمان، فلماذا لاتبق لمجرّد التّاريخ فقط في أعظم كتاب مقدّس، مع أنّ الصّحابة بيّنوا الآيات المنسوخة تلاوة أوحكمًا، وكذلك الآيات المنسوخة والأحاديث الموضوعة، وبيّنوا لكلّ وجهته؟

٧ ـ وقصارى القول: أنّ الصّحابة (رضي الله عنهم) لم يرضوا بمخالفة رسول الله في قوله أو فعله، و لم يكن لهم التّبديل ونسخ ما لم ينسخ من كتاب الله، وحاشاهم أن يقدموا على مثل هذا الفعل (رضي الله عنهم و أرضاهم).

بعض الشّبهات الواردة على الموضوع و الرّدّ عليها

الشّبهة الأولى

يقولون: إنّ المراد بالأحرف السّبعة: هي القراءات السّبع المنقولة عن الأئمّة السّبعة المعروفين عند القرّاء.

الرّدّ عليهم؛ قولكم هذا باطل من وجوه:

١ ـ أنّ قول الرّسول ﷺ : «**إنّ هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف**»، يكون عاريًا من الفائدة على قولكم حتّى يولد الأئمة السّبعة مع أنّ قولكم غير صحيح؛ لأنّ الرّسول ﷺ قرأ بها وصحابته وتابعيه قبل ميلاد القرّاء.

قال المحقّق ابن الجزريّ: فلو كان الحديث منصرفًا إلى قراءات السّبعة المشهورين أو سبعة... [**وذكر كما تقدّم عن الزّرقانيّ**].

٢ـ أنّ الأحرف السّبعة أعمّ من القراءات السّبع عمومًا مطلقًا، لأنّ الأحرف السّبعة تشمل القراءات الّتي قرأ بها الرّسول ﷺ، وتشمل أيضًا ما وصل إلى هؤلاء القرّاء السّبعة وما نسخ قبل أن يصل إليهم و تنتظم جميع القراءات صحيحها ومنكرها وشاذّها، فما دام أنّ الأحرف أعمّ من القراءات فلا تكون هي نفس القراءات.

٣ ـ من المحال عقلًا أن يفرض الرّسول عليه السلام قراءة القرآن على صحابته بقراءة القرّاء الّذين لم يخلقوا بعد، وهذا الرّأي باطل.

الشّبهة الثّانية

يقولون: إنّ أحاديث نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف تثبت الاختلاف، مع أنّ القرآن نفسه ينفي الاختلاف بقوله تعالى: ﴿**أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا**﴾ وذلك تناقض ولا ندري أيّهما الصّادق؟

الجواب:

أنّ الاختلاف الّذي تثبته الأحاديث غير الّذي ينفيه القرآن، وعلى هذا كلاهما صادق. إذًا أنّ الاختلاف الّذي تثبته الأحاديث فيما يتعلّق بطرق الأداء و النّطق بألفاظ القرآن في دائرة محدودة لا تعدو سبعة أحرف، وبشرط التّلقّي فيها كلّها عن النّبيّ ﷺ.

فعلى هذا يكون الاختلاف في الأحاديث بمعنى التّنويع، أمّا القرآن فينفي التّناقض بين أحكامه ومعانيه وتعاليمه مع ثبوت التّنويع في التّلفظ... [**ثمّ ذكر قول أبي شامة والزّركشيّ، كما تقدّم عنهما**]. **(ص: ٢٣٥ ــ ٢٤٩)**

الفصل التّاسع والسّتّون
نصّ الدُّكتور حجّتيّ (معاصرا) في «مختصرتاريخ القرآن الكريم»

وقفة عند رواية «أنزل القرآن على سبعة أحرف»:

روي بطرق أهل السّنة أنّ رسول الله ﷺ قال: «**إنّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسّر منه**».

وتوهّم جماعة فظنّوا أنّ الرّسول ﷺ عَنى بهذا الحديث القراءات السّبع، علمًا بأنّ أصحاب هذه القراءات و جدوا في زمن متأخّر، وأنّ الّذي حدّد القراءات بهذا الرّقم أبوبكربن مجاهد في أوائل القرن الرّابع. وهذا التّوهّم جاء من تطابق الرّقمين، ولذلك أنحى بعضهم باللّائمة على ابن مجاهد لتحديده القراءات بهذا الرّقم المؤدّي إلى التّوهّم المذكور... **[ثمّ ذكرقول أحمد بن عمّار، كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ، وقال:]**

والمقصود بسبعة أحرف ليس هو جواز قراءة كلّ كلمة في القرآن على سبعة وجوه، لعدم وجود كلمة في القرآن يصدق عليها ذلك.

وأفضل تفسير للأحرف السّبعة ما قبله صاحب القاموس، ورجّحه المتأخّرون من أمثال مصطفى صادق الرّافعيّ[1]، وعبد الحليم النّجّار[2]، هو أنّ القرآن نزل على لهجات القبائل العربيّة المشهورة في الجزيرة العربيّة، وهي: قريش و هذيل وثقيف وهوازن وكنانة و تميم وأهل اليمن.

---

١ ـ إعجاز القرآن: للرّافعيّ ص ٧٠.

٢ ـ مجلّة كلّيّة، الآداب، جامعة فؤاد، جـ ١، الدّورة العاشرة ص: ١١٠.

وثمّة روايات تذكر أنّ الوحي نزل في البداية على حرف واحد، والرّسول ﷺ طلب من ربّه أن ينزل القرآن على أحرف متعدّدة كي تتيسّر قراءته لجميع قبائل العرب؛ فنزل على سبعة أحرف.[١]

وقال جماعة: إنّ القرآن نزل بلغة مضر؛ إستنادًا إلى مقولة الخليفة الثّاني: «نزل القرآن بلغة مضر»، و هؤلاء ذهبوا إلى أنّ الأحرف السّبعة هي لهجات مضر، وهذه اللّهجات عبارة عن لهجات قبائل: هذيل، و كنانة، و قيس، وضبّة، وتيم الرّباب، و أسد بن خزيمة، و قريش.

وقال آخرون: إنّ القرآن نزل بلغة قريش، وأجاز الإسلام للقبائل أن تقرأ القرآن بلهجتها، كي لايشقّ عليها قراءة القرآن[٢]. لكنّ دراسة مواضع الاختلاف في القراءات لا تؤيّد رأي المجموعة الأخيرة، لأنّ هذه المواضع لا تشير إلى وجود تعقيد في اللّفظ واللّغة بحيث يتعسّر على بعض القبائل أن ينطقوا به.

يتّضح ممّا سبق أنّ كلَّ ما ذكر من سبب لنزول القرآن على سبعة أحرف لايقوى على أن يكون دليلًا واضحًا على تعدّد القراءات، بل أنّ هذه الأدلّة نفسها تضعّف نفس الحديث.

وجدير بالذّكر أنّ كثيرًا من علماء الشّيعة أنكروا رواية نزول القرآن على سبعة أحرف؛ مستندين إلى رواية عن الإمام جعفر بن محمّد الصّادق عليه السلام قال فيها: **«إنّ القرآن واحد، نزل من عند واحد، ولكنّ الاختلاف يجيء من قبل الرّواة».**[٣]

كما استدلّوا بنصوص من الصّحاح على أنّ هناك ما يناقض نزول القرآن بلهجات متعدّدة.

---

١ ـ الإتقان ١ ص: ٨٧.

٢ ـ الإتقان ١ ص: ٨١.

٣ ـ فصل الخطاب ص: ١٨٨.

منها: مقولة الخليفة الثّاني عمر: «نزل القرآن بلغة مضر».

ومنها: اختلاف أبناء القبيلة الواحدة في قراءة معيّنة، كما روي عن الخليفة الثّاني قوله: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ... [وذكر كما تقدّم عن البخاريّ رقم٢].

أدلّة القول بنزول القرآن بلغة قريش

وقد استدلّ القائلون بأنّ القرآن نزل بلغة قريش على مذهبهم بمايلي:

أ ـ أنّ رسول الله ﷺ من قريش، وانبثقت الدّعوة في مكّة حيث موطن قريش، من هنا كان لابدّ نزول القرآن بلهجة قريش، لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾، إبراهيم/ ٤.[١]

ب ـ أنّ قريشًا كانت أفصح قبائل العرب، بسبب قيام المواسم الأ دبيّة في أسواق مكّة، وانتشار المفردات الفصيحة فيها.[٢]

جـ ـ لأنّ قريشًا كانت أبعد القبائل العربيّة عن الأعاجم.[٣]

د ـ ما ورد من أخبار و روايات بشأن نزول القرآن على لغة قريش.[٤]

ادلّة الرّافضين للقول بنزول القرآن بلغة قريش:

أ ـ تذكر الرّوايات أنّ عثمان أمر أن يكتب القرآن رجل من ثقيف، وأن يملي عليه رجل من هذيل[٥]، وهما قبيلتان من غير قريش.

ب ـ كان يستعصي على القرشيّين، فهم بعض مفردات القرآن، فيفهمونها

---

١ ـ الإتقان ١ ص: ٨١.

٢ ـ فقه اللّغة: الصّاحبي، ص :٢٨ المزهر: السّيوطيّ ١: ٢١، غريب القرآن ١: ١٠.

٣ ـ مقدّمة ابن خلدون. و: الفصل ٨، القسم ٦.

٤ ـ لسان العرب ١ ص: ٧٧.

٥ ـ فقه اللّغة، الصّاحبيّ ص: ٢٨.

من غيرهم.[١]

جـ ـ ذكر المؤرّخون أنّ قريشًا سبقت العرب في كلّ شيء، إلّا في الشّعر؛ فقد كان نتاجها الشّعريّ أقلّ من بقيّة القبائل العربيّة.[٢]

د ـ استعان المفسّرون ـ وعلى رأسهم ابن عبّاس ـ على فهم اللّفظ القرآنيّ بالشّعر، والشّعر المستعان به ليس من نظم قريش.

هـ . بعض علماء اللّغة فضّلوا لهجات قبائل عربيّة على لهجة قريش، واعتبروها أفصح منها، كأبي عمرو بن العلاء الّذي اعتبر لغة عُليا هوازن وسُفلا تميم أفصح لغات العرب.[٣] كما أنّ من العلماء من اعتبر لغات «هوازن، و جرهم، ونمر قعين» أفصح لغات العرب.[٤]

وجوه التّغاير في اللّفظ القرآنيّ

يعود التّغاير في قراءات اللّفظ القرآنيّ غالبًا إلى طريقة كتابة القرآن في مراحله الأولى، فالكلمات المتشابهة من القرآن لم تكن متمايزه، لعدم وجود النّقط في الرّسم القرآنيّ الأوّل. والنّقط استحدثت فيما بعد على يد نصر بن عاصم، ويحيى بن يَعمُر في النّصف الثّاني من القرن الهجريّ الأوّل، كما أنّ الحركات استحدثت في هذه الفترة أيضًا على يد أبي الأسود الدّؤليّ (ت: ٦٩ هـ).[٥] (ص: ١٠٩ ـ ١١٣)

---

١ ـ جامع البيان ١: ٩ و ما بعدها.

٢ ـ الأغاني ١: ٣٥.

٣ ـ المزهرج ١: ٢١١، الإتقان ١: ١٠٩. تاريخ آداب العرب: الرّافعيّ ١: ١٢٨.

٤ ـ راجع لسان العرب ٧ ص: ٢٢٥. تاريخ آداب العرب ١ ص: ١٢٨.

٥ ـ الإكليل: الهمدانيّ ٨: ١٢٢. المذاهب الإسلاميّة في تفسير القرآن ص: ٤ وما بعدها.

الفصل السّبعون

نصّ مرتضى العامليّ (معاصر) في «حقائق هامّة حول القرآن»

القراءات والأحرُف السّبعة

القراءات المختلفة والشاذّة:

إنّـه قـد ذكـرت في الرّوايـات بعـض الاختلافـات في الآيـات القرآنيّـة بالزّيـادة والنّقيصة، أوبشيء من التّغيير والتّبديل في ألفاظها.

وقد رُوِيت هذه الاختلافات عن بعض الصّحابة والتّابعين وغيرهم، على أ نّها اختلافات في قراءات القرآن الّتي قبلها الكثيرون؛ استنادًا إلى بعض الرّوايات الّتي ذكرت في تأييدها وتشييدها..

ولكنّنا إذا دقّقنا النّظر في هذه المنقولات فإنّنا نكاد نطمئنّ ـ إن لم نقل: إ نّنا نقطع ـ بأنّها لا اعتبار بها، ولا دليل يساعدها.

نزول القرآن على سبعة أحرُف

وقبل الدّخول في التّفاصيل نشير إلى أنّه لاصحّة للحديث الّذي أصبح كأ نّه الدّليل، والمبرّر لاختلاف القراءات، وإضفاء صفة الشّرعيّة عليها، والإقدام على

التّغيير والتّبديل في ألفاظ القرآن، والّذي يقول: إنّ القرآن قد نزل على سبعة أحرُف[١].

وقد ذكر ابن الجَزَريّ اسم عشرين صحابيًّا كلّهم روى هذا الحديث[٢].

نعم إنّ هذا الحديث لايصحّ، وذلك:

أوّلًا ـ لقد روي عن الإمامين: الباقر والصّادق عليهما السلام: أنّهما قد كذّبا رواية نزول القرآن على سبعة أحرُف، والعبارة المرويّة عن الإمام الباقر عليه السلام هي قوله: **«كذبوا أعداء الله لكنّه نزل على حرفٍ واحدٍ من عند الواحد»** ...

وقال الطّوسيّ: واعلموا أنّ العرف من مذهب أصحابنا، والشّائع من أخبارهم، ورواياتهم: **«أنّ القرآن نزل بحرفٍ واحدٍ، على نبيّ واحدٍ»**.

وعن سُلَيمان بن صُرَد، عنه: أتاني جبرئيل، فقال: **«اقرأ القرآن على حرفٍ واحدٍ»**.

سبعة أحرف المعاني

ويمكن أن يكون مراده عليه السلام من قوله: كذبوا إلخ ... هو رميهم بالكذب، على أساس أنّهم قد حرّفوا الحديث عن معناه؛ ليتلاعبوا بالقرآن، وليحقّقوا أغراضهم الشّريرة، على اعتبار أنّ معناه الحقيقيّ هو ـ حسبما روي أيضًا ـ سبعة أحرف المعاني، وهي: أمر ونهي، وترغيب وترهيب، وجدل ومُثُل وقصص، وإن كان ثمّة روايات أُخرى، تختلف عمومًا في بيان هذه المعاني والأُمور، فليراجعها من أراد[٣].

وربّما يظهر من رواياتنا: أنّ الأحرُف السّبعة إشارة إلى بطون القرآن وتأويلاته؛

---

١ ـ راجع: صحيح مسلم ٢: ٢٠٢ وص: ٢٠٣ و ٢٠٤، وصحيح البخاريّ ٣: ١٤٦، والجامع الصّحيح للتِّرمِذيّ ٥: ١٩٣... ومسند أحمد ٦: ٤٣٣ و ٤٦٣ وج ٥: ١٢٩ و ١٢٨ و ١٢٧ و ١٦ و ٤١ و ٥١ و ١١٤ و ١٢٤ و ١٢٥ و ٣٨٥ و ٣٩١ وج ١: ٤٤٥ و ٣١٣ و ٢٩٩ و ٤٣ و ٤٠ و ٢٤ ...

٢ ـ النّشر ١: ٢١.

٣ ـ راجع: البحار ٩٣: ٩٤ و ٩٧. ج ٩٠: ٤. غريب الحديث ٣: ١٦٠، تفسير الطّبريّ ١: ٢٣ و ٢٤. الجامع لأحكام القرآن ١: ٤٦ ... راجع نفس المصدر.

فعن أبي جعفر عليه السلام: «تفسير القرآن على سبعة أحرف، منه ما كان، ومنه ما لم يكن بعد ذلك، تعرفه الأئمّة»[١] ... [**ثمّ ذكر رواية حمّاد عن الإمام الصّادق عليه السلام، كما تقدّم عن الصّدوق**].

وثانيًا ـ أنّ الرّواية حول أحرف القرآن مختلفة، فبعضها يقول: سبعة، كما تقدّم، وبعضها الآخر يقول: خمسة[٢]، وبعض ثالث: أربعة،[٣] وأخرى تقول: ثلاثة[٤]، وأُخرى تقول: عشرة[٥]، فأيّ ذلك هو الصّحيح يا ترى؟!.

وثالثًا ـ أنّ عُثمان حينما جمع النّاس على قراءة واحدة ـ حسبما يقولون ـ يكون قد رفض ـ عملًا ـ أن يكون النّبيّ صلّى الله عليه وآله قد أمر النّاس، أو أجاز لهم أن يقرأوا القرآن على سبعة أحرُف، أو خمسة، أو غيرها، ولم يعترض كبار الصّحابة على عُثمان في ذلك ... ولو كان هذا الحديث ثابتًا، لكان الصّحابة، وفي مقدمتهم علي أمير المؤمنين عليه السلام، أوّل من اعترض، ولكانوا احتجّوا عليه بهذه الأحاديث المذكورة.

مع أنّنا نجد الإمام عليًّا عليه السلام، ليس فقط لم يعارض ولم يعترض، وإنّما هو قد أيّده وعاضده، وسيأتي النّص الدّال على ذلك في الفصل التّالي ...

ورابعًا ـ أنّه لا بدّ لنا هنا من أن نتساءل عن السّبب في أن كانت الأحرُف سبعة لا أزيد عشرة مثلاً، أو ثمانية، أو أقلّ، خمسة، أو ستّة !!.

وإذا كان المراد التّسهيل على القبائل كما يدّعون، فإنّ عدد القبائل أكثر من سبعة بكثير، وكذا لهجاتها.. وقد اختلفوا في تحديد هذه القبائل، وكلّ هذا الكلام

---

١ ـ بصائر الدّرجات ص: ١٩٦، الوسائل ١٨: ١٥٤، كنز العمّال ٢: ١٠٩.

٢ ـ تفسير الطّبريّ ١: ٢٤ و١٨.

٣ ـ تفسير الطّبريّ ١: ٢٦، كنز العمّال ٢: ٣٤.

٤ ـ مستدرك الحاكم ٢: ٢٢٣، البرهان ١: ٢١٢، كنز العمّال ٢: ٣٣، ميزان الاعتدال ١: ٥٩٤، ومشكل الآثار ٤: ١٩٤.

٥ ـ كنز العمّال ٢: ٩ـ١٠.

رجم بالغيب، وتخرّص بلا دليل.

وخامسًا ـ أنّه إذا كان القصد إلى التّسهيل ـ كما صرّحت به طائفة من روايات الأحرُف السّبعة[١] ـ فلماذا يكون التّسهيل على العرب، دون غيرهم من أمّة محمّد ﷺ لاسيّما وأنّ بعض الرّوايات تصرح: أ نّه ﷺ قد سأل ربّه التّخفيف عن أُمّته؟

وفي الصّحيح: أن يهوّن على أُمّته[٢]، وعلى حدّ تعبيرهم المراد «التّخفيف على هذه الأُمّة، وإرادة اليسر بها، والتّهوين عليها، شرفًا لها، وتوسعة، ورحمة، وخصوصيّة لفضلها.[٣]

وهل يقبل هؤلاء بما يقوله البعض ـ وهوعبد المنعم النّمِر ـ فنجوّز للعجمي أن يقرأ بلهجته، فيبدّل الحاء هاءً ، والعين همزة ، والذّال، والضّاد، والظّاء زايًا، والثّاء سينًا، وغيرذلك ؟!. **أم أ نّهم يأخذون بقول الطّحاويّ:** فوسّع عليهم في ذلك أن يتلوه بمعانيه، وإن خالفت ألفاظهم الّتي يتلونه بها ألفاظ نبيّهم» إلخ...[٤] ؟!

وسادسًا ـ كيف يصعب على العرب أن يقرأوه على حرفٍ واحدٍ في زمن رسول الله ﷺ، ثمّ يتمكّنون من ذلك في زمن عُثمان وبعده ؟! بل وفي زمن أبي بكرأيضًا.

وإذا كان تيسّر الكتابة هوالسّبب في الإرجاع إلى حرفٍ واحدٍ، وتمكّن العرب من قراءته كذلك ـ كما سيأتي عن الطّبريّ والطّحاويّ وغيرهما ـ فقد كانت الكتابة متيسّرة في زمن النّبيّ ﷺ بنفس النّسبة تقريبًا، ولم يتفاوت الحال في تلك المدّة الوجيزة بنسبة كبيرة..

توجيهات لا تجدي

وأمّا محاولة البعض حمل رقم سبعة في الرّواية على المبالغة فهي لا تجدي، وذلك:

---

١ ـ النّشر ١: ٢٢، فتح الباريّ ٩: ٢٤.

٢ ـ النّشر في القراءات العشر ٢: ٢٦ و٥٢.

٣ ـ نفس المصدر.

٤ ـ مشكل الآثار ٤: ١٨٦.

١ـ لوجود روايات أُخرى بأرقام محدّدة أُخرى: ثلاثة، أربعة، خمسة.

٢ ـ أنّ رواية السّبعة نفسها تصرّح بمراجعة النّبيّ ﷺ لجبرئيل عدّة مرّات، فكان كلّ مرّة يزيده حرفًا ... حتّى انتهى إلى السّبعة، وذلك ظاهر في التّحديد.

٣ ـ في حديث أبي بكرة : «فنظرت إلى ميكائيل فسكت؛ فعلمت أنّه قد انتهت العدّة». قال الجَزَريّ: «فدلّ على إرادة حقيقة العدد وانحصاره».[1]

٤ ـ ولو كان المراد بالسّبع: لهجات القبائل ... فما معنى استدلال النّبيّ ﷺ على عمر بن الخطّاب، وهِشام بن حكيم بن حزام ، حينما اختلفا في القراءة ـ استدلّ عليهما ـ بحديث نزول القرآن على سبعة أحرُف، كما في الصّحيحين ؟!.

أفهل كانت لغة عمر تختلف عن لُغة هِشام؟ حتّى لايستطيع، أوفقل: يصعب على أحدهما أن يقرأ بلهجة الآخر ؟!. ألم يكن كلاهما من قريش؟ كما صرّح به الطّحاويّ وغيره.[2]

ثمّ ألاينافي ذلك ما صرّحت به روايات السّبعة أحرُف؛ تفريعًا على ذلك، من جواز تبديل هلمّ بتعال، وأقبل إلخ ... ؟!

ودعوى: أنّ عمر بن الخطّاب كان قد سمع سورة الفرقان، قبل حدوث التّغيير فيها، وسمعها هِشام بعد ذلك ...

هذه الدّعوى ـ لاتسمع ؛ إذ لامعنى لأنّ يقرئ النّبيّ ﷺ هِشامًا بلُغة غير لُغة قُرَيش، والنّبيّ ﷺ من قُرَيش في الصّميم، يعرف لغتها، ويعرف أهلها ...**أضف إلى ذلك:** أنّ معنى ذلك هو: أنّ التّغيير قد حدث في القرآن بعد نزوله، وبصورة تدريجيّة،

---

١ ـ النّشر ١ : ٢٦ .

٢ ـ مشكل الآثار ٤ : ١٨٧ ، النّشر ١ : ٢٤ .

ولابدّ أن يكون ذلك بنزول آخر، ثمّ آخر، وهكذا ... إلى سبعة، ولا نرى مبرّرًا للالتزام بهذا الأمر، كما أ نّنا لا نجد لذلك شاهدًا فيما بأيدينا من نصوص ...

ودعوى الطّحاويّ: أنّ النّازل على النّبيّ ﷺ إنّما نزل بألفاظ واحدة، ثمّ وسّع على النّاس ـ بسبب الضّرورة ـ أن يقرأوه على سبعة وجوه،[1] لاتصحّ ؛ لأنّ معنى ذلك هو اختلاط الأمر على النّاس في حقيقة الّذي نزل عليه ﷺ، كما أنّ قضيّة هِشام وعُمر بن الخطّاب ـ المشار إليها ـ تكذّب ذلك. **كما أنّ دعوى:** أنّ هِشامًا قد سمع النّبيّ ﷺ يقرئ رجلًا من غير قُرَيش، فحفظ القراءة ...لاتجدي أيضًا، ما دام أنّ هِشامًا يعلم باختلاف لهجات القبائل، ولا بدّ وأن يرجع القراءة إلى لهجته، إذا كان لايستطيع النّطق باللّهجة الأُخرى، أو يصعب عليه ذلك، حسبما يدعون.

هذا بالإضافة إلى أن ذكر: أقبل، وهلمّ، وتعال، ونحوها... في بعض نصوص الرّواية يدفع هذا الاحتمال ... ما دام أنّ اختلاف اللّهجات لايوجب الاختلاف في الكلمات، ولايصعب على أحد أن ينطق بهذه الكلمة أو تلك؛ وإن كان قد يعسر عليه فهمها. هذا كلّه ... عدا عن أنّ ذلك لايعدو عن أن يكون مجرّد احتمال، ليس ثمّة مايثبته، أو يدلّ عليه..

نسخ ستّة أحرُف :

ويبقى أن نشير إلى ما يدّعيه الطّحاويّ، والطّبريّ، والجَزَريّ، والقطّان، من أنّ الأحرُف السّتّة قد نسخت؛ وذلك لأنّ الأُمّة قد اجتمعت على الحرف الواحد، الّذي جمعها عليه عُثمان، وهي معصومة من الضّلالة على حدّ تعبيرهم ...

وبتعبير آخر أنّها قد نسخت بفعل عُثمان، وزوال العذر، وتيسّر الحفظ، وفشوّ الضّبط، وتعلّم القراءة والكتابة .

وأطاعت الأُمّة إمامها عُثمان في ذلك، وهو الشّفيق النّاصح؛ نظرًا منها لنفسها،

---

١ ـ مشكل الآثار ٤: ١٩٠.

ولسائرأهل دينها، وقطع عُثمان بذلك دابرالفتنة، وحسم مادّة الخلاف، وحصّن القرآن من أن يتطرّق إليه شيء من الزّيادة، والتّحريف؟

فإنّ هذا أيضًا كلام لا يصحّ؛ إذلاناسخ لشريعة الله سبحانه، إلّا من قبل نبيّ الله ﷺ نفسه.

وهل يمكن أن يدرك عُثمان أنّ الأحرُف السّبعة توجب الفتنة والخلاف، وتطرّق الزّيادة والتّحريف إلى القرآن، ولايدرك ذلك الله سبحانه، ورسوله الأكرم ﷺ ؟!... وكيف شرع الله ورسوله ما يوجب ذلك؟! تعالى الله عن ذلك، وحاشا رسوله الأعظم ﷺ. وكيف يوافق الصّحابة على تضييع حروف أنزلها الله سبحانه؟! وهل لهم صلاحيّات كهذه، مع أنّها لم تنسخ ولم ترفع؟!.

وأمّا سكوت الصّحابة عن فعل عُثمان، وموافقتهم عليه، وتأييد عليّ أمير المؤمنين عليه السلام، في جمعه النّاس على مُصْحَف واحد ؛ فهوإن دلّ على شيءٍ؛ فإنّما يدلّ على عدم صحّة سائرالقراءات وعدم الرّخصة فيها من الأساس، وبالتّالي عدم صحّة حديث نزول القرآن على سبعة أحرف لدى الصّحابة على الأقلّ ...

وأخيرًا.. فإنّ ما سيأتي ممّا يرتبط بأسباب اختلاف القراءات والتّغييروالتّبديل في الآيات يكفي لوضع علامة استفهام كبيرة حول حديث نزول القرآن على سبعة أحرُف ..

كما أنّ ما روي عن الشّيعة في القراءة والقراءات لا مجال لقبول ظاهره، إذ يكفي أن نذكر ـ بالإضافة إلى ما تقدّم وما سيأتي ـ أنّ رجلًا قرأ عند الإمام الصّادق عليه السلام حروفًا من القرآن، ليس على ما يقرأه النّاس؛ فقال عليه السلام: **«مه، مه، كفّ عن هذه**

القراءة ، واقرأ كما يقرأ النّاس»،[1] وثمّة نصوص أخرى ستأتي إن شاء الله تعالى حين التّعرض لذلك.

ومهما يكن من أمر فإنّنا نستعرض هنا ما نراه يصلح سببًا لكثير من الاختلافات في الآيات استنادًا إلى الرّوايات الّتي شحنت بها المؤلّفات، والمجاميع الحديثيّة ...

(١٧٧ ـ ١٨٦)

١ ـ كما تقدّم في نصوص المختلفة سابقًا، فراجع (م).

الفصل الحادي والسّبعون

نصّ ميرمحمّديّ (معاصر) في «بحوث في تاريخ القرآن وعلومه»

حديث نزول القرآن على سبعة أحرف مع الحديث وأسانيده

إنّ حديث «**نزول القرآن على سبعة أحرف**» متواترلدى بعض الفرق من المسلمين، ولايكاد يخلو منه أيّ من المجاميع الحديثيّة المعتبرة عندهم، ولذا فلم نجد أحدًا منهم يحاول أن يستشكل في سند الحديث إن لم نجد من يصرّعلى صحّته وتواتره ... **[ثمّ ذكرقول السّيوطيّ كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

وقال الطّبريّ : كانت الأخبار قد تظافرت عنه ... ثمّ ذكرأحاديث كثيرة تصل إلى خمسين حديثًا في ذلك[1]. وعن الحافظ أبي يعلى في مسنده الكبير: إنّ عُثمان قال يومًا وهو على المنبر: أُذكِرالله رجلًا ... **[وذكركما تقدّم عن ابن الجَزَريّ، ثمّ قال:]**

ونصّ الحديث كما ورد من طرق الفريقين:

١ ـ ما رواه البخاريّ، قال: حدّثنا سعيد بن عفيرقال: حدّثني اللّيث قال: حدّ ثني عقيل عن ابن شِهاب قال: حدّثني عُبَيد الله... **[وذكركما تقدّم عنه رقم١]**.

٢ ـ ما رواه البخاريّ أيضًا عن سعيد بن عفيرقال: حدّثني اللَّيث قال: حدّثني عقيل عن ابن شِهاب قال: حدّثني عُروة بن الزُّبَير: أنّ المِسْور بن مخرمة وعبدالرّحمان ابن عبد القاريّ حدّثاه أنّهما سمعا عمربن الخطّاب ... **[وذكركما تقدّم عنه رقم ٢]**.

٣ ـ ما رواه العلّامة المجلسيّ رحمه الله عن حمّاد بن عُثمان قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام ... **[وذكركما تقدّم عن الصّدوق]** .

---

١ ـ نقلنا نصّه في الفصل السّابع فلاحظ. (م)

ما المراد من الأحرُف ؟

إنّ معرفة المراد من الأحرُف هو المهمّ هنا، ولقد طال الجدال حول ذلك، وتشعّبت وكثرت الأقوال، حتّى لقد قيل: إنّهاربّما تبلغ أربعين قولًا ، كما في الإتقان. والمشهور منها هو مالخّصه شيخ الطّائفة في مقدّمة تفسيره «التّبيان» حيث قال: واختلفوا (يعني أهل السّنّة) في تأويل الخبر، فاختار قوم أنّ معناه: على سبعة أحرف... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال]**

هذا وقد سبق أن قلنا: إنّ منشأ اختلاف الصّحابة الجامعين للقرآن ـ كعبد الله ابن مسعود وأُبيّ بن كعب في بعض الآيات ـ هو أنّهم قد استقرّ في نفوسهم أنّ القرآن نزل على سبعة أحرُف، وفسّروا ذلك بسبع لغات مترادفة، فاختار منها كلّ حسب ميوله.

وقد أخرج أحمد والطّبرانيّ من حديث أبي بكر عن ابن مسعود: أن جبرئيل قال : يا محمّد اقرأ القرآن على حرف ... **[وذكر كما تقدّم عن الطّبريّ رقم ٢٧، ثمّ ذكرقراءة أُبيّ بن كعب وقراءة ابن مسعودفي بعض آيات القرآن، كما تقدّم سابقًا في مواضع متعدّدة، وقال:]**.

وعن الزّمخشريّ: أنّه فسّر في قوله تعالى: **﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾** باليمينين، لأنّ ابن مسعود قرأ : **(فا قطعوا أيمانهما)**.

وعن مجاهد: كنّا لا ندري ما الزُّخرُف، حتّى رأيناه في قراءة ابن مسعود : أو يكون لك بيت من ذهب ...

وبعد كلّ ذلك نعرف أنّ ابن مسعود والّذين هم على رأيه يفسّرون الحرف في رواية: **«نزل القرآن على سبعة أحرف»** باللّغة ، أي نزل القرآن على سبع لُغات. وبه قال الفيروزابادي في «القاموس» وابن الأثير في «نهايته»، حيث جاء فيهما:

وفي الحديث قال ﷺ: **«نزل القرآن على سبعة أحرف»**، أراد ﷺ بالحرف اللُّغة، ثمّ قالا: وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، بل معناه: هذه اللُّغات السّبع مفرّقة في القرآن. وهذا كما ترى يدلّ على أنّ الأحرف السّبعة كانت قد عبرت عصرعُثمان، مع أنّهم يقولون: إنّ عُثمان قد جمع النّاس على قراءة واحدة.

ويدلّ عليه: ما رواه البخاريّ من أنّ حُذَيفة بن اليمان قدم على عُثمان، وكان يغازي أهل الشّام في فتح أرمينيّة وآذربايجان... **[وذكركما تقدّم عنه في باب جمع القرآن، ثمّ قال:].**

قال العَسْقلانيّ في شرح هذا الحديث: وفي رواية عُمَارة بن خُزَيّة: أنّ حُذَيفة قدم من غزوة فلم يدخل بيته ... **[وذكركما تقدّم عنه في باب جمع القرآن ثمّ قال:]**

فيستفاد من هذا الحديث؛ أنّ عُثمان قد جمع المسلمين على قراءة واحدة، فقضى على الألفاظ المترادفة الّتي استحدثها ابن مسعود ومن قال بمقالته، ولم يبق منها شيئ. ولعمري أنّ هذه النّظريّة ـ نظرية القراءة بالمعنى كما قيل: ـ «كانت أخطر نظريّة في الحياة الإسلاميّة، لأ نّها أسلمت النّصّ القرآنيّ إلى هوى كلّ شخص يثبته على ما يهواه»[1].

وواضح أنّ تخيير الشّخص أن يأتي من تلقاء نفسه بمرادفات لكلمات القرآن أو بما لا يخالفه، أو بما لايخالفه يستلزم وقوع الرّيب في القرآن العزيز، وقد قال الله تعالى: **﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِى اَنْ اُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاىِٔ نَفْسِى اِنْ اَتَّبِعُ اِلَّا مَا يُوحٰى اِلَىَّ﴾** يونس/١٥.

فعبد الله بن مسعود وأُبيّ بن كعب ونظراؤهما قد أخطأهم التّوفيق في تفسير حديث: **«نزول القرآن على سبعة أحرف»**، ثمّ تجويزهم للمسلم تبديل كلمات الله بما يراد منها، أوبما لا يخالفها. فلابدّ من القول بأنّ معنى حديث: **«نزول القرآن على سبعة أحرف»**، ليس هو ما فهموه وذهبوا إليه، فما هو ذلك المعنى يا ترى ؟.

١ ـ مباحث في علوم القرآن (صبحي الصّالح) ص: ١٠٧.

أهل البيت عليهم السلام وهذا الحديث :

ولا يوافق الأئمّة المعصومون على هذا التّفسير الشّائع لسبعة أحرُف، وقد سئل الإمام أبو عبد الله الصّادق عليه السلام: «**عمّا يقوله النّاس من أنّ القرآن نزل على سبعة أحرُف فقال: كذبوا** ـ إلى أن قال : ـ **ولكنّه نزل على حرف واحد من عند الواحد**».

وروى ثقة الإسلام الكلينيّ بسنده عن زُرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «**إنّ القرآن واحد، نزل من عند واحد، ولكنّ الاختلاف يجيئ من قبل الرُّواة**».

ومن المعلوم أنّ الاختلاف المشار إليه في عصره عليه السلام هو الاختلاف في القراءات الموروثة عن ابن مسعود وأمثاله، فالإمام إذًا يكذّب هذا النّحو من الاختلاف.

قال الفقيه الهمدانيّ بعد نقله حديث التّكذيب هذا : ولعلّ المراد بتكذيبهم، تكذيبهم بالنّظر إلى ما أرادوه من هذا القول ممّا يوجب تعدّد القرآن، وإلّا فالظّاهر كون هذه العبارة صادرة عن النّبيّ صلّى الله عليه وآله، بل يدّعي تواتره[1] .

ومن الواضح أنّه إذا صدر عن العترة قولًا، فالواجب على كلّ مسلم هو الأخذ بقولهم واتّباعهم، وطرح كلّ الأقوال الّتي تخالفهم، كيف وقد قرنهم الرّسول صلّى الله عليه وآله بمحكم كتابه، كما في الحديث المتواتر عنه: «**يا أيّها النّاس إنّي تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلّوا : كتاب الله وعترتي أهل بيتي**»؟

قال العلامة السّيّد شرف الدّين في «المراجعات» : «والصّحاح الحاكمة بوجوب التّمسّك بالثّقلين متواترة، وطرقها عن بضع وعشرين صحابيًّا متضافرة، وقد صدع بها رسول الله صلّى الله عليه وآله في مواقف له شتّى»[2] .

وقد جمع الفاضل الوِشْنَويّ طرق الحديث في رسالة خاصّة نشرتها دار التّقريب بين المذاهب الإسلاميّة بالقاهرة. وإذن ، فلابدّ من الرّجوع إليهم، والاعتماد عليهم

---

١ ـ مصباح الفقيه، كتاب الصّلاة ص : ٢٧٤.

٢ ـ المراجعات، المراجعة ٨ ص : ١٩.

في معرفة المراد من حديث سبعة أحرُف، فنجد أمامنا ممّا نقل عنهم مايلي:

١ ـ روى العلّامة المجلسيّ بسنده عن حمّاد بن عُثمان« قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّ الأحاديث تختلف عنكم ، قال: فقال: «**إنّ القرآن نزل على سبعة أحرُف، وأدنى ما للإمام أن يفتي على سبعة وجوه ، ثمّ قال: هذا عطاؤنا فامنن أو أمسك بغيرحساب**»[1]. **قال الفيض الكاشاني** رحمه الله في مقدّمة تفسيره : إنّ هذا نصّ في البطون والتّأويلات .

٢ ـ ما رواه أيضًا عن زُرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «**تفسير القرآن على سبعة أحرُف، منه ما كان ومنه ما لم يكن بعد، ذلك تعرفه الأئمّة**».

فالّذي يستفاد من هذين الحديثين هو أنّ المراد من الأحرُف السّبعة« هوالوجوه الّتي ترجع إلى معاني كلام الله وتأويلاته، وهذه المعاني سبعة إن كان المراد بالسّبعة نفس معناها الأصليّ، وإن كان المقصود بالسّبعة هنا الكناية عن الكثرة في الآحاد ـ كما يكنّى بكلمة سبعين عن الكثرة في العشرات ـ فيكون المراد: هو أنّ القرآن نزل على حروف كثيرة آحادها .

وربّما يستشهد لهذا المعنى الثّاني بما رواه في «بحار الأنوار» عن المعلّى بن خُنَيس، قال: قال أبوعبد الله عليه السلام : «**ما من أمر يختلف فيه اثنان إلّا وله أصل في كتاب الله ، لكن لا تبلغه عقول الرّجال**»[2].

الفرق بين هذا التّفسير وغيره:

وتفسير الحرف بالوجه ربّما نجده في كلام كثير من العلماء، فراجع «الإتقان» للسّيوطيّ و «مناهل العرفان» للزّركشيّ في هذا الباب، قال في هذا الأخير: القول

١ ـ بحار الأنوار ٩٢: ٨٣.

٢ ـ نفس المصدر ص: ٩٨.

التّاسع : أي في معاني الأحرُف، وهو أنّ المراد بالأحرُف السّبعة ... **[وذكركما تقدّم عن الزُّرقانيّ، ثمّ قال:]**

ولكن ثمّة فرق بين تفسير هؤلاء وتفسير الأئمّة عليهم السلام، فإنّ الأئمّة قالوا : إنّ المراد سبعة أوجه من المعاني، وهؤلاء قالوا بسبعة أوجه للألفاظ المختلفة، إن اتّفقوا على تفسير الحرف بالوجه.

ويؤيّد هذا الّذي ذهبنا إليه تبعًا لأئمّة أهل البيت عليهم السلام في تفسير الأحرُف السّبعة ما رواه ابن جَريرالطّبريّ في مقدمّة تفسيره عن أنس بن عَياض ... **[وذكركما تقدّم عنه، رقم ١].**

حيث إنّ المستفاد من هذا الحديث، هو: أنّ السّبعة أحرُف هي في المعاني لا في الألفاظ. فتلخّص: أنّ القرآن أنزل على سبعة وجوه من المعاني والتّأويلات، لكن لاتبلغ العقول إلّا الأقلّ منها، ولابدّ من الرّجوع إلى الرّاسخين في العلم في الأكثر.

والظّاهر أنّه مأخوذ من الحرف، وهوالطّرف والجانب، وكأنّ للألفاظ القرآنيّة جوانب وأطرافًا، أي معاني كلّها محتملة احتمالًا قريبًا، وهذا النّحو من الاستعمال شائع في اللّغة الفارسيّة، فيقولون: إنّ كلامه «دو پهلو است»، أي أنّه ذو معنيين محتملين احتمالًا قريبًا، يساوي أحدهما الآخر في الظّهور ...

حكمة نزول القرآن على سبعة أحرُف بالمعنى الّذي قلناه:

وأمّا وجه الحكمة في نزول القرآن كذلك ، فلعلّه هو الّذي أشار إليه محمّد عبده عند حديثه عن الحكمة في وجود المتشابه في القرآن، حيث قال: «إنّ وجود المتشابه في القرآن كان حافزًا للعقل المؤمن إلى النّظر كي لايضعف فيموت ، فإنّ السّهل الجليّ

جدًّا لاعمل للعقل فيه ، والعقل أعزّ القوى الإنسانيّة الّتي يجب تربيتها».[١] أوغير ذلك من وجوه الحكمة الّتي لاتبلغها العقول.

وبعد كلّ هذا فلا يبقى مجال للإشكال بأنّه إذا كان الرّسول ﷺ يريد السّعة للأُمّة، فكيف منعها عُثمان من ذلك وأمر بقراءة واحدة، وأحرق كلّ ما عداها ؟ مع أنّ الأُمّة كانت بعد الرّسول ﷺ بحاجة إلى التّوسعة. ولايبقى مجال أيضًا للإشكال الآخر، وهو: أنّ ما نُسِب إلى الرّسول ﷺ من أنّه قال: «**إنّ أُمّتي لا تطيق ذلك، إذا قرأوا بحرفٍ واحدٍ**»، لايتلائم مع ما جرى بعد عُثمان، حيث إنّ الأُمّة قد أطاقت ذلك، وكان لها ميسورًا وتلقّته منه بالقبول.

فإنّ هذين الإشكالين يردان على تفسيرات غير الأئمّة لحديث نزول القرآن على سبعة أحرف، أمّاوقد عرفنا التّفسيرالحقيقيّ لهذه الكلمة عن أهل بيت العصمة فلا يبقى ثمّة إشكال. **(ص : ١٨ ـ ٢٩)**

١ ـ مجلّة الهادي (السّنة ٥، العدد ٣) ص: ٣٣.

الفصل الثّاني والسّبعون
نصّ المدرّسيّ (معاصر) في «من هدى القرآن»

القرآن الحكيم والأحرف السّبعة

جاء في حديث شريف: «**نزل القرآن على سبعة أحرف، أمر، وزجر، وترغيب، وترهيب، وجدل، وقصص، ومثل**».

وجاء في حديث آخر: «إنّ الله تبارك وتعالى أنزل القرآن على سبعة أقسام كلّ قسم ... **[وذكركما تقدّم سابقًا، ثمّ قال:]**

وقد تظافرت الأحاديث الّتي تقول: إنّ القرآن نزل على سبعة أحرُف. و ذهب فريق من المسلمين إلى تفاسيربعيدة لهذه الكلمة، فقد قال بعضهم: إنّ الله أوحى سبع مرّات، سبع كتب كلّها قرآن.

بيد أنّ الجانب التّربويّ الّذي يهدف إليه سياق ظاهرالقرآن بحاجة إلى هذه‌الأحرُف السّبعة، فقسم منه أمربالخير، وقسم نهي عن شرّ، وقسمان منه ترغيب لمن عمل بالخيرووعد له بالجنّة والفلاح، وترهيب لمن اقترف الشّر، ووعيد له بالنّار والشّقاء، كلّ ذلك ليكون قوّة تنفيذيّة نابعة من ذات الآية.

يبقى الجدل، وهوضروريّ في كتاب يحمل سمة العقيدة، لأنّ هناك شبهات راسخة في قلوب البسطاء يجب تصفيتها قبل البدء بتزكية النّفس ـ وطريقة التّصفية الجدل ـ والمناقشة الهادفة.

وللقرآن سمة هامّة تطبع جميع مناحيها، وهي سمة الحيوية الّتي تجعل من الفكرة واقعًا يتحرّك أمام أعين النّاس، وتتحقّق هذه السّمة بواحدة من اثنتين: إمّا القصص التّاريخيّة الّتي لها حقيقة مضت، وإمّا الأمثال الّتي لاحقيقة خارجيّة لها.

وهذا التّقسيم في القرآن الحكيم سيعطينا فرصة لفهم كتاب الله، إذ إنّ مجرّد تقسيم نصّ ـ أيّ نصّ كان ـ يعطي الفرد قدرة هائلة على اكتشاف خفاياه! (١: ٤٨)

﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾

لقد فسّروا السّبع من المثاني بأنّه سورة الحمد، لأنّها تحتوي على سبع آيات وذكرت فيها المترادفات، أوالمتقابلات مثل: **﴿الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾** أو **﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾** إذًا فهي مثاني، أيّ محتوى آياتها مثنى مثنى.

ويبدو أنّ القرآن الحكيم قد نزل على سبعة أحرُف، أوبتعبيرآخر على سبعة أبواب للعلم تتلخّص في سورة الحمد الّتي احتوت على معاني القرآن الحكيم بإيجاز، وتتبيّن في سائرآيات الذّكر بتفصيل.

وإذا كان نور القرآن يشعّ من مشكاة واحدة دون اختلاف أوتناقض، فإنّ آياته متشابهة وهي مثاني، كما أنّ نعم الكفّار ذات ألوان وهي أزواج، بعضها يزيّن بعضًا، وآيات القرآن بعضها يفسّر بعضًا. (٥: ٤٨٦)

الفصل الثّالث والسّبعون

نصّ السّيفيّ المازندرانيّ (معاصر) في «دروس تمهيديّة في القواعد التّفسيريّة»

حديث نزول القرآن على سبعة أحرُف

إنّ حديث **«نزول القرآن على سبعة أحرُف»** قد روي بطرق الخاصّة والعامّة، وإن كان كلّها ضعافًا؛ لأنّ طُرُق الخاصّة وقع في بعضها المجاهيل[1] والمتّهمين الضّعاف[2]، وفي بعضها الآخر وقع التّرديد[3] في بعض طبقاته، وفي ثالثٍ إرسال[4]. وروايات العامّة حالها معلومة.

وقد وقع الخلاف في أنّ المراد من الأحرُف ماهو؟ فذهب جماعة إلى أنّ المراد بها القراءات السّبع، كما صرّح به الجَزَريّ[5]، وهو الّذي يلوح من كلام شيخ الطّائفة السّابق ذكره، حيث إنّه ـ بعد ذكر ما هو المعروف من مذهب الإماميّة، من نزول القرآن على قراءة واحدة وإجماعهم على جواز قراءة أيّةٍ منها ـ أشار إلى مخالفة العامّة.

---

١ ـ الخصال ٢: ٣٥٨ ح: ٤٣.

٢ ـ نفس المصدر ح: ٤٤.

٣ ـ بصائر الدّرجات: ١٦٩.

٤ ـ بحار الأنوار ٤: ٩٣ و ٩٧.

٥ ـ النّشر في القراءات العشر ١: ٣٣، البيان في تفسير القرآن: ١٧٩ ـ ١٧٨.

... **[ثمّ ذكر قول السّيّد الخوئيّ، كماتقدّم عنه]**.

وقال مكّي: «من ظنّ أنّ قراءة هؤلاء القرّاء ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

وقد احتمل السّيّد الخوئيّ عشرة وجوه في معنى الحديث، وناقش في الكُلّ والتزم بطرحه، ولاسيّما بدلالة نصوص أهل البيت عليهم السلام على تكذيبه.

قال قدس سره: «وحاصل ما قدّمناه: أنّ «**نزول القرآن على سبعة أحرُف**» لايرجع إلى معنى صحيح، فلا بدّ من طرح الرّوايات الدّالّة عليه، ولاسيّما بعد أن دلّت أحاديث الصّادقين عليهما السلام على تكذيبها: «**وأنّ القرآن إنّما نزل على حرفٍ واحدٍ، وإنّ الاختلاف قد جاء من قبل الرُّواة**» .[1]

وقد ذُكرت لتوجيه هذا الحديث وجوهٌ، وقد وقع البحث والنّقض، الإبرام في سند هذا الحديث وفقهه. (٦٧ ـ ٦٨)

---

١ ـ البيان في تفسير القرآن: ٢١١.

الفصل الرّابع والسّبعون
نصّ مختار عمرو سالم مُكرِم (معاصران) في «معجم القراءات القرآنيّة»

نشأة القراءات

بعد هذه الجولة في رسم المصحف وما يتعلّق به من دراسات نحبّ أن نلقي نظرة إلى نشأة القراءات.

هناك علاقة قويّة بين الأحرف السّبعة الّتي أشار إليها حديث: «**أنزل القرآن على سبعة أحرف**» وبين هذه النّشأة. أمّا حديث «**أنزل القرآن على سبعة أحرف**» فهذا نصّه:

روى البخاريّ بسنده عن عمر بن الخطّاب قوله: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان ... **[و ذكر كما تقدّم عنه، رقم ٢، ثمّ قال:]**

وقد تواترت رواية هذا الحديث الشّريف ممّا يقطع الشّكّ بصحّة سنده، فقد روى الحافظ أبو يعلى الموصليّ في مسنده الكبير أنّ عُثمان ... **[وذكر كما تقدّم عن ابن حَجَر، ثمّ قال:]**

ويؤكّد تواتره أنّ هذا الحديث رواه جمع من الصّحابة: أبيّ بن كعب، وأنس، وحذيفة بن اليمان، وزيد بن أرقم ... **[وذكر كما تقدّم عن السّيوطيّ، ثمّ قال:]**

وعلى الرّغم من تواتر هذا الحديث كما قلنا فهو: «من المشكل الّذي لايدرى معناه، لأنّ الحرف يصدق لغة على حرف الهجاء، وعلى الكلمة، وعلى المعنى، وعلى الجهة، قاله ابن سعدان النّحويّ».[1]

ولإزالة إشكال هذا الحديث الشّريف؛ اختلف العلماء في تفسيره، و تضاربت أقوالهم في مجاله، وتعدّدت آراؤهم في معناه، ووصل الخلاف بين العلماء إلى حدّ أن روى له السّيوطيّ في «الإتقان» أربعين وجهًا.[2]

[أقوال العلماء في معنى السّبعة الأحرُف]

ولانستطيع في هذه المقدّمة المحدودة أن نسجّل هذه الأقوال جميعًا، و لكن نكتفي منها بذكر أقوال المشهورين من علماء القراءات، والتّفسير، والنّحو واللّغة.

١ ـ رأي ابن قتيبة

قال ابن قتيبة: «و قد تدبّرت وجوه الخلاف في القراءات فوجدتها سبعة أوجه...

[و ذكر كما تقدّم عنه في باب اختلاف القراءات، ثمّ قال:]

وقد عارض ابن قتيبة في هذا الرّأي ابن عبد البرّ،حيث قال: «أنكر أكثر أهل العلم أن يكون معنى الأحرف اللّغات، لما تقدّم من اختلاف هشام وعمر ولغتهما واحدة».[3]

وفي رأ ي ابن عبد البرّ، أنّ المراد بالأحرف السّبعة: سبعة أوجه من المعاني المتّفقة بالألفاظ المختلفة، نحو: «أقبل، وهلمّ، وتعال».[4]

---

١ ـ الإتقان ١: ٤٥.

٢ ـ المرجع نفسه و الصّفحة.

٣ ـ لطائف الإشارات: ٣٦.

٤ ـ المرجع نفسه و الصّفحة.

وأراد ابن حجر أن يوفّق بين الرّأيين: رأي ابن قتيبة، و رأي ابن عبد البرّ، فقال: «ويمكن الجمع بين القولين بأن يكون المراد بالأحرف: تغاير الألفاظ مع اتّفاق المعنى مع انحصار ذلك في سبع لغات».[١]

ومع هذه المعارضة لابن قتيبة، فإنّ الشّيخ محمّد بخيت المطيعيّ كان من المؤيّدين لابن قتيبة في رأيه، حيث ردّ على ابن عبد البرّ في إنكاره أن يكون معنى الأحرف اللّغات، فقال: «إنّ معنى نزوله باللّغات المذكورة هو أنّ الله أذن بقراءاته بكلّ لغة فيها، فلامانع أنّ هشامًا يقرأ بلغة أخرى غير لغة قريش أيضًا، فيكون قد تعلّم من النّبيّ القراءة بلغة قريش، و بلغة غيرهم».[٢]

وقد استدلّ أستاذنا إبراهيم أنيس برأي ابن قتيبة في أنّ المراد بالأحرف: اللّغات، قال: «وقال ابن قتيبة في كتابه «المشكل»: فكان من تيسير الله تعالى أن أمر نبيّه بأن يقرىء كلّ أمة بلغتهم، وما جرت عليه عاداتهم، فالهذليّ يقرأ: «عتّى حين»، والأسديّ يقرأ: «تعلمون» بكسر التّاء، والتّميمي يهمز، و القرشيّ لا يهمز».[٣]

٢ ـ رأي الطّبريّ

ذكر أبو جعفر الطّبريّ عدّة أحاديث في نزول القرآن على سبعة أحرف، ثمّ عقب عليها بقوله: «صحّ وثبت أنّ الّذي نزل به القرآن من ألسن العرب البعض...

[وذكر كما تقدّم عنه، رقم ٣٢، ثمّ قال:]

ويؤيّد الطّبريّ في هذا الإتّجاه أبوعبد الله الزّنجانيّ، فقد قال: المراد بالأحرف السّبعة سبعة أوجه من المعانى المتّفقة ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

ثمّ استدلاله بما رواه الأعمش عن أنس: أنّه قرأ هذه الآية: **﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ**

---

١ - المرجع نفسه و الصّفحة.

٢ - الكلمات الحسان في الحروف السّبعة: ٥٩.

٣ - اللّهجات العربيّة: ٣٨.

﴿اَشَدُّ وَطْئًا وَأَقْوَمُ قِيلًا﴾ [١]، فقال له بعض القوم: يا أبا حمزة إنّما هي أقوم، فقال: «أقوم، وأصوب، و أهدى واحد». [٢]

ويعارض الطّبريّ في هذا الرّأي الدّكتور صبحيّ الصّالح، فيقول: «إنّ علماء الغرب يؤيّدون وجهة الطّبريّ لحاجة في نفس يعقوب، وتشبّث (بلاشير) بهذا ليؤكّد أنّ نظريّة القرآن بالمعنى كانت بلا ريب أخطر نظريّة في الحياة الإسلاميّة، لأنّها أسلمت النّصّ القرآنيّ إلى هوى كلّ شخص يثبته على ما يهواه». [٣]

٣ ـ رأي أبي حاتم السّجستانيّ

قال أبو حاتم السِّجستانيّ: «نزل بلغة قريش وهذيل، وتميم، والأزد، وربيعة، وهوازن، وسعد بن بكر». [٤] وهذا الرّأي نقده رجلان: ابن قتيبة، والقاضي أبو بكر الباقِلّانيّ.

أمّا ابن قتيبة فقد قال: «قوله تعالى: **﴿وَمَا اَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ اِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾**. [٥] فعلى هذا تكون اللّغات السّبع في بطون قريش، وبذلك جزم أبو عليّ الأهوازيّ حينما قال: هي لغات قريش، ومن ينتهي نسبه إليها... **[وذكر كما تقدّم عن القسطلانيّ، ثمّ ذكر قول القاضي الباقِلّانيّ، كما تقدّم عنه].**

٤ ـ رأي أبي شامة

نقل العلّامة أبو شامة عن بعضهم: أنّه نزل بلسان قريش ومن جاورهم من العرب الفصحاء، ثمّ أبيح للعرب أن تقرأه بلغاتهم الّتي جرت عادتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ و الإعراب، ويدلّ على ما قاله ما ثبت أنّ ورود التّخفيف كان

---

١ - المزّمّل/٦.

٢ - تاريخ القرآن لأبي عبد الله الزّنجاني: ١٥ ـ ١٦.

٣ - مباحث في علوم القرآن: ١٣٧.

٤ - لطائف الإشارات: ٣٣.

٥ - إبراهيم/٤.

بعد الهجرة، كما في حديث أبيّ بن كعب، أنّ جبريل لقي النّبيّ ﷺ وهو عند أضاة بني غفار، فقال: «**إنّ الله يأمرك أن تقرىء أمّتك القرآن على حرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، فإنّ أمّتي لاتطيق ذلك**».[1]

٥ ـ رأي الرّازيّ

يذهب الإمام أبو الفضل الرّازيّ في كتابه: «اللّوائح» إلى أنّ الكلام لا يخرج عن سبعة أحرف في الاختلاف ... [**وذكر كما تقدّم عن الزُّرقانيّ في باب اختلاف القراءات ثمّ قال:**] وهذا الرّأي يختاره اثنان من المحدّثين:

أمّا أحدهما ـ فهو الشّيخ الزّرقانيّ، حيث يقول: «والّذي نختاره بنور الله وتوفيقه من بين تلك المذاهب والآراء هو ما ذهب اليه الإمام أبو الفضل الرّازيّ في «اللّوائح».[2]

وأمّا ثانيهما ـ فهو الدّكتور صبحيّ الصّالح فإنّه يختار رأي الرّازيّ مع تعديل فيه، وهذا التّعديل يتمثّل في «الاختلاف في الحروف نحو: يعلمون وتعلمون...».

ثمّ نقد اختلاف تصريف الأفعال من ماضٍ، ومضارع، وأمر في جعلها وجهًا خاصًّا قائمًا برأسه، مع أنّه يندرج تحت وجه الاختلاف في الإعراب».[3]

مناقشة هذه الآراء

لكلّ رأي ممّا قدّمنا أدلّته، والأدلّة إذا اختلفت، والآراء إذا تعارضت، صعب على الباحث أن يطمئنّ إلى رأي أو يركن إلى دليل. ولكنّ الأمر هنا على خلاف ذلك، لأنّ الحديث ـ في نظرنا ـ واضح لا يحتاج إلى تأويل أو تخريج، ذلك لأنّ الرّسول ﷺ أراد أن يبيّن لنا أنّ القرآن الكريم نزل بعضه بلهجات من لهجات العرب المعروفة، ليتيح للعرب جميعًا أن يلجئوا إليه، ويتدبّروا معانيه، ويكثروا من التّلاوة فيه.

١ - لطائف الإشارات: ٣٥.

٢ - مناهل العرفان في علوم القرآن: ١٤٨.

٣ ـ مباحث في علوم القرآن: ١٤٥ ـ ١٤٦.

وقد كان الصّحابة (رضوان لله عليهم) يختارون من القراءات الّتي سمعوها ما وافق لهجتهم، ومن هنا كانت القراءات مرجعها إلى الرّواية والنّقل عن رسول الله ﷺ، وليس لأحد أن يقرأ بلغته كما يشاء، و لو كان الأمر كذلك لوجدنا في القراءات العيوب الخاصّة في لهجات العرب، والّتي كان يتجنّبها الفصحاء، كالكشكشة[١] في ربيعة ومضر، والعنعنة[٢] في لغة قيس و تميم، والفحفحة[٣] في لغة هذيل ...

وأوضح الأدلّة في أنّ القراءات ليس مرجعها للغات من غير أن تقيّد بالسّند أوالرّواية أنّ عمربن الخطّاب رضي الله عنه اختلف مع هشام بن حكيم في قراءة سورة الفرقان كما بيّنّا سابقًا، و كلاهما قرشيّ، فبم نفسّرهذا؟ هل اختلفت قريش وهي قبيلة واحدة في قراءتها ؟ لا، وإنّما مرجع ذلك إلى أنّ أحدهما سمع من النّبيّ ﷺ قراءة بعض آيات من سورة الفرقان بلهجة ما، وسمعها الثّاني بلهجة أخرى، فأخذ كلّ منهما بالقراءة الّتي سمعها، وهذا لاينافي أنّهما قرءا بغيرلهجتهما، لأنّ القرآن الكريم لم تنزل كلّ كلمة فيه بلهجات عديدة، وإنّما نزلت بعض كلماته ببعض اللّهجات، فحفظها الصّحابة كما سمعت، بغضّ النّظرعن تلاقيها مع لهجتهم أوعدم تلاقيها.

وفي إشارة ابن حجرفي كتابه: «فتح الباري» تأكيد لهذه الحقيقة الّتي ذهبنا إليها، فقد نقل أبو شامة عن بعض الشّيوخ أنّه قال ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

أمّا النّاحية العدديّة في الحديث فنتّفق مع أستاذنا الدّكتور إبراهيم أنيس في تفسيرها، حيث يرى أنّ المراد بالسّبعة الأحرف هو مجرّد التّعدّد لاحقيقة العدد «لأنّ العدد سبعة يعبّرعن الكثرة والتّعدّد في الأساليب العربيّة».[٤]

---

١ ـ الكشكشة: جعل ما بعد كان الخطاب في المؤنّث شيئًا، فيقولون: رأيتكش أي رأيتك.

٢ ـ العنعنة: جعل الهمزة المبدوء بها عينًا.

٣ ـ الفحفحة: جعل الحاء عينًا.

٤ ـ اللّهجات العربيّة : ٣٩.

وفي ضوء هذا الحديث الّذي تناولناه نشأت القراءات مختلطة بعضها ببعض ليس فيها صحيح أوشاذّ مادامت مقيّدة بالرّواية والسّند.

وفي عهد عثمان حيث وصل توثيق النّصّ القرآنيّ إلى الذّروة ـ كما ذكرنا سابقًا ـ وسجّل برسم مأثور في المصاحف العثمانيّة، وتنوّعت القراءات بناء على هذا الرّسم، فكان فيها قراءات شاذّة، و قراءات غير شاذّة، وذلك ما سنتناوله بالبحث في النّقطتين التّاليتين إن شاء الله:

١ ـ الأحرف السّبعة و القراءات السّبع.

٢ ـ القراءات الشّاذّة.

الأحرف السّبعة والقراءات السّبع

١ ـ القراءات السّبع:

القراءات السّبع هي القراءات الّتي جمعها ابن مجاهد المتوفّى ٣٢٤ هـ باختياره الخاصّ، فاشتهرت عنه.

والسّبب في إجماع العلماء على هذه القراءات السّبع هو كثرة أهل الأهواء وأصحاب البدع الّذين يقرأون بما لاتحلّ تلاوته، تاركين المصحف الإمام. ومن دون شكّ فإنّ هذا يؤدّي إلى أن يتّسع الخرق على الرّاقع، وتمتدّ يد البدعة إلى قراءات القرآن الصّحيحة لتحرّف فيها، أوتزيد عليها، أوتنقص منها.

ولهذا تجرّد قوم كما يقول صاحب «إتحاف فضلاء البشر»: «للاعتناء بشأن القرآن العظيم، فاختاروا في كلّ مصر ـ وجّه إليها مصحف ـ أئمّة مشهورين بالثّقة، والأمانة في النّقل، وحسن الدّراية، وكمال العلم، أفنوا عمرهم في القراءة والإقراء، واشتهر أمرهم، وأجمع أهل العصر على عدالتهم، ولم تخرج قراءتهم عن خطّ مصحفهم».[١]

ومن هؤلاء الأئمّةِ القرّاءُ السّبعة الّذين أخذت عنهم القراءات السّبع، «وقراءات هؤلاء هي السّبع المتّفق عليها إجماعًا، ولكلّ منهم سند في روايته، وطريق في الرّواية

---

١ ـ إتحاف فضلاء البشر: ٦.

عنه، وكلّ ذلك محفوظ مثبت في كتب هذا العلم».[1]

وممّا يجب ذكره في هذا المقام أنّه لاعلاقة بين الأحرف السّبعة والقراءات السّبع، وإن ظنّ بعض العوامّ أنّ المراد بالأحرف السّبعة هو القراءات السّبع. وقد أشار إلى ذلك ابن الجزريّ، فقال: «لا يجوز أن يكون المراد من الأحرف السبعة ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

ويزيد ابن الجَزَريّ هذه القضيّة وضوحًا ليؤكّد رأيه في بطلان من يعتقد أومن يظنّ أنّ القراءات السّبع هي الأحرف السّبع المشار إليها في الحديث: **«أُنزِل القرآن على سبعة أحرُف»** فيقول: «وإنّما أطلنا هذا الفصل لما بلغنا عن بعض مَنْ لا علم له... **[وذكر كما تقدّم عنه ثمّ قال:]**

ومن أجل هذه الشبهة وجّه إلى ابن مجاهد مُسبّع السّبعة نَقدٌ مُرٌّ لاذِعٌ من علماء المسلمين، فقد رأوا أنّ عمل ابن مجاهد في اقتصار القراءات على سبع، واختصار القرّاء إلى سبع، عمل غير منهجيّ لايتّسم بالدّقّة، لأنّه ضيّق واسعًا ما كان ينبغي أن يضيق، وعطّل قراءات ما كان ينبغي أن تعطّل، بالإضافة إلى أنّه أوقع النّاس في الشّبهة.

ومن هؤلاء العلماء الّذين وجّهوا نقدهم إلى ابن مجاهد:

١ ـ ابن الجزريّ: فقد قال: «كره كثير من الأئمّة.. **[وذكر كما تقدّم عنه]**.

٢ ـ الإمام أبو العبّاس أحمد بن عمّار المهدويّ: فقد قال: «فأمّا اقتصار أهل الأمصار في الأغلب على نافع... **[وذكر كما تقدّم عن ابن الجزريّ]**.

٣ ـ مكّيّ بن أبي طالب: قال: «من ظنّ أنّ قراءة هؤلاء القرّاء كنافع وعاصم هي الأحرف السّبعة في الحديث... **[وذكر كما تقدّم عنه]**.

---

[1] - إعجاز القرآن الكريم للرّافعيّ: ٥١.

٤ ـ ابن تيميّة: قال: «لم يتنازع علماء الإسلام المتّبعون من ... **[و ذكر كما تقدّم عن ابن حَجَر].**

٥ ـ أبو حيان الأندلسيّ: قال: «**وليس في كتاب ابن مجاهد ومن تبعه من القراءات المشهورة إلّا النّزر اليسير، فهذا أبو عمرو بن العلاء اشتهر عنه سبعة عشر راويًا**».[1]

(ص: ٦٦ ـ ٧٥)

---

١ ـ الإتقان ١: ٨٠.

الفصل الخامس والسّبعون

نصّ سالم مُكرِم (معاصر) في كتابه: «من الدّراسات القُرآنيّة»

القراءات السّبع والأحرُف السّبعة

كثير من المسلمين الّذين لم يتخصّصوا في الدّراسات القرآنيّة يخلطون بين القراءات السّبع و الأحرُف السّبعة، مع أنّ هناك فرقًا كبيرًا بين الأمرين.

من أجل هذا حاولت في هذا البحث الموجز أن أزيل هذا اللّبس من أذهان هؤلاء الّذين لم تتح لهم ظروفهم أن يلمّوا بمثل هذه الموضوعات في حقل الدّراسة القرآنيّة من ناحية، وللحفّاظ على الدّراسة القرآنيّة من أن يدخل فيها ما ليس منها من ناحية أُخرى، فأقول:

١ ـ الأحرف السّبعة:

هذه العبارة كانت موضع جدل و نِقاش بين علماء المسلمين إلى يومنا هذا، ومازالت في حاجة إلى المزيد من الدّراسات، ذلك لأنّها لم تكن عبارة عادية وردت على لسان بعض الصّحابة أو التّابعين أوبعض الأئمّة الّذين لمعوا في سماء الدّراسة القرآنيّة، ولكنّها عبارة جديرة بالنّظر والبحث، لأنّها وردت على لسان من نزل عليه الوحي محمّد رسول الله ﷺ ... **[ثمّ ذكر رواية البخاريّ بإسناده عن عُمَر بن الخطّاب ... كما تقدّم عنه رقم٢ وقال]**.

وقد تواترت رواية هذا الحديث الشّريف ، فقد روى الحافظ أبو يعلى الموصليّ في مسنده الكبير: أنّ عُثمان بن عَفّان ... **[وذكر كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ، ثمّ قال:].**

وقد اختلف علماء العربيّة والإسلام في هذا الحديث الشّريف اختلافًا كبيرًا إلى حدّ أنّ السّيوطيّ أورد له في كتابه : «الإتقان» أربعين وجهًا».[1]

ونحن لا نستطيع أن نعرض هذه الآراء جميعًا للموازنة بينها والوصول إلى الصّحيح منها، لأنّ ذلك يحتاج إلى بحث طويل، ولكنّنا نكتفي في هذا المقام بذكر بعض الآراء للمشهورين ... **[ثمّ ذكر الآراء من علماء اللّغة والنّحو والقراءات ومناقشتها كما تقدّم نحوها أنفًا، ثمّ قال:].**

٢ ـ القراءت السّبع:

ليست القراءات السّبع في الحقيقة هي الأحرف السّبعة الواردة في الحديث المتقدّم ذكره، وإنّما هي بعض الأحرف، وقد جمعها الإمام ابن مجاهد باختياره الخاصّ واشتهرت حتّى ظنّ الكثير من النّاس أنّ المراد بالأحرف السبعة القراءات السبع... **[ثمّ ذكر قول أبي العبّاس ابن عمّار، كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ وقال:].**

أمّا هؤلاء الأئمّة السّبعة الّذين جمع ابن مجاهد قراءاتهم بعد اختيارها من قراءات تعدّدتْ، فهم: «أبو عمرو بن العلاء ...

وقد أجمعوا على هذه القراءات السّبع، لأنّ أصحاب الأهواء كثروا، وأخذوا يقرأون بما لاتحلّ تلاوته، تاركين المصحف الإمام، وخوفًا من أن يتّسع الخرق على الرّاقع، وتمتدّ يد البدعة إلى كتاب الله لتحرّف فيه، نهض قوم «للاعتناء بشأن القرآن العظيم، فاختاروا ... **[وذكر كما تقدّم عن مختار عمرو...ثمّ قال:].**

وهذه القراءات السّبع ليست هي كلّ القراءات الّتي نسبت إلى النّبيّ ﷺ ، وإنّما هي غيض من فيض، وقد ظنّ بعض النّاس خطأ أنّ هذه القراءات السّبع هي

---

١ ـ الإتقان للسّيوطيّ ١: ٤٥، مطبعة الحلبيّ.

المعتبرة وما عداها شاذّ.

قال ابن الجزريّ: «ولست أدري كيف و صلوا إلى هذا الحكم مع أنّ أبا عبيدالقاسم بن سلّام «جعلهم خمسة وعشرين قارئًا مع هؤلاء السّبعة.[1]

ويؤكّد أبوحيّان الأ ندلسيّ هذه الحقيقة، فيقول: «ليس في كتاب ابن مجاهد ومن تبعه من القراءات المشهورة إلّا النّزر اليسير، فهذا أبو عمرو بن العلاء اشتهر عنه سبعة عشر راويًا»[2].

وقبل أن أنتهى من هذا البحث أحبّ أن أشيرإلى أنّ هذه القراءات السّبع متواترة، لأنّ مذهب الأصوليّين وفقهاء المذاهب الأربعة والمحدّثين والقرّاء يؤكّدون «أنّ التّواتر شرط في صحّة القراءة، ولاتثبت بالسّند الصّحيح غير المتواترة، ولو وافقت رسم المصاحف العثمانيّة[3]... **[ثمّ ذكر قول الزركشيّ، كما تقدّم عنه، وقال:].**

ولم يشذّ من العلماء عن هذا المجال غير ابن الحاجب الّذي نصّ في كتابه «مختصر المنتهى»: «أنّ القراءات السّبع متواترة فيما ليس من قَبيل الأداء، كالمدّ والإمالة، وتخفيف الهمزة ونحوها»[4].

ولم يسلم ابن الحاجب من النَقد في هذا الرّأيّ، فقال الدّكتور إبراهيم حمودة: «ليت شعري من الّذي تقدّم ابن الحاجب بهذا القول، فقصّ أثره؟ فلو فكّر الشّيخ فيما قاله: لما أقدم عليه، وليت الإمام ابن الحاجب أخلى كتابه من ذكر القراءات وأثرها، كما أخلى غيره كتبهم منها، بل ليته سكت عن التّمثيل[5].

---

١ ـ النّشر ١ ص: ٣٣.

٢ ـ الإتقان ١ ص ٨٠.

٣ ـ شرح ابن القاصح على الشّاطبيّة، ص: ٦، المطبعة الأزهريّة.

٤ ـ مختصر المنتهى الأصوليّ (لابن الحاجب) ص: ٤٩، مطبعة كردستان العلميّة.

٥ ـ القراءات واللّهجات (للدّكتور إبراهيم حموده) ص: ٧٠.

ولعلّي بهذا العرض قد وفّقت لبسط قضيّة القراءات السّبع والأحرف السّبعة، ليتبيّن القارئ المسلم جوانب الحقّ في هذا الموضوع الّذي تلعب فيه الأهواء استنادًا إلى النّظرة القصيرة والأفكار المهوشة، والعقول الّتي لم تعش في رحاب الدّراسات القرآنية فترة طويلة تؤهّلها إلى إلقاء الأحكام في رويّة وتبصر، وبخاصّة في مجال هذا القرآن العظيم الّذي تولّى الله تعالى صيانته، لأنّه كما يقول ابن الجزريّ: لم يخل الله تعالى عصرًا من الأعصار... **[وذكركما تقدّم عنه في باب اختلاف القراءات].**

(ص: ٥ ـ ١٦)

الفصل السّادس والسّبعون
نصّ الهنداويّ (معاصر) في مقدّمة «الحجّة للقرّاء السّبعة» لأبي عليّ الفارسيّ

ولابدّ قبل الكلام ... من إيراد لمحةٍ عن الحروف والقراءات والقرّاء السّبعة:

١ـ نزول القرآن على سبعة أحرُف

[ثمّ ذكر روايات في سبعة أحرُف، كما تقدّم عن البخاريّ و مُسلم وغيرهما، وقال:]

٢ ـ الحكمة والفوائد في نزول القرآن على سبعة أحرف

إنّ النّاظر في هذه الأحاديث الشّريفة وما ماثلها، يستطيع أن يقيم منها شواهد بارزةً، تكون منارات هُدى، ومصادر إشعاع و نور، ترشده إلى ما عسى أن يكون هو الحقّ والصّواب في بيانِ معنى الأحرف السّبعة، كما يستطيع أن يأخذ منها موازين ومقاييس يحاكم إليها كلَّ ما شجر من هذا الخلاف البعيد في هذا الموضوع الدّقيق.

الشّاهد الأ وّل ـ أنّ الحكمة في نزول القرآن على الأحرف السّبعة هي التّيسير على الأُمّة الإسلاميّة كلّها، خصوصًا الأمّة العربيّة الّتي شوفهت بالقرآن، فإنّها كانت قبائل كثيرة، وكان بينها اختلافٌ في اللّهجات ونَبَرات الأصوات، وطريقة الأداء وشهرة بعض الألفاظ في بعض المدلولات على رغم أنّها كانت تجمعها العروبة، ويوحِّد بينها اللّسان العربيُّ العامّ، فلو أخَذَتْ كلّها بقراءة القرآن على حرف واحد، لشقّ ذلك عليها.

قال المحقّق ابن الجزريّ: «وأمّا سبب وروده على سبعة أحرف فللتخفيف على هذه الأُمّة، و إرادة اليسر بها، والتّهوين عليها ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

كلُّ مامرَّ عليك في الشّاهد الأوّل تقريرٌ لحكمةٍ واحدةٍ، وفائدةٍ واحدةٍ من فوائد اختلاف القراءات وتعدُّد الحروف الّتي نزل عليها القرآن الكريم؛ وهي أبرز الفوائد وأشهرها وأقربها إلى الذِّهن، ونحيطك علمًا هنا بأنّ هذا الاختلاف والتّعدُّد فوائد أُخرى:

منها: جمع الأُمّة الإسلاميّة الجديدة على لسانٍ واحدٍ بينها، وهو لسان قريش الّذي نزل به القرآن الكريم، والّذي انتظم كثيرًا من مختارات ألسنة القبائل العربيّة الّتي كانت تختلف إلى مكّة في موسم الحجّ وأسواق العرب المشهورة. فكان القرشيّون يستملحون ما شاءوا، ويصطفون ما راق لهم من ألفاظ الوفود العربيّة القادمة إليهم من كلّ صوْب و حدْب، ثمّ يصقلونه ويهذّبونه ويدخلونه في دائرة لغتهم المرنة، الّتي أذعن جميع العرب لها بالزّعامة، وعقدوا لها راية الإمامة. وعلى هذه السّياسة الرّشيدة نزل القرآن على سبعة أحرف، يصطفي ما شاء من لغات القبائل العربيّة على نمط سياسة القرشيّين بل أوفق.

ومن هنا صحَّ أن يقال: إنّه نزل بلغة قريش، لأنّ لغات العرب جمعاء تمثّلت في لسان القرشيّين بهذا المعنى. و كانت هذه حكمة إلهية سامية؛ فإنّ وحدة اللّسان العامّ من أهمّ العوامل في وحدة الأُمّة، خصوصًا أوّل عهدها بالتّوثّب والنّهوض.

ومنها: بيان حكم من الأحكام، كقوله سبحانه: **﴿وَاِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً اَوِامْرَاَةٌ وَلَهُ اَخٌ اَوْاُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ﴾** النّساء/١٢، قرأ سعد بن أبي وقّاص: **﴿وَلَهُ اَخٌ اَوْاُخْتٌ﴾** بزيادة لفظ: **(مِنْ اُمٍّ)**، فتبيّن بها أنّ المراد بالإخوة في هذا الحكم: الإخوة للأُمّ دون الأشقّاء ومن كانوا لأب، وهذا أمرٌ مجمعٌ عليه.

ومثل ذلك؛ قوله سبحانه في كفّارة اليمين: **﴿فَكَفَّارَتُهُ اِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ اَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ اَهْلِيكُمْ اَوْ كِسْوَتُهُمْ اَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾** المائدة/٨٩، وجاء

في قراءة: (**أَوْتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ**)، بزيادة لفظ: «**مؤمنة**»، فتبيّن بها اشتراطُ الإيمان في الرّقيق الّذي يعتق كفّارة يمين. وهذا يؤيّد مذهب الشّافعيّ ومن نحا نحوه في وجوب توافر ذلك الشّرط.

ومنها: الجمع بين حكمين مختلفين بمجموع القراءتين، كقوله تعالى: ﴿**فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ**﴾ البقرة/٢٢٢، قرئ بالتّخفيف والتّشديد في حرف الطّاء من كلمة (**يطهرن**)، ولاريب أنّ صيغة التّشديد تفيد وجوب المبالغة في طهر النّساء من الحيض؛ لأنّ زيادة المبنى تدلُّ على زيادة المعنى، أمّا قراءة التّخفيف فلا تفيد المبالغة.

ومجموع القراءتين يحكم بأمرين:

أحدهما ـ أنّ الحائض لا يقربها زوجها حتّى يحصل أصل الطّهر، وذلك بانقطاع الحيض.

وثانيهما ـ أنّها لا يقربها زوجها أيضًا إلّا إن بالغت في الطّهر، وذلك بالاغتسال؛ فلا بدّ من الطّهرين كليهما في جواز قربان النّساء، وهو مذهب الشّافعيّ ومن وافقه أيضًا.

ومنها: الدّلالة على حكمين شرعيين، ولكن في حالين مختلفين، كقوله تعالى: ﴿**فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ اِلَى الْمَرَافِقِ وَ امْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ اِلَى الْكَعْبَيْنِ**﴾ المائدة/٦، قرئ بنصب لفظ «أرجلكم» و بجرّها، فالنّصب يفيد طلب غسلها؛ لأنّ العطف حينئذٍ يكون على لفظ (**وجوهكم**) المنصوب، وهو مغسول، والجرِّ يفيد طلب مسحها؛ لأنّ العطف حينئذٍ يكون على لفظ (**رؤوسكم**) المجرور، وهو ممسوح. وقد بيّن الرّسول ﷺ أنّ المسح يكون للابس الخفّ، وأنَّ الغسل يجب على من لم يلبس الخفّ.

ومنها: دفع توهّم ما ليس مرادًا، كقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا اِلَىٰ ذِكْرِ اللهِ**﴾ الجمعة/٩، وقرئ: (**فامضوا إلى ذكر**

الله). القراءة الأولى يُتوهَم منها وجوبُ السّرعة في المشي إلى صلاة الجمعة؛ ولكنّ القراءة الثّانية رفعت هذا التّوهّم، لأنّ المضيّ ليس من مدلوله السّرعة.

ومنها: بيان لفظ مبهم على البعض، نحو قوله تعالى: ﴿**وَتَكُون الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ**﴾ القارعة/٥، وقرئ: (**كالصّوف المنفوش**)، فبيّنت القراءةُ الثّانيةأنَّ العهن هو الصّوف.

ومنها: تجلية عقيدةٍ ضلَّ بعضُ النّاس نحو قوله تعالى في وصف الجنّة وأهلها: ﴿**وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا**﴾ الإنسان/٢٠، جاءت القراءة بضمّ الميم وسكون اللّام في لفظ: ﴿**وَمُلْكًا كَبِيرًا**﴾ وجاءت قراءة أُخرى بفح الميم وكسر اللّام في هذا اللّفظ نفسه، فرفعت هذه القراءةُ نقابَ الخفاء عن وجه الحقّ في عقيدة رؤية المؤمنين لله تعالى في الآخرة، لأ نّه سبحانه هو الملك وحده في تلك الدّار ﴿**لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ**﴾ غافر/١٦.

والخلاصة: أنّ تنوُّع القراءات يقوم مقام تعدُّد الآيات، وذلك ضربٌ من ضروب البلاغة، يبتدئ من جمال هذا الإيجاز، وينتهي إلى كمال الإعجاز.

أضف إلى ذلك ما في تنوُّع القراءات من البراهين السّاطعة، والأدلّة القاطعة على أنّ القرآن كلام الله، وعلى صدق من جاء به و هو رسول الله ﷺ، فإنّ هذه الاختلافات في القراءة على كثرتها لاتؤدّي إلى تناقض في المقروء و تضادّ، ولا إلى تهافت وتخاذل؛ بل القرآن كلّه على تنوُّع قراءا ته، يُصدِّق بعضه بعضًا، ويبيّنُ بعضه بعضًا، ويشهد بعضه لبعضٍ على نمط واحد في عُلُوّ الأُسلوب و التّعبير، وهدفٍ واحدٍ من سُمُوِّ الهداية و التّعليم؛ و ذلك ـ من غير شكٍّ ـ يفيدُ تعدُّدَ الإعجاز بتعدُّد القراءات و الحروف.

ومعنى هذا أنّ القرآن يُعجِزُإذا قرئ بهذه القراءة، و يُعجِزأيضًا إذا قرئ بهذه القراءة الثّانية، ويُعجِز أيضًا إذا قرئ بهذه القراءة الثّالثه، و هلمّ جرًّا. و من هنا تتعدَّد المعجزات بتعدُّد تلك الوجوه و الحروف.

ولا ريب أنّ ذلك أدلُّ على صدق محمّد ﷺ، لأنّه أعظم في اشتمال القرآن على مَنَاح جمة في الإعجاز وفي البيان على كلّ حرف ووجه، وبكلّ لهجة ولسان. **﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾** الأنفال/٤٢ .

الشّاهد الثّاني ـ أنّ مرّات استزادة الرّسول للتّيسير على أُمّته كانت ستًّا، غير الحرف الّذي أقرأه أمينُ الوحي عليه أوّل مرّة؛ فتلك سبعة كاملة بمنطوقها ومفهومها، تأمَّلْ حديث ابن عبّاس السّابق و قول الرّسول ﷺ فيه: «**أقرأني جبريلُ على حرف فراجعتُه، فلم أزل أستزيدُه و يزيدُني حتّى بلغَ سبعة أحرف**».

وكذلك جاء في حديث لأبي بكرة: أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**فنظرتُ إلى ميكائيل فسكت فعلمت أنّه قد انتهتِ العدّةُ**». يضاف إلى ذلك المراجعات الثّابتةُ في الأحاديث الأُخرى، و إن كانت لم تبلغ ستًّا صراحةً، غير أنّ الحديث جاء بلفظ السّبعة، فيعلم من مجموع تلك الرّوايات أنّ المراد بلفظ سبعة حقيقةُ العدد المعروف في الآحاد بين السّتّة والثّمانية.

الشّاهد الثّالث ـ أنّ من قرأ حرفًا من هذه الحروف، فقد أصاب شاكلة الصّواب أيًّا كان ذلك الحرف، كما يدلُّ عليه فيما مضى:

قوله ﷺ : «**فأيُّما حرف قرأوا عليه فقد أصابوا**».

وقوله ﷺ: «**لكلّ من المختلفين في القراءة أصبت**».

وقوله ﷺ : لهما في رواية ابن مسعود: «**كلاكما محسنٌ**».

وقوله ﷺ: فيما يرويه عمرو بن العاص: «**فأيَّ ذلك قرأتم أصبتم**».

وعدم موافقته ﷺ لعمر، وأُبيّ، وابن مسعود، وعمرو بن العاص على معارضة مخالفيهم بالطّرق الآنفة في الأحاديث السّالفة، ودفعه في صدر أبيّ حين استصعب

عليه أن يُقرَّ هذا الاختلاف في القراءة. ولاريب أنّ ذلك كلّه فيه معنى النّهي البالغ عن منع أيّ أحد من القراءة بأيّ حرف من الأحرف السّبعة النّازلة.

الشّاهد الرّابع ـ أنّ القراءات كلّها على اختلافها كلام الله لامدخل لبشر فيها؛ بل كلّها نازلةٌ من عنده تعالى، مأخوذةٌ بالتّلقّي عن رسول الله ﷺ. يدلّ على ذلك أنّ الأحاديث الماضية تفيد أنّ الصّحابة (رضوان الله عليهم) كانون يرجعون فيما يقرأون إلى رسول الله ﷺ، يأخذون عنه ويتلقّون منه كلّ حرف يقرأون عليه؛ انظر قوله ﷺ في قراءة كلّ من المختلفين: «**هكذا أُنزِلت**»، وقول المخالف لصاحبه: «**أقرأنيها رسولُ الله ﷺ**».

ثمّ أضف إلى ذلك أنّه لو صحّ لأحد أن يغيّر ما شاء من القرآن بمرادفة أوغير مرادفه، لبطلت قرآنيّة القرآن وأنّه كلام الله، ولذهب الإعجاز، ولما تحقّق قوله سبحانه وتعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ الحجر/٩.

ثمّ إنّ التّبديل والتّغيير مردودٌ من أساسه بقوله سبحانه في سورة يونس: ﴿**قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ * قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ**﴾ يونس/١٥ـ١٦.

فإذا كان أفضل الخلق محمّد ﷺ قد تحرّج من تبديل القرآن بهذا الأُسلوب، فكيف يسوغ لأحدٍ مهما كان أمره يبدّل فيه ويغيّر بمرادف أوغير مرادف؟ ﴿**سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ**﴾ النّور/١٦.

الشّاهد الخامس ـ أنّه لا يجوز منع أحد من القراءة بأيّ حرف من تلك الأحرف السّبعة النّازلة، يدلّ على ذلك قوله ﷺ: «**فلا تُمارُوا فيه، فإنّ المِراءَ فِيهِ كُفْرٌ**».[1]

---

١ ـ أخرجه أبو داود في سننه، سنّة: ٤، وأحمد بن حنبل في مسنده: ٢: ٢٨٦، ٣٠٠، ٤٢٤، ٤٧٥، ٥٠٣، ٥٢٨، ٤/١٧٠، ٢٠٤، ٢٠٥.

وعدم موافقته لعمر، وأُبيّ، وابن مسعود، وعمرو بن العاص على معارضة مخالفيهم بالطّرق الآنفة في الأحاديث السّالفة. ويدلُّ على ذلك أيضًا دفعه في صدر أُبيّ حين استصعب عليه أن يُقرَّ هذا الاختلاف في القراءة. ولا ريب أنّ ذلك كلّه فيه معنى النّهي البالغ عن منع أيّ أحد من القراءة بأيّ حرف من الأحرف السّبعة النّازلة.

الشّاهد السّادس ـ أنّ الصّحابة (رضوان الله عليهم) كانوا مُتَحَمِّسِينَ في الدّفاع عن القرآن، مُسْتَبْتِسِلِينَ في المحافظة على التّنزيل، متيقّظين لكلّ من يُحدِثُ فيه حَدَثًا ولو كان عن طريق الأداء واختلاف اللَّهَجَات، مبالغين في هذه اليقظة حتّى ليأخذون في هذا الباب بالظّنّة، وينافحون عن القرآن بكلّ عناية وهمّةٍ. وحسبك استدلالًا على ذلك ما فعل عمر بصاحبه هشام بن حكيم، على حين أنَّ هشامًا كان في واقع الأمر على صوابٍ فيما يقرأ، وأنّه قال لعمر تسويغًا لقراءته: أقرأنيها رسول الله ﷺ لكن عمر لم يقنعْ، بل لبّبهُ وساقه إلى المحاكمة، و لم يتركه حتّى قضى رسول الله ﷺ لهشام بأنّه أصاب. قل مثل ذلك فيما فعل أُبيّ بن كعب بصاحبه، وما كان من ابن مسعود و عمرو بن العاص وصاحبيهما ...

الشّاهد السّابع ـ أنّه لا يجوز أن نجعل اختلاف القراءات معركة جدالٍ ونزاعٍ وشقاقٍ، ولا مثارَ تردّدٍ وتشكيكٍ وتكذيبٍ، ولا سلاح عصبيّة وتنطّعٍ وجمود على حين أنّ نزول القرآن على سبعة أحرف، إنّما كانت حكمته من الله التّيسير والتّخفيف والرّحمة والتّهوين على الأُمّة، فما يكون لنا أن نجعل من هذا اليسر عسرًا، ومن هذه الرّحمة نقمة! يرشد إلى ذلك قوله ﷺ فيما سبق: «**فما تُمارُوا فيه، فإنَّ المراء فيه كُفرٌ**». وكذلك تغيّر وجهه الشّريف عند اختلافهم مع قوله: «**إنّما أهلك من قبلكم الاختلاف**»، وضربهُ في صدر أُبيّ بن كعبٍ حين جال بخاطره حديثُ السّوء في هذه الموضوع الجليل.

الشّاهد الثّامن ـ أنّ المراد بالأحرف في الأحاديث السّابقة وجوه في الألفاظ وحدها لا محالة؛ بدليل أنّ الخلاف الّذي صَوَّرته لنا الرّوايات المذكورة كان دائرًا حول

قراءة الألفاظ لاتفسير المعاني، مثل قول عمر: «إذا هو يقرؤها على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله ﷺ»، ثمّ حكم الرّسول أن يقرئ كلًّا منهما، و قوله ﷺ: **«هكذا أُنزلت»**، وقوله: **«أيّ ذلك قرأتم فقد أصبتم»**، ونحو ذلك؛ ولاريب أنّ القراءة أداء الألفاظ لاشرح المعاني.

٣ـ معنى نزول القرآن على سبعة أحرف

الأحرف، جمع حرف، والحرف يطلق على معانٍ كثيرة، أتى عليها صاحب القاموس؛ إذ يقول ما نصّه:

«الحرف من كلّ شيء: طرفه، و شفيره وحدُّه، ومن الجبل: أعلاه المحدَّد، وواحد حروف التّهجّي، والنّاقة الضّامرة، أوالمهزولة، أوالعظيمة، ومسيل الماء، وآرامٌ سودٌ ببلاد سليم، وعند النّحاة: ما جاء لمعنى ليس باسم ولافعل. **﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللهَ عَلَى حَرْفٍ﴾** الحجّ/١١، أي وجهٍ واحد، وهو أن يعبده على السّرّاء لاعلى الضرّاء، أوعلى شكّ، أوعلى غير طمأنينة من أمره، أي لايدخل في الدّين متمكّنًا. **«ونزل القرآنُ على سبعةِ أحرُفٍ»**: سبع لغاتٍ من لغات العرب؛ وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، و إن جاء على سبعة أوعشرة أوأكثر، ولكنّ معناه أنّ هذه اللّغات السّبع متفرّقةٌ في القرآن»[١] اهـ، بتصرّف قليل.

وهذه الإطلاقات الكثيرة تدلُّ على أنَّ لفظ الحرف من قبيل المشترك اللّفظيّ، والمشترك اللّفظيّ يراد به أحدُ معانيه الّتي تعيّنها القرائن وتناسب المقام.

وأنسب المعاني بالمقام هنا في إطلاقات لفظ الحرف أنّهُ الوجه بالمعنى الّذي سنقصّه عليك، لابالمعنى الّذي ذهب إليه صاحب «القاموس» وغيره، من أنّه اللّغة أوغيرها.

ثمّ إنّ كلمة **«عَلَىٰ»** في قوله ﷺ: **«أنزلَ القرآنُ على سبعةِ أحرفٍ»** تشير إلى أنّ المسألة على هذا الشّرط من التّوسعة والتّيسير، أي أنزل القرآن موسّعًا فيه على القارئ

---

١ ـ انظر: القاموس المحيط، مادّة «حرف».

أن يقرأه على سبعة أوجه، يقرأ بأيِّ حرف أراد منها على البدل من صاحبه، كأنّه قال: أنزل على هذا الشّرط وعلى هذه التّوسعة.

وليس المراد أنّ كل كلمة من القرآن تقرأ على سبعة أوجه؛ إذًا لقالﷺ: «**إنّ هذا القرآن أنزل سبعة أحرف**»، بحذف لفظ (عَلىٰ)، بل المراد ما علمت من أنّ هذا القرآن أنزل على هذا الشّرط وهذه التّوسعة، بحيث لاتتجاوز وجوه الاختلاف سبعة أوجه، مهما كثر ذلك التّعدُّد والتّنوُّع في أداء اللّفظ الواحد، ومهما تعدّدت القراءات وطرقها في الكلمة الواحدة.

فكلمة: ﴿**مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾ الفاتحة/٤، الّتي ورد أنّها تقرأ بطرقٍ تبلغ السّبعة، أوالعشرة، وكلمة: ﴿**وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ**﴾ المائدة/٦٠، الّتي ورد أنّها تقرأ باثنتين وعشرين قراءة، وكلمة ﴿**أُفّ**﴾[1] الّتي أوصل الرّمّانيّ لغاتها إلى سبع وثلاثين لغة، وكلّ أولئك وأشباه أولئك،لايخرج التّغاير فيه على كثرته عن وجوه سبعة.

بقي علينا أن نتساءل: ما هي تلك الوجوه السّبعة الّتي لاتخرج القراءات عنها مهما كثرت و تنوّعت في الكلمة الواحدة؟ هنا يحتدمُ الجدال والخلاف، ويكثر القيل والقال.

و الّذي نختاره ـ بنور الله و توفيقه ـ من بين تلك المذاهب و الآراء، هو ما ذهب إليه الإمام أبو الفضل الرّازيّ في «**اللّوائح**»، إذ يقول ... [**وذكر كما تقدم عن ابن الجَزَريّ، ثمّ قال:**]

ويمكن التّمثيل للوجه الأوّل منه ـ وهو اختلاف الأسماء ـ بقوله سبحانه: ﴿**وَالَّذِينَ هُمْ لأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ**﴾ المؤمنون/٨، قرئ هكذا: (**لأمَانَاتِهِمْ**) جمعًا، وقرئ: (**لأمانتهم**) بالإفراد.

و يمكن التّمثيل للوجه الثّاني ـ وهو اختلاف تصريف الأفعال ـ بقوله سبحانه: ﴿**فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا**﴾ سبأ/١٩، قرئ هكذا بنصب لفظ (**ربّنا**) على أنه

---

١ ـ من الآية ٢٣ من سورة الإسراء: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾.

منادى، وبلفظ: **(بَاعِدْ)** فعل أمر، وبعبارة أنسب بالمقام **«فعل دعاء»**. وقرئ هكذا: **(ربُّنا بَعَّدَ)** برفع «ب» على أنّه مبتدأ، و بلفظ **«بَعَّد»** فعلًا ماضيًا مضعَّف العين جملته خبر.

ويمكن **التّمثيل للوجه الثّالث** ـ وهو اختلاف وجوه الإعراب ـ بقوله سبحانه: **﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾** البقرة/٢٨٢، قرئ بفتح الرّاء وضمّها، فالفتح على أنّ **«لا»** ناهية، فالفعل مجزوم بعدها، والفتحة الملحوظة في الرّاء هي فتحة إدغام المثلين. أمّا الضّمُّ فعلى أنّ **«لا»** نافية، فالفعل مرفوع بعدها.

ومثل هذا المثال قوله سبحانه: **﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾** البروج/ ١٥، قرئ برفع لفظ **(المجيد)** وجرّه، فالرّفع على أنّه نعت لكلمة (ذو)، والجرُّ على أنّه نعت لكلمة (العرش). فلا فرق في هذا الوجه بين أن يكون اختلاف وجوه الإعراب في اسم أوفعل كما رأيت.

و **يمكن التّمثيل للوجه الرّابع** ــ وهو الاختلاف بالنّقص و الزّيادة ــ بقوله سبحانه: **﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَىٰ﴾** اللّيل/٣، وقرئ بهذا اللّفظ، و قرئ أيضًا: **(والذّكر و الأنثى)** بنقص كلمة: **(ما خلق)**.

ويمكن التّمثيل للوجه الخامس ـ وهو اختلاف بالتّقديم و التّأخير ـ بقوله سبحانه: **﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾** ق/١٩، وقرئ: **(وَجَاءَتْ سَكْرَةُ بِالْحَقِّ بالمَوْتِ)**.

ويمكن التّمثيل للوجه السّادس ـ وهو الاختلاف بالإبدال ـ بقوله سبحانه: **﴿وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا﴾** البقرة/٢٥٩، بالزّاي، وقرئ: **(نُنْشِرُهَا)** بالرّاء، وكذلك قوله سبحانه: **﴿وَطَلْحٍ مَنْضُودٍ﴾** الواقعة/٢٩، بالحاء، وقرئ: **(وَطَلْعٍ)** بالعين. فلا فرق في هذا الوجه أيضًا بين الاسم والفعل.

ويمكن التّمثيل للوجه السّابع ـ وهو اختلاف اللّهجات ـ بقوله سبحانه: **﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَىٰ﴾** طه/٩، تقرأ بالفتح و الإمالة في **(أتى)** ولفظ **(موسى)**،

فلا فرق في هذا الوجه أيضًا بين الاسم والفعل، والحرفُ مثلهما نحو:﴿ بَلَىٰ قَادِرِينَ﴾ القيامة/٤، قرئ بالفتح و الإمالة في لفظ (بلى).

٤ ـ بقاء الأحرف السّبعة في المصاحف

ذهب جماعة من الفقهاء و القرّاء والمتكلّمين إلى أنّ جميع هذه الأحرف موجودةٌ بالمصاحف العثمانيّة.

واحتجّوا بأنّه لا يجوز للأُمّة أن تهمل نقل شيء منها، وأنّ الصّحابة أجمعوا على نقل المصاحف العثمانيّة من الصّحف الّتي كتبها أبو بكر، وأجمعوا على ترك ماسوى ذلك. ومعنى هذا: أنّ الصّحف الّتي كانت عن أبي بكر جمعت الأحرف السّبعة، ونقلت منها المصاحف العثمانيّة بالأحرف السّبعة كذلك.

وذهب جماهير العلماء من السّلف والخلف وأئمّة المسلمين إلى أنّ المصاحف العثمانيّة مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السّبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة الّتي عرضها[1] النّبيّ على جبريل متضمّنة لها.

وذهب ابن جَرير الطّبريّ ومن لفّ لفّه إلى أنّ المصاحف العثمانيّة لم تشتمل إلّا على حرف ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ ذكر الوجوه السّبعة في اختلاف القراءات، كما تقدّم نحوه عن ابن قُتَيبة في باب اختلاف القراءات، وإن شئت فلاحظ نفس المصدر].** **(ص: ٣ ـ ١٦)**

١ ـ كان رسول الله ﷺ يعرض الكتاب (القرآن) في كلّ رمضان على جبرائيل في كلّ سنة مرّة. (راجع مسند أحمد: ١: ٢٣١، ٢٧٦، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٦٣).

الفصل السّابع والسّبعون
نصّ قَدُّوريّ الحَمَد (معاصر) في «رسم المصحف...»

القاعدة الّتي كُتِبَ على أسَاسِهَا المُصحَف العُثمانيّ

اختلف علماء السّلف: هل المصاحف العثمانيّة مشتملة على جميع الأحرف السّبعة، أوعلى بعضها، أوعلى واحد منها؟

والإجابة على هذا السّؤال مهمّة جدًّا ـ قبل محاولة اتّخاذ موقف ما من قضايا الرّسم ـ لأنّ التّعامل مع الظّاهرة الكتابيّة على أنّها كتبت بهذه الطّريقة أوتلك لتحتمل عددًا من القراءات، أولتمثيل مجموعة من الظّواهراللّغويّة في آن واحد ـ إن كان ذلك ممكنًا كما يذهب بعض الباحثين ـ يختلف عنه في حالة القول بأنّها كتبت لتمثيل لفظ محدّد أوقراءة معيّنة.

ففي الحالة الأُولىٰ ـ سيكون من غيراليسيرالوقوف على أصل الظّاهرة مع توارد عدّة قراءات عليها.

وفي الحالة الثّانية ـ ونحن لانستعجل الإجابة هنا على السّؤال بنتائج مسبقة، سيسهل اكتشاف ذلك الأصل من واقع القراءات وظواهرها، إلى جانب ملاحظة البعد التّاريخيّ في الكتابة الّتي قد تمثّل ظواهرلغويّة كانت موجودة في اللّغة، لكنّ التّطوّر اللّغويّ أزاحها من الاستعمال، وحافظت الكتابة ـ الّتي هي أقلّ تطوّرًا ـ على أشكالها المكتوبة، كما سبق بيان ذلك في الفصل التّمهيديّ.

وقبل محاولة الإجابة عن ذلك السّؤال، لابدّ من تحديد مفهوم الأحرف السّبعة

بقدر ما يمكن، ومعرفة علاقة القراءات بها، ولعلّ من المناسب قبل مناقشة ذلك الكلام عن حديث الأحرف السّبعة، لما لهذا الحديث من شأن خطير في تاريخ القرآن.

أوّلًا ـ حديث الأحرف السّبعة بين الصّحّة والشّذوذ

يبدو أنّ محاولة مناقشة توثيق حديث الأحرف السّبعة، والتّدليل على صحّته وتواتره قد أصبحت من فضول القول بعد ذلك الإجماع العريض من العلماء، وتواتر الرّوايات الّتي جاءت في صور متقاربه مؤكّدة على معنى واحد، وهو: «**أنّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسّر منه**»، فقد ورد إلينا هذا الحديث عن طريق أربعة وعشرين صحابيًّا، وستّة وأربعين سندًا[1]، وأورده البخاريّ ومسلم وغيرهما من أئمّة الحديث[2]، ونصّ على تواتره كلّ من أبي عُبَيد القاسم بن سَلّام[3]، وأبي عمرو الدّانيّ[4]، وابن القاصح.[5]

ولعلّ من الغريب جدًّا بعد الّذي قرّرناه من مذهب أبي عُبَيد في تواتر الحديث أن نجد جولدتسيهر في معرض كلامه عن الحديث، ينسب إلى أبي عُبَيد قوله في الحديث أنّه: «شاذّ غير مسند». ويسوق ذلك بطريقة المشكّك الّذي يريد أن يحرّف الكلم عن مواضعه، فهو يقول عن حديث الأحرف السّبعة، وهو يتحدّث عن المفهوم العدديّ للسّبعة: «... الّذي روي في مجاميع السّنّة المعتدّ بها على الرّغم من أنّ ثقة مثل أبي عُبَيد القاسم بن سَلّام (توفّي ٢٢٤ هـ/ ٨٣٧ م) دمغه بأنّه شاذّ غير مسند»[6].

---

١ ـ عبد الصّبور شاهين: **تاريخ القرآن** ص: ٣٠.

٢ ـ انظر: روايات الحديث: أبوعبيد: فضائل القرآن لوحة ٤٦ ـ ٤٧. و البخاريّ ج ٦ ص: ٢٢٧، و مسلم (ابن الحجّاج القُشَيريّ): **الصّحيح** ج ١ ص: ٥٦٠ ـ ٥٦٣، والطّبريّ: **التفسير**، ج ١ ص: ٢١ ـ ٤٦. و مكّيّ: **الإبانة**، ص: ٦٢ ـ ٦٩، والسّيوطيّ: **الإتقان**، ج ١ ص: ١٣١...

٣ ـ **فضائل القرآن** لوحة ٤٦، وانظر: الزّركشي ج ١ ص: ٢١٢.

٤ ـ **جامع البيان** ورقة: ٤ ب.

٥ ـ ابن القاصح أبوالبقاء عليّ بن عثمان: تلخيص **الفوائد و تقريب المتباعد** ص: ١٣.

٦ ـ جولدتسهير: اجنتس: **مذاهب التفسير الإسلاميّ** (مترجم) ص: ٥٤.

ولاشكّ أنّ رأي أبي عُبَيد وهو أحد أعلام الإسلام المتقدّمين في الحديث والفقه واللّغة له وزنه في هذا المجال، فاستغلّ ذلك «جولدتسيهر»، ليحاول بعث الشّكّ في صحّة هذا الحديث الهامّ في تاريخ القرآن عامّة، والقراءات خاصّة.

لكنّ الصّواب هو أنّ أبا عبيد قد نصّ على تواتر الحديث و صحّته كما أشرنا أمّا ماذكره «جولدتسيهر» فهو تحريف متعمّد، فقد استند ـ في تقرير ذلك ـ على نصّ أورده أبو الحجّاج البلويّ في (ألف با) وهو يتحدّث عن المقصود بالأحرف السّبعة. يقول أبو الحجّاج[1]: «و فسّره أبو عُبَيد فقال: يعني سبع لغات من لغات العرب... وقال أيضًا في حديث يرفعه على سبعة أحرف: **«حلال وحرام، وأمرونهي، وخبر ماكان قبلكم، وخبرما هو كائن بعدكم، وضرب الأمثال»**.

ثمّ قال أبوعُبَيد: ولسنا ندري ما وجه هذا الحديث، لأنّه شاذّ غيرمسند، وصحّح ماقاله أوّلًا في القرآن حسبما ذكره في الغريب، وهذه نخبة قوله ـ رحمة الله ـ قلت (البلويّ): ولعمري إنّ النّفس تميل إلى ما قاله أبو عُبَيد رحمه الله من أنّها لغات متفرّقة في ألسنة العرب...».

فأبوعُبَيد ـ هنا ـ وصف الحديث الّذي يفسّر الأحرف السّبعة بأنّها ضروب من المعاني المختلفة بأنّه «شاذّ غيرمسند». فالشّذوذ واقع في رواية الحديث الّتي تفسّره على ذلك النّحو لافي أصل حديث الأحرف السّبعة، الّذي فسّره أبوعُبَيد بأنّ المقصود منه سبع لغات. وقد شارك أبا عبيد في ردّ القول بأنّ المراد من الأحرف السّبعة تلك المعاني جمهور العلماء.[2]

ولعلّ من المفيد ـ بعد ذلك ـ إثبات نصّ كلام أبي عُبَيد في حديث الأحرف السّبعة و بيان معناه، الّذي عثرنا عليه في كتابيه: «فضائل القرآن» وهو (مخطوط)

---

١ ـ البلويّ: الف با جـ١، ص: ٢١٠.

٢ ـ يروي الإمام مسلم جـ١، ص ٥٦١ أنّ ابن شهاب قال: «بلغني أنّ تلك الأحرف إنّما هي في الأمر الّذي يكون واحدًا لا يختلف في حلال ولا حرام». وانظر: فضائل القرآن (أبوعبيد) لوحة ٤٦، والبلويّ حـ ١ ص: ٢١٠، والعزّبن عبد السلام: **الفوائد**، ص: ٣١. وانظر: أيضًا السّيوطيّ: **الإتقان** ج ١ ص: ١٣٦ ـ ١٣٧.

و «غريب الحديث» الّذي ذكره البلويّ في النّصّ السّابق وهو (مطبوع)، يقول أبوعبيد في «فضائل القرآن» بعد أن أورد عشرًا من روايات حديث الأحرف السّبعة:[1]
قال أبوعبيد: قد تواترت هذه الأحاديث كلّها على الأحرف السّبعة ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]** و في كتاب «غريب الحديث» ما يوضّح بطلان ما ادّعاه جولدتسيهر:[2]
وقال أبو عبيد في حديثه: أنّه قال: **«أنزل القرآن على سبعة أحرف، كلّها كاف شاف»، وبعضهم يرويه: «فاقرأوا كما علّمتم».**

قال أبو عبيد: قوله: **«سبعة أحرف»** ـ يعني: سبع لغات من لغات العرب ... **[وذكر كما تقدّم عنه في كتابه: «غريب الحديث»، ثمّ قال:]** وقد نقلنا كلام أبي عبيد ـ هنا ـ على طوله للتّأكّد صحّة الحديث، وتزول من الأذهان الشّبهة الّتي حاول «جولدتسيهر» إثارتها استنادًا إلى فهمه الخاطئ للرّواية، أوتحريفه المتعمّد لكلام أبي عبيد. وسنشير إلى رأي أبي عبيد الّذي فصّله هنا في معنى الحديث بعد قليل.

ثانيًا ـ معنى الأحرف السّبعة

إنّ روايات الحديث لا تكاد توضّح طبيعة الخلاف الّذي كان يقع بين الصّحابة في قراءة القرآن، فكانوا يرفعون أمره إلى النّبيّ ﷺ، فيُجيز قراءة الجميع بناء على أنّ القرآن أنزل على سبعة أحرف، رغم أنّها تشير إلى أنّ ذلك الخلاف كان لايتجاوز ألفاظ التّلاوة إلى معاني الآيات.

وقدحظي حديث الأحرف السّبعة باهتمام كبير لبيان معناه والمقصود من الأحرف المذكورة فيه منذ وقت مبكر، إذ تنسب رواية إلى ابن عبّاس في معنى هذا الحديث وظلّ العلماء يتناولونه بالبحث سندًا ومتنًا، وتكلّم فيه أصناف العلماء من أهل الحديث والفقهاء والقرّاء وأهل التّفسير والكلام وشرح الغريب وغيرهم، حتّى صُنِّفَ

---

١ ـ لوحة: ٤٧.
٢ ـ ج ٣ ص: ١٥٩ ـ ١٦١.

فيه التّصنيف المفرد، مثل ما صنع الحافظ أبومحمّد عبد الرّحمان بن إسماعيل الشّافعيّ المعروف بأبي شامة (ت ٦٦٥ ق)، فقد ألّف فيه كتابًا حافلًا.

ومن أقدم من تعرّض لبيان المراد من هذا الحديث ـ ممّن وصلت إلينا آراؤهم ـ هو أبو عبيد القاسم بن سلّام، وقد مرّت ـ من قريب ـ نصوص ممّا قاله في ذلك، وهي توضّح موقفه من معنى الحديث. ويقول أيضًا:[١] ولكنّه عندنا أنّه نزل على سبع لغات... [**و ذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:**] ويؤكّد ذلك المعنى بقوله[٢]: والأحرف لامعنى لها إلّا... [**وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:**]

ويوضح مراده بمثال من قراءة ابن مسعود: (زقية) مكان (صيحة)، وينقل عن ابن مسعود و ابن سيرين: (أنّه كقولك: هلمّ وتعال واقبل). وكأنّ مفهوم الحديث عن أبي عبيد هواختلاف الأ لفاظ مع اتّفاق المعنى، وإن ذلك يرجع إلى سبع لغات من لغات العرب، دون أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه من تلك اللّغات.

ويروي أبو عبيد عن ابن عبّاس تسمية أسماء القبائل المقصودة لغاتها من طريقين: الأوّل عن قتادة عمّن سمع ابن عبّاس. والثّاني عن الكلبيّ عن أبي صالح عن ابن عبّاس.[٣] لكنّ الطّبريّ يردّ هاتين الرّوايتين وما فيهما من ذكر لغات أحياء من قبائل العرب، لأنّ ذلك ـ في رأيه ـ روي عن ابن عبّاس من طريق من لا يجوز الاحتجاج بنقله، فالأولى لأنّ قتادة لم يلق ابن عبّاس ولم يسمع عنه، مع ملاحظة أنّ الرّواية تقول: عن قتادة عمّن سمع ابن عبّاس، ولأنّ الثّانية من طريق الكلبيّ عن أبي صالح (و هي رواية متّهمة)[٤]. وإلى جانب ذلك فإنّ الحديث بجميع طرقه جاء

١ ـ **فضائل القرآن**، لوحة: ٤٧.

٢ ـ نفس المصدر لوحة: ٤٨.

٣ ـ نفس المصدر لوحة: ٤٧. وانظر: الرّازيّ: **الزّينة**، ١: ١٤٥.

٤ ـ الطّبريّ: التّفسير ج ١: ٦٦ و انظر: ابن الجزريّ: النّشر ج ١: ٢٤.

عامًّا، أمّا تعيين اللّغات واللّهجات فيبدو أنّها زيادات وشروح ليست من أصل المتن، وإنّما وردت عن بعض الصّحابة أوعمّن روى عنهم.[١]

وذهب مذهب أبي عبيد في معنى الحديث كلّ من أبي العبّاس أحمد بن يحيي ثعلب (ت ٢٩١ هـ) وأبومنصور الأزهريّ صاحب تهذيب اللّغة.[٢]

ويأتي ابن قتيبة (م: ٢٧٦) ـ بعد أبي عبيد ـ فيتحدّث عن معنى الحديث في سياق كلامه عن اختلاف القراءات، وبعد أن بيّن غلط من ذهب إلى أنّ المراد بالحديث ضروب من المعاني المختلفة، أو سبع لغات في الكلمة، بيّن رأيه في معنى الحديث، فيقول[٣]: «وإنّما تأويل قوله ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

ويحاول ابن قتيبة أن يبيّن تلك الأوجه السّبعة من خلال ما تقدّمه القراءات من وجوه الخلاف ونورد هنا نصّ كلامه لما كان له من أثر في التّالين له الّذين لم يتجاوزوا في الغالب الدّائرة الّتي رسمها في فهم الحديث، يقول:[٤] وقد تدبّرت وجوه الخلاف في القراءات فوجدتها سبعة أوجه... **[وذكر كما تقدّم عنه في باب «اختلاف القراءات» ثمّ قال:]**.

وممّا يُلاحَظ على هذه الوجوه من الاختلاف في القراءات الّتي يذكرها ابن قتيبة في بيان معنى الأحرف، أنّه يعتبر ما خرج على خطّ المصحف داخلًا في الوجوه السّبعة، سواء أكان ذلك إبدال كلمة محلّ كلمة، أم تغيير بعض حروف الكلمة، أم تقديم كلمة، أوتأخيرها، أم زيادة كلمة، أونقصها عمّا عليه خطّ المصحف.

وهذا مهمّ في بيان تطوّر معنى الشّذوذ، وبيان علاقة القراءات الشّاذة بالرّسم، خاصّة أنّ مصطلح القراءات السّبع أوالعشر لم يكن قد ظهر بعد. كذلك يلاحظ

---

٥ ـ جواد عليّ: لهجة القرآن الكريم ص: ٢٧١.

١ ـ انظر: الأزهريّ، تهذيب اللّغة، ٥ : ١٣، والبلويّ ١ : ٢١٠، انظر: العزّبن عبد السّلام: الإشارة الى الايجاز في بعض أنواع المجاز ص: ٢١٤.

٢ ـ ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، ص: ٦.

٣ ـ نفس المصدر ص: ٢٨ ـ ٢٩.

ـ هنا ـ أنّ ابن قتيبة لم يشرإلى كون اختلاف وجوه الأداء من همزو تسهيل وإمالة وفتح وإدغام و إظهار... إلى آخره، من بين الوجوه السّبعة.

وسنجد أنّ محاولة ابن قتيبة هذه في بيان معنى الأحرف من خلال تصنيف أوجه اختلاف القراءات، ستظلّ ذات أثر تتفاوت درجته على مواقف التّالين له حتّى العصر الحديث.

وتناول أبو جعفر محمّد بن جرير الطّبريّ (م: ٣١٠) هذا الحديث والمراد منه، وهو يحاول الإجابة على تساؤله: بأيّ ألسن العرب أنزل القرآن؟ أبألسن جميعًا، أوبألسن بعضها ... **[وذكر كما تقدّم عنه، رقم٣٢، ثمّ قال:].**

وهو ينفي في سياق ذلك أن يكون معنى الأحرف السّبعة أوجه من المعاني، ويستدلّ على ذلك بأنّ الأحاديث الّتي وردت في ذلك تشيرإلى (أنّهم تماروا في القرآن، فخالف بعضهم بعضًا في نفس التّلاوة دون ما في ذلك من المعاني)[١]، ويبيّن رأيه في معنى الأحرف بوضوح حين يقول:[٢] الأحرف السّبعة الّتي أنزل الله بها القرآن هي لغات ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:].**

وهو يرى أنّ ستّة منها قد ذهبت، وأنّ الباقي منها هو الحرف الّذي جمعهم عليه الخليفة عثمان، و أمّا صور اختلاف القراءات من رفع حرف وجرّه ونصبه، وتسكين حرف وتحريكه، ونقل حرف إلى آخر مع اتّفاق الصّورة، فإنّه عن معنى حديث الأحرف السّبعة ـ كما يرى الطّبريّ ـ بمعزل.[٣]

ويفهم من هذا أنّ الطّبري يذهب إلى أنّه لايدخل فى باب الأحرف السّبعة من صور الخلاف إلّا ما كان بإبدال كلمة مكان كلمة مرادفة لها في المعنى، أي أنّه يعتبر كلّ ماخرج عن خطّ المصحف، ممّا ثبتت روايته من الأحرف السّبعة دون ما سوى ذلك ممّا يحتمله الخطّ من وجوه القراءات.

---

١ ـ نفس المصدر ١: ٤٨.

٢ ـ نفس المصدر ١: ٥٧ ـ ٥٨.

٣ ـ التّفسير ١: ٥٥.

ورغم تقارب الأمثلة الّتي يوردها أبو عبيد والطّبريّ لشرح موقفهما من معنى الأحرف إلّا أنّ هناك خلافًا جوهريًا في موقفهما، إذ إنّ معنى السّبعة عند أبي عبيد هو لغات سبع قبائل من العرب، والسّبعة عند الطّبريّ هي سبع وجوه من الألفاظ المتّفقة في المعنى مع اختلاف اللّفظ، ثمّ إنّ أبا عبيد ـ كما يفهم من كلامه ـ لايقصر معنى الأحرف على ما قصره عليه الطّبريّ، ولايقول بذهاب السّتّة الأحرف، وأنّ ما بيد النّاس من القراءات راجع إلى حرف واحد. كذلك ليس معناه عند ـ أبي عبيد ـ أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، وهو ما يفهم من كلام الطّبريّ.

ومن جاء بعد الطّبري من العلماء لايكادون ينفكّون عن ترديد ما ذهب إليه أبوعبيد أوابن قتيبة ومناقشة الطّبريّ في ما ذهب إليه، وترجيح رأي وتوهين آخر، وتصيّد الآراء الغريبة عن جوّ الحديث ومناسبته، إلّا أنّ ذلك لايعني أنّهم لم يأتوا بأفكار مفيدة.

فَمِمَّنْ تناول حديث الأحرف السّبعة بالبحث أبو بكر الباقِلّانيّ (م: ٤٠٢ هـ) فيقول:[١] إن لم يدلّنا نصّ من النّبيّ ﷺ على أسمائها ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]** ثمّ يورد بعد ذلك سبعة أوجه من الخلاف، لاتخرج عمّا أورده ابن قتيبة.

وعرض لمعنى الحديث مكّيّ بن أبي طالب (م: ٤٣٧)، وتكلّم عن جوانب كثيرة ممّا يتعلّق به، ويشير إلى أنّ هذا المعنى قد كثر اختلاف النّاس فيه، ثمّ يقول:[٢] والذي نعتقده في ذلك ونقول به وهو الصّواب ـ إن شاءالله ـ أنّ الأحرف السّبعة الّتي نزل بها القرآن هي لغات متفرّقة في القرآن، ومعانٍ في ألفاظ تسمع في القراءة. وهو بعد ذلك يصنّف وجوه الخلاف في القراءات، ويورد الأوجه السّبعة على نحوٍ لايخرج عمّا ذكره ابن قتيبة، إلّا أنّه يشير إلى أنّ وجوه الأداء داخلة في القسم الأوّل من الأوجه الّتي ذكرها ابن قتيبة.

---

١ ـ نكت الانتصار ص: ١٢٠.

٢ ـ الإبانة ص: ٣٤ وما بعدها.

وقد ذكر مكّيّ: أنّ الطّبريّ قد نقض مذهبه الّذي قرّره في معنى حديث الأحرف، والّذي أورده في تفسيره بما ذكره في كتابه عن القراءات من أنّ كلّ ما صحّ من القراءات هو من الأحرف السّبعة، وليس لنا أن نُخَطِّئَ من قرأ به إذا كان ذلك موافقًا لخطّ المصحف، فإن كان مخالفًا لخطّ المصحف لم نقرأ به، ووقفنا عنه، وعن الكلام فيه.

ثمّ يقول مكّيّ:[1] «فهذا إقرار منه، أنّ ماوافق خطّ المصحف ممّا اختلف فيه فهو من الأحرف السّبعة على مثل ما ذهبنا إليه. وقد تقدّم في قوله: «إنّ جميع ما اختلف فيه ممّا يوافق خطّ المصحف فهو حرف واحد، وأنّ الأحرف السّتّة ترك العمل بها، وهذا مذهب متناقض»...

ورغم تعدّد وجهات النّظر الّتي يوردها القدماء في معنى الحديث والّتي بلغ بها السّيوطيّ نحوًا من أربعين قولًا، فإنّ الحديث ـ بمختلف رواياته ـ لا ينصّ على شيء منها، وكذلك فإنّه ـ كما يقول ابن حبّان ـ لم يثبت من وجه صحيح تعيين كلّ حرف من هذه الأحرف[2].

ومن ثمّ فإنّ تلك الآراء ـ وكثير منها غير معروف النّسبة إلى عالم معيّن ـ هي مجرّد استنتاج تحتمله الرّوايات أحيانًا، ولايمتّ إليها أحيانًا أخرى، خاصّة في الفترات المتأخّرة عندما حاولت كلّ طائفة من العلماء أن تجد أركان علمها في ظلال هذا الحديث.[3]

ومع ذلك فإنّ فهم معنى الحديث ـ عامّة ـ يمكن أن يتأتّى من محاولة فهم الظّروف الّتي لابسته، دون محاولة حصر تلك الأوجه، وقد سار في هذا الاتّجاه بعض علماء السّلف ـ خاصّة المتقدّمين منهم مثل أبي عبيد و ابن قتيبة و الطّبريّ ـ حين فهموا الحديث على أنّه تيسير على الأمّة في قراءة القرآن، رغم أنّهم قد استهواهم

---

١ ـ نفس المصدر ص: ٢٠.

٢ ـ الزّركشيّ ١ : ٢٢٦، انظر: وأيضًا ١ : ٢١٢.

٣ ـ انظر: تلك الآراء في السّيوطيّ: الإتقان ١ : ١٣١ و ما بعدها.

تحديد تلك السّبعة، لكنّهم لم يخرجوا ـ عامّة ـ عمّا تقدّمه وجوه اختلاف القراءات من أمثلة.

وقد ثبت أنّ ورود الرّخصة والتّيسير كان بعد الهجرة النّبويّة إلى المدينة، وأنّ روايات الحديث كانت تصف أحداثًا وقعت في المدينة[1]. وهذا يعني أنّ الاختلاف في القراءة لم يكن قد برز في المجتمع المكّيّ حيث كان المسلمون من بيئة لغويّة واحدة، تكاد تنعدم فيها الفروق اللّغويّة، وحين هاجر النّبيّ وصحابته إلى المدينة المنوّرة تغيّرت الحال، فازداد عدد المسلمين، وامتدّ الإسلام إلى خارج المدينة بين القبائل العربيّة في بيئات لا تخلو من الفوارق اللّغويّة، واختلاف العادات النّطقيّة، ولمّا كان الاسلام يهدف إلى أن يتلو القرآن كلّ مسلم، فقد ظهرت مشكلة القدرة على تحقيق ألفاظ التّلاوة بكلّ خصائها الصّوتيّة، لأنّ العرب «متباينون في كثير من الألفاظ واللّغات، ولكلّ عمارة لغة دلّت بها ألسنتهم، وفحوى قد جرت عليها عاداتهم».[2]

ويصوّر ابن قتيبة أبعاد تلك الرّخصة حين يقول[3]: فكان من تيسيره (سبحانه) أمره (النّبيّ) بأن يقرىء كلّ قوم بلغتهم... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

وسواء أكان عدد السّبعة الوارد في الحديث الشّريف مقصودًا به الحصر، كما يذهب إلى ذلك أكثر من أشرنا إلى آرائهم، أم أن ليس المراد بالسّبعة حقيقة العدد بحيث لا يزيد ولاينقص، بل المراد السّعة والتّيسير[4]، فإنّ فَهَمَ معنى الحديث لايمكن أن يكون في اتّجاهه الصّحيح إذا تخطّى الدّائرة الّتي تشيرإليها روايات الحديث، وهي

---

١ ـــ انظر ابن حجر: ١٠ : ٤٠٣. عبد الصّبور شاهين: تاريخ القرآن ص: ٣٩. عبده الرّاجحيّ: اللّهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة. ص: ٦٨.

٢ ـ البلويّ، ١ : ٢١١. و انظر: ابن النّديم ص: ٥.

٣ ـ تأويل مشكل القرآن ص: ٣٠ و انظر مكّيّ: الإبانة ص: ٤٢. و الدّانيّ: جامع البيان ورقة: ٥ ب.

٤ ـ انظر: مقدّمة كتاب المباني ص: ٢٠٩، و ابن الجَزَريّ: النّشر ١: ٢٥. ابراهيم أنيس: في اللّهجات العربيّة ص : ٥٨. وانظر صبحيّ الصّالح ص: ١٠٣.

أنّ الخلاف كان في حدود ألفاظ التّلاوة، وأنّ الرّخصة الّتي كان يتحدّث عنها الحديث لا تتجاوز حدود القراءة.

ولمّا كان الحديث ـ في كافّة رواياته ـ لايحدّد أبعاد ذلك الخلاف وجزئيّاته، ولا ينصّ على أماكن الخلاف من الآيات، ولاالوجوه الّتي تليت، فإنّ فهم معنى الحديث لايمكن أن يكون في معزل عن وجوه الخلاف الّتي تقدّمها القراءات المرويّة، ومن هنا يمكن القول بأنّ الرّخصة الواردة في الحديث ليست شيئًا سوى هذه الوجوه المختلفة للتّلاوة الّتي ينقلها القرّاء جيلًا عن جيلٍ حتّى تنتهي إلى الصّحابة الّذين سمعوها من النّبيّ ﷺ.

ولسنا نرى حصر تلك الوجوه في سبعة أبواب كالّتي ذكرها علماء السّلف، ثمّ القول بأنّ الأحرف السّبعة هي هذه الوجوه، وإنّما نؤكّد هنا أنّ القراءات عامّة ـ صحيحها وشاذّها ـ تجد شرعيّتها في هذا الحديث الصّحيح من جانب، وأنّ حديث الأحرف السّبعة يجد تفسيره في تلك الوجوه من جانب آخر.

وبناء على ذلك فإنّ معنى الأحرف السّبعة ـ على ضوء ما تقدّمه القراءات من وجوه مختلفة ـ هو «ما يشمل اختلاف اللّهجات، وتباين مستويات الأداء النّاشئة عن اختلاف الألسن، وتفاوت التّعليم. وكذلك ما يشمل اختلاف بعض الألفاظ، وترتيب الجمل بما لا يتغيّر به المعنى المراد»[١].

هذا دون محاولة حصر تلك الوجوه في سبع لغات، أووجوه من الخلاف، ويظلّ معنى الحديث ـ بعد ذلك ـ يشيرإلى تلك الرّخصة الّتي جاءت تيسيرًا وحلًّا لمشكلة و اجهت الجماعة المسلمة، دون تحديد لأبعاد تلك الرّخصة، لكنّها لاتخرج عن إطار وجوه القراءات المرويّة. وهنا نصل إلى السّؤال الّذي بدأنا به هذا المبحث، وهوإلى أيّ مدى كان صدى تلك الرّخصة في كتابة القرآن عامّة وفي المصحف العثمانيّ خاصّة؟

---

١ ـ انظر: الدّكتور عبد الصّبور شاهين: تاريخ القرآن ص: ٤٣.

ثالثًا ـ المصحف العثمانيّ والأحرف السّبعة

قبل الإجابة على السّؤال الّذي ورد في أوّل هذا المبحث حول اشتمال المصحف العثمانيّ على الأحرف السّبعة، نشير إلى أنّ كتابة القرآن كانت تتمّ في حياة النّبيّ ﷺ بطريقة واحدة وهي القراءة العامّة الّتي كان يقرئها للصّحابة دون تثبيت ما تسمح به رخصة الأحرف السّبعة من وجوه مختلفة[1]، كذلك يمكن القول بالنّسبة إلى جمع الصّدّيق خاصّة أن اعتمد على ما كتب في زمن النّبيّ ﷺ وأنّ الهدف من الجمع كان خشية ذهاب شيء من القرآن المحفوظ والمكتوب في حياة النّبيّ ﷺ، وقد قام به زيد ابن ثابت الّذي كان أكثر الصّحابة مداومة على كتابة الوحي، فلم تكن هناك ـ إذن ـ فوارق كتابية متوقّعة بين كتابته في حياة النّبيّ وجمعه زمن الصّدّيق.

وقد أشرنا إلى اختلاف آراء العلماء في ذلك بالنّسبة للمصحف العثمانيّ، وهو ما نحاول تجليته ـ هنا ـ واتّخاذ موقف واضح منه. ويمكن حصر مذاهب علماء السّلف في هذه المسألة في ثلاثة اتّجاهات: قد ذهبت جماعات من الفقهاء والقراء والمتكلّمين إلى أنّ المصاحف العثمانيّة مشتملة على جميع الأحرف السّبعة، وبنت ذلك على أنّه لايجوز على الأمّة أن تهمل نقل شيء من الحروف السّبعة الّتي نزل بها القرآن وذهبت جماهير العلماء من السّلف والخلف وأئمّة المسلمين ـ كما يقول ابن الجزريّ ـ إلى أنّ هذه المصاحف مشتملة على مايحتمله رسمها من الأحرف فقط، جامعة للعرضة الأخيرة الّتي عرضها النّبيّ ﷺ على جبريل متضمّنة لها، لم تترك حرفاً منها. و من العلماء من ذهب إلى أنّ المصاحف العثمانية لا تشتمل إلّا على حرف واحد.[2]

---

١ ـ انظر: صُبحيّ الصّالح ص: ١٠٨، عبد الصّبور شاهين: تاريخ القرآن ص ٥٧، وانظر: عبده الرّاجحي ص: ٧٠، و أبوزهرة الشّيخ محمّد: المعجزة الكبرى ص:٣٧.

٢ ـ انظر الطّبريّ: التّفسير ١ : ٦٤.

وبملاحظة الأسباب الّتي دفعت إلى توحيد المصاحف في خلافة عثمان، نجد أنّ من المنطقيّ أن يأتي المصحف العثمانيّ مكتوبًا بطريقة واحدة، حسمًا للخلاف الّذي نشأ عن اتّساع النّاس في رخصة الأحرف السّبعة وظهور الاختلاف في القراءة، ولمّا كان كلّ حرف من الأحرف السّبعة غير محدّد الأبعاد، وأنّ تلك الأحرف لا تجد تفسيرها إلّا في الوجوه المختلفة للقراءة، فإنّ بالامكان القول: إنّ المصحف العثمانيّ قد كتب على حرف واحد، أي على لفظ واحد، فالكتبة حين يرسمون الكلمات لايريدون إلّا تمثيل نطق معيّن واحد.

وبهذا فقط يمكن أن يحقّق ذلك العمل أهدافه من جمع النّاس على مصحف واحد، موحّد الهجاء والقراءة. ونشير ـ هنا ـ إشارة إلى أنّ رسم المحصف العثمانيّ قد يحتمل من وجوه الأحرف، أووجوه القراءات أكثر من وجه واحد، على أمل أنّا سنفرد ـ إن شاء الله ـ فصلًا كاملًا عن علاقة القراءات بالرّسم، وكيف تطوّر الرّسم العثمانيّ الّذي كتب ـ أصلًا ـ لتمثيل قراءة واحدة ليحتمل وجوهًا من القراءات المتعدّدة، وكيف اتّخذ الرّسم شرطًا مكمّلًا لشروط القراءة الصّحيحة...

[ثمّ ذكر قول الطّبريّ كما تقدّم عنه، وقال:]

وذهب مكّيّ بن أبي طالب إلى نفس المذهب الّذي قال به الطّبريّ، وهو أنّ المصحف العثمانيّ كتب على حرف واحد من الأحرف السّبعة الّتي نزل بها القرآن، رأي على لغة وقراءة واحدة.[1]

لكنّه يختلف مع الطّبريّ ـ والحقّ معه ـ في فهم المقصود بالأحرف السّبعة، فهي عند مكّيّ وجوه القراءات المختلفة، سواء كان الخلاف بما يزيل الصّورة (الخطّ) ويغيّرها ـ وهو رأي الطّبريّ ـ أم يشمل أيضًا تغيّر الحركات واختلاف الحروف بما لايزيل صور الكلمات أو يغيّر ترتيبها، وهو بهذا يرى أنّ ما يقرأ من قراءات موافقة لخطّ المصحف داخلة في الأحرف السّبعة. ومكّيّ رحمه الله قد تفرد ـ تقريبًا ـ في فهمه لعلاقة

---

١ ـ الإبانة ص: ٣ وانظر في نفس الفكرة: ابن عبد البرّ: ٢: ٥٣٩. و ابن كثير ص: ٣٢.

القراءات والأحرف السّبعة بالمصحف العثمانيّ، ممّا سنشير إليه بعد قليل ثمّ نفصّله في فصل لاحق.

وإذا كان المصحف العثمانيّ قد كتب على حرف واحد أوقراءة واحدة، فهل من ضمن القراءات المتواترة قراءة روعي فيها رسم المصحف العثمانيّ أم لا؟[1] ونحن نتوقّع أنّ المصحف العثمانيّ في عهد نسخه كان يقرأ القراءة الّتي كتب عليها وروعيت في رسمه، وهي القراءة العامّة المشهورة آنذاك. ويقول أبو عبد الرّحمان السُّلَميّ (ت ٧٤): كانت قراءة أبي بكر وعمر وعثمان و زيد بن ثابت والمهاجرين والأنصار واحدة، كانوا يقرأون القراءة العامّة، وهي القراءة الّتي قرأها رسول الله ﷺ على جبريل مرّتين في العامّ الّذي قبض فيه، وكان زيد قد شهد العرضة الأخيرة، وكان يقرىء النّاس بها حتّى مات، ولذلك اعتمده الصّدّيق في جمعه، وولّاه عثمان كتبة المصاحف.

وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا لانجد تلك القراءة الّتي روعي فيها رسم المصحف متميّزة الآن؟ سنناقش هذا الأمر مفصّلًا ـ كما ذكرنا ـ في فصل لاحق، ونتعرّض لتاريخ نشأة مدارس القراءة وتميزها، وبحسبناهنا أن نشير إلى شيء من ذلك بما يمهّد السّبيل إلى دراسة مظاهر الرّسم وفق منهج محدّد.

ونكتفي ـ هنا ـ بإيراد رأي مكّيّ في هذه المسألة، حيث يقول: ولمّا مات النّبيّ ﷺ خرج جماعة من الصّحابة في أيّام أبي بكر وعمر إلى ما افتتح ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]** ولما كانت الأحرف السّبعة الّتي وردت في الحديث على ضربين[2]:

أحدهما ـ زيادة كلمة و نقص أخرى، و إبدال كلمة أخرى، وتقديم كلمة على أخرى، ونحو ذلك ممّا يخرج على خطّ المصحف العُثمانيّ.

---

١ ـ انظر محمّد طاهر الكرديّ: تاريخ القرآن ص: ١١٢.

٢ ـ انظر المهدويّ (أبو العبّاس أحمد بن عمّار): شرح كتاب الهداية في القراءات السّبع (له) مخطوط منه نسخة (ميكرو فيلم) في معهد المخطوطات العربيّة. والأصل في الخزانة الملكيّة في الرّباط ورقة: ٢ أ.

والثّاني ـ ما اختلف فيه القرّاء من إظهار وإدغام وروم وإشمام وقصر ومدّ وتخفيف وإبدال حركة بأخرى أو حرف بآخر، ونحو ذلك ممّا لايخرج خطّ المصحف، فإنّ الّذي يمكن على ضوئه فهم طريقة رسم الكلمات في المصحف من تلك الأوجه هو ماجاء موافقًا للرّسم، أمّا ما جاء مخالفًا فإنّه ـ قطعًا ـ غير محتمل أن يكون ممّا أراده الكتبة حين كتبوا المصحف.

أمّا وجوه الخلاف الّتي يحتملها الرّسم فهي الّتي يمكن أن تكون أساسًا في دراسة الرّسم من غير تخصيص وجه دون آخر، لأنّ الكتبة إنّما أرادوا لفظًا واحدًا، أوحرفًا واحدًا من الأوجه الّتي تروى موافقة للرّسم، لكنّا لانعلم ذلك بعينه.[١] ومن ثمّ جاز أن نعتمد أيّ وجه ممّا يحتمله الرّسم في تفسير الظّواهر الكتابيّة، وحلّ مشكلات الرّسم ممّا تتوافر الدّواعي على ترجيحه.

أمّا ما اعتمدت عليه طائفة العلماء الّتي تذهب إلى أنّ المصحف العثمانيّ قد جاء شاملًا للأحرف السّبعة من تجريد المصحف من النّقط والشّكل،[٢] فليس هناك دليل على أنّ الكتابة العربيّة كانت في تلك الفترة منقوطة أومشكولة، بل أنّ الآثار المكتوبة تنفي ذلك كما جاء في الفصل التّمهيديّ ، وسنناقش هذا الموضوع في فصل لاحق. كذلك فإنّ ثبوت وجود قراءات تخالف الرّسم ينفي أن يكون المصحف العثمانيّ قد جاء شاملًا لكلّ الأحرف السّبعة، بل الصّحيح أنّه كتب على حرف واحد، أي لتمثيل طريقة نطقيّة واحدة، ثمّ في مراحل تاريخيّة لاحقة شمل ما يحتمله رسمه من وجوه القراءات المرويّة.

ولعلّ من المناسب أن نقرّر ـ هنا ـ أن ليس المقصود بالأحرف السّبعة قراءة معيّنة من القراءات الّتي صارت تنسب إلى قارىء معيّن، بل أنّ الأحرف السّبعة جاءت لتشير إلى الرّخصة الّتي نجد آثارها في وجوه القراءات ـ عامّة ـ والّتي ثبت

---

١ ـ انظر: مكّي، الإبانة ص: ٤.

٢ ـ انظر: الدّانيّ، الحكم، ص: ٣، و ابن تيميّة: ١ : ٣١٩، وابن الجَزَريّ ١ : ٣٣.

نقلها، أمّا ما يسمّى بالقراءات السّبع، فإنّها لم توجد إلّا على رأس المائة الرّابعة من الهجرة حين اختار الإمام أبوبكر بن مجاهد (م: ٣٢٤) سبعة من أئمّة القراءة في الأمصار ووضع كتاب السّبعة في القراءات المرويّة عنهم.[١]

وعلى أساس من هذه النّتيجة الّتي توصلنا إليها في الإجابة على السّؤال الّذي ورد في أوّل هذا المبحث ـ والّتي نرجو أن تكون صحيحة ـ وهي أنّ المصحف العثمانيّ قد كتب على حرف واحد (أي على قراءة معيّنة واحدة) سنتناول دراسة ظواهر الرّسم، مع الأخذ بنظر الاعتبار أنّ المصحف العثمانيّ صار محتملًا لأوجه كثيرة من القراءات الصّحيحة ممّا لايخرج عن الخطّ في فترات تاريخيّة لاحقة لزمن كتابته بحيث يصعب تعيين الوجه الّذي كتب عليه، بمعنى أنّنا سنعتبر كافّة وجوه القراءات الّتي يحتملها الرّسم أمثلة يمكن على ضوئها فهم النّماذج الكتابيّة الّتي يقدّمها رسم المصحف العثمانيّ. **(١٢٩ ـ ١٥٢)**

---

١ ـ انظر ابن حجر: ج ١٠ ص: ٤٠٧، والقسطلاني ١: ٨٦.

الفصل الثّامن والسّبعون
نصّ أحمد الطّويل (معاصر) في «فنّ التّرتيل وعلومه»

الأحرف السّبعة

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأوّل ـ الأحرف السّبعة: وفيه مطلبان:

المطلب الأوّل ـ معنى الحرف:

لفظ (الحرف) مفرد، جمعه (أحرف) و (حروف) و من معانيه:

١ ـ الطّرف والجانب، فحرفُ كلّ شيء: طرفه و شفيره وحافّته وحدّه، ومنه: طرْف الجبل، و هذا المعنى هو الأصل في معنى الحرف.

ويدخل في هذا المعنى: الطّريقة والجهة، ومنه قوله تعالى: **﴿وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ الله عَلَىٰ حَرْفٍ﴾** الحجّ/١١، أي على طريقة وجهة، كأنّه على شكّ من دينه، وعدم استقرار، فهو على حافّة وهاوية، يطمئنّ للخير، ويكفر للشّرّ.

٢ ـ والحرف: أحد حروف الهجاء: ب، ت، وأحد حروف الجرّ الّذي يربط بين الاسم و الاسم، والفعل والفعل... مثل عن، علىٰ ...

٣ ـ ويأتي الحرف بمعنى (وجه القراءات)، أو (أوجه القراءات)، وهو مطلوبنا هنا، فهو يرادف (القراءة) عند الصّحابة، ومنه قولهم: (حرف زيد)، و (حرف ابن مسعود): أي قراءته، فكلّ كلمة تُقرأ على وجوه القراءات في القرآن، يقال لها: حرف، ويقال لها: أحرف.

فكما يطلق الحرف على القراءة الواحدة، فإنّه يطلق على القراءات المتعدّدة، **قال ابن سيده:** و الحرف القراءة الّتي تقرأ على أوجه.[١]

وهذا يشمل جميع القراءات المتواترة و الشّاذّة، وما نسخ منها وما لم ينسخ، و(الحرف)، أو (وجه القراءة) يمثّل لهجة من لهجات العرب المتعدّدة، وأشهرها (سبع) وأهمّها (لغة قريش).

المطلب الثّاني ـ المراد بالأحرف السّبعة

فُسِّر المراد بالأحرف السّبعة بنحو أربعين قولًا، حيث لم يرد في معناها نَصٌّ ولا أثر، وأمثل هذه الأقوال معنيان:

المعنى الأوّل ـ أنْ يُراد بالأحرف السّبعة: القراءات المتعدّدة؛ وأنّها سبعة أحرف، أي أنّها سبعة أوجه من المعاني المتقاربة بألفاظ مختلفة، تمثّل أهمّ لهجات العرب، نحو: أقبل، هلمّ، تعال، أسْرِع، عجّل، فهو اختلاف نوع و تغايُر، وقد يختلف المعنى من غير تناقض ولا تَضادّ.

فسمّيت الأوجه المختلفة من القراءات والمتغايرة من اللّهجات (أحرفًا).

وتكون هذه الأحرف السّبعة في الأمر الّذي يكون واحدًا، لايختلف في حلال وحرام[٢]، فليس بينها تضادّ ولا تناقض.

وهذه الأحرف: هي لهجات قريش وما جاورها من أهمّ القبائل: (قيس وتميم وهُذيل وأسد وخُزاعة وكنانة)، مع اختلاف في بعض القبائل، كثقيف وهوازن واليمن[٣] والأزد، وربيعة، وسعد بن بكر.

ويقال: إنّ القرآن الكريم نزل بلغة قريش، لأنّ لهجة قريش هي المتزعّمة للهجات العرب المهيمنة عليها، وقد انتظمت كثيرًا من مختارات ألسنة القبائل العربيّة الّتي

---

١ ـ ينظر مادّة حرف في لسان العرب وغيره.

٢ ـ جاء ذلك عن ابن شهاب، كما في صحيح مسلم ١: ٥٦١، ومصنّف (عبد الرّزّاق ٥: ٢١٩.

٣ ـ ينظر فتح الباري لابن حجر ٩: ٢١، وما بعدها.

بلغت نحو أربعين لهجة[١]، وكلّها تمثّلت في لغة قريش ويُستعمل كلّ من اللّسان واللّغة، واللّهجة، بمعنى الآخر[٢]، ولهذا صحّ أن يُعتبر لسان قريش، هو اللّسان العربيّ العام، فيقال: إنّ القرآن نزل بلغة قريش، لأنّها أشهر اللّغات وأكثرها انتشارًا، مع وجود اللّغات الأخرى الّتي تغلّبت عليها، لِما لقريش من سلطان دينيّ، و نفوذ اجتماعيّ، ومكانة اقتصاديّة وتجاريّة، وهذا لم يمنع من بقاء لهجات أخرى، قام عليها التّراث اللّغويّ كلغة بني سعد بن بكر، وجشم بن بكر، ونصر بن معاوية.

وعلى هذا؛ فالأحرف السّبعة: هي وجوه القراءات الّتي تمثّل اللّهجات العربيّة المختلفة و تسمّى أحرفًا.

المعنى الثّاني ـ أن يُراد بالأحرف السّبعة: القراءات المتعدّدة ؛ وأنّها حرفٌ واحدٌ، كما يطلق على الكلام الكثير أو الجملة الكبيرة كلمة، كما قال تعالى: ﴿**وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ الْحُسْنٰى**﴾ الأعراف/١٣٧. والمراد بالكلمة في الآية مضمون الآيتين رقم ٥، ٦ من سورة القصص: ﴿**وَنُرِيدُ اَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْاَرْضِ**﴾ الآيتان، وكما قال تعالى: ﴿**وَاَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوٰى**﴾ الفتح/٢٦.

قال مجاهد في تفسير الكلمة: هي **(لاإله إلا الله)**.

فالمراد بالحرف على هذا: القراءة التي تقرأ على أوجه متعدّدة، وفق اللهجات العربية المختلفة، وتسمّى (حرفًا).

و يتّضح من ذلك أنّ المعنى الثّاني راجع إلى المعنى الأوّل، فالمؤدّى واحد، والخلاف لفظيّ، حيث تسمّى وجوه القراءات حرفًا على المعنى الثّاني مجازًا، أوأحرفًا

---

١ ـ عدّد الواسطيّ في كتاب «القراءات العشر»: أنّ في القرآن أربعين لهجة عربيّة، ذكرها الزّرقانيّ في «مناهل العرفان».

٢ ـ ينظر مادّة: لغا، و لهج، و اللّسان، في« لسان العرب» لابن منظور، و يُفرّق بينها بأنّ اللّغة تشتمل على عدّة لهجات لكلّ منها خصائصها، و اللّهجة: مجموعة من الصّفات اللّغويّة، يشترك فيها أفراد بيئة واحدة، والعلاقة بين اللّهجة واللّغة هي العلاقة بين العامّ و الخاصّ، وكثيرًا مايعبّر القدماء عن اللّهجة باللّغة، و القرآن الكريم يسمّى اللّغة اللّسان ﴿وَ مَا اَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ اِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللهُ مَنْ يَشَآءُ وَيَهْدِى مَنْ يَشَآءُ وَ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾...

على المعنى الأوّل.[١] ولعلّ هذا هو أصوب وأرجح ما قيل في الأحرف السّبعة.

وعلى هذا فمن قال: إنّ المصاحف العثمانيّة رسمت بسبعة أحرف، يقصد المعنى الأوّل، ومن قال: إنّها رُسِمت بحرف واحد، يقصد المعنى الثّاني، ولاتعارض بينهما.[٢]

هذا وحديث نزول القرآن على سبعة أحرف رواه جمع كثير من الصّحابة، عدّ السّيوطيّ منهم في (الإتقان) واحدًا وعشرين صحابيًّا بطُرق عدّة في الصّحاح والسّنُن و المسانيد.

ولمّا طلب (عثمان) من الصّحابة وهو على المنبر من يشهد بسماعه من رسول الله ﷺ قام عددٌ لا يُحْصَوْن، فشهدوا بسماعه، قال عثمان: وأنا أشهد معكم.[٣]

وقد صحّ هذا الحديث بألفاظ عدّة، منها حديث ابن عبّاس (رضي الله عنهما): أنّ رسول الله ﷺ قال: **«أقرأني جبريل القرآن على حرف فراجعتُه، فلم أزل أستزيده، فيزيدني، حتّى انتهى إلى سبعة أحرف»**.[٤]

وحديث عمرو بن العاص: أنّ رسول الله ﷺ قال: **«اقرءوا القرآن على سبعة أحرف، فأيّما قرأتم أصبتُم، ولاتماروا فيه، فإنّ المِراء فيه كفر»**.[٥]

المبحث الثّاني ـ الحكمة من نزول القرآن على سبعة أحرف

والحكمة البارزة في ذلك هي التّخفيف والتّيسير، والتّوسعة على الأمّة، بموافقة ماهم عليه من اللّهجات، لصعوبة مفارقتهم لما اعتادوه وألفوه، وفيها إعجاز للقرآن

---

١ ـ ينظر: أبو عمرو الدّانيّ، الأحرف السّبعة، و ابن حجر العسقلانيّ، فتح الباري ٩: ٢٤.

٢ ـ المتأمّل في عشرات الأقوال الّتي قيلت في معنى الأحرف السّبعة، يجد أنّها تدور غالبًا حول معنى واحد فلغات العرب السّبع مختلفة، أومتفرّقة هي نفسها سبعة وجوه و أنحاء و أنواع، أو سبع قراءات لامفهومَ لعددها، كلّها بمعنى، والأقوال الّتي تخرج عن هذا المعنى في تفسير الأحرف السّبعة لايعوّل عليها، لأنّ الّذي يُعتدُّ به هو ما يدور حول التّيسير والتّسهيل في تلاوة القرآن.

٣ ـ ينظر النّشر لابن الجزريّ ١: ٢١، والإتقان للسّيوطيّ ١: ٤٥، وقد أخرجه أبو يعلى في المسند الكبير.

٤ ـ أخرجه الشّيخان وأحمد كما في صحيح الجامع الصّغير ١: ٣٧٧ برقم ١١٧٣. وهذه إحدى روايات الحديث.

٥ ـ المرجع نفسه برقم ١١٧٤ وهو عند أحمد، و في الأحاديث الصّحيحة برقم ١٥٢٢.

في ألفاظه ومعانيه.

قال الطّحاويّ: إنّما كانت السّبعة للنّاس في الحروف ... **[وذكر كما تقدّم عن القُرطبيّ ثمّ قال:]**

فالعرب كانوا أمّة أميّة، ليس لهم لغة مدوّنة، فكانوا يعتمدون على السّماع، والمحاكاة الشّفهية، وينطقون بالكلمات وفق وجهة كلّ قبيلة كما تطاوعهم ألسنتهم.

ولهذه المؤثّرات السّمعيّة واللّسانيّة اختلفت طرُق الأداء: من تفخيم وترقيق وتسهيل و إدغام وإظهار ... فخفّف الله عن الأمة بأن نزل القرآن بهذه الحروف تيسيرًا عليها[1]، وكثرت الحاجة إلى ذلك منذ عام الوفود، حيث كثرت القبائل الدّاخلة في الإسلام مع اختلاف لهجاتها.

المبحث الثّالث ـ الأحرف السّبعة والقراءات

أئمّة القراءات الّذين وَقَعَ عليهم اختيار (ابن مجاهد) سبعة، وأقصى حدّ تبلغه وجوه القراءات سبعة أوجه[2] في الكلمة الواحدة، و هو قليل جدًّا، ولايلزم بلوغ هذا الحدّ في كلّ موضع من مواضع القراءات، بل هي متفرّقة في كلمات القرآن، وإنّما اختار (ابن مجاهد) سبعة قرّاء لموافقة عدد الحروف السّبعة الّتي نزل عليها القرآن، وهو اجتهاد منه رحمه الله.

ودفعًا لتوهّم أنّ الأحرف السّبعة هي القراءات السّبع، فقد ألّف بعضهم في قراءة واحدة، وفي ستّ قراءات، وثمانية ... إلخ.

فزادوا ونقصوا على عدد السّبعة الّتي اقتصر عليها ابن مجاهد لإزالة هذه الشّبهة.

الأحرف السّبعة تشمل القراءات جميعها

---

١ ـ ينظر كتاب القواعد النّحويّة، عبد الحميد حسن ط: سنة ١٩٥٢م، ص: ١٣٥.

٢ ـ وقد يأتي أكثر من ذلك في الكلمة، نحو: ها أنتم، ففيها ثماني قراءات من طريق طيبة النّشر، ناشئة من إثبات الألف بعد الهاء و حذفها، و تسهيل الهمزة و تحقيقها و المدّ و القصر... إلخ.

والأحرف السّبعة تشمل جميع القراءات، سواء ما نسب منها للأئمّة المعروفين، أم ما نسب لغيرهم ـ ممّا ثبت بطريق التّواتر أوالآحاد ـ فالأحرف السّبعة أوسع دائرة من القراءات العشر.

وهذه القراءات العشر، هي الّتي أُثبتت في العرضة الأخيرة، واستقرّ العمل عليها، ونسخ ما عداها، والرّسم العُثمانيّ يحتملها، ويشتمل عليها في مجموع المصاحف العثمانيّة أوبعضها، وليس هناك شيء تُرك، أوضاع، أو اندثر، أو نُسي، لأنّ الله تعالى قد تكفّل بحفظ كتابه.

المبحث الرّابع ـ ضوابط الأحرف السّبعة والقراءات العشر (غالبًا)

المتأمّل في وجوه القراءات العشر يجد أنّها لاتخرج في مجموعها عن وجوه الأحرف السّبعة، ممّا يدلّ على التّلازم واتّحاد المعنى.

وهذه الوجوه أو الضوابط هي جماع لغات العرب وعاداتهم، لا تزيد ولاتنقص، وهي بمثابة القواعد الّتي يرجع إليها اختلاف القراءات في الكلمات المختلفة، فهي وجوه في أداء الألفاظ لاشرح المعاني، وقد دلّ على هذا الانحصار الاستقراء التّامّ، والتّتبّع القطعيّ ... **[ثمّ ذكروجوه السّبعة وتمثيلها، كما تقدّم نحوها عن ابن قُتيبة وابن الجَزَريّ وغيرهما، وقال:]** فجميع القراءات صحيحها و شاذّها لا تخرج عن هذه الأوجه.

وهذه الأوجه هي جماع لغات العرب، والأحرف السّبعة لاتخرج عنها، وهي تتضمّن جميع وجوه القراءات، سواء ما نسب منها للقرّاء السّبعة، أوالعشرة، أو لغيره

الخلاصة:

١ ـ الأحرف السّبعة: هي سبعة أوجه من اللّهجات مختلفة الألفاظ أو المعاني من غيرتضادّ ولاتناقض، وكلّ حرف منها وجه.

أويراد بالأحرف السّبعة: أوجه القراءات المختلفة، وأنّها كلّها حرف واحد، فكأنَّ النّبيّ ﷺ سمّى القراءات المتعدّدة حرفًا واحدًا، كما تطلق الكلمة على الكلام.

٢ ـ نزل القرآن على سبعة أحرف تيسيرًا على الأمّة، لاسيّما بعدما دخل الأعراب والقبائل المختلفة في الإسلام، وشقّ عليهم الالتزام بلغة واحدة.

٣ ـ المصاحف العثمانيّة مجتمعة حوت الأحرف السّبعة، والأحرف السّبعة محفوظة في القراءات العشر الّتي أثبتت في العرضة الأخيرة، وهي أشهر لهجات العرب.

٤ ـ يجمع الأحرف السّبعة والقراءات العشر، اختلاف الأسماء من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث، واختلاف تصريف الأفعال من ماضٍ ومضارع وأمر، واختلاف وجوه الإعراب، والزّيادة والنّقص، والتّقديم والتّأخير، وإبدال حرف مكان حرف، أوحركة مكان حركة، واختلاف اللّهجات العربيّة، كالفتح والإمالة والإظهار والإدغام.

٥ ـ نزل القرآن على سبعة أحرف، لأنّ العرب كانوا أمّة أمّيّة ليس لهم لغة مُدَوَّنَة، يعتمدون على السّماع والمشافهة، فوسّع لهم في اختلاف الألفاظ، ولغة قريش كانت مهيمنة على اللّهجات الأخرى لمكانتها. (ص: ٧٥ ـ ٨٥)

الفصل التّاسع والسّبعون
نصّ عبد السّميع (معاصر) في مقدّمة كتاب «الكافي في القراءات السّبع»[1]

الأحرف السّبعة والقراءات السّبع

أ ـ الأحرف السّبعة ونزول القرآن بها

ثبت عن ابن عبّاس رضي الله عنه أنّ رسول الله ﷺ قال: «**أقرأني جبريل على حرف فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتّى انتهى إلى سبعة أحرف**».[2]

ومن المعلوم هنا أنّ الاستزادة هنا هي طلب رسول الله ﷺ من جبريل أن يطلب من الله تعالى الزّيادة عن حرف، وذلك تخفيفًا على الأمّة و رحمة بها رفعًا للمشقّة، حتّى انتهى إلى سبعة.

و المراد بالأحرف السّبعة ـ على اختلاف العلماء فيها ـ كما رجّحه المحقّقون من العلماء، ومنهم الإمام أبي الفضل الرّازيّ، هو أنّ المراد بهذه الأحرف: الأوجه الّتي يقع بها التّغاير والاختلاف، وهي لا تخرج عن سبعة موضّحة كالآتي:

---

١ ـ تأليف: محمّد بن شُريح الرّعينيّ الأندَلُسيّ (م: ٤٧٦).

٢ ـ الحديث ورد برواية البخاريّ كما ورد في فتح الباري ج ٩ : ٢٣ برقم :٤٩٩١ في كتاب فضائل القرآن، كما ورد برواية مسلم بلفظ البخاريّ في باب بيان أنّ القرآن على سبعة أحرف.

الأوّل ـ اختلاف الأسماء في الإفراد والتّثنية والجمع، والتّذكير والتّأنيث، مثل قول الله تعالى: ﴿**وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ**﴾[1]، فقد قُرئ لفظ (**مِسْكِينٍ**) بالإفراد، وقرئ بالجمع هكذا (**مساكينٍ**).

الثّاني ـ اختلاف تصريف الأفعال من ماضٍ ومضارع وأمر، نحو قول الله تعالى: ﴿**فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا**﴾[2] فقد قرئ لفظ: (**تَطَوَّعَ**) هكذا على أنّه فعل ماضٍ، و قرئ هكذا(**يَطَّوَّعَ**) على أنّه فعل مضارع مجزوم ... [**ثمّ ذكر سائر موارد الاختلاف إلى الرّقم السّابع، كما تقدّم نحوه سابقًا في نصوص مختلفة**].

ب ـ الحكمة في نزول القرآن الكريم بالأحرف السّبعة

نزل القرآن الكريم من السّماء على قلب الحبيب المصطفى ﷺ بالأحرف السّبعة نظرًا لاختلاف لهجات وألسنة القوم الّذين نزل فيهم وهم العرب، فقد يتعذّر على الواحد منهم أن يترك لهجته إلى اللّهجة الّتي نزل بها القرآن لو أنّه نزل بحرف واحد، وبخاصّة أنّ هذه اللّهجات قد تربّوا عليها، ودرجت ألسنتهم على النّطق بها في حياتهم، فمن فضل الله ورحمته تعالى بهم نزول القرآن على سبعة أحرف، ومن براعة وفضل رسول الله ﷺ نطقه بكلّ لهجات العرب دون تّعثر، فقد كان ﷺ يكلّم كلّ قبيلة بلهجتها، ومن هنا أذن له الله تعالى أن يقرئ أمّته القرآن على سبعة أحرف، فكان ﷺ يقرئ كلّ قبيلة بما يوافق لغتها، ويلا ئم لسانها،[3] وهو النّبيّ الأُمّيّ الّذي لايعرف سوى لهجة قريش، وهذا الأمر من معجزاته الّتي تدلّ على صدق نبوّته ﷺ.

١ـ البقرة: ١٨٤.

٢ ـ البقرة: ١٨٤.

٣ ـ الوافي في شرح الشّاطبيّة (للشّيخ عبد الفتّاح القاضي) ص :٧ ـ ٨.

جـ ـ صلة القراءات السّبع بالأحرف السّبعة

قد يلتبس على كثير من النّاس أنّ الأحرف السّبعة هي القراءات السّبع، أوالقراءات العشرة فيتوهّم ذلك، ولدفع ذلك الالتباس وهذا التّوهّم نقول: إنّ الأحرف السّبعة نزلت في بداية الأمر تسهيلًا على الأمّة، ثمّ نسخ الكثير منها بالعرضة الأخيرة للقرآن، ولذا نجد أنّ سيّدنا عثمان يكتب المصاحف ويبعث بها إلى الأمصار، ويحرق كلّ ما عداها، فليس الأحرف السّبعة هي القراءات السّبع.

وخلاصة ذلك؛ أنّ قراءات الأئمّة السّبعة ـ بل العشرة ـ الّتي يقرأ بها النّاس اليوم هي جزء من الأحرف السّبعة الّتي نزل بها القرآن الكريم، ولا شكّ في أنّ هذا المبحث فيه اختصار شديد للموضوع، وليس المقام هنا للإفاضة والاستقصاء، وإنّما هو موجز. **(١٣ ـ ١٥)**

الفصل الثّمانون
نصّ أحمد البيليّ (معاصر) في «الاختلاف بين القراءات»

القراءات في العصر النّبويّ

١ ـ بدء رخصة الأحرُف السّبعة

لم يفزع المسلمون في مكّة قبل الهجرة إلى النّبيّ ﷺ ليحكم بينهم فيما يثور من خلاف حول الوجوه المختلفة في قراءة القرآن، وإنّما حدث ذلك بعد الهجرة، لأنقبائل كثيرة ـ غير قُرَيش ـ كانت قد اعتنقت الإسلام بعد فتح مكّة في السّنة الثّامنةمن الهجرة، ومن هذه القبائل: هوزان وطيّئ، فقد أسلمتا بعد فتح مكّة وحصار الطّائف وغزوة حُنَين[1] .

ومن الأدلّة على أنّ رخصة «الأحرُف السّبعة» شرعت بعد فتح مكّة أنّ حادثة عمربن الخطّاب وهِشام بن حكيم كانت بعد إسلام، هشام وهو لم يسلّم إلّا بعد أن فتحت مكّة[2]. فقد سمعه عمر يقرأ سورة (الفرقان) على نحو لم يسمعه عمر الّذي كان قد تلقّى هذه السّورة من النّبيّ ﷺ على نحو آخر في بعض كلماتها.

وقد أنكر عمر أوّل الأمر على هِشام ما سمعه من وجوه مختلفة في بعض كلمات (الفرقان) وكان هِشام يقرأ هذه السّورة في صلاة جهريّة، ولمّا سمعه عمر ضاق ذرعًا

---

١ ـ حياة محمّد، ص: ٤٣٤

٢ ـ أُسد الغابه: ٣٩٨.

بقراءته حتّى حدّث نفسه بأن يقطع عليه صلاته، ويوقفه من القراءة، ظنًّا منه أنّ في قراءة هِشام تغييراً لكلام الله، ولكنّه صبر على مضض حتّى فرغ هِشام من صلاته، فدار بينهما الحوار التّالي... **[وذكر كما تقدّم من البخاريّ رقم ٢، ثمّ قال:]**

وتكرّر من عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مع صحابيّ آخر الإنكار على تعدّد وجوه القراءة، فقد قرأ هذا الصّحابيّ أمام عمر شيئًا من القرآن، فخطّأه عمر وأصلح قراءته، فقال الرّجل: لقد قرأت على رسول الله ﷺ ... **[وذكر كما تقدّم عن ابن حَجَر، ثمّ قال:]**.

و ما حدث بين عمر وهِشام حدث مثله بين أُبيِّ بن كعب واثنين من الصّحابة، وبين عبد الله بن مسعود و صحابيّ آخر، فقد روى مسلم عن أَبيّ بن كعب قال: كنت في المسجد، فدخل رجل يصلّي.. **[وذكر كما تقدّم عنه رقم ٦، ثمّ قال:]**.

وأمّا ما حدث بين عبد الله بن مسعود و صحابيّ آخر، فقد رواه الحاكم بسند صحيح: «قال عبد الله: أقرأني رسول الله ﷺ سورة «حم» ورحت إلى المسجد عشيّة.. **[وذكركما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**.

فهذه الوقائع الخمس ـ واقعتا عمر وصاحبيه، وأُبيّ وصاحبيه، وابن مسعود وصاحبه ـ تدلّ على أنّ هؤلاء الصّحابة الثّلاثة، ما أنكروا على غيرهم الأوجه الّتي سمعوها منهم، إلّا لأنّهم كانوا يجهلون عندئذ جواز قراءة القرآن بأكثر من وجه، فلمّا عرضوا الأمر على النّبيّ ﷺ علموا ما كانوا يجهلون.

كما تدلّ هذه الوقائع على أنّ النّبيّ ﷺ ما كان يقرىء الواحد من أصحابه السّورة أوالآية إلّابوجهٍ واحدٍ من وجوه القراءة، وهو الأُسلوب الّذي توخّاه معلّمو القراءات فيما بعد بألّا يلقّنوا الصّبيان طالبي القرآن ـ ومن في حكمهم ـ أوّل أمرهم إلّا رواية واحدة، يحفظون القرآن كلّه بها، ثمّ يتدرّجون بهم إلى باقي الرّوايات والقراءات إن شاءُوا.

٢ ـ اختلاف روايات حديث الأحرُف السّبعة

إنّ حديث الأحرُف السّبعة متواتر[١]، فقد رواه سبعة وعشرون صحابيًّا، منهم عمر ابن الخطّاب، وأُبيّ بن كعب، وعبد الله بن عبّاس، وعبد الله بن مسعود، وحُذَيفة ابن اليمان وغيرهم من الصّحابة (رضي الله عنهم).[٢]

وفي متنه بعض اختلاف، ففي بعض الرّوايات ورد اسم «ميكائيل»، وفي بعضها الاقتصار على اسم «جبريل»، وفي بعضها يذكر النّبيّ ﷺ الأسباب الّتي جعلته يسأل الله التّخفيف، وخلا بعض الرّوايات عن ذكر الشّيخ الكبير، والعجوز والغلام، والّذي لم يقرأ كتابًا قط، وبعض الرّوايات اشتمل عليهم باعتبارهم من يشقّ عليهم التّكليف بقراءة القرآن على حرْفٍ واحدٍ، إلّا أنّ الكلمات الثّلاث، وهي «على سبعة أحرُف» وردت في جميع روايات الحديث. وفيما يلي أكتفي بذكر رواية ثالثة بالإضافة إلى الرّوايتين السّابقتين في الفقرة الأُولى:

أخرج مسلم وأبو داود والنّسائيّ بسند صحيح، عن أُبيّ رضي الله عنه: أنّ رسول الله ﷺ كان عند أضاة بني غفار... **[وذكركما تقدّم عن مسلم رقم ٨]**.

٣ ـ اختلاف العلماء حول مدلول الأحرُف السّبعة

اختلف العلماء حول مدلول سبعة الأحرُف الوارد في الحديث حتّى بلغت أقوالهم ستّة وثلاثين قولًا كما قال الزّركشيّ[٣]، أو أربعين قولًا كما قال السّيوطيّ.[٤]

وخلاصة القول حول عدد «السّبعة» في الحديث وما يدلّ عليه أنّ من العلماء من ذهب إلى أنّ مفهوم العدد غير مقصود، وإنّما المراد التّوسعة على الأُمّة .

---

١ ـ نور الدّين عتر: منهج النّقد في علوم الحديث ص: ٤٠٥، السّفاقسيّ: غيث النّفع ص: ٩.

٢ ـ النّوَويّ: شرحه على صحيح مسلم ٤: ١٠٠، فتح الباريّ ٩: ٢٠.

٣ ـ البرهان في علوم القرآن ١: ٢١١.

٤ ـ الإتقان في علوم القرآن ١: ١٦٤.

ومنهم من ذهب إلى أنّ مفهوم العدد مقصود، وأنّ أوجه الاختلاف في القراءات تنحصر في سبعة أنحاء ، وهي المُعبّر عنها في الحديث بالأحرُف. وفي الفقرات التّالية بسط القول حول كلّ مذهب بذكر أدلّته ومناقشتها.

٤ - مذهب القائلين بأنّ ا لمراد من العدد التّوسعة

وقد استدلّ هؤلاء بنصوص من القرآن والسّنّة، ذُكر فيها العدد لمجرّد الدّلالة على الكثرة، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللهُ لَهُمْ﴾.

وقالوا : لم يفهم من ذكر «سبعين» أنّ النّبيّ ﷺ إذا زاد على السّبعين غفرالله لهؤلاء المستغفر لهم.[١]

واستدلّو من الأحاديث النّبويّة بمثل قوله (عليه الصّلاة والسّلام) : «إنّه ليغان على قلبي، فإنّي أستغفرالله في اليوم مائة مرّة».[٢]

وقد رأوا أنّ الحديث يدلّ على كثرة الاستغفار، وليس معناه أنّ النّبيّ ﷺ ما كان يزيد في استغفاره على مرّة حين يغان على قلبه. كما قالوا: إنّ من أساليب العرب في التّراكيب العدديّة أن يذكروا السّبعة ومضاعفاتها في مقام التّضعيف والتّكثير، فهم إذا استكثروا في الآحاد ذكروا السّبعة، وفي العشرات ذكروا السّبعين، وفي المئين ذكروا السّبعمائة.[٣] وإلى هذا ذهب من القدماء القاضي عياض ومن تبعه[٤]، وذهب إليه من المعاصرين الأُستاذ سعيد الأفغانيّ.[٥]

---

١ ـ البحر المحيط ٧٨ : ٥، فتح القدير ٢ : ٣٨٧.

٢ ـ مسند الإمام أحمد ٤: ٢١١.

٣ ـ لسان العرب. تاج العروس (سبع).

٤ ـ الإتقان ١: ١٦٤، البحر المحيط ٥ : ٧٨.

٥ ـ في مقدّمة لكتاب : (حجّة القراءات لابن زنجلة) ص: ٩.

واستنادًا على ما أورده أصحاب هذا المذهب من نصوص القرآن والسّنّة وأساليب العرب في ذكر العدد، قالوا: المراد من «سبعة أحرُف» التّوسعة على أُمّة القرآن، ودفع المشقّة عنها، وأنّ وجوه الاختلاف في القراءات لاحصر لها. وحجّة هؤلاء واضحة، ولكنّ مذهبهم في نظري مرجوح، لأنّ بعض روايات «حديث الأحرُف السّبعة» اشتمل على عبارة: **«فلم أزل أستنزيده ويزيدني، حتّى انتهى إلى سبعة أحرُف»**.

فإنّ جملة **«انتهى إلى سبعة أحرُف»** تفيد أنّ للرّخصة حدًّا تنتهي إليه، وهو السّبعة، سواء أدركنا حقيقة المعدود على وجه اليقين أو لم ندركها.

٥ ـ مذهب القائلين بأنّ دلالة العدد مقصودة، وأنّها سبعة معانٍ

والقائلون بأنّ دلالة العدد «سبعة» في الحديث مقصودة، فريقان:

فريق حصر هذا العدد في المعاني.

وفريق حصره في الألفاظ.

والّذين حصروا العدد في المعاني لم يتّفقوا على المعاني السّبعة المقصودة.

فذهب بعضهم إلى أنّها معاني الأحكام: النّاسخ والمنسوخ، والخاصّ والعامّ، والمجمل والمبيّن، والمفسّر.

ومنهم من قال: هي الأمر والنّهي، والطّلب والدّعاء، والخبر والاستخبار، والزّجر، ومنهم من قال: غير ذلك.[1]

وهي أقوال تسندها حجّة، لأنّ الاختلاف الّذي حدث بين الصّحابة حول القراءات، ورفع أمر إلى النّبيّ ﷺ، لم يكن اختلافًا حول المعاني، وإنّما كان حول أوجه القراءة، على النّحو الّذي كان بين عمر وصاحبيه، وبين أُبيّ وصاحبيه، وبين عبد الله ابن مسعود وصاحبه، (رضي الله عنهم)

١ ـ النّشر في القراءات العشر ١ :٧٥، شرح النّوويّ على مسلم ٤ : ١٠٠.

٦ـ مذهب القائلين بانطباق الأحُرف السّبعة على الألفاظ

وهؤلاء فريقان: فريق أرجع صُوَر الاختلاف اللّفظيّ إلى سبع لهجات لسبع قبائل، وفريق صرف الأمر إلى سبعة أوجه لفظيّة دون أن يعزوها كلّها إلى لهجات القبائل، فمنها ما يرجع إلى اللّهجات، ومنها ما لادخل للهجات فيه.[1]

واستدلّ هذان الفريقان بحديث سَمُرة بن جُنْدَب الفَزاريّ في إحْدى روايتين له أنّ النّبيّ ﷺ قال: «أُنزل القرآن على ثلاثة أحرُف»[2] فلو كان عدد السّبعة غير مقصود الدّلالة، لكان عدد الثّلاثة غير مقصود الدّلالة أيضًا هذا، ويدلّ قوله ﷺ: **«أقرأني جبريل على حرفٍ»** أنّ الأمر الإلهيّ الّذي صدر إليه أوّلاً أن يقرىء أُمّته القرآن على وجه واحد لكلّ كلمة، فأشفق على أُمّته، فطلب من ربّه التّخفيف عليها، فأُجيب إلى حرفين، فإلى ثلاثة، ثمّ إلى سبعة.. وانتهت رخصة التّخفيف عند سبعة.

وذهب الفريق الّذي أرجع أمر الاختلاف بين القراءات إلى اللّهجات إلى تعيين هذه القبائل، وذكروا في هذا المقام عددًا من القبائل، منها:

١ ـ الأزد ٢ـ تيم ٣ ـ ثقيف ٥ ـ خزاعة ٦ـ ربيعة ٧ ـ قُرَيش ٨ ـ كنانة ٩ ـ هُذَيل ١٠ـ هوازن و بطونها.[3]

أمّا الفريق الّذي أرجع صور الاختلاف بين القراءات إلى نواحٍ لفظيّة لامعنويّة ودون أن يحصرها في اللّهجات، فيبدو لي أنّه المذهب الرّاجح في موضوع هذا النّزاع. وممّا يؤيّد رجحانه الدّليلان التّاليان:

---

١ ـ البرهان ١: ٢١٤، الجامع لأحكام القرآن ١: ٤٥.

٢ ـ مشكل الآثار ٤: ١٩٥، مسند الإمام أحمد ٥: ١٦ـ ٢٢.

٣ ـ الإتقان ١: ٣٥.

أحدهما ـ أنّ من أوجه الاختلاف بين القراءات ما لادخل للهجات فيه، كالاختلاف حول «خليفة» في قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً﴾، فهي في القراءة المتواترة من مادّة «خلف» بالفاء، وفي قراءة شاذة: **(إنّي جاعل في الأرض خليقة)**، من مادّة «خلق» بالقاف[1]، وكالاختلاف الّذي حدث بين عمربن الخطّاب وبين هِشام بن حكيم ...

والدّليل الآخر ـ أنّ القبائل العربيّة الّتي عاصرت نزول القرآن لم تكن سبعًا، وقد أورد السّيوطيّ رحمه الله منها أربعين قبيلة عربيّة، وذكر لأكثرها أمثلة من القرآن وردت بلهجتها، منها: قُرَيش وتميم وطيّئ وكنانة وثقيف ... إلخ[2]، فلو كانت القبائل العربيّة يومئذ سبعًا، لكان هذا الرّأي صوابًا. أمّا وقد ثبت أنّ قبائل العرب كانت يومئذٍ أكثر من سبع، فلا وجه لقبول هذا الرّأي والرّكون إليه في تفسير «الأحرُف السّبعة» موضع النّزاع .

فلم يبق إذًا إلّا أن تنصرف الأذهان إلى البحث في مذهب القائلين بأنّ «الأحرُف السّبعة» ترجع إلى نواحٍ لفظيّة بإطلاق، للوقوف على الصّور الّتي ذكروها لكلّ وجه أوجه الاختلاف.

٧ ـ مذهب القائلين بأنّ الأحرُف السّبعة أوجه لفظيّة دون حصرها في اللّهجات

يبدو لي بعد مناقشة أدلّة كلّ من القائلين بالتّوسعة، والقائلين بالمعاني السّبعة، والقائلين باللّهجات السّبع، أنّ الحقّ مع هؤلاء الّذين أقَرُّوا دلالة العدد وانطباقه على سبعة أوجه ، وأنّها ترجع إلى النّطق من حيث هو، ولاترجع إلى سواه، وتدخل

---

١ ـ البحر المحيط ١ : ١٤٠، الكِرْمانيّ: شواذ القرآن ص: ٢٢. وانظر ص: ١٣٥ في هذه الرّسالة.

٢ ـ الإتقان ٢ : ١٠٦ ـ ١٢٤. وذكر ثماني لُغات أجنبيّة. كلُغة الحبش، والفرس. والنّبط إلخ، وأورد من كلّ لُغة ما جاء منها في القرآن (الإتقان ٢ : ١١٢).

في ذلـك النّـواحي اللّفظيـة الّـتي مرجعهـا رغبـة الشّـارع الحكـيم في تعـدّد المعـاني أو الأحكام الشّرعيّة.

ومن هـؤلاء القُرطُبيّ ت ٦٧١، والزّركشـيّ ت ٧٩٤، وابـن الجَـزَريّ ت ٨٣٣، أمّـا القُرطُبيّ فقد نقل عن أبي حاتم محمّد بن حبّان البستيّ أربعة أقوال للعلماء حول المراد بالسّبعة في حديث: **«أُنزِل القرآن على سبعة أحرُف»** وذكر من هذه الأقوال انحصار الأحُرف السّبعة في النّواحي اللّفظيّة، وحدّدها في الصّور السّبع الآتية ... **[ثمّ ذكر مواردها، كما تقدّم عن ابن قُتَيبة وغيره في باب الاختلاف، وقال:].**

وذهب الزّركشيّ إلى ما ذهب إليه أبوحاتم البُسْتيّ، ونقله عنه القُرطُبيّ، واكتفى الزّركشـيّ بالأمثلـة الّـتي ذكرهـا القُـرطُبيّ مـع زيـادة في بعـض المواضـع ، ولـذا فلم أر داعيًا لذكرها.[1]

وأمّا ابـن الجَـزَريّ فقـد ذهـب أيضًـا إلى حصـر صـور الاخـتلاف بـين القـراءات في سبعة أوجه، ولكنّه أورد أمثلة أُخرى غير الأمثلة الّتي أوردها القُرطُبيّ، ونقلها عنه مع بعض إضافة الزّركشيّ.[2]

وهؤلا العلماء الثّلاثة «القُرطُبيّ، والزّركشيّ، وابن الجَزَريّ» رحمهم الله، قد وافق اللّاحق منهم السّابق على القول بانحصار صور الاختلاف بين القراءات في سبع صور فقط. وتكاد الأمثله الّتي ذكروها تكون واحدة، مع زيادة هنا أو هناك، وتقديم عبارة كانت مؤخّرة، وتأخير عبارة كانت مقدّمة. وقد تبيّن لي من خلاف دراستي للاختلاف بين متواتر القراءات وشواذّها، حول «الأسماء» في سورتي «الفاتحة والبقرة» أنّ تحت كلّ صورة من هذه الصُّوَر السّبع نماذج شتّى، سيجد القارىء أمثلة لها في الفصول

١ ـ البرهان في علوم القرآن ١: ٢١٤.

٢ ـ السّفاقُسيّ: غيث النّفع ص: ١١، القسطلانيّ: لطائف الإشارات ١: ٤٢.

السّتّة (من الخامس إلى العاشر) من هذه الرّسالة.

ولذا فقد رأيت أن أذهب مذهبًا وسطًا بين القائلين بأنّ دلالة العدد غير مقصودة وأنّ المراد التّوسعة، والقائلين بأنّ دلالة العدد مقصودة والمعدود سبعة أوجه من وجوه الألفاظ.

ولم أذهب إلى هذا اعتباطًا، وإنّما وجدت - بحسب استقرائيّ - الصُّوَر العامّة للاختلاف حول الأسماء في نطاق الرّسالة لاتجاوز سبع صُوَر، ممّا جعلني أرجح أنّ حديث «الأحرُف السّبعة» يعني - والله أعلم - هذه الأوجه العامّة، دون التّعرّض لجزئيّاتها الّتي تنطبق عليها.

وفيما يلي أُشير إلى هذه الأوجه السّبعة العامّة بإجمال، تاركًا التّفاصيل إلى الفصول ... **[وذكر كما تقدّم عنه في باب اختلاف القراءات].** **(٣٩ - ٥٠)**

الفصل الحادي والثّمانون
نصّ مَرْعَشِليّ (معاصر) في «علوم القرآن الكريم»

تعريف الأحرف السّبعة

تعريف الحرف لُغة: الحرف في أصل كلام العرب معناه: الطّرف والجانب، وحرفُ السّفينة والجبل: جانبهما، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَ إِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ...**﴾ الآية الحجّ/ ١١، أي أنّ من النّاس مَن لايدخل في الدّين دخول مُتمكِّن، فإن أصابه خيرٌ، أي خَصْبٌ وكثُر مالُه أوماشِيَته اطمأنّ به، ورضي بدينه، وإن أصابته فتنةُ اختبار بجذبٍ وقلّة مالٍ انقلب على وجهه، أي رجع عن دينه إلى الكفر وعبادة الأوثان.[1]

تعريف الأحرف السّبعة اصطلاحًا: الأحرُف السّبعة: سبعة أوجه فصيحة من اللّغات والقراءات أُنزِل عليها القرآن الكريم.

بيان الأحرُف السّبعة في الحديث النّبويّ:

إنّ سبيل درس هذا الموضوع هو النّقل الثّابت الصّحيح من الحديث الشّريف الّذي لا ينطق صاحبه عن الهوى، ولا مجال للرّأي والاجتهاد فيه إلّا لحسن الفهم، والتّرجيح بين الآراء، وبتعرّف الصّواب من الخطأ، فإنّا نقدّم نخبة من الأحاديث الثّابتة، تُلقي لنا الضّوء على هذا الموضع فيما يلي... [**ثمّ ذكر روايات في الأحرُف السّبعة، كما تقدّم عن البُخاريّ ومُسلِم والطّبريّ والمستدرك وغيره**].

---

١ ـ من «تفسير الزَّجّاج»، وقال بنحوه ابن قُتَيبة في كتابه: «تأويل مشكل القرآن» ص: ٢٧ – ٢٨.

دلالة هذه الأحاديث على أُصول الموضوع

دلّت هذه الأحاديث على جملة قواعد هامّة نوضّحها فيما يلي:

١ ـ ثبوت التّوسعة في إنزال القرآن على سبعة أُحرف ثبوتًا قاطعًا، نظرًا لصحّة أسانيد الأحاديث الواردة في القضيّة صحّةً جازمة، بل أنّ الحديث بلغ درجة التّواتر الّذي يفيد اليقين، لكثرة أسانيد ورُوَاته من الصّحابة فمن بعدهم.

٢ ـ أنّ القراءة بأيّ حرف من هذه الأحُرف يلزم فيها اتّباع التّلَقّي عن النّبيّ ﷺ وأوّل ما يدلّ على ذلك هذا التّعبير: (أُنزِلَ) البقرة/٤، الّذي تواترت به الأحاديث، فإنّه يدلّ على أنّه نزل به الوحي.

ويدلّ على ذلك أيضًا دلائل كثيرة في نصوص الأحاديث، ممّا يدلّ على أنّ المعيار في قبول الحرف أو ردّه ليس هو عدم إلفته من السّامع، ولاكونه لهجة غير مألوفة له، إنّما الأساس في الموضوع كلّه هو السّماع والتّلقّي عن رسول الله ﷺ أوعدم التّلقّي عنه.

وممّا يدلّ على بُطلان تفويض القراءة للقارىء بما يختاره من تلقاء نفسه أنّ ذلك يؤدّي إلى ذهاب إعجاز القرآن، وتعريضه لأنّ يبدّل، وذلك خلاف قوله تعالى: **﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾** الحجر/٩.

ثمّ إنّ التّغيير والتّبديل بمرادف أو بغير مرادف مرفوض بقوله تعالى: **﴿قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي ... عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾** يونس/ ١٥.

فإذا كان هذا ليس من حقّ النّبيّ نفسه ﷺ، فكيف يسوّغ ذلك في حقّ أحد من النّاس؟ ولهذا قال النّبيّ ﷺ في الحديث السّابق: **«هكذا أُنزلت»**.

٣ ـ تُثْبِتُ عِبارات الأحاديثِ المُفَصّلة الواردة في الأحرُف السّبعة أصلًا هامًّا يجب أن لايغيب عن بال الباحث في تفسير الأحُرف السّبعة، وهو أنّها وجوه في أداء الألفاظ فقط، أي كيفيّات في القراءاة، وجه الدّلالة على ذلك أنّ الخلاف بين

الصّحابة في القراءة إنّما وقع حول قراءة الألفاظ، ولم يكن اختلافًا في تفسير المعاني، انظر إلى قول عمر بن الخطّاب: «فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرأنيها رسول الله ﷺ»، وهكذا سائر العبارات تشير إلى أنّ القضيّة كانت تدور حول كيفيّة قراءة الألفاظ، لا تفسير المعانيّ.

الأحرُف السّبعة والقراءات السّبع

دَلّتنا النّصوص الّتي درسناها وفحّصنا دلالتها على أنّ المراد بالأحرُف السّبعة سبع لُغات نزل بها القرآن، ونودّ أن نُنبِّه بأنّ الأحرُف السّبعة ليست هي القراءات السّبع المشهورة الّتي يظنّ كثير من عامّة النّاس أنّها الأحرُف السّبعة، وهو خطأ عظيم ناشئ عن الخَلْط وعدم التّمييز بين الأحرُف السّبعة والقراءات.

وهذه القراءات السّبع إنّما عرفت واشتهرت في القرن الرّابع، على يد الإمام المقرىء ابن مجاهد الّذي اجتهد في تأليف كتاب «السّبعة في القراءات»، فاتّفق له أن جاءت هذه السّبعة موافقة لعدد الأحرف، وقد ألحق ابن الجَزَريّ (ت ٨٣٣ هـ) بالسّبع ثلاث قراءات على شرطها، فأصبح العدد عشرًا. فلو كانت الأحرُف السّبعة هي القراءات السّبع، لكان معنى ذلك أن يكون فهم أحاديث الأحرُف السّبعة بل العمل بها أيضًا متوقّفًا حتّى يأتي ابن مجاهد ويخرجها للنّاس ...

وقد كثر تنبيه العلماء في مختلف العصور على التّفريق بين القراءات السّبع والأحُرف السّبعة والتّحذير من الخلط بينها.[1]

ما هي حقيقة الأحرُف السّبعة؟

إذا بحثنا بعد هذا عن حقيقة الأحُرف السّبعة بدقّة نجد أمامنا مذاهب تجتهد في تفسير المراد بهذه الأحرُف، وتحاول تبيين الاختلاف في كيفيّة أداء ألفاظ القرآن على الأوجه السّبعة الّتي نزل بها القرآن، ولعلّ هذا الخلاف أن يكن مُسْتَغْرَبًا مع اتّفاق

---

١ ـ انظر: كلماتهم في «النّشر»، ١: ٣٦ و ٣٩ و ٤٠ و ٤٦، «فتح الباري» ٩: ٢٦.

أصحاب هذا المنهج على أنّ المراد بالأحرُف السّبعة: سبعة أوجه في قراءة القرآن، وقد هدانا البحث إلى معرفة سبب هذا الاختلاف، وهو اختلاف الطّريقة الّتي توصل إلى تحديد هذه الأحرُف:

ذهب بعض العلماء إلى استخراج الأحرُف السّبعة باستقراء أوجه الخلاف الواردة في قراءات القرآن كلّها صحيحها وسقيمها، ثمّ تصنيف هذه الأوجه سبعة أصناف، بينما عمد آخرون إلى التماس الأحرُف السّبعة في لُغات العرب. فتكوّن بذلك مذهبان رئيسان، نذكر نموذجًا عن كلّ منهما فيما يلي:

المذهب الأوّل ـ مذهب استقراء أوجه الخلاف في لُغات العرب، وفي القراءات كلّها ثمّ تصنيفها. وقد تعرّض هذا المذهب للتّنقيح على يد أنصاره الّذين تتابعوا عليه، ونكتفي هنا بأهمّ تنقيح وتصنيف لها فيما نرى، وهو تصنيف الإمام الرّازيّ نسوقه فيما يلي:

قال أبوالفضل عبد الرّحمان الرّازيّ (ت: ٣٢٧ هـ): «فمن التّأويلات الّتي يحتملها الخبر ولم يتقدّم على نظامه تأويل هو أنّ كلّ حرف من الأحرُف السّبعة المنزلة جنس ونوع من الاختلاف ... **[ثمّ ذكر موارد الاختلاف كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ، وقال:]**.

ثمّ قال أبو الفضل الرّازيّ: «... فهذا التّأويل ممّا جمع شُواذّ القراءات ومشاهيرهما ومناسيخها على موافقة الرّسم ومخالفته، وكذلك سائر الكلام لاينفكّ اختلافه من هذه الأجناس السّبعة المتنوّعة، فإن وافق هذا التّأويل معنى الخبر (أي حديث الأحرُف السّبعة) حَذْوًا بِحَذْوٍ، فقد أصاب من أخذ بِهِ، وإن لم يوافقه فلا شكّ في دخول معنى الخبر تحت هذه الوجوه، وإن لم يكن مرتّبًا عليها»[1].

المذهب الثّاني ـ أنّ المراد بالأحرُف السّبعة: سبع لُغات من لُغات قبائل العرب

---

١ ــ الأحُرف السّبعة في القرآن، ص: ١٠٠، نقلًا عن كتاب أبي الفضل الرّازيّ نفسه، وهو مخطوط، محفوظ في مكتبة الأوقاف بحلب. وانظر: فتح الباري ٩ :٢٣ ــ ٢٤، مناهل العرفان ١ :١٤٩.

الفصيحة؛ وذلك لأنّ المعنى الأصليّ للحرف هو اللُّغة، فأُنزِلَ القرآنُ على سَبْع لُغَات مُراعِيًا ما بينها من الفوارق الّتي لم يألفها بعضُ العرب، فأنزل الله القرآن بما يألَف ويعرف هؤلاء، وهؤلاء من أصحاب اللُّغات، حتّى نزل في القرآن من القراءات ما يسهل على جلّ العرب إن لم يكن كلّهم، وبذلك كان القرآن نازلًا بلسان قُرَيش والعرب كما قال الإمام البُخاريّ في «صحيحه».

وقال جماعة من العلماء: إنّ هذه اللّغات هي لُغات: قُرَيش، وهُذَيل، وتميم، وأزْد، وربيعة، وهَوَازن، وسعد بن بكر.[1]

والحاصل: أنّ هذين المذهبين أقوى ما قيل في تفسير حقيقة الأحرُف السّبعة، ولاخلاف بينهما في النّتيجة؛ لأنّ أحدهما يبيّن أوجه الاختلاف، والثّاني ما تنطبق عليه هذه الأوجه من لُغات العرب. وهما يحقِّقان ما وردت به الأحاديث من نزول القرآن على سبعة أحُرف يُقرأ بها.

أين الأحرُف السّتّة؟

ذلك ما تبيّن بالأدلّة من حقيقة الأحُرف السّبعة، والقول الصّحيح فيها الّذي يجب أن لا يخرج عنه الباحث، فأين هي الأحرُف السّبعة؟ هل ما يقرأ به المسلمون من القراءات اليوم يشتمل على الأحُرف السّبعة ويُحَقِّقها، أوأنّه حرف واحد، وأين هي السّتّة الباقية إذن؟

يرى المُحَقِّقون في هذا الموضوع كالإمام الباقِلّانيّ وغيره: أنّ الأحرُف السّبعة باقية، وأنّ المصاحف العُثمانية الّتي استنسخها عُثمان بن عَفّان قد اشتملت على الأحُرف السّبعة جميعًا.

وهذه عبارات الإمام المحقّق أبي بكر الباقِلّانيّ (م: ٤٠٢) تُلقي الضّوء ساطعًا على القضيّة، قال رحمه الله: «لم يقصد عُثمان قصد أبي بكر في جمع نفس القرآن بين لَوحَين،

---

١ ـ البرهان ١ : ٢١٧.

وإنّما قَصَدَ جَمْعَهم على القراءات الثّابتة المعروفة عن النّبيّ ﷺ، وإلغاء ما ليس كذلك، وأخْذَهُم بِمُصْحَفٍ لاتقديم فيه ولاتأخير، ولاتأويل أُثْبِتَ مع تنزيل، ولامنسوخَ تلاوته كُتِبَ مع مُثْبَتِ رَسْمِه ومَفْرُوضِ قِراءاته وحفظه...» [١].

«...لأنّ القوم عندنا لم يختلفوا في هذه الحروف المشهورة عن الرّسول ﷺ الّتي لم يمت حتّى علم من دينه أنّه أقرأ بها، وصوّب المختلفين فيها، وإنّما اختلفوا في قراءات ووجوه أخرلم تثبت عن الرّسول ﷺ ،ولم تَقُمْ بها حُجّة، وكانت تجيء مجيء الآحاد وما لايعلم ثبوته وصحّته، وكان منهم من يقرأ التّأويل مع التّنزيل، نحو قوله: **﴿وَالصَّلَوٰةِ الْوُسْطَىٰ﴾** وهي صلاة العصر [٢]، **(فإنْ فَاءُوا فيهنَّ)**، و **(لاجُنَاحَ عَلَيْكُم أن تبتغوا فضلًا مِنْ رَبِّكُمْ فِي مَوَاسم الحجّ)** [٣]... فمنع عُثمان من هذا الّذي لم يثبت لم تقم الحجّة به وأَحْرقَه، وأخذهم بالمُتَعَيَّن المعلوم من قراءات الرّسول ﷺ» [٤].

(٣٢٢ ـ ٣٢٩)

---

١ ـ انظر: البرهان ١:٢٣٥، و شرح صحيح مسلم للنَّوَويّ ٦: ١٠٠.

٢ ـ أصل الآية: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَوٰةِ الْوُسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ البقرة: ٢٣٨. ورود عن بعض الصّحابة زيادة هي «صلاة العصر»، وهي قراءة تفسيريّة، وقد ثبت عن النّبيّ ﷺ تفسير (الصَّلاةِ الوُسطى) أنّها صلاة العصر.

٣ ـ الآية في بيان بعض أحكام الحجّ، وجواز تعاطي التّجارة ونحوها للمحرم بالحجّ، وقوله: (في مواسم الحجّ) تفسير.

٤ ـ الأحرف السّبعة ومنزلة القراءات منها» للعتر، ص: ١٧٤ – ١٧٥ نقلاً عن «الانتصار» للباقلّانيّ مخطوط ١ : ١١٣.

الأعلام والمصادر

التّعريف بمن أُضيف إلى هذا الجزء من الأعلام المؤلّفين

ابن عبد البرّ (٣٦٣هـ)

هو يوسف بن عبد الله بن محمّد بن عبد البرّ بن عاصم النّمريّ القرطبيّ المعروف، بـ «ابن عبد البرّ» وُلد في قُرطُبة (باالأندلُس)، كان أبوه فقيهًا من أهل العلم،وتعلّم الفقه والحديث واللّغة والتّاريخ، وكان ابتداء في مذهب الظّاهريّة ثمّ تحوّل مالكيًّا، مع أنّه قد مال إلى فقه الشّافعيّ في بعض المسائل. وسافر إلى دانية (شرق الأندلُس)، وتوفّي في شاطبة. له كتب كثيرة، منها: «التّمهيد لما في الموطّأ من المعاني والأسانيد» [٢٦ج، ط: وزارة الأوقاف الإسلاميّة بالمغرب، نشر على عدّة سنوات من عام ١٣٨٧ حتّى عام ١٤١٢].

أحمد الطّويل (معاصر)

هو الشّيخ أحمد بن أحمد بن محمّد بن عبد الله الطّويل، قارئ، باحث، خطيب في الرّياض. له « فن التّرتيل وعلومه» [٢ج، ط (١) المدينة المنوّرة عام ١٤٢٠هـ ق]

بكر إسماعيل (م: ١٤٢٨هـ)

هوالدّكتورالشّيخ محمّدبكر إسماعيل المصريّ، ولد في المحاميد (محافظة أسوان) عام ١٩٣٦م، بعد أخذ الدّكتوراه تدرّج في سلك هيئة التّدريس بجامعه الأزهر حتّى وصل إلى درجة أستاذ بكلّيه الدّراسات الإسلاميّة. له كتب منها: «دراسات في علوم القرآن» [ط: دار المنار مصر ١٤١٢ق].

الثّعالبيّ (م:٨٧٥هـ) هو أبو زيد عبد الرّحمان بن محمّد بن مخلوف بن طلحة الجزائريّ، مفسّر من أعلام الجزائر، ولد بوادي يسر بـ(ولاية بومرداس) شمال شرقيّ الجزائر سنة ٧٨٤هـ ، كان عالم زمانه في علوم التّفسير والكلام والفقه والتّصوّف وغيرها من العلوم الإسلاميّة الأُخرى، وله كتب كثيرة منها: «الجواهر الحِسَان في تفسير القرآن» [٤ج ،ط: دار الكتب العلميّة، بيروت١٤١٦ هـ].

حسن عبّاس (م: ١٤٣٢) أبو محمّد فضل حسن عبّاس، أحد أبرز علماء السّنّة في الأردن، وأحد العلماء المعدودين في علوم التّفسير وعلوم اللّغة والبلاغة، ولد سنة ١٩٣٢م في بلدة صفوريّة في فلسطين، حصل على درجة الدّكتوراه من الأزهر سنة ١٩٧٢م، وتوفّي في عَمّان ودُفِن فيها، وله كتب كثيرة منها: غذاء الجنان بثمر الجنان (محاضرات في علوم القرآن)، [ط: دارالنّفائس للنّشر والتّوزيع بالأردن ١٤٢٧هـ].

الجنابذيّ (م: ١٣٢٧) هوسلطان محمّد بن المولى حيدر محمّد الجنابذيّ الملقّب بـ «سلطان علي شاه»، وكان أحد الشّيعة الّذين سلكوا طريق التّصوّف، المشهور بـ (نعمة اللّهيّ) وأنّهم يعتقد بوحدة الوجود الباطلة كأكثر المتصوّفة ، وروّجه في تفسيره. ولد في بيدخت، ضواحي مدينة جنابذ (كناباد) بخراسان، ثمّ سافر إلى مدينة مشهد لتحصيل العلوم الأدبيّة، ثمّ إلى النّجف الأشرف، ثمّ إلى مدينة سبزوار لأخذ العلوم العقليّة من الحكيم السّبزواريّ. ودفن في بيدخت. وله كتب منها: «بيان السّعادة في مقامات العبادة» ، [٢ج، ط: الحجريّة، طهران ١٣١٥هـ ، ثمّ طبع في جامعة طهران ١٣٤٤ هـ ش].

الحمويّ (م: ٧٩١هـ) هو أحمد بن عمر بن محمّدالحمويّ الحلبيّ، قاضٍ من أهل حماة بسورية، ولّي القضاة بحلب، وكان عالمًا بالقراءات، وله كتب منها:

«القواعد والإشارات في أصول القراءات». [١ج ط: دار القلم، دمشق الطّبعة :الأولى ١٤٠٦ هـ].

مرعشليّ (معاصر) هوالدّكتور يوسف عبد الرّحمان المرعشليّ (مرعش بسكون الشّين: بلدة في تركيا) ولد في بيروت عام ١٩٥٢م، حاز على الدّكتوراه في الآداب عام ١٩٩١م، بدراسة عن علم التّفسير وتحقيق مخطوطتين لابن عبّاس في غريب القرآن. كان مدرّسًا في التّفسير والحديث والفقه الشّافعيّ وعلوم القرآن في بيروت، وله كتب منها:« علوم القران الكريم » ، [ط: دار المعرفة، بيروت١٤٣١هـ].

الهنداويّ (معاصر) هو كامل مصطفى بن محمّد الهنداويّ ، مصحّح ومحقّق لكتاب: «الحجّة للقرّاء السّبعة» ، [٤ج، ط: (١) في دار الكتب العلميّة ـ بيروت، لبنان ـ ١٤٢١ هـ] .

فهرس الموضوعات

الباب الثّامن: الأحرف السّبعة

أحاديث الأحرف السّبعة مع أسانيدها

في أيّ لغة نزل القرآن؟

كلام في معنى وتفسير هذه الأحرف السّبعة:

أقوال العلماء

بيان الأدلّة والحكمة

الأقوال المتنوّعة في الأحرف السّبعة

القراءات والأحرُف السّبعة:

إنّ القرآن ذو وجوه

الشّبهات الواردة

الإمامية والأحرف السّبعة